الدكتور عداب محمود الحمش

المهدي المنتظر

في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية

دراسة حديثية نقدية



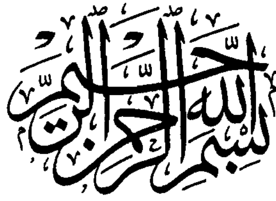


دار الفتح للنشر والتوزيع

المهدي المنتظر

في روايات أهل السنة والشيعة الإمامية

دراسة حديثية نقدية


بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور عذاب محمود الحمش

المهدي المنتظر

في روايات أهل السُنة والشيعة الإمامية

دراسة حديثية نقدية



دار الفتح للنشر والتوزيع

□ المهدي المنتظر في روايات أهل السنّة والشيعة الإماميّة
د. عداب محمود الحمش
الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : ٢٠٠١/٥/٩٠٥
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٢٠٠١/٥/٩١١
رقم التصنيـف : ٢٤٥ حمش
عدد الصفحات : ٥٥٦
قيـاس القطـع : ١٧ × ٢٤
تصميم الغلاف : بهاء الدين جرّار
خطوط الغلاف : يعقوب أبو شاورية
الصفّ الضوئي : سراج للصفّ والإخراج ، عمّان / الأردن
التنفيذ الطباعي : مطبعة الشرق ، عمّان / الأردن
الرقم المعياري الدولي : ISBN 9957-23-000-x

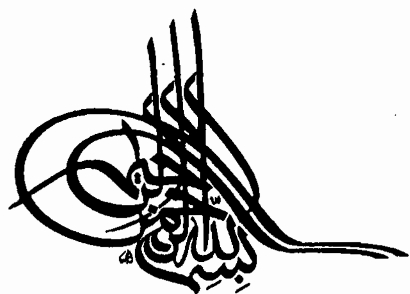


دار الفتح للنشر والتوزيع
عمّان ، العبدلي ، عمارة جوهرة القدس ، ط B2
ص.ب ١٨٣٤٧٩ ، عمّان ١١١١٨ ، الأردن
هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٩٩ / ٠٠٩٦٢٦
البريد الإلكترونيّ : alfath@go.com.jo
موقعنا على شبكة الإنترنت : http://www.alfathbooks.com

لوحة الغلاف : لوحة بخط كوفي قديم بقلم الخطاط المعاصر روضان بهية، محفوظة بالمتحف الوطني العراقي.
المصدر : الفن الإسلامي، قراءة تأملية في فلسفته وخصائصه الجمالية، لسمير الصايغ، ص ٢٠٥.

الإهداء

إلىٰ البَلْسَم الواعدِ المعتبَرْ ... إلىٰ الأملِ المشرِقِ المستطَرْ
بشخصٍ تجسَّد بينَ البشَرْ ... بحُلمٍ جميلٍ وَضِيءِ الصُّورْ
خليفةِ أحمدَ خيرِ الورَىٰ ... بسُنّته النورُ يجلو الكَدَرْ
يمكِّن للدِّينِ في حُكمِهِ ... ويُرسي العدالةَ بينَ البشَرْ
فيا قادة العرب في أمتي ... أصيخوا إليها بهَدْي السُّوَرْ
فمَن منكمُ يستفيقُ الوجو ... د علىٰ صوته الحالِمِ المنتظَرْ
يُعيدُ الخلافةَ في أرضنا ... ويُبعِدُ عنّا الأسىٰ والخَطَرْ



﴿ رَبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾
﴿ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ وَٱغۡفِرۡ لَنَا رَبَّنَآ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

اللهم إني أحمدُك حمداً يوافي نعمَك، ويكافىء مزيدَك، فإنّ حمدَ مثلي لا يبلغُ مِن استحقاقك الحمدَ أدناه، وأصلّي وأسلِّم علىٰ عبدك ورسولك نبينا محمد بن عبد الله، سيد المرسلين، وإمام المتقين، وعلىٰ آله الطيبين، وصحبِه المجاهدين، المتبعين خُطاه وهُداه.

اللهم إني أسألك يا الله بأنك الواحدُ الأحدُ الصمد، الذي لم يَلِد ولم يُولد، ولم يكن له كُفُواً أحد، أن تغفرَ لي ذنوبي؛ إنك أنتَ الغفورُ الرحيم.

اللهم إني أسألك الثباتَ في الأمر، والعزيمةَ علىٰ الرُّشد، وأسألك شكرَ نعمتِك، وحُسنَ عبادتك، وأسألك مِن خير ما تعلم، وأعوذُ بك من شرِّ ما تعلم، وأستغفرُك لما تعلم؛ إنك أنتَ علاّم الغُيوب. اللهم إني أسألك علماً نافعاً، وأعوذُ بك مِن علمٍ لا ينفع!

اللهم ما قَصُرَ عنه رأيي، وضَعُفَ عنه عملي، ولم تبلغه نيتي، من خيرٍ وعدْتَه أحداً من عبادك، أو خيرٍ أنت معطِيه أحداً من خلقك؛ فإني أرغبُ إليك فيه، يا أكرمَ الأكرمِين.

اللهم إني أسألك العفوَ والعافيةَ في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عَوراتي، وآمِن رَوْعاتي، اللهم احفظني؛ مِن بين يدَيّ، ومِن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذُ بعظمتك أن أُغتالَ من تحتي، يا أعظمَ مُجير، وأقوىٰ ملاذ!

أما بعد:

فقد سرّني كثيراً أن أطلبَ من الدار الناشرة عدة نسخ من كتابي هذا، فاعتذروا بعدم وجود أيّ نسخةٍ منه، وسرّني أن عدداً من الإخوة في عمّان ـ موطنِ نشرِه ـ أخبروني بأنه لا أثر للكتاب في أيّ من المكتبات التي زاروها، في عمّان وغير عمّان!

أجل سرّني هذا، لأنني يوم كتبت هذا الكتاب؛ سألت الله تعالىٰ أن يجعل فيه خيراً للمسلمين، فإن لم يكن فيه خيرٌ وعلمٌ نافع؛ ألاّ يسهّل أمر طباعته، وقد جاء عن النبيّ ﷺ؛ أنه قال: «من سرّته حسنته، وساءته سيئته؛ فهو المؤمِن». ولأننا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينه الله تعالىٰ لنا، من حبّ قبول المسلمين لما نقول ونكتب؛ لاعتقادنا بأنّهم شهداء الله في أرضه، فالحمدُ لله تعالىٰ علىٰ ما منّ وتفضّل.

بيد أنّني عاتبٌ علىٰ أصنافٍ من إخواني المسلمين، تجاه هذا الكتاب؛ لما لموضوعه من حساسيةٍ خاصّة لدىٰ معظم فرق المسلمين:

ـ فأنا عاتبٌ علىٰ أساتذتي الذين أرسلتُ إليهم نسخاً بالبريد المرهق التكاليف لمثلي، ورجوتهم أن يتحفوني بملاحظاتهم، ولكنني ما تلقيت من أحدٍ منهم شيئاً!

ـ وأنا عاتبٌ علىٰ مئاتٍ من الإخوة الزملاء الذين اشتريتُ لهم نسخاً من هذا الكتاب، وقدّمتها لهم هدايا؛ رجاء أن أحظىٰ منهم بدعوةٍ صالحة، وأن يتحفَني كلّ واحدٍ منهم بصفحةٍ من تصويبات، أو تنبيهات، أو استدراكات، أو كلمةِ تقدير علىٰ وصول الكتاب إليهم، ولكنّ شيئاً من هذا لم يحصل إلا من أفرادٍ يُعَدّون علىٰ أصابع كفٍّ واحدة!

ـ وعاتبٌ علىٰ تلامذتي الكثيرين الذين قرأوا هذا الكتاب وغيره، فلم يصلني من واحدٍ منهم هاتفٌ، أو رسالة، أو تصحيحات أخطاءٍ مطبعية، حتىٰ خُيّل إليّ أنّ هذا الأدبَ مفقودٌ بين كثيرين من أهل العلم وطُلّابه.. وللأسف!

وأمرٌ آخر أنّ الدار الناشرةَ المفوّضة بإعادة طبع الكتاب باشرت بطبعه دون أن تعلمني، ففات بذلك أن أُعيد النظر في بعض العبارات التي تأثّر منها أناسٌ يعزّ عليّ أن يحزنوا من شيءٍ أكتبُه، وفات كذلك تصحيح الأخطاء المطبعية القليلة في طبعة الكتاب الأولىٰ!

وعلىٰ هذا؛ فإنّ طبعة الكتاب الثانية هذه؛ هي الطبعة الأولىٰ ذاتها، ونحن ننتظر من جميع الأحباب الذين أشرت إليهم ملاحظاتهم وتصويباتهم دون إبطاء؛ مع خالص التقدير.

والله تعالىٰ أسأل أن يكتب لهذه الطبعة من القبول ما كتب لسابقتها، ويكتب لي الأجر العميم، إنه هو وليّ ذلك والقادر عليه وهو حسبي ونعم الوكيل.

اللهم إني أسألك الجنة وما قرّب إليها من قول وعمل، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل، وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيراً يا أرحم الراحمين.

هذا.. وصلّىٰ الله علىٰ نبينا محمد الأمين، وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، والحمد لله ربّ العالمين.

في عمّان ٢٤/١/٢٠٠٣م

المؤلف

ثناءٌ وعرفان

منّي الثناء، ومنكم صالحُ العملِ شتّانَ ما بين قولِ المرء والعملِ!

ليس من يقول، كمن يقول ويعمل، وربما كان من يعمل دون قول؛ أقربَ إلىٰ الهدىٰ!

وليس الثناء سوىٰ كلماتٍ يجود بها المرء تعبيراً عن مشاعره النبيلة ووفائه أو يستجدي بها ما لدىٰ الآخرين من عطف وعون وتأييد! وخوافي النوايا هي الفرقان، وحسبنا الله ونعم الوكيل!

لقد أعانني علىٰ كتابة هذا البحث كثيرون. .

ــ فمنهم من أعانني بالدعاء.

ــ ومنهم من أعانني بالعطاء.

ــ ومنهم من أعانني بالمصادر.

ــ ومنهم من قرأ الكتاب مرّتين، ومنهم من قرأه مرّة واحدة، ومنهم من قرأ فصولاً منه. وكل من قرأه؛ قدّم إليّ ملاحظ، وتصويبات، ومقترحات. . . حتىٰ كان هذا الكتاب أقربَ ما يكون إلىٰ مدرسة الشورىٰ العلميّة، والتعاون علىٰ البرّ والتقوىٰ، أو هكذا أحْسِب!

فإلىٰ جميع أولئك ثنائي، وإلىٰ الله تعالىٰ لهم أرفع دعائي؛ أن يجزيهم عنّي وعن العلم وأهله، وسائر المسلمين خير الجزاء، وأسأله أن يجعل خير ما في هذا الكتاب في صحائفهم، وأن يتجاوز عنّي ما فيه من شرّ، أو قصور، أو أذىٰ. .

فالخيرَ قصدت، ونصيحةَ المسلمين أمّلت، ورجائي من الله تعالىٰ أن أكون أصبت، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

والحمد لله رب العالمين

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمدٍ سيد المرسلين، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين، قُرَناء الحبل المتين، والنور المبين إلىٰ يوم الدين.

ورضيَ الله تعالىٰ عن الصحابة الأبرار المنتجبين، الذين وطّدوا لهذا الدين القويم في ربوع العالمين، أحيانا الله تعالىٰ وأماتنا علىٰ ولائهم وحبهم والاقتداء بعظيم جهادهم ونبيل تضحياتهم، آمين.

أما بعد:

بين رفرفات الروح الغرثىٰ، وخلجات القلب العجلىٰ، وأمنيات النفس الوجلىٰ؛ ترتسم الأماني، وتتسامىٰ الأهداف، وتستثار المشاعر.

بين تناغم الفِطَر، وتطارح الفِكَر، وتَلاوُح الصُّور، تتوارد الرؤىٰ، وتنبجس الأحلام، وتتفجّر الطموحات.

وإن من عجائب الأقدار فينا، أو عجبِنا مما حملت الأقدار؛ أن تُرىٰ هذه الأمة باقية صامدة، علىٰ قسوة كنود الأعداء، وتمادي عقوق الأبناء!

وإنّ ما يحدث في بلادنا الإسلامية من انحرافٍ عقدي وفكري وتشريعي وسلوكي وأخلاقي؛ كان بعضه كافياً لأن ينزل الله تعالىٰ بطشه وعقوبته علىٰ هذه الأمة، لولا ذلك اللطف الإلٰهي الخاص.

ليس بين الله تعالىٰ وبين أحدٍ من خلقه نَسَب! ولهذا فقد أوعد بالنار من عصاه ولو كان هاشمياً قرشياً، ووعد بالجنة من أطاعه ولو كان عبداً حبشياً.

بيد أن اللّطف الإلٰهي بهذه الأمة لا يتقاطع مع هذا الأصل الفكري العام؛ لأنّ مما تسالم عليه المسلمون، وفهموه من كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله ﷺ، ولمسوه من سنة الله تعالىٰ فيهم، ولطفه بهم في الشدائد والمُلمّات؛ أنّ مَرَدّ ذلك إلىٰ الكمال الإلٰهي المطلق، في الذات والصفات والأفعال، ذلك أن إخلاف الوعد من القادر نقص وعيب، لكن تخلّف الوعيد منه اقتدارٌ ورحمةٌ وإكرام؛ لمعنىً خاص وحكمة ظاهرة أو خفية.

وإنّ عظمة حبّ الله تعالىٰ لنبيه المصطفىٰ ﷺ، ومزيد شكر الحبيب المصطفىٰ لربه الرؤوف الرحيم، وكثرة خضوعه بين يديه، وتحقّقه بتمام العبودية له، وأكمل التوحيد، لعلّ هذا كلّه وغيره؛ منح هذه الأمّة من عناية الله تعالىٰ ورحمته بها ما جعلها باقية(١)، رغم شيوع المعاصي وجموح الكفران.

ومع شيوع المعاصي إلىٰ حدّ القَرَف والشعور بالغثيان أحياناً، ومع استكانة الأمة إلىٰ درجة المهانة والصغار، وتنازل كثير من ذوي النفوذ فيها عن حقوق الأمة وثوابتها، وانهماك كثير من ذوي النفوذ والغنىٰ والثراء الفاحش باللهو والعبث وإنفاق الأموال الطائلة علىٰ السهرات والحفلات والمناسبات التي لا تفيد الأمةُ من إقامتها إلا مزيداً من هدر أموالها، وفتنة شبابها، وانحدار أخلاقها وضياع أوقاتها في نَزَقٍ حالق، وترفٍ محبط، وفسادٍ عريض.

مع كل هذا الذي تقدم وغيره مما لا يخفىٰ علىٰ أحد؛ فإن الروحَ الإسلامية المؤمنة، والأملَ الإيماني الواعد، والطموح الشريف الناهض؛ لم تَخْبُ جذوته قطّ، ولم يستسلم للركون والاستخذاء أبداً، ولن ينطفىء النور الهادي لديه.

إن الصفوة العاقلة العالمة في جميع الأمم؛ هي معيار وجودها، ونبراس آمالها ومشاعل طريقها، ولم يكن الهَمَجُ الرَّعاعُ أتباعُ كل ناعق؛ شيئاً يذكر في حياة

---

(١) ونحن في تقريرنا هذا، لا نغفل عن حكم كثيرة سوىٰ هذه، لكنّنا أردنا التركيز عليها للتأسّي والاقتداء به صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

الأمم، وقيام حضاراتها، وإن هذه الصفوة علىٰ تعدّد مشاربها، وتلوُّن ثقافاتها وتعدّد مناهجها، وتباين مذاهبها أحياناً؛ فإنّ جمهرتها العظمىٰ تسعىٰ وتعمل وتضحّي وتخطط لعودة الأمة إلىٰ موقعها الرياديّ، وتمرّدها علىٰ أعدائها، ووقوفها علىٰ قدم المجاراة مع أقوىٰ الأمم وأقدر الشعوب؛ لأن جميع شرائح هذه الصفوة ـ مع ذلك التباين العائق ـ تعتقد بأننا أمة حضارية عظيمة، نمتلك من مقاييس الحضارة أسمىٰ فِكْر، وأعظمَ تشريع، وأرقىٰ أدب، وأقوم لسان، وأعذب خطاب، ناهيك عن القوة البشرية الهائلة، والقدرات الاقتصادية الطائلة، والمواقع الجغرافية التي تستأثر بِعُظْم الحركة المدنية الحضارية في سائر الأرض.

وإن صعوبة تحقق الأهداف، وتجسد الطموحات المشتركة بين عقلاء هذه الأمة؛ مردّه إلىٰ ذلك التشرذم الاجتماعي، وفقدان أدب الحوار، وتراشق التهم والترامي بالكفر والضلال والابتداع والانحراف، والرغبة العارمة في فرض الرأي الواحد والاحتكام إلىٰ التاريخ، وكأن ما حدث من خطأ مضىٰ؛ يجب علىٰ جميع شرائح الأمة أن تتحمل آثاره السيئة إلىٰ قيام الساعة!

إن الدين هو كتاب الله وصحيح سنة رسوله المصطفىٰ ﷺ، والتاريخ هو رَصْدُ حركة تعامل البشر مع الدين، وفلسفة التاريخ تعني في أيسر ما تعنيه التعرُّفَ علىٰ مواضع الإصابة والخطأ في هذه الحركة البشرية؛ من أجل الارتقاء الأسمىٰ في تحرك حضاري جديد.

وسواء أصاب زيد أم أخطأ عمرو؛ فنحن لسنا مطالبين شرعاً بالانتصار لهذا أو الاعتذار عن خطأ ذاك، وكلّ ما يعنينا من تجربتهم في تمثّل هذا الدين؛ هو الوقوف علىٰ مواطن الإصابة للاقتداء، وعلىٰ مواضع الخطأ؛ للاعتبار واجتناب التكرار.

وفي كتاب الله تعالىٰ وصحيح سنة نبيّه العطرة؛ منهج واضح جليّ في سبيل النهوض، وفي معرفة أسباب التخلّف والانحدار، وفيهما بُشْرَيات جليلة عظيمة لمن يحسن معرفة سُنَنِها، ويجتهد في العمل علىٰ وَفْقِها، وفي السنّة بُشْرَياتٌ مطمئنة

بعودة هذا الدين نقياً صافياً عزيزاً، شاملاً المعمورةَ كلّها بسلطانه المباشر، أو منهاجه الصحيح المنتشر، ومثل هذه البُشْرَيات لم تكن قط للاتّكال عليها، ولا للركون إلىٰ الكسل في انتظار وقوعها بنفسها، وإنما هي لشحذ الفكر لاستنطاقها ودفع الهمم إلىٰ تحقيقها؛ بصفتها وعداً صادقاً، وبشرىٰ واعدة.

بيد أن هذا الوعد الصادق؛ لا يجوز اعتقاد وقوعه بأسباب غيبيّة، وقوىً ملائكية وخوارق كونية! بل إن شيئاً من هذا لن يتحقق قطعاً، إلا بقدر ما يبذل المسلمون من فهم وإبداع وتفوق وتضحية، علىٰ شتىٰ مستويات الحياة.

وقد كثرت الكتابات عن (يوم الخلاص) وعن (المُخلِّص) و(الفادي) و(المنقذ) و(المهدي) كثرةً مذهلة، ولو ذهب باحث يجمع الكتب التي أفردت لهذا الموضوع؛ لوجد مئات المصنفات التي يزيد عدد صفحاتها علىٰ عشرين ألف صفحة، ناهيك عن المصنفات التي يأخذ موضوع (المهدي) أو (المنتظر) أو (المخلّص) جانباً من جوانب اهتماماتها.

ومسألة المهدي المنتظر من المسائل الشائكة التي يعتقد بها أكثر من مليار نسمة من المسلمين، كلّهم ينتظرون تَحقُّقَ عزّة الإسلام وانتصاره علىٰ يديه، وإن اختلفوا في اسمه ونسبه وأوصافه وماذا يجري علىٰ يديه.

والذين ينكرون ظهور مهدي في آخر الزمان من الزيديّة والإباضيّة، ونفرٍ من علماء أهل السنة والإمامية في القديم والحديث، لا يشكلّون نسبة كبيرة من المسلمين!

وقد صدر مؤخراً كتابٌ بعنوان (اقرأ حول المهدي)، أورد فيه مؤلفه أسماءَ (٧٤٤) سبعمائة وأربعة وأربعين كتاباً تناولت مسألة المهدي المنتظر، وقد فاته عدد غير قليل من المصنفات في هذه المسألة بلا ريب!

أمام هذا الخِضَمّ المتلاطم من الكتابات يقف المرء متسائلاً: هل أُشبع الموضوع بحثاً؟ أو هل نَضِجَ واحترق؟ أو نضج بدون احتراق؟ أو احترق ولم ينضج؟

إن الدراسات الكثيرة ـ التي اطلعت عليها ـ متباينة الأحجام والأغراض، منها المطوّل الذي تزيد صفحاته علىٰ ألف صفحة، والمتوسط، والرسالة الصغيرة الحجم، غير أن كثيراً من الكتّاب الذين تناولوا مسألة (المهدي) خصوصاً وعموماً لا يملكون القدرة الحديثية النقدية الكافية سواء كانوا من القدامىٰ، أم من المعاصرين ولهذا فإن الجانب الاحتمالي والتقليدي والانتقائي يغلب علىٰ كتاباتهم.

ولو كتب المحدّثون النقاد أبحاثاً حرّة مستقلة في هذه المسألة وغيرها؛ كان يمكن أن يستدرك بعضهم علىٰ بعض في صفحات قليلة، ممزوجة بالتجرد والأدب في النقد تُصَحّح بعضَ الهَفوات لدىٰ الواحد منهم، ويصل الدَّرْس النقدي إلىٰ نهايته.

ولهذا دعوتُ في بحث آخر إلىٰ ضرورة أن ترعىٰ الجامعات الشرعية ومراكز البحوث الدينية العلماءَ عامّة والمحدثين خاصة؛ لأنهم الشريحة المهمة الكبرىٰ في تنقية كتب السنة النبوية، وإعادة النظر في بعض الروايات التي كان لها آثار سلبية علىٰ فكر الأمة وأخلاقها وتشريعها، وأن توفر لهم الحياة الكريمة؛ ليتفرغوا لهذا العمل الضروري في مسيرتها الطامحة إلىٰ استئناف حياة إسلامية معاصرة.

وما نراه من استمرار الأستاذ الجامعي في مهنة التدريس، في شتىٰ مراحل الدراسة الجامعية حتىٰ نهاية حياته؛ خطأ حضاري فادح، وقتل لمواطن الإبداع لديه، ذلك أن طلاّب المرحلة الجامعية الأولىٰ لا يحتاجون في تدريسهم إلىٰ أستاذ كبير قد لا يفهمون ما يقوله لهم؛ لأن أكثرهم لا يعرف عن علوم الشريعة إلا القليل! وحَسْبُ هذا الأستاذ الذي شهدت له أبحاثه ومحاضراته في سنوات عديدة من التدريس أن يعطي ساعات قليلة في الدراسات الشرعية العليا وأن يشرف علىٰ رسالة جامعية واحدة أو اثنتين، ومناقشة مثلهما في كل عام ليتفرغ بعد ذلك للدراسات الإبداعية، وملاحظة حاجات المسلمين في عصره.

لكلّ ما سبق، وجدت لهذا البحث الوجيز ذي الصفحات المحدودة مكاناً بين هذه الآلاف المؤلفة من الصفحات.

والله تعالىٰ أسأل أن يجعله نافعاً عباده المسلمين وأن يتقبله مني ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الشعراء].

هذا.. وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تسليماً

والحمد لله ربّ العالمين

في بغداد ـ دار السلام
٩/٩/١٩٩٩م

وكتبه الفقير إلىٰ مولاه
عداب بن محمود الحمش




الفصل الأول

البحوث والدراسات السابقة

في المهدي المنتظر




تمهيد

منهج الباحث في تناول جهود السابقين

سوف يأتي الكلام علىٰ الجذور الفكرية لعقيدة المهدي المنتظر في كتب السنة النبوية، فقد بينت هناك أن ورود عدة أحاديث في بعض الكتب الحديثية المعتبرة عند المسلمين؛ هو أحد أبرز أسباب ظهور هذه العقيدة.

وأنا عندما أريد تسجيلَ أسماء أبرز الدراسات السابقة علىٰ هذا البحث فإنّما أهدف إلىٰ وقوف القارىء المسلم المُهْتمّ بعقيدته علىٰ التراكم الثقافي الضَّخْم حيالَ هذه المسألة، وشدّة اهتمام علماء المسلمين وقرائهم بها.

وذلك إنما يشير ـ في جملة ما يشير ـ إلىٰ شعور المسلمين بحاجتهم إلىٰ المُنْقذ والمُخلِّص.

ولما كان أكثر المسلمين لا يرون في حكّامهم، ولا في علمائهم، ولا في مفكّريهم من يستحق لقب (المنقذ) أو (المخلّص)، وكانوا جميعاً متعطشين إلىٰ أن يروا حكم الله تعالىٰ يشيع بينهم، ويفصل في خصوماتهم، ويَرُدّ عنهم كيدَ المعتدين وقهر الظالمين، ويعيد إليهم رفعةَ لواء الإسلام، وكرامةَ المسلمين، والعيشَ بحريتهم، والتمتعَ بنعم الله عليهم، وأخذَ المنزلة التي يستحقونها في توجيه فكر العالم وإنقاذه من لؤم اليهودية الحاقدة، وضلال الصليبية الماكرة، وجفاف المادية الحانقة، وخواء العلمانية الخرقاء.

ولما كان المسلمون جميعاً يعتقدون بأن خلاص البشرية لا يكون إلا بالإسلام، وصلاح أحوالهم واستقرار أرواحهم وامتلاكهم الأمن والطمأنينة؛ لا يتحقق ذلك كلّه إلا بقيام دولة الإسلام الكبرىٰ التي تضم شمل المسلمين، وتوحّد قلوبهم

وديارهم ـ علىٰ أي صورة ممكنة من صور الوحدة! ـ راحوا يبحثون عن الشخصية القادرة علىٰ تحقيق ذلك في عالم اليوم. . !

ولما يئسوا من وجود هذه الشخصية القادرة علىٰ ذلك؛ التجأوا إلىٰ الغيب العقائدي، وعلّقوا آمالهم علىٰ ظهور المهدي المنتظر الذي وردت الإشارة إليه في عدد من الأحاديث المرويّة محل البحث.

ومن الملاحظ أن الكتابات عن المهدي المنتظر، كثرت في هذين العقدين الأولين من مطلع القرن الخامس عشر الهجري، بعد حادثة مهدي (جهيمان العتيبي) في الحرم المكي الشريف، تلك الحادثة الأليمة التي عشناها في مكة المكرمة ساعة بساعة، وقد كان لها بالغ الأثر السيء علىٰ المسلمين في نواح وجوانب شتى!.

وقد حُقّقت أو طبعت الكتب القديمة التي تناولت مسألة المهدي المنتظر في شرق ديار الإسلام وغربها، وكَتب في هذه المسألة من يحسن الكتابة ومن لا يُحْسِن! وكأن التأليف لملمةُ نُقولٍ من هنا وهناك، أوكأن المؤلف أو المحقق لن يُحاسَب أمام الله تعالىٰ علىٰ ما يقدمه لهذه الأمة التي تحترم الكتاب، وتقدّر ما فيه علىٰ أنه من تراثها الأصيل، أو من عطاء علمائها المتجدّد، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد جعلنا هذا الفصل ـ بعد هذا التمهيد ـ علىٰ النحو التالي:

* **المبحث الأول**: مُصنَّفات أهل السنة في المهدي المنتظر. ويندرج تحت هذا المبحث مطلبان، وفرعٌ تكميلي:

ــ **المطلب الأول**: المُصنَّفات التي تناولت مسألة المهدي ضمن مباحثها، وهي الكتب التي تناولت مسألة المهدي مع غيرها من المسائل الأُخَر ذات الصلة، وقد أومأتُ إلىٰ ما تيسر لي من هذه الكتب، ولم أقصد الاستقصاء؛ لأن الاستقصاء غير مطلوب في بحث يختص بفرعية واحدة من فروعيات أشراط الساعة.

ـ **المطلب الثاني**: المُصنَّفات المفردة لمسألة المهدي المنتظر عند أهل السنة، وقد كانت هذه كثيرة جداً أيضاً، اطلعت علىٰ كثير منها، وبعضها لم يتيسر لي الاطلاع عليه، لكنني بذلت قصارىٰ وسعي في التعرّف علىٰ كل كتاب صدر عن المهدي المنتظر، ولا أشك أنه قد فاتني شيءٌ من تلك المصادر.

ـ **فرعٌ تكميلي**: بعض المُصنَّفات المفردة للمهدي السوداني.

* **المبحث الثاني**: مُصنَّفات الشيعة الإمامية في عقيدة المهدي المنتظر. ويندرج تحت هذا المبحث مطلبان وفرع تكميلي:

ـ **المطلب الأول**: المُصنَّفات التي تناولت عقيدة المهدي ضمن مباحثها.

ـ **المطلب الثاني**: المُصنَّفات المفردة لعقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة.

ـ **فرع تكميلي**: أنموذج كتابٍ إسماعيلي تحدّث عن المهدي المنتظر.

* **المبحث الثالث**: المُصنَّفات التي تنكر ظهور المهدي المنتظر. ويندرج تحت هذا المبحث مطلبان وفرع تكميلي:

ـ **المطلب الأوّل**: المُصنَّفات التي تنكر ظهور المهدي عند أهل السنّة.

ـ **المطلب الثاني**: المُصنَّفات التي تنكر ظهور المهدي عند الشيعة الإمامية.

ـ **فرع تكميلي**: المُصنَّفات التي وقفت علىٰ عناوينها ولم يتيسّر لي الاطلاع عليها.

وقد راعيت في تسجيلها الترتيب التاريخي، لرصد عصور الاهتمام بهذه المسألة من جهة، ولإلقاء الضوء علىٰ اهتمام الطوائف بها من جهة أخرىٰ، مؤكداً علىٰ تسجيل آراء بعض العلماء الذين أشاروا إلىٰ مسألة المهدي؛ لما في ذلك من توضيح يبيّن أهمية المسألة عند علماء الإسلام.

وقد أشرت إلىٰ عدد يسير من الكتب التي تحدّثت عن المهدي السوداني؛ لأن بناء حركته السياسية إنما كان علىٰ الاعتقادات الدينية في المهدي المنتظر.

المبحث الأول

مصنفات أهل السنة في المهدي المنتظر

المطلب الأول

المصنفات التي تناولت مسألة المهدي ضمن مباحثها

رأيت من المفيد هاهنا أن أستعرض استعراضاً تاريخياً أبرز الكتب التي تناولت مسألة (المهدي) في تضاعيف مباحثها المتعددة، من غير دخول في التفاصيل، ثم أذكر بعض النقول المهمّة من كتب معينة أختارها غير داخلة في هذا الاستعراض التاريخي العجل.

١ ـ **«البَدْء والتاريخ»** لأبي زيد أحمد بن سهل البَلْخي المتوفىٰ بعد (٣٥٥هـ) اعتنىٰ بنشره كلمان هوار قنصل فرنسا، وطبع في «باريز» عام (١٨٩٩م).

تحت عنوان الهاشمي الذي يخرج من خراسان مع الرايات السود، ساق حديث ثوبان ـ الذي يأتي تخريجه ـ ثم قال: «وفي هذا أخبار كثيرة، هذا أَوْلاها وأحسنها إن صحّت الرواية»[1].

وتحت عنوان: خروج المهدي. . قال: «قد رُوي فيه روايات مختلفة وأخبار عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، إلا أن فيها نظراً، وكذلك كل ما يروونه من حادثات الكوائن إلا أننا نسوقها كما جاءت، وأحسن ما جاء في هذا الباب، خبر أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود: «لا تذهب الأيام والليالي. . .»، وساق الحديث.

---

(١) «البدء والتاريخ» (٢ : ١٧٤).

ثم أعقبه بحديث: (لا مهدي إلا عيسىٰ) ثم قال: «ثم اختلف من أثبت الخبر الأول...». وذكر خلاف الشيعة والسنة في شخص المهدي، وتكلم علىٰ القحطاني، وفتح القسطنطينية... ثم قال: «خروج الدجال: الأخبار الصحيحة متواترة بخروجه بلا شك، وإنما الاختلاف في صفته وهيئته»[١].

قلت: فالرجل يعرف روايةَ الحديث، فهو يسوق ما يراه مهماً بإسناده ويعرف دراية الحديث، فهو قد نقد الأحاديث الواردة في المهدي بقوله: «إن صحت الرواية» وقوله: «إلا أن فيها نظراً» وقوله: «الأخبار متواترة بخروج الدجال».

٢ ــ **«الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير»** للحافظ أبي عبد الله الحسين ابن إبراهيم الجورقاني الهمذاني (ت٥٤٣هـ)[٢]، حقّقه الدكتور عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، وطبعته دار الصميعي في الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

عقد الحافظ الجورقاني باباً للمهدي أخرج تحته حديث حذيفة بن اليمان من طريق عبد الرحمٰن بن حمدان الجلاب، عن محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري عن رواد بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي رجلٌ من ولدي وجهه كالكوكب الدري...» الحديث ثم قال: «قال عبد الرحمٰن بن حمدان الجلّاب رحمه الله: هذا حديثٌ باطل، ومحمد بن إبراهيم الصوري لم يسمع من رواد شيئاً ولم يره، ومع هذا فقد كان غالياً في التشيع»[٣].

وأخرج حديث أم سلمة من طريق علي بن جميل الرقّي، عن أبي المليح الرقّي، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة

(١) «البدء والتاريخ» (٢: ١٨٦).

(٢) وقد تناول محقق الكتاب أوجه الاختلاف في نسبة المصنف «الجورقاني» في ملحق خاص، بما لا مزيد عليه عندي، فينظر فإنه نافع جزاه الله خيراً (١: ٦٧-٧١).

(٣) «الأباطيل» (١: ٣١٦) (٢٩٧) وقد خرجه المحقق تخريجاً مفيداً فينظر.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من ولد فاطمة» وقال عقبه: هذا حديث منكر، تفرد به علي بن جميل الرقّي، وهو منكر الحديث[١].

ثم أخرج حديثاً في (خلاف ذلك) من حديث يونس بن عبد الأعلىٰ، عن الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن البصري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الناس إلا شحاً، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا تقوم الساعة إلا علىٰ شرار الخلق، ولا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»، ثم قال: «قال يونس بن عبد الأعلىٰ: لم يسمع هذا الحديث من الشافعي غيري، وسمعته منه حفظاً حفظته عنه»[٢]، وسيأتي تخريجه العلمي في قسم التخريج من هذا الكتاب، بإذن الله تعالىٰ.

ومعلوم من منهج الجورقاني في كتابه أنه يسوق الحديث المنكر أو الباطل في نظره أولاً، ثم يسوق الحديث المحتج به عنده رداً علىٰ الحديث المنكر الأول.

٣ ــ «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي القرشي التيمي (ت ٥٩٧هـ)، حققه وخرج أحاديثه الشيخ إرشاد الحق الأثري، واعتماداً علىٰ تحقيقه نشرته الكتب العلمية ببيروت نشرتها الأولىٰ ١٩٨٣م.

وقد أخرج الحافظ ابن الجوزي في كتابه هذا أحاديث عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وثوبان، وأم سلمة رضي الله عنهم (١٤٣١-١٤٤٦).

وتخريج هذه الأحاديث في كتاب سمّاه العلل المتناهية دليل علىٰ أنها كلها ضعيفة عنده. قال: (وهذه الأحاديث كلها مُعَلّة، إلا أن فيها ما لا بأسَ به)[٣].

---

(١) «الأباطيل» (١: ٣١٨) (٢٩٨).

(٢) ما سبق (١: ٣١٩) (٢٩٩).

(٣) «العلل المتناهية» (٢: ٨٦١).

والأحاديث التي قال: لا بأس بها، طريق حديث ابن مسعود عند الترمذي وهو عنده في العلل (١٤٣٥) وحديث عمار (١٤٣٧) وحديث ابن عباس (١٤٣٨) مع أن حديثَيْ عمّار وابن عباس يجعلان المهدي من ولد العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، فتأمل! وخرّج حديث أنس: «لا مهدي إلا عيسىٰ» برقم (١٤٤٧) وضعّفه من جهات شتىٰ... وقد نصّ عدد من الحفّاظ من أمثال ابن الجوزي، والذهبي، وابن القيّم، وابن حجر علىٰ أن الأحاديث التي تجعل المهدي من ولد العباس كلّها موضوعة، فبقي الكلام علىٰ تصحيح الترمذي إحدىٰ روايات حديث ابن مسعود.

٤ ـ «الفتوحات المكية» للشيخ محيي الدين ابن عربي الطائي الحاتمي الدمشقي الصوفي المشهور (ت ٦٣٨)، طبعة دار صادر ببيروت، وسوف يأتي الكلام عليه في موضعه من مبحث المهدي المنتظر عند الصوفية.

٥ ـ «مطالب السول في مناقب آل الرسول» تأليف العلامة الشيخ كمال الدين أبي سالم محمد بن طلحة بن محمد القرشي العدوي النَّصِيبي الشافعي (٥٨٢-٦٥٢هـ) طبعة النجف بدون تاريخ.

قال في صدر الباب الثاني عشر من كتابه هذا: في أبي القاسم محمد بن الحسن الخالص بن علي المتوكل بن محمد القانع بن علي الرضا... وساق نسبه إلىٰ أمير المؤمنين علي عليه السلام[1].

ثم قال: المهدي، الحجة، الخلف الصالح المنتظر... فأما مولده؛ فبسُرَّ من رأىٰ! وأما نسبه، (فأعاد ذكر نسبه).. وأما اسمه؛ فمحمد، وكنيته أبو القاسم ولقبه: الحجّة والخلف الصالح، وقيل: المنتظر! وأما ما ورد عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم في المهدي من الأحاديث الصحيحة، فمنها ما أخرجه أبو داود والترمذي في صحيحيهما...

---

(١) الحسن الخالص هو العسكري، وأبوه المتوكّل هو علي الهادي، وجدّه القانع هو محمد الجواد، وأبو القاسم محمد؛ هو المهدي المنتظر عند الشيعة.

وساق حديثين أحدهما عندهما، والثاني عند أبي داود. ثم تحدث عن الصفات الشخصية والعلامات الكونية المصاحبة لظهوره بما لا تحصيل تحته.

وأقر بغيبته، وأوضح أن قدرة الله واسعة، وألطافه بعباده عظيمة[١].

٦ ـ «**تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة**» للعلامة المؤرخ يوسف بن قزا أوغلي ابن عبد الله البغدادي الحنفي المعروف بسبط ابن الجوزي (٥٨١-٦٥٤هـ)، من منشورات المطبعة الحيدرية بالنجف عام ١٣٨٣هـ.

قال تحت ترجمة (فصل في ذكر الحجة المهدي): هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا... إلخ.

وقال: «عامة الإمامية علىٰ أن الخلف الحجة موجود وأنه حيٌّ يرزق، ويحتجون علىٰ حياته بأدلة منها: أن جماعة طالت أعمارهم كالخضر وإلياس، فإنه لا يُدْرىٰ كم لهما من السنين، وأنهما يجتمعان كل سنة، فيأخذ هذا من شعر هذا وهذا من شعر هذا»[٢].

ثم ساق قصيدة أبي الفضل الحصكفي المتوفىٰ سنةَ (٥٥٣هـ)، ومطلعها:

أَقْوَتْ مغانيهم، فأقوىٰ الجَلَدُ ... ربْعان كلٌّ بعد سكن فدفدُ

أسأل عن قلبي وعن أحبابه ... ومنهمُ كلّ مُقرٌّ يجحَدُ

وهل تجيبُ أعظمٌ باليةٌ ... وأرسمٌ خاليةٌ من يُنشِدُ؟[٣]

٧ ـ «**شرح نهج البلاغة**» لابن أبي الحديد المعتزلي، موفق الدين، أبي المعالي القاسم بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد المدائني (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسىٰ البابي الحلبي).

---

(١) «مطالب السول» نقلاً عن كتاب «المهدي عند أهل السنة» (١: ١٢٤-١٣٣).

(٢) أنا لا أعلم دليلاً شرعياً يثبت مثل هذا.

(٣) «تذكرة الخواص» (ص٣٦٣-٣٦٧).

أورد كلام الإمام علي عليه السلام: «قد لبس للحكمة جنتها، وأخذها بجميع أدبها من الإقبال عليها، والمعرفة بها، فهي عند نفسه ضالته التي يطلبها، وحاجته التي يسأل عنها، فهو مغتربٌ إذا اغترب الإسلام وضرب بعسيب ذنبه، وألصق الأرض بجرانه، بقية من بقايا حجته، خليفة من خلائف أنبيائه»، ثم راح يشرح هذا الكلام فقال: «هذا الكلام فَسّرتْه كلُّ طائفة علىٰ حسب اعتقادها، فالشيعة الإمامية؛ تزعم أن المراد به المهدي المنتظر عندهم، والصوفية يزعمون أنه يعني به ولي الله في الأرض؛ وعندهم أن الدنيا لا تخلو عن الأبدال وهم أربعون، وعن الأوتاد وهم سبعة، وعن القطب وهو واحد؛ فإذا مات القطب صار أحد السبعة قطباً عوضه وصار أحد الأربعين وتداً عوض الوتد، وصار بعض الأولياء الذين يصطفيهم الله تعالىٰ أبدالاً عوض ذلك البدل.

وأصحابنا ـ يعني المعتزلة ـ يزعمون أن الله تعالىٰ لا يخلّي الأمة عن جماعة من المؤمنين العلماء بالعدل والتوحيد، وأن الإجماع إنما يكون حجة باعتبار أقوال أولئك العلماء، لكنّه لما تعذّرت معرفتهم بأعيانهم؛ اعتبر إجماع سائر العلماء، وإنما الأصل قول أولئك.

قالوا: وكلام أمير المؤمنين ـ علي ـ عليه السلام ليس يشير فيه إلىٰ جماعة أولئك العلماء من حيث هم جماعة؛ ولكنه يصف حال كل واحد منهم؛ فيقول: من صفته كذا، ومن صفته كذا.

والفلاسفة يزعمون أن مراده عليه السلام بهذا الكلام العارف، ولهم في يد العرفان وصفات أربابه كلام يعرفه من له أنس بأقوالهم، وليس يبعد عندي أنه يريد به القائم من آل محمد ﷺ في آخر الوقت، إذا خلقه الله تعالىٰ، وإن لم يكن الآن موجوداً، فليس في الكلام ما يدل علىٰ وجوده الآن، وقد وقع اتفاق الفرق من المسلمين أجمعين علىٰ أن التكليف والدنيا لا تنقضي إلا عليه»[١].

---

(١) «نهج البلاغة» (١٠: ٩٦).

٨ ــ «**التذكرة في أحوال الموتىٰ وأمور الآخرة**» للإمام العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) تصحيح أحمد محمد مرسي، وطبعة مدكور وأولاده بالقاهرة.

وقد تناول الإمام القرطبي مسألة المهدي في باب: «الخليفة الكائن في آخر الزمان المسمىٰ بالمهدي، وعلامة خروجه» وعدّة أبواب عن السفياني والقحطاني ومن يوطّىء للمهدي ملكه.

وتكلّم كلاماً طويلاً يثبت فيه عقيدة المهدي، ثم أورد حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ» وتكلم علىٰ علله المعروفة، ثم قال: «ويحتمل أن يكون قوله عليه الصلاة والسلام: «لا مهدي إلا عيسىٰ» أي: لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسىٰ، وعلىٰ هذا تجتمع الأحاديث ويرتفع التعارض (ص ٦١٧).

وجمع القرطبي في «تذكرته» ما أودعه جميع من كتب قبله في الملاحم وأشراط الساعة في كتبهم[١]!

٩ ــ «**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**» للمؤرخ العلامة شمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي المعروف بابن خَلِّكان الإربلي الشافعي (٦٠٨-٦٨١هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، طبعة دار صادر ببيروت.

قال في المجلد الرابع: أبو القاسم المنتظر، هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد، ثاني عشر الأئمة المعروف بالحجة، وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي، وهو صاحب السرداب عندهم، وأقاويلهم فيه كثيرة!

قلت: ساق بعض الكلام في اسم أمه وولادته وغيبته، ثم نقل عن تاريخ ميّافارقين[٢] تاريخ ولادته ودخوله السرداب وقال: والله أعلم أي ذلك كان![٣].

---

(١) «التذكرة» (ص١٩٢-٢١٠).

(٢) ميّافارقين أشهر مدينة بديار بكر علىٰ الحدود بين سوريا وتركيا، ومعظم أهلها من أكراد سوريا. «معجم البلدان» (٥: ٢٧٣).

(٣) «وفيات الأعيان» (٤: ٥٦٢).

١٠ـ «ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ» تأليف العلامة محبّ الدين أحمد بن عبد الله الطبري الفقيه (٦١٥-٦٩٤هـ)، عنيت بنشره مكتبة القدسي عام (١٣٥٦هـ).

أورد تحت ترجمة: (ذكر ما جاء أن المهدي في آخر الزمان منهما) ـ يعني من الحسن والحسين!؟ ـ حديثين باطلين في أحدهما أن المهدي من الحسن والحسين، ثم ترجم: (ذكر ما جاء من ذلك مختصاً بالحسين) وأورد حديثاً من طريق سلمان الفارسي أن المهدي من ولد الحسين!

قال المُحبّ الطبري: «فيُحمل ما ورد مطلقاً فيما تقدم علىٰ هذا المقيد»[1].

١١ـ «فرائد السمطين في فضائل المرتضىٰ والبتول والسبطين، والأئمة من ذريتهم عليهم السلام». تأليف فخر الإسلام صدر الدين أبي المجامع إبراهيم بن سعد الدين محمد بن المؤيّد الحمّوري الشافعي (٦٢٤-٧٣٢هـ)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي.

وقد تناول المؤلف مسألة المهدي في ثلاثٍ وثلاثين صفحةً من القطع الكبير (٣٠×١٩,٥٠).

وروىٰ بإسناده أحاديث كثيرة بالأرقام من (٥٦١-٥٧٨) ثم نقل بإسناده كلاماً لأبي علي الفضل بن علي الطبرسي يؤكد فيه أن الله تعالىٰ سخّر علماء أهل السنة ليرووا حديث الأئمة الإثني عشر، وعدّ هذا من الخوارق!

لكن ما ذكره المؤلف، كان علىٰ منهاج أهل السنة في شخصية المهدي، ولم يتطرّق إطلاقاً إلىٰ أنه محمد بن الحسن العسكري الذي تعتقد الشيعة أنه ولد في (٢٥٥هـ)، لكنّه نقل حديثاً برقم (٥٧٥) يفيد أنه من ولد الحسين.

وروىٰ حديث: «من أنكر خروج المهدي فقد كفر» من طريق أبي بكر الكلاباذي (ت٣٨٥هـ) ولم يعقّب عليه بشيء[2]! وقد فرغ من تأليفه عام (٧١٦هـ).

---

(١) «ذخائر ذوي العقبىٰ» (ص١٣٥-١٣٧).

(٢) «فرائد السمطين» عن «الإمام المهدي عند أهل السنة» (١: ٢٢٤-٢٥٧).

١٢ـ «سير أعلام النبلاء» للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ).

قال الحافظ الذهبي: المنتظر الشريف أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري ابن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الشهيد بن الإمام علي بن أبي طالب العلوي الحسيني، خاتمة الاثني عشر سيّداً الذين تدعي الإمامية عصمتهم ولا عصمةَ إلا لنبيّ، ومحمدٌ هذا هو الذي يزعمون أنّه الخلفُ الحجة، وأنّه صاحب الزمان، وأنّه صاحب السرداب بسامرّاء، وأنّه حي لا يموت حتىٰ يخرج فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً!

فوددنا ذلك والله! وهم في انتظاره من أربع مئةٍ وسبعين سنة! ومن أحالك علىٰ غائبٍ لم يُنصفك، فكيف بمن أحال علىٰ مستحيل؟! والإنصاف عزيز، فنعوذ بالله من الجهل والهوىٰ!

فمولانا الإمام عليٌّ من الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالجنّة رضي الله عنه، نحبّه أشدّ الحبّ ولا ندّعي عصمتَه ولا عصمةَ أبي بكر الصديق! وابناه الحسن والحسين؛ فسبطا رسول الله ﷺ وسيّدا شباب أهل الجنّة، لو استُخلفا؛ لكانا أهلاً لذلك! وزين العابدين كبير القدر من سادة العلماء العاملين يصلح للإمامة، وله نظراء، وغيره أكثر فتوىٰ منه وأكثر رواية! وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر سيّدٌ إمامٌ فقيه يصلح للخلافة، وكذا ولده جعفر الصّادق كبير الشأن من أئمّة العلم، كان أولىٰ بالأمر من أبي جعفر المنصور، وكان ولده موسىٰ كبير القدر جيّد العلم أولىٰ بالخلافة من هارون، وله نظراء في الشرف والفضل، وابنه علي بن موسىٰ الرضا كبير الشأن له علم وبيان ووقع في النّفوس، صيّره المأمون ولي عهده لجلالته! فتوفي سنة ثلاث ومئتين، وابنه محمد الجواد من سادة قومه لم يبلغ رتبة آبائه في العلم والفقه، وكذلك ولده الملقب بالهادي شريف جليل، وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري رحمهم الله تعالىٰ!

فأما محمد بن الحسن هذا، فنقل أبو محمد ابن حزم أنّ الحسن مات من غير عقب قال: وثبت جمهور الرافضة علىٰ أنّ للحسن ابناً أخفاه، وقيل: بل وُلد له بعد موته من أمة اسمها نرجس أو سوسن، والأظهر عندهم أنّها صقيل، وادّعت الحملَ بعد سيّدها، فأُوقفَ ميراثُه لذلك سبعَ سنين! ونازعها في ذلك أخوه جعفر ابن علي(١) فتعصّب لها جماعة، وله آخرون، ثم انفشّ ذلك الحملُ وبطل! فأخذ ميراثَ الحسن أخوه جعفرٌ وأخ له، وكان موت الحسن سنة ستين ومئتين إلىٰ أن قال: وزادت فتنة الرافضة بصقيل وبدعواها إلىٰ أن حبسها المعتضد بعد نيف وعشرين سنة من موت سيّدها، وجُعلت في قصره إلىٰ أن ماتت في دولة المقتدر.

قلت: ويزعمون أن محمداً دخل سرداباً في بيت أبيه، وأمه تنظر إليه! فلم يخرج إلىٰ الساعة منه! وكان ابن تسع سنين، وقيل دون ذلك! قال ابن خلكان: وقيل: بل دخله وله سبع عشرة سنة، في سنة خمس وسبعين ومئتين، وقيل: بل في سنة خمس وستين، وأنه حي!

نعوذ بالله من زوال العقل! فلو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر، فمن الذي رآه، ومن الذي نعتمد عليه في إخباره بحياته؟! ومن الذي نص لنا علىٰ عصمته وأنه يعلم كل شيء؟! هذا هوسٌ بيّن! إن سلّطناه علىٰ العقول، ضلّت وتحيّرت، بل جوّزت كل باطل! أعاذنا الله وإياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب! أو رد الحق الصحيح، كما هو ديدن الإمامية!

وممن قال إن الحسن العسكري لم يعقب؛ محمد بن جرير الطبري، ويحيىٰ ابن صاعد، وناهيك بهما معرفةً وثقة!(٢).

أقول: لقد آثرتُ نقلَ هذا النص بطوله، مع إمكان اختصاره؛ ليعلم القارىء الكريم منزلة هؤلاء الأئمة العظماء الذين تعتقد الشيعة بعصمتهم، ووجوب طاعتهم

---

(١) جعفر بن عليّ هذا جدّي الكبير، ويسمّيه الرافضة «الكذّاب»، وهو والله أصدقُ من جميع من خالفه منهم عليه سلام الله وبركاته.

(٢) «سير النبلاء» (١٣: ١١٩-١٢٢).

واتباعهم! ونحن وإن كنا لا نقول بعصمة بشر سوىٰ النبيين في تبليغ الرسالة، وتعليم الشرائع، إلا أن علينا أن نعلم وجهة نظر الشيعة في اتباعهم لأولئك الأئمة، بعد أن قرأنا كلام الذهبي في عده إياهم من علماء الإسلام، وقادة المسلمين.

١٣ــ «**خريدة العجائب وفريدة الغرائب**» تأليف العلامة سراج الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر المعرّي الحلبي الشافعي المعروف بابن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، طبع في القاهرة عام ١٣٠٩هـ بمطبعة عثمان عبد الرزاق.

وقد ذكر في هذا الكتاب كثيراً من الفتن والملاحم، وترجم عنواناً عن الهاشمي الذي يخرج من خراسان مع الرايات السود (ص١٩٧)، وآخر عن خروج السفياني (ص١٩٨)، وثالثاً عن خروج القحطاني (ص١٩٩)...

وترجم (ذكر خروج المهدي) وقال: رُوي فيه رواياتٌ مختلفة، وأخبار عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وعن علي وابن عباس رضي الله عنهم، وأحسن ما جاء في هذا الباب؛ خبر أبي بكر بن عياش عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه... وساق الحديث.

وذكر أن للشيعة فيه أشعاراً كثيرة، أورد منها سبعةَ أبيات وسرد لنا حليته وأوصافه الشخصية ومدة حكمه... والكلام مكرر، ليس فيه جديدٌ ولا تحرير[1].

١٤ــ «**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**» للإمام العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي الزرعي الحنبلي المعروف بابن قَيِّم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ)، نشرته دار مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة الحلبي.

كان الفصل الخمسون هو الخاص بالمهدي من هذا الكتاب النفيس، وقد استغرق خمس عشرة صفحة (١٤١-١٥٥).

---

(١) «خريدة العجائب» (ص١٩٨-١٩٩).

وكان سبب كتابته هذا الفصل أنه سئل عن حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ ابن مريم» فخرّج الحديث وساق كلامَ الآبري ـ وسيأتي ـ وكلام الحاكم والبيهقي واكتفىٰ!

ثم صدر الباب بحديث ابن مسعود، ونقل عن الترمذي قوله: حسنٌ صحيح، ثم نقل أحاديث عديدة في المهدي سكت عن بعضها، وضعّف بعضها، وقال: «اختلف الناس في المهدي علىٰ أربعة أقوال:

ـ أحدها: أنه المسيح ابن مريم، وهو المهدي علىٰ الحقيقة. . . (ص١٤٨).

ـ **القول الثاني**: أن المهدي من ولد العباس وقد ولي وانقضىٰ زمانه، وضعف حديث ثوبان في الرايات (ص١٤٩).

ـ **القول الثالث**: أنه رجلٌ من أهل بيت النبي ﷺ، من ولد الحسن بن علي.

وفي كونه من ولد الحسن؛ سرٌّ لطيف، وهو أن الحسن رضي الله تعالىٰ عنه ترك الخلافة لله، فجعل الله من ولده من يقوم بولاية الحق المتضمن للعدل الذي يملأ الأرض، وهذه سنة الله في عباده، أنه من ترك شيئاً لله تعالىٰ أعطاه الله، أو أعطىٰ ذريته أفضلَ منه. . وهذا بخلاف الحسين رضي الله عنه؛ فإنه حرص عليها وقاتل عليها؛ فلم يظفر بها (ص١٥١)[(١)].

ـ **القول الرابع**: قال ابن القيم: «وهذه الأحاديث وإن كان في إسنادها بعض الضعف والغرابة؛ فهي مما يقوّي بعضها بعضاً، ويشد بعضها ببعض. . . فهذه أقوال أهل السنة.

وأما الرافضة الإمامية؛ فلهم قولٌ رابع، وهو أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري المنتظر من ولد الحسين بن علي، لا من ولد الحسن، الحاضر

---

(١) إذا كان ابن القيّم يظنّ بالحسين هذا؛ فهذا ظنّ باطل، فإنّ الحسين إنما ثار ـ فيما ثار ـ علىٰ الانحراف الديني الذي استشرىٰ في الأمة، وعلىٰ تسلط الأشرار علىٰ الأخيار، وعلىٰ تبديل النظام السياسي الإسلامي إلىٰ نظام ملكي وراثي يتسنّم ذروتَه من يستحق ومن لا يستحق.

في الأمصار، الغائب عن الأبصار، دخل سرداب سامراء طفلاً صغيراً من أكثر من خمسمئة سنة، فلم تره بعد ذلك عين، ولم يُحَسّ فيه بخبر ولا أثر.

وهم ينتظرونه كل يوم، يقفون بالخيل علىٰ باب السرداب، ويصيحون به أن يخرج إليهم: اخرج يا مولانا... ثم يرجعون بالخيبة والحرمان فهذا دأبهم ودأبه!

ولقد أصبح هؤلاء عاراً علىٰ بني آدم، وضحكةً يسخر منها كل عاقل!... وذكر أبياتاً من الشعر في ذمّهم، أعرضتُ عن ذكرها.

أما مهدي المغاربة محمد بن تومرت؛ فإنه رجل كذّابٌ ظالمٌ متغلّب بالباطل! ملك بالظلم والتغلّب والتحيّل، فقتل النفوس وأباح حريمَ المسلمين، وسبىٰ ذراريهم وأخذ أموالهم، وكان شراً علىٰ الملّة من الحجاج بن يوسف بكثير...

ثم تكلم عن العبيديين الفاطميين بمثل هذا الكلام... إلىٰ أن قال: «ولم يزل أمرهم ظاهراً، إلىٰ أن أنقذ الله الأمة منهم، ونصر الإسلام بصلاح الدين يوسف بن أيوب، فاستنقذ الملة الإسلامية منهم، وأبادهم، وعادت مصر دار إسلام بعد أن كانت دار نفاق وإلحاد في زمنهم... فكلّ هذه الفرق تدّعي في مهديّها الظلوم الغشوم، أو المستحيل المعدوم؛ أنه الإمام المعصوم، والمهدي المعلوم الذي بشر به النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم وأخبر بخروجه، وهي تنتظره كما تنتظر اليهودُ القائمَ الذي يخرج في آخر الزمان، فتعلو به كلمتهم ويقوم به دينهم، وينصرون به علىٰ جميع الأمم... إلىٰ أن قال: فالملل الثلاث تنتظر إماماً قائماً يقوم في آخر الزمان» (ص١٥٤).

١٥ــ «النهاية في الفتن والملاحم» للحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ).

عقد فصلاً عن (المهدي الذي يكون في آخر الزمان)، تكلم فيه علىٰ (بعض ما ورد في ظهور المهدي من الآثار) (ص٢٣-٢٥)، ونقل (إخبار الرسول عليه السلام ببعض ما سيلاقي آل بيته الكرام من متاعب وأهوال)[1]. وناقش حديث:

---

(١) طبعة دار الكتب العلمية الأولىٰ عام ١٤٠٨هـ، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي.

«لا مهدي إلا عيسىٰ ابن مريم»، ودافع عنه دفاعاً أصرح من تبني الجورقاني للحديث! واستغرق فصل المهدي عنده خمس صفحات ٢٣-٢٧.

١٦ـ «تفسير القرآن العظيم» للحافظ ابن كثير أيضاً.

أورد عقبَ قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة:١٢] حديثَ جابر بن سمرة: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً... كلهم من قريش»... الحديث، ثم قال: «معنىٰ هذا الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً، يقيم الحق ويعدل فيهم، ولا يلزمنا من هذا تواليهم وتتابع أيامهم بل قد وجد منهم أربعة علىٰ نسق، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة، وبعض بني العباس، ولا تقوم الساعة حتىٰ تكون ولايتهم ولا محالة.

والظاهر أن منهم المهدي المبشَّر به في الأحاديث الواردة بذكره، فذكر أنه يواطىء اسمه اسم النبي ﷺ، واسم أبيه، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً، وليس هذا بالمنتظر الذي تتوهم الرافضة وجوده، ثم ظهوره من سرداب سامراء، فإن ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل هو من هوس العقول السخيفة، وتوهم الخيالات الضعيفة. وليس المراد بهؤلاء الخلفاء الاثني عشر الأئمة الاثني عشر الذين يعتقد فيهم الاثنا عشرية من الروافض، لجهلهم وقلة عقلهم»[1].

١٧ـ «شرح المقاصد في علم الكلام» للعلامة المتكلِّم سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهَرَوي الشافعي (٧١٢-٧٩٣هـ)، وقد طبع الكتاب بتركيا عام ١٢٧٧هـ، ثم أعيد طبعه بالقاهرة.

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٢: ٣٥).

قال رحمه الله تعالىٰ في خاتمة باب الإمامة:

«خاتمةٌ مما يُلحق بباب الإمامة: بحث خروج المهدي ونزول عيسىٰ ﷺ وهما من أشراط الساعة، وقد وردت في هذا الباب أحاديث صحاح وإن كانت آحاداً، ويشبه أن يكون حديث خروج الدجال متواتر المعنىٰ».

ثم أورد متون أحاديث ابن عباس وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأم سلمة رضي الله عنهم، وقال:

«فذهب العلماء إلىٰ أنه إمام عادل من ولد فاطمة رضي الله عنها يخلقه الله تعالىٰ متىٰ شاء، ويبعثه لنصرة دينه، وزعمت الإمامية من الشيعة أنه محمد بن الحسن العسكري، اختفىٰ عن الناس خوفاً من الأعداء، ولا استحالة في طول عمره كنوح ولقمان والخضر عليهم السلام، وأنكر ذلك سائر الفرق؛ لأنه ادّعاء أمر يستبعد جداً ولم يعهد في هذه الأمة مثل هذه الأعمار، من غير دليل عليه ولا أمارة ولا إشارة إليه من النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ولأن اختفاء إمام هذا القدرَ من الأيام، بحيث لا يذكر منه إلا الاسم؛ بعيد جداً، إذ المقصود من الإمامة إقامة الشريعة وحفظ النظام ودفع الجور ونحو ذلك.

ولو سُلِّم لهم؛ لكان ينبغي أن يكون ظاهراً، يُظهر دعوىٰ الإمامة كسائر الأئمة من أهل البيت، ليستظهر به الأولياء، وينتفع به الناس، لأن أولىٰ الأزمنة بالظهور هو هذا الزمان ـ يعني القرن الثامن ـ للقطع بأنه يتسارع للانقياد له والاجتماع معه النسوان والصبيان، فضلاً عن الرجال والأبطال. . .»[١].

١٨ـ «**المقدمة في علم الاجتماع والسياسة**» لعبد الرحمٰن بن محمد بن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور علي عبد الواحد وافي، طبعة دار نهضة مصر الثالثة (١٩٨٦م).

---

(١) «شرح المقاصد» (٢: ٣٠٧-٣٠٨).

وقد تكلم ابن خلدون علىٰ مسألة المهدي في عدة مباحث من مقدمته تحملها الصفحات التالية: (٥٣١-٥٣٣ و٥٩١-٥٩٧ و١١١١- ١١١٨)، وعقد فصلاً خاصاً عن المهدي المنتظر في المجلد الثاني (٧٨٧-٨٤٢) قال في أوله:

«أمر الفاطمي وما يذهب إليه الناس في شأنه وكشف الغطاء عن ذلك: اعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام علىٰ ممر الأعصار أنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيّد الدين، ويظهر العدل، ويتبعه المسلمون، يستولي علىٰ الممالك الإسلامية، ويسمىٰ المهدي، ويكون خروج الدجّال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح علىٰ أثره؛ وأن عيسىٰ ينزل من بعده فيقتل الدجّال، أو ينزل معه فيساعده علىٰ قتله، ويأتمّ بالمهدي في صلاته، ويحتجّون في هذا الشأن بأحاديث خرّجها الأئمة وتكلّم فيها المنكرون لذلك، وربما عارضوها ببعض الأخبار!

وللمُتصوّفة المتأخرين في أمر هذا الفاطمي طريقة أخرىٰ، ونوع من الاستدلال؛ وربما يعتمدون في ذلك علىٰ الكشف الذي هو أصل طرائقهم.

ونحن الآن نذكر هنا الأحاديث الواردة في هذا الشأن، وما للمنكرين فيها من المطاعن، وما لهم في إنكارهم من المستند، ثم نتبعه بذكر كلام المتصوفة ورأيهم، ليتبين لك الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالىٰ. فنقول: إن جماعةً من الأئمة خرّجوا أحاديث المهدي، منهم الترمذي وأبو داود والبزار وابن ماجه والحاكم والطبراني وأبو يعلىٰ الموصلي، وأسندوها إلىٰ جماعةٍ من الصحابة مثل علي وابن عباس وابن عمر وطلحة وابن مسعود وأبي هريرة وأنس وأبي سعيد الخدري وأم حبيبة وأم سلمة وثوبان وقرة بن إياس وعلي الهلالي وعبد الله بن الحارث بن جزء رضي الله عنهم، بأسانيد ربما يعرض لها المنكرون كما نذكره.

إلا أن المعروف عند أهل الحديث أن الجرح مقدّم علىٰ التعديل، فإذا وجدنا طعناً في بعض رجال الأسانيد بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي؛ تطرّق ذلك إلىٰ صحة الحديث وأوهن منها.

ولا تقولن: مثل ذلك ربما يتطرق إلىٰ رجال الصحيحين؛ فإن الإجماع قد اتصل في الأمة علىٰ تلقيهما بالقبول والعمل بما فيهما؛ وفي الإجماع حمايةٌ وأحسنُ دفع، وليس غير الصحيحين بمثابتهما في ذلك؛ فقد نجد مَحالاً للكلام في أسانيدهما بما نقل عن أئمة الحديث في ذلك.

ولقد توغّل أبو بكر بن أبي خيثمة علىٰ ما نقل السهيلي عنه في جمعه للأحاديث الواردة في المهدي فقال: ومن أغربها إسناداً ما ذكره أبو بكر الإسكاف[1] في «فوائد الأخبار» مسنداً إلىٰ مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذّب بالمهديّ؛ فقد كفر، ومن كذب بالدجال؛ فقد كفر» وقال في طلوع الشمس من مغربها مثل ذلك، فيما أحسب، وحسبك هذا غلواً! والله أعلم بصحة طريقه إلىٰ مالك بن أنس! علىٰ أن أبا بكر الإسكاف عندهم متّهم وضاع»[2].

قال الحافظ في ترجمة محمد بن الحسن الأنصاري من كتابه «لسان الميزان»: «وجدت في كتاب «معاني الأخبار» للكلاباذي خبراً موضوعاً، حدّث به عن محمد ابن علي بن الحسن، عن الحسين بن محمد بن أحمد، عن إسماعيل ابن أبي أويس، عن مالك، عن ابن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه رفعه: «من أنكر خروج المهديّ؛ فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد، ومن أنكر نزول عيسىٰ؛ فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد، ومن لم يؤمن بالقدر خيره وشره؛ فقد كفر بما أنزل علىٰ

---

(١) الإسكاف والإسكافي واحد، وهي نسبة إلىٰ حرفة السكافة، وهي صنع الخفاف. «القاموس» (سكف) (ص١٠٦٠) و«المختار» ص١٢٩. وأبو بكر الإسكاف هو محمد بن إسحاق الكلاباذي الحنفي (ت٣٨٥هـ) وكتابه هذا شرح أحاديث علىٰ طريقة الصوفية، ويسمىٰ «معاني الأخبار وبحر الفوائد»، وقد حقق الكتاب في جامعة أم القرىٰ ثلاثة باحثين، منهم الأخوان الفاضلان: عصام وهشام ابنا حاتم الموصلي، ولا يحضرني اسم الباحث الثالث، وقد تناول كل من الباحثَيْن شخصية المصنّف ومنزلته عند العلماء ولم أجد عندهما ما يفيد اتهامه بالوضع والكذب كما اتّهمه به ابن خلدون هنا، وابن بدران فيما سيأتي.

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (ص٧٨٩).

محمد، فإن جبرائيل أخبرني أن الله قال: من لم يؤمن بالقدر خيره وشره؛ فليتخذ ربّاً غيري».

قال الحافظ: وقد غلب علىٰ ظني أنه هذا ـ يعني محمد بن الحسن الأنصاري، ـ وشيخُه ـ يعني الحسين بن محمد بن أحمد ـ ما عرفته بعد البحث عنه... إلخ[1].

وقد خرّج ابن خلدون في مقدمته خمسةً وعشرين حديثاً واردة في إثبات ظهور المهدي، وأردفها بحديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ» وضعّفه، ثم قال: «فهذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهدي وخروجه آخر الزمان، وهي كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلا القليل أو الأقل منه».

ثم ذكر بعض أقوال الصوفية في المهدي المنتظر، وشنّع عليها أشد تشنيع مما سأتناوله عند الكلام علىٰ (المهدي المنتظر عند الصوفية).

ثم بين لنا كيف يستدل بعض الناس علىٰ ظهوره بما ورد في «الجَفْر» المنسوب للإمام جعفر الصادق رضيَ الله عنه، «ذلك الكتاب الذي لم تتّصل روايته، ولا عُرف عينه، وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ولو صحّ السند إلىٰ جعفر الصادق؛ لكان فيه نعم المستند من نفسه، أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات، وقد صح عنه أنه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم؛ فتصح كما يقول، وقد حذر يحيىٰ ابنَ عمه زيد من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم؛ فما ظنّك بهم علماً وديناً وآثاراً من النبوة، وعناية من الله تعالىٰ بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة»[2].

---

(١) «لسان الميزان» (٥: ١٣٠) ولم أجد هذا الحديث فيما حققه الأخوان (الموصلي) من «معاني الأخبار».

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (٢: ٨٢٨-٨٢٩).

قلت: هذا كلام ابن خلدون الذي يتّهمه كثيرون بالنصب! رحمه الله تعالىٰ فماذا يقول هؤلاء لو شاهدوا مواقف بعض أدعياء العلم والسنة في عصرنا تجاه أهلِ البيت الكرام، أطيبِ أصل وأزكىٰ فروع؟!

١٩ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

وقد تكلم الحافظ علىٰ قضية المهدي في مواضع من «فتح الباري» رأيت أن أسجلها كما هي لما فيها من الفائدة، قال رحمه الله تعالىٰ:

ـ في تفسير ابن مردويه عن ابن عباس: أن أهل الكهف أعوان المهدي، وسنده ضعيف(١).

ـ ابن تومرت ادعىٰ أنه المهدي المنتظر علىٰ رأس المئة السادسة(٢).

ـ نقل عن نعيم بن حماد من طريق أرطاة بن المنذر أن القحطاني يخرج بعد المهدي ويسير علىٰ سيرته، وقال: هو ضعيف الإسناد(٣).

ـ في شرح حديث: «يتقارب الزمان..» قال: قيل: إن الزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل، وكثرة الأمة، وبسط الخير(٤).

ـ في شرح حديث: «ليس عام إلا والذي بعده شرٌّ منه حتىٰ تقوم الساعة» قال: وقد استدل ابن حبان علىٰ أن حديث أنس هذا ليس علىٰ عمومه؛ استدلالاً بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنه يملأ الأرض عدلاً(٥).

ـ في شرح حديث: «يخرج رجلٌ من قحطان يسوق الناس بعصاه» قال: تقدم أنه يكون بعد المهدي(٦).

ـ في شرح حديث: «حتىٰ تقيء الأرض أفلاذ كبدها» قال: أخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه... فذكر الحديث في المهدي... ثم قال: «فهذا إن كان المراد

---

(١) «فتح الباري» (٦: ٥٠٥).
(٢) ما سبق (٦: ٥٣٦).
(٣) ما سبق (٦: ٥٤٦).
(٤) ما سبق (١٢: ٤١٠)، وقال نحوه في (١٣: ١٨).
(٥) ما سبق (١٣: ٢٢).
(٦) ما سبق (١٣: ٧٨).

بالكنز فيه الكنز الذي في حديث الباب؛ دل على أنه يقع عند ظهور المهدي، وذلك قبل نزول عيسىٰ، وقبل خروج النار جزماً، والله أعلم[١].

ـ تنبيه: وقع عند أحمد وابن ماجه. . . عن أبي هريرة قوله: فيقتل من كل عشرة تسعة، وهي رواية شاذة، والمحفوظ ما تقدم عند مسلم[٢].

ـ ولأبي الحسين بن المنادي جزءٌ جمعه في المهدي قال في معنىٰ حديث «يكون اثنا عشر خليفة»: يحتمل أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدت في كتاب دانيال: إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر[٣].

٢٠ـ «الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة وفضلهم» للإمام العلامة نور الدين علي بن محمد بن أحمد السفاقسي المكّي المعروف بابن الصباغ المالكي (٧٨٤-٨٥٥هـ)، من منشورات دار الكتب التجارية بالنجف، نقلاً عن كتاب «الإمام المهدي عند أهل السنة» لمهدي الفقيه الإيماني.

قال في الفصل الثاني عشر: «ذكرُ أبي القاسم محمد الحجة الخلف الصالح ابن أبي محمد الحسن الخالص، وهو الإمام الثاني عشر، وتاريخ ولادته، ودلائل إمامته، وذكر طرف من أخباره وغيبته، ومدة قيام دولته، وذكر كنيته ونسبه وغير ذلك مما يتصل به.

قال صاحب «الإرشاد» الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله تعالىٰ: كان الإمام بعد أبي محمد الحسن ابنَه محمداً، ولم يخلّف أبوه ولداً غيره، وخلّفه أبوه غائباً مستتراً بالمدينة، وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين. . .».

---

(١) «فتح الباري» (١٣ : ١٨) وذكر مثله في (١٣ : ٨٢).
(٢) ما سبق (١٣ : ١٨).
(٣) ما سبق (١٣ : ٢١٥).

وأورد آثاراً كثيرةً في صفات المهدي وعلامات ظهوره، وهو يرىٰ أن حديث «لا مهدي إلا عيسىٰ» لا ينافي الأحاديث الواردة في المهدي، لأن عيسىٰ عليه السلام يكون مساعده![١].

وأغرب ما في هذا الكتاب، أنه يسوق الأدلة كلها مساقَ التسليم، غير آبهٍ بما إذا كان المهدي علىٰ رأي الشيعة، أو علىٰ رأي السنة، ولا ريب أن عدم التفرقة هو الصواب من حيث المآل لمن يؤمن بالمهدي، لكن أين الأدلة الموجبة لهذا الاعتقاد؟!

٢١ـ «أشراط الساعة» للحافظ محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، عني به وفهرسه عصام فارس الحرستاني، وخرج أحاديثه محمد إبراهيم الزغلي، وطبعته دار عمار ودار البيارق عام ١٤١٨هـ.

وقد اشتمل الكتاب بين دفتيه علىٰ (١٢١) صفحة. كان كلامه فيه عن المهدي في حدود صفحة واحدة (٥٩-٦٠) نص فيها السخاوي علىٰ ثبوت حديث المهدي، ونقل كلام الآبري في إثبات تواتر الحديث، وَوَجَّهَ حديثَ «لا مهدي إلا عيسىٰ» بقوله: أي لا مهدي كاملاً معصوماً.

وكتاب السخاوي هذا كان ينبغي لمحقّقه أن يعرف القارىء بنسخه المخطوطة ومصادرها، حيث لم يذكر شيئاً من ذلك.

٢٢ـ «استجلابُ ارتقاء الغُرَف بحبّ أقرباء الرسول ﷺ ذوي الشَرَف»، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) أيضاً، أشار إليه في كتابه «المقاصد الحسنة» فقال: «المهدي يرد ذكره في أحاديث أفردها بعض الحفاظ بالتأليف. . . إلىٰ غير ذلك من الأحاديث التي بيّنتها في «ارتقاء الغرف»، مع المروي في كونه من بني العباس»[٢].

---

(١) «المهدي عند أهل السنة» (ص٣٤٥).

(٢) «المقاصد الحسنة» (ص٤٣٥) حديث (١٢٠٧).

وقد طبع الكتاب بتحقيق الباحث خالد بن أحمد الصمّي بابطين، وصدر عنه دار البشائر الإسلامية في مجلدين عام (١٤٢١هـ)، وأصل الكتاب رسالة تقدم بها الباحث المذكور إلىٰ كلية أصول الدين بجامعة أم القرىٰ، لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية عام (١٤٢٠هـ).

وقد جاء هذا الكتاب في (٨٢٨) صفحة ما بين الجِلْدين، كان نصيب المهدي ثلاثين صفحة منها (ص٥١٨-٥٤٧) أورد فيها السخاوي ستة وعشرين حديثاً وأثراً وخبراً (ص٢٥٨-٢٨٤).

ضعّف المحقق الفاضل ثمانية عشر حديثاً هي (٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤) ولم يصحّح حديثاً واحداً لذاته، وإنما رَقَّع حديثين فجعلهما (صحيح بشاهده) وحديثين (حسن بشواهده)، ومع هذا فقد غفل عن تضعيفاته وتعليله لجميع الأحاديث التي خرّجها فيه، ونقل تواتر أحاديث المهدي وانتقد الذين يضعفون أحاديث المهدي، واستكثر عليهم أن يكونوا من أهل العلم فقال: «مع كلّ ما سبق، فقد ردّ هذه الأحاديث بعض المنتسبين للعلم، بحجّة تناقضها» (٢: ٥١٨).

وطلّابنا غفر الله لنا ولهم يظنّون أنّ كثرة النقول في التخريج هي نهاية العمل النقدي، فيما هي الخطوة الأولىٰ في ذلك فقط.

وأنا لا أنكر أنّ المحقق الفاضل قد بذل جهوداً مشكورة في تخريج الكتاب وتحقيقه، وهو عملٌ كبيرٌ من طالب ماجستير، بيد أنّ هذا شيء والنقدَ الحديثي شيء آخر، وكبير علىٰ مثله أن يرفع صفة العلمية عن مخالفيه في هذه المسألة أو تلك.

بيد أنني ألفت نظره إلىٰ أن الطريقَ أمامه مفتوح، والمستقبلَ ينتظر إتقانه وإتقان زملائه، وفقهم الله تعالىٰ.

٢٣ـ «الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشرية عند الإمامية» لشمس الدين محمد بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق الدكتور صلاح الدين المُنَجِّد، طبع دار صادر ببيروت عام ١٩٥٨م.

قال في خطبته: «وبعد: فهذا تعليقٌ سميته الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشرية عند الإمامية، وقد أشار إليهم في ضمن قصيدةِ الإمامُ أبو الفضل يحيىٰ بن سلامةَ الحصكفي فكان مما قال:

أسأل عن قلبي وعن أحبابه ... ومنهـمُ كـلُّ مُقـرٍّ يَجْحـدُ
وهـل تُجيـبُ أَعْظُـمٌ باليـةٌ ... وأرسـمٌ خـاليـةٌ مـا يُنْشَـدُ
تقـاسمـوا يـومَ الـوداع كَبِـدي ... فليـس لـي منـذُ تَـولَّـوْا كَبِـدُ

إلىٰ أن يقول:

يا أهلَ بيتِ المصطفىٰ يا عدّتي ... ومـن علـىٰ حبّهـمُ أعتمـدُ
أنتـم إلـىٰ الله غـداً وسيلتـي ... فكيـف أشقـىٰ وبكـم أعتضـدُ
ولست أهواكم ببغضي غيركم ... إنـي إذاً أشقـىٰ بكـم لا أَسْعـدُ
فـلا يظـنَّ رافضـيٌّ أننـي ... وافقتـه أو خـارجـيٌّ مُفْسِـدُ
محمّـدٌ والخلفـاء[1] بعـدَه ... أفضـلُ خَلـقِ الله فيمـا أجـدُ

وقد خص المهديّ المنتظر بصفحتين ذكر فيهما الخلاف في اسم أمه والأقوال الواردة في زمن ولادته، والأقوال الواردة في بداية غيبته حسب معتقد الشيعة وقال: وقد ذكرت المعتمد في أمر هذا، في تعليقي: «المهدي إلىٰ ما ورد في المهدي»[2].

---

(١) يعني الراشدين رضي الله تعالىٰ عنهم.

(٢) «الشذرات الذهبية» (ص٣٩-٤٣) و(ص١١٨)، وأشار إليه أيضاً في كتابه «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون» (ص١٣٢).

٢٤ـ **«اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»** للإمام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الشافعي الشاذلي المصري (٨٩٨-٩٧٣هـ)، من منشورات دار المعرفة ببيروت.

قال الشعراني رحمه الله تعالىٰ: «المبحث الخامس والستون: في بيان أن جميع أشراط الساعة التي أخبرنا بها الشارع حق لا بد أن تقع كلّها قبل قيام الساعة».

وكلام الشعراني في يواقيته عجيبٌ غريب، فهو يرىٰ «خروج المهدي ثم الدجال، ثم نزول عيسىٰ، وخروج دابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها وفتح سد يأجوج ومأجوج؛ حتىٰ لو لم يبق من الدنيا إلا مقدار يوم واحد؛ لوقع ذلك كله؛ كما قال الشيخ تقي الدين بن أبي منصور في عقيدته: «وكل هذه الآيات تقع في المائة الأخيرة من اليوم الذي وعد به رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم بقوله: «إن صلحت أمتي؛ فلها يوم، وإن فسدت؛ فلها نصف يوم» يعني من أيام الرب، المشار إليها بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحج]».

قال بعض العارفين: «أول الألف محسوبة من وفاة علي بن أبي طالب، رضي الله تعالىٰ عنه آخر الخلفاء، فإن تلك المدة كانت من جملة أيام نبوّة رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم ورسالته، فَمَهّد الله تعالىٰ بالخلفاء الأربعة البلاد.

ومراده صلىٰ الله عليه وآله وسلم أن بالألف قوة سلطان شريعته إلىٰ انتهاء الألف. . . ثم تأخذ في ابتداء الاضمحلال إلىٰ أن يصير الدين غريباً كما بدأ وهذا الاضمحلال تكون بدايته من مضي ثلاثين سنة من القرن الحادي عشر فهناك يُترقب خروج المهدي عليه السلام.

وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري، ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمسٍ وخمسين ومائتين، وهو باق إلىٰ أن يجتمع بعيسىٰ عليه السلام، فيكون عمره إلىٰ وقتنا هذا ـ وهو سنةُ ثمانٍ وخمسين وتسعمائة ـ سبعمائة

سنة وستَّ سنين. هكذا أخبرني الشيخ حسن العراقي المدفون فوق «كوم الرّيش»[١] المطل علىٰ «بركة الرّطلي»[٢] بمصر المحروسة، عن الإمام المهدي حين اجتمع به، ووافقه علىٰ ذلك شيخنا سيدي علي الخواص رحمهما الله تعالىٰ».

ثم ساق ما أودعه الشيخ محيي الدين ابن عربي في الباب السادس والستين وثلاثمائة من «الفتوحات»[٣].

وخلاصة ما يراه الشعراني في المهدي أنه محمد بن الحسن العسكري، وأن شيخه حسن العراقي التقىٰ به عن طريق الكشف، أو الفتح لا ندري، فأخبره بذلك!؟

٢٥ــ **«الإشاعة لأشراط الساعة»**، للسيد الشيخ محمد بن رسول الحسيني البرزنجي (ت ١١٠٣هـ)، طبعة المشهد الحسيني الأخيرة بتاريخ (١٣٨٤هـ).

وقد حوىٰ الكتاب بين دفتيه (١٩٩) صفحة، تكلم فيه عن أمارات الساعة البعيدة: من مقتل عثمان، ووقعة الجمل، ووقعة صفين وغيرهما (ص٤-٩٦)، ثم تكلم علىٰ أشراطها العظام، وكان أولها المهدي (ص٨٧)، وقد تناول مسألة المهدي في ثلاثة مقامات:

الأول: في اسمه ونسبه وحليته وسيرته إلخ. . (ص٨٩).
والثاني: في العلامات التي يعرف بها. . . (ص٩٠).
والثالث: في الفتن الواقعة قبل خروجه (ص٩١-١٢١).

والفصل الذي كتبه السيد محمد بن رسول البرزنجي يشبه كثيراً قصة الزير سالم وتغريبة بني هلال، وجمهرته العظمىٰ لا تستند إلىٰ نقل صحيح ولا عقل

---

(١) قال في معجم البلدان (٢:٥٦٣): «الكوم: اسم لمواضع بمصر، تضاف إلىٰ أربابها». ولم يذكر «كوم الرّيش» فيما ذكره تمثيلاً.

(٢) لم يذكر ياقوت في مادة «بركة» (١:٤٧٧) ولا في «الرطلي» (٣:٥٨) ولا في «الريش» (٣:١٢٧) هذه المواضع، والشعراني بعد ياقوت بقرون، فلعلّها من الأسماء الحادثة بعده.

(٣) «اليواقيت والجواهر» عن «الإمام المهدي عند أهل السنة» (١:٤١٠)، وانظر «الفتوحات» لابن عربي (٣:٣٢٧-٣٣٩).

صريح! وليس فيه شيء متميّز، إلا أنه جعل المهدي من ذريّة الحسين بن علي، لا من ذريّة الحسن (ص٩٧)، واسمه أحمد بن عبد الله، وأحمد ومحمد واحد (ص٩٦)، ويرجّح السيد البرزنجي أن الذين يبايعونه إنما عرفوه باسمه واسم أبيه واسم أمه، وأنهم عرفوا اسم أمه عن طريق الكشف! (ص٩٤).

وفي أحد تنبيهاته الكثيرة قال (ص١١٢): إن أحاديث وجود المهدي وخروجه آخر الزمان، وأنه من عترة رسول الله ﷺ من ولد فاطمة عليها السلام بلغت حدّ التواتر المعنوي فلا معنىٰ لإنكارها، ومن ثم ورد: «من كذّب بالدجال فقد كفر، ومن كذّب بالمهدي؛ فقد كفر» رواه أبو بكر الإسكاف في فوائد الأخبار علىٰ ما نقل أبو القاسم السهيلي في «شرح السير» له (ص١١٢).

أقول: لا ريب أن هذا غلو وتسرّع في التفكير من قائله، وقائله ينادي علىٰ نفسه بأنه جاهل في علم الحديث، كائناً من كان!

وقد أفادنا السيد البرزنجي بأن مهديّين من أكراد كردستان العراق قد ظهرا في عهده، وقد التقىٰ بالأول منهما وذكر من حاله وصلاحه، والثاني منهما هزمه والي الموصل، واعتقله هو وأباه، وأرسلهما إلىٰ الأستانة وعفا عنهما السلطان، لكنه منعهما من الرجوع إلىٰ بلادهما، وماتا في تركيا (ص١٢١-١٢٢).

٢٦ـ **«ينابيع المودة»**، سجل عظيم للأحاديث النبوية في مناقب الإمام علي وأهل البيت عليهم السلام، للعلامة الفاضل الشيخ سليمان بن إبراهيم المعروف بخواجة كلّان القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤هـ)، صحّحه وعلق عليه علاء الدين الأعلمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت عام ١٤١٨هـ.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أجزاء، لكن الناشر رقّم الكتاب برقم متسلسل، فجاءت الأجزاء الثلاثة في مجلد كبير حوىٰ (٥٩٢) صفحة بما في ذلك الفهارس، وقد ذكر المؤلف في صفحة (٥٨٤) أنه انتهىٰ من تصنيف هذا الكتاب في زمن السلطان العثماني عبد العزيز خان في التاسع من رمضان المبارك عام (١٢٩١هـ).

والكتاب ـ كما ذكر المؤلف أو الناشر، لا أدري ـ سجل حافل حوىٰ عصارة ما كتبه أهل السنة والشيعة والصوفية في فضائل أهل البيت، وقد جعله مئة باب كان الكلام علىٰ المهدي في الأبواب التاسع والسبعين، والثمانين، والحادي والثاني والثالث والرابع والثمانين، وكان الباب الأخير الرابع والثمانون هذا في إيراد أقوال أهل الله من أصحاب الشهود والكشوف وعلماء الحروف في بيان المهدي الموعود (ص٥٢٥-٥٢٧)، والكتاب قد حوىٰ الغث والسمين، والله المستعان.

٢٧ـ **«الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة»** للسيد الشيخ محمد صديق حسن خان القِنّوجي الهندي (ت ١٣٠٧هـ)، قدّم له وكتب حواشيه إبراهيم يحيىٰ أحمد، ونشرته دار المدني في جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

والسيد صديق حسن كتب كتابه هذا تذكرة لأهل عصره، عسىٰ أن ينتهوا عن بعض الذنوب، وينتبهوا من سنة الغفلة، وتلين منهم قاسيات القلوب (ص٩).

والكتاب طبع بمكتبة الخانجي بمصر فجاء في (١٦١) صفحة، وقد تكلم علىٰ المهدي تحت عنوان: (باب في الفتن العظام والمحن التي تعقبها الساعة، وهي كثيرة جداً، منها المهدي الموعود المنتظر الفاطمي) (٩٤-١٢٢).

قال: وهو أوّلها، والأحاديث الواردة فيه علىٰ اختلاف رواياتها كثيرة جداً تبلغ حد التواتر، وهي في السنن وغيرها من دواوين الإسلام من المعاجم والمسانيد (ص٩٤). وقد نقل السيد صدّيق حسن قول ابن خلدون في صدر بحثه عن المهدي ثم ردّ عليه، فكان مما قال: «القول المحقّق عند المحدثين المميزين بين الدّار والقاع أن المُعْتبَر في الرواة ورجال الأحاديث أمران لا ثالث لهما وهما: الضبط والصدق دون ما اعتبره عامة أهل الأصول من العدالة وغيرها، فلا يتطرق الوهن إلىٰ صحة الحديث بغير ذلك، كيف ومثل ذلك يتطرق إلىٰ رجال الصحيحين؟!.

وأحاديث المهدي عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه والحاكم والطبراني وأبي يعلىٰ الموصلي وأسندوها إلىٰ جماعة من الصحابة، فتعرّض المنكرين لها ليس كما ينبغي، والحديث يشدّ بعضه بعضاً، ويتقوىٰ أمره بالشواهد والمتابعات.

وأحاديث المهدي: بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف، وأمره مشهور بين الكافة من أهل الإسلام علىٰ مر العصور». . (ص٩٥).

ثم نقل كلام الشوكاني في تواتر الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر والدجال والمسيح، ونقل ما قاله محمد بن إسماعيل الصنعاني، وكلام السيد البرزنجي في «الإشاعة». . . ثم ساق عدداً من الأحاديث، وتكلم علىٰ رواتها بالجرح والتعديل وختمها بقوله: هذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمة في شأن المهدي، وهي كما رأيت يقوّي بعضها بعضاً، وفيه ثمانية وعشرون أثراً عن الصحابة الكبار عند أهل العلم بالحديث، ومثله لا يقال بالرأي (ص١١٨)، ثم نقل قول ابن خلدون في ضرورة العصبية للدين والملك، ورد علىٰ تشككه في أمر المهدي، وختم بحثه بذكر (الفتن الواقعة قبل خروجه) (ص١٢١). وأنهىٰ القول في المهدي بكلام من جنس كلام من سبقه في المهدي، وليس فيه جديد.

٢٨ـ **«القول الصحيح في الرد علىٰ من أنكر خروج المهدي وسيدنا عيسىٰ المسيح»** تأليف الإمام والمولىٰ الهمام. . . فضيلة الأستاذ محمد صالح امريش الحسيني الحنفي الأزهري مفتي لواء سلط البلقاء وقاضيها الشرعي (هكذا جاء اسمه وألقابه علىٰ غلاف كتابه!).

صدر هذا الكتاب عن المطبعة الوطنية بعمّان الأردن بدون تاريخ، لكن ذكر المؤلف أنه قد انتهىٰ من تحريره في عشرين من شهر ذي الحجة الحرام ١٣٤٦هـ (ص٤٢)، وقد جاء هذا الكتاب في (٤٢) صفحة، والكتاب في جملته نقول غير محررة ولا موثقة لتأييد عقيدة المهدي، وليس فيه شيء يعتمد عليه.

٢٩ـ **«تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي»** للعلامة المباركفوري الهندي (ت١٣٥٣هـ).

وقال في شرحه للحديث الذي أخرجه الترمذي في المهدي: «الأحاديث الواردة في خروج الإمام المهدي كثيرة جداً، ولكن أكثرها ضعاف، ولا شك أن

حديث عبد الله بن مسعود الذي رواه الترمذي في هذا الباب لا ينحط عن رتبة الحسن، وله شواهد كثيرة ما بين حسان وضعاف، فحديث عبدالله بن مسعود هذا مع شواهده وتوابعه صالح للاحتجاج به بلا مرية، فالقول بخروج الإمام المهدي وظهوره هو القول الحق والصواب، والله تعالىٰ أعلم»[١].

٣٠ــ «ردود علىٰ أباطيل وتمحيصات لحقائق دينية» لشيخنا العلامة المربّي الورع الفقيه محمد محمود الحامد الحموي (ت ١٩٦٩م) رحمه الله تعالىٰ، الطبعة الأولىٰ الأصلية الصادرة عن دار الإمام مسلم ودار الدعوة بحماة عام ١٩٦٦م.

وقد تناول شيخنا مسألة (المهدي) في رَدٍّ كتبه علىٰ أحد الكتاب إذ قال في أثناء كلامه عن الحاكم بأمر الله العبيدي، واختفائه وارتقاب فريق رجوعه، قال هذا الكاتب: «ولعل هذه الفكرة نقلها الدعاة عن فكرة مماثلة تبناها بعض غلاة الشيعة عن المهدي المنتظر». فنشر شيخنا مقالاً في مجلة (المسلمون) يؤكد فيه علىٰ أن الاعتقاد بظهور المهدي أحد عقائد المسلمين، قال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بحبه والاقتداء به:

«انتظار المهدي ليس بدعاً في الدين غير مرتكز علىٰ أدلة شرعية تبرره بل تسوق إليه، وإني لا أحاول في كلماتي هذه سوق الأحاديث الشريفة والآثار الواردة في هذا الأمر، فهي حشود محشودة في ثكناتها من كتب السنة الشريفة وقد بلغت حداً من الكثرة يورث الطمأنينة بأن هذا كائن آخر الزمان يعيد للإسلام سلامته، وللإيمان قوته، وللدين نضارته... ولم يستطع المحدثان العليمان الشيخ أحمد تقي الدين المعروف بابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية الدمشقيان الحنبليان من أعيان المائة الثامنة؛ لم يستطيعا إنكار أحاديث المهدي، وهما من أجل من رد علىٰ الشيعة ما به غلوا وانحرفوا»[٢].

---

(١) «تحفة الأحوذي» (٦: ٤٨٥).

(٢) «ردود علىٰ أباطيل» (ص٣٠٢-٣٠٤).

وقد تكلم الشيخ في مفهوم المهدية عنده كلاماً طيباً أودعته في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

٣١ــ «**الأساس في السنة**»، قسم العقائد، لأستاذنا الشيخ سعيد محمد حوىٰ الحموي (ت ١٤١٠هـ). جاء هذا الكتاب في ثلاثة مجلدات، ورقمه ترقيماً متسلسلاً فبلغت صفحاته (١٦٢٤) صفحة، نشر دار السلام بمصر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

جمع فيها المؤلف رحمه الله تعالىٰ أصح الأحاديث الواردة في العقائد الإسلامية، وقد حكم عليها اعتماداً علىٰ أقوال علماء الحديث في الماضي والحاضر.

والكتاب في جملته **أساس** في أبواب الاعتقادات الأثرية التي يقوم عليها مع القرآن الكريم البناء العقدي الإسلامي، ولا أظنه ترك حديثاً صحيحاً وراء كتابه هذا، لكنْ ليس كلُّ ما في كتابه هذا صحيحاً.

وقد تناول المؤلف قضية المهدي كما تناولها غيره، فجعل ظهوره أول أشراط الساعة الكبرىٰ، وذلك في الفقرة الثامنة من الكتاب، والتي استغرقت الصفحات (١٠١٤-١٠٢٦).

المؤلف يثبت ظهور المهدي المنتظر بقوله: «تزيد الروايات الواردة بالتبشير بخليفة راشد يكون من بيت النبوة علىٰ العشرين، وهذا يجعلنا نقطع بورود هذا المعنىٰ عن رسولنا عليه الصلاة والسلام» (ص١٠١٤).

وقد أورد المؤلف عشرة أحاديث فيها النصّ علىٰ كلمة (المهدي) تحمل عنده الأرقام التالية: (١٠٢٧، ١٠٢٩، ١٠٣٢، ١٠٣٤، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣) وجملة الأحاديث التي أوردها في (المهدي) مسمىٰ وموصوفاً سبعة عشر حديثاً (١٠٢٧-١٠٤٣)، ثم قال كلاماً طيباً أودعت بعضه في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٣٢ــ «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**» للشيخ محمد ناصر الألباني (ت١٤٢٠هـ) طبعة مكتبة المعارف في الرياض، طبعة جديدة منقحة ومزيدة، عام ١٤١٥هـ.

وقد تكلم الشيخ الألباني في مواضع متعددة عن المهدي، وصحح عدة أحاديث واردة فيه، وسوف أجتزىء لبحثنا هذا ما يفيده منها:

فقد صحح حديث رقم (٧١١): «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث» الحديث، ولم يصنع شيئاً، إذ لم يأت بما ينفع في تصحيحه، كما سيأتي في التخريج.

وصحح حديث رقم (١٥٢٩): «لتملأن الأرض جوراً وظلماً» وحكم بأنه متواتر عن أبي الصدّيق الناجي فقال: «بل هو عندي متواتر عن أبي الصدّيق، عن أبي سعيد الخدري، وأصحها طريقان:

الأولىٰ: عوف بن أبي جميلة: حدثنا أبو الصديق الناجي، عن أبي سعيد مرفوعاً. . .

الثانية: سليمان بن عبيد: حدثنا أبو الصديق الناجي به. . .»[١].

قلت: دعوىٰ التواتر والشهرة دعوىٰ عريضة، وقد جعل الأصوليون وتبعهم المتأخرون من علماء الحديث مباحث المشهور والمستفيض والمتواتر من مباحث علم الأصول لا من مباحث علم الإسناد. . . وبنوا علىٰ هذا أن الخبر إذا جاء مجيء التواتر لا يُسأل عن إسناده، وهذه مسألة تأثر المحدثون فيها بالأصوليين وهي مسألة خطيرة وتستحق دراسة مفردة.

والتحقيق في هذه المسألة عندي بعد البحث الطويل أنه لا يحكم لحديث بالشهرة عن مداره حتىٰ يصح من ثلاث طرق، ثم إذا جاءت طرق في بعضها ما ينحط عن الصحيح، لا تزيد الحديث قوة لكنها تجوّز إطلاق لفظ المشهور عليه.

وما لم يَصحّ الحديث عن النبي ﷺ من رواية خمسة من الصحابة عنه؛ فلا

---

(١) «الصحيحة» للألباني في المجلد الرابع (ص٣٩-٤٠).

يجوز عندي الحكم بتواتره ولو جاء من حديث خمسين أو ستين صحابياً من طرق ضعيفة كما هو الشأن في حديثنا هذا[١].

وإن المستغرب من الشيخ ناصر حقاً أنه يدّعي أو يُدّعىٰ له الاجتهاد في نقد الحديث، ثم يحتجّ لتصحيح حديث ما؛ بأن الحاكم وابن العربي والذهبي وابن خلدون وابن تيمية وابن القيم. . . إلخ، قد صحّحوه، من غير أن يسوق الأدلة الكافية لإثبات الدعوىٰ!

وقد رأيت الشيخ ناصراً رحمه الله تعالىٰ يلجأ إلىٰ أسلوب الاستنصار بتصحيح أمثال هؤلاء الأعلام عندما لا يرىٰ الأدلة كافية لتصحيح الحديث! والشيخ الألباني أحد الذين نبّهوا الناس في هذا العصر إلىٰ أن التصحيح والتضعيف لا يجوز أن يكون تقليداً وإنما يجوز التصحيحُ إذا توفرت معطياته، ولا يجوز تصحيحُ الحديث إذا لم تتوفر المعطيات الكافية لتصحيحه، فما باله ههنا؟!

والذي عابه الشيخ الألباني علىٰ شيخنا محمد الغزالي رحمهما الله تعالىٰ في قوله: «من محفوظاتي وأنا طالب أنه لم يَرِدْ في المهدي حديث صحيح صريح، وما ورد صحيحاً فليس بصريح»؛ هو مثل الذي يحتجّ به علىٰ تصحيح الحديث ودعوىٰ تواتره عن أبي الصديق الناجي من متابعته لابن تيمية وابن القيم والآبري رحمهم الله تعالىٰ وغيرهم، فما الفرق!

كل الفرق أن شيوخ الغزالي معاصرون، وشيوخ الألباني متقدمون، وتفوّق المتقدمين علىٰ المعاصرين إحدىٰ المسائل الفكرية التي يختلط فيها الفضل بالعلم والتقوىٰ بالإبداع، وإن فضل الله تعالىٰ لم يُمنحْ للمتقدمين دون المتأخرين.

ويجب أن لا يُفهم من قول الألباني: «متواتر عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري» أنه متواتر مطلقاً، وإنما يجب أن يفهم أن طرقه إلىٰ هذا التابعي

---

(١) وقد عدّ أصحاب هذا المذهب حدّ الرجم علة تفريعهم هذا، حيث يطلب لإثباته أربعة شهداء مع المدّعي، ولعلّ هذا أقرب ما يكون إلىٰ اليقين.

كثيرة لكنه لم يروه عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا أبو سعيد الخدري ولم يروه عن أبي سعيد إلا أبو الصديق، فالحديث غريب في طبقتين من إسناده، هذا لو سلّمنا للشيخ الألباني بتصحيحه الحديث، وسوف يأتي ذلك في الفصل الثالث.

وصحّح حديث (٢٣٧١): «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة»، وقال: «قلت: وسائر الرواة ثقات، فالإسناد حسن، لكن متابعة سالم بن أبي حفصة ـ وهو صدوق في الحديث ـ ترفع الحديث إلىٰ مرتبة الصحيح، والله أعلم». اهـ[1].

قلت: إن سالم بن أبي حفصة ليس بصدوقٍ في الحديث ولا في غير الحديث، بل هو ليس بثقة؛ كما قال النسائي والدولابي، وأحسن أحواله أنه يكتب حديثه ولا يحتج به، كما قال أبو حاتم، ورجل يترجمه العقيلي وابن حبان وابن عدي في الضعفاء يجب التوقف في قبول رواياته كثيراً، والله أعلم.

وصحّح الشيخ الألباني عدةَ أحاديث أخرىٰ، ليست صريحة في المهدي، وهي ذوات الأرقام: (٢٢٣٦، ٢٢٩٣، ٢٣٧١، ٢٧٤٣)، ولا حاجة إلىٰ الكلام علىٰ شيء منها هنا، ويكفي نقدنا إيّاها في الفصل الثالث.

٣٣ـ **«العقائد الشيعية ودجال القرن العشرين»** لناصر الدين شاه، طبعة عام ١٤٠٧هـ بدون ذكر الطبعة، أو بلد الطبع.

والكتاب لا صلة له بالموضوعية، ولا اللياقة ولا الأدب، وإسفاف الكتاب في النصب الخبيث، مثل إسفاف كتب التجّاني في الرفض الخبيث، وإنني أنزّه قلمي عن توصيف هذا الكتاب الفج، فهو لا يستحق ذلك منّي.

٣٤ـ **«أشراط الساعة»** تأليف الزميل الدكتور يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، الطبعة التاسعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، دار ابن الجوزي بالدمام.

وهذا الكتاب في أصله رسالة علميّة تقدم بها المؤلف لنيل درجة التخصص الأولىٰ (الماجستير) من جامعة أم القرىٰ عام ١٤٠٤هـ كما في (ص٢٥).

---

(١) «الصحيحة» للألباني (٥: ٤٨٦)، وانظر ترجمة سالم في «تهذيب الكمال» (١٠: ١٣٣).

وقد جاء هذا الكتاب في (٤٨٣) صفحة، تحدث فيه مؤلفه علىٰ حجية خبر الواحد في العقائد، وعرّف بأشراط الساعة وقسميها: الأشراط الكبرىٰ والصغرىٰ وجعل المهدي والمسيح والدجال ويأجوج ومأجوج من أشراطها الكبرىٰ، وكان الكلام علىٰ المهدي في الفصل الأول من فصول الباب الثاني الذي تناول أشراط الساعة الكبرىٰ، واستغرق (٢٥) خمساً وعشرين صفحة، أودعها بعض النقول التي تدلّ علىٰ اعتقاد جازم بالمهدي من غير أن يضيف جديداً يذكر.

٣٥ـ **«ترقبوا ظهور المسيح الدجال والمهدي عليه السلام»** لفائق محمد داود، طبعة دار الإسراء الثالثة عام ١٩٩٩م، عمان ـ الأردن، جاء الكتاب في (١٥٢) صفحة من القطع المتوسط.

وقد تكلم فيه علىٰ المهدي في موضعين (ص٥٤-٥٦)، وأتىٰ ههنا بكل عجيب وغريب وباطل، ثم تكلم عليه في مبحث خاص عقده لأبي عبد الله المهدي (ص٩٣-١٠٠)، فتحدث عن تواتر أحاديث المهدي، إذ نقل كلام سعيد أيوب بحروفه دون أن ينسبه إلىٰ صاحبه، ويبدو لي أن صاحب الكتاب مثقف ثقافة إسلامية عامة، وليس من الطلبة الشرعيين، فالكلام معه في القضايا المتخصصة لا يفيد!.

٣٦ـ **«صحيح أشراط الساعة، ووصفٌ ليوم البعث وأهوال القيامة»** بقلم الشيخ مصطفىٰ أبو النصر الشلبي (معاصر)، الطبعة الثانية منقحة، صدرت عن مكتبة السوادي في جدة عام ١٤٢٠هـ، وجاء في (٤٠٨) صفحات.

تناول الكاتب مصطفىٰ أبو النصر الشلبي قضية المهدي المنتظر كأول شرط من أشراط الساعة الكبرىٰ في خمس عشرة صفحة! (ص١٨٥-٢٠٠) تحدث في هذه الصفحات عن اسم المهدي، واسم أبيه، ونسبه، وأنه من ولد فاطمة (ص١٨٥-١٨٧).

ثم تحدث عن صفاته وأعماله الدالة عليه (ص١٨٨-١٨٩)، وتحدث عن زمان خروجه ومكانه ومدة مكثه في الأرض (ص١٨٩-١٩٤)، ثم تحدث عن تواتر

حديث المهدي، فنقل أقوال السفّاريني والبرزنجي وصديق حسن خان والشوكاني والكتاني (ص١٩٤-١٩٦).

وختم بحثه عن المهدي بكلمةٍ طيبةٍ للشيخ ناصر الألباني (ص١٩٧-٢٠٠)، بين فيها مفهومه للمهدوية، وبين الأخطاء التي وقع فيها كثيرون حيال هذه القضية.

أقول: إن بحث الشيخ الشلبي عن المهدي المنتظر من أقل الأبحاث التي قرأتها أخطاء ومجازفات، بغض النظر عن موقفنا من بحثه، ومنزلته في هذا العلم.

لكن كان عليه أن يذكر المصدر الذي اعتمد عليه في الحكم في كل موضع نقل منه، حتىٰ يريح قارئه؛ لأن من الواضح علىٰ كتابه كلّه الاعتماد علىٰ غيره في ذلك! وسوف تأتي مناقشة أحكام هؤلاء الكتّاب جميعاً ضمن مناقشتنا لشيوخهم!

٣٧ـ «أشراط الساعة في مسند الإمام أحمد وزوائد الصحيحين» تأليف خالد ابن ناصر الغامدي، وهو رسالة ماجستير من جامعة محمد بن سعود في الرياض، نشرته دار ابن حزم ودار الأندلس الخضراء عام ١٤٢٠هـ، جاء الكتاب في مجلدين بلغت صفحاتهما (٧٧٠) صفحة.

وقد جعل المؤلف كتابه في تمهيد وبابين، البابُ الأول منهما في أشراط الساعة الصغرىٰ، وقد جاء في ثلاثة وسبعين فصلاً، وكان الفصل الخامس والأربعون من نصيب المهدي المنتظر، ولا يختلف الفصل الذي يخص المهدي عن الكتابات العامة الكثيرة في هذا الموضوع، سوىٰ أن الباحث عد المهدي من أشراط الساعة الصغرىٰ، وليس أول الأشراط الكبرىٰ (ص٢٦٢-٢٨٠)، وليس في الكتاب مما يخص المهدي إضافةٌ فأذكرَها.

٣٨ـ «أحاديث أشراط الساعة الكبرىٰ» للزميل النّبيل الدكتور الشيخ محمد بشار محمد أمين الفيضي الموصلي، وهو رسالة دكتوراه من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد عام ١٤١٧هـ.

وقد جاءت هذه الأطروحة في (٥٠٢) صفحة. أخذت مقدمة الباحث سبعاً وعشرين صفحة (ص١-٢٧)، وأخذت مصادر البحث وملحق التراجم ثلاثاً وأربعين صفحة (ص٤٦١-٥٠٢).

وكانت الموضوعات الكبرىٰ التي تناولها الباحث في أطروحته هذه:

ـ فتنة المسيح الدجال (ص٢٨-٢٥٩).

ـ بعث المهدي (ص٢٦٠-٣١٦).

ـ نزول المسيح عليه السلام (ص٣١٧-٣٧٠).

ـ يأجوج ومأجوج (ص٣٧٣-٣٩٨).

ـ طلوع الشمس من مغربها (ص٣٩٩-٤١٠).

ـ خروج دابة الأرض (ص٤١١-٤٢١).

ـ آية الدخان (ص٤٢٣-٤٣١).

ـ الخسوفات قبيل الساعة (ص٤٣٢-٤٣٤).

ـ ما ورد في رفع البيت (ص٤٣٥-٤٣٦).

ـ ما ورد في رفع المصحف (ص٤٣٧-٤٣٨).

ـ الريح التي تقبض أرواح المؤمنين (ص٤٤٠-٤٤٢).

ـ النار التي تطرد الناس إلىٰ محشرهم (ص٤٤٣-٤٥١).

ـ خاتمة الأطروحة (ص٤٥٢-٤٥٩).

ـ ملاحق الأطروحة (ص٤٦٠-٤٦٩).

ـ المصادر والمراجع (ص٤٧٠-٤٩٥).

ـ الفهرس العام (ص٤٩٧-٥٠٢).

والذي يعنينا في بحثنا عن المهدي، ما كتبه الباحث في موضوع المهدي وقد ظهر من مطالع بحثه أنه وقف علىٰ كتاب «البرهان» للمتقي الهندي، وكتاب «المهدي» للدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، وأفاد منهما.

وقد بذل الزميل الفاضل جهداً كبيراً في تخريج الأحاديث وشرحها وتوجيهها لكنه حفظه الله صحح عدداً من الأحاديث الواردة في المهدي تبعاً لمن سبقه، وفرّع عليها مسائل فكرية تحتاج منه إلىٰ معاودة نظره الكريم، بعد قراءته بحثنا هذا!

٣٩ـ «ثلاثة ينتظرهم العالم: المهدي المنتظر ـ المسيح الدجال ـ المسيح عليه السلام» للأستاذ حمزة الفقير، صدر عن دار الإسراء للنشر والتوزيع في عمان ـ الأردن الطبعة الأولىٰ ١٩٩٥م، وجاء في (٩٦) صفحة من القطع المتوسط.

وقد تناول الكاتب مبحث المهدي في ثلاثين صفحة (ص٤٣ـ٧٣)، وقرأت في أحد الكتب المعاصرة اسم هذا الكتاب للشيخ أحمد عيسىٰ عاشور، فكأن الأستاذ الفقير استفاد عنوان كتابه منه، ويظهر أن الكاتب لا معرفة لديه بعلم الحديث، فهو يجمع كل ما وقع في طريقه من الأحاديث، ولم أفهم لماذا كتب هذا الكتاب الهزيل؟!

٤٠ـ «الأيام الأخيرة من عمر الزمن، قراءة معاصرة في أحاديث الفتن والملاحم» تأليف عدنان طٰه (معاصر)، نشر دار البيارق في عمان ـ الأردن، عام ١٤١٨هـ.

يقع الكتاب في (١١٢) صفحة من قياس (١٤×١٩). تحدث فيه المؤلف علىٰ موضوعات شتىٰ، جاءت جميعها في خمسة مباحث:

الأول: أين نحن من عمر الزمن؟ (ص١٣-٢٠) وتناول في هذا المبحث، علم الساعة، واقتراب الساعة، وعمر الدنيا، وبقاء هذه الأمة، وأشراط الساعة! وليس في هذا المبحث شيء ملفت للنظر سوىٰ قوله: إن الحاجة ماسة إلىٰ مثل كتابه هذا فلذلك ألّفه!

الثاني: مواقع الأحداث (ص٢١-٣٢)، والمؤلف أوضح أن بلاد الشام هي موطن الأحداث، وفي هذا الصدد تحدّث علىٰ بركة الشام في القرآن والسنة، ثم بين أن الأرض لا تقدس أحداً!

الثالث: صانعو الأحداث (ص٣٣-٤٤)، تكلم فيه علىٰ الطائفة المنصورة، وعلىٰ تمايز المعسكرين: معسكر إيمان لا نفاق فيه، ومعسكر نفاق لا إيمان فيه!

الرابع: مصير المدنية والعودة إلىٰ البداية (ص٤٥-٦٠)، وتحدث في هذا المبحث علىٰ انتصار الدين وظهوره علىٰ من حوله، بعد أن تبيد الأدوات والأسلحة المستعملة! وأورد عدة احتمالاتٍ لإبادة هذه الأسلحة، منها الحرب العالمية الجديدة، ومنها خسوفات بالمشرق والمغرب وجزيرة العرب!

المبحث الخامس الأخير: (ص٦١-١٠٦) سير الأحداث، من مرحلة ما قبل المهدي، إلىٰ ظهور الآيات الكونية الكبرىٰ، حيث يُحشر الناس إلىٰ الشام، ثم تقوم الساعة. وقد خصّص الكاتب للمهدي الجزء الأكبر من هذا المبحث، وأحسن ما فيه أنه لم يرسل الكلام جزافاً، وإنما اعتمد الأحاديث التي خرجها الشيخان، أو صحّحها الشيخ الألباني، ومن يفعل ذلك؛ يكن خطؤه في الدليل أقلَّ من خطأ غيره؛ لأن من يتوكأ علىٰ اجتهاد عالم أقربُ إلىٰ الصواب ممن يتناول الأدلة زاعماً أنه قادر علىٰ التمييز، ثم يذهب فيملأ الدنيا بلايا! وليس في هذا الجانب من الكتاب جديد متميز من جهة الاستدلال، والله تعالىٰ أعلم.

٤١ـ تحقيق كتب «**الفتن والمهدي والملاحم**» من سنن أبي داود، للباحث مهدي عبد الرزاق شاهين الجميلي، وهو رسالة ماجستير من جامعة صدام للعلوم الإسلامية عام ١٤١٩هـ. وقد كانت الرسالة في بابين:

ـ الأول: في الدراسة.

ـ الثاني: في تخريج أحاديث هذه الأبواب من سنن أبي داود، وجملتها (١٠٨) مئة وثمانية أحاديث.

وقد جاءت هذه الرسالة في (٢٢٦) مئتين وست وعشرين صفحة ما بين الدفّتين، كان نصيب أحاديث المهدي منها ثلاث عشرة صفحة، خرّج فيها اثني عشر حديثاً (٣٨-٤٩)، وقد صحّح الباحث منها سبعة أحاديث (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨)، وحسّن واحداً (٤١).

ولم يكن للباحث رأيٌ مستقل في عملية نقد الأحاديث، لكن جهده المقدّر كان واضحاً.

والباحث الفاضل من أفضل تلامذتي في العراق، وقد ناقشته في رسالته هذه، ووجّهته إلىٰ ضرورة إعادة النظر في دراسته، وفي تخريجاته، وفقه الله تعالىٰ وسدّد خطاه[1].

٤٢ـ «**المسيح الدجال. . قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرىٰ**» لسعيد أيوب، نشر دار الاعتصام سنة ١٩٨٩م. وكان المؤلف قد انتهىٰ من كتابه في ذي القعْدة ١٤٠٦هـ ـ أيلول ١٩٨٦م. وقد جاء كتابه هذا في (٣٣٦) صفحة من الغلاف إلىٰ الغلاف، وقد استغرق بحث المهدي في كتابه هذا اثنتي عشرة صفحة (٣٠٧-٣١٨).

إن أسلوب المؤلف ـ جزاه الله خيراً ـ فيه شيءٌ من التشنج! والاستخفاف بالرأي المخالف، مع ما يظهر علىٰ كلامه من الصدق والإخلاص والتحرق علىٰ واقع المسلمين.

قال في صدر كلامه علىٰ المهدي (ص٣٠٧):

«علىٰ الرغم من أن كتب السنن نصّت علىٰ مجيء المهدي في آخر الزمان، إلا أن هناك من يقبلون من هذه الكتب كل ما يتعلق بمسائل البول والمني، أما ما يتعلق بالمهدي فيرفضونه، أو يشكّون فيه!

وقد يقول قائل: إن الأحاديث التي وردت فيه ضعيفة، فنقول: وكيف ذلك! ألم يتبين الإمام أحمد بن حنبل هذا الضعف؟ وكيف غاب هذا عن بصيرة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم؟ وكيف غاب هذا عن الإمام الشافعي والشوكاني الذي قطع بأن أحاديث المهدي متواترة، كيف؟ إن في عالم الدجل الكثيرَ من الذين يدّعون العلم، ويتاجرون بالورع يريدون أن يجعلوا تراثنا خالياً حتىٰ من الهواء. . ولهم أقول: كفىٰ احتفالاً بهزيمة الأصول، كفىٰ يرحمكم الله!

---

(١) كتب الباحث رسالته هذه تحت إشراف الأستاذ الفاضل الدكتور فرج توفيق الوليدي وكنت أحد أعضاء لجنة مناقشة الرسالة التي تمّت علىٰ قاعة الجامعة بتاريخ ١٩/١١/١٩٩٨م وحصل بها الباحث الكريم علىٰ تقدير (جيّد جداً).

لقد رفض فكرة المهدي رجالٌ هناك من أمثال (غولدزيهر) و(فلوتن) فاتبعهم رجال هنا! من منطلق أنهم يأكلون كل طعام يأتي من هناك!» اهـ.

هذا نَفَس المؤلف في كتابه، ونحن حين نريد تقرير حقيقة علمية لا يجوز أن ننظر إلىٰ الأحاديث النبوية بالمقايسات، ولا أن ننظر إلىٰ الأحاديث المودعة في المصنفات علىٰ أنها في مرتبة واحدة من القبول.

إضافةً إلىٰ أن من المقررات عند علماء أصول الدين وأصول الفقه؛ أن ما يُقبل في الأصول غير الذي يقبل في الفروع، وما يقبل في التفسير قد لا يقبل في الاعتقاد، وهذا ما قرره الأئمة: عبد الرحمٰن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما وعليه عمل جميع أصحاب المصنفات، من اشترط الصحة منهم ومن لم يشترط!

إنني عندما أقبل حديثاً في البول أو المنيّ؛ فإنما أقبله احتياطاً في الدين امتثالاً أو اجتناباً، ولو لم يحز درجة الصحة، من باب «دع ما يريبك إلىٰ ما يريبك!».

أما في قضايا الاعتقاد، فالاحتياط ألا أقبل قولاً حتىٰ يسلم من العلل إسناده ومتنه؛ لأنني أريد بناء فكر راسخ أدعو الأمة إلىٰ اعتناقه أو ازدرائه.

وحتىٰ الذين يقولون: يحتج بخبر الواحد في الاعتقاد؛ فإنهم يشترطون أن يكون الحديث صحيحاً، يصلح للبناء عليه، أما إذا صرخنا وشتمنا الذين يرفضون أحاديث المهدي ورميناهم بالتبعية الفكرية للمستشرقين، واتبعنا الناس علىٰ هذا الاعتقاد وراحوا ينتظرون ظهور المهدي، ويئسوا من تغيير الظلم، واقتلاع الظالمين لأنه (ليس لها إلا أبو عبد الله المهدي!) وانقضىٰ الزمان، وقامت القيامة، ولم يظهر هذا المهدي الهاشمي، ففي زمرة دعاة الحق يكون هذا الداعي أم في زمرة دعاة الوهم والغفلة والضلالة؟!

من هذا المبدأ يجب أن يكون المنطلق، لا من المنطلق التوهيمي، والترهيب والإلزام، والاستخفاف بالآخرين.

وبالجملة، فليس لدىٰ أخينا الشيخ سعيد أيوب شيء مفيد حيال قضية المهدي المنتظر.

٤٣ــ **«مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع»** للدكتور علي السالوس (معاصر)، وقد صدر الكتاب عن دار التقوىٰ بمصر في أربعة مجلدات عام ١٤١٧هـ.

وكان المجلد الأول منها «دراسة مقارنة في العقائد»، وكانت مسألة المهدي من تلك المسائل الخلافية، وقد تناول المؤلف هذه المسألة في ثلاث صفحات، تبين من ورائها أنّ الخلاف الرئيس بيننا وبين الشيعة الإمامية في المهدي: هل هو محمد بن الحسن العسكري الذي تزعم الشيعة ولادته عام (٢٥٦هـ) أو غير ذلك من الأعوام، أو هو محمد بن عبد الله الحسني الذي سيولد عندما يشاء الله تعالىٰ ظهوره في عالم الناس؟[١].

قلت: هذه مسألة لا ينبغي اليوم أن تكون من مسائل الخلاف الكبرىٰ؛ لأنه لا يترتب عليها شيءٌ عملي، والمسلمون يشغلون أنفسهم كثيراً في خلافات لا طائل تحتها، ويتشنجون حيالها ويظنون أنهم يتعصبون لدين الله تعالىٰ، فإذا كان هذا المهدي لم يقم الدليل علىٰ البشرىٰ الصريحة به، ولا علىٰ ولادته، فمن أحسن حالاً ممن؟! قبّح الله التعصّب الذي يرىٰ صاحبُه القذىٰ في عين أخيه، ولا يرىٰ الجذع في عينه!

٤٤ــ **«منهج أهل البيت في مفهوم المذاهب الإسلامية»** للسيد أبي الحسن محيي الدين الحسني، الطبعة الثانية لدار الأمل بإربد ـ الأردن، عام ١٩٩٨م.

تكلم المؤلف علىٰ المهدي في موضعين من كتابه (ص١٩-٢١) و(ص١٠٩-١١٢)، وهو يؤمن بفكرة ظهور المهدي المنتظر، ويرىٰ أنها فكرة منيرة، ونبوءة صادقة للنبي ﷺ يبشّر بها المسلمين، لكن الكاتب يتشنج عقب سطور من هذا الكلام؛ لأن الشيعة يقولون بأن المهدي هو محمد بن الحسن، ويعتبر ذلك نصراً للروافض والباطنيين وموطئاً جديداً للشيطان! (ص٢١).

---

(١) «مع الشيعة الاثني عشرية» للسالوس (١: ١٦٠-١٦٣).

وأعاد فحوىٰ هذا الكلام عندما تكلّم علىٰ المهديّ في فقرة خاصة (ص١٠٩-١١٢)، وأنا لست أدري لماذا هذا التشنج حيال اسم المهدي وشخصيته ما دام الجميع يؤمنون بظهوره، وإنني أستحيي والله أن أنتصر لمسألة شرعية لم أحرّرْها أنا، ولم أصل فيها إلىٰ رأي شخصي!

بعض الناس يتعصب لرأي أهل السنة، وهو لا يدري موارد أدلتهم ولا مصادرها، والآخر يتعصب للشيعة مع اعترافه بأنه لا يملك الدليل المثبت لولادة المهدي، وهذا وذاك في مرتبة واحدة من حيث البعد عن المنهج العلمي المجرّد.

٤٥ـ **«المسيح المنتظر ونهاية العالم»** للأستاذ عبد الوهاب عبد السلام طويلة، الطبعة الأولىٰ لدار السلام بالقاهرة ١٩٩٩م، جاء هذا الكتاب في (٣٦٧) صفحة بين الجلدتين، كان نصيب المهدي منها (٣٣) ثلاثاً وثلاثين صفحة (٥٧-٨٩) جاءت في أربعة مباحث:

الأول: التعريف باسمه ونسبه وصفاته ومكان ظهوره، وعلامات معرفته ووجوب بيعته، وصلة المهدي بالمسيح عليهما السلام (ص٥٧-٦٦).

والمبحث الثاني: ما يسبق المهدي من الفتن من مثل انحسار الفرات عن كنز من ذهب، وفتنة الأحلاس، وفتنة السراء، وفتنة الدهماء (ص٦٧-٧٠).

والمبحث الثالث: غزوات المهدي من مثل غزوة جزيرة العرب وفارس والروم (ص٧٠-٧٣).

المبحث الرابع: الملاحم والفتوحات من مثل غدر الروم، والملحمة الكبرىٰ في الشام، وفتح القسطنطينية، وفتح رومية، وغزو الهند والنعمة والرخاء، وتكون مدة خلافة المهدي سبع سنين، أو ثمان سنين، أو تسع سنين (ص٧٣-٩٠).

والكتاب صدر قريباً في بداية عام ١٩٩٩م، كما في المقدمة (ص١١)، ولست أدري ما الحاجة إليه، وقد امتلأت السوق بالكتب عن المهدي والمسيح والدجال وأشراط الساعة، ولم أجد في الكتاب جديداً أضيفه.

٤٦ـ **«مختصر الأخبار المشاعة في الفتن وأشراط الساعة»** للشيخ عبد الله بن سليمان المشعلي، صدر عن مطابع الرياض ـ الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ، وقد تكلّم علىٰ مسألة المهدي ابتداءً من صفحة (١١٥) وحتىٰ صفحة (١٣٧)، وليس في كتابه كلّه سوىٰ تسويد صفحات، لو بقيت بيضاء لكان أنفع لهذه الأمة المتخمة بالكتب الجوفاء!.

هذه هي الكتب التي وقفت عليها، وقد وصفت بعض الرسائل والكتب التي وجدت في وصفها فائدة علمية أو معرفية للقارىء الكريم، سالكاً مسلك الاختصار في جميع ذلك، حتىٰ لا تطغىٰ المباحث التكميلية علىٰ صلب البحث، والله هو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



المطلب الثاني

المصنفات المفردة لمسألة المهدي المنتظر

عند أهل السنة

١ ــ **«البيان في أخبار صاحب الزمان»** للمحدث المفيد أبي عبد الله محمد بن يوسف الكنجي الشافعي الحافظ رحمه الله تعالىٰ (ت ٦٥٨هـ)، وقد قتل المؤلف في جامع دمشق لأنه كان يحدث بفضائل آل البيت دون غيرهم!.

قلت: وكتابه هذا طبع طبعاتٍ متعددة، إحداها في آخر كتابه «أسنىٰ المطالب في أخبار آل أبي طالب» في النجف عام ١٣٨٢هـ، وألحق أيضاً بكتاب «إلزام الناصب في إثبات الحجة للغائب» للشيخ علي اليزدي الحائري الشيعي، من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، الطبعة الرابعة عام ١٣٩٧هـ، ورقمه برقم خاص فبلغ (٥٠ صفحة).

ومن مزايا الكنجي في كتابه «البيان» أنه يسوق الأحاديث بأسانيده، وفيه فوائدُ جليلة، وهو أقدم كتابٍ وقفت عليه في مسألة المهدي عند أهل السنة! بيد أنه ليس فيه شيءٌ متميز فأذكره!

٢ ــ **«عقد الدرر من أخبار المهدي المنتظر»** للشيخ يوسف بن يحيىٰ السلمي الشافعي المقدسي، من علماء القرن السابع، تحقيق الباحث مهيب صالح عبد الرحمٰن وهو رسالة ماجستير من جامعة محمد بن سعود بالرياض كلية أصول الدين عام ١٤٠١هـ، وقد حقق الكتابَ أيضاً الدكتور عبد الفتاح الحلو، وصدر عن عالم الفكر بالقاهرة عام ١٣٩٠هـ.

وطبَعَتْه دارُ الكتب العلمية في بيروت طبعتها الأولىٰ عام (١٤٠٣هـ) في مجلد جاء في (٤٠٦) صفحة، وكان نصيب الفهارس المتنوعة المفيدة أكثر من مائة صفحة (٢٥٣-٣٦٠).

ثم قامت الدار الناشرة نفسها، فحذفت الفهارس المفيدة كلها، وأعادت صفه من جديد وكتبت علىٰ ورقة الغلاف: حققه وعلق عليه لجنة من العلماء! بإشراف الناشر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، وقد جاءت هذه الطبعة المحققة الخالية من الفهارس في (٢٤٧) صفحة.

وقد تناول السلمي مسألة المهدي في اثني عشر باباً تحدث فيها عن نسب المهدي واسمه، وخلقه وكنيته، وعدله وحلمه، وما يظهر من الفتن والعلامات الدالة علىٰ ولايته، ومن يوطىء له إمارته، وما يظهر له من الكرامات في مدة خلافته وفتوته، ثم تناول الفتوحات التي تتم في عهده، وبين أن عيسىٰ عليه السلام ينزل في عهده، ويصلي خلفه، وأبان عن مدة خلافته.

ثم ذكر في الباب الأخير الفتن التي تجري في عهده وبعد عهده: من الدجال ويأجوج ومأجوج، وخروج دابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها، وهدم الحبشة للكعبة الشريفة، وغير ذلك من المتفرقات التي يعقبها قيام الساعة.. وقد أتم المؤلف تصنيفه في آخر ربيع الثاني من عام ٦٥٨هـ في دمشق.

والكتاب قد جمع أحاديث كثيرة في أشراط الساعة منها الصحيح، والحسن، والضعيف، وعزاها إلىٰ مخرجيها من غير بيان أحكامها، لأن النقد ليس من صنعته كما قال هو في آخر كتابه، ومحققو الكتاب بإشراف الناشر ليسوا من أهل الحديث، كما يظهر من تعليقاتهم، وفي بعض تعليقاتهم وتوثيقاتهم فوائد جيدة جزاهم الله خيراً.

٣ ــ «العَرْف الوردي في أخبار المهدي» للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد الأسيوطي المصري (ت ٩١١هـ)، مطبوع ضمن كتاب «الحاوي في الفتاوي» له.

قال في مقدمة هذا الكتاب: «هذا جزءٌ جمعت فيه الأحاديث والآثار الواردة في المهدي، لخّصت فيه الأربعين التي جمعها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني، وزدت عليه ما فاته، ورمزت عليه صورة (ك)»[١].

وقد أورد في كتابه هذا (٢٤٩) حديثاً حسب إحصائنا محذوفة الأسانيد، وختم كتابه بتنبيهات أربعة مهمة:

ــ **الأول**: أن المهدي أحد الخلفاء الاثني عشر الواردين في حديث جابر بن سمرة.

ــ **الثاني**: لا يصح أن المهدي من ولد العباس بن عبد المطلب.

ــ **الثالث**: أن حديث أنس: «لا مهدي إلا عيسىٰ» إسناده ضعيف لمخالفته للمتواتر الذي نص عليه أبو الحسن محمد بن الحسين السُّجْزي، ونقل كلام القرطبي في «التذكرة» وكلام ابن كثير في «النهاية» تجاه الحديث.

ــ **الرابع**: أن ما روي من أن خروج المهدي من المغرب باطل. .[٢].

٤ ــ **«تلخيص البيان في علامة مهدي آخر الزمان»** للسيوطي أيضاً، وهو مخطوط في خمس ورقات من القطع الكبير، من مخطوطات برلين (٢٢٤) رقم الشريط في مركز مخطوطات الجامعة الأردنية (١٢٩٧)، جمع فيه السيوطي أكثر من سبعين حديثاً محذوفة الأسانيد، ويبدو أن هذا الكتابَ مختصرٌ من «العرف الوردي»[٣].

٥ ــ **«القول المختصر في علامات المهدي المنتظر»** للفقيه أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له عبد الرحمٰن

---

(١) جملة الكتاب في «الحاوي» (٢: ٥٧-٨٦).

(٢) «الحاوي» (٢: ٨٥-٨٦).

(٣) «فهرس المخطوطات العربية المصورة»، في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية (٤: ١٩٣).

ابن عبد الله التركي، ونشرته دار الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٣١٥هـ.

وقد جاء هذا الكتاب في (١٢٥) صفحة من قياس (١٧×٢٤) وجاءت المقدمة في أربع وعشرين صفحة (٢٤) وجاءت المصادر والفهارس في (١٨) صفحة (١٠٧-١٢٥)، والكتاب في جملته تلخيصٌ لكتاب السيوطي «العرف الوردي»، دعاه إلىٰ تأليفه ادعاء جماعة في عصره أنهم (مهديون) (ص٢٦)، وليس فيه إضافة علمية فأذكرها.

٦ ــ **«البرهان في علامات مهدي آخر الزمان»** للشيخ علي بن حسام المشهور بالمتّقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، وقد حققه الشيخ جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين الكويتي (معاصر). وهو من أوسع الكتب التي تحدثت عن المهدي.

وقد كان عدد الأحاديث الواردة في هذا الكتاب (٢٧٥) خمسة وسبعين حديثاً ومائتي حديث، استغرق درسها وتحقيقها وتخريجُها العجيبُ جدّاً وما يتعلق بذلك من فهارس: أكثر من ألف صفحة!

وقد كان المصنّف الشيخ المتقي الهندي رحمه الله والمحقق الشيخ جاسم حريصين علىٰ تكثير عدد الأحاديث الواردة في المهدي.

وبدا الشيخ جاسم معتقداً بتواتر أحاديث المهدي، وأن الاعتقاد بظهوره واحدة من عقائد المسلمين الضرورية، ولهذا كان حريصاً علىٰ إيجاد أي مسوّغ للحكم بالصحة علىٰ الحديث، حتىٰ ولو كان هذا تصحيحَ الحاكم النيسابوري، أو تصحيح الشيخ الألباني، أو تصحيحَ الشيخ عبد العليم البستوي.. وعلىٰ هذا فلست في حاجة إلىٰ توجيه أي نقد علمي إلىٰ جمهرة الأحاديث التي نقل عن غيره تضعيفها، أو اجتهد هو في الحكم عليها؛ لأن النتيجة التي سأتوصل إليها هي توجيهُ مزيدٍ من النقد إلىٰ تلك الأحاديث، ورفع عدد الأحاديث التي حكم عليها بالوضع من حديثين اثنين إلىٰ عشرات الأحاديث؛ لأن الشيخ جاسماً المهلهل ـ

جزاه الله خيراً ـ من محبّي علم الحديث، فيما يبدو، ولا يظهر علىٰ تخريجاته معرفة هذه الصناعة، فضلاً عن أن يكون ناقداً فيها.

وقد ذكر في كتابه العلماء والباحثين الذين كتبوا في المهدي، فكانوا ستة وعشرين كاتباً وباحثاً، كان آخرهم الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، الذي أطراه المحقق الشيخ جاسم بقوله: «الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل، رسالةٌ تقدم بها الشيخ عبد العليم عبد العظيم، لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرىٰ من كلية الشريعة ـ فرع الكتاب والسنة، سنةَ ١٣٩٧-١٣٩٨هـ، وقد استفدت منها كثيراً في تخريج الأحاديث واستقصاء المراجع، فقد بذل في تنقية الأحاديث وبيان المحتج به من الضعيف جهداً كبيراً»[(١)].

أقول: فهذا إقرارٌ من الشيخ جاسم بأنه ليس من فرسان هذا العلم، وأنّه مقلّد حتىٰ لزميله البستويّ!

وقد تبين لي أن الأحاديث المقبولة في نظر الشيخ جاسم في حدود خمسين حديثاً، وهذا كَمٌّ هائل، لو سُلِّم فعلاً لكان حديث المهدي من المتواتر القطعي الثبوت، ولكن هيهات!

وتبقىٰ (٢٢٥) مئتان وخمسة وعشرون حديثاً ضعيفة ومنكرة وموضوعة!

وقد حوىٰ هذا الكتاب ثلاثة عشر باباً، جَمَعَتْ مائتين وأربعة وسبعين حديثاً سيقت لإثبات ظهور المهدي، وختم سياقة الأحاديث بالحديث الخامس والسبعين بعد المئتين، الذي يشير إلىٰ أنه «لا مهديّ إلا عيسىٰ بن مريم»!

وكان الباب الثالث عشر الأخير «فتاوي علماء العرب من أهل مكة المشرفة في شأن المهدي الموعود في آخر الزمان»، ضمّنه المؤلف فتاوىٰ كبار علماء المذاهب السنية الأربعة في منتصف القرن العاشر الهجري.

---

(١) دراسة «البرهان» (١ :٣٥٧-٣٥٨).

وسوف أسوق عناوين هذه الأبواب الاثني عشر جميعها مشيراً إلىٰ أرقام ما صحّحه المحقّق من روايات كل باب منها، من غير فصل بين المرفوع والموقوف والمقطوع لأن التميز بين هذه المراتب الحديثية يتعيّن عندما يكون لتلك التصحيحات قيمة علمية تبنى عليها أحكام علمية أو عملية، وأحكام المحقق الفاضل لا يجوز الاحتجاج بها علىٰ باقة بقل![١].

ـ **الباب الأول**: في كراماتٍ يختص بها المهدي عليه السلام، من تظليل الغمامة علىٰ رأسه، وملك ينادي: هذا المهدي خليفة الله فاتبعوه، وظهور كف منها يشير إلىٰ بيعة المهدي. . . إلىٰ غير ذلك من المضحكات المبكيات![٢].

قلت: وقد أورد المصنف رحمه الله تعالىٰ في باب الكرامات هذا (٤٩) تسعة وأربعين حديثاً.

كانت الأحاديث التي حازت رتبة الصحيح عند محققه ستة أحاديث، تحمل الأرقام: (٢٤، ٢٥، ٣٠ وهو مكرر ٢٤، و٣٢، ٣٥، ٤٤).

وكانت الأحاديث الحسنة عنده ثلاثة (٢٨، ٤٥، ٤٨)، وسكت علىٰ حديث واحد (٤٦)، وواحدٌ منها لم يقف علىٰ تخريجه[٣].

وأكثر هذه الأحاديث الصحيحة والحسنة ليس فيها ذكر للمهدي باسمه ولا بلقبه هذا، وسيأتي تفصيل ذلك.

ـ **الباب الثاني**: في نسبه، أورد المصنف في باب نسب المهدي (٢٧) سبعة وعشرين حديثاً (٥٠-٧٦).

---

(١) نسير في هذا البحث علىٰ اصطلاح متأخري المشارقة من المحدثين من أن الحديث هو المرفوع إلىٰ النبي ﷺ، والأثر هو الموقوف علىٰ الصحابي، والخبر هو المقطوع علىٰ التابعي فمن دونه.

(٢) «البرهان» للمتقي الهندي (٢:٤٩٧).

(٣) شمل الباب الأول الصفحات (٢:٥٠٩-٥٦٢).

كانت الأحاديث الصحيحة عند محققه خمسة (٥٠، ٥١، ٦٩، ٧٤، ٧٥) وكان ثمة حديثان حسنان (٥٣، ٥٤)، وثلاثة أحاديث لم يقف علىٰ تخريجها (٦١، ٦٦، ٧٦)، وأكثر هذه الأحاديث قد ذكر المهدي فيها[١].

ـ **الباب الثالث**: في حلية المهدي، أورد المصنف تحت عنوان هذا الباب عشرة أحاديث (٧٧-٨٦). أعطىٰ المحقق درجة «حسن» لحديثين منها (٧٧، ٧٨) للمهدي فيهما ذكر فقط[٢].

ـ **الباب الرابع**: أحوالٌ تقع قبل خروج المهدي، أورد تحت هذا العنوان (٧٩) تسعة وسبعين حديثاً (٨٧-١٦٥)، وتحت هذا الباب فصلان:

ـ **الفصل الأول**: في الفتن المتقدمة علىٰ خروجه وعلامات آخر الزمان، وقد أورد المصنف في هذا الفصل اثنين وعشرين حديثاً (٧٨-١٠٨)، سكت المحقق علىٰ واحد منها (٩٣)، وحكم بالصحة ـ أو صحة الإسناد ـ لأربعة أحاديث، الأخير منها مكرر الذي قبله (٨٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢)، وأربعة أحاديث لم يقف علىٰ تخريج لها (٨٨، ٩٥، ١٠٧، ١٠٨)[٣].

ـ **الفصل الثاني**: في الفتن المتصلة بخروج المهدي عليه السلام، منها انحسار الفرات عن جبل من ذهب[٤]، أورد المصنف في الفصل الثاني هذا خمسة وخمسين حديثاً (١٠٩، ١٦٥)، أعطىٰ المحقق درجةَ الصحة لاثني عشر حديثاً منها (١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢١، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣)، وحسّن واحداً (١١٢)، وسكت علىٰ أربعة أحاديث (١٢٧، ١٥١، ١٦٤، ١٦٥)، وستة

---

(١) الباب الثاني (٢: ٥٦٥-٥٩٤).

(٢) الباب الثالث (٢: ٥٩٧-٦٠٦).

(٣) الفرع الأول (٢: ٦٠٩-٦٣٣).

(٤) لم يحالف التوفيق المؤلف في ترتيب هذا الباب، فقد أثبت أن تحت هذا الباب فصولاً وثبت في الحاشية أنهما فصلان لا فصول! ثم قسم الباب كله إلىٰ فصل أول جعل تحته فرعين! وكان مقدور المحقق أن يصلح هذا، أو يشير إليه!

أحاديث أخرىٰ لم يقف عليها: (١١٧، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٥٧، ١٦٢)، ومعظم هذه الأحاديث لا ذكر للمهدي فيها، وإنما حملوا الأحاديث الواردة في الفتن علىٰ بعض ما جاء من الأحاديث في المهدي، وهذه منها.

ـ **الباب الخامس**: علامات خروج المهدي، ولم يُورِد المصنّف تحت هذا الباب أحاديثَ، وإنّما أورد ملخص علامات ظهور المهدي من كتاب «عقد الدرر» للسلمي الشافعي، وكانت ستاً وثلاثين علامة.

قلت: وهذا الباب أهملته بتمامه، لاشتماله علىٰ علامات زعموا أنها مقدمات لظهور المهدي، وآخر هذه العلامات قتل النفس الزكية!! وجميع ما فيها لا يستند إلىٰ نقل صحيح ولا عقل رجيح![1].

ـ **الباب السادس**: في كيفية بيعة المهدي، وتاريخ خروجه، أورد المصنف في هذا الباب ثمانية عشر حديثاً (١٦٦-١٨٣)، حكم المحقق بضعفها كلها، إما بضعف رواتها، أو بجهالتهم! ما عدا حديثين (١٧٩ و١٨٢)، فقد رجح المحقق أنهما موضوعان[2].

ـ **الباب السابع**: في أعوان المهدي، وحلية صاحب رايته شعيب بن صالح التميمي، وأورد المصنف في هذا الباب ستة وعشرين حديثاً (١٨٤-٢٠٩) كانت ضعيفة كلها، لم يصحّح المحقق، أو يحسن منها حديثاً واحداً، سوىٰ أنه لم يجد تخريج حديثين منها (١٨٩و١٩٢)[3].

ـ **الباب الثامن**: في فَتْح البلدان العظام في أيامه، خصوصاً هذه الثلاثة: القسطنطينية، والرومية، والقاطع[4].

---

(١) الباب الخامس (٢: ٧١٣-٧١٩).

(٢) الباب السادس (٢: ٧٢٣-٧٤٤).

(٣) الباب السابع (٢: ٧٤٧-٧٧٢).

(٤) لم أقف علىٰ مدينة تسمىٰ «القاطع» لا ساحلية، ولا صحراوية! وفي متن هذا الحديث أن مدينة القاطع هذه تقع علىٰ ساحل بحر لم يحمل سفينة! وهي بعد مدينة (طاحية) إلىٰ جهة بلاد=

أورد المصنف في هذا الباب عشرة أحاديث (٢١٠-٢١٩)، حسّن المحقق خبراً منها (٢١٩) عن كعبِ الحَبْر، وأشار إلىٰ أنه لم يجد حديثين آخرين (٢١١ و٢١٤)، وضعّف الباقي!

ـ الباب التاسع: في اجتماع المهدي بعيسىٰ عليهما السلام.

أورد المصنف في هذا الباب اثني عشر حديثاً (٢٢٠-٢٣١)، نصّ المحقق علىٰ أنه لم يجد أحدها (٢٢٨)، وصحّح أربعة منها (٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩) وبعضها ذكر فيه لقب المهدي، وبعضها لم يذكر[1].

ـ الباب العاشر: في مدّة ملكه، أورد المصنّف في هذا الباب تسعة أحاديث (٢٣٢ و٢٤٠)، قال المحقق في واحدٍ منها (٢٣٥): رجاله ثقات! وعقب اثنين (٢٣٣ و٢٣٤) وهما طريقان لحديث واحد في الحقيقة صحّحه! وعقب واحدٍ (٢٤٠) قال: لم أجده[2]، وحكم بالضّعف علىٰ بقية الأحاديث.

ـ الباب الحادي عشر: في موت المهدي وذكر أحوالٍ تقع بعده، أورد المصنف في هذا الباب ثمانية عشر حديثاً (٢٤١-٢٥٨)، لم يجد المحققُ تخريجَ حديثين منها (٢٤٦ و٢٥٨)، وأشار إلىٰ ما يُفهم منه تقويةُ ثلاثة أحاديث: (٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦)[3]، وضعّف بقيّتها.

ـ الباب الثاني عشر: المتفرقات وفي ذكر أشخاص ظُن بهم أنّهم المهديون، أورد المصنف في هذا الباب سبعة عشر حديثاً (٢٥٩-٢٧٥) آخرها حديث: «لا

=الروم، ووجدت في معجم البلدان: طاحية من مياه بني العجلان، كثيرة النخل بأرض القعاقع. المعجم (٤:٤) والقعاقع: جمع مفرده القعقاع، وهو الطريق البعيد. قال ياقوت: وبالشُّرَيْف من بلاد قيس مواضع يقال لها القعاقع، وقال الأزهري عن أبي زياد الكلابي: القعاقع بلاد كثيرة من بلاد بني العجلان (٤:٣٧٨)، وانظر «معجم البلدان» (٣:٣٤١) للوقوف علىٰ بعض الفوائد القريبة مما سبق.

(١) الباب التاسع (٢:٧٩٥-٨٠٦).

(٢) الباب العاشر (٢:٨٠٩-٨١٧).

(٣) الباب الحادي عشر (٢:٨٢١-٨٣٩).

مهدي إلا عيسىٰ بن مريم». لم يجد المحقق اثنين منها (٢٦٤، ٢٧٢)، وحسّن واحداً (٢٧٠)، وصحّح اثنين (٢٧٣-٢٧٤)، وضعّف الباقي[1].

هذا استعراضٌ عَجِلٌ لخّصت فيه هذا الكتاب الذي جاء مع تحقيقه ودراسته في (١٠٣٨) ألف صفحة وثمانٍ وثلاثين صفحة!

ومن وراء هذا يظهر كم كان للأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة من آثار سلبية علىٰ عقيدة الأمة وفكرها، وجهود علمائها، وأموالها المهدرة في غير طائل!

٧ ــ «فتح المنان شرح الفوز والأمان» تأليف العلامة الأديب شهاب الدين أبي النجاح أحمد بن علي بن عمر الطرابلسي ثم المنيني الدمشقي الحنفي، عاش بين عامي (١٠٨٩-١١٧٣هـ).

وهو شرحٌ علىٰ القصيدة المسمّاة «وسيلة الفوز والأمان في مدح صاحب الزمان» نظم الأديب البارع محمد بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، وقد جاءت هذه القصيدة في ثلاثة وستين بيتاً، مطلعها:

خليليَ ماليْ والزمانُ كأنما ... يطالبني في كل آنٍ بأوتارِ
فأبعدَ أحبابي وأخلىٰ مرابعي ... وأبدلني من كل صفوٍ بأكدارِ
وعادلَ بي من كان أقصىٰ مرامِه ... من المجد أن يسمو إلىٰ عشرِ معشاري

ويبدأ مديح المهدي المنتظر بالبيت السابع والعشرين:

إذن، لا وَرىٰ زندي ولا هزَّ جانبي ... ولا بزغت في قمةِ المجد أقماري
ولا بُلَّ كفّي بالسماح، ولا سَرَت ... بطيبِ أحاديثي الركابُ وأخباري
ولا انتشرت في الخافقين فضائلي ... ولا كان في المهديِّ رائقُ أشعاري
خليفةِ ربّ العالمين وظله ... علىٰ ساكن الغبراء من كل ديّارِ

---

(١) الباب الثاني عشر (٢: ٨٤٣-٨٦١).

وقد جاء هذا الكتاب في اثنين وسبعين صفحة من القطع الكبير (٢٠×٣٠)، أودعه مهدي الفقيه الإيماني في آخر المجلد الأول من كتابه «الإمام المهدي عند أهل السنة»، في الصفحات (٥٢٥-٥٩٧).

ويبدأ شرح البيت السابع والعشرين في صفحة (٥٦١) حيث يقول: «المهدي ممدوح الناظم هو محمد بن عبد الله الحسني[1] الذي يظهر في آخرة الزمان، فيملأ الأرض عدلاً، كما هو الحق الذي عليه أهل السنة.

وقالت الإمامية: إنه محمد بن الحسن العسكري أحد الأئمة الاثني عشر عندهم، وإنه حيٌّ منذ ذلك العهد إلىٰ الآن، وإنه مختفٍ في سردابٍ يجتمع به بعض خاصة شيعته[2].

ولا ريب في أن الكتاب ماتعٌ نافعٌ في اللغة والإعراب والبلاغة، لكن الذي يعنينا من جملته هو هذا النص الوجيز.

٨ ــ «**القطر الشهدي في أوصاف المهدي**» منظومةٌ للشيخ الشاعر شهاب الدين أحمد بن أحمد بن إسماعيل الحلواني الشافعي المصري (ت ١٣٠٨هـ)، وعليه شِرحُ «العطر الوردي بشرح القطر الشهدي»، للأديب المحدّث الشيخ محمد البلبيسي بن محمد بن أحمد الحسيني الشافعي المصري (ت ١٣٠٨هـ) أيضاً.

وقد طبع مع شرحه ملحقاً بكتاب «فتح ربّ الأرباب» بمطبعة المعاهد العلمية بمصر سنة ١٣٤٥هـ، والقصيدة تبدأ بقول الناظم:

مالك الحَمْدِ، هَبْ صلاةً تطولُ ... بسلامٍ إلىٰ الرسولِ تؤولُ
أيُّهذا السُّؤْلُ عن نبأ المهـ ... ـديِّ ماذا أبان منه الدليلُ

وختمها بقوله:

فعلىٰ كلٍّ السلامُ وآهاً ... لو بكلٍّ لنا يتمُّ الوصولُ

---

(١) وقع في المطبوع الحسيني وهو خطأ، لأن معتقد عامة أهل السنة أنه حسني، وهذا اسمه.
(٢) «فتح المنان» نقلاً عن «الإمام المهدي» (١ : ٥٦١).

وقد وقع الفراغ من الشرح في ليلة الأربعاء للسابع عشر من جمادىٰ الثانية عام ١٣٠٨هـ، والقصيدة وشرحها لا يخرجان عن الإطار العام المعروف لدىٰ أهل السنة في المهدي، من صفات جسمانية ونفسية، وأمارات دالة علىٰ ظهوره ومدة ملكه ونحو ذلك[١].

٩ ــ «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون» أو «المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي»، للسيد الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي، عاش بين عامَي (١٣٢٠-١٣٨٠هـ)، صدر عن مطبعة الترقّي بدمشق عام (١٣٤٧هـ)[٢].

وقد جاء الكتاب في (١٥٥) صفحة من قياس (١٩,٥×٣٠)، ويرىٰ الشيخ أحمد بن الصدِّيق أن أحاديث المهدي قد تواترت بكون ظهوره من أعلام الساعة وأشراطها، وانتشر خبره بين الكافة من أهل الإسلام علىٰ مر الدهور والأعصار، فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره تصديقاً لخبر الرسول حتمٌ لازب، كما هو مدون في عقائد أهل السنة والجماعة من سائر المذاهب (٢٢٩).

وقد حكىٰ لنا شيخ مشايخنا أسماء العلماء الذين نصّوا علىٰ تواتره من أمثال أبي الحسن الآبري، والسخاوي، والسيوطي، والهيثمي، والزرقاني، والقِنَّوجي والشوكاني، وقد عقد في كتابه هذا فصلاً عرّف فيه بالحديث المتواتر، وبنىٰ علىٰ هذا التعريف أن أحاديث المهدي بلغت حد التواتر عنده (ص٢٣٢-٢٣٧).

وأوضح أن سبب تأليفه هذا الكتاب هو أنه قد كثر في الناس من يخفىٰ عليه هذا التواتر ويجهله، مع جهله بأسباب التضعيف وعدم إدراكه معنىٰ الحديث الضعيف، وتصور مبادىء هذا العلم الشريف (ص٢٣٧).

---

(١) جميع هذه النصوص من كتاب «الإمام المهدي عند أهل السنة» للشيخ مهدي الفقيه الإيماني الشيعي (٢: ١١١-١٤٨)؛ لأن هذه الكتب في حكم المفقودة اليوم.

(٢) وقد نقله تاماً صاحب كتاب «الإمام المهدي عند أهل السنة» (٢: ٢٢٧-٣٨٢)، ومنه كتبنا هذه السطور.

ثم تكلم علىٰ قيمة كلّ مصنّف من المصنفات التي خرّجت أحاديث المهدي في الصفحات (٢٢٨-٢٥٤)، ونقد كلام ابن خلدون في تضعيفه الأحاديث الثمانية والعشرين التي ادعىٰ أنه استوفاها قدر طاقته حتىٰ (ص٣٥٤).

فقال السيد الغماري: ادعاؤه استيفاء أخبار المهدي باطل! فإن جميع ما ذكره من الأحاديث ثمانية وعشرون حديثاً، والوارد في هذا الباب ضعف أضعاف ذلك وها أنا موردٌ من أخباره ما أكمل به المائة، من مرفوعات وموقوفات دون المقطوعات (٣٥٤)، ثم ساق اثنين وسبعين حديثاً (٣٥٤-٣٧٤) أكمل بها المائة!

وزعم السيد الغماري أن حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم» مرضوعٌ وليس ضعيفاً فقط، وردّه من جهاتٍ شتىٰ، لا يسلَّم له شيءٌ منها!

والكتاب مليءٌ بالعلوم المفيدة، لكنه خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً، حيث ذهب إلىٰ أن الأحاديث المائة التي أوردها قليلٌ هو النقد الموجَّه إليها، وأن ما وجهه ابن خلدون إليها من نقد هو باطل (ص ٣٧٤).

والعلامة السيد أحمد، هو شيخ عددٍ من مشايخي في الإجازة الحديثية العامة ولكن هذا لا يمنعني من القول بأنه تحامل علىٰ ابن خلدون في هذا الكتاب وعلىٰ غير عادته في النقد، رحمه الله تعالىٰ[1].

---

(١) ترجم الشريف الحسن بن علي الكتاني الحسني، للشريف الحافظ الغماري في تقديمه لكتابه «توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار» ص (٧-١٩) وذكر في خاتمة الكتاب أسماء مؤلفات السيد الغماري رحمه الله تعالىٰ، وإن كان لي من كلمة أقولها تعقيباً علىٰ تلك الترجمة، فهي أن السيد الغماري مجتهد، ملك من أدوات الاجتهاد أكثر مما امتلكه من ينتقده بكثير، وخطأ المجتهد مغفور حسب أصول أهل السنة، ولهذا فإني أستغرب أن يوصف السيد الغماري بأي وصف سوىٰ الاجتهاد، ثم لك بعد ذلك أن تقول: أخطأ في هذه المسألة وأصاب في تلك! وقول الشيخ الألباني: قبوري، ويحارب أهل التوحيد.. إلخ شنشنة غير مستغربة منه، والشيخ الألباني ـ علىٰ منزلته ـ لا يُقارَن بالشيخ السيد أحمد الغماري، لسعة علومه وتعدّد معارفه! ورحم الله الجميع بواسع رحمته.

١٠ـ «المهدي المنتظر» لسيدي وشيخي الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني المغربي، راجعه وفهرس أحاديثه الشيخ عبد العزيز السيروان الدمشقي، وطبعت دارُ عالم الكتب ببيروت عام ١٤٠٥هـ طبعَتَه الأولىٰ.

وقد جاء الكتاب في (١٠٦) صفحات سوىٰ فهارسه التي امتدت إلىٰ (ص١١٣) من القطع الخاص (١٤×١٩).

وفي تمهيد شيخنا لكتابه هذا (ص٥) قال: «بينت أن أحاديث المهدي متواترة، وأن منكرها يعتبر مبتدعاً ضالاً من جملة الفرق المبتدعة الضالة».

وقال في (ص١٧): «سردنا أسماء من روىٰ حديث المهدي فكان عددهم (٣٨) نفساً منهم (٣٣) صحابة، و(٥) تابعيون، ونريد الآن أن نثبت ألفاظ رواياتهم فنقول..

وساق هذه الأحاديث وتكلم علىٰ بعضها بالنقد السريع حتىٰ (ص٦٤)، ثم ساق مراسيل سعيد بن المسيّب والحسن وغيرهما حتىٰ (ص٦٧)، وقال:

«إلىٰ هنا انتهىٰ ما أردنا ذكره من المرفوعات، وسنتبعها بذكر جمل من الموقوفات والمقطوعات...»، وذكر جملةً منها حتىٰ (ص٨٥)، ثم أورد ست مسائل مهمة في نظره وأجاب عليها (ص٨٧-١٠٦)، تحدّث في هذه المسائل علىٰ اسم المهدي وكنيته ونسبه، ورجح أنه من ولد الحسن بن علي (ص٨٧)، ثم تحدث علىٰ أوصافه الخلقيه ولباسه (ص٨٩) ومولده (ص٩٠) ومدة خلافته (ص٩١) وعلامات ظهوره (ص٩٢).

وتكلم علىٰ كذب من يدّعي المهدية ممن لا تنطبق عليه الأوصاف والشروط السابقة (ص٩٢)، وبقية المسائل مفيدة لا بأسَ بها غير أن الذي يحكم صنيع الشيخ كله رغبته في الانتصار لإثبات عقيدة (المهدي).

رحم الله شيخَنا أبا الفضل الغماري، ونفعنا بمحبته وعلمه، ولا أجد حاجةً في توجيه أيّ نقد إلىٰ كتابه بخصوصه، وسوف يشمله ما يشمل عشرات الكتب المسطورة في هذا المبحث علىٰ وجه العموم، والله تعالىٰ المستعان.

١١ــ «نظرة في أحاديث المهدي» للشيخ محمد الخضر حسين، شيخ الجامع الأزهر، مقالٌ نشرته مجلة التمدن الإسلامي بدمشق عدد محرم الحرام سنةَ ١٣٧٠هـ، وقد أشارت المجلة إلىٰ أنها سُئلت عن حقيقة الأحاديث المتعلقة بالمهدي فوجدت هذه الكلمة لصاحبها العلامة محمد الخضر حسين في مجلة الهداية الإسلامية لعدد محرم عامَ ١٣٦٩هـ فنشرتها.

وهذه المقالة وقعت في خمس صفحات من القطع الكبير، وخلاصتها أن في أحاديث المهدي ما يعد في الحديث الصحيح!

ونحن نقول: متىٰ ثبت حديثٌ واحدٌ من هذه الأحاديث، وسلم من النقد كفىٰ في العلم بما تضمنه من ظهور رجلٍ في آخر الزمان، يسوس الناس بالشرع ويحكمهم بالعدل.

قال شيخ الجامع الأزهر: «وإذا أساء الناس فهم حديث نبوي، أو لم يحسنوا تطبيقه علىٰ وجهه الصحيح، حتىٰ وقعت من وراء ذلك مفاسد؛ فلا ينبغي أن يكون هذا داعياً إلىٰ الشكّ في صحة الحديث، أو المبادرة إلىٰ إنكاره، فإن النبوة حقيقة واقعة بلا شبهة، وقد ادعاها أناس كذباً وافتراء، وأضلّوا بدعواهم كثيراً من الناس، مثلما يفعل طائفة القاديانية اليوم! والألوهية ثابتة بأفصح من الشمس في كبد السماء، وقد ادعاها قومٌ لزعمائهم، علىٰ معنىٰ أن الله عز وجل يَحِلّ فيهم، مثلما يفعل طائفة البهائية في هذا العهد، فليس من الصواب إنكار الحق من أجل ما ألصق به من باطل»[1].

أقول: قال الشيخ: إنه من المختصين في علم الحديث، وإنه دَرَّسَه في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، وبناءً علىٰ درسه الخاص لأحاديث المهدي توصل إلىٰ هذه القناعة التي سطرها في هذه الكلمة.

---

(١) عن كتاب «الإمام المهدي عند أهل السنة» (٢: ٢٠٧-٢١٤).

والذي ظهر لي أن الشيخ كغيره من علمائنا المعاصرين، يستحيل في حقّهم القدرةُ علىٰ تجاوز الأسماء اللامعة ـ ابن حجر، السخاوي، السيوطي، المناوي والبرزنجي، الشوكاني، الصنعاني ـ لاعتقاد قديم جديد أن المتقدّم أعلم وأحكم وأفضل وأعقل من المتأخر، وعليه فلا قيمة لهذا المقال من الناحية الحديثية النقدية مع جلال قدر صاحبه!

١٢ــ **«الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل»** للدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي الهندي، وأصل هذا الكتاب رسالةٌ نال بها البستوي درجة الماجستير من جامعة أم القرىٰ، في مكة المكرمة عام ١٣٩٨هـ.

وقد جاءت رسالة الشيخ البستوي في مجلدين، طبع كل واحدٍ منهما كتاباً مفرداً:

ــ المجلد الأول أعطاه عنوان: «المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء، وآراء الفرق المختلفة».

وقد جاء هذا الجزء في (٤٣٢) صفحة بما في ذلك المقدمة والفهارس المتنوعة، وقد تناول في هذا الجزء مسائل كثيرة بالبحث والدرس، فأشار إلىٰ كثرة الأحاديث الواردة في المهدي، وتلقي الأمة لها بالقبول (ص٢٨-٣٠)، وتكلم علىٰ آراء العلماء القدامىٰ والمعاصرين من المثبتين لفكرة المهدي والمنكرين (ص٣٠-٤٩)، وعرض وجهات أنظار الفرق المتعددة من سنة وشيعة وخوارج وصوفية إلخ (ص٦٠-٨٩)، وعرف بإيجاز بأدعياء المهدية، فكانوا عنده ثمانية رجال (ص٩٠-١٠٨)، ولم تفته الإشارة إلىٰ من اتخذ المهدية مرحلةً من مراحل التضليل (ص١٠٩)، وأشار إلىٰ تراجم أناس ظن بهم المهدية، فكانوا ستة رجال (ص١١٤-١١٨)، وتكلم علىٰ اهتمام العلماء بمسألة المهدي وتصنيفهم فيها، بدءاً من الحافظ الشيعي عبد الرزاق الصنعاني صاحب كتاب «المصنف» المشهور، وانتهاء بالكاتب الشيعي محمد حسن آل ياسين (ص١١٩-١٣٩).

وأشار عقب ذلك إلىٰ ضرورة تناول مسألة المهدي بدراسة علمية نقدية، وأنه قام بهذه الدراسة في بابين اثنين:

ــ **الأول**: في ذكر الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المصرّحة باسم المهدي، وقد خرّج الباحث الشيخ البستوي في هذا الباب ثمانية أحاديث مرفوعة وأحد عشر أثراً.

ــ **والثاني**: في ذكر الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة غير الصريحة، وهي اثنان وعشرون حديثاً وخمسة آثار.

قال: وهو مجموع ما ثبت عندي بالصحة أو الحسن من أحاديث المهدي التي اطلعت عليها.

أما الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، فسأذكرها في القسم الثاني من هذا الكتاب (ص٣٥٥).

ــ والمجلد الثاني أعطاه عنوان «الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة»، ويشتمل علىٰ بابين اثنين أيضاً:

ــ **الباب الأول**: في ذكر الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة الضعيفة والموضوعة الصريحة في ذكر المهدي.

ــ **والثاني**: في ذكر الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة الضعيفة والموضوعة غير الصريحة في ذكر المهدي.

قال: مجموع ما ورد في هذا الجزء (٢٩٢) روايةً ما بين حديث مرفوع، أو أثر موقوف أو مقطوع، أو دون ذلك.

وقد رقمتها برقم متسلسل خاصٍ بهذا الجزء، مع رقم متسلسل آخر مع أحاديث وآثار الجزء الأول، فبلغ مجموعها (٣٣٨) رواية (ص٥-٧).

قلت: وقد جاءت صفحات هذا المجلد في (٤١٥) صفحة بما في ذلك المقدمة والفهارس، وقد بذل الشيخ عبد العليم البستوي جهداً مبروراً في خدمة

هذا البحث العسير، ونحن نوافقه علىٰ تضعيفه أحاديث المجلد الثاني بأكملها، لكننا نخالفه في بعض أحاديث المجلد الأول التي صحّحها.

وسوف تظهر مخالفتنا إياه أيضاً في تخريجه المطوّل من غير كبير فائدة علمية للباحث والدارس.

وحتىٰ يظهر الاختلاف بين المنهجين علىٰ صورته الصحيحة فسوف أنقل في المبحث الثاني من الفصل الثالث تخريجه للحديث الصحيح الأول عنده تاماً، ثم أردفه بتخريج الحديث علىٰ طريقتنا العلمية التي لا تُعنىٰ كثيراً بقال وقيل، ولا تُودعُ نسخةً من «تقريب التهذيب» في أي بحث يَسْلُك علىٰ طريقها، وتهتم بجانب التطبيق الحديثي المختصر، علاوة عن كونها منهجَ كبار النقاد قاطبة، فهي تختصر علىٰ الباحث والقارىء المثقف صفحات كثيرة، وتختصر علىٰ الأمّة نفقات باهظة، هي في أمسّ الحاجة إليها.

١٣ــ **«الإمام المهدي عند أهل السنة»** للشيخ مهدي الفقيه الإيماني الشّيعي، الطبعة الثانية لدار التعارف للمطبوعات ببيروت سنةَ ١٤٠٢هـ، وقد جاء هذا الكتاب في مجلدين من القطع الكبير (١٩,٥×٣٠). قال في مقدمته:

«والكتاب يتضمن رسائل مفردة وفصولاً وأبحاثاً، اقتطفناها من مؤلفات أئمة الحديث وأعلام التاريخ ورجالات العلم من أهل السنة خلال اثني عشر قرناً!» وقد كتب علىٰ الصفحة الأولىٰ من كل مجلدٍ عناوين النصوص والأبحاث المطبوعة عند أهل السنة، وجاء المجلد الأول من هذا الكتاب في (٥٩٧) صفحة نقل فيها مقتطفات من سبعة وثلاثين كتاباً أولها «المصنف» لعبد الرازق الحافظ، وآخرها كتاب «فتح المنان شرح الفوز والأمان» للشيخ أحمد بن علي المنيني (ت ١٧٣هـ)، (ص٥١٥).

وجاء المجلد الثاني في (٤٩٥) صفحة، نقل فيها مقتطفاتٍ عن تسعة عشر كتاباً أو بحثاً، أولها «لوائح الأنوار الإلٰهية» لشمس الدين السفاريني (ص٥)،

وآخرها «الرد علىٰ من كذّب بالأحاديث الواردة في المهدي» للشيخ عبد المحسن العبّاد (ص٤٣٧).

ويلاحظ علىٰ مؤلف هذا الكتاب أنه جمع ما استطاع الوقوف عليه مما يؤيّد دعوىٰ (المهدية)، وقد أفدت من كتابه هذا في التعرّف علىٰ كتب طُبعت قديماً ولم تُعَدْ طباعتها، أما المنكرون للمهدية من أهل السنة فلم ينقل عنهم شيئاً[1].

١٤ـ **«الاحتجاج بالأثر علىٰ من أنكر المهدي المنتظر»** للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، طبعة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء الأولىٰ سنة ١٤٠٣هـ، وقد جاء هذا الكتاب في مجلدٍ ضمّ بين دفتيه (٤٢٣) صفحة.

وجملة الكتاب رد علىٰ رسالة السيد الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود الحسني القطري الموسومة: «لا مهديَّ يُنتظر بعد الرسول خير البشر»، ومن تتبّع كلامَ الشيخ التويجريّ يَجد في تضاعيفه فوائدَ علميّة طيّبة، لكنه يجد أكثره ردوداً خطابية، ليس تحتها كبير تحصيل علميّ، والرجل لا معرفة له بفنّ الحديث، غير أنه يُدخل نفسه في كثير من الأحيان فيما لا يحسنه! رحمه الله تعالىٰ.

١٥ـ **«الرّد علىٰ من كذّب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي» و«عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر»** كلاهما للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد آل بدر العنزي... طبع سنةَ ١٤٠٣هـ بمطابع الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة.

جاءت هاتان الرسالتان في (٢٢٢) صفحة، يضاف إليها صفحتان من (ذكريات ومعلومات) عن الشيخ عبد المحسن العبّاد المؤلف.

---

(١) كان يُنتظر أن نرسم هذا الكتاب ضمن قائمة كتب المهدي عند الإمامية لأن مؤلّفه شيعي من جهة، ولأن غرضه من تأليفه تدعيم أدلّة مذهبه به، لكنني رأيت جميع ما في الكتاب لُحْمة وسَدىً سُنّياً صرفاً، فتركته هاهنا.

وكانت الرسالة الأولىٰ رداً علىٰ رسالة «لا مهديَّ ينتظر بعد الرسول خير البشر» للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية بقطر، وقد جاءت هذه الرسالة في (١٥٢) صفحة بما فيها الفهرس التفصيلي المفيد.

وقد تناول الشيخ عبد المحسن العباد في رسالته هذه أربعين مسألة ناقش فيها الشيخ عبد الله بن محمود، وبين خطأه فيها كما قال.

وكانت الرسالة الثانية محاضرة ألقاها الشيخ عبد المحسن العباد علىٰ طلاب الجامعة الإسلامية سنةَ ١٣٨٨هـ، وقد عقّب عليها الشيخ عبد العزيز بن باز وارتضاها، وألح عليه بنشرها بعد حادثة جهيمان الفظيعة، فقام الشيخ عبد المحسن العباد بنشر هاتين الرسالتين في هذا الكتاب، ولم يصنع فهرساً لهذه المحاضرة التي نشرها في مجلة الجامعة الإسلامية عام ١٣٨٨هـ.

وقد أشاد الشيخ عبد المحسن العباد أيما إشادة برسالة الشيخ عبد العليم عبدالعظيم، وسمىٰ تخريجاته بالتحقيق المعتبر! فكفانا مؤونة مناقشة كلامه لنقصره علىٰ مناقشة أخينا الشيخ عبد العليم البستوي.

١٦ــ «**المهدي المنتظر**» للشيخ إبراهيم المشوخي، طبع مكتبة المنار بالزرقاء ـ الأردن سنة ١٤٠٣هـ.

وقد جاء الكتاب في (٢١١) صفحة من القطع الصغير، تناول فيها المهدي بين التصديق والإنكار (ص١٣)، وتكلم علىٰ اسمه ونسبه (ص٧٥)، وعلىٰ عدله وكرمه (ص١٠٠)، والأحداث التي بين يديه وأيام حكمه (ص١٢٠)، وعلىٰ اجتماع عيسىٰ بالمهدي عليهما السلام (ص١٧٦)، وجعل الفصل السادس الأخير لكرامات المهدي، ومدة إقامته، ووفاته (ص٢٠٤)، والشيخ المشوخي أخٌ عزيز، وصديقٌ قديم، لكن كان يجدر به ترك مثل هذه الموضوعات للمختصين بنقد الحديث والعقائد!

١٧ــ «**المهدي المنتظر بين العقيدة الدينية والمضمون السياسي**» تأليف الدكتور محمد فريد حجاب، طبع المؤسسة الوطنية للكتاب في الجزائر سنة ١٤٠٤هـ،

وقد جاء الكتاب في (١١٢) صفحة من قياس (١٧×٢٤)، وبيّن المؤلف أن حادثة مهدي جهيمان في عام ١٤٠٠هـ كانت هي الدافعَ إلىٰ كتابه في المهدي.

ومؤلف الكتاب يرىٰ أن فكرة المهدي المنتظر ستظل تعبيراً عن رفض كل مسلمٍ للظلم الذي تعاني منه الشعوب، والأملَ بتحقيق العدل والمساواة والطمأنينة.

«وستظل عقيدة «المهدي المنتظر» أو الثوري المنتظر «قوية» حية في النفوس إلىٰ أن يظهر نمطٌ للحكم قادرٌ علىٰ تطبيق قيم الإسلام الصحيحة التي تعكس رغبة كل فرد في المساواة والعدالة، وحين يظهر هذا المجتمع يمكن القول بأن فكرة أو عقيدة المهدي المنتظر قد تجسدت في مجتمع مُلىء عدلاً، بعدما مُلىء جوراً».

قلت: إن تحقيق العدالة ورفع الحيف والظلم والأثرة داخلٌ في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجب علىٰ كلّ مسلم الإسهامُ في ذلك، علىٰ قدر استطاعته، سواء ظهر المهدي المنتظر، أم لم يظهر!

١٨ـ **«المهدي. . قيادة وفكر، ووعد حق»**، للأستاذ عبد الرحمٰن عيسىٰ، نشرته دار الكتاب النفيس في حلب سنةَ ١٤٠٦هـ، وقد حوىٰ الكتاب (١١٢) صفحة، بناها المؤلف علىٰ أن ظهور المهدي حقيقة مسلمة، وردت ورودَ التواتر المعنوي.

فهو لهذا لم يخرّج حديثاً واحداً، ولم يُتحفْنا في حواشي الكتاب إلا بعزو الآيات الكريمات إلىٰ سُوَرها.

ولأن المهدي ـ عنده ـ وعد حق، وهو في جملة صفاته قائدٌ مفكر، فإن البشرية كلها تنتظره، قال: «العالم الإنساني اليوم يتجاوز كافة الاحتمالات إلىٰ خيار وحيد هو الإسلام، يضطره إلىٰ ترقب الشخصية الرائدة، في دنيا الضلالة والضواغط والتحدي الذي يهدد الكوكب ومن عليه بالاندحار والبوار! إنها شخصية المهدي، باعث الروح الأعظم في كيان العالم المتهدِّم، ورائد الإسلام والسلام في واقع الإثارة والفتن، وفوضىٰ الحقد والشح المدمر»، من ورقة الغلاف الأخيرة!

أقول: كان قلم مؤلف الكتاب سلساً محبباً، وفي ضميره حب مفعم لآل بيت النبي ﷺ تنطق به أنفاس ألفاظه.

لقد كانت صورة المهدي التي جسدها المؤلف في هذا الكتاب صورة عابد صوفي، تربىٰ علىٰ الحب الإلهي، والله تعالىٰ هو الذي يحضِّر له، لا هو يحضِّر لنفسه ولا غيره من البشر: «المهدي لا يعبر إلىٰ العالم علىٰ جسر من المعاول والهدم والتصفيات الفئوية أو الطبيعية أو الطائفية.. كلا، وإنما العبور بالحضور الإلهي، وبالتحضير والحب الجامع، وبالتوافق المنسجم وبمستوىٰ الاستدعاء الملح والمترقب.

في مركز النقطة والدائرة، تكون التهيؤات قد بلغت ذروتها، والتطلعات الجاهدة والمجهودة تأخذ بالنواصي والتلابيب، وتدني المهدي الوعد من الموعود.

وبعد.. فمُلك المهدي جاهز قبل ظهوره، وفي مجال تنظيم دنيا الناس وإقامة هيكل الحياة الإنسانية لا مزيد عليه! ولا دور للمهدي فيه إذ كان المهيَّأ والمرتَّب! فقط يبقىٰ تسنّم رأس الهرم، وبعث الروح الإسلامي النشط فيما هنالك من قواعد وكيانات ومجتمعات!» (ص٧٦-٧٧).

ويرىٰ المؤلف أن المجتمعات الإنسانية اليوم تتطلع إلىٰ الإسلام علىٰ أنه المنقذ (ص١٠-١١)، وهي كلها تنتظر تلك الشخصية المهدويّة، التي ستكون مقبولة جداً عند ظهورها (ص١٩) و(ص٤١) و(ص٨١-٨٢).

أما عن ثبوت قضية المهدي فيرىٰ الكاتب أن هذه المسألة قد فرغ منها وصار البحث فيها ضرباً من العبث (ص١٣).

ويرىٰ أن الله تعالىٰ يُعِد الإمام المهدي إعداداً خاصاً (ص٤٤-٤٥)، فهو مستتر يطلع علىٰ هذا العالم ويتعرف إلىٰ واقعه، فهو متصلٌ به منفصلٌ عنه بآنٍ واحد (ص٤٨)، وهو لا يستمد مشروعية إمامته للخلق من مبايعة الناس له، وإنما هي ثابتة مقدّماً؛ بتخصيص الله، ومبايعة رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم

(ص٤٦)، ثم ذكر أن علىٰ العلماء والمفكرين واجبات شرعية قبل ظهور المهدي منها:

ـ التعمق في جوهر الرسالة المحمدية، وحقائق الإسلام.

ـ والتوجه إلىٰ العالم الإنساني لإغاثته، وتحقيق السلام والهداية الربانية.

ـ والتسامي علىٰ كل المعوقات والمواقف التي تجعل من الإسلام مجرد إخضاعات للتصورات والاجتهادات، ولا يجوز أن يبقىٰ الفكر الإسلامي في هذه المتاهة والدوامة. (ص٨٨-٨٩).

قال: «الإسلام العظيم قبل أن يجري برداً وسلاماً علىٰ يدي سلطان الفكر الإسلامي، يقتضي هذا الفكر بالذات طرح منطق الجدل البيزنطي والسفسطة اليونانية والجدلية الضالة والمضلة، للإفلات بالفكر وبالمفكرين الإسلاميين وبالمسلمين أنفسهم قبل غيرهم إلىٰ سواءِ كلمةٍ إلهيةٍ جامعة تغيب فيها الفِرَق المتقابلة، وتقترب به وجهات النظر المتباعدة، وتنمحق مظاهر التشبث بأذيال المواقف والتصورات الشكلية المخادعة، والتاريخية المتوارثة» (ص٩٠).

أقول: إن كل القائلين بظهور المهدي يعلقون هذه الآمال علىٰ ظهوره، لكن الكاتب يجعلها مقدمات لظهور المهدي، ولا أدري من الذي يقوم بها، وإن الكاتب يرىٰ أن ظهور المهدي لا يحتاج إلىٰ قوة الحديد والنار ولا إلىٰ انقلابات حتىٰ يتمكن المهدي من إقامة دولة خلافة علىٰ منهاج النبوّة، وإنما هناك مصادر أخرىٰ للقوة والحسم وللنصر دقيقة وناجعة ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[المدثر: ٣١] (ص١٣).

وللحقيقة أقول: إن هذا الكتاب تركني ثلاثَ ساعات أعيش في حلم جميل وكأنني أحيا في روضة ناعمة، أتمشىٰ من أولها البهيج إلىٰ آخرها البديع، وعلىٰ بوابتها الثانية تحقق تبدُّلُ العالمِ وظهورُ المهدي، وزوالُ كلّ هذا الطغيان والظلم والأثرة، وتكالبُ العالَم علىٰ افتراس الإسلام والمسلمين، فلست أدري أواهم أنا، أم غيري هو شديد الوهم والخيال!

تُرىٰ! هل حصل هذا التصوّر المزعوم هنا لواحد من رسل الله تعالىٰ؟ وهل حصل هذا لسيّدهم وخاتمهم محمد بن عبد الله، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، ولماذا يكون هذا المهدي مدللاً أكثر من أنبياء الله تعالىٰ ورسله؟ وما الدليل الشرعي علىٰ هذه الخيالات الحالمة الوادعة؟!

علىٰ كل حال، هذا مهديُّ أخينا الحلبي الصوفي، وانظر مهدي أخينا جمال محمد أمين المصري السلفي الآتي برقم (٢١)، وقارن لتستيقن أننا نخضع الإسلام لأحكامنا المزاجية!

١٩ـ «الطريق الهادي إلىٰ حقيقة المهدي» تأليف محمد أحمد علي منصور، صدرت طبعته الأولىٰ عام ١٤٠٦هـ، عن مكتبة الرسالة الحديثة بعمان ـ الأردن.

وقد جاءت هذه الرسالة الوجيزة في (٣٩) صفحة من القطع الصغير (١٢×١٧) وذكر المؤلف في طليعة كتابه أنه قسم كتابه علىٰ عدة حقائق لتوضيح حقيقة المهدي، كما وردت في السنة النبوية الصحيحة، بأسلوبٍ سهل، ليستطيع منه القارىء الإلمام بحقيقة المهدي من جميع جوانبها (ص٧)، وكانت الحقيقة الأولىٰ في اسم المهدي، ومطابقته اسم الرسول ﷺ (ص١١)، والحقيقة الثانية في أن المهدي من أهل بيت الرسول ﷺ (ص١٢)، والحقيقة الثالثة في أن المال يكثر في زمن المهدي (ص١٦)، والرابعة في صفة المهدي الخلقية (ص١٦)، والخامسة في ظهور القسط والعدل في زمنه (ص١٧)، والسادسة في استعاذة المهدي بالبيت الحرام (ص١٨)، والسابعة في مدة مكث المهدي (ص١٩)، والثامنة في أن المهدي يصلي إماماً بالمسيح عليه السلام (ص١٩)، ثم ذكر بعض الاستنتاجات التي كان أحسنها:

السادسة: لا يجوز للمسلمين المتبعين سنة رسول الله ﷺ الاتكال والانتظار حتىٰ يظهر المهدي، وإنما يجب عليهم العمل والسعي لتطبيق حكم الله في الأرض، لأن الجهاد ومقارعة الظلمة مأمور به علىٰ مرّ الأزمان والسنين... إلخ.

ومهما يكن من أمر؛ فإن هذه الرسالة لا تستحق منا أكثر من هذا، وأصلح الله الجميع.

٢٠ــ «**المهدي المنتظر وأدعياء المهديّة**»، جمع وترتيب محمد بيّومي، الطبعة الأولىٰ لمكتبة الإيمان بالقاهرة، عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م. وقد جاء هذا الكتاب في (٦٤) صفحة، منها صفحة واحدة لثَبَت الموضوعات.

وقد قدّم الأستاذ محمد بيّومي كتابه هذا «إلىٰ الذين يكذّبون بالمهدي، ويردّون الأحاديث الواردة في شأنه؛ بدعوىٰ أن هذه الأحاديث ضعيفة الإسناد وأنه لم يرد منها شيءٌ في الصحيحين، قال: وسوف أتناول ـ بعون الله تعالىٰ ـ الردَّ علىٰ هذه الدعاوىٰ وغيرها، ليحيا من حيَّ عن بيّنة، ويهلك من هلك عن بيّنة» (ص٣).

وقد نقل عن عدد من أهل العلم بدءاً بأبي الحسين الآبري (ت ٣٦٣هـ) وانتهاء بمحمّد بن جعفر الكتّاني (ت ١٣٤٥هـ) (ص٧-١٠). ونقل نصوصاً للشيخ أحمد شاكر، والشيخ عبد المحسن العبّاد وغيرهما في الردّ علىٰ ابن خلدون (ص١٠-١٢).

وأورد أسماء اثنين وخمسين عالماً أخرجوا أحاديث المهدي في كتبهم، أو نقلوها عن غيرهم (ص١٣-١٥) ومن الطريف أنه ذكر في هؤلاء المخرّجين أبا جعفر العقيلي في كتابه «الضعفاء»!

وأورد أسماء واحدٍ وثلاثين مصنّفاً أفردوا المهدي بالتصنيف (ص١٦-١٨).

كان ما تقدّم كلّه في ممهّدات الكتاب (ص٣-١٨)، ثم جاءت ستة فصول تحدّث فيها علىٰ أن المهدي من ذريّة رسول الله ﷺ، واسمه وخلقه، وعدله وكثرة الرخاء في عهده، وفي شرفه وعظيم منزلته، وفي مبايعة الناس له، وفي صلاة عيسىٰ عليه السلام خلفه، ثم نقل نصوص أهل العلم في إثبات حقيقة المهدي، وبعد انتهاء الفصول الستة أورد عدداً من الشبهات وردّ عليها (ص٤٢-٤٧).

ثم تكلّم علىٰ المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية، وختم الكلام علىٰ عقيدتهم في المهدي بقوله: «نقلت لك أخي الكريم هذا النصّ بتمامه، وليس لي تعليق عليه، سوىٰ إعادة عبارة ابن القيّم ـ يعني في المنار المنيف ـ: لقد أصبح هؤلاء عاراً علىٰ بني آدم، وضحكة يسخر منهم كل عاقل!!» (ص٥١) ونقل عن

الخميني تفضيله المهدي المنتظر علىٰ جميع الأنبياء، حتىٰ علىٰ النبيّ محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (ص٥١-٥٣) والكلام الذي نقله عن الخميني - إن صحّ عنه - خطيرٌ خطير، نعوذ بالله من الغلوّ والهوىٰ!

وختم كتابه في الحديث علىٰ أدعياء المهديّة ممّن ادّعاها، أو ادّعيت له، فكانوا أحد عشر رجلاً هم:

محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفيّة، ومحمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكيّة، وعبيد الله بن ميمون القدّاح أوّل الخلفاء الفاطميين في المغرب، ومحمد بن تومرت (٤٨٥-٥٢٤هـ)، وصاحب الشامة الحسن بن زكرويه القرمطي (ت ٢٩١هـ)، وقرمط الفارسي ذاته، وعلي بن محمد البصري صاحب الزنج الذي قتل في أيام الخليفة المعتمد علىٰ الله، والجَبَلي رجلٌ ظهر في مدينة جَبَلة علىٰ الساحل السوري سمّىٰ نفسه عليّاً مرة، ومحمد مصطفىٰ مرّة، ومحمد بن الحسن مرة، حتىٰ قتله عسكر السلطان في الشام (٧١٧هـ)، ومحمد المهدي السنوسي المغربي، ظهر في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، والمهدي السوداني محمد أحمد المهدي، وأخيراً محمد بن عبد الله القحطاني (مهدي جهيمان) (ت ١٤٠٠هـ) الذي ظهر في المسجد الحرام.

وفي الكتاب فوائد تاريخية عن المهدي مفيدة، لكنه في الفصول الخاصة في إثبات عقيدة المهدي عند أهل السنة؛ لم يصنع شيئاً، وبالتالي فالكتاب لا يفيد في إثبات عقيدة المهدي، ولا في نفيها!

٢١ـ «عمر أمة الإسلام أو قرب ظهور المهدي عليه السلام» للمهندس أمين محمد جمال الدين المصري معاصر، وقد طبع هذا الكتاب أربع طبعات في سنة واحدة! كانت الرابعة منها في إبريل ١٩٩٧م، ونشرته مكتبة المجلّد العربي.

وقد تضمن هذا الكتاب بين دفتيه (١٥٠) صفحة، تكلم المؤلف فيها عن علامات الساعة الصغرىٰ (ص٢٥-٤٠)، ثم تحدث عن معركة «هرمجدون»، وهي

الحرب العظمىٰ التي تجري بين المسلمين وأهل الكتاب من جانب، وبين المعسكر الشيوعي، أو الشيعي! الذي سيكون خاسراً (ص٢٢)، ثم يغدر بنا الروم ـ أوروبا والغرب ـ فننتصر عليهم، وهذه المعركة الخيالية التي يتحدث عنها الكاتب المحترم، سيكون وقودها (٤٠٠) مليون جندي، تدور رحاها في فلسطين (ص٣٩)، أعان الله فلسطين كيف يحتمل صدرُها هذا العدد المهول مع أنفاس المؤلف الحارقة الخارقة؟!

ويستدل علىٰ وقوع هذه المعركة التي يكون المعسكر الشرقي «الصين وروسيا وحلفاؤهم»، أو «إيران والعراق وحلفاؤهم»، أو أنهم سيتحدون معاً ليشكلوا الطرف الخاسر في المعركة (ص٢٢): بأقوال كتّاب غربيين وبأقوال لبعض الكتاب المسلمين (ص٣٦-٣٨)، ويبني علىٰ حديث في «صحيح مسلم» ـ والحديث في البخاري وليس في مسلم ـ «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم»[١] أن نهاية الساعة قريبة وأن عمر أمة الإسلام لا يزيد عن ١٤٠٠ سنة إلا قليلاً ونحن الآن نعيش في حقبة ما قبل النهاية!! (ص٤٩).

وكان الباب الثالث عن المهدي (ص٥٣-٧٨) وقد قدم له بأقوال السيد محمد البرزنجي، والشيخ السفاريني، والشيخ الشوكاني، والسيد صديق حسن خان، في نقل تواتر حديث ظهور المهدي (ص٥٥)، ثم راح وزعم أن علماء الأمة أجمعوا سلفاً وخلفاً علىٰ وجوب الإيمان بها إلا من شذ (ص٥٦).

وقد وصف لنا الشيخ أمين جمال الدين طلعة «المهدي المنتظر» البهية، وساق خمسة أحاديث تثبت ظهوره، ثم خلص إلىٰ نتيجتين:

ـ الأولىٰ: أن ظهور المهدي ليس أمراً كسبياً يكون باجتهاد من المهدي وطلب منه، كلاّ!

---

(١) انظر تخريج هذا الحديث والكلامَ عليه في كتابي «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» ص٢٥١.

ـ **والثانية**: أن مجيء المهدي في آخر الزمان أمر قدري قدره الله تعالىٰ، وكتبه عنده في أم الكتاب، فهو كائن لا محالة!

ولذلك يقول: إن الإيمان بالمهدي واجب شرعي، وعقيدة لازمة للمؤمن لأن الأحاديث التي وردت بشأنه متواترة (ص٥٩).

وقد أوضح لنا في الفصل الثالث وقت ظهور المهدي، وهو بيت القصيد! فبين أن ظهوره سيكون في إبريل ١٩٩٨م.

قال: ومن الملاحظ أن أعياد الشرائع الثلاث ـ الإسلام واليهودية والنصرانية ـ والخاصة بالذبح ستجتمع كلها في النصف الأول من إبريل ١٩٩٨م.

فهذا التوقيت إبريل ١٩٩٨م بالنسبة لليهود هو زمن مسيحهم أو مخلصهم الذي يقودهم للخلاص من الأمم (ص٦٣).

أما النصارىٰ فينتظرون نزول المسيح من السماء عند بدء الحرب المدمرة القادمة «هرمجدون» ويكون ذلك بزعمهم في خريف (٢٠٠١م) (ص٦٣)، فماذا يقول المسلمون؟

المسلمون يقولون ـ كما يرىٰ هذا المهندس الأمين ـ: ليس علينا إلا أن ننتظر ونترقب ونتوقع ونستعدّ. . ونقول: قد يكون توقيت الحرب كما يقول أهل الكتاب وقد يتأخر قليلاً، وقد يتقدّم قليلاً، ولكنّ الأمر لا يعدو أن يكون متأرجحاً بين القليل والقليل! (ص٦٣).

وفي أعقاب الحرب التحالفية سيغدر بنا الغرب، ويجمعون لنا جيوشهم طيلة تسعة أشهر قدر أشهر حمل المرأة!! عندها يظهر المهدي.

قال: فوقت ظهور المهدي هو فترة الغدر التي يجمع لنا الروم فيها جحافلهم وحديث «يكون اختلاف عند موت خليفة» يبين أن ظهور المهدي يكون إبان موت خليفة، ونشوء اختلاف واقتتال علىٰ الملك، فيبايع للمهدي!

والحديث وإن كان في سنده ضعف، ولكنه ضعفٌ قريب، وله متابعات تشد من أزره وتقويه!؟ فإن أخذناه في الاعتبار يمكننا أن نقول: إن خروج المهدي يكون في فترة غدر الروم، والتي تتفق أن يموت أثناءها خليفة للمسلمين فيظهر حينئذ المهدي إثر خلاف علىٰ المُلك.

وإذا نظرنا في واقعنا رأينا أنه لا يوجد علىٰ وجه الأرض اليوم من يتسمىٰ بخليفة، إلا ما كان من أهل الجزيرة العربية «السعودية» الذين يَسُوغ لهم أن يلقبوا ملكهم الحالي بالخليفة، ومما يؤكد قولنا أن كل المؤشرات تشير إلىٰ قرب النهاية!!

ومن عجيب الأمر أن هذا الخليفة الحالي «الملك فهد» قد تدهورت صحّته جداً في الفترة الأخيرة، لدرجة أنه سلّم نائبه مقاليدَ الحكم لفترة طويلة، وأنابه عنه في مباحثات القمّة العربية الخطيرة (يونيو ٩٦)، فهل يا ترىٰ هو ذا الخليفة الذي يكون موته ـ أطال الله عمره ـ علامةً لظهور المهدي؟! الله أعلم بما سوف يكون» (ص٦٤).

وعلامة ظهور المهدي الأكيدة هي الخسف الذي ينزله الله تعالىٰ بالجيش المسلم الذي يذهب لمحاربة المهدي الذي لجأ إلىٰ الكعبة الشريفة (ص٦٦-٦٧).

وتحت فصل «ما يكون أيام المهدي من ملاحم» ذكر المهندس أمين أن حروب المهدي تتسع حتىٰ يقاتل العالم أجمع أو سيقاتله العالم أجمع، وذلك في فترة وجيزة لا تتجاوز بضعة عشر شهراً، فيقاتل مسلمي العرب «جزيرة العرب»، ومسلمي الشيعة «فارس»، والروم «أمريكا وأوروبا»، والعلمانيين الأتراك «القسطنطينية»، واليهود، وروما، والشيوعيين «خوز وكرمان»[1] (ص٦٩).

ويكون النصر في كل هذه الحروب لكتائب المهدي عليه السلام (ص٦٩).
ثم تحدث عن الترتيب الزمني لحروب المهدي الرئيسية علىٰ النحو الآتي:

---

(١) كن علىٰ ذكر من هذا الكلام، وانظر كتاب «المهدي.. قيادة وفكر» المتقدم برقم (١٨) كيف جعل المهدي رجلاً صوفياً رحيماً، لأن الكاتب صوفي يكره العنف والحروب، وانظر إلىٰ هذا النَفَس القاسي عند هذا الكاتب السلفي! وكل يغنّي علىٰ ليلاه!؟

ـ **الحرب الأولى**: غزو جزيرة العرب، فيقاتل المسلمون من أهل السنة مع المهدي.

ـ **الحرب الثانية**: غزو فارس وإيران، قال المهندس أمين: يخرج جيش من فارس «إيران» وهم من الشيعة الإمامية أو الاثني عشرية، وهم من أعدىٰ أعداء أهل السنة، لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمّة، وهم لا يجدون غضاضةً أن يرسلوا جيشاً لقتال هذا الرجل المهدي الذي ليس هو الإمام الثاني عشر المنتظر! فيهزمهم المهدي شرَّ هزيمة، والمهديّ لا تُهْزَم له راية! راياته بيضٌ وصفر، فيها رُقوم «نقوش» وفيها اسم الله الأعظم! (ص٧١).

قلت: انظر إلىٰ عقلية المؤلف المهندس! في اعتنائه بألوان الرايات المهدوية، والنقوش الجميلة التي فيها، وانظر إلىٰ تغذية هذا النَفَس الطائفي المَقِيت عند هذا الأمين؟!

إن كتابه هذا لا يستحقّ أن يُناقش، وقد أظهر الزمان تخريف مهندسه!



فرعٌ تكميلي

بعض المصنفات التي تختص بالمهدي السوداني

١ ــ «**منشورات المهدية**» تحقيق الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم، طبعة عام ١٩٦٩م.

وهذا الكتاب في جملة رسائل وخطب المهدي السوداني محمد أحمد بن عبد الله المهدي، والخطاب الأول كان في المرحلة السرية من الدعوة إلىٰ المهدية، فهو مؤرخ في ٩ يونيو ١٨٨٠م ـ قبل رجب ١٢٩٧هـ، وقد وجهه المهدي السوداني إلىٰ قاضي نشودة الشيخ الضو بن سليمان (ص١)، والخطاب الأخير كان في ذم الدنيا وتوبيخ المتكالبين عليها (ص٣٥٥-٣٦٣)، وهو مؤرخ في ٢٧ شعبان ١٣٠٢هـ، ١٢ يونيو ١٨٨٥م.

٢ ــ «**يسألونك عن المهدية**» للصادق المهدي السوداني، طبعة دار القضايا الأولىٰ ببيروت عام ١٩٧٥م.

وقد جاء هذا الكتاب في (٥٢) صفحة من قياس (١٤×١٩) لكن بحرف طباعي صغير، فالكتاب حجمه بمثل هذا العدد من الصفحات بالقياس المعتاد، والصادق المهدي هو السياسي المعاصر المعروف زعيم حزب الأمة السوداني اليوم، وهو الصادق بن الصدّيق عبد الرحمٰن (ت ١٩٦١م) ابن السيد عبد الرحمٰن مؤسس حزب الأمة (ت ١٩٥٦م) ابن المهدي محمد أحمد، عاش بين عامي (١٨٤٥-١٨٨٥م)[١]، ونحن إنما يعنينا الكتاب بالدرجة الأولىٰ!

لقد قسم السيّد الصادق المهدي كتابه إلىٰ ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: كيف ولماذا اختلف المسلمون؟

---

(١) «الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان» (ص٤٦٥-٤٧٢).

وقد جاء هذا القسم في ستة فصول:

١ ــ ضوء علىٰ الصدر الأول.

٢ ــ ملكيون وجمهوريون، يعني هل نظام الإسلام شوري اختياري أو نظام وراثي؟

٣ ــ انقسام الكلام، يريد انقسام الأمة في المسائل الفكرية إلىٰ: المعتزلة، والمحافظين، والظاهريين، والمعتدلين، والأشعري الذي لقبه «موفّق أهل الكلام».

٤ ــ انقسام الفقهاء، إلىٰ أهل الرأي وأهل الحديث والموفق بين المدرستين هو الشافعي.

٥ ــ تجاوز النطاق، ويريد به توضع المدارس الفكرية: التشيع، والتصوف والتفلسف، والموفق الأعظم بين هذه المدارس الغزالي.

٦ ــ سبة التفرق، وتناول فيه تفكك العالم الإسلامي وتشرذمه!

القسم الثاني: المهدية في الإسلام، وقد جاء هذا القسم في خمسة فصول:

١ ــ الأصول الإسلامية للفكرة (ص٨٧-٩٤).

٢ ــ الأصول التاريخية للفكرة (ص٩٥-٩٧).

٣ ــ المهدية عند الشيعة (ص٩٨-١٠٠) والمهدية عند الصوفية (ص١٠١-١٠٢).

٤ ــ أصداء الفكرة المهدية (ص١٠٣-١٠٦).

٥ ــ الدعوات المهدية: المهدي محمد بن تومرت، والمهدي السنوسي.

القسم الثالث: الدعوة المهدية في السودان، وقد جاء هذا القسم في تسعة فصول، وهو لباب الكتاب (ص١١٧-٢٤٩):

١ ــ حيوية الإسلام (ص١١٧-١١٨).

٢ ــ الإسلام في السودان (ص١١٩-١٢٤).

٣ ــ التحول السياسي في السودان (ص١٢٥-١٢٦).

٤ ــ طبيعة الإسلام في السودان (ص١٢٧-١٢٩).

٥ ــ الصوفية في السودان (ص١٣٠-١٤١).

٦ ــ الدعوة المهدية (ص١٤٢-١٦٣).

٧ ــ مبادىء دعوة الإمام المهدي (ص١٦٤-٢٠١).

٨ ــ شبهات والإجابة عليها (ص٢٠٢-٢٢٨).

ــ الأولــىٰ: الورد الراتب (ص٢٠٤-٢١٧).

ــ الثانيـــة: تعطيل فريضة الحج إلىٰ البيت الحرام (ص٢١٨-٢١٩).

ــ الثالثـــة: قتال المسلمين (ص٢١٩-٢٢٣).

ــ الرابعـــة: الموقف من العلماء (ص٢٢٣-٢٢٦).

ــ الخامسة: أخبار النبي (ص٢٢٦-٢٢٨).

٩ ــ خاتمة الكتاب (ص٢٢٩-٢٣٩)، وفي خاتمة الكتاب تناول المؤلف آثار المهدية في خمس فقرات رئيسة:

١ ــ الأثر الإنساني للمهدية (ص٢٣٠).

٢ ــ آثارها الإسلامية (ص٢٣٢).

٣ ــ أثرها السوداني (ص٢٣٥).

٤ ــ أنصار المهدية الباقون علىٰ فكرها (ص٢٣٩).

٥ ــ البعث الإسلامي (ص٢٤٣).

ولا أريد أن أطيل أكثر مما أطلت في نقل مباحث هذا الكتاب؛ لأن صدر هذا البحث الوجيز لا يحتمل التطويل!

لقد أردت توصيف الكتاب فشدني حتىٰ قرأت أكثره واطّلعت علىٰ باقيه فرأيت مؤلفه جهد أن يكون موضوعياً يكبت عواطفه، إلىٰ درجة أنني ما استطعت معرفة صلته النّسَبيّة بالمهدي السوداني من كتابه نفسه، وإنما عرفت ذلك من مصدر آخر أشرت إليه! ولذا يسعني أن أقول: لقد كان الكتاب علمياً بكل ما يعنيه البحث العلمي من أبعاد، ويزيد علىٰ معظم الأبحاث العلميّة المعاصرة أنه ميدانيّ، كَتَبه

مؤلّفه من تراث جدّه الذي لا يزال يراه نبراساً يستنير به ويعتز بانتمائه إليه، رحمه الله تعالىٰ وغفر له!

ويمكن القول: إن هذا الكتاب، وكتاب «هولت» التالي يؤرخان لتاريخ المهدية تأريخاً حسناً، قد يغني عن غيرهما إلىٰ حد كبير ويزيد هذا الكتاب علىٰ كتاب «هولت» بفهم أعمق للإسلام، ولمسألة التجديد والمهدية، وحصافة الإجابة علىٰ الشبهات الخمس الكبرىٰ التي أثيرت حول المهدية.

٣ ــ **«المهدية في السودان»** تأليف ب.م هولت، الأستاذ المحاضر بجامعة لندن، ترجمة د. جميل عبيد، صدر عن مكتبة الاستقلال الكبرىٰ بالقاهرة عام ١٩٧٨م، وجاء هذا الكتاب في (٣٠٣) صفحة من قياس (١٧×٢٤).

وقد اطلعت علىٰ هذا الكتاب فوجدته مليئاً بالفوائد التي يجهلها كثيرون مثلي عن إفريقية الإسلامية عامّةً، وعن السودان المسلم خاصة! وعن الحركة المهدية السودانية خصّيصاً!

وإذا كان لي من ملاحظ علىٰ الكتاب فمرجعها إلىٰ أن مؤلّفه أوروبي، إن لم ينظر إلىٰ الحركة المهدية بعين العداء؛ فلا بد أنه ناظر إليها من وجهة نظر تحليلية خاصة، وهذا لا يضير الكتاب ولا يحطّ من شأنه، فقد رأيت فيه ما يدل علىٰ موضوعية مع الذّات لا يمتلكها كثيرون منا، فنحن جميعاً لا زلنا نلاحظ في كتاباتنا مدىٰ قبول الجماهير لما نكتب، ولا زال كثير منا نحن الشرعيّين خاصة لا نجرؤ علىٰ مخالفة السائد، ومعارضة العوامّ، حتىٰ مع اعتقادنا بأن هذا غير صحيح!

٤ ــ **«الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته»** للدكتور عبد الودود إبراهيم شلبي، نشر دار المعارف بالقاهرة عام ١٩٧٩م.

وجاء هذا الكتاب في (٢٧٢) صفحة من قياس (١٤×١٩)، ويبدو أنّه كان رسالته التي حصل بها علىٰ درجة الدكتوراه، وقد جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول:

كان الفصل السابع منها: المهدي السوداني في ميزان الإسلام (ص٢٣٢-٢٥٧).

وكان الفصل الثامن: صدىٰ حركة المهدي السوداني خارج السودان (ص٢٥٨-٢٧١)... وقد ذهب الدكتور عبد الودود شلبي إلىٰ أن المهدي السوداني ليس هو المهدي المنتظر الموعود به في الأحاديث الواردة، ولكن هذا لا يحط من قدره في توحيد السودان، وجدع أنف الاستعمار البريطاني، وسواء كان هو المهديّ المنتظر أم لم يكن، فقد كان شخصيّة عظيمة في عصر الاستعمار المتسلط البغيض»، رحمه الله تعالىٰ.

٥ ــ **«سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي (السوداني)»** تأليف إسماعيل بن عبد القادر الكردوفاني السوداني، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم، نشر دار الجيل ببيروت ـ الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ.

وقد جاء الكتاب في مجلد متوسط الحجم بلغت صفحاته (٤٠٦) صفحات، ولم يزود بفهارس سوىٰ فهرس مصادر البحث، والكتاب يبحث في حياة المهدي السوداني، وجهوده من أجل تحرير بلاده.

٦ ــ **«الإمام المهدي.. لوحة لثائر سوداني»** للدكتور محمد سعيد القدال، طبع بمطبعة جامعة الخرطوم عام ١٩٨٥م.

وقد جاء هذا الكتاب في (١٤٣) صفحة من قياس (١٧×٢٤)، حاول مؤلفه فيه رصد الواقع الديني والسياسي في السودان قبل حياة المهدي السوداني محمد أحمد بن عبد الله (١٨٤٤-١٨٨٥م) وفي أثنائها (ص٣-٢٦)، وكان هذا هو الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد تناول حياة المهدي الشخصية (ص٢٧-٦٢)، وجاء الفصل الثالث يتحدث عن المهدية في شخصية المهدي (ص٦٣-٨٦)، وكان الفصل الرابع عن إعلان الثورة المهدية (ص٨٧-١٢٢)، أما الفصل الخامس فخصّه لبيان ملامح برنامج المهدي السياسي والاقتصادي والاجتماعي (ص١٢٣-١٣٦)، وتساءل في خاتمة البحث (ص١٣٧-١٣٨) ماذا يبقىٰ من المهدي للتاريخ؟ وأثنىٰ علىٰ المهدي في هذه الصفحة ثناءً جعل المهدي رمزاً لإدارة الإنسان السوداني

عندما عزم أمره علىٰ التوحد للقضاء علىٰ الظلم بعد أن أدرك من مرير التجارب أن ذلك الإنجاز لا يتم بعمل منفرد.

٧ ـ **«الصراع بين المهدي والعلماء»** لعبد الله علي إبراهيم، تقديم مكي شبيكة، نشر شعبة أبحاث السودان ـ كلية الآداب ـ جامعة الخرطوم، الكراس رقم (٣)، وطبع الكتاب في مطبعة التمدن بدون تاريخ.

والكتاب يقع في (٦١) صفحة، منها ملحق للسيد أحمد الأزهري في تكذيب دعوىٰ محمد أحمد المهدي (٤٩-٥٧) كتبه في شعبان عام ١٢٩٩هـ.

٨ ـ **«الحركة المهدية في السودان»** للباحث إبراهيم بن سليم الباحوث، رسالة ماجستير من جامعة محمد بن سعود في الرياض ـ كلية أصول الدين عام ١٤٠٦هـ، لم أطلّع عليها، ووجدتها في دليل الرسائل الجامعية في العربية السعودية.

٩ ـ **«دراسات في تاريخ المهدية»** إعداد قسم التاريخ بجامعة الخرطوم، أعدّها للنشر د.عمر عبد الرزاق النقر عام ١٩٨٢م، عن «موسوعة الأديان» (ص٤٧١).

١٠ـ **«محمد أحمد المهدي»** لتوفيق أحمد البكري، إعداد لجنة ترجمة المعارف الإسلامية، صدر عن مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر عام ١٩٤٤م، عن «موسوعة الأديان» (ص٤٧١).



المبحث الثاني

مصنفات الشيعة الإمامية في المهدي المنتظر

المطلب الأول

المصنفات التي تناولت عقيدة المهدي المنتظر ضمن مباحثها

نظراً إلىٰ أن مسألة المهدي عند الإمامية أهم شرط من أشراط الساعة، فقد كانت أكثر هذه الكتب تترجم للمهدي، وتأتي أشراط الساعة تبعاً لذلك، ولهذا كانت العناوين المشتركة قليلة.

١ ــ **«حياة الإمام الحسن العسكري»** دراسة وتحليل باقر شريف القرشي، طبعة دار الأضواء الأولىٰ ببيروت عام ١٤٠٩هـ.

جاء هذا الكتاب في (٢٨٧) صفحة، منها اثنتا عشرة صفحة لثَبَت مصادر البحث، ولثبت الموضوعات العامة.

والذي يخصّ بحثنا من هذا الكتاب نصُّ الحسن العسكري علىٰ الإمام المهدي، فقد رسم المؤلف أن «الإمام المهدي عليه السلام هو الأمل، لا للإسلام فحسب، وإنما للبشرية المعذبة التي ترزح تحت وطأة العبودية والقهر والاستغلال فهو الفاتح العظيم الذي يحرر إرادة الإنسان، وينقذ الأمم والشعوب من جور المبادىء والنظم الفاسدة التي حولت الحياة إلىٰ جحيم لا يطاق!» (ص٢٦٢).

وأودع المؤلف القرشي أربع روايات تثبت نص الحسن العسكري علىٰ الإمام المهدي، ومنح هؤلاء الرواة ألقاب (ثقة) مع أن علماء الإمامية أنفسهم لا يعطونهم

هذه الرتبة المنيفة، ولا هم كذلك في الأمر نفسه، كما سيأتي في تخريج هذه الروايات! وما وراء النص علىٰ الإمام المهدي فخارج عن اهتمام كتابنا، فلا ننشغل به، والله المستعان.

٢ ـ **«عقليات إسلامية»** بحثٌ عقلانيّ في الألوهية والنبوة والآخرة. . . الإمام المهدي المنتظر ومسائل أخرىٰ، للشيـخ محمد جواد مغنية، الطبعة الأولىٰ لمؤسسة عز الدين عام ١٤١٤هـ، الجزء الأول.

وقد جاء هذا الكتاب في (٥٠٢) صفحة، من غير أثبات مُعينة علىٰ الانتفاع بهذا الكتاب الضخم، وحيث إن الشيخ محمد جواد مغنية فقيه معتدل من علماء الإمامية، فقد رأيت أن أتصفح الكتاب كله للوقوف علىٰ رؤوس موضوعاته التي كانت في خمس حلقات:

ـ الله والعقل (ص٩-١٧٧).

ـ النبوة والعقل (ص١٨١-٢٣٢).

ـ الآخرة والعقل (ص٢٣٥-٢٩٣).

ـ إمامة علي بين القرآن والعقل (ص٢٩٧-٤٣١).

ـ المهدي المنتظر والعقل (ص٤٣٥-٥٠٢).

وقد تناول المؤلف مسألة المهدي المنتظر تحت عناوين متعددة، فتحتَ مبحث التمهيد ذكر أن رسالتين وصلتاه من العراق، إحداهما اعترف صاحبها بظهور المهدي وآمن له، والثانية: تراجع صاحبها عن اعتقاده باستحالة هذه العقيدة، إلىٰ الإمكان (ص٤٣٥).

وتحت عنوان: «النقد علىٰ صعيد الرغبات» (ص٤٤٠) تحدث عن المواقف في حالتي الرضا والسخط، وأوضح أن عقائد الناس تتأثر بهذا الموقف وذاك، مثلما تتأثر بأخطاء البيئة، وتحت عنوان «الإمام» (ص٤٤٦) تحدث عن مفهوم الإمامة عند الإمامية، وعن المثل الأعلىٰ والواقع، وعن حكم الحق والعدل

(ص٤٤٨-٤٥١) ليتوصل من وراء ذلك إلىٰ حل المشكلات التي تعاني منها جماعة المسلمين!

وفي معرض الكلام علىٰ حل المشكلات تكلم يسيراً علىٰ النظام الشيوعي (ص٤٥٢) والنظام الديمقراطي (ص٤٥٣) وعن دعوىٰ بعض الناس أن سبيل حل المشكلات هو العلم (ص٤٥٤) بينما ذهب فرويد ومن تبعه إلىٰ أن الحل يكمن في الإباحة الجنسية حتىٰ بين المحارم! بينما قالت الإمامية: إن الحل الصحيح للمشكلات هو الإمام المعصوم (ص٤٥٥).

وتكلّم في ساحة هذا العنوان علىٰ: حكم الفرد، ونظام الإمام المعصوم، والدولة العامة العادلة، ووصل في النهاية إلىٰ أن فكرة الإمام المهدي المنتظر الذي يملأ الأرض عدلاً فكرة تقدمية علمية وواقعية وثورية (ص٤٧٠).

وتناول الدكتورَ أحمد أمين بضربات موجعة، ووصمه بالطائفية والتناقض والتحيّز (ص٣٧٣)، وختم هجومه عليه فرماه بالجهل بمصادر الإسلام السنية والشيعية علىٰ السواء!

وتحت عنوان: «العصمة في أسلوب جديد» أوضح أن الإمام عند الشيعة غير الإمام الذي تخيله أهل السنة، فالإمام عند الشيعة فيه جميع ما في النبي من خصائص ومؤهلات، وله ما للنبي ﷺ علىٰ الناس من ولاية وسلطان، ولا يفترق عنه إلا في نزول الوحي.

وذهب الشيخ «مغنية» إلىٰ أن السنة والشيعة متفقون علىٰ فكرة «العصمة» لكن السنة يذهبون إلىٰ أنها ثابتة لمجموع الأمة، وتذهب الشيعة إلىٰ أنها تثبت لأهل البيت، وحديث السنة: «لا تجتمع أمتي علىٰ ضلالة» ضعيف! (ص٤٨٥).

وتكلم تحت عنوان: «النجف والفوضىٰ» (ص٤٨٦) في مسائل تخصّ استقلال منصب الرئاسة الدينية عن السياسة والسياسيين، وفضل الشيخ «مغنية» فوضىٰ الأوضاع في النجف علىٰ تدخل السياسة في أمر الدين (ص٤٨٧)، مذكِّراً بأنه لن

يَترك النقدَ الهادف لقومه وطائفته، معلناً أخطاءهم علىٰ الملأ (ص٤٩١)، لأن النقد الهادف هو سبيل الإصلاح والتقدم.

ومسك الختام الذي خصّه للمهدي بيّن أن العقل والنقل معاً يؤيدان مسألة المهدي، وبيّن أن علماء الشيعة ألفوا كتباً عديدة في المهدي، مثلما ألف أهل السنة كتباً أيضاً!

واكتفىٰ بنقل عدة أحاديث من سنن ابن ماجه وأبي داود والترمذي، زاعماً أن هذا كافٍ في إثبات حقيقة المهدي (ص٤٩٩).

٣ ــ **«الجوامع والفوارق بين السنة والشيعة»**، للشيخ محمد جواد مغنية أيضاً، تحقيق عبد الحسين مغنية، وقد صدر عن مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.

تناول مؤلفه فيه مسائل الإمامة، والخلافة والولاية، والمهدي، والعصمة، والتقيّة والمتعة، والجَفْر، ومصحف فاطمة، وقرآن عائشة، ومواضيع أخرىٰ ـ كما جاء علىٰ صفحة الغلاف، والذي يعنينا من هذه الموضوعات جميعها في بحثنا هذا، ما كتبه الشيخ محمد جواد مغنية عن المهدي، فيما بين الصفحات (٢٠١-٢١٩) من كتابه المذكور آنفاً.

تكلم المؤلف في بداية بحثه عن المهدي المنتظر علىٰ (الدين والعقل) وبيّن أن منزلة العقل دائرة، وللدين دائرة أخرىٰ، والإنسان بحاجة إلىٰ الاثنين، وختم هذه البداية بأن إمكان وجود المهدي لا يخالف العقل، وأن إنكاره تحكّم وعناد (ص٢٠١-٢٠٣).

ثم عقد ترجمة «أحاديث المهدي بين السنة والشيعة» وقال: «أكتفي هنا بنقل ما جاء في ثلاثة كتبٍ من الصحاح الستة ـ عند أهل السنة ـ، لأن لفظ أحاديثها هو بالذات لفظ الأحاديث المروية في كتب الإمامية. . . (ص٢٠٤).

ثم ذكر أحاديث قليلة من جامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن أبي داود، وقال: «هذا المهدي الذي أثبته المناوي، وصحاح السنة، وكثير من مؤلفاتهم، هو

بالذات المهدي المنتظر الذي قالت به الإمامية، فإذا كان المهدي خرافة وأسطورة فالسبب الأول والأخير لهذه الأسطورة هو رسول الله ﷺ تعالىٰ الله ورسوله عن ذلك علواً كبيراً. . . » (ص٢٠٦).

ثم عقد ترجمة «ولادة المهدي» وذكر المصنفين الذين قالوا بولادته من أهل السنة، فبلغوا ثلاثة عشر مصنفاً!

ثم عقد ترجمة «المهدي المنتظر والإيمان» (ص٢١٠) وقال تحتها: «إن التصديق بالنبي يستدعي قهراً التصديق بالمهدي بعد العلم أنه أخبر عنه، ويستحيل الانفكاك والانفصال، ومن هنا لا نجد مجالاً للكلام في المهدي إلا في نطاق الحديث الشريف عن الرسول ﷺ كما هو الشأن في كثير من القضايا الدينية ولو أهملنا حديث الرسول ﷺ لما كان للإسلام هذا الصرح الشامخ في شتىٰ ميادين العلوم الإسلامية.

أما الدليل علىٰ العمل بحديث الرسول؛ فهو نفس الدليل علىٰ نبوته وثبوت رسالته» (ص٢١١). ثم عقد تراجمَ تتكرر لدىٰ جميع الكتّاب من مثل: «المهدي المنتظر عند أهل السنة والشيعة» بيّن تحتها أن عقيدة المهدي ليست عقيدة سنية ولا شيعية فقط، وإنما هي عقيدة إسلامية (ص٢١٢)، وترجمة: «لماذا الإمام الغائب» (ص٢١٣-٢١٤)، وترجمة: «حياة المهدي المنتظر» (ص٢١٤-٢١٥)، وليس فيها جديد.

وكانت الترجمة الأخيرة: «المهدوية وأحمد أمين» (ص٢١٦-٢١٩)، اتهم فيها أحمد أمين بالطائفية والعصبية، وحمل عليه حملةً شديدة، وانتزع من كتابه (المهدي والمهدوية) نصاً يعترف فيه أحمد أمين باضطهاد حكّام السنة للشيعة الإمامية، وبنىٰ عليه أحقّية الشيعة بكل خير! فأدباء السنة يمدحون طغاة الحكام رغبة في المال والحطام، بينما يمدح أدباء الشيعة أئمة الهدىٰ والعدل إيماناً بالله وعظمته، وولاءً للرسول وأهل بيته. . . (ص٢١٩).

أقول: والذي يتعين التنبيه إليه جملة أمور:

ـ **الأول**: أن مسألة المهدي من المسائل النقلية، التي لا شأن للعقل في إثباتها ونفيها ابتداءً، وأن العمدة في ذلك علىٰ إخبار الرسول صلىٰ الله عليه وآله وسلم بذلك، وهذا ما قاله الشيخ مغنية.

فإذا صحت الأحاديث في المهدي؛ صحّ إثبات ظهوره، وإلا فلا.

واكتفىٰ بنقل عدة أحاديث من سنن ابن ماجه وأبي داود والترمذي، زاعماً أن هذا كافٍ في إثبات حقيقة المهدي (ص٤٩٩).

ـ **الثاني**: ما ذكره الشيخ مغنية من أن جامعَ الترمذي، وسننَ أبي داود، وابن ماجه من الصحاح عند أهل السنة؛ فغير صحيح.

فالصحاح عند محقّقي أهل السنة (صحاح: البخاري، ومسلم، وابن حبان، وابن خزيمة) فقط، ولم يقبل علماء أهل السنة إلا ما في صحيحَي البخاري ومسلم دون بحثٍ وتفتيش غالباً، وأحاديث ابن حبان وابن خزيمة تحتاج عندهم إلىٰ بحثٍ ونقد. وليس في صحيحَي البخاري ومسلم أي حديثٍ يصرِّح بذكر المهدي، فإن كان الشيخ مغنية لا يدري هذا في اصطلاح أهل السنة؛ فكان عليه التثبت ومراجعة المصادر!

والمهم: أن وجود الحديث في أي كتابٍ من كتب أهل السنة المعتمدة؛ لا يعني صحته وصلاحيته للاحتجاج عندهم، إلا إذا كان في صحيح البخاري، أو صحيح مسلم فقط، ووجوده في غيرهما يدل علىٰ حاجته إلىٰ الدرس والنقد.

وما قاله عن ضرورة الإيمان بالمهدي تفريعاً علىٰ ذلك؛ يصبح محل نظر أيضاً؛ لأنه لم يأت عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم حديثٌ واحدٌ صحيحٌ صريحٌ في المهدي كما سيأتي تحريره في فصول تخريج الأحاديث ونقدها.

وما قاله في مدح أدباء الشيعة، وذم أدباء السنة؛ فهو أيضاً غير صحيح، فلو جمعنا عيونَ القصائد التي مدح فيها أدباء السنة الرسولَ ﷺ وآلَ بيته الطاهرين؛

فربما زادت علىٰ ما للشيعة من تراثٍ أدبي في هذا السبيل! ومن الظلم تحميل أهل السنة جرائرَ طغاة الحكّام علىٰ مدار التاريخ، والله أعلم.

٤ ـ **«المهدي والمسيح... قراءة في الإنجيل»** تأليف السيد باسم الهاشمي، الطبعة الأولىٰ لدار المحجة البيضاء ببيروت عام ١٤١٤هـ، وقد جاء الكتاب في (١٠٤) صفحات، من قياس (١٧×٢٤).

تناول المؤلف في كتابه هذا موضوعات شتىٰ، حاول أن يوفق فيها بين الروايات الإنجيلية والآيات القرآنية، أو أراد أن يجعل عدداً من الآيات القرآنية وعدداً من نصوص الانجيل تبشّر بظهور المهدي المنتظر! وقد لجأ إلىٰ هذه الطريقة عدد من كتّاب أهل السنة والشيعة الإمامية، وهي طريقة مخطئة بلا ريب؛ بل هي خلاف منهج القرآن الكريم؛ لسببين علىٰ الأقل:

السبب الأول: أن الله تعالىٰ أخبرنا بأن هذه الكتب محرّفة، أو محرّفٌ بعضها وهذا البعض مبهم! فلا يسعنا إخضاع نصوصٍ غيرِ ملزمة لمرادنا من جهة، ولا يجوز لنا تفسير آيات الله تعالىٰ بالاستناد إليها بتكلّف بارد من جهة أخرىٰ!

والسبب الثاني: أن أهلَ الكتاب أنفسَهم يتّهمون رسول الله ﷺ بإفادته من كتبهم، ولخطورة التهمة علىٰ القرآن الكريم وعلىٰ الإسلام كلّه؛ فقد تكفّل الله تعالىٰ بردها علىٰ المفترين في آيات متعدّدة، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل:١٠٣].



المطلب الثاني

المصنّفات المفردة في المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية

١ ــ «كتاب الغَيبة» تأليفُ شيخ الطائفة الشيعيةِ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تقديمُ الشيخ آغابزرك الطهراني مؤلِّفِ «الذريعة» الطبعة الثانية لمكتبة الصادق سنة ١٣٨٥هـ علىٰ نفقة السيد محمد صادق الموسوي.

«يتضمن هذا الكتاب أقوىٰ الحجج والبراهين العقليةِ والنقليةِ علىٰ وجودِ الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن» صاحبِ الزمان عليه السلام، وعلىٰ غيبته إلىٰ اليوم، ثم ظهورِه في آخر الزمان، فيملأُ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، ويدفع الكتاب شُبَه المخالفين والمعاندين الذين ينكرون وجودَه أو ظهورَه بحيث يزول معها الريب، وتنحسر بها الشبهات». انتهىٰ ما في صفحة الغلاف الأولى!.

وقد جاء «كتاب الغَيبة» للشيخ الطوسي في (٢٩٢) صفحة، منها ستُ صفحاتٍ لثبت الموضوعات العام (ص١٨٧-١٩١).

والشيخ الطوسي في هذا الكتاب يجمع بين الدليل النقلي محدِّثاً، والدليل العقلي منظراً ومفكّراً، وقد بيّن لنا في مقدمة كتابه هذا «أن لنا في الكلام علىٰ غَيبة صاحب الزمان عليه السلام طريقين:

ــ أحدهما: أن نقول: إذا ثبت وجوب الإمامة في كل حال، وأن الخلق مع كونهم غيرَ معصومين؛ لا يجوز أن يخلوا من رئيس في وقت من الأوقات، وأن

شرط الرئيس أن يكون الرئيس مقطوعاً علىٰ عصمته، فلا يخلو ذلك الرئيس من أن يكون ظاهراً معلوماً أو غائباً مستوراً.

ـ فإذا علمنا أن كل من يُدّعىٰ له الإمامة ظاهراً ليس بمقطوعٍ علىٰ عصمته، بل ظاهر أفعالهم وأحوالهم ينافي العصمة؛ علمنا أن من يقطع علىٰ عصمته غائب مستور!؟

ـ وإذا علمنا أن كل من يُدّعىٰ له العصمة قطعاً ممن هو غائب من الكيسانية والناووسية والفطحيّة والواقفة وغيرهم: قولٌ باطل؛ علمنا بذلك صحةَ إمامة محمد بن الحسن عليه السلام، وصحة غيبته وولايته.

ولا نحتاج إلىٰ الكلام في إثبات ولادته وسبب غيبته مع ثبوت ما ذكرناه، ولأن الحق لا يجوز خروجه عن الأمة.

ـ **والطريق الثاني**: أن نقول: الكلام في غيبة ابن الحسن عليه السلام، فرع علىٰ ثبوت إمامته.

والمخالف لنا: إما أن يسلّم لنا إمامته ويسألَ عن سبب غيبته فنتكلّف جوابه أو لا يسلِّم لنا إمامته فلا معنىٰ لسؤاله عن غيبة من لم يثبت إمامته ومتىٰ نُوزعنا في ثبوت إمامته دلّلنا عليها بأن نقول: قد ثبت وجوب الإمامة مع بقاء التكليف علىٰ من ليس بمعصوم في جميع الأحوال والأعصار بالأدلة القاهرة! وثبت أيضاً أن من شرط الإمام أن يكون مقطوعاً علىٰ عصمته، وعلمنا أيضاً أن الحق لا يخرج عن الأمة» (ص٣-٤).

وتكلم علىٰ الأصل الأول وهو وجوب الرياسة كلاماً عقلياً نظرياً (ص٤-١٤) ناقش فيه المعترضين، وتكلم علىٰ الأصل الثاني وهو أن من شأن الإمام أن يكون مقطوعاً علىٰ عصمته كلاماً مختصراً، أحال القارىء إلىٰ كتبه الأخرىٰ التي بسط فيها الكلام عليه.

وأما الأصل الثالث وهو أن الحق لا يخرج عن مجموع الأمة فهو متفقٌ عليه بينه وبين خصومه، فلا حاجة إلىٰ إقامة الأدلة عليه (ص١٥).

قال: «فإذا ثبتت هذه الأصول ثبتت إمامةُ صاحب الزمان عليه السلام»!

ثم حدَّثنا عن فساد قول الكيسانية القائلين بإمامة محمد بن الحنفية (ص١٥-١٨)، ثم حدَّثنا عن فساد قول الواقفة الذين وقفوا في إمامة أبي الحسن موسىٰ الكاظم عليه السلام (ص١٩-٥٤).

ثم حدثنا عن فساد أقوال من خالف من الفرق الباقية، كالمحمدية القائلين بإمامةِ محمد بن علي الهادي بن محمد بن علي الرضا عليهم السلام، الملقّب بالسيّد محمد وسبع الرجيل، والفحطية القائلين بإمامةِ عبد الله بن جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، وفي هذا الوقت ـ وقت الطوسي ـ بإمامة جعفر بن علي الهادي، الملقّب بالزّكي، والمصدّق، والتّواب، وكالفرقة القائلة: إنَّ صاحب الزمان حَمْلٌ لم يولد بعدُ (ص٥٤-٨٧)، وكلّ الكلام الذي احتجّ به علىٰ خصومه يسعنا الاحتجاج به عليه في دعواه.

وكان من أدلة الشيخ الطوسي علىٰ إمامة محمد بن الحسن العسكري: أن الأئمة من قريش اثنا عشر إماماً، ظهر منهم أحد عشر إماماً وبقي واحد، وهو المهدي (ص٨٧-٨٨)، وساق حديث جابر بن سمرة من طريق علي بن الجعد (ص٨٨)، وساق حديث عبد الله بن عمر من طريق أبي بكر بن أبي خيثمة عن يحيىٰ بن معين، وساق سنده (ص٨٩).

ثم ساق أدلة في النص علىٰ الأئمة لا يثبتُ منها شيءٌ البتة، وعقد فصلاً للكلام علىٰ ولادةِ صاحب الزمان، قال فيه: «فأما الكلام في ولادة صاحب الزمان وصحتها: فأشياء اعتبارية، وأشياءٌ إخبارية:

ـ فأما الاعتبارية، فهو أنه إذا ثبتت إمامته بما دلَّلنا عليه من الأقسام، وإفساد كل قسم منها إلا القول بإمامته، فثبتت إمامته، وعلمنا بذلك صحة ولادته، وإن لم يرد فيه خبرٌ أصلاً!؟.

ــ وأما تصحيحُ ولادته من جهة الأخبار، فسنذكر في هذا الكتاب طرفاً مما رويَ فيه جملةً وتفصيلاً. . ونذكر بعد ذلك جملةً من أخبار من شاهده ورآه؛ لأن استيفاء ما روي في هذا المعنىٰ يطول به الكتاب» (ص١٣٧-١٣٨).

وروىٰ روايات عديدة سوف يأتي تخريجها في موضعه من هذا الكتاب، ومنها حكاية شراء الجارية «صقيل» وأنها بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم (ص١٢٥)، وقد بيّن الشيخ الطوسي أن ولادة الإمام المهدي كانت سنة ستّ وخمسين وتوفي أبوه سنة ستين ومائتين وللمهدي أربع سنين (ص٢٥٨).

وروىٰ في نهاية الكتاب أنّ الناس ينكُثون حتىٰ لا يقال: «الله!»، فإذا كان ذلك ضرب يعسوب الدين بذَنَبه، فيبعث الله قوماً من أطراف الأرض عدّتهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، عدة أصحاب بدر (ص٢٨٤-٢٨٥)، وذكر أنه يحكم بعد القائم المهدي أحد عشر مهدياً من ولد الحسين (ص٢٨٥)، وكان مسك الختام أن القائم المهدي يملك تسع عشرة سنة، ثم يحكم المنتصر بعده فيطلب بدم الحسين، ثم يحكم رجلٌ من آل البيت ثلاثمائة سنين تزداد تسعاً (ص٢٨٦).

وهذا الكتاب من أوائل كتب الشيعة الإمامية في هذا الموضوع، وهو وكتاب «إكمال الدين وإتمام النعمة» لابن بابويه القُمّي، يحتاجان إلىٰ تفرغ لهما وتوفر عليهما تحقيقاً وتخريجاً ونقداً ودراسة، حتىٰ يتبين للقارىء الشيعي قبل غيره ما جمع هذان الكتابان من البلايا والمضحكات، ممّا يُسْتحيا من ذكره فضلاً عن تعبُّدِ الله به!؟ ولو كان لدىٰ علماء الشيعة نقادٌ للحديث؛ فربما ظهرت خبايا تفسح المجال للتأمل والنظر، وفي صدر فصل «تخريج الروايات الواردة في ولادة المهدي» سوف أتحدث علىٰ هذا الأمر بما لا يتسع له المجال هنا، والله المستعان.

٢ ــ «تاريخ الغَيبة الصغرىٰ» للسيد محمد محمد صادق الصدر، منشورات مكتبة الرسول الأعظم، وهو المجلّد الأول من موسوعة الإمام المهدي، وقد نصّ علىٰ أنه فرغ من تبييض هذا الكتاب في يوم الجمعة الثامن من ربيع الثاني ١٣٩٠هـ

الموافق للثاني عشر من حزيران ١٩٧٠م، ويقعُ هذا الكتاب في (٦٧٢) صفحة من القطع المتوسط (١٧×٢٤)، منها ثماني صفحات جداول الخطأ والصواب (ص٦٦٥-٦٧٢)، وصفحتان لفهرس الموضوعات (ص٦٦٣-٦٦٤)، وأربع صفحات لمصادر الكتاب (ص٦٥٩-٦٦٢).

وفي تصدير الكتاب أوضح السيد الصّدر أن كتابه هذا يتناول تاريخ قرنٍ من الزمان يبتدىء عقب ولادة المهدي (ص١٣)، ويميلُ السيد إلىٰ إثباتِ القطع بتواتر أخبار المهدي عليه السلام (ص١٥).

وقد قسم السيد كتابه إلىٰ قسمين رئيسين:

ـ الأول يبدأ بإشخاص الإمام علي الهادي عليه السلام إلىٰ سامراء (٢٢٤) إلىٰ وفاة الإمام العسكري (عام ٢٦٠هـ).

ـ والثاني يبدأ بما انتهىٰ به القسم الأول، وينتهي بوفاة السفير الرابع من سفراء الإمام المهدي عام (٣٢٩هـ).

أما منهج السيد الصدر في تمحيص الروايات (ص٤٦-٥١) فهو منهج غير سليمٍ ولا مُسلَّم، وإنما هو ضربٌ من الترقيع الذي يوسّع الخرق علىٰ الراقع، وتوصيفه ونقده هنا يطوّل علينا المشقة من غير طائل، وسوف أقتطع بعضه لأقدِّم به للأحاديث الواردة في المهدي عند الشيعة.

فإذا انتقلنا إلىٰ تطبيقات هذا المنهج رأينا السيد الصدر قد تجاوز كل أجزائه وغفل عن جميع جزيئاته، وسجل ستمائة صفحة من التاريخ والتحليل والتعليل لا يُسندُها شيءٌ من صواب الروايات، ولا حقيقية التاريخ!

مع اعترافي التام بسعة أفق السيد، وطرحه المشكلات العالقة بغاية الصدق والأمانة، بيد أن الاستنتاجات التي يرجِّحها في النهاية هي التوجه «الإمامي» العام، وتأكيد صدق هذه المعتقدات التي لا سندَ لها!؟

وحين كنت أطّلع علىٰ كتابه الخِضَمّ هذا، كانت ترتسم أمام ناظري كلمته التي صدر بها كتابه: «إن المؤرّخ لا يكتب تاريخه بعقله وفكره فقط، وإنما يكتبه بمجموع عواطفه وسائر مرتكزاته!»، وكل تحليلات السيّد البديعة، وكل فلسفته في فهم التاريخ؛ لم تَحُلْ بينه وبين الوقوع في إسار المرتكزات الطائفية، والعواطف التي صاحبت تكوينه منذ ولادته إلىٰ آخر حياته.

ولست أدري والله! كيف غفل هذا السيد الكبير عن عقله وفكره، وكتب بملء عواطفه ومرتكزاته الإمامية قصةَ شراء الجارية «نرجس» الزاعمة أنّها أم المهدي؟! وسيأتي الكلام عليها مفصَّلاً.

٣ ـ **«تاريخ الغَيبة الكبرىٰ»** للسيد محمد محمد صادق الصدر، طبعة دار التعارف للمطبوعات في بيروت بدون تاريخ.

ويظهر أنه استكمالٌ لتاريخ الغيبة الصغرىٰ، وعلىٰ المنهج الإمامي نفسه، ومعرفة ما كتبته عن الأول يوضِّح المنهج!

٤ ـ **«الحضارة في عهد الإمام المهدي (ع)»** لعباس السيد كاظم المدرسي، الطبعة الأولىٰ (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، منشورات مؤسسة الأعلمي، وجاء هذا الكتاب في (٩٦) صفحة من القطع الصغير (١٢×١٧).

وقد بين فيه المؤلف أن ضمير العالم يبحث عن الإمام المهدي (ص٦)، وأجاب علىٰ التساؤل: لماذا نؤمن بالإمام المهدي؟ (ص١١-٣٨)، وتساءل وأجاب: لماذا يرفضون الإيمان بالإمام المهدي؟ (ص٣٩-٤٨)، وأجاب علىٰ سؤال: كيف ستكون الحضارة في عصر الإمام المهدي؟ (ص٤٩-٥٣) ووَصْفِ العلم في عصر المهدي (ص٥٤-٦١)، والسّلْم الكوني في ظل الحضارة في عصر الإمام المهدي (ص٨١-٨٦)، وقمة الكمال الإنساني في عصر الإمام المهدي (ص٨٧-٨٨)، وتساءل: كيف سينتصر الإمام المهدي؟ (ص٨٩-٩٥) ثم أجاب بأنه ينتصر بالرعب، والملائكة والقوىٰ الكونية والسيف.. السيف حقيقة لا

مجازاً، فالمهدي لا يظهر حتىٰ يفنىٰ ثلثا أهل الأرض (ص٩٣)، وتذهب هذه القوىٰ كلّها، وبعد كل هذه القوىٰ يأتي السيف، وهو السلاح الأبيض الذي يحسم المعركة لدىٰ التحام الجيوش، ومن علامات المهدي أنه يظهر بالسيف! (عج!؟) (ص٩٢).

وأنا لا أريد أن أعلق علىٰ هذا الكتاب، فمؤلفه مستبشر متفائل، ونحن نسأل الله تعالىٰ أن يرزقنا التفاؤل، حتىٰ ننتظر عدّة قرون أخرىٰ، لعل المهدي يتفضل علينا فيظهر خمس سنين، أو سبع سنين، أو تسع سنين، ثم لا خير في العيش بعده؟!

٥ ــ «**في انتظار الإمام**» للشيخ عبد الهادي الفضلي، الطبعة الثانية في بيروت عام (١٣٩٢هـ)، صدر عن دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، والكتاب يقع في (١٦٠) صفحة من القطع المتوسط (١٩×١٤).

والشيخ عبد الهادي الفضلي عالمٌ معروف، له أبحاثٌ رصينة في المنطق وعلوم القرآن والقراءات، وقد كنت أنتظر منه بحثاً رصيناً حيال قضية «المهدي»، لكنني وجدته تكلم علىٰ تواتر حديث المهدي (ص١١-١٢)، وعلىٰ نسبه وولادته وغيبته (ص٢٣-٤٦)، وتكلم علىٰ أن وجود الإمام حقيقة بأدلة خمسة: الدليل النقلي، والدليل التاريخي، والدليل العقائدي والدليل التشريعي، والدليل العلمي، وتكلم علىٰ دولة الإمام، وأوضح أنها سوف تتسع أكثر من دولة النبي ﷺ، حتىٰ تشمل العالم كله (ص٦٥)، وتكلم علىٰ وجوب انتظار الإمام، وضرورية الحكم الإسلامي في غيبته (ص٧٥-٩٠)، وتحدث عن رئيس الدولة (ص٩١-١٢٠)، وتكوين الدولة (ص١٢١-١٣٤)، ووجوب الدعوة إلىٰ الدولة الإسلامية التي سوف تقوم قبل دولة المهدي المنتظر (ص١٣٥-١٤٦)، والكتاب مليء بالفوائد الفقهية والنظرات العلمية الثاقبة والمباحث المحررة، إلا فيما يخصُّ جوهرَ الكتاب! فقد ظهر لي أن عقول علماء المسلمين ـ حتىٰ اليوم ـ لا تستطيع الحياة خارج الإطار الطائفي السّاذج!

٦ ـ «**الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر**» للسيّد علي بن موسىٰ بن جعفر الحسني، صدر عن المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف عام (١٣٩٢هـ)، اطلعت علىٰ الجزء الأول منه فما رأيت فيه شيئاً يخدم بحثنا؛ لأنه جمع روايات بدون تمحيص ولا تخريج نقدي!

٧ ـ «**إلزام الناصب في إثبات الحجة للغائب**» تأليف الشيخ علي اليزدي الحائري، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، الطبعة الرابعة (١٣٩٧هـ)، وقد جاء هذا الكتاب في مجلدين كبيرين: كانت صفحات المجلد الأول في (٤٩٥) صفحة، وكان المجلد الثاني في (٣٧٩) صفحة.

وقد ألحق بهذا الكتاب الشيعي كتابَ «البيان في أخبار صاحب الزمان» للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي، ورقَّمه برقم خاص فبلغ عدد صفحاته (٥٠ صفحة)، وفي خاتمة الكتاب (ص٥١-٥٥) بيّن وَلَدُ المؤلف الشيخ علي اليزدي ما عانىٰ من صعوبات من أجل طباعة الكتاب، حتىٰ رأىٰ صاحب الزمان «عج!» في المنام، وبعدها تيسَّر طبع الكتاب.. والكتاب يدور في فلك الروايات الضعيفة والمنكرة والموضوعة عند أهل السنة والشيعة الإمامية، وليس فيه ما يضيف جديداً، رغم تجاوزه (٨٥٠) صفحة!

٨ ـ «**المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السنة والإمامية**» للشيخ نجم الدين جعفر بن محمد العسكري، نشر دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولىٰ عام (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، وقد جاء هذا الكتاب في مجلدين، بلغت عدد صفحات الأول منها (٣٦٨) صفحة، وقد حوىٰ واحداً وعشرين باباً، أما المجلد الثاني فقد بلغت صفحاته (٣٦٦) صفحة، وقد حوىٰ تسعة أبواب (٢٢-٣٠)، وجعل خاتمة الكتاب لازمة! فذكر فيها بعض أولاد آدم من المُعَمَّرين من الأنبياء والملوك وغيرهم، لرفع الاستبعاد عن بقاء خاتم الأئمة؛ المهدي الموعود المنتظر عليه السلام، والكتاب علىٰ طريقة الأخباريين الذين

يصدّقون كل ما يقرؤون، ويروون كل ما يسمعون، وليس فيه مفيد فيما يخص بحث المهدي ولا جديد، والله المستعان.

٩ ـ **«المهدي في القرآن»** تأليف السيد صادق الحسيني الشيرازي، الطبعة الأولىٰ لدار الصادق ببيروت عام ١٣٩٨هـ، وقد جاء هذا الكتاب في (٢٦٠) صفحة من قياس (١٤×١٩).

وقد بيّن المؤلف في مقدمة كتابه أنه جمع «عشرات الآيات القرآنية البيانية، التي نزلت تفسيراً أو تأويلاً أو تطبيقاً أو تشبيهاً في ثاني عشر أئمة أهل البيت، ولي أمر الله، الإمام المهدي المنتظر عليه السلام وعجّل الله تعالىٰ فرجه الشريف، جمعتُها من كتب غير الشيعة، ونقلت أحياناً عن كتب الشيعة ما نقلوه عن كتب غيرهم؛ لتكون هدايةً لمن ألقىٰ السمع وهو شهيد، واقتصرت في ذكر كل آية غالباً علىٰ ذكر حديث واحد لا أكثر فسحاً للمجال لغيري حتىٰ يتوسع في الأمر، ممن يوفقه الله تعالىٰ لذلك، وفتحاً مني الباب علىٰ الأجيال القادمة» (ص٥).

قال: «وكان شروعي لجمع هذه الآيات في ليلة ميلاد الإمام المهدي المنتظر سلام الله عليه، من عام (١٣٩٦هـ) حيث يمضي علىٰ ولادة الإمام ألف ومائة وواحد وأربعون عاماً» (ص٦).

قلت: كان من نهج المؤلف أنه يسوق الآية الشريفة في صدر الكلام، ثم يسوق حديثاً مرفوعاً أو أثراً موقوفاً أو خبراً مقطوعاً؛ يشير إلىٰ أن تفسير الآية ينطبق علىٰ المهدي!

وحسب هذا المنهج فقد كان في سورة البقرة ثماني آيات نزلت، أو تؤول علىٰ المهدي (ص٧)، وفي سورة آل عمران ثلاث آيات (ص١٩)، وفي سورة النساء خمس آيات (ص٢٧). . .

وكان في سورة المدثر ثلاث آيات (ص٢٤٧)، بينما كان في سورة التكوير آية واحدة (ص٢٥١)، وفي سورة البروج آية واحدة أيضاً (ص٢٥٥)، وهي آخر الآيات الواردة في المهدي.

وقد اعتمد المؤلِّف علىٰ كتاب «ينابيع المودة» للشيخ سليمان القندوزي الحنفي، وروىٰ من طريقه أعاجيب.

والمؤلف في كتابه هذا يصرّح بأن للقرآن الكريم تأويلين ظاهراً وباطناً (ص٢٩، ١٥٣)، ويعتقد برجعة الأئمة المعصومين ومعهم فاطمة رضيَ الله عنها (١٠٥-١٠٨)، وقد تكلّف وتعسّف في حمل الآيات القرآنية علىٰ المهديّ، بما يأباه العقل، وتلفظه اللغة العربية، وعلىٰ سبيـل المثـال لا الحصر المواضع: (٢٩، ٤٧، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ١١٣، ١٣٣، ١٤٧، ١٥٣، ٢٢٩، ٢٣٧)، ونحن لا ننكر إمكان فهم إشاري لطيف من آيات القرآن الكريم، بحيث لا يكون فيه «إحالةٌ للظاهر عن ظاهره، بل تُقَرُّ الظواهر علىٰ ظواهرها مراداً بها موضوعاتها، علىٰ ما جُلِبَت له الآية ودلَّت عليه في عُرف اللسان، وثَمَّ أفهامٌ باطنةٌ عند الآية أو الحديث لمَن فتح الله علىٰ قلبه»[(١)]، أمّا التأويل الباطني ـ ومثاله ما وقع عند هذا المؤلف ـ فهو باطلٌ في جملته، وإذا وُجد تأويلٌ باطنٌ علىٰ نحو ما ذكرت فيجب أن يُعلم أنه من المُلَح الذهنية في الاستنباط، لكنه لا يصلح أن يكون دليلاً ملزماً ولا مدلولاً ملتزَماً، والله تعالىٰ أعلم.

١٠ ـ **«نهضة المهدي في ضوء فلسفة التاريخ»** للشيخ مُرتضىٰ مطهري الإيراني، ترجمة محمد علي آذرشب، طبعة دار التوجيه الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٠هـ، وجاء هذا الكتاب في (٨٧) صفحة من قياس (١٢×١٧).

تكلم المؤلف في هذا الكتاب في موضوعات شتىٰ من التفسير القرآني للتاريخ، والتفسير المادي له، كما تكلم عن التفسير القرآني للإنسان، وتكلم علىٰ الانتظار الكبير المتمثل بظهور المهدي الموعود (ص٤٢)، وقد قسم هذا الانتظار إلىٰ انتظار مخرّب، وهو الانتظار الذي لا نهاية له إلا انعدام الحق والعدل والخير في البشرية، ثم يكون الانفجار المرتقب، وتمتد يد الغيب لإنقاذ الحقيقة ـ لا أنصار

---

(١) «لطائف المِنَن» لابن عطاء الله السكندري ص١٦٩.

الحقيقة ـ وشنع علىٰ هذا الانتظار بما يليق بأهله، وأما الانتظار البناء (ص٤٥) فهو الانتظار الذي يشير إلىٰ أن ظهور المهدي حلقةٌ من حلقات النضال بين أهل الحق وأهل الباطل، وأنَّ هذا النضال سيسفر عن انتصار قوىٰ الحق، فالمهدي المنتظر تجسيد لأهداف الأنبياء والصالحين والمجاهدين علىٰ طريق الحق (ص٤٨).

لا ريب في أن هذا الكتاب يدلُّ علىٰ فلسفةٍ عالية، وأدبٍ جمّ، وفكرٍ مشرق نيّر ولو قُدّر له أن يحصل علىٰ قسطٍ من نقد الحديث؛ لجاء كتابُه هذا غايةً في فهم فلسفة التاريخ الإسلامي وحكمة الله في نشوء الدول وتعاقب الحضارات، وهو كتاب حريٌّ أن يُقرأ؛ ليفهم القارىء من ورائه أن وجود عقول مثقفة عالمة بسنن الله تعالىٰ في الكون والحياة بين علماء هذه الأمة من شأنه أن يقرب الشقة بين طوائفها، ويجعلها أقرب ما تكون إلىٰ التفهّم والتفاهم والإعذار.

١١ـ «**يوم الخلاص**» للأستاذ كامل سليمان، صدر عن دار الكتاب اللبناني في بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ، وهو مجلّد ضخم يقع في (٤٥٣) صفحة وقد اطلعت عليه، وهو لا يفيد هذا البحث في شيء، فلا أطول في توصيفه!

١٢ـ «**بشارة الإسلام في ظهور صاحب الزمان**» تأليف السيد مصطفىٰ آل السيد حيدر الكاظمي المتوفىٰ في حدود (١٣٣٦هـ)، نشرته دار الكتاب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٣هـ، وقد جاء الكتاب في مجلد متوسط بلغت صفحاته (٣٣٦) صفحة.

والكتاب في جملته أخباري قسمه المؤلف إلىٰ جزئين، ثم قسم كل جزء إلىٰ أبواب، فكان في الجزء الأول خمسة عشر باباً، بينما جاء الجزء الثاني في خمسة أبواب.

وفي الباب الأول من الجزء الأول (ص٧-٣٨) سطَّر ما ورد عن النبي ﷺ في علامات ظهوره، وفي الباب الثاني (ص٣٩-٨٧) ما ورد عن علي عليه السلام، وفي الباب الثالث (ص٨٨-٨٩) ما ورد عن الحسن.

وهكذا حتىٰ تأتي النوبة إلىٰ ما ورد عن الإمام المنتظر نفسه «عج!»، وكان الباب الرابع عشر فيما ورد عن أصحاب النبي ﷺ والأئمة.

والباب الخامس عشر خصه لما ورد عن الكهان والأحبار، وختم الجزء الأول بالكلام علىٰ مقدار ملكه (ص٢١٨-٢٢١).

وكان الجزء الثاني مثل الجزء الأول في اعتماده علىٰ الأخبار الواردة في المهدي فكان الباب الأول في أن راية المهدي هي راية رسول الله ﷺ، وكان الباب الثاني في عدد أصحابه وأسمائهم وبلادهم، والباب الثالث في سيرته «عج!»، والرابع في الأحاديث الأربعين التي خرَّجها أبو نعيم في كتاب «المهدي» (ص٣٠٧-٣٣١)، والباب الخامس في الأحاديث التي أوردها الكنجي في كتابه عن المهدي.

وهذا العلاّمة الخطير يسوق الأحاديث كلّها مساق الاحتجاج، فقد ملأ كتابه بالروايات الشيعية والسنية التي تحتاج كلّها إلىٰ درس وتمحيص، فأكثرها باطلٌ منكر!

وكتابه هذا لونٌ من ألوان الحكايات التي ترتاح لها قلوب العوام الطامحة إلىٰ انتصار الخير والفضيلة.. لكن هل أستطيع أن أعدَّ هذا الكتاب بين كتب العلم التي أنصح بقراءتها؟ اللهم لا!

١٣ــ **«حصائد الفِكَر في أحوال الإمام المنتظر (ع)»**، للسيد محمد صالح عدنان البحراني، الطبعة الثالثة لمؤسسة الوفاء ببيروت سنة ١٤٠٣هـ، وقد جاء الكتاب في مجلد متوسط بلغت صفحاته (٣١٦) صفحة من قياس (١٧×٢٤)، وقدم له السيد حسن مهدي الشيرازي، وقد كانت المقدمات والتقريظات وترجمة المؤلف في (٤٧) صفحة.

تكلم المؤلف في هذا الكتاب علىٰ مسائل كثيرة مما يخص المهدي «عج!» والسفياني والدجال وابن صياد، وأعطىٰ ساحةً واسعة من كتابه لأحكام المهدي، ثم استطرد استطرادة عجيبة تكلم فيها علىٰ أحكام داود وسليمان عليهما السلام، وعلىٰ أحكام الخضر، وعلىٰ القرعة (ص٢٢٥-٢٧٢).

ثم تحدث عن الهناء والنعيم في عهد القائم، وختم الكتاب بعنوان «سيرة القائم كما يراها الشعراء» (ص٢٨٣-٢٩٢)، وألحق في آخر الكتاب كراساً بعنوان «بصائر النظر حول حصائد الفِكَر»، قال:

«وقعت في بعض المواضع في الطبعة الأولىٰ لهذا الكتاب بعض أمور غامضة، عسر فهمها علىٰ بعض القراء، وتعذَّر شرحها، فأوجب ذلك أن نحذفها من الكتاب في طبعته الثانية، ونبدلها بما هو خير منها، وحيث كان من المحتمل أن يكون البعض في حاجة إلىٰ شرح تلك الأمور الغامضة؛ كتبنا كراسة سميناها «بصائر النظر» شرحنا فيها تلك الغامضات شرحاً كافياً، توزع علىٰ الفقراء مجاناً، وإتماماً لإفادة من يقتني الكتاب في طبعته الثانية، نذكر له أمهات تلك الأمور من الكراسة» (ص٢٩٣) وقد جعل المؤلف ذلك في خمس بصائر (ص٢٩٣-٣٠٤).

والكتاب في جملته أنموذجٌ من كتب الشيعة الإمامية الأخبارية التي لا يُحسِن كتّابها التمييز بين غثّ وسمين.. والغث في هذا الكتاب هو الغالب الكثير!

١٤ـ «المهدي» تأليف السيد صدر الدين الصدر، منشورات مؤسسة الإمام المهدي في مؤسسة البعثة بطهران سنةَ ١٤٠٣هـ، وجاء هذا الكتاب في ثماني فصول شملت (٢٤٧) صفحة.

وقد أهدىٰ السيد صدر الدّين الصدر كتابه إلىٰ المهدي فقال: «إليك يا بقية الله في أرضه، وحجته علىٰ عباده، يا أبا القاسم، يا محمد بن الحسن العسكري، إليك أهدي كتابي هذا، وأرجو أن يحظىٰ بالقبول فإن الهدايا علىٰ مقدار مهديها!؟».

والكتاب لا يختلف عن سائر كتب «الجمع» و«التقميش» علىٰ طريقة الأخباريين الذين يصدّقون كل ما يقرؤون، أو يوهمون الناس بتكثيرهم أعداد الروايات؛ أن ما يروونه هو الحق الصراح! ولم أجد في الكتاب شيئاً يستحق الإشارة إليه أو الإشادة به، والحمد لله علىٰ كل حال!

١٥ــ **«حوار حول الإمام المهدي (عجّل الله فرجه الشريف!)»**، تأليف السيد أبي القاسم الديباجي، الطبعة الأولىٰ سنة ١٤١٨هـ، وقد جاء هذا الكتاب في مجلد لطيف بلغت صفحاته (٢٠٢) صفحة.

والكتاب كما يفيده كلام مؤلفه إعادة صياغة لكتابه السابق «الإمام المهدي الحقيقة المنتظرة» (ص٨-٩)، وقد صاغ المؤلف كتابه بأسلوب حوار بين باحثٍ شيعي متمكن وبين مجالسيه، ومنهم بعض أهل السنة، وكما هي العادة في مثل هذه الكتب يكون الحاضرون من أهل السنة مساكين يتلمسون المعرفة العميقة من محاوريهم من الشيعة الإمامية الذين تلوح عقيدة الاستعلاء العقدي في كل سطر من سطور كتاباتهم، وما ذلك إلا لأنهم أهل الحق! والشأن قريبٌ من هذا عندما يتناول بعض السطحيين من كتّاب أهل السنة أفكارَ الشيعة أو رجالاتهم.

وليس في هذا الكتاب من جديد سوىٰ أسلوب كاتبه الرشيق وعباراته الأدبية التي تلامس مشاعر الإنسان برفق، من غير أن تقدم جديداً مقنعاً.

١٦ــ **«بقية الله خير لكم»** تأليف جماعة من العلماء، ترجمة حسن الهاشمي، الطبعة الأولىٰ لدار النبلاء ببيروت عام ١٤١٤هـ، وقد جاء الكتاب في (٢٣٤) صفحة من قياس (١٧×٢٤).

رتب مترجم الكتاب السيد حسن الهاشمي هذا الكتاب علىٰ ستة عشر فصلاً تضمن كل فصل من هذه الفصول مقالةً لواحدٍ من علماء الإمامية.

ــ كان **الفصل الأول**: «تجلي التوحيد في نظام الإمامة»، للشيخ لطف الله الصافي، وتضمن هذا الفصل أربعة أبحاث علىٰ الترتيب الآتي:

ــ **البحث الأول**: تجلّي التوحيد في رسالات السماء (ص٩-١٣).

ــ **البحث الثاني**: تجلي التوحيد في الإسلام (ص١٤-١٥).

ــ **البحث الثالث**: تجلي التوحيد في نظام الإمامة (ص١٦-٣١).

ــ **البحث الرابع**: تجلي التوحيد في إمامة المهدي «عج!» (ص٣٢-٣٦).

وقد سطر الشيخ لطف الله الصافي هذه الأبحاث الأربعة بعد تمهيد وجيز تحدَّث فيه عن تجلّي التوحيد في نظام الإمامة (٧-٨).

ذكر الشيخ الصافي في تمهيده هذا أن «سير الإنسان التوحيدي والمعنوي والكمال يبدأ في الظاهر من معرفة الله وتوحيده وسائر صفاته الكمالية، فإن امتداد هذا السير هو تكامل معرفة الله وعقيدة التوحيد.

إن العقائد الأخرىٰ: كالنبوة والإمامة والمعاد، بما أنها أصولٌ مستقلة إلىٰ جانب عقيدة التوحيد؛ فإنها متأخرة عن عقيدة التوحيد، ومرتبطة بها في الوجود والحقيقة، إن الاعتقاد بالنبوة هو مرتبة من كمال الاعتقاد».

فموضوع هذه الرسالة هو تجلِّي التوحيد في نظام الإمامة، الذي تنبثق عنه هذه الأبحاث الأربعة (ص٧-٨).

والمؤلف يقصد بتجلي التوحيد ظهوره واضحاً متلألئاً جداً في هذه المسائل الكبرىٰ.

وفي البحث الرابع: (تجلي التوحيد في إمامة المهدي) بَيَّن أن التوحيد يتجلّىٰ في إمامة المهدي، حيث تتحقق أهداف الإسلام كوحدة الحكومة والنظام، ووحدة القانون، ووحدة الدين، ووحدة المجتمع، بواسطة الإمام «ع» ويفتح الله علىٰ يديه شرق الأرض وغربها (ص٣٢).

والأبحاث الثلاثة السابقة فيها فوائد، لكن استخفافه بنظام الشورىٰ كان باطلاً، وتفاؤله الشديد بظهور المهدي كان خيالاً جامحاً.

ـ وكان **الفصل الثاني**: «أثر الانتظار في المجتمع» للشيخ جعفر السبحاني (ص٣٧-٥٨) قال: الإمام الغائب المنتظر للمجتمع المسلم كالشمس وراء الغيوم!؟ وقد نسب المؤلف إلىٰ النبي ﷺ حديثاً موضوعاً قال فيه: «والذي بعثني بالنبوة، إنهم ينتفعون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن جللها السحاب».

ثم أوضح أهم آثار غيبة الإمام في المجتمع، فكانت علىٰ النحو الآتي:

ـ حراسة دين الله تعالىٰ (ص٤٥).

ـ تربية مجموعة خبيرة وعالمة، فهو يعايش الناس بنحو لا يعرفونه، ويختار القلوب المستعدة جداً (ص٤٥).

ـ النفوذ المعنوي غير المعروف، وذكر لنا قصصاً هزيلة من التاريخ المكذوب (ص٤٧-٤٩).

ـ بيان هدف الخلقة، والهدف الأسمىٰ «أن الأرض يرثها عبادي الصالحون!».

والهدف الأعظم في ذلك، هو ظهور المهدي الذي ورد في حقه: «بيُمْنه رزق الورىٰ، بوجوده ثبتت السماء والأرض» وكذلك العبارة التي نقلت في الكتب المشهورة كالحديث القدسي الذي خاطب الله تعالىٰ فيه النبي ﷺ: «لولاك لما خلقت الأفلاك!!» ليس مبالغة، بل هو بيان للحقيقة! (ص٥٠-٥١).

قلت: منزلة النبي الأعظم عالية سامية، لكن هذا الحديث مكذوب باطل.

المهم أن هذا البحث حوىٰ من التكلّفات والتحملات في بيان أهمية الغيبة والغائب ما يُستغرب من مثله فعلاً.

ـ وكان **الفصل الثالث**: «ولادة وحياة المهدي «عج» في مصادر أهل السنة»، تأليف علي أكبر حسني (ص٥٩-٧٣).

قال الشيخ علي أكبر حسني (ص٦٤): «نذكر أسماء جماعة من علماء أهل السنة ومشايخ التصوف الذين يعترفون بولادة المهدي ووجوده، حتىٰ يأذن الله له بالظهور».

فأورد لنا أسماء ثمانية وخمسين عالماً من علماء أهل السنة تحت هذا العنوان الموهم..

ذلك أن أكثر علماء أهل السنة يؤمنون بالمهدي، وينتظرونه في زمن نزول المسيح عليه السلام، لكن الذين يقولون بأنه هو محمد بن الحسن العسكري، وأنه

مولود في مطالع النصف الثاني من هذا القرن كثيرون أيضاً! وهذا بلا ريب؛ تلبيسٌ علىٰ القارىء، وإيهامٌ له بغير الحقيقة!

ـ وكان **الفصل الرابع**: «فخذ الجراد وحضور سليمان» تأليف محب الإسلام (ص٧٥-٩٠). وعنوان هذا الفصل ملفت غريب، لم أستطع في عجالتي هذه الربط بين مضمون هذا البحث وعنوانه.

فالبحث يتحدث عن حاجة الناس إلىٰ العلماء، ويتحدث عن أفضل معلم ديني بعد النبي ﷺ.

فالشيعة يرون أن أفضل معلم ديني بعد النبي الأعظم هم علماء آل البيت الطاهرين عليهم السلام، بينما يرىٰ أهل السنة أن أفضلَ معلم هو صحابة المصطفىٰ ﷺ.

وراح محب الإسلام يسوق الأدلة علىٰ أفضلية المعلم الشيعي «آل البيت» علىٰ المعلم السني «الصحابة».

وأنا لا أريد التطويل في هذه المسألة لأن لها عندي كتاباً مفرداً بعنوان: «أحكام الصحابي الحديثية»، ولكنني أحب تسجيل كلمة وجيزة ههنا، فأقول:

إن من المسلّم عندي أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو من أعلم أصحاب النبي ﷺ، لكن هذه الأعلمية لا تعني العلم المطلق، ولا تعني الاستغناء عن علم الآخرين.

وعقب وفاة النبي ﷺ كانت الأمة بحاجة إلىٰ عدد كبير من العلماء، وكان عليٌّ واحداً منهم.

وقد اشتُهر علمه بما وصل إلىٰ أن يكون مثلاً: «قضية ولا أبا حسن لها» وقول عمر رضي الله عنه: «لولا عليٌّ لهلك عمر».

والزعامة العلمية لا تلغي العلماء الآخرين، وإنما تجعل لقول صاحبها أرجحية علىٰ قول غيره عند الخلاف للمقلّدين!.

وقد كتب أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي كتاباً في ستة آلاف صفحة أو أكثر؛ نص في مقدمته علىٰ أن مسائل الخلاف الأصلية في الفقه الإسلامي بين مذاهب السنة والشيعة هي سبع عشرة مسألة!

ولو أننا ضاعفنا هذا العدد عشر مرات، لكانت تلك المسائل مائة وسبعين مسألةً فقهية! في بحر آلافٍ مؤلفةٍ من مسائل الفقه المتفق عليها بين المسلمين.

وهذا يعني أن علماء آل البيت لم يَرِدْ عنهم فقه مخالف لفقه أهل السنة بالدرجة التي تقود الشيعة إلىٰ تهوين علم الصحابة وتعظيم علم آل البيت.

وهذا بدوره يقود إلىٰ القول بأن العقل الفقهي الذي قاد إلىٰ هذا الوفاق الأعظم في مسائل الفقه التي تعد بالآلاف المؤلفة؛ ليس هو العقل الطائفي الذي قاد إلىٰ هذا الجنوح الفكري في بعض مسائل الاعتقاد والسياسة.

وعندما يذكر لنا محبّ الإسلام هذا «فاطمة والحسن والحسين» عليهم السلام زعماء لعلماء آل البيت في عصر الصحابة؛ يقف العقل عاجزاً عن تصور هذه السذاجة الغريبة.

ففاطمة عليها السلام كانت لا ترىٰ الرجال ولا يرونها، وما كانت لها أدنىٰ صلة بوقائع القضاء والسياسة والفتوىٰ، ولم ينقل عنها كبير شيءٍ من هذا، لا عند أهل السنّة ولا عند الإمامية، وما نقل من دورانها علىٰ الأنصار لطلب نصرة عليّ كلّه كذبٌ مرويٌّ بأسانيدَ ساقطة!

والحسن والحسين عليهما السلام كانا في عهد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم حبيبين صغيرين في مراحل التعليم والتأديب، وحتىٰ عندما صارا رجلين عظيمين فإن جملة المنقول عنهما من الحديث والعلم يسير جداً في كتب القوم أنفسهم، فضلاً عن كتب أهل السنّة!

فهذا التهويش والتشويش والنيل من الصحابة رضوان الله عليهم ظلمٌ كبيرٌ لتلك المدرسة النبوية التي خرجتْ أعظم جيل في تاريخ الإنسانية بعد النبيّين.

أما جواز وقوع الأخطاء منهم جميعاً، ووقوع المعاصي والكبائر من بعضهم فعلماء أهل السنة لا ينازعون في شيء منه نظريّاً، لكنهم يرون من الأدب عدم الشنشنة به، حتىٰ لا تتعكّر القلوب علىٰ هذا الجيل المحبوب، مع الاعتراف بأن أكثرهم يجعل من هذا الأدب واجباً شرعياً.

ودعوىٰ محب الإسلام أن قول وفعل الصحابي حجةٌ عند أهل السنة غير دقيق، فجماهير أهل السنة لا يرون قول الصحابي وفعله حجةً ملزمة، والذين يحتجون بقول وفعل الصحابي فإنما يفعلون ذلك عند عدم ورود النصّ عن النبي ﷺ، وعند عدم وجود المخالف، ونحو ذلك من الضوابط التي يبقىٰ أثرها مفيداً للفقه والتربية والسلوك، لكن الحساسية الشديدة حيال هذه القضايا، قد تعكّر علىٰ واقعية التطبيق.

ـ **الفصل الخامس**: «الانتظار أفضل عبادة» للسيد عبد الله الفاطمي (ص٩١-٩٤) وهي مقالة تحض علىٰ الالتزام بشرائع الدين، والتمسك بما يرضي الحبيب المنتظر، وتأهيل النفس لرضاه واجتناب أسباب غضبه.

«إن المنتظِر الحقيقي للإمام يعيش في حالة من المراقبة والمحاسبة والعشق والحماس، ويسعىٰ لنشر تعاليم الإسلام، وبث أنوار الولاية، وتنوير الأفكار وإعدادها لظهور المنتظر ـ أرواحنا فداه!

إن المنتظِر يعلم أن أعمالنا تعرض علىٰ الإمام دائماً، وإنّ له وظائف خاصة عديدة، والذي يطلب التفصيل يراجع الكتب المختصة بهذه البحوث» (ص٩٣).

هذه الوجهة العامة لهذا المقال.

ـ **الفصل السادس**: «إعداد الأرضية لحكومة المهدي «عج» العالمية» تأليف الشيخ محمد المحمدي الاشتهاردي (ص٩٥-١٠٥).

والإمام المنتظر محلّه عند هذا الكاتب عجيب غريب!

«قال الإمام الصادق «ع»: للعلم سبع وعشرون شعبة، كل ما وصلنا من الأنبياء لا يزيد علىٰ شعبتين، وعندما يظهر القائم «عج» يكمل الشعبتين إلىٰ سبع وعشرين شعبة» (ص٩٦)! فإذا كان للقائم هذه المنزلة فلا بد أن يكون المجتمع الذي سيظهر فيه هذا القائم صالحاً لظهوره مستعداً لنصرته.

وقد أبرز الشيخ محمد الاشتهاردي عشرة عوامل مهمة لهذا الاستعداد (٩٧):

١ ـ إبراز جاذبية القرآن وحقّانية الإسلام.

٢ ـ العلم والتفكير والعمل بهما.

٣ ـ الاستقامة والثبات والشجاعة.

٤ ـ الزهد ومراعاة الأخلاق والحقوق.

٥ ـ الإيمان والتوكل علىٰ الله تعالىٰ.

٦ ـ التعاون الاجتماعي والاقتصادي.

٧ ـ حسن تعامل الناس بعضهم مع بعض.

٨ ـ الاهتمام بالطبقة المستضعفة.

٩ ـ اتحاد المسلمين وانسجامهم.

١٠ـ إيجاد القائد الصالح في شتىٰ مرافق الحياة.

ـ **الفصل السابع**: «معرفة المهدي من وجهة نظر القرآن والسنة» للسيد حسن سعيد (ص١٠٧-١٢٩)، والكاتب يرىٰ أن المهدي المنتظر هو سبب كل خير للبشرية في حياتها الحاضرة والمستقبلة!

«ليعلم المؤمنون أن سبب تقدم وتطور الأمة الإسلامية هو الإمام الذي يتسلّم السلطة بأمر الله ليبين الأحكام، ويفصل النزاعات، ويطبق القوانين كما أنزلت من الشارع المقدس، دون تهاون أو تسامح!

وخلاصة القول: أن مذهب التشيع بالنظر العميق الذي لديه، والمستمد من اتّباعه أهل البيت، يقرّر أن خالق الكون ذا القدرة غير المتناهية والغنىٰ المطلق؛

يجب أن يعين قائداً وإماماً علىٰ أساس العقل والنقل، ويعرفه للناس، ولا بد أن يكون معصوماً يستعمل منصبه لصالح الإسلام والمسلمين، ويحرس الدين؛ يجب أن يكون معصوماً منصوباً» (ص١١١).

وقد تحدث في مقاله هذا ـ كما يتكلم كل شيعي ـ علىٰ كثرة الأدلة الواردة في المهدي وكثرة الأدلة الواردة في ولادته (ص١٦-١٢٤).

قلت: أصلح الله علماء هذه الطائفة، إذا كان واجباً علىٰ الله أن يعيّن لهذه الأمة قائداً معصوماً منصوباً، وكان قد فعل ذلك مع أحد عشر إماماً، لم يحكم منهم إلا واحد، فلم ترك هذه الأمة قرابة اثني عشر قرناً من غير إمام ظاهر!

وإذا كان هذا الإمام المستتر كالشمس من وراء السحاب، فأين أثره الواقعي في الوجود، هل الكفر يستأثر أو يضعف؟ هل الفساد يزداد أو ينقص؟ هل الدين في قوة أو ضعف؟ إذا كان يوجّه الكون وله تأثير في نشر العدل ومحو الظلم فأين هذا من واقعنا؟!

الحق في هذه الأمور كلّها أن الإسلام يتعامل مع البشر علىٰ أنهم بشر، وعلىٰ قدر ما يفهم المسلمون دينَهم، وعلىٰ قدر ما يقدّمون من إبداع وتضحيات في سبيله؛ يكون للإسلام وجود. فالإسلام منهجٌ علىٰ الناس أن يلتزموا به، والله تعالىٰ لا يجبر أحداً علىٰ اعتناقه ولا علىٰ الكفر به، وللإنسان مطلق الحرية في اختيار الطريق.

نعم يتدخل اللطف الإلهي تدخُّل الرحمة والإحسان في مسالك الطريق ليقوّي من عزم الإنسان، ويشد من أزره.

فلا المهدي ولا الأولياء والصالحون ولا أحدٌ من الخلق له نصيبٌ في هذا الوجود. ومن أقامه الله تعالىٰ في مقام، ونصّبه في منصب، وولاّه ولايةً ما من الولايات؛ فإنما هو عبدٌ يسير علىٰ وفق المنهج الإلهي وسننه الثابتة في هذا الوجود، والله أعلم.

ـ الفصل الثامن: «بشرىٰ اليوم السعيد» للشيخ داود إلهامي (ص١٣١-١٤٨) تحت عنوان: «انتظار الفرج اعتقاد عام» تكلم الإلهامي علىٰ أن انتظار المنقذ ليس عند الشيعة وحدهم ولا عند المسلمين دون سائر الأمم، فالهندوس والمغول والزنوج الحمر، والعبريون اليهود، والنصارىٰ، كلّهم ينتظرون ذلك المصلح المخلص (ص١٣١-١٣٤).

لكن الاعتقاد بالمهدي في مذهب الشيعة أعمق وأوسع، بحيث يعتبر الاعتقاد بالمهدي وظهوره عند الشيعة بمستوىٰ الاعتقاد بوقوع القيامة، وتكذيبه وتصديقه في صف تكذيب الرسول ﷺ وتصديقه (ص١٣٩).

وتحدث الكاتب عن «مدَّعي المهدوية» ونال من ابن خلدون ومن المهدي السوداني، وأشار إلىٰ أن آخرين سوف يدّعون المهدوية ما دام هناك مسلمٌ واحد (١٤٠-١٤٢).

ونقل رأي «مرجليوث» المستشرق في ظهور المهدي، حيث قال:

«كيفما فسرنا الأحاديث فلا يوجد دليل مقنع بأن نتصور نبي الإسلام اعتبر ظهور مهدي لإحياء الإسلام وتحققه وإكماله وتقويته ضرورياً ولازماً!

لكن اشتعال نار الحرب الداخلية بعد وفاة النبي ﷺ، وتدهور أوضاع الإسلام الذي حدث بسبب اختلافهم فيما بينهم: سبّب في اقتباس فكرة ظهور «المنجي» من اليهود أو النصارىٰ الذي ينتظرون ظهور وعودة المسيح» (ص١٤٤).

قال الإلهامي تعقيباً علىٰ كلام المستشرق «مرجليوث»: «نحن إن لم نشك في صدق «مرجليوث» الباحث في الدين الإسلامي، لذهبنا إلىٰ أنّ قصوره في هذا البحث من هذه الجهة واحدةٌ من جملة بركات مهدي الشيعة!

ولكن عندما ينظر الإنسان إلىٰ الكتب العديدة المؤلفة حول «المهدي الموعود» والأحاديث التي نقلت عن السنة والشيعة، وعددها (٦٢٠٧) حديثاً؛ يشك في صدقه وحسن نيته، فكيف لا تكون هذه الأحاديث الكثيرة دليلاً مقنعاً

له. . . ألا يمكن لهذه الأحاديث أن تكون دليلاً علىٰ أصالة هذه العقيدة في الإسلام، فلا تحتاج إلىٰ اقتباسها من اليهود والنصارىٰ؟!» (١٤٤).

أقول: إن كتّاب الشيعة عن فكرة «المهدي» كأنّهم لا يعرفون طريقة المحدثين، ولا طرائق الأصوليين والفقهاء في عدّ الحديث!

ـ فالفقهاء والأصوليون يَعُدّون «المتن» دون نظر إلىٰ كثرة الأسانيد، ولا إلىٰ عدد رواته من الصحابة، ولا إلىٰ كثرة مُخَرّجيه عند التفريع والاجتهاد.

أما في دائرة الحكم علىٰ الحديث قبل العمل به، فإن الفقهاء والأصوليين نظروا إلىٰ شيوع الحديث وكثرة طرقه وعدد رواته من الصحابة. . . فإذا قام واحدٌ من كبار الفقهاء أو المحدثين فقال: هذا حديث متواتر أو مشهور؛ تبعه كثيرٌ ممّن جاء بعده من العلماء.

وإن مما تختلف فيه مناهج الفقهاء والمحدِّثين أن الفقهاء لا ينظرون إلىٰ وثاقة الرواة ولا إلىٰ عدالتهم وإلىٰ ضبطهم إذا كثرت طرق الحديث، ويقولون في هذا العدد: «إذا جاء الحديث مجيء التواتر؛ فلا يسأل عن عدالة رواته!!».

وأما المحدثون، فصنفان في هذا الأمر وفي سائر علوم الحديث:

ـ فصنف هم المحدِّثون النقاد، وهؤلاء يلحظون في الحديث أموراً عديدة:

* عدالة الرواة وضبطهم.

* عدد الصحابة الذين ورد الحديث من طرقهم.

* شهرة المصنّفين الذي خرّجوا الحديث، وشدّة شروطهم.

* توافر عدد التواتر والشهرة والاستفاضة في كل طبقة من طبقات الرواة ما بين المصنف إلىٰ النبي ﷺ. . . وهؤلاء قليلون في كل عصر!

ـ وصنف آخر يعدون الحديث بتعدّد أسانيده، وسوف أضرب لذلك مثالاً موثقاً:

قال الإمام مسلم في «صحيحه»: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: أخبرنا محمد بن بكر (ح) وحدثنا محمد بن رافع قال: حدثنا عبد الرزاق... قالا: أخبرنا ابن جريج (ح)، وحدثني هارون بن عبد الله ـ واللفظُ له ـ قال: حدثنا حجّاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني نافع مولىٰ ابن عمر، عن عبد الله بن عمر أنه قال: ... وساق الحديث (٨٣٧) (٣٧٧).

فيُلاحظ أن مدار الحديث علىٰ ابن جريج، رواه عنه محمد بن بكر وعبد الرزاق وحجاج بن محمد، فأهل الحديث يعدّون هذا الحديث ثلاثة أحاديث، باعتبار إشارات التحويل المُعلِمة بوقوع إسناد جديد، بينما ينظر نقاد الحديث إلىٰ الصحابي من جهة، وإلىٰ مدار الحديث من جهة أخرىٰ، وسوف يأتي في التخريج أمثلة كثيرة لذلك.

لكنني رأيت لدىٰ كتّاب الشيعة اتجاهاً آخر في عدّ الأحاديث، وهو أن الحديث الواحد ـ حديث عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود في المهدي ـ إذا أخرجه الترمذي وحده فهو حديثٌ واحد، فإذا أخرجه الترمذي وأبو داود صار حديثين، فإذا أخرجه الترمذي وأبو داود وأحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي صار ستة أحاديث!

فإذا أخرجه مع هؤلاء العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل» والدارقطني في «العلل» وابن الجوزي في «العلل المتناهية»؛ صار هذا الحديث الواحد عشرة أحاديث!

فإذا أورده الكنجي في «بيانه»، والهيثمي في «مجمعه»، والبرزنجي في «إشاعته» وصديق حسن خان في «إذاعته» صار هذا الحديث الواحد أربعة عشر حديثاً!

فعلىٰ الناظر في كتبهم أن يتنبه إلىٰ هذا؛ لأنه لونٌ من ألوان ترهيب القارىء وتخويفه، وأنا أجزم ههنا جزماً لا تردّد عندي فيه أن مجموعَ ما صحّ عن النبي ﷺ من الأحاديث ـ من درجة صحيح لذاته ولغيره، وحسن لذاته ـ لا يصل إلىٰ ستة

آلاف حديث، أفيحدّث المصطفىٰ ﷺ أمته بجميع شرائع الإسلام بستة آلاف حديث، ثم يحدّثها عن «المهدي» بستة آلاف حديث!؟[١].

وسوف أقرّب الصورة بين يديك أخي القارىء الكريم، فإن عدد الأحاديث المكررة في الصحيحين (١٥١٢٦) خمسة عشر ألفاً ومائة وستة وعشرين حديثاً، بينما لا يصل عددها من غير المكررات والاشتراك إلىٰ (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمئة حديث.

فلو قلنا: إن ما في الصحيحين كله من درجة الصحة هذه، فهل يوجد وراء الصحيحين ثلاثة آلاف حديث أُخَر من هذه الدرجة؟ إن قائلَ مثلِ هذا ـ لو وجد ـ لا يعرف في نقد الحديث شيئاً البتة!

ـ **الفصل التاسع**: «شعبان شهر التبشير بالأمن والأمان» للسيد العقيقي النجايشي مدير مجلة بشارة الإسلام (ص١٤٩-١٥٥).

ليس في هذا المقال ما يلفت النظر أو يضيف جديداً في الفكر الشيعي عن المهدي المنتظر، لأن صاحبه يريد أن يجعل من ولادة المهدي المنتظر المزعومة في ليلة الخامس عشر من شعبان عام (٢٥٥هـ) ولادة النور. . . (ص١٥٤).

قال: «وإن سُمّي الخامس عشر من شعبان بيوم المستضعفين العالمي، فليس في ذلك مبالغة وإغراق، بل إنها حقيقة ثابتة وأصيلة!» (ص١٥٥).

بيد أنه نقل نصاً غريباً استحسنه من غير تعليق عليه أبداً، والكاتب مطالب بالتعقيب حتىٰ لا يتهم بالموافقة علىٰ ما نقله ساكتاً عنه! قال أصلحنا الله وإياه والمسلمين:

«إن للدكتور كوربن الفرنسي الذي يمتلك معلومات واسعة وقيمة من مطالعاته الإسلامية رأياً رائعاً، وقد تحدث مع الأستاذ الفقيد العلامة الطباطبائي

---

(١) وما ينقل في كتب التراجم من أن أحمد كان يحفظ ألف ألف حديث، وأن البخاري يحفظ ثلاثمائة ألف حديث؛ فقد حمله العلماء على جملة الطرق والروايات المكررة في مجموع كتب المصنفين وأصحاب النسخ، مضافاً إليه فتاوىٰ الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى عصر التدوين.

عام ١٣٣٠ شمسية في الموضوع الآنف وقال: إن مذهب التشيع لوجود المهدي الموعود (عج) هو المذهب الوحيد الذي حفظ ارتباطه بين الله والخلق إلىٰ الأبد وإنه يحيي الولاية بشكل مستمر ومتصل؛ لأن اليهود ختموا النبوة في رابطة حقيقية بين الله والعالم الإنساني في الكليم (ع)، ولم يقروا بنبوة المسيح ومحمد (ص) وقطعوا الرابطة المذكورة، وتوقف النصارىٰ علىٰ المسيح (ع)، وتوقف أهل السنة من المسلمين علىٰ النبي محمد ﷺ، وبختم النبوة فيه لم يعتقدوا برابطة بعده بين الله والخلق، ومذهب التشيع وحده يرىٰ النبوة ختمت في محمد ﷺ، ولكن الولاية وهي رابطة الهداية والتكميل تعتبر لديهم حية إلىٰ الأبد من بعد النبي ﷺ، وهي الرابطة الناتجة عن اتصال العالم الإنساني بالعالم الربوبي، وأن خلفاء النبي ﷺ كانوا أحياء ولا يزالون بواسطة الولاية.

إن وجوده حقيقةٌ حية، ولا يمكن للعلم أن يحذفه من الحقائق ويعتبره من الخرافات، وبرأيي إن كل الأديان هي حقيقة، وكلها تتابع حقيقة «حية»، وتشترك جميعها في إثبات أصل هذه الحقيقة الحية، ومذهب التشيع وحده الذي ألبس حياة هذه الحقيقة لباس الاستمرار والدوام، ويعتقد أن هذه الحقيقة بين العالم الإنساني والعالم الرّبوبيّ باقية وقائمة، هذا رأيي..» (ص١٥٢).

أقول: إن أهل السنة يرون العلماء ورثة الأنبياء، وأن الوارث الأكمل هو العالم الرباني الجامع بين حقائق العلوم وحقائق السلوك، ويقول جمهورهم بالمجدّدين وبالمهدي، فهذا جهل من العلاّمة الفرنسي بمذاهب أهل السنة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ فإن الرابطة بين المسلمين وعلمائهم هي رابطة هداية وتفهيم، ورابطة تربية واستنباط من نصوص الشرع الشريف، أما التكميل فباطل؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وأما الثالثة، فقول هذا العلامة الفرنسي «كوربن»: إن كل الأديان حقيقة!

أجل: الأديان المستندة إلىٰ الوحي كلها حقيقة عندما صدرت عن الوحي لكنها أصبحت غير معمولٍ بها بعد مجيء رسالة الإسلام الناسخة لها والمهيمنة

عليها، وبعد تحريف أهلها وتضييعهم الكثير من أحكامها وشرائعها مع ضرورة لفت النظر إلى أن استعمال علماء المسلمين كلمة «أديان» يريدون به الشرائع، لأن الدين عند الله واحد، هو الإسلام، والآيات والأحاديث في هذا المعنىٰ معلومة.

ـ **الفصل العاشر**: «السلام علىٰ المهدي (عج)» تأليف أحد فدائيي المهدي الموعود «عج» (ص١٥٧-١٧٨).

بعد أن حيّىٰ هذا الفدائي المهديَّ الموعودَ المولودَ في (٢٥٥هـ)، آخر شجرة الإمامة الطيبة، ورافع راية الخلافة الإلهية علىٰ الأرض. . . إلخ (ص١٥٧-١٥٨) أبان أن إرسال الرسل كان للإجابة الفكرية والعملية علىٰ تساؤل كل إنسان مع نفسه:

«من أين جئت ولماذا وإلىٰ أين أذهب»، وبيّن مهام الأنبياء في هداية الناس وإقامة العدل بينهم (ص١٦٠-١٦٦)، ثم أكّد علىٰ الوعد الحتمي بانتصار الحق علىٰ الباطل علىٰ يدي المهدي (ص١٦٧-١٧٠)، وختم بحثه بكلامٍ عاطفي لا يفيدنا في كتابنا هذا.

ـ **الفصل الحادي عشر**: «صورة عن حكومة ولي الله الأعظم العالمية» تأليف الدكتور كريم كيائي رئيس المصرف الشعبي في إيران (ص١٧٩-١٩٣)، تحدث الكاتب في بحثه هذا علىٰ خصائص المجتمع الإسلامي في زمن ظهور المهدي «عج»، فكانت الخصائص الآتية:

١ ـ الحكومة الإلهية العالمية المبتنية علىٰ التوحيد، والقاضية علىٰ الشرك والكفر والنفاق في جميع أنحاء العالم (ص١٨١).

٢ ـ تجديد الإسلام، لأن الإمام المهدي يرىٰ ما رأىٰ رسول الله ﷺ وأكثر[1]،

---

(١) من المتفق عليه بين العلماء المسلمين أنّ المهدي وليّ وليس بنبيّ، وأنه مسدّد وليس بمعصوم، ولا يوحى إليه، فكيف يتأتى لمن هذا حاله أن يرى أكثر مما رأى رسول الله ﷺ إن قائل هذا الكلام ليس لديه أي تصوّر عن أنوار النبوّة، ولا عن الفرق الهائل بين مقام النبيّ ومقام الوليّ. فقبح الله الغلوّ الذي يحط من قدر صاحبه، فيدعه يخبط في كلامه خبط عشواء!

فيمحو كل تحريف رسخ في أذهان الناس، ليعيدهم إلىٰ الصراط المستقيم مرة ثانية، وتبدأ العترة بتفسير القرآن الكريم هذه المرة دون أدنىٰ تقية! (ص١٨٥).

٣ ـ اتحاد الأمة: ففي زمنه تحصل الوحدة العالمية الإسلامية (ص١٨٧).

٤ ـ النمو العقلي: حيث إن العلم سبعة وعشرون حرفاً، كل ما جاء به الأنبياء هو حرفان فقط، فعندما يظهر القائم يأتي بالخمسة والعشرين حرفاً الباقية[١]!

وفي هذا العصر الذهبي الخيالي تحكم المرأة في بيتها علىٰ أساس كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٥ ـ إقامة العدالة: «يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً» إلخ (ص١٨٩).

٦ ـ الرفاه والراحة حيث يأمن الذئب والبقر والأسد والإنسان والثعبان والغنم، وسيرضىٰ أهل السماء والأرض وطيور الهواء بخلافة المهدي (ص١٩١).

أقول: ماذا سيأكل الذئب والأسد؟ فقد كان عليه أن يذكر ذلك لأن مقتضىٰ الأمن عدم الاعتداء!!؟

٧ ـ حياة الأرض بعد موتها مرة ثانية... عندما يحكم الإسلام، وتنفّذ الحدود الإلهية، وتجري العدالة، ويتحسن الاقتصاد، ويتساوىٰ الناس، وتتبدل البغضاء بالصفاء، واليأس بالأمل، وتستبدل الظلمة بالنور؛ عند ذلك يتحرك دم الحياة في عروق الإنسان والمجتمع وتحيا الدنيا والبر والبحر من جديد بعد أن ملئت بالفساد من ذنوب البشر (ص١٩٢).

قلت: إن هذه الأحلام الجميلة تذكرني بقول الشاعر العربي:

أعلِّـل النفـسَ بـالآمـالِ أرقبُهـا ... ما أضيقَ العيشَ لولا فسحةُ الأمل!!

(١) انظر إلىٰ هذا الغلوّ السخيف، واعجب!

ــ **الفصل الثاني عشر**: «المهدي الموعود من وجهة نظر أحاديث السنة والشيعة» تأليف الشيخ حسن الحقّاني الزنجاني (ص١٩٥-٢٠٣).

تحدث الكاتب ابتداءً علىٰ أقسام الأحاديث الواردة في المهدي عند المسلمين، فقسمها علىٰ ثلاثة أقسام:

ــ الروايات المتواترة لدىٰ كل المسلمين.

ــ الروايات المتواترة لدىٰ أهل السنة فقط.

ــ الروايات المتواترة لدىٰ علماء الشيعة.

ثم تكلم علىٰ تنوع الروايات في نسب المهدي، وأن منها ما ينسب المهدي إلىٰ أمة الرسول ﷺ، ومنها ما ينسبه إلىٰ العرب، ومنها ما ينسبه إلىٰ كنانة، ومنها ما ينسبه إلىٰ قريش. . . إلخ.

وذهب إلىٰ أن هذه الاختلافات يجب أن ينظر إليها في ضوء حقيقتين:

ــ **الأولىٰ**: أن الروايات المرتبطة بالإمام المهدي «ع» متواترة، كما كَتَبَ ابن حجر العسقلاني أحدُ كبار علماء السنة: «الخبر المتواتر حول المهدي يفيد العلم، ولا يحتاج العمل به إلىٰ البحث والتحقيق» وأحال علىٰ «نزهة النظر» (ص١٢).

ــ **الحقيقة الثانية**: أن التفاسير المذكورة تشترك كلها في التفسير الأخير، وهو أن المهدي من أولاد عبد المطلب، بمعنىٰ أن سائر التفاسير بالنسبة للتفسير الأخير هي بحكم المطلق بالنسبة للمقيد. . . إلخ.

والذي أحب لفت نظر القارىء إليه أنني رجعت إلىٰ طبعتين محققتين تحقيقاً علمياً من «نزهة النظر» فلم أجد هذا النص في الصفحة (١٢)، ولا في جميع بحث أقسام الحديث باعتبار وصوله إليها، بل وليس ذلك في أي تعليق من تعليقات المحققين الأفاضل!

ولو كان ابن حجر قد نصَّ فعلاً علىٰ تواتر حديث المهدي، وقرر بأن أحاديثه تفيد العلم ولا يحتاج العمل بها إلىٰ البحث والتحقيق؛ لرأيت هذا النص موجوداً في كل كتاب تناول هذه المسألة بعد الحافظ ابن حجر، إلىٰ يومنا هذا!!

ولولا أن الرجل وثّق القول، ونصّصه «نزهة النظر، تأليف أحمد بن حجر العسقلاني ص١٢» لقلت: هذا وهم من الرجل، لكن الذي يبدو أن المسألة أكبر من وهم!

وما وراء ذلك؛ فليس في مقاله ما يستحق العناية به، والله تعالىٰ أعلم.

ـ **الفصل الثالث عشر**: تأليف هادي دوست محمدي (ص٢٠٥-٢١٣)، والكاتب أو المترجم لم يذكر لهذا البحث عنواناً لكنه أشار في ختام البحث إلىٰ أنه «رسالة الشيعة»! والمقال في جملته نقولٌ في أسباب نزول عدة آيات من القرآن، نقل أسباب نزولها من كتب نص العلماء علىٰ أن العزو إليها مشعر بالضعف!

ثم تساءل: «لماذا يحارب الاستعمار التشيع»؟ فنقل عدة أقوال للخميني في ذلك. وتحت عنوان: بقاء التشيع وخلوده، تساءل عن سبب ذلك، ثم أجاب: بأن سر بقاء التشيع يرجع إلىٰ ثلاثة عوامل رئيسة:

ـ **الأول**: القرآن والعترة، إذ لم يفصل الشيعة بين القرآن والعترة، وقد تمسكوا بكليهما... (ص٢١١).

ـ **الثانـي**: تعاليم أهل البيت «ع».

ـ **الثالث**: الدفاع عن الإسلام.

وبيّن أن أبرز عوامل انتصار الثورة الإسلامية في إيران هو العامل المعنوي «الإيمان والإسلام».

ـ **الفصل الرابع عشر**: «رسالة من آية الله الحائري في قم إلىٰ مركز إقامة احتفالات ولادة المهدي (عج)»، تأليف الشيخ مرتضىٰ الحائري (ص٢١٥-٢١٦).

هذه الرسالة ملخصها التأكيد علىٰ عقيدة «ولادة المهدي»، فيرىٰ الشيخ مرتضىٰ الحائري أن آلاف الأدلة الواردة عن أمناء الوحي، والمذكورة منذ التوراة حتىٰ الإمام الحادي عشر كلّها تبشر بوجوده المبارك، وبالإضافة إلىٰ العدد الكبير ممن زاروه وشاهدوه قبل غيبته، وفي غيبته الصغرىٰ والكبرىٰ. . . وإضافة إلىٰ الذين أعلم أنا بأنهم شاهدوه ممن يعيش في هذا العصر، ولا أُحْرِجُ بأسمائهم؛ فهناك دليلٌ قرآني لم أجد أحداً يذكره بهذا المعنىٰ وهذا البيان، وهو الآيات [٣٠-٣١] من سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ وأوضح من أربعة وجوه أنها تدل علىٰ المهدي المنتظر.

ولو اقتنعت بفائدة هذا الكلام لنقلته؛ ليفيد منه القارىء، ولكنه في جنس تأويلات الباطنية واستنباطات الإشارية، التي لا تصلح لإثبات العقائد والأحكام بقدر دلالتها علىٰ دقة ملاحظة مستنبطها، وحسن فهمه القرآني أو قبحه.

ـ **الفصل الخامس عشر**: «عوامل انتصار ثورة المهدي (عج) الكبرىٰ»، تأليف مهدي بيشوائي (ص٢١٧-٢٢١).

والبحث يتناول «كيفية انتصار الإمام المهدي علىٰ المخالفين وأعداء الثورة» وجعل مدار بحثه تلخيصاً لما كتبه كامل سليمان في كتابه «يوم الخلاص».

وخلاصة ما جاء في هذا الفصل:

ـ أن هذا القائم (ع) سيقاتل بعقيدة.

ـ أن أنصاره الثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً قد اعتنقوا العقيدة ذاتها.

ـ أنه يبايعه بعد بيعة الأنصار هذه أكثر من تسعة آلاف فوراً!!

ـ أن هذا الثائر يحمل مواريث النبوة من عهود اليهودية والمسيحية والإسلام وهذه المواريث هي ما هي في مجال الحروب والتدمير والانتصارات!!

ويمثل بانتصار الثورة علىٰ شاه إيران صاحب أقوىٰ وأمنع إمبراطورية في الشرق!

وهذا المهدي المنتظر (عج) يزحف بعشرة آلاف من مكة إلىٰ المدينة فالقدس فالشام فالكوفة، ويدخل العرب كلّهم في طاعته في أقل من شهرين!

عندها يفيق الضمير العالمي من حالة الصراع التي يعيشها.. وتتمهد الطريق لقبول الدعوة.. وسيقف سلاح الإمام وتابوت السكينة بوجه القنابل الذرية والهيدروجينية والنترونية، ويصنع أعجب العجائب!! (ص٢٢١).

أقول: إن طاقة الخيال الإنساني هائلة جداً، ويذكّرني هذا المقام بآثار قصص «طرزان» و«أرسين لوبين» علىٰ نفوسنا ونحن صغار، فقد كنت أقرأ قصة من هذه القصص فأحاول تطبيق شيءٍ منها في الواقع، ويقودني خيالي الصغير إلىٰ أن عدم قدرتي علىٰ تنفيذ ما في القصة ناتج من ضعف إمكاناتي، لا من هوس وتهويل خيالات القصة!!

وهنا أعترف بأن علمي القاصر، وخيالي الفاتر، وقواي الخائرة؛ عاجزة عن تصوّر عظمة هذا «المهدي» الخيالي، وقدراته السحرية المفترَضَة العظمىٰ!!

ـ **الفصل السادس عشر**: «قيام المهدي في مسيرة تكامل البشر» تأليف سيد محمد مهدي الموسوي الخلخالي (٢٢٣-٢٣١).

حاول الكاتب أن يجعل قوله تعالىٰ: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [هود:٨٦] ينطبق أشد انطباق علىٰ المهدي رغم انطباقه علىٰ مصاديق كثيرة، منها انطباقه علىٰ الباقر «ع»!

ثم أوضح الكاتب أن تحقيق هدف «العبودية الكاملة» لا يتحقق إلا بتحقق أمور:

ـ وجود برنامج إلهي صحيح.
ـ وجود أتباع محبين وعاشقين..
ـ وجود قائد ربّاني بإمكانه إقامة العدل المطلق في المستوىٰ العالمي.

وهذا كلام عام طيب، لكنه من جنس الخيالات السابقة! والله تعالىٰ أعلم.

لقد طولت في توصيف هذا الكتاب، لأنه مجموع مقالات لستّة عشر عالماً من علماء الشيعة الإمامية، أودع كل واحد منهم عصارة ما لديه عن المهدي فيها، فلزم أن أَعُدَّ كلّ مقالة من هذا الكتاب كتاباً برأسه، والله المستعان.

١٧ـ «اقرأ حول الإمام المهدي» إعداد الباحث مهدي حسن علاء الدين، وقد صدر هذا الكتاب عن الدار الإسلامية، وهو من منشورات بقية الله الأعظم للدراسات والنشر، وصدرت الطبعة الأولىٰ له في بيروت عام ١٩٩٩م.

وقد جاء هذا الكتاب في (١٠٠) صفحة! وقد قسم الباحث كتابه هذا إلىٰ مقدمة جعلها تمهيداً وضح فيه خطته في بنية هذا الكتاب الذي أداره علىٰ ثلاثة أقسام:

ـ **القسم الأول**: عرض (٨٢) اثنين وثمانين كتاباً حول إمام الزمان (ص١٥-٤٧)، والباحث يعني بكلمة عرض قريباً مما أقوم به ههنا من التعريف بكل كتاب وقفت عليه في المهدي المنتظر، لكن علىٰ وجه الإيجاز الشديد، وقد رأيت من المناسب نقل عرض واحد، من عروضه المفيدة. قال الباحث:

«معجم أحاديث الإمام المهدي (خمس مجلدات) تأليف مؤسسة المعارف الإسلامية، تحت إشراف الشيخ علي الكوراني، الطبعة الأولىٰ (١٤١١هـ) ـ مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

تقع الموسوعة في (٢٧١١) صفحة من الحجم الكبير موزعة علىٰ المجلدات الخمسة. في هذه الموسوعة حوالي (٢٠٠٠) حديث فيما يتعلق بإمام الزمان عليه السلام، من أكثر من أربعمئة مصدر من كتب الشيعة والسنة، وقد أدرجت الأحاديث بعد اسم صاحبها.

ـ فالمجلد الأول والثاني يتضمن أحاديث رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

ـ والمجلد الثاني والثالث يتضمن أحاديث الأئمة عليهم السلام.

ـ والمجلد الرابع يتضمن الآيات المفسرة بإمام الزمان عليه السلام.

ولم تدرج الأحاديث بشكل عشوائي، بل للموسوعة فهرس موضوعي.

وأيضاً لا بد من الاشارة إلىٰ أنّ كل حديث يذكر معه مصدره في مصادر الشيعة والسنة بشكل دقيق». اهـ (ص٤٥).

قلت: يبدو أن المجلد الخامس هو الفهرس الموضوعي لهذا الكتاب الذي سماه الباحث موسوعة.

ـ **والقسم الثاني**: فهرس مواضيع متعلقة بإمام الزمان «فعلىٰ سبيل المثال: إذا أراد شخص ما، أن يقرأ حول موضوع علامات الظهور، فقد ذكرنا له في هذا الفهرس (٢٤) كتاباً تبحث حول هذا الموضوع. وهنا نشير إلىٰ عدة أمور:

أولاً: ذكرنا في هذا الفهرس أكثر من عشرين موضوعاً فيما يتعلق بالثقافة المهدوية، وذكرنا أيضاً الكتب التي ألفت حول كل موضوع بشكل واضح.

ثانياً: بعض الكتب الموجودة في هذا الفهرس ـ في القسم الثاني ـ غير متوفرة في كثير من دور النشر ولذلك فإننا لم نعرضها في القسم الأول من الكتاب.

ثالثاً: ذكرنا في هذا الفهرس اسم الكتاب فقط، ومن أراد التفصيل؛ فليرجع إلىٰ القسم الأول فإن لم يكن الكتاب معروضاً هناك؛ فعليه بالقسم الثالث من هذا الكتاب؛ فسوف يجد هناك اسم المؤلّف وتاريخ الطبع، وما عليه إلا الاستعانة بالحرف الأول من اسم الكتاب؛ ليصل بشكل أسرع وأيسر.

رابعاً: لا ندّعي أننا ذكرنا في هذا الفهرس، كل الكتب الملمة بالمواضيع المذكورة، فقد تجد كتاباً حول علامات الظهور مثلاً، لم يُدْرج هنا» (ص١٢-١٣) وقد جاء هذا القسم في إحدىٰ عشرة صفحة (ص٥١-٦١).

ـ **وأما القسم الثالث الأخير** فكان فهرساً لجميع الكتب التي ألفت حول إمام الزمان (عج!)، قال الباحث:

«عملنا في هذا القسم علىٰ تدوين أسماء معظم الكتب التي ألفت في هذا الميدان، ولا بد هنا من الإشارة إلىٰ بعض النقاط:

أولاً: الكتب المذكورة في هذا الفهرس، كلّها كُتُبٌ باللغة العربية، فلم نذكر أي كتاب كُتب باللغة الفارسية، أو غيرها.

ثانياً: أدرجنا أسماء الكتب بحسب الحرف الأول من اسم الكتاب، ثم ذكرنا اسم المؤلف وتاريخ الطبع إن توصلنا إليه.

ثالثاً: لا ندّعي أننا ذكرنا أسماء كل الكتب التي كتبت في هذا الميدان، بل إننا أدرجنا كل ما استطعنا الوصول إليه» (ص١٤)، وقد جاء هذا القسم الثالث في ست وثلاثين صفحة (ص٦٥-١٠٠).

أقول: يستحق كاتب هذا البحث مني كلَّ التقدير والشكر، لا لأن بحثه هذا قد أفاد في جوهر مسألة المهدي شيئاً، كلّا؛ ولا لأن مؤلفه لم يَدَّعِ له سوىٰ اسم (فهرس)، ولكن شكري إياه وتقديري له؛ لأنني تمكّنت من ورائه من تحقيق أمرين اثنين؛ لم أكن لأستطيعهما من دونه!؟

ـ **الأمر الأول**: أنني لم أعد حزيناً لعدم قدرتي علىٰ الوقوف علىٰ كل كتاب صنّف في المهدي، فإحالتي القارىءَ الكريم علىٰ هذا الكتاب يعوّض عليه ما فاتني.

ـ **والأمر الثاني**: أنه أعانني علىٰ إعداد هذه الإحصائية المهمة؛ لبيان أهمية موضوع المهدي عند المسلمين، وبيان مقدار ما أهدر من طاقات وأموال فيما ليس فيه كبير فائدة!

وخلاصة جهدي في إعداد هذه الإحصائية، أنني رصدت أعداد صفحات كل كتاب من الاثنين والثمانين كتاباً التي عرّف بها الكاتب، وجمعت هذا الرصيد، ثم قَسمْتُ الناتجَ علىٰ عدد الكتب، ثم ضربت الحصيلة في (٧٤٤) ثم قسمتها علىٰ مائة، ثم ضربت الناتج في ألف؛ بغية التوصل إلىٰ أدنىٰ قيمة مادية أهدرتها الأمة من دخلها القومي، الذي كان يمكن أن يرصد لكتابٍ يبحث في (الحوار بين الطوائف والمذاهب الإسلامية) بغية الوصول إلىٰ القواسم المشتركة بين جميع فرق المسلمين وإنضاج أبحاث الخلاف؛ حتىٰ تتوضح الحقائق التي تتربىٰ عليها الأمة

في جيلين أو ثلاثة أجيال كافية لصياغة وحدة فكرية متقاربة لدىٰ شعوب الأمة الإسلامية المتباعدة، وطوائفها المتناحرة.

وقد كان عدد صفحات هذه الكتب الاثنين والثمانين (٣٠٤٤٣) ثلاثاً وأربعين صفحة، وأربعمائة صفحة، وثلاثين ألف صفحة، بينها كُتُبٌ تجاوزت صفحاتها الألفين، وكتب لم تصل صفحاتها إلىٰ مائة صفحة!

وهذا يعني أن وسطي عدد صفحات كل كتاب (٣٧١) ثلاثمائة وإحدىٰ وسبعين صفحة، فإذا ضربنا هذا العدد في مجموع الكتب التي تحدثت عن المهدي في هذا الكتاب ـ «اقرأ حول المهدي» ـ وهي (٧٤٤) كتاباً فيكون مجموع عدد صفحات هذه الكتب جميعها (٢٧٦ ٠٢٤) صفحة.

فلو أراد باحث مثلي أن يقرأ جميع ما كتب عن الإمام المنتظر؛ ليتحقق باسم الباحث العلمي الذي يقرأ جميع ما كتب في البحث قبل شروعه بكتابة بحث جديد، حتىٰ يستوعب المادة السابقة، ويطّلع علىٰ الجهود المبذولة، ثم ليقرر بعد ذلك ما إذا كانت المكتبة المهدوية تحتاج إلىٰ بحثه أم لا فإنه يحتاج إلىٰ أكثر من (٢٧٦٠) ألفين وسبعمائة وستين يوماً، إذا كان يستطيع قراءة مائة صفحة قراءة دقيقة فاحصة في كل يوم.

وهذا يحتاج إلىٰ ثماني سنوات من عمر الزمان، ليتعرّف الباحث العلمي علىٰ جهود علماء المسلمين ومفكّريهم وكتّابهم في مسألة واحدة من مسائل العقيدة، أو المغيبات المستقبلة، أو أشراط الساعة!؟

ويجب أن نقدّر أنه لم يتخلّف عن قراءة مائة صفحة في أي يوم من أيام هذه السنوات الثمان.

ولو قدرنا كل صفحة من هذه الصفحات بدرهم واحد ـ كحد أدنىٰ ـ فيتطلب الحصول علىٰ هذه الكتب جميعها علىٰ (٢٧٦٠٢٤) درهماً، وتساوي (٢٧٦٠) أكثر من ألفين وسبعمائة وستين ديناراً أردنياً قيمة نسخة واحدة من مجموع هذه الكتب.

ولو أننا قدّرنا أن هذه الكتب جميعها لم تطبع إلا مرّة واحدة فقط، وطبع من كلّ كتاب منها ألفا نسخة فحسب، فتكون الأمة قد أنفقت من خزينتها علىٰ طبعة واحدة من هذه المكتبة المهدوية (٥٥٢٠٠٠) خمسمائة واثنين وخمسين ألف دينار أردني.

ولو رُصد مثل المبلغ لإخراج موسوعة محرّرة في التفسير وعلوم القرآن، وموسوعة محرّرة في السنة النبوية تسهم إسهاماً فاعلاً في بناء نهضتها الإسلامية المنشودة المقبلة: لكان أولىٰ!

١٨ـ «الإمام المهدي المنتظر وأدعياء البابية والمهدوية بين النظرية والواقع» للأستاذ الفاضل السيد عدنان علي البكّاء الموسوي، صدر الجزء الأول عن مؤسسة النعمان ببيروت، الطبعة الأولىٰ عام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ثم صدرت عن مؤسسة الغدير طبعةٌ مصححة عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

وكان السيد عدنان البكّاء ـ وفقه الله تعالىٰ للخيرات ـ قد تفضل فأهدىٰ إليّ نسخة من طبعة مؤسسة النعمان عند زيارتي إيّاه في بيته العامر بالنجف الأشرف قرب مشهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه.

والسيد عدنان البكّاء معروفٌ لدىٰ عارفيه بغزارة علمه، وسماحة خلقه، وجمّ أدبه، وكرم ذات يده، وإن معرفتي بذلك كلّه، عِلاوة علىٰ نبل مَحْتِدِه، وطهارة أرومته الهاشمية؛ يجعلني في حرج كبير من نقد كتابه، وفي حرج أكبر من عدم تقويمه وتوصيفه[1].

---

(١) قبل عشرين عاماً من الآن كتبت كتابي «رواة الحديث» ردّاً ونقداً لمقالٍ كتبه سماحة العلامة المفيد شيخنا الجليل الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة الخالدي الحلبي، فخسرت مودّته ومحبّته التي كان يخصّني بها، وكسبت خصومة تلامذته وإخوانه، مع أن ما قمت به هو الحق الصراح، وبأحسن ما يمكنني من أدب واحترام لشيخي الكبير، وقد طلب السّماح مني يوم وفاته في رؤيا صادقة ـ وهو في النزع ـ فسامحه الله تعالىٰ، وأعلىٰ مقامه. وكلّي أمل ألا أخسر مودة عالم بعده، أو صديق.

جاءت طبعة دار الغدير في (٣٥٢) صفحة، أدارها المؤلف الفاضل علىٰ خمسة فصول سوىٰ مقدمة الكتاب وخاتمته.

كان الفصل الأول في بيان أن الاعتقاد بظهور الإمام المهدي عقيدة إسلامية عند أهل السنة والشيعة الإمامية (ص٤٥-١١٦).

وتناول الفصل الثاني مسألة ولادة المهدي وغيبته الصغرىٰ (ص١١٩-١٧٩).

أما الفصل الثالث فتناول مسألة الغيبة الكبرىٰ ـ كيف، ولماذا، وإلىٰ متىٰ؟ (ص١٨٣-٢٢٧).

وكان الفصل الرابع عن علامات ظهور المهدي المنتظر، حيث لا توقيت في ذلك (ص٢٣١-٢٥٩).

أما الفصل الخامس الأخير، فكان عن أعمال المهدي بعد الظهور: كيف سينتصر، وماذا سيفعل وماذا عن عقيدة الرجعة، التي تفيد عودة من عَلَتْ درجته من آل محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم في الإيمان، ومن بلغ الغاية من خصومهم في الفساد (ص٣١٩)، وهي قضية محل إجماع عند الشيعة كما يقول الحرّ العاملي (ص٣٢٦)، وهذا الفصل الخامس من أخطر فصول الكتاب (ص٢٦٣-٣٢٧).

وكانت خاتمة الكتاب التي سجل فيها اثنتي عشرة نتيجة بمنزلة ملخص وجيز واضح للكتاب (ص٣٢٨-٣٣٢)، وقد بلغت مصادر الكتاب (١٣٩) مصدراً.

ومن أبرز ظواهر هذا الكتاب فهرس تعليقات الهوامش المهمة التي بلغت سبعاً وثلاثين تعليقة مهمة (ص٣٣٣-٣٣٧).

لقد أمضيت ليلة كاملة في قراءة كتاب السيد الأستاذ عدنان البكّاء، فشدّني إليه غزارة المادة العلمية المكثّفة التي فيه، واختزال جماهر غزيرة من المعارف في صفحات هذا الكتاب المحدودة، إلىٰ جانب نصاعة الأسلوب، وجودة العرض وقوة السبك، وسمّو البيان العربي المشرق. . . ولكن!!

سبق الكلام علىٰ عشرات الكتب الشيعية التي تناولت المهدي المنتظر والكتاب السابق تعريفه قبل هذا، والصادر عن الدار الإسلامية بعنوان: «اقرأ حول الإمام المهدي» قد عرّف باثنين وثمانين كتاباً تحدثت عن الإمام المهدي إما عامة أو بين مباحثها، ثم أعدّ فهرساً ذكر فيه أسماء الكتب التي تناولت مسألة المهدي؛ فكانت (٧٤٤) سبعمائة وأربعة وأربعين كتاباً!

فهل أتىٰ السيد البكّاء بأشياء جديدة تضاف إلىٰ ما سُبق إليه، أو تَنْتَقِدُ ما جاء فيها وتقوّمه أو تلخّص مادّتها العلمية؛ لتكون أَمْتَنَ وأجود؟

إن الجواب علىٰ هذه التساؤلات صعب للغاية، وخاصة في ضوء منزلة السيد البكّاء عندي وحرصي علىٰ مودّته، واستمرار تلك الصلة ـ علىٰ قلتها ـ بيننا.

بيد أنّ الإجابة العامة هنا قد تفيد، ولو كانت هذه نتائج بحثي هذا.

فالسيد البكّاء ينطلق من منطلق صحة الأحاديث والروايات الواردة في المهدي عند أهل السنة والشيعة، بل تواترها، ومن منطلق صحة الروايات الواردة عن أئمة آل البيت فيه، ومن منطلق صحة الروايات الواردة في ولادته، وغيبته الصغرىٰ، والكبرىٰ، ومن منطلق صحة علامات ظهوره، ومن منطلق الإجماع علىٰ صحة عقيدة الرجعة، وصحة الأحاديث الواردة فيها عند الشيعة الإمامية.

والسيد البكّاء ـ وفقه الله تعالىٰ للخيرات ـ وكلّ علماء الشيعة الذين عرفتهم أو قرأت كتاباتهم السابقة عن المهدي؛ لا يظهر أن أحداً منهم يحسن علم (تقويم الحديث ونقده) ولهذا فهم جميعاً ـ ومعهم كثيرٌ من كتّاب أهل السنة المعاصرين ـ يحسبون كثرة الأحاديث المكتوبة ـ مجرّد الكثرة ـ دليلاً علىٰ صحة الحديث، بل علىٰ تواتره، والقطع بثبوته إما باللفظ، وإما بالمعنىٰ . . .

وحيث إنني ـ أنا أفقر عباد الله تعالىٰ ـ أزعم التخصص في علم النقد الحديثي، ودراسة الأسانيد والتخريج، فقد تجرّأت ـ وأستغفر الله تعالىٰ ـ ودرست جوانب عديدة من كبريات مسائل الفكر الإسلامي عند أهل السنة والشيعة الإمامية، فلم يصحّ عندي نصٌّ علىٰ أئمة آل البيت، ولا تعيين أسمائهم من جدّهم الحبيب

محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ولم يصحّ عندي حديث الوصاية بالخلافة إلىٰ علي رضيَ الله عنه ـ وإن كان حديث الغدير عندي متواتراً ـ ولم يصح عندي حديثٌ في عصمة أحدٍ من أئمة آل البيت، ولعمري كنت أتمنّىٰ ذلك، فالأئمة من الحسين إلىٰ علي الهادي قدّس الله أرواحهم جدودي! ولم يصحّ عندي حديثٌ في ولادة المهدي، ولا في غَيبته الصغرىٰ، ولا الكبرىٰ، ولا في النّواب ولا السفراء، ولا في العلامات الدالة علىٰ ظهوره، ولا في السفياني، ولا في معاصرته للمسيح عليه السلام، أو الدجال، ولم يصحّ عندي أي حديث في الرجعة، لا للصالحين من آل بيتنا الهاشمي، ولا من خصومهم من عتاة الفاجرين والظالمين.

وفي ضوء هذه الخلاصة يمكن معرفة منزلة كتاب السيد البكّاء عن المهدي المنتظر، والله المستعان!

١٩ـ **«بحث حول المهدي»** للسيد الشيخ محمد باقر الصدر، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الجبّار شرارة وقد صدرت الطبعة الثانية المحققة عن دار الغدير ببيروت عام (١٤١٧هـ).

وجاءت هذه النشرة في (١١١) صفحة من القطع المتوسط (١٧×٢٤)، توزعت علىٰ كلمة الناشر، ومقدمة المحقق التي تحدّث فيها علىٰ مناهج الباحثين في قضية المهدي (ص٥-٤٢)، ثم كان أصل الكتاب في ثمانية مباحث:

ـ **المبحث الأول**: كيف تأتّىٰ للمهدي هذا العمر الطويل، وقد تحدّث السيد محمد باقر الصدر علىٰ الإمكان العملي، والإمكان العلمي، والإمكان المنطقي، ثم تكلم علىٰ سبق الإسلام للعلم في إطالة عمر الإنسان (ص٥٣-٦٢)، وجوابي علىٰ هذه المباحث الذكية البديعة: هذا صحيح لو أن المهدي قد ثبتت ولادته فعلاً وهيهات!!؟

ـ **المبحث الثاني**: المعجزة والعمر الطويل، وقد تكلّم في هذا المبحث علىٰ مناقضة دعوىٰ ولادة المهدي للقانون الطبيعي، والجواب عن ذلك، كما تكلّم علىٰ منطق الاستقراء والحكمة في حدوث المعجزة (٦٣-٦٧).

وأقول: نحن نؤمن بالمعجزة، ونؤمن بقدرة الله تعالىٰ علىٰ خرق النواميس الطبيعية التي خلقها، لكن متىٰ؟ عندما يصح النقل بأن ثمة معجزة خارقة قد حدثت، ولكن أين هذا من ذاك؟!

ـ **المبحث الثالث**: لماذا كل هذا الحرص علىٰ إطالة عمره، أو ما فائدة هذه الغيبة الطويلة، وما المبرّر لها، وجواب السيد الذكي علىٰ هذا يتلخّص في خاتمة هذا المبحث «لكي يضمن عدم تأثر القائد المدّخر بالحضارة التي أعدّ لاستبدالها لا بد أن تكون شخصيته قد بنيت بناءً كاملاً في مرحلة حضارية سابقة هي أقرب ما تكون في الروح العامة ـ ومن ناحية المبدأ ـ إلىٰ الحالة الحضاريّة التي يتجه اليوم الموعود إلىٰ تحقيقها بقيادته» (ص٧٢).

وأقول: هذا الكلام لا قيمةَ له البتة من ثلاثة وجوه:

ـ **الوجه الأول**: أنه تخيلات لا يسندها أي دليل شرعي ولا مرجعية حضارية في تاريخ الرسل والمصلحين.

ـ **الوجه الثاني**: أن ولادة الإنسان في عصره الذي يظهر فيه، وإعداده إعداداً جيداً كافٍ للتغيير السياسي والحضاري، والأنبياء والمصلحون علىٰ مدار التاريخ لم يولدوا قبل ظهورهم بمئات أو آلاف السنين. وما أجاب به المحقق هنا في الحاشية مصادرة لا قيمة لها.

ـ **الوجه الثالث**: لو تحقق عندنا ولادة المهدي فعلاً؛ لكان لهذه التخيّلات موضعٌ للنظر فيها، لكن المهدي المقصود لم يولد بعد، ولا ندري متىٰ يُولد، والله تعالىٰ أعلم.

ـ **المبحث الرابع**: كيف اكتمل إعداد القائد المنتظر مع أنه لم يعاصر أباه الحسن العسكري إلا خمس سنوات تقريباً؟ وأجاب السيد علىٰ ذلك «بأن المهدي خلف أباه في إمامة المسلمين، وهذا يعني أنه كان إماماً بكل ما في الإمامة من

محتوىً فكري وروحي في وقت مبكر من حياته الشريفة» (ص٧٥)، وهي ظاهرة موجودة في آل البيت كما يرىٰ السيّد الصدر، وما دامت موجودة، فليس للاعتراض موضعٌ بحال علىٰ إمامةِ المهدي للأمة وخلافتِه أباه وهو صغير! (ص٨١).

وأقول: كل ما تدّعونه من هذا التميّز الخارق؛ لا وجودَ لشيءٍ منه في الحقيقة والواقع، ولو أننا عقلنا وتجرّدنا لله تعالىٰ؛ لرأينا هؤلاء الأئمة الكرام متميّزين في آدابهم وسَمْتهم وتقواهم أكثر من تميّزهم في العلوم المزعومة، ولو حققنا تلك النصوصَ المنسوبة إليهم، والمنقولة عنهم؛ ما وجدنا منها إلا القليل مما ثبت صدورُه عنهم!

ـ **المبحث الخامس**: كيف نؤمن بأن المهدي قد وجد؟ وأجاب السيد علىٰ هذا السؤال بجوابين:

ـ **الأول**: إسلامي، وهو مئات الروايات الواردة عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلّم، وآل البيت عليهم السلام.

ـ **والثاني**: علمي، وهو التجربة التي عاشتها أمةٌ من الناس فترة امتدت سبعين سنة تقريباً، وهي فترة الغيبة الصغرىٰ التي شغل فيها مركز النيابة عن الإمام أربعة نواب أجمعت القواعد الشعبية علىٰ ورعهم وتقواهم (ص٨٩).

وأقول: سيأتي الكلام علىٰ أنه ليس فيهم رجلٌ ورع ولا معروف الحال، في مبحث الروايات الواردة في ولادة المهدي.

ـ **المبحث السادس**: لماذا لم يظهر القائد إذن طيلة هذه المدة، وأجاب بأن كل عملية تغيير اجتماعي يرتبط نجاحها بشروط وظروف موضوعية، لا يتأتىٰ لها أن تحقق هدفها إلا عندما تتحقق تلك الشروط والظروف (ص٩٣).

وأقول: هذا كلّه سفسطة كلامية هزيلة، فالنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم غيّر وجه التاريخ، وأنقذ الإنسانية، من دون تلك الشروط والظروف الموضوعية التي تخالف سنن الله تعالىٰ في حياة الإنسان وقدراته. بل إنّ عدداً غير قليل من

المصلحين في تاريخنا الإسلامي، استطاعوا أن يفعلوا الكثير من الخير والعدل والتجديد في حدود حياتهم البشرية القصيرة، ولِمَ نبتعد كثيراً، فما فعله عمر بن عبد العزيز في سنتين من خلافته، لا أظن أحداً يخالف في أنه كبير عظيم.

ـ **المبحث السابع**: وهل للفرد كل هذا الدور؟ وأجاب إجابةً مفادها أن كل ما أمكن تحقيقه علىٰ يد الرسول الأعظم؛ يمكن أن يقع علىٰ يد القائد المنتظر من أهل بيته الذي بشّر به ونوّه عن دوره العظيم! (ص١٠٠).

وأقول: من المحال أن يقوىٰ أي مخلوق علىٰ ما يقوىٰ عليه أي نبيّ؛ فضلاً عن سيّد الكمال البشري محمدٍ صلىٰ الله عليه وآله وسلم، الذي صنعه الله تعالىٰ علىٰ عينه، وأقسم بحياته العزيزة، وسدّده بالوحي! والمهدي ليس مسدّداً بالوحي وليس بنبيّ.

ـ **المبحث الثامن**: ما هي طريقة التغيير في اليوم الموعود، وأجاب علىٰ ذلك «بأن الفترة التي يظهر فيها المهدي يُفترض أن تكون عَقِبَ فراغ كبير يحدث نتيجة نكسة وأزمة حضارية خانقة، وذلك الفراغ يتيح المجال للرسالة الجديدة أن تمتد! وهذه النكسة المفترضة تكون نتيجةَ تناقضات المجتمعات الإنسانية فتشتعل النار التي لا تبقي ولا تذر، ويبرز النور في تلك اللحظة ليطفىء النار، ويقيم علىٰ الأرض عدل السماء» (ص١٠٢).

وأقول: إن الدول الكبرىٰ في الشرق والغرب تحكمها المؤسسات الدستورية التي مكّنت رجلاً لا يخفىٰ تاريخه الساقط علىٰ المطّلعين؛ أن يحكم العالم كلّه ويفرض إرادته خارج حدود قارته الأمريكية.

فهذه الافتراضات بنشوب حرب عالمية لا تبقي ولا تذر هي بحد ذاتها مطعن في قدرة هذا الدين علىٰ قيادة البشرية، إلا عندما تكون بدائية متخلفة قليلة العدد.

ونحن نزعم أن الإسلام قادرٌ علىٰ حل مشاكل الإنسانية في كل زمان ومكان:

فإذا كان المهدي المزعوم علىٰ قدم النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، فنحن نريده اليوم أن يُبرز عظمة الإسلام ومقدرته علىٰ قيادة الإنسانية وسعادتها، ولا ريبَ أن القائد المسلم القادر علىٰ تحقيق ذلك مهديٌّ من الله تعالىٰ، ومنتظرٌ منا جميعاً، ولكن أين هو؟!

وأختم كلمتي عن كتاب السيد محمد باقر الصدر فأقول: لقد كان السيد الصدر شعلةَ ذكاء متوهِّجة، ونبراسَ ضياءٍ فكري ساطع، ولو قدّر له مع ما حباه الله تعالىٰ من علم وعقل، أن يكون محدثاً ناقداً؛ لرأىٰ أن كثيراً من القضايا التي يحاول تفسيرها وتبريرها، سخيفةٌ هزيلة، لا تستحقّ كدَّ الذّهن ولا التبرير!.

٢٠ـ «**ثورة الموطِّئين للمهدي في ضوء أحاديث أهل السنة**» للشيخ مهدي الفتلاوي المتخصص في الدراسات الغيبية الخاصة بمستقبل الأمة الإسلامية، وقد صدرت عن مركز بقية الله الأعظم لإحياء علوم أهل البيت عام ١٤١٨هـ طبعة جديدة ثانية وفيها بحوث إضافية.

وقد جاءت النشرة الثانية هذه للكتاب في (٣٦٤) صفحة أدارها المؤلف علىٰ ثلاثة فصول رئيسة بعد مقدمتَي الكتاب الأولىٰ والثانية ومدخل عام إلىٰ الكتاب.

والوجهة العامة للكتاب تتلخص في أن استمرار الأمة علىٰ منهج الحق هو سبب اختيارها والتمكين لها. والله تعالىٰ ليس بينه وبين أحد من خلقه نسب، فمن مكّن لدينه؛ مكّن له، ومن حاد عن منهج الله تعالىٰ؛ استبدل به غيره ممن هو خيرٌ منه، وأحسن التزاماً، وهو إنما يريد أنّ الثورة الإيرانية هي أولىٰ الموطئات الكبرىٰ للمهدي المنتظر، ثم راح يستدل لما يريد بعدد من الآيات المصرحة بمسألة الاستبدال فقال: قال الله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١]. وقال فيمن عليهم الاستبدال: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾ [محمد: ٣٨].

وقد ذكر المؤلفُ أن القرآن الكريمَ أورد عملية الاستبدال مرتين، كانتا في بني إسرائيل، وهدّد بالثالثة التي سوف تكون في هذه الأمة.

ذلك أن العرب الذين بُعث إليهم النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم تنكّروا لهذا الدين، وظلموا أهل البيت ووالوا غير المؤمنين، عقب وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم مباشرة؛ فاستبدل الله تعالىٰ بهم غيرهم، وهذا الغير هم أبناء فارس.. قال الكاتب المحترم: «هناك طائفة من الأحاديث النبوية تبشر بقيام أبناء فارس بثورةٍ إسلاميةٍ في آخر الزمان توطّىء للمهدي سلطانه، توجد أيضاً مجموعةٌ من الأحاديث الصحيحة تذم الحكوماتِ العربية الظالمة والخطَّ المنحرف في المجتمع العربي في آخر الزمان، وتمدح أبناءِ فارس، وتذكر بأنهم سوف يقاتلون المنحرفين من العرب علىٰ الدين كما قاتلهم العرب عليه ابتداء» (ص٦٠).

ـ وقد كان **الفصل الأول** عن مفاهيم الاستبدال الموعود في القرآن الكريم وبين فيه المراد من مسألة الولاء والبراء، وترجح عنده أنه الولاء السياسي، وليس ولاء النصرة، ولا ولاء المحبة والمودة، ولمّا كان الولاء السياسي حاصلاً من حكام العرب لليهود والنصارىٰ، فلا بدّ أن تتم سنة الله في الاستبدال.

ـ **الفصل الثاني**: الاستبدال في الأحاديث النبوية والتاريخ الإسلامي، وقد جعل هذا الفصل في قسمين ـ ويفترض إلىٰ مبحثين:

ـ وقد كان مراده من الاستبدال في السنة النبوية؛ رصدَ الأحاديث النبوية التي أشارت إلىٰ مخالفات الأمة لسنة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم ـ كما يقول الكاتب! ـ وقد كان في أوله مجردَ صراع علىٰ السلطة وطموح إليها من قبل الخلفاء الراشدين الثلاثة، ثم كان في تلك الفترة تخطيطاً ممن في قلوبهم مرض وهم بنو أمية ليستولوا علىٰ السلطة، ويغتصبوا الحق من أهله علىٰ مدىٰ خلافة بني أمية وبني العباس!!

وختم هذا المبحث بمدح المجتمع الفارسي البديل، علىٰ لسان رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم الوارد في الصحاح الستة كلها، وفي طليعتها البخاري

ومسلم، قال: «والملفت للنظر أنها كلها وردت بلغة المغيبات مما يؤكد اختصاصها بالدور السياسي المستقبلي لأبناء فارس في قيادة الأمة» (ص١٢٩).

ــ وأما الاستبدال في التاريخ الإسلامي فقد كان له عاملان سلبيان خطيران:

ــ **الأول**: رفض رموز الخلافة الإلهية في الأمة بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم الممثلة بعليٍّ رضي الله عنه.

ــ **والثاني**: الانحراف عن نهج الشريعة فقد كان «لهذا العامل السلبي بدايات كثيرة في تاريخ تجربة الإسلام السياسية بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، وفي طليعتها التخلّي عن النصّ الإلهي في قضية الخلافة، وكان هذا أول حكم شرعي يعطّل وينتقض في تاريخ الإسلام» (ص١٤٢).

ــ **الفصل الثالث**: ثورة الموطّئين للمهدي، وهي الجانب التطبيقي للاستبدال، وقد تناول هذا الفصل خمسة موضوعات:

ــ **الموضوع الأول**: ظهور راية الموطئين للمهدي، وقد أرّخ في عرض وثائقي لأحاديث ثورة الموطئين للمهدي منذ انطلاقتها حتىٰ تسليم رايتها له (ص١٨٩-٢٢٧)، وهذا فصل مهم جداً يحتاج إلىٰ نقد أحاديثه.

ــ **الموضوع الثاني**: الفوارق التاريخية بين ثورة الموطئين الفارسية، والثورة العباسية، وقد ذكر المؤلف أول هذه الفوارق فكان خروج رجل من صلب العباس يملأ الأرض ظلماً، بينما يخرج من صلب عليٍّ رجل يملأها قسطاً وعدلاً (ص٢٣٢).

ــ **الموضوع الثالث**: انطباق عوامل الاستبدال الإيجابية علىٰ مجتمع ثورة الموطئين للمهدي، وقد أدار هذا الموضوع علىٰ بشارات عشر، وثلاثة عوامل:

ــ العامل الأول: تمسكهم بولاية آل البيت.

ــ العامل الثاني: محاولتهم إعادة الدين إلىٰ قيادة الحياة.

ــ العامل الثالث: الجهاد لحماية أهداف الدين.

وقد ختم هذا الموضوع في إبراز مسألة الاستبدال علىٰ مستوىٰ النظرية (ص٢٩٠) والاستبدال علىٰ مستوىٰ التطبيق (ص٢٩٠-٢٩٤).

ـ **الموضوع الرابع**: وقفة مع المعارضين لأخبار الموطئين، وقد ناقش المؤلف أقوالاً قيلت في الحكم علىٰ هذه الأحاديث بأنها مكذوبة موضوعة، وضعها بنو أمية وبنو العباس والفرس، وقد ناضل المؤلف في ردّ هذا الحكم الجائر علىٰ الأحاديث بأدلة كثيرة منها: الدليل القرآني للاستبدال والدليل العقائدي، والدليل التاريخي، والدليل العلمي وهو إقبال أبناء فارس علىٰ العلوم الدينية والمعارف الإلهية أكثر من غيرهم (ص٣١١).

وأما مناقشة الأدلة المثبتة للمهدي فهي كثيرة جداً ـ علىٰ حد قوله ـ وأبرزها:

ـ **الدليل الأول**: نصوص الاستبدال القرآنية.

ـ **الدليل الثاني**: أخبار الموطئين للمهدي من طريق الفريقين ـ السنة والشيعة ـ والتي بلغت (٣٥٠) خبراً منها ثلاثة وعشرون حديثاً في الصحاح (ص٣١٣).

ـ **الدليل الثالث**: اتفاق العلماء من أهل السنة الذين تصدّوا لدراسة أحاديث المهدي؛ علىٰ صحة أحاديث الموطئين (ص٣١٥).

ـ **الدليل الرابع**: الدليل العقلي القاضي بضرورة قيام مجتمع إسلامي يتحمل مسؤولية التمهيد للثورة الإسلامية العالمية قبل ظهور قائدها الإمام المهدي (ص٣١٩).

ـ **الدليل الخامس**: المطابقة مع الواقع، وهو من أقوىٰ الأدلة العلمية التي تثبت صحة أخبار الغيب، وقد زعم المؤلف في معالجة هذا الدليل أنه لا يليق التعليق علىٰ أي حديث ورد في الإخبار عن الغيب سواء وردت بسند صحيح أو حسن أو ضعيف؛ لأن الحكم النهائي علىٰ صحة جميع أنباء الغيب، أو عدم صحتها، هو مدىٰ مطابقتها مع الواقع الموضوعي الذي تُخبِر عنه (ص٣٢٢).

قلت: وهذه دعوىٰ خطرة من أخطر ما في الكتاب، وهي متبناةٌ عند عامة كتّاب الشيعة وللأسف! (ص٣٢٢).

ـ **الموضوع الخامس الأخير**: مع الموطئين في تأملات فكرية واعية، وهو بمنزلة نتائج الفصول الثلاثة والموضوعات الرئيسة الأربعة، وفيه بين أن (أسعد الناس بالإسلام أبناء فارس) (ص٣٣٥).

وختم هذا الكتابَ القبيحَ الوُجهة بمدح الفرس وذمّ العرب (ص٣٤٦-٣٤٨)، واعتذر من القارىء الكريم لاستشعاره بعض القساوة والتحامل علىٰ المجتمع المسلم؛ «بأن هذه القساوة سوف يجدها المتأمل لأن لغة النصوص القرآنية والنبوية وأدلتها الواضحة هي التي قست علىٰ العرب (المستبدَلين) وتناولتهم بأعنف الكلمات، ووصفتهم بأهجن الأوصاف كالنفاق والارتداد ومرض القلب والولاية لليهود والنصارىٰ والجبن في قتال الكافرين، واستيلاء الوهن علىٰ قلوبهم والإفساد في الحكم، وقتل عترة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم بعد اغتصاب حقوقهم، وتشريدهم، ومطاردتهم في البلاد، وتهديم بيت الله وتعطيل دُوره، وهجر شريعة القرآن، وقطع الأرحام، والركون إلىٰ الظالمين...

والتاريخ الإسلامي الذي خضع لتجربة الدين السياسية التي أشرف علىٰ قيادتها العرب المغتصبون لخلافة أهل بيت رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم.. وأيضاً الواقع السياسي للمجتمعات العربية المعاصرة يصدُقُ علىٰ كل هذه الأوصاف التي وصفهم بها الوحي في مغيباته القرآنية والنبوية» (ص٤٣٦).

وحتىٰ يبعد الكاتب عن روحه حقد النزعة الفارسية، وعن نفسه نَفْثَ النعرة الرافضية التي لا تنتمي إلىٰ تاريخ الإسلام، وعن قلمه المتعصّب للتوجه القومي الفارسي لدىٰ حكومة طهران، مهَرَ كتابه البالغ السوء هذا بمَهْره المحترم فقال: «هذا آخر ما خطّه القلم، بيد أقل طلبة العلم مهدي الشهير بالفتلاوي، العراقي مولداً ونشأة، اليماني والطائي أصلاً ونسباً»! (ص٣٤٨).

وأقول: إن الردّ علىٰ هذا الكتاب الذي يعدّ من أكثر كتب الرافضة تلبيساً وليّاً لأعناق النصوص؛ لا يمكن ههنا، وإنما موضعه كتابي «من الحكم الربانية في اختيار العرب لحمل رسالة الإسلام الخالدة»، الذي كتبته قبل ثماني سنوات، وأنا أجهّزه للطبع.. لكن قراءتي لهذا الكتاب أجبرتني علىٰ التوقف في متابعة مشروع الطباعة؛ حتىٰ أناقش مؤلف هذا الكتاب في الأسس التي أقام عليها بنيان كتابه الشعوبي هذا، وأبرز مسائله الشعوبية الخطرة..

ونسبه اليماني الطائي لن يعصمه من الهوىٰ الفارسي، لأن الهوىٰ يغلب النسب ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ!!؟﴾ [الفرقان: ٤٣]، والله المستعان علىٰ ما يصفون!

٢١ـ «**الطريق إلىٰ المهدي المنتظر**» تأليف سعيد أيوب، صدر عن دار الغدير للطباعة والنشر ببيروت، الطبعة الأولىٰ عام ١٤١٩هـ، وقد أفاد مركز الغدير للدراسات الإسلامية أن هذا البحث «استللناه من مؤلَّف المفكر الراحل ـ سعيد أيوب ـ «ابتلاءات الأمم»، يناقش المؤلف فيه جانباً من جوانب عقيدة الإمامة، وركناً من أركانها الأساسية، وهو عقيدة المهدي المنتظر، عجّل الله تعالىٰ فرجه» (ص٥).

وقد جاء هذا الكتاب في (١٠٠) صفحة أدارها المؤلف، أو رتّبها الناشر علىٰ ثلاثة فصول:

ــ **الفصل الأول**: نور الظلام، وفيه ثلاثة مباحث:

أولاً: موكب الحجة.

ثانياً: التحذيرات الذهبية من الاختلاف، وأمراء السوء، وذهاب العلم.

ثالثاً: العترة بين التحذير والابتلاء، وهي عرض لبعض الأحاديث التي وردت في ابتلاء آل البيت (ص٩-٢٨).

ــ **الفصل الثاني**: أضواء علىٰ السيرة.

أولاً: أضواء علىٰ الساحة بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

ثانياً: أضواء علىٰ حركة الاجتهاد والرأي في تدوين الحديث، ونشر العلم وقسمة الغنائم وغير ذلك.

ثالثاً: المقدمات العمرية والنتائج الأموية.

رابعاً: من معالم السيرة.

ـ **الفصل الثالث**: فجر الضمير.

أولاً: الظلم والجور لدىٰ جميع الأمم، وجميع الديانات، حتىٰ عند المسلمين.

ثانياً: القسط والعدل الذي يظهر علىٰ يدي المهدي المنتظر، وقد تناول هذا في مسائل:

١ ــ أقوال العلماء في ظهور المهدي، ونزول عيسىٰ آخر الزمان.

٢ ــ فجر الضمير.

وهذا البحث يمكن أن يندرج تحت عنوان (مسيرة الانحراف والتصحيح في التاريخ الإسلامي)، وهو بحثٌ مهم يتعيّن علىٰ أهل الاختصاص قراءته وقراءة أمثاله، لا لأنني أسلِّم بكل ما فيه، وإنما لضرورة درس ما يصدر عن الرأي المقابل من فكر، حتىٰ نقف علىٰ مواضع الاتفاق والاختلاف الفكري، ونطّلع علىٰ كيفية دراسة الخصم لأحداث التاريخ ونصوص الحديث.

أما كلام المؤلف عن المهدي فلا يصل إلىٰ ثلاث صفحات (٩٥-٩٧) ليس فيها أي جديد.

٢٢ــ «قبس من أنوار المهدي (عج)» إعداد ونشر مركز بقية الله الأعظم للدراسات والنشر، وجملة هذا الكتاب «أحاديث المعصومين (ع) حول إمام العصر والزمان» الطبعة الأولىٰ عام ١٤١٩هـ، وقد جاء الكتاب في (٤٨) صفحة من قياس (١٢×١٩).

وقد وجه المركز كلمةً وجيزة تحت عنوان: عزيزي القارىء! ما نصه:

«اقرأ هذه الأحاديث الشريفة رويداً وتفكّر، ثم حاول أن تحفظ ما تقدر عليه وتبصّر، فإذا لم ينبعث في قلبك شوق؛ فاستغفر!!» قلت: أستغفرُ الله العظيم، فليس في جميع هذا الكتاب عن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم سوىٰ:

١ ــ «من أنكر القائم من ولدي في زمان غيبته مات ميتة جاهلية»، «منتخب الأثر» برقم (٤٩٢) (ص١٤).

٢ ــ «من أنكر القائم من ولدي؛ فقد كفر!»، ما سبق الموضع نفسه.

٣ ــ «لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ واحدٌ لطوّل الله ذلك اليوم، حتىٰ يخرج رجلٌ من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً»، «الغَيبة» للطوسي (ص١١٢).

٤ ــ «إذا قام قائمنا اضمحلّت القطائع، فلا قطائع»، «بحار الأنوار» (ج٥٢).

٥ ــ «يقسم المال بالسوية، ويجعل الله الغنىٰ في قلوب هذه الأمة» ما سبق (ج٥١).

٦ ــ «أفضل العبادة انتظار الفرج بظهور المهدي»، «منتخب الأثر» (ص٤٩٩)، وهو في (ص٤٨) من هذا الكتاب.

قلت: الأحاديث (١-٢-٤-٦) كذبٌ علىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، والحديثان الثالث والخامس ضعيفان، وعلىٰ فرض صحتهما، فليس فيهما تصريحٌ بذكر للمهديِّ أصلاً!!

وإذا لم يصحّ عن النبيّ صلىٰ الله عليه وآله وسلم شيءٌ في محمد بن الحسن العسكري؛ فليس في قول أحدٍ دونه حجةٌ شرعيةٌ ملزمة، علىٰ أنه لم يصحّ عن أحد من الأئمة من آل البيت أي أثر فيه، ولا خبر عن ولادته ووجوده.

وبالتالي، فليس لهذا المهدي أنوارٌ بعدُ، ولم يقتبس أحد من أنواره أي جذوة أو قبس!

٢٣ــ «بناء الشخصية في خطاب الإمام المهدي» تأليف يوسف عدن البحريني، وقد صدرت نشرة هذا الكتاب الأولىٰ عن دار الهادي للطباعة والنشر ببيروت عام (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)!.

وقد كان عمل المؤلف «في رحاب دعاء الاهتمامات العامة» الذي نسبه بعض الكتّاب للمهدي المنتظر محمد بن الحسن العسكري، والكتاب بحثٌ أخلاقي تربوي اتخذ كاتبه من دعاء المهدي تُكَأَةً لكتابته، لما للشخصية المرسومة أو المتخيّلة للمهدي المنتظر من تأثير وجذب عند المتدينين والمؤمنين بوجوده. وقد كان الباحث واضحاً مع نفسه ومع قارئه منذ البداية في نقطتين:

ــ الوجود الفعلي والتاريخي للمهدي محمد بن الحسن العسكري.

ــ ومدىٰ ثبوت هذا النصّ الذي شرحه بكتاب كامل يصل إلىٰ (٣٥٠) ثلاثمائة وخمسين صفحة! فقد تكلم علىٰ هاتين النقطتين، ثم قال:

«وبصرف النظر عن هذا الجدل في الرأي، وتصادم الأفكار بين مؤمن بالإمام المهدي وبين منكرٍ له؛ فإن فرقة الإمامية تختزن في مصادرها الثقافية فكر الإمام المهدي وتعاليمه، وتعتقد أن النص الذي افتتحنا به دراستنا هو نصٌّ منسوبٌ له، وهو جديرٌ بالبحث والتحليل لقيمته الإرشادية» (ص١٩).

أقول: إن الشيعة الإمامية يعتقدون بعصمة الأئمة، وبذلك يكون النصّ المنسوب إلىٰ واحدٍ منهم معصوماً مقدّساً يستحق الشرح والتوضيح والبناء!

وقد رأيتُ من المناسب أن أنقل هذا النص بتمامه، ليرىٰ القارىء كم في كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله صلىٰ الله عليه وآله وسلم من الأدعية العالية والتوجيهات التربوية السامية التي تستحقّ دراساتٍ عديدةً في الفكر والمناهج التربوية.

نصُّ دعاء الاهتمامات العامة المنسوب للمهدي المنتظر:

«اللهم ارزقنا توفيقَ الطاعة، وبُعدَ المعصية، وصدقَ النية، وعرفانَ الحُرمة، وأكرمنا بالهدىٰ والاستقامة، وسدِّد ألسنتنا بالصوابِ والحكمة، واملأ قلوبنا بالعلم

والمعرفة، وطهّر بطوننا من الحرام والشبهة، واكفف أيدينا عن الظلم والسرقة، واغضض أبصارنا عن الفجور والخيانة، واسدد أسماعنا عن اللّغو والغيبة، وتفضّل علىٰ علمائنا بالزهد والنصيحة، وعلىٰ المتعلّمين بالجهد والرغبة، وعلىٰ المستمعين بالاتباع والموعظة، وعلىٰ مرضىٰ المسلمين بالشفاء والراحة، وعلىٰ موتاهم بالرأفة والرحمة، وعلىٰ مشايخنا بالوقار والسكينة، وعلىٰ الشباب بالإنابة والتوبة، وعلىٰ النساء بالحياء والعفة، وعلىٰ الأغنياء بالتواضع والسعة، وعلىٰ الفقراء بالصبر والقناعة، وعلىٰ الغزاة بالنصر والغلبة، وعلىٰ الأُسَراء بالخلاص والراحة، وعلىٰ الأمراء بالعدل والشفقة، وعلىٰ الرعية بالإنصاف وحسن السيرة، وبارك الحجّاج والزوّار في الزاد والنفقة، واقضِ ما أوجبتَ عليهم من الحج والعمرة؛ بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين». اهـ. نصُّ دعاء المهدي!

والكتاب من الوجهة التربوية مفيدٌ طيّب، لكن كم كان أرقىٰ وأطيب لو أن مختصاً في العلوم التربوية مثل مؤلفه حاول أن يستجمع لنا شتات المنهج التربوي من القرآن الكريم، فهذا الدعاء في مبناه ومعناه لا يعجز حامل الشهادة الثانوية عن كتابة مثله، بل وأسمىٰ منه بياناً وأشملَ دلالات. وأمّا فيما يخصّ بحثنا عن المهدي المنتظر؛ فليس في الكتاب بعد المدخل (ص١٥-٣٠) شيءٌ من ذلك.



فرعٌ تكميلي

نموذجُ كتابٍ إسماعيلي

ـ «الإمامة وقائم القيامة» للدكتور مصطفىٰ غالب، منشورات دار ومكتبة الهلال ببيروت سنة ١٩٨١م، وقد جاء الكتاب في مجلدٍ عدد صفحاته (٣٣٥) صفحة.

تناول فيه المؤلف ماهية الإمامة في الإسلام (ص١٩-٧٨)، وجذور الشيعة وأصل نشأتها (ص٧٩-١٠٩)، وبحَثَ الصلة بين الإمامة من وجهة النظر الفلسفية (ص١١٠- ١٤٤) والإمامة عند جماعة الحق (ص١٤٥-٢٦٩)، وتحدث عن قائم القيامة المنتظر (ص٢٧٠-٢٧٨)، والشيعة والمهدي المنتظر (ص٢٧٩-٢٨٧)، وعلائم ظهور القائم عند الشيعة (ص٢٨٨-٣٠٢)، وقائم القيامة عند أهل الحق (ص٣٠٣-٣٣١)، ثم أبدىٰ رأيه في جميع ما تقدم (ص٣٣٢-٣٣٤).

والدكتور مصطفىٰ غالب شيعيٌّ إسماعيلي، وأهل الحق الذين يعنيهم هم شيعته الإسماعيلية الذين يعتمدون التأويل الباطني والنظريات الفلسفية النظرية الفلكية في نهاية الكون.

وختم الدكتور مصطفىٰ غالب كتابه بهذه الكلمات: «الآراء والأفكار التي استعرضناها في هذا الكتاب دون أن نعلِّق عليها إلا بالقدر الذي يفرضه البحث العلمي علينا، لا بد لنا من إبداء الرأي فيها في ضوء المنطلقات العقلانية العرفانية التي نؤمن بها، فالإمامة بالنسبة إلينا ضرورة من ضروريات الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية، تهدف إلىٰ قيادة البشرية نحو الأمثل والأفضل والأكمل لذلك نعتقد بأنها مفروضة من قبل الله سبحانه وتعالىٰ، حتىٰ لا يبقىٰ المسلمون دون إمام يسير بهم وفق ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، ويقودهم في الدروب الموصلة إلىٰ النجاة والخلاص، فالإمامة إذن أمر مفروض لطفاً من الباري سبحانه وتعالىٰ لإقامة الحجة علىٰ عباده.

أما الغلو في الأئمة واعتبارهم من طينة غير الطينة التي جُبل منها أبناء البشر فلا أقره مطلقاً، ولا يدور بخلدي أن أيَّ إمامٍ من أئمة آل البيت المنصوص عليهم قد وافق سراً أو علناً علىٰ آراء وأفكار بعض الغلاة الذين ذهبوا فيهم مذاهب شتىٰ، لا تنسجم مع الحقيقة والواقع.

أما ما أوردناه من آراء حول المهدي المنتظر باعتباره من المسائل الهامة المرتبطة بقيام الساعة فلا يهمنا ما ينسب إلىٰ عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية أو غيرها من الأديان والمذاهب التي قامت بهذا الرأي، ولا الأقوال والأحاديث والروايات والبشارات التي تشابكت وتناقضت حتىٰ أصبح من الصعب الحكم فيها في ضوء الإمكان المنطقي أو الفلسفي أو العملي.

فإذا أخذنا بما ورد في الجفر الأسود أو الأحمر، أو بالصحيفة التي طولها سبعون ذراعاً بذراع الرسول، أو بالجفر الجامع، أو غيرها من الكتب والمصنفات التي تتحدث عن المهدي المنتظر أو المخلِّص والمنقذ؛ لطال بنا المطاف ولما توصلنا إلىٰ أية نتيجة تدلنا علىٰ مسالك الطريق الصحيح.

ونحن وإن كنا لا نؤمن بالأساطير والخرافات والروايات الخيالية الوهمية فلا بد لنا من الإقرار والاعتراف بأن اليوم المحدد لقيام الساعة وظهور القائم المنتظر قد رُتّب ونظم وفق تحرّكات الكواكب وتفاعلاتها، بإرادة الباري سبحانه وتعالىٰ الذي رتّب ونظّم العالمين العلوي والسفلي بدقةٍ وانسجام، لذلك نرىٰ أن القيامة لن تقوم إلا إذا اكتملت الأدوار وتمت الأكوار وانتقلت الكواكب والأفلاك إلىٰ مراكزها بموجب العدل والحكمة».

قلت: لا حاجة بنا إلىٰ تعقيب!



المبحث الثالث

المصنفات التي تنكر ظهور المهدي المنتظر

المطلب الأول

المصنفات التي تنكر ظهور المهدي المنتظر عند أهل السنة

١ ــ «العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية»، للعلامة الشيخ عبد القادر بن أحمد الدمشقي الرُّومي المعروف بابن بدران الحنبلي (ت ١٣٤٦)، والكتاب من منشورات جمعية عبد الله النوري الخيرية، عامَ ١٤٠٤هـ، تحقيق الدكتور عبد الستار أبو غدة.

وجملة الكتاب إجاباتٌ علىٰ عشرين سؤالاً في العقيدة والاجتهاد، وفقه العبادات والمعاملات، وجّهها الشيخ عبد الله خلف الدحيان أحد علماء الكويت (ت ١٣٤٩هـ) إلىٰ شيخه ابن بدران، رحمهما الله تعالىٰ.

وقد جاء الحديث عن المهدي المنتظر في أسئلة الشيخ الدحيان علىٰ النحو الآتي:

«هذه أسئلة أرفعها إلىٰ حضرة العلامة المحقّق سيدي الشيخ عبد القادر بن أحمد بن بدران لطف الله به، ونفعنا بعلومه.. آمين، وهي:

١ ــ ما يقول حضرة الأستاذ في تقسيم العلامة السفاريني أهل السنة إلىٰ ثلاث فرق هل يلتئم مع قوله في النظم أن المُحِقة واحدة؟

٢ ــ وهل سبقه أحد من علمائنا في جعل (المهدي) من جملة العقائد السمعية؟ مع أن «اللمعة»[١] التي قُرئت عليه وكانت سبباً لنظمه أمهات العقائد لم تذكره في سمعياتها، وهل يُقال بموجب الحديث الذي ذَكر أنه رُوي بسندٍ مرضيّ في إكفار منكره ـ يعني المهدي؟[٢].

فأجاب الشيخ ابن بدران علىٰ السؤال الثاني المتعلق بالمهدي في أربع وعشرين صفحة (٦٣-٨٦) كان يجمل بنا أن نودعها كلها في هذا الكتاب، لولا خشية الإطالة وسوء الظن بنا!

علىٰ أنني سوف أجتزىء من كلامه مقاطعَ كاملةً تعطي تصوراً واضحاً عن رأيه في المهدي إن شاء الله تعالىٰ.

قال العلامة ابن بدران جواباً علىٰ سؤال: هل المهدي من العقائد السمعية؟ ما نصّه:

«أما ذكر المهدي في كتب العقائد وإلزامُ الناس بالإيمان بخروجه؛ فلم نرَ أحداً قال به من العلماء المحققين، لا من أصحابنا ـ يعني الحنابلة ـ ولا من غيرهم، ولكن بعض المصنفين قلّد من ألف في الوعظ والترهيب وذكر أشراط الساعة فجعلوا قسم السمعيات من كتب العقائد وعظاً وترهيباً، فخلطوا بذلك علىٰ العوام. وعلىٰ ذلك درج السفاريني في عقيدته وشرحها، فكان كحاطب ليل، فبينما تراه أثرياً محضاً إذا به قد صار متصوّفاً، وبينما تراه متصوّفاً إذا به أشعريٌّ وواعظ، إلىٰ غير ذلك من مسالكه التي يعرفها من أمعن النظر في كتبه، وما أوقعه في هذا إلا التقليد البحت، فرحمه الله تعالىٰ.

ثم إنني منذ سنتين سبقتا علىٰ تأليف هذه الرسالة سألني بعض إخواننا من القازانيين عن هذه المسألة بعينها في ضمن مسائل كثيرة فأطنبت في الجواب،

---

(١) يريد «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالىٰ.

(٢) العقود الياقوتية (ص٣٦-٣٧).

وتتبعت الأحاديث الواردة في شأن المهدي، وبينت ما لها وما عليها، وإنني مجملٌ المقال في هذا المقام مقتصراً علىٰ بيان الأحاديث التي استدل بها السفاريني مع مناقشته في بعض أدلته»، وساق عدداً من الأحاديث تتعلق بالمهدي، ثم قال:

«وجملة القول أن خبر النبي ﷺ هو الصدق وأن انتهاء خلافة بني العباس كان به ختم الخلافة، خلافاً لما أوهمه السفاريني من أن ختمها يكون قريب قيام الساعة، وهذه الدعوىٰ هي التي جرت البلاء علىٰ المسلمين، فكان فيما سلف لا يزال يخرج رجلٌ من الطالبيين يعتقد فيه الشيعة أنه المهدي حتىٰ إذا قتل ومات انتظروا رجعته إليهم أو ظهر آخرُ مكانه مدعياً أن السابق كان نائباً عنه إلىٰ حين مجيئه وأنه هو المهدي الحقيقي، فكثرت لذلك الفتن وعم البلاء.

وكذلك في العصور القريبة منا حتىٰ إلىٰ زمننا، وكل عصر لا يخلو من ادعاء المهدوية، فينشأ من دعوته تفرق الكلمة وسفك الدماء واختلال الأمور، وكثيراً ما انكشف أمر هذا المدعي فتبين أنه كان آلةً في يد أعداء الدين وسُلَّماً يرتقون عليه إلىٰ ترويج مقاصدهم في بلاد المسلمين.

والداعي إلىٰ الحقّ خافتُ الصوت لا يُسمع له نداء، والمبتدع يصول ويجول وهو ذو الحَول والطول، وقد نبغ المهدي السوداني من قريبٍ فكانت نتيجة دعواه مساعدة الإنجليز علىٰ احتلال مصر[(١)].

ونبغ في يومنا هذا الإدريسي في جهاتِ عسير من بلاد اليمن[(٢)]، ثم لم يلبث أن انكشف أمره بأنه لإيطاليا معينٌ وظهير. فإذا كانت المهدوية عبارةً عن إعانة

---

(١) لست مع العلاّمة ابن بدران في هذا الاستنتاج، فالمهديّ السوداني قد عمل بتكليفه الشرعيّ في حرب الاستعمار الإنكليزي، وليس مسؤولاً عن النتائج، انظر «الموسوعة الميسرة» (ص٤٦٦-٤٦٧).

(٢) الإدريسي المقصود هنا هو مصطفىٰ بن علي، من أعيان الأدارسة في (تهامة) ببلاد (عسير)، قاتل العثمانيين حول (أبها). ولما انبسط نفوذ السياسة الإيطالية في تلك الجهات اضطر لمغادرتها، فرحل لمصر واستقر في (الأقصر) إلىٰ أن مات عام ١٣٤٩هـ.

الكافرين علىٰ المسلمين فبئست تلك المهدوية، وقُبحاً لتلك الدعوىٰ، وما أوصل العقل إلى هذه السذاجة إلا جهلة الوعّاظ والمدعين للعلم، فإنهم يحشون أدمغة العوام من هذه الترهات حتىٰ تبقىٰ غير قابلة للتمييز بين الحق والباطل.

فإن قال قائل: إن ماذكرتَه مسلَّم الثبوت واضح البرهان، غير أننا نريد منك القولَ الفصل في أمر المهدي.

قلت: إن الأحاديث التي جاءت في المهدي وخروجه كلُّها مطلقة لا تقييدَ فيها بأحدٍ بعينه، غاية أمرها أنها تدل علىٰ خروج رجلٍ من أهل بيت النبي ﷺ مَن قد علمت سابقاً، ويكون خروجه عند اختلافٍ من الناس وظلم في الأرض، فيملؤها عدلاً، فكل من خرج عند اختلافٍ من الناس وظهور الظلم والجور فعمل بالعدل والقسط وطرد الظلم والجور فهو ذلك الرجل، ولا يمنع كونه متعدداً أن يكون منافياً للأحاديث، لأنها نفسها تدل علىٰ التعدد ولم تقتصر علىٰ شخص مخصوص. ولا ينافي هذا ما صُرِّح به من أنه يخرج في آخر الزمان، لأن آخر كل زمانٍ انقلابُه من حال إلىٰ آخر، فانقراض كل دولة هو آخر زمانها، كما أن انقراض الأمة هو آخر زمانها، فأروني إذاً ما الداعي لجعل هذه الأشياء من جملة العقيدة؟ وما الموجب لاعتقاد أن رجلاً عادلاً يخرج في آخر الزمان؟

فهذه جملةٌ من القول توضح لك الحق وترشدك إلىٰ الصواب وتُعلمك أن الحتم الذي ادّعاه السفاريني تبعاً لغيره؛ ليس بحتم من القول...

فالصراط المستقيم التزامُ ما نصّه تعالىٰ في كتابه العزيز بلسان عربي مبين، [أو جاء نصٌّ][١] واضح عن النبي ﷺ برواية الثقات من أئمة أصحاب الحديث مسنداً إلىٰ رسول الله ﷺ، فهذا الصراط يوصل إلىٰ رضاء الله تعالىٰ.

علىٰ أن الأحاديث التي ألمعنا إليها مما جعلها السفاريني مستنداً له كلها تدور علىٰ عاصم، وقد قال فيه الإمام أحمد: كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن خيّراً ثقة،

---

(١) زيادة لا يستقيم الكلام بدونها، وقوله: (نصّه تعالىٰ) يعني: أظهره.

والأعمش أحفظ منه. انتهىٰ. لكن تكلّم فيه العجلي وابن سعد ويعقوب بن سفيان وأبو حاتم وابن عُلَية والعقيلي والدارقطني، ولم يخرّج له الشيخان إلا مقروناً بغيره. ومن المعلوم أن الجرحَ مقدمٌ علىٰ التعديل.

ومن أغرب ما استدل به السفاريني قول كعب الأحبار[١] من أنه: إنما سُمي المهدي مهدياً لأنه يهدي إلىٰ أمر خفي، ويستخرج التوراة والإنجيل من أرضٍ يقال لها أنطاكية[٢]! فانظر إلىٰ رجل يكتب في العقائد ثم يغتر بمثل هذه الهذيانات ويجعل كلام كعب الأحبار من جملة الأدلة ويحشر في كتابه الأحاديث المُتكلَّم بها بل الموضوعات، ولو أنه ترك ذلك لكتابه «البحور الزاخرة» وحشر معه الفوائد التي ذكرها في شرح حال المهدي؛ لكان أولىٰ له وأسلم.

بقي هنا أن يُقال: إنّ الشيخ السفاريني ذكر في التنبيه الذي جعله عقب فوائده ما نصه: قد كثرت بخروجه ـ يعني المهدي ـ الروايات حتىٰ بلغت حد التواتر المعنوي، وشاع ذلك بين علماء السنة حتىٰ عُدّ من معتقداتهم»، ثم ذكر الحديث الذي رواه ابن الإسكاف عن جابر مرفوعاً «من كذّب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»[٣].

فنقول: الحديث المنسوب إلىٰ جابرٍ قد رواه أبو بكر الإسكاف في «فوائد الأخبار» مسنداً إلىٰ مالك بن أنس عن محمد بن المنكدر عن جابر، وأبو بكر نفسه متّهمٌ عندهم ووضّاع، ومع ذلك فالله أعلم بصحة طريقه إلىٰ مالك! وقال في «تذهيب تهذيب الكمال»: الإسكاف سعد بن طريف الحنظلي الكوفي، ضعّفه أحمد وغيره. انتهىٰ.

---

(١) كعب الأحبار (ت ٣٢هـ) هو كعب بن ماتع الحميري، كان يهودياً فأسلم وقدم المدينة، ثم خرج إلىٰ الشام. روىٰ عن النبي ﷺ، وعن عمر وصهيب وعائشة. روىٰ عنه ابن عباس ومعاوية «تهذيب التهذيب» (٨: ٤٣٩).

(٢) «لوامع الأنوار» للسفاريني (٢: ٧٢).

(٣) «لوامع الأنوار» للسفاريني (٢: ٧٤).

فقد تبين أن هذا الحديثَ موضوع، وإن لم نقل بوضعه فهو ضعيفٌ علىٰ كل حال، ومثله لا يصلح أن يكون مستنداً كما زعمه السفاريني، ولقد كشفت عنه في غالب كتب السنة حتىٰ في كتاب «الجامع الكبير» للحافظ السيوطي الذي لم يدع شاذةً ولا فاذةً من الأحاديث إلا ذكرها، فلم أظفر به.

وأما قوله: «إن الروايات قد كثرت بخروجه ـ يعني المهدي ـ وشاعت بين علماء السنة حتىٰ بلغت حد التواتر المعنوي» فنقول: إنّنا علىٰ فرض تسليم ما ذكره من التواتر المعنوي فإننا لا نجد له معنىً سوىٰ السفسطة، وذلك أنه إن كان مراده بالتواتر المعنوي أن المعنىٰ قد تواتر دون اللفظ فهذا لا معنىٰ له، لأن المتواتر من أقسام الخبر، والخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، وهو المنقسم إلىٰ المتواتر والآحاد، والمعنىٰ إنما ينقسم إلىٰ ذلك بواسطة اللفظ، إذ المعنىٰ مجرداً عن لفظه لا يسمىٰ خبراً بإجماع العقلاء، لأن المعنىٰ المخزون في الخيال ما لم يتكلم به صاحبه لا يقال له: محتملٌ للصدق والكذب.

وإن كان مراده أن المعنىٰ قد تواتر مع اللفظ تواتراً معنوياً كما يدل عليه قوله إن الروايات قد كثرت.. إلىٰ آخر كلامه فنقول: حيث إنه نسب التواتر إلىٰ الروايات، وهي المعنىٰ واللفظ معاً، فما معنىٰ التواتر المعنوي إذاً ونسبته إلىٰ المعنىٰ فقط، فما أكثر التناقض في كلام هذا الشيخ وما أبعد دليله عن مُدّعاه![1].

علىٰ أن علماء الأصول من علمائنا وغيرهم ذكروا للتواتر شروطاً ثلاثة، وقد ذكرها أبو محمد في كتابه «روضة الناظر» فقال: وللتواتر ثلاثة شروط:

---

(١) يظهر من كلام ابن بدران الرغبة بالمصادرة لمجرَّد الاعتراض، ومثله لا يخفىٰ عليه وجود التواتر المعنوي الذي يفيد الدلالة على المراد في الجملة، سواءٌ كانت الجملة أبعاضاً دلَّ كل بعضٍ منها على جزء الكل أو كان معنىً مرادفاً أو موحياً بدلالةٍ معتبرةٍ عند علماء الفقه والأصول، ونحن سوف نسكت عن كثيرٍ من إيرادات ابن بدران حتىٰ لا يطول بنا المقام، وقد أردنا التنبيه علىٰ عدم موافقتُنا على تحامله علىٰ العلاّمة السفّاريني.

الأول: أن يخبروا عن علم ضروري مستند إلىٰ محسوس، إذ لو أخبرنا الجمُّ الغفير عن حدوث العالم أو عن صدق الأنبياء لم يحصل لنا العلم بخبرهم.

الثاني: أن يستوي طرف الخبر ووسطه[١] في هذه الصفة وفي كمال العدد، لأن خبر أهل كل عصر مستقل بنفسه فلا بد من الشروط فيه، ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود ـ مع كثرتهم ـ في نقلهم عن موسىٰ عليه السلام تكذيبَ كل ناسخٍ لشريعته.

الشرط الثالث: العدد الذي يحصل به التواتر. انتهىٰ. والعدد اختلف فيه العلماء اختلافاً معلوماً في كتب الأصول وفي كتب مصطلح الحديث فلا حاجة للإطالة به هاهنا[٢].

وما ادعاه من التواتر المعنوي لم ينطبق علىٰ شرطٍ من هذه الشروط. وهب أننا قلنا، كبعض الأصوليين، بأن التواتر ينقسم إلىٰ لفظي وهو ما تواتر لفظه وإلىٰ معنوي وهو أن ينقل جماعةٌ يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر القدر المشترك منه، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم مثلاً أنه أعطىٰ جَمَلاً، وآخر أنه أعطىٰ فرساً، وآخر أنه أعطىٰ ديناراً. . وهلم جراً، فتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الإعطاء، لأن وجوده مشترك بين جميع هذه القضايا، فإن أحاديث المهدي علىٰ مدّعاه يتواتر منها وجود مهدي ليس محصوراً في زمان ولا في مكان، ولا دلالة فيها علىٰ المهدي المنتظر، ولا علىٰ القطع بصفاته.

وأهل الحديث عموماً مطبقون علىٰ أنه لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمة علىٰ الحق لا يضرها من خذلها، وعلىٰ أنه لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرساً

---

(١) في الأصل: «أن يستويا»، والتصحيح تقتضيه قواعد النحو. وكذلك هو في «روضة الناظر» ص٥٠.

(٢) قد ذكرنا ما نراه صواباً في مسألة العدد المطلوب للتواتر في كل طبقة فيما تقدم ص من هذا الكتاب.

يستعملهم في طاعته، فأي من كان بهذه الصفة فهو المهدي، وأما حصره في شخص معين لا يخرج إلا عند قيام الساعة، فهذا لا يدل عليه تواتر لا لفظي ولا معنوي.

ثم إنّ قول الشيخ السفاريني: «فالإيمان بخروج المهدي واجبٌ كما هو مقرر عند أهل العلم ومدون في عقائد أهل السنة والجماعة» دعوىٰ لا دليل عليها، بل الأمر بالعكس! لأننا راجعنا كثيراً من كتب عقائد أهل السنة والجماعة من المتقدمين والمتوسطين والمتأخرين فلم نجد أحداً منهم ذكر أنه يجب الاعتقاد بخروج المهدي. ومن ذكره منهم فإنما يذكره استطراداً في الكلام علىٰ أشراط الساعة، وهذه كتب الحنابلة بأجمعها؛ وهذه عيون كتب الأشاعرة والماتريدية، كـ«المواقف» وشرحها، و«المقاصد» وشرحها، و«شرح السنوسية» و«الجوهرة» وغير ذلك مما هو معروفٌ ومتداولٌ بالأيدي. علىٰ أنني لم أرَ للمهدي ذكراً إلا في كتابٍ لمنكورس[١]، ومع ذلك فقد ذكره استطرادا ولم يقل المهدي المنتظر.

وأما قول السفاريني: «وكذا عند أهل الشيعة» فإن هذا مسلَّم، وما أتت الداهية إلا من قِبَلهم، وغالب أحاديث المهدي مرويةٌ من طريقهم، ولم يسرِ ذلك لصاحبناإلا من جهتهم، فسلامة صدره هي التي أوصلته إلىٰ هذا المدّعىٰ. ولو كان الأمر علىٰ ما زعم ما ترك التنبيه عليه كبار أئمتنا ممن تصدىٰ لبيان العقائد السلفية كالقاضي أبي يعلىٰ وأبي الوفاء علي بن عقيل[٢] وابن بطة وموفق الدين

---

(١) ولعل يعني منكوبرس، وهو العلاّمة الأصولي الفقيه أبو شجاع منكوبرس بن يَلَنْقِلِج الناصري ـ علىٰ خلافٍ في اسمه ـ (ت ٦٥٢هـ)، وكتابه في العقائد هو شرح عقائد الطحاوي، وسمّاه: «النور اللامع والبرهان الساطع»، لا يزال مخطوطاً وله عددٌ من النسخ الخطية. «الجواهر المضية» للحافظ عبد القادر القرشي (١: ٤٦٢)، وقارن بما في «كشف الظنون» (٢: ١٨٠٢)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢٣)، والله تعالىٰ أعلم.

(٢) في الأصل: ماشطة بغداد، والصواب ما أثبتناه، وقد أورده ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد»، وهو أبو الحسن علي بن الحسين فقيه كاتب، له تقدم في صناعة الحساب وأحكام الخراج. كان حياً سنة (٣١٠هـ) وقد جاوز التسعين، «معجم المؤلفين» (٧: ٦٨).

والحافظ ابن سرور[١] والإمام تقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيّم وغيرهم من البحور الزاخرة في العلم، وأيضاً لما سكت عنه الإمام أحمد رضي الله عنه ولا الأشعري ولا الماتريدي. فليت شعري من هم أهل السنة الذين زعمهم صاحبنا؟! ومن هنا نعلم أن ما نقله عن الشيخ مرعي في كتابه «فرائد الفِكَر»[٢] عن أبي الحسن محمد بن الحسين ـ يعني الآبري ـ أنه قال: قد تواترت الأحاديث واستفاضت بكثرة رواتها بمجيء المهدي؛ لا أصلَ له.

وعلىٰ أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً لا تكاد توجد في رواياتهم، ومن ثم قال ابن الصلاح: المتواتر يعز وجوده إلا أن يُدّعىٰ ذلك في حديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وأنكر ابن حبان وجود حديث مستكمل لشروط التواتر، وذكر الحافظ ابن حجر منها حديث الشفاعة والحوض ورؤية الله تعالىٰ في الآخرة، ولم أجد أحداً من المحدثين قطع بصحة أحاديث المهدي فضلاً علىٰ القول بتواترها[٣].

وأنت إذا تأملت أحاديث المهدي بأجمعها تجدها مطلقةً غير مقيدة، إلا أن بعض القوم ظن كأن هذه الأحاديث قيلت في زمنه وأنها لم تتناول شيئاً مما مضىٰ قبله فقصرها علىٰ الزمن الذي يأتي بعده، إما تضليلاً للعوام، وإما تقليداً للشيعة والباطنية، وإما سذاجةً منه وسلامة صدر. وأياً ما كان الأمر فإن مثل هذا لا يجوز

(١) في الأصل ابن مسرور، ولعله محرّف عن (ابن سرور)، وهو الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، لكنه مشهورٌ باسمه الأول، وهو ابن خالة ابن قدامة، وله مصنفات جليلة منها «الكمال في معرفة الرجال» و«العمدة في الأحكام» (ت ٦٠٠هـ).

(٢) الشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي الحنبلي، انتقل من (طولكرم) إلىٰ القدس ثم إلىٰ القاهرة وبها توفي (١٠٣٣هـ). له نحو سبعين كتاباً، منها: «دليل الطالب» و«غاية المنتهىٰ»، انظر: «السحب الوابلة» (ص٣٠٤). وكتابه هذا اسمه «فرائد الفِكَر في أخبار المهدي المنتظر» كما في «ذيل كشف الظنون» (٢: ١٨٣) ووقع في الأصل: فوائد.

(٣) يوجّه نفي ابن بدران هنا علىٰ أنّه قصد المحدثين النقّاد في عصور الرواية الأصلية التي تمتدّ إلىٰ نهاية القرن الثالث.

أن يذكر في كتب العقائد ليحمل الناس علىٰ الاعتقاد به. علىٰ أن الأحاديث ناطقة تارةً بأنه من ولد فاطمة، وتارةً بأنه من ولد العباس، وكل هذا يدل علىٰ ما ذكرناه.

ثم إننا نقول للسفاريني الذي جعل كتابه في العقائد كتاب ملاحم وتاريخ وقصص: أتوجب علينا الإيمان كذلك بمنشآت كعب الأحبار، وبظهور السفياني والأبقع والأصهب والجرهمي والقحطاني وغيرهم ممن ذكرت خروجهم عن كعب الأحبار، وبخروج الحارث وشعيب بن صالح؟ أم توجب علينا الإيمان بما قاله كعب من أن المهدي يستخرج التوراة من جبال الشام ويستخرجها هي والإنجيل من أرض أنطاكية فيهدي بها اليهود والنصارىٰ! وايم الله إن التوراة لو كانت حجراً فدفن في الأرض هذه الألوف من السنين لتغيرت حاله واستحال التراب الذي حوله إلىٰ أحجار[1]، ولو كان الأمر كما ذكره كعب لكان الله تعالىٰ ذكر في الاحتجاج عليهم أن التوراة في مكان كذا وكذا فأتوا بها فإنها تكذب دعواكم، أو كان أعلم نبيه بمحلها فيكون ذلك من جملة معجزاته ﷺ، والقرآن رد علىٰ مفترياتهم بأعظم الرد وقال: ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وما أشبه هذه الأقاصيص بما ذكره الفيلسوف الماهر السموأل بن يهوذا المغربي البغدادي في كتابه «بذل المجهود في إقناع اليهود» من أن اليهود ينتظرون قائماً يأتيهم من نسل داود إذا حرك شفتيه بالدعاء ماتت جميع الأمم ولا يبقىٰ إلا اليهود، وهذا المنتظر بزعمهم هو الذي وُعدوا به، وقد كانت الأنبياء عليهم السلام ضربوا له أمثالاً أشاروا بها إلىٰ جلالة دين المسيح وخضوع الجبارين لأهل ملته وإتيانه بالنسخ العظيم في قولهم ما معناه: أن الذئب والكبش يرعيان جميعاً ويربضان معاً، وأن البقرة والدب يرعيان جميعاً، وأن الأسد يأكل التبن كالبقر، فلم يفهموا من تلك الأمثال إلا صورها الحسية دون معانيها العقلية فاستنكفوا عن

---

(١) في هذا الكلام نظر، فلو صحّ هذا نقلاً؛ لأمكن القول: إنّ الله تعالىٰ قادر علىٰ حفظ التوراة، كيوم أخفيت، فهذه «مومياء» فراعنة مصر، جلّها أقدم من موسىٰ عليه السلام.

الإيمان بالمسيح عند مبعثه وأقاموا ينتظرون الأسد حتىٰ يأكل التبن، ويعتقدون أيضاً أن هذا المنتظر متىٰ جاءهم جمعهم بأسرهم إلىٰ القدس وتصير لهم الدولة ويخلو العالم عن سواهم ويُحجم الموت عن جنابهم المدد الطويلة، وسبيلهم أن لا يعدلوا حتىٰ تتبع الأسود في غاباتها ويطرح التبن بين أيديها ليعلموا وقت أكلها إياه. هذا كلامه وكذلك الباطنية تنتظر مثل منتظر اليهود.

وحاصل الأمر أن النبي ﷺ أخبر عما يكون في أمته بعده، وأشار إلىٰ ظهور الحق بين يدي الباطل وأخبر بأن طائفةً من أمته لا تزال ظاهرة علىٰ الحق حتىٰ يأتي أمر الله، ولم يأمرنا بانتظار منتظر ولا أوجب علينا الاعتقاد بقيام قائم ولا بانتظار غائب، وترك فينا كتاب الله تعالىٰ وفيه الهدىٰ والفلاح فهو الهادي إذا ادْلَهمّ ليلُ الضلال. ولمّا كان هو النور الساري حاول اليهود والزنادقة إطفاء هذا النور فدسّوا الدسائس بين أهله حسداً وبَغْياً؛ فاغترّ بها قوم، وعاش لها الذين أحياهم الله بنور العلم فتتبعوها وقلعوا جذورها. وكلما رام إحياءها مُمَوِّهٌ أو أبله قام أسود هذا الدين المتين يدافعون عنه بأسنة الأقلام ومرهفات اللسان.

وإني لأعجب من مثل أبي نعيم والطبراني وابن عساكر وغيرهم من علماء الحديث وحفاظه كيف يروون بأسانيدهم إلىٰ كعب ووهب وأمثالهما في كتب الحديث ثم لا ينبهون علىٰ ما في رواياتهم من الأمور التي لا توافق شرعاً ولا عقلاً حتىٰ اغتر بهم من ألف في الأقاصيص والملاحم والفتن»[١].

أقول: هذا قول علامة الحنابلة في القرن الرابع عشر الهجري، وهو واضح لا يحتاج إلىٰ أدنىٰ توضيح.

وقد نقلت منه فقرات توضح رأيه في مسألة المهدي، مع اعتقادي بضرورة مراجعة البحث كاملاً في «العقود الياقوتية» وفي «الأجوبة القازانية» لتحديد جملة ما نوافقه عليه، وقليل ما نخالفه فيه!. والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «العقود الياقوتية من جيّد الأسئلة الكويتيّة»، مقتطفات من بحث المهدي (ص٦٣) فما بعد.

٢ ـ «**تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة**»، للعلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٧٩هـ)، صدرت الطبعة الأولىٰ منه عن الشركة التونسية للتوزيع عام ١٩٨٥م.

وقد تناول مسألة «المهدي المنتظر» ضمن موضوعات هذا الكتاب الذي جمع أبحاثاً متعددة للشيخ ابن عاشور، ونص في مقدمة بحثه هذا علىٰ أن أحد قراء مجلة «هدىٰ الإسلام» طلب من رئيس تحريرها أن يلتمس من الشيخ عاشور إبانة رأيه في مسألتين:

الأولىٰ: مسألة شفاعة النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم لأهل الكبائر من أمته.

والثانية: أحاديث ظهور المهدي... فكتب هذا المقال، الذي استغرق من كتاب التحقيقات اثنتي عشرة صفحة (٤٩-٦٠).

وقد بين الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أن واجبات الدين؛ ترجع إلىٰ ثلاثة أنواع: اعتقادات، وأعمال، وآداب، وأن التصديق بظهور المهدي في آخر الزمان لا ينضوي تحت أي من هذه الأنواع (ص٤٩).

ومتىٰ خلا عن اندراجه تحت واحد من هذه الأنواع؛ تبين أنه ليس مما يتعين علىٰ المسلمين العلم به واعتقاده... وإنما يكون من المسائل التي تندرج تحت توسيع المعارف الإسلامية، وعرضها للدرس والنقد والتمحيص إثباتاً أو نفياً، فهو بمنزلة حديث موسىٰ والخضر، وحديث ذي السويقتين من الحبشة الذي يخرب الكعبة حجراً حجراً، وإن الاعتقاد بمجيء المهدي وعدم مجيئه سواء!

ويرىٰ الشيخ محمد الطاهر أن قصّة المهدي نبتت بعد مقتل سيدنا الحسين بن علي عليهما السلام وبعد ظهور بني أمية، واستتباب الأمر السياسي لهم، وانصياع معظم العرب لسلطانهم، فتفرق شيعة الهاشميين في البلاد علىٰ حنق وغيظ، ودبروا لنجاح دعوتهم لبني هاشم بين الأعاجم، وكان لا بد لتعزيز دعوتهم واستجابة الناس لهم من اختلاق الأحاديث المروية عن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم

والسلف الصالحين، وشاعت هذه الأخبار في الناس، حتىٰ رواها المحدثون، وعرفها الخاص والعام، ويربط الشيخ عاشوز بين هذا التقرير وبين التشريد والتطريد الذي يلقاه بنو هاشم وبين الرايات السود من خراسان إلىٰ درجة أنّ بعضهم روىٰ أحاديث تنص علىٰ أن المهدي من بني العباس!

ثم أورد الشيخ عاشور ثمانية أحاديث مما اختلف أهل العلم في تصحيحها وتضعيفها، دون ما اتفقوا علىٰ ضعفه، وهم لم يتفقوا علىٰ صحة حديث واحد في المهدي!

وخلص إلىٰ أن هذه الأحاديث كلها لم تستوف شروط الحديث الصحيح، ولا شروط الحديث الحسن، فتكون جميعها من قسم الحديث الضعيف.

وقد اتفق علماء السنة علىٰ عدم قبول الحديث الضعيف فيما عدا فضائل الأعمال، واختلفوا في قبوله في خصوص فضائل الأعمال، بناء علىٰ أن فضائل الأعمال داخلة تحت كليات شرعية هي الشاهدة لقبولها بوجه كلي، فلا يفيدها الحديث الضعيف إلا تعيينَ وقتٍ أو عدد.

هذا رأي الشيخ عاشور في الآثار المروية في المهدي من جهة علوم الحديث.

وأما رأيه من جهة النظر، فيتلخص فيما يأتي:

لو كانت أحاديث المهدي من الصحة في الموضع الذي يذكرونه من تواترها وشهرتها؛ لما فات جميعُها أو بعضُها الإمامين الجليلين البخاري ومسلماً اللذين جمعا في صحيحيهما حتىٰ كيفية الأكل والشرب والاضطجاع والسواك والحديث عن خف النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك من أمور جزئية في الحياة.

وهذا مغمزٌ ظاهرٌ في هذه الأحاديث كلها، لكن حملة الدعاية روّجتها حتىٰ التبست علىٰ كثير من الناس.

ثم هل يُعْقل أن يَسْكُتَ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم عن التعرض لأمر الخلافة من بعده، علىٰ عظم خطرها، وموقعها من الدين، ومع ما يتوقع من الفتنة

فيها بعد وفاته صلىٰ الله عليه وآله وسلم؛ أيترك رسول الله بيانَ هذا، ويَهتمّ ببيان قائم يقوم في آخر الزمان، فيملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً؟[١].

قال: «هذا حال أمثل الروايات في شأن المهدي، وخلاصة القول فيها من جهة النظر أنها مستبعدة مسترابة، وإننا لو سلمنا جدلاً بارتفاعها عن رتبة الضعف؛ فإننا لا نستثمر منها عقيدة لازمة ولا مأمورات مندوبة، بَلْهَ الجازمة!».

وقال في خاتمة بحثه: «وهذا البحث علىٰ تقادم عهده، وإخفاق زنده، هو من المباحث التي أرىٰ للمسلمين الإعراض عن الاشتغال بها تعضيداً أو تزييفاً، وإنني أعجب لتفاقم الجدال في شأنها وشأنه، إذ هي مسألة لا تفيدهم عملاً في دينهم ولا دنياهم، فما كان لها من الأهمية أن تكون شُغْلَ أولاهم وأخراهم، ولكن حين عَنّ فيها الجدال، وكثر القيل والقال، فحقيقٌ بالعلم عندئذ إظهار سلطانه؛ ليُحق الحق ويدع الباطل في أشطانه»[٢] (ص٦٠).

قلت: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور علمٌ من أعلام الأمة في القرن الرابع عشر الهجري، ومن أخص اختصاصاته العلمية بحوثه في مقاصد الشريعة ومكارمها، وحريٌّ برأيه في المهدي أن يسجَّل واضحاً جلياً؛ لصدوره عن عالم عامل ورع عارف بمراد الله تعالىٰ من عباده، خبيرٍ بهدي رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم في سننه، رحمه الله تعالىٰ وأجزل مثوبته، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) دعوىٰ سكوت النبي ﷺ عن التعرّض لأمر الخلافة فيه نظر، فأهل السنّة يروون أن النبيّ ﷺ ألمح إلىٰ أبي بكر في واقعات متعددة يذكرونها، والزيديّة يرون النصوص الواردة في عليّ تشير إليه بوضوح ولا تنصّ عليه! والشيعة الإمامية يذهبون إلىٰ نصّ النبي الواضح علىٰ عليّ، والذي عندي في هذه المسألة أنّ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم أراد أن يؤكّد علىٰ مبدأ الشورىٰ في الاختيار، وإلماحُه إلىٰ بعض الصحابة بمنزلة الترشيح الضمني لمن صحَّ إلماحُه إليه.

(٢) الأشطان: جمع، مفرده شَطَن، وهو الحبل، أو الطويل منه، وكأن الشيخ ابن عاشور أراد أن يدع الباطل مكبّلاً في حباله، مغلولاً بها.

٣ ــ «المهدي والمهدوية» للدكتور أحمد أمين، طبع في القاهرة عام ١٩٥١م.

جاء الكتاب في (١٢١) صفحة من القطع الصغير (١٢×١٧)، وجاءت الفهارس في أربع صفحات، وقد تناول الدكتور أحمد أمين في كتابه هذا تطور ظهور المهدية (ص٨)، وتشبّث الفاطميين بها حتىٰ أقاموا دولتهم (ص١٥)، وأقام سيف الدولة الحمداني دولته ذات التوجه الفكري التعليمي بناءً علىٰ المعتقدات المهدية (ص٢٨)، وقامت دولة الموحدين علىٰ يد زعيمها محمد بن تومرت الذي ادّعىٰ المهدية (ص٣٥)، وادعىٰ المهدية زعيم القرامطة الذي ملأ الدنيا ظلماً وجوراً وفتكاً في البصرة (ص٤٣)، وقامت فرقة «الحشاشين» الإسماعيلية علىٰ المهدي (ص٥٢).

وكانت ثورة البساسيري (ت ٤٥٠هـ) علىٰ الخليفة القائم بأمر الله العباسي باسم المستنصر بالله الفاطمي المهدوي في مصر (ص٥٩).

ويرىٰ أحمد أمين أن البابية (ص٦٣) والقاديانية (ص٧٢) والسنوسية (ص٧٨) والمهدية السودانية (ص٨٠) كل هذه الحركات اعتمدت علىٰ فكرة المهدي في نشوئها وتطور تاريخها، وقد ختم كتابه الصغير هذا بخاتمة جيدة، وقدَّم له بمقدمة جيدة، أجتزىء من هنا مقطعاً، ومن هنا مقطعاً آخر.

قال في مقدمة كتابه (ص١٥): «فكرة المهدي والمهدوية، لعبت دوراً كبيراً في الإسلام منذ القرن الأول الهجري إلىٰ اليوم، وسبب نجاحها يرجع إلىٰ شيئين:

ــ **الأول**: أن نفسية الناس تكره الظلم وتحب العدل، سنتهم في جميع الأزمنة والأمكنة، فإذا لم يتحقق العدل في زمنهم اشرأبت نفوسهم لحاكم عادل تتحقق فيه العدالة بجميع أشكالها... وإذا جاءت هذه الفكرة عن طريق الدين كان الناس لها أكثر حماسةً وغيرةً وأملاً، فوجدوا في فكرة المهدي ما يحقق أملهم، ولذلك كثرت هذه الفكرة في الأديان المختلفة من يهودية ونصرانية وإسلام، فاعتقد اليهود برجوع «إيليا»، واعتقد المسيحيون والمسلمون برجوع عيسىٰ قبل يوم القيامة يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً.

ولعلهم رمزوا بالمسيح عليه السلام إلىٰ العدالة، وبالمسيح الدجّال إلىٰ الظلم، وسلّطوا المسيح عليه السلام علىٰ المسيح الدجال فقتله؛ إيماءً بأن العدل يسود والظلم يموت.

ـ **والثاني**: أن الدنيا في الشرق والغرب مملوءة ظلماً وذلك في كل العصور وقد حاول الناس كثيراً أن يزيلوا الظلم عنهم ويعيشوا عيشة سعيدة في جو مليء بالعدل فلم يفلحوا، فلما لم يفلحوا أمّلوا، فكان من أملهم إمام عادل، إن لم يأت اليوم فسيأتي غداً، وسيملأ الأرض عدلاً، وستتحقق علىٰ يديه جميع الآمال.

وكانت فكرة المهدية تحقق هذين الغرضين، وقد سادت في الشرق أكثر من الغرب؛ لأن الشرقيين أكثر أملاً وأكثر نظراً للماضي والمستقبل، ولأن الغربيين أكثر عملاً وأكثر نظراً إلىٰ الواقع، فهم واقعيون أكثر من الشرقيين، ولأن الشرقيين أميل إلىٰ الدين[1]، وأكثر اعتقاداً بأن العدل لا يأتي إلا مع التدين، وفكرة المهدي فكرة دينية تتمشىٰ مع هذه الأغراض (ص٥-٧).

وقد أوضح في خاتمة كتابه «صورة موجزة لما سببته مأساة فكرة «المهدية» وثوراتها المتلاحقة، التي كلفت الأمة كثيراً من دماء أبنائها، ومن أموالها واستقرارها؛ وفي حالتي نجاح الثورات المهدية وإخفاقها كانت الأمة هي الضحية في فكرها وحياة أبنائها واقتصادها وأمنها واستقرارها.

والملاحظ أن الثورات التي نجحت وأسست ممالك ودولاً علىٰ حساب وحدة الأمة، لم يكن هؤلاء المهديون أحسن حالاً ولا أقل ظلماً وفتكاً وبذخاً وكبراً من الحكام الذين خرجوا عليهم ليملأوا الأرض قسطاً وعدلاً (ص٨٥-٨٧).

---

(١) إن فكرة المهدي المنتظر كما يقول الدكتور أحمد أمين من الأفكار المشتركة بين الأديان، وعندما كانت الفكرة شائعةً في الوسط الإسلامي كان عقلاء الأوروبيين ينظرون إلىٰ الغربيين علىٰ أنهم شعوبٌ متوحّشة ليس لها قيَمٌ ولا علمٌ ولا حضارة، فإسقاطه واقعنا المعاصر البئيس علىٰ نظرته إلىٰ الغربيين في القرن المنصرم خاطئةٌ بلا ريب.

فانظر ما فعله الفاطميون بمصر، وما جمعته نساؤهم فضلاً عن رجالهم من الأموال والمتاع (ص٨٨)، وانظر ما فعله القرمطي الخبيث الذي اقتلع الحجر الأسود من الكعبة الشريفة وقتل الحُجّاج حتىٰ الإبادة (ص٩٠-٩٢)، وكذلك الحشّاشون في سوريا (٩٢)، ثم تكلم علىٰ مسألة التجديد كلاماً طيباً مفيداً (ص٩٧-١٠١) أفدت منه عند تخريج حديث المجددين فينظر ثمة!.

٤ ــ «**المهدية في الإسلام**» للأستاذ سعد محمد حسن الأزهري، طبعة دار الكتاب العربي بمصر عام (١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م)، ذكر الشيخ البستوي أن هذا الكتاب هو أضخم كتابٍ اطلع عليه في هذا الموضوع، وهو ينكر ظهور المهدي والمسيح الدجال والمجدّدين أصلاً ويرىٰ هذه الأحاديث كلّها موضوعة! قاله البستوي (١:١٣٧).

قلت: يبدو أن هذا الكتاب لم يطبع سوىٰ طبعته الأولىٰ تلك، وبعد الانتهاء من كتابي هذا أحضره إليّ بعض الأخوة الكرام، عسىٰ أن أفيد منه قبل دفع كتابي إلىٰ المطبعة، فرأيت كتاباً كبيراً جاوزت صفحاته (٣٠٠) صفحة، مبتدأة بثبت جيد للموضوعات، ومختتمة بثبت المصادر (ص٢٧٥-٢٨٨)، ثم ثبت الأعلام والأنساب والفرق والملل والنحل والبلدان (ص٢٨٩-٣٠٤)، وهي أثباتٌ علىٰ غاية من الأهمية للدارس.

وقد قسم المؤلف الكتاب علىٰ سبعة فصول: **الأول**: الإمامة في الإسلام **والثاني**: عقيدة الرجعة، **والثالث**: المهدية في الإسلام، **والرابع**: المهدية عند فرق الشيعة، **والخامس**: أدب المهدية عند الشيعة، **والسادس**: المهدية عند بقية الفرق الإسلامية، **والسابع**: المهدية في العصر الحديث.

والكتاب مليءٌ إلىٰ مشاشه بالعلم المقارن في مجال العقائد والفرق، وصاحبه متحرر من قيود الطائفية الطاغية علىٰ كتابات كثيرٍ من المعاصرين، مع تحفّظنا علىٰ عددٍ من المسائل التي بتّ بنتائجها من غير أن يكون لديه معرفةٌ ظاهرةٌ في نقد النصوص الشرعية.

وفيما يخص مسألة المهدي يقول: «نحن لا نشك في أن عقيدة العامة من أهل السنة، بل وكثير من الخاصة، إنما هي أثر شيعيٌّ تسرّب إليهم، فعملَت فيه العقلية السنية بالصقل والتهذيب، أما القول بعودة المسيح فهو دون ريب من آثار المسيحية في الإسلام!»[١].

قال: وقد سخر شاعرُ العربية الكبير أبو الطيب المتنبي من عقيدة المهدي هذه بقوله:

فـإن يكـن المهـديُّ مَـن بـان هـديُـه ... فهذا، وإلا فالهدىٰ ذا فما المهدي؟!
يعلِّلنـا هـذا الـزمـانُ بـذا الـوعـدِ ... ويخـدع عمّـا فـي يـديـه مـن النقـدِ!
هل الخير شيءٌ ليس بالخير غائب ... أم الرشد شيءٌ غائب ليس بالرشد؟![٢]

٥ ــ **«المهدي المنتظر ومن ينتظرونه»** تأليف عبد الكريم الخطيب، الطبعة الأولىٰ لدار الفكر العربي في القاهرة عام ١٩٨٠م. وقد جاء هذا الكتاب في (١٢٠) صفحة من قياس (١٤×١٩)، وقسمه مؤلفه علىٰ مقدمة وخاتمة وستة فصول.

أكّد المؤلف في مقدمته التي انتهت (ص١٣) علىٰ أن الله تبارك وتعالىٰ قد أودع في هذا الإنسان عقلاً قادراً أن يميّز به بين الخير والشر، وبين الطيّب والخبيث وأن بعثةَ الرسل كانت من فواضل رحمة الله ومضاعفة إحسانه إلىٰ خلقه.

قال: «وإذن: فليس بعد العقل الذي منحه الله تعالىٰ للإنسان، وليس بعد الرسل المرسلين بالهدىٰ من الله، ما يحتاج إليه الناس كي تقوم عليهم الحجة إذا هم خرجوا عن طاعة الله والتزام الوقوف عند حدودها، وإذا كان هناك ما يحتاج إليه الناس، فهو ما ينبغي أن يقوم بينهم من نصح الغافلين منهم، وإرشاد من ضل عن سبيل الله واتبع أهواء نفسه ووساوس شيطانه...».

---

(١) «المهدية في الإسلام» ص١٧٥.
(٢) «المهدية في الإسلام» ص١٧٥ نقلاً عن «ديوان المتنبي» ص٤٠٠.

أما خاتمة الكتاب التي بدأت (ص١١٢) فبدأها بأن قال: «كان للآراء المتطرفة من فرق الشيعة، وللشطحات الشيطانية المتشنجة في طرق المتصوفة، ثم لتخرصات المنجّمين؛ ما أشاع بين المسلمين من أمر المهدي الذي يظهر، وقد ساد الظلم والاستبداد وغطّىٰ وجه العالم، فيطلع علىٰ الدنيا كما تطلع الشمس، فيبدد الظلام، ويملأ الدنيا عدلاً، ثم حدث ما كان من القول بظهور الدجال الذي يعقب المهدي، فيفسد كل ما أصلح، وينشر راية الكفر، ويجيء المسيح، ويقتل الدجال، وينشر الإسلام، ويصلّي خلف إمام المسلمين..

وكل هذه المقولات من مستولدات عقولٍ مريضة ومعتقداتٍ فاسدة...

فلا المهدي ولا المسيح الدجال ولا المسيح بن مريم عليه السلام يكون لهم مكان في هذه الدنيا بعد أن جاء محمدٌ صلوات الله وسلامه عليه بالرسالة الخاتمة وكان خاتم النبيين، ومع هذا فإنه لا يخلو الزمان أبداً من مفسدين في الأرض فتلك هي سنة الله في الناس، والأمر بعد هذا محتاجٌ إلىٰ كلمة حق سواء من علماء المسلمين فيما ورد من أحاديث وأخبار مضافة إلىٰ رسول الله ﷺ عن المهدي والدجال والمسيح، فإن كثيراً من المسلمين في حيرة من أمرهم إزاء هذه الأخبار. (ص١١٢-١١٣).. فهل آن لعلماء المسلمين أن يقوموا بهذه المهمة، ويكشفوا للمسلمين عن الأحاديث الموضوعة التي لا تزال تأخذ مكانها في كتب الأحاديث الصحيحة، حتىٰ لا يختلط الحق بالباطل والصحيح بالزيف؟!» (ص١١٥).

أقول: إن من يقرأ مقدمة هذا الكتاب وخاتمته، لا يتخالجه أدنىٰ شك في حرقة المؤلف علىٰ دين الله تعالىٰ، وغيرته علىٰ إخوانه المسلمين، لكنه يجد بين أقواله تناقضاً لا يليق! فبينما هو يرىٰ حكايات المهدي والدجال والمسيح مستولدات عقول مريضة ومعتقدات فاسدة (ص١١٢) من غير أن يقيم أيَّ دليلٍ واضحٍ علىٰ ذلك؛ إذا به يدعو علماء المسلمين إلىٰ نقد هذه الروايات وإعطاء رأي صريح فيها!

وهذا يعني أن الرجل غير قادر علىٰ تمييز هذه الروايات فكيف يجرؤ علىٰ تسفيه علماء كبار، وفي شتىٰ الأعصار يذهبون إلىٰ القول بعقيدة المهدي؛ من دون معرفة وقبل حصول ما دعا إليه علماء المسلمين؟ والرجل قد ملأ كتابه من البضاعة الرائجة في هذه الأيام «شتم التصوف والصوفية»! وما وراء ذلك فليس في الكتاب ما يفيدنا في شأن المهدي المنتظر.

أقول: إن عجبي لا يكاد ينقضي من جرأة بعض الكتّاب في نفي قضايا دينية إو إثباتها بمجرد الاستبعاد العقلي، أو التشابه بين بعض مظاهرها مع الديانات الأخرى!

صحيحٌ أن أهل الكتاب حرفوا دينهم، ويحرفون الكلم عن بعض مواضعه ولكن هذا لا يعني التبديل التام في كل مسائل الدين، فلو حمل التشابه الحاصل علىٰ التوافق في وحدة المصدر الديني لكان أقرب للتقوىٰ، ما لم يكن هذا التشابه في مسائل معلومة البطلان؛ فعندئذ يتعيّن الرفض.

قد تكون نتيجة بحثي هذا مماثلةً أو مقاربة لرأي هذا الكاتب في مسألة المهدي، لكنني لا أجرؤ علىٰ رفض عقيدة المهدي؛ لاعتقادي أن عدمَ تصحيح الأحاديث الواردة في المسألة هو نتيجةُ درسٍ نقديٍ اجتهاديٍ لأسانيد رواياتها، ومحاكمةٍ لمتونها في إطار التوازن التشريعي الاجتهادي، وقد بُني علىٰ قواعد المحدثين النظرية الاجتهادية أيضاً، وكل الذي أستطيع قولَه: إن الأحاديث الواردة في المهدي لا تصلح لبناء عقيدةٍ عليها، فكيف يجرؤ أناسٌ لا يعرفون عن علم النقد شيئاً علىٰ النفي والإثبات؟ لا أدري والله!

٦ ـ **«لا مهديَّ يُنتظر بعد الرسول خير البشر»** كتب فضيلة السيد الشيخ عبد الله بن آل محمود الحسني[1] رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة

---

(١) نص المؤلف علىٰ نسبه الحسني في (ص٣٢)، وأنا حريص علىٰ إحياء سنة الأنساب بعد ما كاد يختلط الهجين بالصريح، بل حتىٰ غدا من لا يعرف لنفسه نسباً؛ يطعن في أنساب الأشراف!

قطر، مخالفاً معظم الكتب التي ذكرتها آنفاً في مصادر البحث، بعنوان: «لا مهدي ينتظر بعد الرسول خير البشر»، وطبع الكتاب بمطابع علي بن علي في الدوحة عام ١٤٠٣هـ.

يقع الكتاب في (٩٦) صفحة من القطع المتوسط (١٧×٢٤)، تناول فيه المؤلف مباحث كثيرةً تتعلق بالمهدي، وتجديد الدين، ويأجوج ومأجوج!

وعنوان الكتاب يدل علىٰ رفضه فكرة المهدي من أساسها، لكنه في تضاعيف الكتاب أطلق عبارات خشنة، أقتصر علىٰ عدد منها:

قال: «رجّح أكثر العلماء المتأخرين من خاصة أهل الأمصار بأن أحاديث المهدي ليست بصحيحة ولا صريحة ولا متواترة! بل كلها مكذوبة علىٰ رسول الله ﷺ، فهي أحاديث خرافة سياسية إرهابية، صيغت وصنعت علىٰ لسان رسول الله ﷺ، صنعها غلاة الزنادقة لمّا زال الملك عن أهل البيت، فأخذوا يرهّبون بها بني أمية ويوعدونهم بأنه سيخرج المهدي، وقد حان خروجه، فينتزع الملك من بني أمية ثم يرده إلىٰ أهل بيت رسول الله ﷺ، إذ إنهم أحق به وأهله!» (ص١٦).

وقال: «لكن العلماء المتقدمين يغلب عليهم حسن الظن بمن يحدّثهم ويستبعدون تعمد الكذب علىٰ رسول الله ﷺ من مؤمن بالله! ولهذا أكثروا من أحاديث المهدي المتنوعة والمتضاربة والمختلفة، حتىٰ بلغت الخمسين حديثاً في قول الشوكاني كما نقلها عنه السفاريني في «لواقح الأنوار»، وأورد ابن كثير في «نهايته» الكثير منها، وفي كتب الشيعة أنها بلغت ألفاً ومائتي حديث!» (ص٢٣).

قلت: هذا كلام خطير جداً! ولو أننا سلمنا به لانعدمت الثقة بالسنّة كلّها، لأن ناقليها هم العلماء المتقدمون أنفسهم الذين ما كانوا يتصورون أحداً يكذب علىٰ رسول الله ﷺ، علىٰ حد قول الشيخ القطري!

ولست أدري هل الشيخ القطري جادٌّ فيما يقول؟ وهل يتصور الأمة خلت من العلماء، فهي تنظر مثل كلامه الخطابي العجل الذي يطعن بجهود أمة عظيمة جَرّحت وعدّلت وعلّلت وخرّجت ونقدت ألوف الروايات؟

إن كلام الشيخ القطري ليس مقتصراً علىٰ طعنه بأحاديث المهدي أو طائفة أخرىٰ من الأحاديث، وإنما هو طعنٌ بجهاد علماء الحديث قاطبة، واتهامٌ لهم بالسذاجة والغفلة التي تحجبهم عن النقد والتمحيص!

وقال أيضاً: «إن جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، علماء وعامّة، متفقون علىٰ قتال من يدّعي أنه المهدي؛ لاعتقادهم أنها دعوىٰ باطلة لا صحة لها! ولا يزالون يقاتلون من يدّعي أنه المهدي حتىٰ تقوم الساعة، فأين المهدي والحالة هذه؟» (ص٣٣).

والشيخ القطري أكّد علىٰ ضرورة رجوع قارئه الىٰ تحقيقه المعتبر ـ علىٰ حدّ تعبيره! ـ الذي نقد تحته عشرة أحاديث نقداً متراكباً، ليس له سمة المنهجية، ولا يظهر عليه حتىٰ المعرفة السطحية في علوم الحديث!

وأنا وإن كنت أذهب إلىٰ تضعيف أكثر الأحاديث التي أوردها، إلا أن المنهج الذي سار عليه غريب، ينضح بعداً عن منهج المحدثين الذي شهد الخصوم بتفوقه علىٰ سائر مناهج النقد التاريخي والروائي في عالم الإنسان! ولو كان علىٰ ذلك أثارةٌ من علم لالتمسنا له سبعين عذراً، ولكنه سدّ علينا سائر طرق الاعتذار العلميّة ولم يبق لنا إلا حسن نواياه رحمه الله تعالىٰ!

٧ ـ **«الساعة الخامسة والعشرون.. المسيح الدجال، المهدي المنتظر، يأجوج ومأجوج»** للدكتور كامل سعفان، طبع دار الأمين بالقاهرة سنة ١٩٩٥م.

جاء هذا الكتاب في (٢٤٧) صفحة، منها صفحة واحدة لثبت الموضوعات.

وتناول المؤلف موضوع المسيح الدجال في اثنين وعشرين صفحة (ص٩-٣١).

يرىٰ المؤلف أن كل ما يتعلق بالدجال فهو من تخريفات أهل الكتاب وبعض المسلمين الذين راحوا يفسرون النصوص الإسلامية بروايات الكتابيّين! وحكم

علىٰ رواية حديث تميم الداري رضي الله عنه بأنها موضوعة حتماً (ص١٤)، بينما يحتمل الكاتب أن يكون «الدجال» رمزاً لإغلاق باب التوبة (ص١٩).

ثم تناول يأجوج ومأجوج في ثمانين صفحة (ص٣٥-١٠٤) قال عقب تسجيله حديثاً عن يأجوج ومأجوج: «هذا الذي صح ـ كما يقول النويري في «نهاية الأرب» ـ بعيد عن المعقول المادي، ولكن يمكن أن يكون صورة رمزية للشرور التي يمكن أن يخص الله بها جماعة من الناس تعوزهم الوسائل في فترة من الزمان، ولكن ما يزالون يلحون في طلب الأسباب، حتىٰ إذا تمكنوا منها فرضوا سلطانهم بالقوة المادية والمعنوية وعاثوا فساداً. . . قال:

ولو أخذنا برأي الذي يقول: إنهم اليهود، لوجدنا أكثر من دليل علىٰ اختيار هذا الاتجاه» (ص٣٥). وانتهىٰ بمثل ما بدأ من ترجيح كون يأجوج ومأجوج هم اليهود، بعد سياحةٍ طويلة في نشاط الحركة الماسونية وتشعباتها في الشرق والغرب.

وبعد ذلك تكلم المصنف علىٰ «المهدي المنتظر» عند الكيسانية والعباسية والقرامطة والفاطمية، ورأىٰ أن عقيدة المهدي المنتظر فرعٌ أنبتته الجذور السبئيّة التي بدأت بالكيسانية ووصلت إلىٰ السنوسية. . وما تزال في معتقد الجعفرية والإسماعيلية إلىٰ آخر الزمان!

ويرى أنّ فكرة المهدي المنتظر بصورة عامة ذات جذر يهودي يعود إلىٰ أسر بابل أو قبله! فكان الحلم متعلقاً بمن يخلّص بني إسرائيل من الأسر، أو من ألوان العذاب التي حاقت بهم خلال تاريخ طويل، فكان (المسيا) أو (الماشيخ) أو (المخلّص المنقذ) هو الحلُمَ الذي يلتمع من حين لآخر بين الغيوم، حتىٰ إذا سعىٰ (قورش) إلىٰ فكّ أسرهم وإعادتهم إلىٰ أورشليم وبناء الهيكل؛ قالوا: إنه الماشيخ «المهدي المنتظر»! (ص١٠٨).

وقد فنّد المؤلف فكرة «المهدي المنتظر» عند هذه الطوائف جميعاً، مستنداً إلىٰ تحليل أحداث التاريخ، غيرَ عارفٍ بصحة حديث أو ضعف آخر، وإنما كان همه الأكبر تفنيد هذه الأفكار اليهودية التي ضخمت كلمة «المهدي» حتىٰ شملت القرامطة والحشاشين والبابية والبهائية والقاديانيّة والسنوسية والمهدوية التعايشية بالسودان (١١٠).

والمؤلّف الدكتور كامل سعفان تناول مسألة المهدية وتطورها في التاريخ وقام بتحليلات طيبة مفيدة، لكن الذي يوجَّه إلىٰ الدكتور سعفان في أول ما يوجه إليه من نقد، هو تلك الجرأة التي تجعله يرفضُ تلك الروايات ويردّها دون أن يوجّه إليها أي نقد علمي يدفع ثبوتها!!

ولا أزال أستغرب غاية الغرابة، كيف يجرؤ امرؤ أن يرفض أكثر من ثلاثمائة رواية من دون أن يملك أدوات التمييز بين صحيحها وسقيمها، والله المستعان!



المطلب الثاني

المصنّفات التي تنكر ولادة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية

١ - «**تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورىٰ إلىٰ ولاية الفقيه**» للشيخ أحمد الكاتب الكربلائي (معاصر)، طبعة عمّان الأردن الأولىٰ عام ١٩٩٧م بدون ذكر اسم المطبعة.

لقد جاء هذا الكتاب في (٤٤٨) صفحة ما بين الجلدين، قسمه المؤلف إلىٰ مقدمة وثلاثة أجزاء وخاتمة.

تناول الجزء الأول منه (ص٩-١١٠) نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت!

وتناول الجزء الثاني منه (ص١١١-٢٦٨) فرضية المهدي محمد بن الحسن العسكري.

وتناول الجزء الثالث منه (ص٢٦٩-٤٤٠) تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة.

وتناول في خاتمة الكتاب (ص٤٤١-٤٤٧) رؤيته عن مستقبل الفكر السياسي الشيعي، وقد كان فصل المهدي عنده ماتعاً دقيقاً نقل فيه باستقصاء عصارة عقيدة الشيعة الإمامية في أدلة وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري (ص١٢٣)، كانت علىٰ النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستدلال الفلسفي... وتناول الشيخ أحمد الكاتب هذا الدليل في مطلبين:

المطلب الأول: الدليل العقلي الذي يقول بضرورة وجود الإمام في الأرض ووجوب عصمته، وكونه من ذرية الحسين، والقول بوفاة العسكري لا بغيبته، والقول بالالتزام بقانون الوراثة العمودية (ص١٢٣-١٢٦).

المطلب الثاني: خطوات نقلية علىٰ طريق العقل، وخلاصة هذا الدليل أن القول بغيبة صاحب الزمان مبني علىٰ القول بإمامة آبائه، وهذا الباب شرعي وليس بعقلي محض! (ص١٢٦)، وخطوات هذا الدليل خمس عشرة خطوة:

١ ــ ضرورة وجود الإمام.

٢ ــ إثبات الإمامة في عترة الرسول ﷺ.

٣ ــ إثبات إمامة علي ونفي مهدويته.

٤ ــ إثبات الإمامة في أبناء علي.

٥ ــ نفي الإمامة والمهدوية عن محمد بن الحنفية وابنه عبد الله.

٦ ــ نفي إمامة أبناء الحسن الذي ادعىٰ بعضهم المهدوية، وحَصْرُها في نسل الحسين!

٧ ــ عدم جواز اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين!

٨ ــ إثبات إمامة الصادق ونفي مهدويته.

٩ ــ إثبات إمامة الكاظم ونفي مهدويته.

١٠ــ إثبات إمامة بقية الأئمة كالرضا والجواد والهادي.

١١ــ نفي إمامة ومهدوية محمد بن علي الهادي.

١٢ــ إثبات إمامة الحسن العسكري ونفي مهدويته.

١٣ــ نفي إمامة جعفر بن علي الهادي.

١٤ــ ضرورة استمرار الإمامة إلىٰ يوم القيامة.

١٥ــ نفي وفاة المهدي.

«هذه هي فقرات الدليل العقلي الذي يقدمه المتكلمون ـ الشيعة ـ كأول وأهم دليل علىٰ وجود محمد بن الحسن العسكري، ويمكن تلخيصه في نظرية: «الإمامة

الإلهية لأهل البيت القائمة علىٰ العصمة والنص والوراثة العمودية» وهو ـ يعني الدليل العقلي ـ يتركز أساساً علىٰ مبدأ الوراثة العمودية وعدم جواز الجمع بين الأخوين في الإمامة، خلافاً للشيعة الإمامية الفطحية الذين لم يؤمنوا بهذا المبدأ فذهبوا إلىٰ القول بإمامة جعفر بن علي الهادي، ولم يشاركوا الاثني عشرية بالقول بوجود ابنٍ مغمور للحسن العسكري» (ص١٢٦-١٣٠).

المبحث الثاني: الدليل النقلي «الروائي» علىٰ وجود المهدي.

«يعتمد الاستدلال علىٰ وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري بالدليل النقلي علىٰ القرآن الكريم، والأحاديث الواردة عن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام حول التبشير بالمهدي المنتظر، وتنقسم إلىٰ عدة أقسام رئيسة:

ـ **القسم الأول**: القرآن الكريم، وقد أورد الشيخ أحمد الكاتب عشر آيات كريمة من سور شتىٰ، كلّها تؤوَّل بالمهدي القائم! (ص١٣٣-١٣٤).

ـ **القسم الثاني**: الأحاديث المروية، وهي خمسة أنواع:

الأول: الروايات الواردة حول المهدي والقائم.

الثانـي: الروايات الواردة حول الغيبة والغائب.

الثالث: الروايات الواردة حول الاثني عشر إماماً.

الرابـع: الروايات الواردة حول الإمام الثاني عشر أو التاسع من ولد الحسين!

الخامس: حتمية وجود الحجة في الأرض (ص١٣٤-١٣٨).

المبحث الثالث: الدليل التاريخي، وقد تناول الشيخ الكاتب هذا المبحث في ثلاثة مطالب رئيسة:

المطلب الأول: ولادة المهدي، وقد تحدث في هذا المطلب عن الظروف التاريخية التي افترضها الإمامية لسرية ولادة المهدي، وتكلم عن أمه التي حاروا في اسمها، فمرة نرجس، ومرة مليكة، ومرة صقيل، وأخرىٰ سوسن، وريحانة،

وخمط . . . وهي في كل هذه الروايات غير عربية، لكنها بنت ملك الروم مرة وجارية إحدىٰ الهاشميات في الروايات الأخرىٰ، لكن الشهيد الأول ذكر في دروسه أنها حرة واسمها (مريم بنت زيد العلوية!) ص١٤٣، وتكلّم عن تاريخ ولادته، وكيفيتها التي تعددت الروايات فيها، وعن سريتها، كما تكلم عن رؤية المهدي في حياة أبيه، ومحاولة السلطات العباسية قَتْلَه! (ص١٤١-١٥١).

المطلب الثاني: خصّه لشهادة النواب الأربعة، ولعل هذا أهمّ دليل تاريخي علىٰ ولادة ووجود المهدي، وهؤلاء النواب الأربعة هم:

عثمان بن سعيد العمري الشيخ الموثوق به، ومن السفراء الممدوحين للأئمة! (ص١٥١-١٥٣)، وابنه محمد بن عثمان بن سعيد العمري الذي تولىٰ النيابة والسفارة بعد أبيه! (١٥٣-١٥٤)، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمري.

قال: وقد ادعىٰ نيابة المهدي إلىٰ جانب هؤلاء أربعة وعشرون رجلاً آخر من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري! (ص١٥٤).

وكان **المطلب الثالث** مختصاً برسائل المهدي، وكانت أولىٰ هذه الرسائل التي صدرت عن المهدي تلك الرسالة التي أرسلها إلىٰ أهل (قم) تتضمن اتهام عمّه جعفر بن علي الهادي بالجهل في الدين، وبالفسق، وشرب الخمر، والعصيان لله تعالىٰ . . .

وجميع الرسائل التي أشار إليها الشيخ الكاتب خمس رسائل هي أهم الرسائل كما يرىٰ (ص١٥٥-١٥٦).

المبحث الرابع: الدليل الإعجازي علىٰ وجود المهدي، وأهم معالم هذه المعاجز؛ علمُ الغيب، وقد ذكر المؤلف خمس عشرة قصة تدلّ علىٰ معرفة النوّاب الأربعة بالغيب، مما يدلّ علىٰ ارتباطهم بالمهدي الذي يُعْلِمُهُم بذلك! ويُخْبرهم بذلك الغيب! (ص١٥٩-١٦٠).

المبحث الخامس: الإجماع، قال: ويتبادر إلىٰ الأذهان بأن قضية وجود الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري من الأمور المجمع عليها بين صفوف الشيعة الإمامية علىٰ الأقل (ص١٦١).

المبحث السادس: الغَيبة، وقد حوىٰ هذا المبحث خمسة مطالب:

المطلب الأول: لماذا الغيبة؟ وفي هذا المطلب تحدث عن نظرية التمحيص ونظرية الخوف (ص١٦٤).

المطلب الثانـي: أين مكان الغيبة؟ (ص١٦٦).

المطلب الثالث: كم هي مدة الغيبة؟ (ص١٦٦).

المطلب الرابـع: كيفية التأكد من هوية المهدي؟ (ص١٦٧).

المطلب الخامس: علائم الظهور (ص١٦٨-١٦٩).

كان هذا هو الفصل الأول الذي تناول فيه فرضية نظرية المهدي كما يراها الشيعة الإمامية.

أما الفصل الثاني فكان: مناقشة النظرية المهدوية الاثني عشرية، وقد جاءت هذه المناقشة في ستة مباحث.

المبحث الأول: هل المهدي حقيقة تاريخية أم فرضية فلسفية؟ (ص١٧١-١٨٥).

المبحث الثاني: العوامل الفلسفية لنشوء الفرضية المهدوية (ص١٨٦-١٩٢).

المبحث الثالث: نقد الدليل النقلي (ص١٩٣-٢٠٢).

المبحث الرابع: نقد الدليل التاريخي (ص٢٠٤-٢٣٠).

المبحث الخامس: حقيقة حكايات المعاجز (ص٢٣٢-٢٣٣).

المبحث السادس: تهافت دعوىٰ الإجماع (ص٢٣٤-٢٣٥).

وجعل الفصل الثالث للإجابة علىٰ: كيف نشأت نظرية المهدي؟! (ص٢٣٧).

المبحث الأول: تناقض نظرية الغيبة مع فلسفة الإمامة (ص٢٣٧-٢٤٩).

المبحث الثاني: الوضع السياسي العام عشية الغيبة وغداتها (ص٢٤٣-٢٤٩).

المبحث الثالث: ماذا في علائم الظهور؟ (ص٢٥١-٢٥٢).

المبحث الرابع: دور الغلاة الباطنيين في صنع الفرضية المهدوية (ص٢٥٣-٢٦١).

المبحث الخامس: دور الإعلام في تكريس الفرضية المهدوية (ص٢٦٢-٢٦٦).

٢ ـ **«لله ثم للتاريخ.. كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار»** للسيّد حسين الموسوي من علماء النجف، صدر عن دار اليقين، الطبعة الأولىٰ عام ١٤٢١هـ.

جاء هذا الكتاب في (١٢٦) صفحة، تكلّم فيه مؤلفه علىٰ مسائل كثيرة ممّا يعدّه انحرافاً في الحوزة العلمية، ورصد لنا تجربته الشخصية مع عدد من الآيات العظمىٰ في الحوزة العلمية، وقد حدث جدل كبير بين الناس حيال شخصيته الحقيقية، فمن مدّع أنّه سنّي تلبّس هذا اللبوس ليحدث خللاً في صفوف طائفته، ومن مدّع أنه أحد عملاء المخابرات في إحدىٰ الدول العربية، جنّدته لبثّ الفرقة والبلبلة. وكائناً من كان هذا الرجل، فإنّ ما يعنينا ما قال.

وما قاله في كتابه قسمان:

قسم ينقله عن السابقين، ولم أجده جانبَ الحقيقة في النقول وإن تكلّف في الاستدلال بها أحياناً.

وقسم شاهده بنفسه، وسجّل وقائعه، أو اجتهد في فهمه واستنباطه.

وقد حصلتُ علىٰ ورقةٍ وجهها المدعو نصير عبد الزهرة إلىٰ المرجع الديني الأعلىٰ السيّد حسين بحر العلوم، يستفتيه فيها بشأن السيد حسين الموسوي، فأجاب السيد بحر العلوم:

«قولنا في المدعو حسين الموسوي، أنّه ضالٌ مضلّ، أعمىٰ الله بصيرته، كما أعمىٰ قلبه، وقد أصبح سبباً في فتنة كثير من الناس.. لعنه الله!؟ وقد قامت زعامة الحوزة بإسقاط جميع درجاته العلميّة، واعتبار جميع أحكام المرتدّين منطبقةً عليه، وأن رسائله العلمية غير مبرئة للذمّة، وأصدرنا فتوىٰ بتحريم قراءة كتابه المسمّىٰ «لله.. ثم للتاريخ»[١] اهـ.

أقول: ثمة مزق بين المبدأ والتطبيق في ممارسات الناس، فأعظم العابدين والصالحين لا يستطيع أن يستمرّ علىٰ الالتزام المبدئي والتطبيق الراقي في جميع الظروف والأحوال.

والسيد حسين الموسوي جمع عدداً من الشُّنَع القبيحة التي صدرت عن بعض المراجع الشيعيّة ـ علىٰ زعمه ـ وطرحها علىٰ أنها السلوك العام، مع أنّ هذه الشُّنع يمكن أن يوجَد مثلها وشرٌّ منها لدىٰ غير الشيعة أيضاً، علاوة علىٰ أن بعض المسائل تؤول، فتخرج من دائرة التشنيع إلىٰ دائرة الاجتهاد.

قال السيد حسين الموسوي: «... تبيّن لنا أنّ مصنفات علمائنا لا يوثق بها، ولا يعتمد عليها، إذا لا يُعتنَ بها، ولهذا عبثت بها أيدي العِدا، فكان من أمرها ما قد علمت!

والآن نريد أن نعرّج علىٰ لون آخر من آثار العناصر الأجنبيّة.. إنها قضية الإمام الثاني عشر، وهي قضية خطيرة جداً.

لقد تناول الأخ الفاضل السيد أحمد الكاتب هذا الموضوع، فبيّن أنّ الإمام الثاني عشر لا حقيقة له ولا وجود لشخصه، وقد كفانا الفاضل المذكور مهمة البحث في هذا الموضوع.

---

(١) من عادتي التحقق في مثل هذه القضايا، لكن الكتاب يباع في عمّان، والفتوىٰ المشار إليها توزّع مع الكتاب ـ فيما يبدو ـ للتأكيد علىٰ أن الكاتب واحد من علماء الإمامية، وليس شخصية وهميّة، فكان لا بد من الإشارة إلىٰ الكتاب، وإعطاء رأيي فيه.

ولكنّي أقول: كيف يكون له وجود، وقد نصّت كتبنا المعتبرة علىٰ أنّ الحسن العسكري ـ الإمام الحادي عشر ـ توفي ولم يكن له ولد، وقد نظروا في نسائه وجواريه عند موته، فلم يجدوا واحدة منهنّ حاملاً، أو ذات ولد؟

راجع لذلك كتاب «الغَيبة» للطوسي (ص٧٤)، و«الإرشاد» للمفيد (ص٣٤٥)، و«إعلام الورىٰ» للطبرسي (ص٣٨٠)، و«المقالات والفرق» للأشعري القمّي (ص١٠٢).

وقد حقّق الأخ الفاضل السيّد أحمد الكاتب في مسألة نوّاب الإمام الثاني عشر، فأثبت أنهم قوم من الدَّجَلة، ادّعوا النيابة من أجل الاستحواذ علىٰ ما يرد من أموال الخُمس، وما يلقىٰ في المراقد، أو عند السرداب من تبرعات». اهـ.



فرعٌ تكميلي

المصنفات التي لم يتيسَّر لي الاطلاع عليها

وهناك كتب لم يتيسر لي الاطلاع عليها حتىٰ أصفها، ولا قرأت لأحدٍ وصفاً لها فأذكره، فرأيت أن أسردها محيلاً علىٰ المصادر التي ذكرتها، بادئاً بالكتب المشتركة:

١ ـ **«تنوير الرجال في ظهور المهدي والدجال»** للشيخ رشيد راشد التاذفي الحلبي، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٥).

٢ ـ **«التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح»** للقاضي محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، ذكره صدّيق حسن خان في «الإذاعة» (ص٩٥).

٣ ـ **«الجواب المقنع المحرَّر في أخبار عيسىٰ والمهدي المنتظر»** للعلاّمة محمد حبيب الله الشنقيطي، ذكره أمين جمال الدين في مصادره (ص١٤٥).

٤ ـ **«العواصم من الفتن القواصم»** لابن بُرَيدة النجدي، ذكره الشيخ البستوي في مصادره.

٥ ـ **«المهدي وأشراط الساعة»** للشيخ محمد علي الصابوني، طبع علىٰ نفقة عباس شربتلي، ذكره أمين محمد جمال الدين في مصادره.

٦ ـ **«تحديث النظر في أخبار الإمام المنتظر»** للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع النجدي، ذكره البستوي (١ : ١٣٤).

٧ ـ **«الأحاديث القاضية بخروج المهدي»** للأمير محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، ذكره صدّيق حسن خان في «الإذاعة» (ص٩٥).

٨ ــ «**الأحاديث الواردة في المهدي**» لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب النسائي (ت ٢٧٩هـ)، ذكره السهيلي في «الروض الأنف» (١ : ١٦٠).

٩ ــ «**أخبار المهدي**» لعبّاد بن يعقوب الرَّواجِني الشيعي (ت ٢٥٠هـ)، حديثه في البخاري مقرون، قال الحافظ في «تقريبه» (٣١٥٣): صدوقٌ رافضي، بالغ ابن حبان فقال: يستحقّ الترك.

١٠ــ «**تلخيص البيان في مهدي آخر الزمان**» للشيخ حنيف الدين عبد الرحمٰن المرشدي، ذكره البستوي (١ : ١٣٥).

١١ــ «**تلخيص البيان في علامات مهدي آخر الزمان**» للعلاّمة ابن كمال باشا الحنفي (ت ٩٤٠هـ)، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٠).

١٢ــ «**جزءٌ في الأحاديث الواردة في المهدي**» لأبي الحسين أحمد بن جعفر ابن المنادي (ت ٣٣٦هـ)، «فتح الباري» (١٣ : ٢١٥).

١٣ــ «**جزءٌ في الأحاديث الواردة في المهدي**» للحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ذكره في «الفتن والملاحم» (١ : ٢٦)، قال ثمةَ: أفردت في المهدي جزءاً علىٰ حدة ولله الحمد.

١٤ــ «**حقيقة الخبر في المهدي المنتظر من الكتاب والسنة**» للأستاذ صلاح الدين عبد الحميد عبد الهادي، ذكره أمين جمال الدين في مصادره.

١٥ــ «**الردّ علىٰ مَن حكم وقضىٰ أن المهديَّ الموعود جاء ومضىٰ**» للشيخ علي المتّقي الحسامي الهندي (ت ٩٧٥هـ) مؤلف «البرهان» الذي تقدّم توصيفه، مخطوطٌ بمكتبة الحرم المكي، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٢).

١٦ــ «**رسالةٌ في تحقيق ظهور المهدي**» للسيد أحمد البربي، مخطوطة بجامعة الكويت، ذكرها محقق «البرهان»، ولم أقف عليها.

١٧ــ «**رسالة في المهدي**» مجهولة المؤلف، ذكرها الشيخ البستوي (١ : ١٣٥).

١٨ــ «سيد البشر يتحدث عن المهدي المنتظر» للشيخ حامد محمود ليمود، ذكره أمين جمال الدين في مصادره (ص١٤٥).

١٩ــ «طرق حديث المهدي» للحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي، ذكره التقي الفاسي في «ذيل التقييد» (١ : ٣٣٥) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص٢٨٨، وابن حجر في «المجمع المؤسس» (ترجمة رقم ٤١٢).

٢٠ــ «فرائد الفكر في الإمام المهدي المنتظر» للعلاّمة مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)، ذكره البستوي (١ : ١٣٣).

٢١ــ «القول الفصل في المهدي المنتظر» للشيخ عبد الله حجّاج، ذكره أمين جمال الدين في مصادره (ص١٤٥).

٢٢ــ «كتاب الأربعين في أخبار المهديين» للشيخ ولاية الله الصادِقبوري الهندي، ذكره البستوي (١ : ١٣٥).

٢٣ــ «كتاب الأربعين الواردة في المهدي» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ صاحب «الحلية» (ت ٤٣٠هـ)، ذكره ابن القيم في «المنار المنيف» والسيوطي في «العَرْف الوردي».

٢٤ــ «كتاب المهدي» للحافظ أبي العلاء إدريس بن محمد الحسيني العراقي (ت١١٨٣هـ)، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٤).

٢٥ــ «كتاب المهدي» لأبي بكر ابن قيّم الجوزيّة الدمشقي (ت ٧٥١هـ)، ذكره الشيخ البستوي (١ :١٢٨).

٢٦ــ «مهدي آل الرسول» للإمام ملاّ علي القاري الحنفي، رسالةٌ طُبعت علىٰ الحجر، وهي محفوظة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، ذكره محقق كتاب «البرهان».

٢٧ــ «المُهْدي إلىٰ ما ورد في المَهْدي» للحافظ محمد بن طولون الدمشقي، ذكره المؤلف في «الشذرات الذهبية» له كما تقدم.

٢٨ــ «المهدي حقيقة لا خرافة» للشيخ محمد بن إسماعيل المقدَّم، المصري، ذكره أمين محمد جمال الدين (ص١٤٥).

٢٩ــ «المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية» للباحث جلال الدين محمد صالح، رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية (١٤١٤هـ).

٣٠ــ «المهدي والمهدوية، نظرة في تاريخ العرب السياسي» للأستاذ عبد الرزاق الحصان، صدر عن مطبعة العاني في بغداد عام ١٣٧٧هـ.

٣١ــ «النجم الثاقب في بيان أن المهديَّ من أولاد علي بن أبي طالب» مجهول المؤلف، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٥).

٣٢ــ «الهداية الندية للأمة المهدية فيما جاء في فضل الذات المهدية» للشيخ مصطفىٰ البكري، ذكره الشيخ البستوي (١ : ١٣٤).

٣٣ــ «المهدي المنتظر بين التصور والتصديق» للشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي، صدر عن دار مكتبة الحياة في بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢هـ، قال الشيخ البستوي (١ :١٣٨): «رسالة صغيرة تشتمل علىٰ (٦٤) صفحة».



الفصل الثاني

الجوانب النظرية
في مسألة المهدي المنتظر
عند أهل السنّة

ويندرج تحت هذا الفصل ثمانية مباحث:

- **المبحث الأول** : دلالة كلمة (مهدي) في اللغة والاصطلاح.
- **المبحث الثاني**: العمق التاريخي لفكرة المهدي المنتظر.
- **المبحث الثالث**: الجذور الفكرية لعقيدة المهدي عند أهل السنة.
- **المبحث الرابع**: التصور العام لعقيدة المهدي المنتظر في فكر أهل السنة.
- **المبحث الخامس**: المهدي المنتظر عند الصوفية.
- **المبحث السادس**: المهدي المنتظر بين الإمامة القرشية والتجديد.
- **المبحث السابع**: ظهور المهدي بين حجيّة النقل وبنية الحكم التكليفي.
- **المبحث الثامن**: حجية الأحاديث الواردة في المهدي عند أهل السنّة.

المبحث الأول

دلالة كلمة (مهدي) في اللغة والاصطلاح

إن كلمة (مهدي) في أيسر تصريفاتها: اسم مفعول، وهي توحي بوقوع فيضٍ من الهداية علىٰ هذا المهدي.

فيحسن الوقوف علىٰ بعض دلالات (الهداية) في لغة العرب؛ لنرىٰ ما يمكن أن يكون هو مصدرَ اشتقاق كلمة (مهدي):

ـ هل المهدي رجل غير صالح، ثم هداه الله تعالىٰ، فصار مهدياً؟

ـ هل المهدي رجلٌ من العبّاد الزهّاد فهداه الله تعالىٰ وقاده إلىٰ تسخير تقواه وصلاحه الذاتيين في خدمة الأمة علىٰ المستوىٰ السياسي.

ـ هل المهدي رجلٌ مؤمن صادق، لكنه لا يحسن تدبير أمور السياسة ولا يتطلع إليها، فوفقه الله تعالىٰ وهداه إلىٰ إحسان ذلك؟

وما مصدر اختيار هذا اللقب لرجل يتفق كل المعتقدون بظهوره علىٰ تكريمه بصيغة (عليه السلام)، وهي عند جمهور المسلمين لا تعطىٰ إلا للنبيين، أو من قاربهم تجوزاً؟

قال في «القاموس»: الهُدىٰ ـ بضمّ الهاء وفتح الدال ـ: الرشاد والدلالة، ويذكَّر ـ يعني: الدليل، والهدىٰ: النهار.

تقول: هداه هدى وهدياً، وهِدية بكسر الهاء: أرشده، فهدىٰ واهتدىٰ، يعني: أحدهما ـ اهتدىٰ ـ لازم، والآخر متعدٍّ.

وهداه الله الطريق، وله، وإليه، وهو لا يهدي الطريق، ولا يهتدي ولا يَهَدِّي ولا يَهِدِّي، وهو علىٰ مُهَيْدِيَته: علىٰ حاله، ولا مكبَّرَ لها[1].

---

(١) «القاموس المحيط» (هدىٰ) ص١٧٣٣.

والملاحظ هنا أن (هدىٰ) و(اهتدىٰ) متعدّ ولازم، ومن سلك طريق الهداية فقد اهتدىٰ، ولما كان الله تعالىٰ يهدي الخلائق جميعاً هداية جِبِلّة، أو هداية لطف وإرشاد، فكلّ من قَبِل عن الله عزّ وجل فهو مَهْديٌّ ومُهْتَد.

ويفهم من كلمة (مُهَيْديّه): أنها حاله المستقرة، يعني أن المهدي يمكن أن يكون لُقّب بهذا؛ لأن حاله الهدائيّ الراقيّ مستقر لا يتقلّب، وهو محفوظ عما يعتري قلوب غير الراسخين في العلم والحال، وليس لأنه كان ضالاً فهداه الله.

وللراغب الأصبهاني رحمه الله تعالىٰ في «المفردات»، كلامٌ رائقٌ يحسن تلخيصه، عساه يُسْعِف في توضيح الهداية التي التصقت بالمهديّ المنتظر، حتىٰ صار لا يُعْرَف إلا بها.

قال ما ملخّصه في مادة (هدى) (ص ٨٣٥):

«الهداية: دلالة بلطف، ومنه الهدية... وخُصّ ما كان دلالة بهديتُ، وما كان إعطاءً بأهديت، نحو: أهديت الهدية، وهديته إلىٰ البيت..

وهداية الله تعالىٰ للإنسان علىٰ أربعة أوجه:

الأول: الهداية التي أعطىٰ بجنسها كلَّ مكلَّف من العقل والفطنة والمعارف الضرورية، التي أعمَّ منها كلَّ شيء بقدر فيه حسب احتماله.. كما قال موسىٰ عليه السلام فيما حكاه القرآن الكريم: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

الثاني: الهداية التي جعل للناس، بدعائه إياهم علىٰ ألسنة العلماء، وإنزال القرآن ونحو ذلك، وهو المقصود بقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

الثالث: التوفيق الذي يختص به من اهتدىٰ، وهو المعنيُّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾[محمد:١٧] وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس: ٩] وقوله: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦].

الرابع: الهداية في الآخرة إلىٰ الجنة، وهذا الوجه هو المعنيُّ بقوله تعالىٰ: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٥-٦] وقوله الكريم: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وهذه الهدايات الأربع مترتبة، فإن من لم تحصل له الأولىٰ ـ مناط التكليف ـ لا تحصل له الثانية، بل لا يصحّ تكليفه، ومن لم تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة والرابعة. . ثم تنعكس: فقد تحصل الأولىٰ، ولا تحصل الثانية، ولا تحصل الثالثة.

والإنسان لا يقدر أن يهدي أحداً إلا بالدعاء وتعريف الطريق، دون سائر أنواع الهدايات.

وإلىٰ سائر أنواع الهدايات أشار الله تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

وكل هداية ذكر الله عزّ وجلّ أنه منع الظالمين والكافرين منها؛ فهي الهداية الثالثة: وهي التوفيق الذي يختص به المهتدون، والرابعة: التي هي الثواب في الآخرة، وإدخال الجنة، نحو قوله عز وجل: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦].

وكل هداية نفاها الله تعالىٰ عن النبي ﷺ وعن البشر وذكر أنهم غير قادرين عليها، فهي ـ ما عدا المختص بالدعاء وتعريف الطريق ـ تعني الثانية، وذلك كإعطاء العقل والتوفيق وإدخال الجنة.

ولما كانت الهداية والتعليم يقتضيان شيئين: تعريفاً من المعرِّف، وتعرُّفاً من المعرَّف، وبهما تتمّ الهداية والتعليم؛ فإنه متىٰ حصل البذل من الهادي والمعلِّم ولم يحصل القبول؛ صَحّ أن يقال: لم يهد ولم يعلِّم؛ اعتباراً بعدم القبول وصَحَّ أن يقال: هدىٰ وعلَّم؛ اعتباراً ببذله.

فإذا كان ذلك؛ صحّ أن يقال: إن الله تعالىٰ لم يهد الكافرين والفاسقين، من حيث إنه لم يحصل منهم القبول الذي هو تمام الهداية والتعليم.

وصح أن يقال: هداهم وعلّمهم، من حيث إنه حصل البذل الذي هو مبدأ الهداية... والهدىٰ والهداية في موضوع اللغة واحد، لكن قد خص الله تعالىٰ لفظة (الهدىٰ) بما تولاه وأعطاه واختص هو به، دون ما هو إلىٰ الإنسان، نحوَ قوله عزّ من قائل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وقوله الكريم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

والاهتداء يختص بما يتحراه الإنسان علىٰ طريق الاختِيار، إمّا في الأمور الدنيوية أو الأخروية.

أما الدنيوية فمن مثل قوله الكريم: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧].

ويُقال ذلك لطلب الهداية ـ يعني التي يطلب بها النجاة الأخرويّة ـ من مثل: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣] وقوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]. أي الذين تحرّوا الهداية وقبلوها وعملوا بها(١).

هذه خلاصة لطيفة في فقه كلمة (هداية) تقرّب علينا تفسير اتّصاف هذا المنتظر بالمهديّ وتلفت أنظارنا إلىٰ ضرورة الوقوف علىٰ المعنىٰ الوضعي والتطوّر الدلالي لكلمات القرآن الكريم(٢).

وممّا ينتظر من المهدي عند المسلمين أنه قد حاز هداية التكليف، وقَبِل هداية النبوة، فهو مسلم من آل بيت النبيّ الأكرم ﷺ، وهدايتُهُ إلىٰ الجنة نتيجةٌ طبيعيّةٌ لسلوكه القويم، فبقيت الهداية التي تُغدَق عليه هي هداية التوفيق في جميع الأمورِ الدينية والحيويّة، وإلا لما كان مِن حاجة إلىٰ تخصيصه بهذا اللّقب الوصْفِيّ إذا كان هو مثلَ جميع المسلمين في عصره!

---

(١) «المفردات» (هدىٰ) ص٥٦٩-٥٧٤، مقتطفات بحروفها.

(٢) ويلاحظ الفرق بين المعنىٰ اللغوي العام، وفقه اللغة، الذي يجب علىٰ أهل الشريعة إتقانه.

ويعتقد كثيرون ممن ينتظرون المهدي أن الله تعالىٰ يوفّقه إلىٰ كلٍّ سبقٍ حياتي وشرعيّ، بحيث يكون الأنموذج الأسمىٰ بين زعماء الأرض قاطبة علىٰ جميع المستويات: الربّانية، والسّياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والفكرية، والتربوية التي تَبْهَرُ عقولَ وقلوبَ جميع المعاصرين حتىٰ يخضعوا لسلطانه، ويذعنوا بالتبعية لمنهاجه السياسي الأشمل.

المبحث الثاني

العمق التاريخي لفكرة المهدي المنتظر

يذهب بعض المفكرين المعاصرين إلىٰ إنكار فكرة المهدي المنتظر من أساسها، بدعوىٰ أن فكرة انتظار (المنتظر) أو (المسيح) أو (الماشيخ) أو (المخلّص) موجودة في الديانات السابقة علىٰ الإسلام ذاته، بينما يرىٰ مفكّرون آخرون أنّ هذا العمقَ التاريخي لفكرة المهدي المنتظر، وامتدادِ جذوره في شعاب الأقوام والملل والأديان السابقة؛ دليلٌ علىٰ أنّ مسألةَ (المنتظر) حقيقةٌ راسخةُ الجذور في الفكر الإنساني منذ القدم، وما يستدّل به هؤلاء علىٰ صدق دعواهم؛ يستدّل به مخالفوهم علىٰ نقيض الدعوىٰ ذاتها!

فرأيتُ الحاجةَ إلىٰ توضيح هذه الفكرة ماسّةً، لا مِن قبيل ما يُبحث في علم الأصول عن (شرح من قبلنا) وإنما من قبيل (وحدة الدين الإلٰهي) للبشرية كلّها منذ أراد الله تعالىٰ استخلاف الإنسان علىٰ هذه الأرض وإلىٰ أن يرث الله تعالىٰ الأرض ومن عليها.

لقد خلق الله تعالىٰ خلائق في هذا الوجود من الملائكة، والجنّ، والطير، والدوابّ، وهيّأ هذه الأرض لحياة المخلوق الجديد (الإنسان) الخليفة، ومن اللحظات الأولىٰ لخلق الإنسان، كان التكليف الإلٰهيّ له، وكانت الأوامر الإلٰهية بالامتثال والانتهاء هي الخطاب الأوّل الذي تلقّاه الإنسان الأوّل عن خالقه عزّ وجلّ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥].

فالله سبحانه وتعالىٰ قد أذن لآدم بالتصرّف المطلق في جنته، ونهاه فقط عن الاقتراب من شجرة واحدة حدّدها له: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ

شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ١٩-٢٥][1].

ويظهر من هذه الآيات الكريمة اختبارُ الله لآدمَ وزوجِه في إطار التكليف المطلوب الالتزام به، فلما فشلا في الالتزام؛ عاقبهما بإخراجهما من الجنّة حيث العيش الرغيد من غير جهدٍ في كسبه، إلىٰ الأرض حيث يقومان هما بكسب عيشهما، وإنفاق شطرٍ من الوقت والجهد في توفيره..

وعاش آدم وزوجه في هذه الأرض يكافحان من أجل البقاء، وعناية الله تعالىٰ تحوطهما، ومع هذا العناء في كسب العيش، والشعور بإثم عصيان الله تعالىٰ، والقيام باستغفاره وطلب رحمته كان لهما من رغبة القرب الجنسي الفطري؛ ما أثمر بنين وبنات.. ولما بلغ هؤلاء الإخوة مبلغ النكاح؛ لم يكن لدىٰ آدم وزوجه ما يمنعان به الأولاد من الزواج الذي حدّد الله كيفيته...

ورفض أحد ابني آدم هذه الكيفيّة؛ فكان هذا أولَ عصيان بشري علىٰ الأرض! وحتىٰ يُقنِعَ آدمُ ولدَه العاصي هذا بأنّ هذه الكيفية هي إرادةُ الله، وليست رغبة آدم، اتفق معهما علىٰ أن يقدّم كلٌّ منهما قرباناً، فمَن قُبِل قربانه أخذ تلك الفتاة المتنازع عليها، وتقبّل الله تعالىٰ قربان البارّ، الراضي بالشريعة الآدمية، فرفض الابن العاصي حكم الله تعالىٰ ثانية ثم عزم أمره، فقتل أخاه، وكانت هذه أوّل جريمة بشرية علىٰ وجه الأرض..

---

(١) ينظر في مسألة خلافة آدم، وتكليفه: سورة البقرة (٣٠) و(٣١) و(٣٣) و(٣٧-٣٩) وآل عمران (٣٣) والأعراف (٢٢-٢٧) والحجر (٢٨-٣٣) وطه (١١٧-١١٩) وغير موضع كريم.

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ ۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة: ٢٧-٣٠].

فالله تبارك وتعالىٰ جعل الدين مرافقاً للإنسان منذ اللحظات الأولىٰ لخلقه، ولكن هذا الإنسان منذ بواكير وجوده علىٰ هذه الأرض؛ أعلن العصيان، وأراد أن يتّبع الهوىٰ، ويتمرد علىٰ أحكام الله تعالىٰ.

وكثرت الخلائق، وكثرت معها الأهواء، والإنسان كلّما كان متحلّلاً من القيود الشرعية والأخلاق كلما ازداد طغيانه واستبداده، ووجد من ضعاف النفوس من يسانده ويدعمه علىٰ باطله رَغَباً ورَهَباً، وما دام الإنسان لا يلتزم حدود الدين، وما دام يُتبع نفسه هواها، فسوف يظلم الخلق، ويتعدّىٰ علىٰ حقوقهم، ويفرض إرادته عليهم، مستعيناً بقوة شخصيته، وقوة أتباعه، وسيطرته علىٰ أسباب الحياة والرزق. . .

أمام هذا الذي يسود في جميع المجتمعات؛ تنبعث من الضمير المحزون فكرة انتصار الحق، وقيام العدل، واندحار الظلم، لكن من الذي يقوم بذلك كلّه، وجميع وسائل النصر في أيدي الظلمة والمستبدّين؟ لا بدّ أن يكون هذا (المنتظر) منحةً من الله تعالىٰ، ومسدّداً منه؛ لأن العقل يستبعد أن يبرز هذا المنتظر من شعاب هذا الواقع الكئيب!

ومن يستقرىء سير أنبياء الله تعالىٰ يجد آدم وإدريس ونوحاً وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ جميعهم لم يتمكّنوا من إقامة العدل كلّه ونشر سلطانه علىٰ الأرض التي كان لهم بها وجود وارتباط، فبقيت النفوس ـ نفوس البشرية كلُّها ـ محزونةً متطلّعةً إلىٰ المخلّص المنقذ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً!

والذي يستقرىء الآيات القرآنية، ويستنطق نصوص الكتب الدينية السابقة يجدها تشير إشاراتٍ صريحةً أو راجحةً إلىٰ أن المنتظر المخلّص هو النبيّ محمد ﷺ، فهو الذي جاء بالدين الكامل والنعمة التامة، وهو الذي ملأ الأرض عدلاً، وهو الذي كان يحثو المال حثياً ولا يعدّه عدّاً. . .

وإذا كان الاختصار هو الأصل الذي بنينا عليه هذا الكتاب؛ فسوف أقتصر علىٰ ذكر عددٍ من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة الموضحة لهذه الدعوىٰ التي ادّعيت، تاركاً النقول عن كتب أهل الكتاب، اكتفاءً بهذين المصدرين العظيمين.

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [آل عمران: ٨١-٨٢].

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [البقرة: ٨٩].

﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة: ١٢٨-١٢٩].

﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾﴾ [الصف: ٦].

هذه الآيات الكريمات تدلّ علىٰ أنّ الأممَ السابقة كانت تعلم بقدوم مخلّصٍ يتمكّن من إقامة العدل، ويمكّن لسلطان الله في الأرض، وقد فسّر العلماءُ هذه الآيات كلّها أن المقصود بها رسولُ الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

وقد أخرج الإمام أحمد بن حديث لقمان بن عامر قال: سمعتُ أبا أمامةَ قال: قلت: يا نبيّ الله، ما كان أوّل بدء أمرك؟ قال: «دعوة أبي إبراهيم، وبشرىٰ عيسىٰ، ورأت أمي أنه يخرج منها نورٌ أضاءت له قصورُ الشام»[1].

قلت: فالمخلِّص والمنقذ والمنتظر هو رسولُ الله ﷺ.

ولم تعد البشرية بعد رسالة المصطفىٰ ﷺ بحاجة إلىٰ منتظرٍ ومخلِّصٍ آخر، فالخلاص يكون بالالتزام التام بهذه الشريعة العظيمة، وذاك التوحيد الخالص.

لكن لمّا كانت النزعة العرقية والقوميّة متجذّرةً في نفوس الناس، وكان لكل قومٍ شريعتهم المحدودة الخاصة بهم؛ فإن كل قطر من الأقطار، أو قوم من الأقوام حَسِبوا أنّ المخلّص سيكون منهم، وهم لا يريدون (المخلّص) الأجنبي؛ لما هو مستقرٌ في نفوسهم من امتيازهم وتفوّقهم علىٰ غيرهم. وهذا يفسّر وجود التشابه بين عدد من الأديان في مسألة المنتظر، وخاصة اليهودية والنصرانية والإسلام...

فاليهود ينتظرون (الماشيخ) من نسل داود، يعيد إليهم مجدَهم، ويسيطرون معه علىٰ العالم، والنصارىٰ ينتظرون عودة (المسيح) ليقضي علىٰ الظلم ويعيد إلىٰ الأرض السلام، والمسلمون ينتظرون في كلّ مائة سنةٍ مجدّداً يجدّد لهم ما اندثر من معالم دينهم، وينتظرون مهديّاً يخلّصهم من ظلم الحكّام، واستبداد الملوك.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥: ٢٦٢)، والطيالسي (١١٤٠)، والحارث بن أبي أسامة ـ كما في «البغية» ـ رقم (٩٢٧)، وعلي بن الجعد رقم (٣٤٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ١٧٥)، و«مسند الشاميين» له برقم (١٥٨٢)، جميعاً من حديث الفَرَج بن فضالة، عن لقمان ابن عامر به.

وأخرج أحمد نحوه في «المسند» (٤: ١٢٧-١٢٨) من طريقين، عن سعيد بن سويد عن عبد الأعلىٰ بن هلال السلمي، عن عرباض بن سارية به رضي الله عنه.

وأخرج الحاكم (٢: ٦٥٦)، نحوه من حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن أصحاب رسول الله ﷺ وقال: خالد بن معدان من خيار التابعين، صحب معاذ بن جبل فمن بعده من الصحابة، فإذا أسند حديثه إلىٰ الصحابة فإنه صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه.

وبما أنّ صفوة الخلق عند المسلمين هو الرسول محمدٌ ﷺ، وبما أنّ الصفات تتوارث، فلا بد أن يكون هذا المهديّ من آل بيت النبي ﷺ وذريته؛ لأنهم هم الذين يمتلكون تلك الصفات الوراثية الممتازة.

وبما أن آل البيت قد ظُلموا في تاريخنا الإسلامي، واستأثر عليهم بالملك والسيادة من يُفترض أن يكونوا تابعيهم حسب الأعراف الإنسانية والعربية في انتقال الملك والسيادة في ذلك العصر[1] فإنّ انتظار (المهدي) كان بمثابة أملٍ يدغدغ عواطفَ آل البيت ومشاعر شيعتهم الذين يحلمون بقتلِ السفيانيّ ابن الكلبية، وقتلِ الدجّال اليهودي، والمصالحة النهائية مع المسيحيين، حيث ينزل المسيح فيتعاون مع المهدي علىٰ قتل الدجّال، ثم يضع الجزية، فلا يقبل إلا الإسلام، ويقتل الخنزير، ويستمرّ هذا الحال خمس سنوات، أو سبعاً، أو تسعاً. . . إلخ.

أقول: إن مسألة توارد الأفكار بين أتباع الديانات يمكن أن يكون مردّه إلىٰ وحدة الدين الإلّهي ـ كما أسلفت ـ ويمكن أن يكون تأثّراً بالمجاورة والمخالطة؛ منظوراً إلىٰ أثر البعد الزماني والمكاني والثقافي في ذلك.

وإذا كان لأتباع الديانات السابقة تشوّق إلىٰ ظهور مخلّصهم المنتظر؛ فإننا ـ نحن العربَ المسلمين ـ قد تَحقّق خلاصنا الأكبر علىٰ يدي رسول الله ﷺ، فبعد

---

(١) توضيح ذلك حسب هذه الأطروحة، أنّ العرب ـ كأمّة ـ لا تدين بالطاعة المطلقة إلا لقريش، وقريش كان سادتَها في الجاهلية بنو عبد مناف، ثم كان هاشم، ثم عبد المطّلب، ثم أبو طالب ثم جاء النبيّ ﷺ، وهو أعظم شخصية في بني عبد المطلب، وقريش، والإنسانيةِ كلّها ولمّا كان من هدي النبيّ ﷺ إقرارُ الملوك والأمراء علىٰ ممالكهم وإماراتهم، إذا هم دخلوا في الإسلام؛ فيفترض ـ قياساً علىٰ هذا ـ أن تبقىٰ السيادة مستمّرةً في بني عبد المطّلب، للسبب ذاته ولأنهم ـ بني هاشم والمطّلب ـ هم الذين مكّنوا لهذا الدين، وحموا رسول الله ﷺ، حتىٰ بلّغ رسالته، وهم وحدهم الذين حصروا في الشعب ثلاث سنين، وفضلُهم علىٰ الأمة جميعها عظيمٌ جليل، فما المبرّر لصرف السيادة عنهم وهم معدن السيادة والرسالة؟

قلت: حيث إنّ أحاديث المهدي لم يثبت منها حديثٌ تقوم به الحجية فهذه الأطروحة تحتاج إلىٰ معاودة نظر لا تحتملها مثل هذه الحاشية.

أن كانت أمّتنا تعيش الفقر والجهل والتمزّق والاحتراب المستمرّ؛ غدت خير أمّة أخرجت للنّاس!

وبعد ما كان بعضها تابعاً شُرَطياً لدولة فارس، وبعضها تابعاً لدولة الرّوم، وبقيّتها تعيش التمزّق السياسي والاجتماعي؛ كوّنت مع بقية المسلمين أعظم دولة سياسية امتدت أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان ولا نزال نعيش علىٰ بركات المخلّص الأعظم ﷺ.

ولا تزال خيراتنا محطّ أنظار الطامعين من غير المسلمين!

فالمسلمون إذن في أمسّ الحاجة إلىٰ مراجعة أنفسهم، ومراجعة فكرهم السياسي والاقتصادي فمخلّصهم ومخلّص الإنسانية كلّها قد ظهر، ولو قدّر أن يظهر في آخر الزمان منقذ جديد، فلن يكون أكثر من رجل عظيم من جملة عظماء كثيرين أنجبتهم هذه المدرسة النبوية الشريفة، ولا أظنّه أعظمهم فانتظار هذا المنقذ علىٰ الصورة التي تبدو في كتابات الكاتبين، ومقولات المنتظرين؛ أراها غير منسجمة مع هذا التصور الصادق الذي أبرزت.

وليت شعري أينتظر المسلمون ألف سنة، وربما ألفين؛ ليتحقق لهم هذا العدلُ سبعَ سنين، أو تسعَ سنين، ثم ماذا؟ ثم لا خيرَ في العيش بعده!

إن أمةً تنتظر من عمرها في الحياة كلّها سبع سنين أو حتىٰ سبعين سنة من العدل والرحمة لا تكون أمّةً عالمةً بدينها وبالسنن الإلهية التي تقوم الدول والحضارات أو تنتهي علىٰ وفقها.

وبدلاً من طباعة (٧٥٠) كتاباً عن (المهدي المنتظر) كان يلزمنا أن نبحث عن هذه السنن، فنفهمها، ثم نقنّنها، ثم نربّي جيلاً من الناس عليها، حتىٰ تقوم علىٰ أكتافهم حضارة ربّانية يمكن أن تستمرّ أجيالاً لا بضعة سنين. والله المستعان.



المبحث الثالث

الجذور الفكرية لعقيدة المهديّ المنتظر عند أهل السنّة

إذا أردنا الإحاطة الفكرية بقضية المهدي المنتظر فينبغي أن ننظر إليها من جهات:

الجهة الأولىٰ: أن المهدي المنتظر خليفةٌ قرشيّ من خلفاء المسلمين، ولعله من أعظمهم شأناً عند المسلمين.

الجهة الثانية: أن المهدي المنتظر مجدّدٌ من المجددين، أو أنه خاتمهم في هذه الأمة كما يراه كثيرون.

الجهة الثالثة: أنه من أعظم عظماء آل بيت النبي ﷺ عند أهل السنة، وآخر الأئمة المعصومين عند الشيعة الإمامية، الذي يأتي علىٰ يديه من الخير خمسة وعشرون جزءاً، بينما لم يأتِ علىٰ يدي رسول الله ﷺ ـ بزعمهم ـ إلا جزءان فقط!!

ولهذا كان لا بد من دراسة شخصيته في ظلال هذه الجهات الثلاث.

وبناءً علىٰ هذا، فقد خرجتُ حديث: «الأئمة في قريش»، والحديثَ الوارد بأن الأئمة اثنا عشر إماماً من قريش، والحديثَ الوارد في المجدّدين، موضحاً تداخل دلالاتها مع أحاديث المهدي[1]، ثم خرجتُ أحاديث المهدي المنتظر عند أهل السنة والشيعة الإمامية، وسيأتي ذلك كله في فصلٍ خاص.

---

(١) كانت هذه الأحاديث الثلاثة أبحاثاً مستقلة، وكتبتها في أوقات متباعدة، ورأيت ضم خلاصاتها إلىٰ أحاديث المهدي أولىٰ من الإحالة إليها وهي مخطوطة، ولا ندري متىٰ تتيسر طباعتها، ناهيك عن صلة بحث المهدي بها، وعظيم استناده في الأحاديث غير المصرّحة بلقبه أو اسمه إليها.

ولقد تتبعت كتب السنة المتوفرة بين أيدي الباحثين، وحاولت تتبع مصادر كلمة (المهدي) في السنة النبوية الشريفة، فرأيت نصوصاً عديدة يحسن عرض أبرزها للوقوف علىٰ الجذور الفكرية لكلمة (المهدي).

أخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (ت ٥١هـ) قال: «ما حجبني رسول الله ﷺ منذ أسلمت ولا رآني إلا تبسم في وجهي، ولقد شكوت إليه أني لا أَثبت علىٰ الخيل فضرب بيده في صدري، وقال: «اللهم ثبِّته، واجعله هادياً مهدياً»[١].

وأخرج مسلم وأبو داود من حديث قبيصة بن ذُؤيب عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ علىٰ أبي سلمة ـ يعني ابن عبد الأسد المخزومي ـ يوم كان زوجها رضي الله عنهما، وقد شُقّ بصرُه فأغمضه، فَصَيَّحَ ناسٌ من أهله، فقال: «لا تدعوا علىٰ أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمّنون علىٰ ما تقولون»، ثم قال: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عَقِبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، اللهم افْسَحْ له في قبره، ونوِّرْ له فيه»[٢].

وأخرج أبو داود والترمذي ـ واللفظ له ـ وابن حبان وغيرهم من حديث عبدالرحمٰن بن عمرو السُّلَمي عن العِرْباض بن سارية رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغة. . . وفيه: «إياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير (٣٠٣٦) وأطرافه في (٣٠٢٠، ٣٠٧٦، ٣٨٢٢، ٣٨٢٨ ٤٣٥٥، ٤٣٥٦، ٤٣٥٧، ٦٠٩٠، ٦٣٣٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٧٥)، وأبو داود في الجهاد (٢٧٧٢)، والترمذي في المناقب (٣٨٢٠)، وابن ماجه في المقدمة (١٥٩) وغيرهم.

(٢) أخرجه مسلم في الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له (٢١٣٠)، وأبو داود فيها (٣١١٨) وغيرهما.

(٣) أخرجه الترمذي في العلم (٢٦٧٦)، وأبو داود في السنة (٤٦٠٧)، وابن ماجه في المقدمة (٤٢) وابن حبان في صحيحه (١٧٨:١) (٥)، والدارمي في المقدمة (٩٥)، وفي تصحيح من صحّحه نظر، لا يتّسع المقام لذكره.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

وأخرج أحمد من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن زيد بن يُثَيع الهمداني عن علي رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله، من يُؤَمَّر بعدك؟ قال: إن تؤمروا أبا بكر؛ تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا، راغباً في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر؛ تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تؤمروا عليّاً ـ ولا أراكم فاعلين ـ تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم»[١].

قلت: فكلمة (المهدي) والمهديين واردةٌ في كتب السنة وصفاً لأناس أو دعاءاً لآخرين.

وإذا كان دعاء النبي ﷺ مجاباً، فإن عليّاً مهدي، والراشدين مهديّون، وجرير ابن عبد الله البجلي مهدي، وأبا سلمة بن عبد الأسد نال درجة المهديّين في الجنة إن شاء الله تعالىٰ.

أقول: إن ورود كلمة (المهدي) في كتب السنة يجعل سماعها مقبولاً غير مستنكر من المسلم المطّلع... لكن هذا وحدَه لا يكفي في تأصيل عقيدة، وإنما يشير إلىٰ أمرين اثنين:

الأول: أن هؤلاء المدعوّ لهم مهديون؛ لأن دعاء النبي ﷺ مجاب، وأنهم كرامٌ فضلاء.

الثاني: أن كل من يعمل بمثل عمل هؤلاء؛ فهو مهديٌّ مثلهم، من غير تخصيص معيّن!

غير أن تتبع الأحاديث الواردة في كتب السنة مما يَخصّ مَعَيّناً، يوصل إلىٰ أن ما صُحّحَ من هذه الأحاديث لم يقصد النبي ﷺ بسياقته أن يُشكّل عقيدة تعتقدها الأمة، وأن تُجْعلَ موازين تُقوّم هذا الشخص، أو ذاك الاتجاه، فما صُحّح من هذا

---

(١) أخرجه أحمد في مسند العشرة المبشرين (٨٦١) وفي إسناده نظر، وإنما ذكرته لبيان ورود كلمة (المهدي) فيه.

يقصد منه لفت النظر إلىٰ تميز أولئك الممدوحين ببعض الصفات العالية، وقد كان علماؤنا السابقون موقنين بهذا، وعليه قالوا: يُتَسامح في أحاديث الفضائل، ولا يُتسامح في أحاديث الأحكام[1]، باعتبار أنّ هذه الأحاديث ترفع من قدر الممدوح بها إن صحّت، ولا تؤثر علىٰ عقيدة المسلمين سلباً؛ إن لم تصحّ!

وسوف أستعرض كتب السنة النبوية حتىٰ نهاية القرن الرابع الهجري ـ عصر تَشَكُّل المدارس الفكرية ـ عسىٰ أن تبرز الجذور الفكرية لعقيدة المهدي المنتظر ويظهر لنا مدىٰ اهتمام المحدثين بها.

إن أقدم ما بين يدي من المصنفات الحديثية مجلسٌ من فوائد الليث بن سعد الفِهْري (ت ١٧٥هـ)، ثم موطّأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، ثم مسند الإمام الشافعي[2] (ت ٢٠٤هـ)، ومسند الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، ثم مسند عبد الله ابن الزبير القرشي الحُمَيدي (ت ٢١٩هـ)، ثم المنتخب من مسند علي بن الجعد ابن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠هـ)، ثم مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، فهذه المصنفات كلها ليس فيها للمهدي باسمه أو لقبه (المهدي) أي ذكرٍ علىٰ الإطلاق.

ولم يرد للمهدي ذكر في سنن الإمام عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، ولا في صحيح الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، ولا في صحيح الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ)، ولا في السنن المجتبىٰ للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ).

أما المصنفات التي أوردت أحاديث فيها ذكر للمهدي باسمه (محمد) أو بلقبه (المهدي) فهي: «المصنف» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)

---

(١) ناقشت هذا الإطلاق في كتابي «ضرورة الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة»، فينظر.

(٢) قلت هذا الكلام تجوّزاً؛ لأن جميع ما في مسند الشافعي اليوم هو من مرويّاته، بيد أنّ تصنيفه مسنداً هو من صنيع الحافظ ابن الأخرم.

و«كتاب الفتن» للحافظ نعيم بن حماد المروزي الخزاعي (ت ٢٢٨هـ)، و«المصنف» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، وكتاب «المسند» للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، وكتاب «السنن» للحافظ محمد بن يزيد الرَّبَعي القزويني المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، وكتاب «السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وكتاب «الجامع الكبير المختصر» للإمام محمد بن عيسىٰ السلمي الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وكتاب «فضائل الصحابة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٩٠هـ).

هذه هي المصنفات التي استقرأتها استقراءً تاماً، فخلصت إلىٰ ما تقدم من خلاصة، ويلاحظ أن الكتب التي خرّجت أحاديث ورد فيها اسم المهدي، أو لقبُه لم يشترط أصحابها الصّحّة في مصنفاتهم، فورودها فيها لا يعني بالضرورة أنها صحيحة عند مصنّفيها، ولا يعني أنها صحيحة في الأمر نفسه، ولم يَرِد عن واحدٍ من هؤلاء العلماء أنه صحّح حديثاً فيه ذكر للمهدي.

وبمعنىً أدق: لقد انقضت ثلاثة قرون من عمر الإسلام لم ينقل عن عالم من العلماء فيها أنه صَحّح حديثاً من أحاديث المهدي المنتظر، وضعّف البخاري حديثَيْ محمد ابن الحنفية عن أبيه مرفوعاً، وحديث سعيد بن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً، فقال في كل منهما: في إسناده نظر، كما سيأتي.

ثم جاء الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو بن حمّاد العُقَيلي (ت ٣٢٣هـ) فخرَّج في كتابه «الضعفاء الكبير» بعض الأحاديث الضعيفة الواردة في المهدي وعقّب علىٰ بعضها بوجهة نظره في المهدي، فقال في ترجمة زياد بن بيان الرقي: «في المهدي أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي ﷺ قال: «يخرج مني رجلٌ - ويقال: من أهل بيتي - يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»، فأما من ولد فاطمة ففي إسناده نظر كما قال البخاري[1].

(١) «الضعفاء الكبير» (٢: ٧٥) (٥٢٢)، و«التاريخ الكبير» (١: ٣١٧) و(٣: ٣٤٧).

وفي ترجمة علي بن نفيل الحرّاني ساق حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «المهدي من ولد فاطمة»، ثم قال: «وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ»[١].

وفي ترجمة ياسين بن سيار العجلي ساق حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»، وقال: لا يتابع ياسين علىٰ هذا اللفظ، وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد، من غير هذا الطريق. اهـ[٢].

قلت: يشير العقيلي إلىٰ ورود أحاديث أسانيدها جياد وصالحة تذكر (المهدي) بالإبهام: «رجلٌ مني» و«رجلٌ من أهل بيتي»، أما «من ولد فاطمة» فينفي العقيلي هذا.

ثم جاء الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) فأخرج في صحيحه ستة أحاديث أرقامها: (٦٧٥٧، ٦٨٢٣، ٦٨٢٤، ٦٨٢٥، ٦٨٢٦، ٦٨٢٧) تحت التراجم الآتية:

ـ ذكر الخبر المصرّح بأن القوم الذين يخسف بهم إنما هم القاصدون إلىٰ المهدي في زوال الأمر عنه[٣].

ـ ذكر البيان بأن خروجَ المهدي إنما يكون بعد ظهور الظلم والجَوْرِ في الدنيا وغلبهما علىٰ الحق والجد[٤].

ـ ذكر الإخبار عن وصف اسم المهدي، واسم أبيه، ضد قول من زعم أن المهدي عيسىٰ بن مريم[٥].

---

(١) ما سبق (٣: ٢٥٣).

(٢) ما سبق (٤: ٤٦٥).

(٣) «صحيح ابن حبان» (١٥: ١٥٨).

(٤) ما سبق (١٥: ٢٣٦).

(٥) ما سبق، الموضع ذاته.

ـ ذكر البيان بأن المهدي يشبه خَلْقه خَلْقَ المصطفىٰ ﷺ[١].

ـ ذكر الإخبار عن وصف المدة التي تكون للمهدي في آخر الزمان[٢].

ـ ذكر الموضع الذي يُبايَع فيه المهدي[٣].

هذه هي التراجم التي أخرج ابن حبان تحتها الأحاديث التي بلغت مرتبة الصحة عنده، وليس في أي واحد منها ذكر للمهدي بهذا اللقب، وفيها حديث واحد يقول: «رجلٌ من أهل بيتي اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي» فقط.

وبقية هذه الأحاديث أنه رجلٌ من أهل بيت النبي ﷺ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً[٤].

ولا يخفىٰ أن أكثر علماء الحديث متفقون علىٰ أن شرط ابن حبان في الصحة دون شرط البخاري ومسلم، وأنه يمزج بين الصحيح والحسن كما يقولون[٥].

فإذا انتقلنا إلىٰ خاتمة نقاد الحديث في القرن الرابع أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) فإننا نجده قد ذكر اسم المهدي في كتابه «السنن» ولا في «العلل» ولا في «الضعفاء» له، ولا في سؤالات البرقاني والحاكم والسهمي له.

أما الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) فإنه أخرج حديث: «لا مهديَّ إلا عيسىٰ بن مريم»، ثم قال: «فذكرت ما انتهىٰ إليّ من علة هذا الحديث تعجباً، لا محتجاً به علىٰ الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ رضي الله عنهما.

فإن أولىٰ من هذا الحديث ذكره في هذا الموضع حديث سفيان الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم من أئمة المسلمين، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن

---

(١) ما سبق (١٥: ٢٣٧).

(٢) ما سبق (١٥: ٢٣٨).

(٣) ما سبق (١٥: ٢٣٩).

(٤) سوف أرجع إلىٰ دراسة هذه الأحاديث جميعها؛ لأن مدار البحث عليها.

(٥) تكلمت علىٰ هذه الدعوىٰ في عدد من مصنفاتي الحديثية منها: «ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل»، وأبرزت أن هذا منهج أصحاب الصحاح جميعاً.

عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تذهب الأيام والليالي حتىٰ يملك رجلٌ من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»(١).

وأخرج الحاكم حديثاً في المهدي من طريق عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عَسّال المُرادي، ثم قال: «هذا حديث صحيح لا نعرف له علةً بوجه من الوجوه، ولم يخرّجاه ولا ذكرا لصفوان بن عسال حديثاً واحداً، سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ وسأله محمد بن عبيد الله فقال: لم تركا حديث صفوان بن عسال أصلاً؟ فقال: لفساد الطريق إليه». قال الحاكم: «إنما أراد أبو عبد الله بهذا حديث عاصم عن زر، فإنهما تركا عاصم بن بهدلة». اهـ. يعني تركه البخاري ومسلم(٢).

وقال في موضع آخر: «مدار هذا الحديث علىٰ عاصم بن بهدلة، عن زر، وقد أعرضا عنه بالكلية، وله ـ أي الحديث ـ عن زر بن حبيش شهود ثقات غير عاصم ابن بهدلة، فمنهم المنهال بن عمرو، وقد اتفقا عليه»(٣).

لكن ناقل هذه الأقوال نفسه خَرّج حديث أبي الصِّديق النّاجي، عن أبي سعيد الخدري في الرجل الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً وقال: «صحيح علىٰ شرط الشيخين»، ثم قال: «والحديث مُفَسَّر بذلك الطريق، وطرق حديث عاصم عن زر عن عبد الله كلها صحيحة علىٰ ما أصَّلْته في هذا الكتاب بالاحتجاج بأخبار عاصم ابن أبي النجود، إذ هو إمام من أئمة المسلمين»(٤).

ومهما يكن من أمر، فإن هذا من الحاكم تصحيحٌ صريحٌ لحديث أبي سعيد الخدري.

---

(١) المستدرك (٤ : ٤٨٨).
(٢) المستدرك (١ : ٥٢).
(٣) ما سبق (١ : ١٨٠).
(٤) ما سبق (٤ : ٦٠٠).

هذه هي الأحاديث التي تُشَكّل الحجر الأساس لعقيدة المهدي المنتظر عند أهل السنّة، وما ورد من أحاديث عامة عن «غائذ يعوذ بالبيت» و«خليفة يحثو المال حثواً ولا يعده عداً» و«يكون اختلافٌ عند موت خليفة». . . هذه الأحاديث حملها العلماء علىٰ المهدي حملاً، من باب حمل المطلق علىٰ المقيد، أو من باب تفسير المبهم بالواضح والمُفَسِّر، ونحو ذلك من المحامل الخاضعة للنقد والدرس، وسوف يأتي بيان ذلك كلّه في موضعه من البحث.

بقي أن أذكّر بأن (عقيدة المنتظر) مستندها النقل المحض عند أهل السنّة، فليس للعقل دور في إثباتها. وحيث إن هذه الأحاديث التي أشرت إليها، هي أصحّ الأحاديث الواردة في مسألة المهدي؛ فقد عددتها الجذور الفكرية لعقيدة المهدي المنتظر.



المبحث الرابع

التصور العام لعقيدة المهدي المنتظر في فكر أهل السنّة

كل من كتب عن المهدي المنتظر ممن يعتقد بظهوره من أهل السنة تكلم علىٰ اسمه، واسم أبيه، ونسبه، وموضع ظهوره، والآيات التي تسبق ظهوره، والآيات التي تصاحب ظهوره، والوقائع التي تتم في عصره من نزول المسيح عليه السلام وقتل السفياني والدجال، ومدة حكمه، ومن يخلفه في الحكم. . . إلخ.

وقد ذكر ذلك ـ أو أكثره ـ المصنفون: الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، وذكره الصوفي والسلفي؛ علىٰ حدٍّ سواء، مع اختلافٍ في بعض الفروعيات.

وقد رأيتُ أكثر هذه الفروعيات في كتب «عقد الدرر» للسلمي، و«العرف الوردي» للسيوطي، و«البرهان» للمتقي الهندي، و«القول المختصر» لابن حجر الهيتمي المكي، وخلاصة ذلك كله أن المهدي المنتظر هو محمد بن عبد الله الحسني، من أولاد الحسن بن علي وابن فاطمة عليهم السلام، يوافق اسمه اسم النبي ﷺ، يظهر في أيام عصيبة علىٰ الإسلام، قد امتلأت الأرض ظلماً وجوراً فيملأها قسطاً وعدلاً، وينزل في زمنه المسيح عليه السلام، ويظهر السفياني والدجال، فيقتل المسيحُ عليه السلام المسيحَ الدجال عند باب «لُدّ» في فلسطين، ويُقتل السفياني عند شجرة في غوطة دمشق، ويدوم ملك المهديِّ خمساً أو سبعاً أو تسعاً، يحثي المال حثياً ولا يعدّه عداً، ولظهوره علاماتٍ يُعرف بها.

ـــ فمن ذلك: أحوالٌ كريهةُ المنظر، صعبةُ المراس، وأهوالٌ أليمة المَخْبَر وفتنة الأحلاس، وخروج عِلْج من جهة المشرق مُلْكِ بني العباس، لا يمر بمدينة إلا

فتحها، ولا يتوجه إلىٰ جهة إلا ملكها، ولا ترفع إليه راية إلا مزقها، ولا يستولي علىٰ قرية إلا أخربَها وأحرقها، ولا يحكم علىٰ نعمةٍ إلا أزالها، وقل ما يَرومُ مِن الأشياء إلا نالها، وقد نزع الله الرحمة من قلبه وقلب من حالفه، وسَلَّطهم علىٰ من عصاه وخالفه، لا يرحمون من بكىٰ، ولا يجيبون من شكىٰ، يقتلون الآباء والأُمَّهات والبنين والبنات، ويملكون بلاد العجم والعراق، ويذيقون الأمة من بأسهم أمر المذاق(١).

وفي ضمن ذلك: حَرَب وهَرَب وإدبار، وفتن شِداد، وكرب، وبوار، وكلّما قيل: انقطعت، تمادت، ومتىٰ قيل: تولّت؛ اشتدت، حتىٰ لا يبقىٰ بيت إلا دخلته، ولا مسلم إلا وصلته.

ومن ذلك: سيفٌ قاطع، واختلافٌ شديد، وبلاءٌ عام، حتىٰ تُغْبَط الرِّمَمُ البوالي.

ومن ذلك: ظهور نار عظيمة من قبل المشرق، تظهر في السماء ثلاث ليال، ومن ذلك: خروج ستين كذاباً، كلهم يدعي أنه نبي مرسل من عند الله الواحد المعبود.

وخسف قرية من قرىٰ الشام تسمىٰ «حرستا»، وهدم حائط مسجد الكوفة مما يلي دار عبد الله بن مسعود، وطلوع نجم بالمشرق يضيء كما يضيء القمر حتىٰ يلتقي طرفاه أو يكاد، وحمرةٌ تظهر في السماء وتنتشر في أفقها وليست كحمرة الشفق المعتاد، ونقض الجسر ما يلي الكرخ بمدينة السلام «بغداد»، وارتفاع ريح سوداء بها، وخسف يهلك به كثير من الأنام، ويتوفر الفرات حتىٰ يدخل الماء علىٰ أهل الكوفة فيخرب كوفتهم، ونداء من السماء يعم أهل الأرض ويُسمع أهلَ كل لغة بلغتهم، ومسخ قوم من أهل البدع، وخروج العبيد عن طاعة ساداتهم، وصوت في ليلة النصف من رمضان يوقظ النائم ويفزع اليقظان، ومعمعةٌ في شوال، وفي

---

(١) رحم الله بني العباس، فكلٌ يغنّي علىٰ ليلاه، وينطلق من تخيلاته في عصره، ثم يأتي مَنْ بعده من يعد تخيلاته هذه ديناً يجب الدينونة به، واعتقاداً لا تجوز مخالفته.

ذي القعدة حرب وقتال، ويُنهب الحاج في ذي الحجة، ويكثر القتل فيه حتىٰ يسيلَ الدم علىٰ المَحَجَّة، وتُهْتَكَ المَحارم، وتُرْتَكَبُ العظائم عند البيت المعظم ثم العجب كل العجب بين جمادىٰ ورجب! ويكثرَ الهَرَجُ، ويطول فيه اللبث، ويقتل الثلث، ويموت الثلث، ويكون ولاة الأمور كل منهم جائر، ويمسي الرجل مؤمناً ويصبح كافراً ـ ولعل هذا الكفر مثل كفر العشير، فإنه في بعض الروايات إلىٰ نحو ذلك يشير ـ وانسياب الترك ونزولهم إلىٰ جزيرة العرب، وتُجَهَّزُ الجيوشُ ويُقْتَل الخليفة وتشتد الكُرَبُ، وينادي منادٍ علىٰ سور دمشق: ويل للعرب من شر قد اقترب.

ومن ذلك: رجل من كندة يخرج من جهة المغرب مقروناً بِأَلْوِيَةِ النصر، لا يزال سائراً بجيشه، وقوة جأشه، حتىٰ يظهر علىٰ مصر.

ومن ذلك: خَرابُ مُعْظَمِ البلاد حتىٰ تعود حصيداً كأن لم تغن بالأمس، واستيلاء السفياني علىٰ الكُوَرِ الخمس في بلاد فارس، وذبح رجل هاشمي بين الركن والمقام[1]، وركود الشمس وخسوفها في النصف من شهر الصيام، وخسف القمر في آخره عبرة للأنام، وتلكما آيتان لم تكونا قط منذ أهبط الله آدم عليه السلام؟! وفتن وأهوال كثيرة، وقتل ذريع ـ أي عظيم ـ بين الكوفة والحيرة.

ومن ذلك: خروج السفياني، ابنُ آكلة الأكباد من الوادي اليابس، وعتوّه وتجنيده الأجناد ذوي القلوب القاسية والوجوه العوابس، وتخريبه المدارس والمساجد، وتعذيبه كل راكع وساجد، وإظهار الظلم والفجور والفساد، وظهور أمره وتغلبه علىٰ البلاد، والعلماء والفضلاء والزهاد، مستبيحاً سفك الدماء المحرمة ومعانداً لآل محمد أشد العناد، ومتجزئاً علىٰ إهانة النفوس المكرّمة، والخسف بجيشه بالبيداء ـ بين مكة والمدينة، ومن معهم من حاضر وباد، ويغادرهم غدرهم مثله للعباد، ولم يبلغوا ما أملوا.

---

(١) الهاشميون مساكين، حتىٰ ذبحهم يكون علامة لظهور مهديهم، ذبح الله مبغضَهم ولعنه في الدارين.

وآخر الفتن والعلامات: قتل النفس الزكية(١) فعند ذلك يخرج الإمام المهدي بالسيرة المرضية(٢).

أقول: أكثر ما مرّ ذكره لا سندَ له يؤكّده، وما صح منه:

فمنه ما هو عام حدث به النبي ﷺ أنه يحدث من بعده، بأحاديث آحادية منها صحاح ومنها حسان، فحمله العلماء علىٰ أن ذلك مقدمة لظهور المهدي.

ومنه ما هو خاص، لكنه فيه إبهام، ولا يصح بناء عقائد علىٰ نصوص مبهمة، تُفَسَّر بالضعيف والواهي.

ولقد ولع القصاص والمذكرون بمرويّات الفتن والملاحم الواردة في آخر الزمان، ومن يقرؤها ويقرأ كثيراً مما كُتب عن سيرة الرسول ﷺ ـ ممن لم يلتزم الصحّة فيما كتب ـ قد يتوهَّم أنّ هذا الإسلام ليست لديه القدرة الذاتية علىٰ تربية جيل من المسلمين يتمثلون تعاليمه وأحكامه السامية؛ لأن أحكامه فوق طاقات البشر، ولهذا يقيض الله تعالىٰ لهذا الدين مؤيدات ربّانيّة غيبية، والرسول ﷺ لم يمكِّن لهذا الدين بقواه الذاتية وقدراته العقلية، وإنما كان مجرد حامل رسالة ـ مثل ساعي البريد ـ أوصلها وانتهىٰ!

وهجرة النبي ﷺ مثلاً لم يكف لنجاحها التخطيط البشري، والتسديد الربّاني؛ حتىٰ جاء العنكبوت فخيم علىٰ باب الكهف، وباض الحمام فوق نسيج العنكبوت . . . إلخ.

وبعد وفاة رسول الله ﷺ، وانقطاع الوحي عن المسلمين، وقلة التأييد بالخوارق اختلف المسلمون واقتتلوا، وذبح بعضهم بعضاً بحد السيف، مما يؤكد هذا المعنىٰ الفوقي الغيبي لهذا الدين، وهكذا كثيرٌ من قضايانا في الماضي والحاضر والمستقبل ننتظر لها التأييد الغيبي.

---

(١) يبدو أن النفس الزكية هو الرجل الهاشمي الذي زعموا أنه يذبح بين الركن والمقام، وليس الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن، فقد قتل قبل عام مائتين رحمه الله تعالىٰ.

(٢) عن «البرهان» ملخّصاً، (٢: ٧١٣-٧١٩).

وأنا أعتقد باللطف الإلهي والتدخل الرباني المباشر وغير المباشر في الحروب والنكبات والمصائب، لكن الذي أُنكره أن نفهم الإسلام علىٰ هذا النحو الذي يسوِّغ مقولة: «الإسلام لا يمكن تطبيقه لأنه مثالي، وليس واقعياً»، وأن نعتمد في دعم هذا الاتجاه المغلوط جملةً من الروايات الساقطة الهزيلة، لأن بعض من سبقنا من العلماء ذكرها في كتابه.

ونحن في هذا نعظّم صنيع بشر، ونصغّر عظمةَ هذا الدين، حين نجهل أثر فهمه الصحيح ومنهجه السليم في بناء المجتمع المسلم، وبناء الحضارة الإنسانية المزدهرة، حتىٰ يأذن الله بفناء الدنيا بحكمته.

لقد أخرج الكليني في «الكافي» ثلاثاً وخمسين روايةً تتعلق بمولد المهدي ورؤيته والنص عليه؛ لم تصحّ واحدةٌ منها قط، ومع هذا فإن خمس المسلمين في العالم يعتقدون بأن محمد بن الحسن العسكري قد وُلد فعلاً، وهو غائبٌ لا ندري لماذا؟ حتىٰ يملأ الأرض قسطاً وعدلاً!

وأخرج أهل السنة في بعض صحاحهم وسننهم ومسانيدهم ومعاجمهم المتكاثرة أكثر من ثلاثمئة حديث عن المهدي المنتظر لا يصلح للعمل منها إلا دون خمسة أحاديث عند من صَحَّحَها، وما صح فليس فيه ذكر اسمه ولا اسم أبيه، ولا وصف خِلْقَتِهِ، وجملة ما يمكن أن يكون من مرتبة الحسن لغيره من هذه الأحاديث: أن رجلاً من آل بيت النبي ﷺ يخرج في آخر الزمان، يفهم الإسلام فهماً صحيحاً، آتاه الله تعالىٰ قوةَ العقل وقوةَ العلم وقوةَ الحكم، فيحكم الأرض فيملأها عدلاً وقسطاً، دليلاً علىٰ صلاحية هذا الدين للتطبيق.

والأرض: اسم جنس تقع علىٰ جميع الكرة الأرضية، مثلما تقع علىٰ إقليم واحد من الأرض مثل: الحجاز، والشام، والعراق، ومصر... إلخ.

والمقصود أن الدنيا لن تنتهي وفي القلوب حسراتٌ علىٰ عدم تطبيق الإسلام التطبيقَ الصحيحَ المَرْضِيّ إلا زمناً محدوداً في حياة النبي الأكرم ﷺ، وقليلاً بعد وفاته، مع حصول الخلاف في الثاني، ولهذا فإنني أفهم المهدي المنتظر إذا كان

سيظهر فعلاً واحداً من الحكام المعاصرين أو الآتين بعد عصرنا، ممن ينسب إلىٰ آل البيت الكرام، يهتم بقضية الإسلام أكثر من اهتماماته الدنيوية الذاتية، ويفرّغ من أوقاته ويجند من أعوانه من «يُقنّن» العقائد الإسلامية، والفكر الإسلامي، والنظم الإسلامية، والتشريع الإسلامي، كلّ ذلك انطلاقاً من استنطاق القرآن الكريم والنصوص النبوية الصالحة للعمل بها فقط!

ويكون ذلك علىٰ نمط «الشورىٰ العلمية» لا الرأي المنفرد، ثم يُلْزم أهلَ بلده بذلك، فيرضىٰ عنه الله تعالىٰ، ويرضىٰ عنه ساكن السماء من الملائكة وساكن الأرض؛ لأن ما وصل إليه هو حقاً أنموذجٌ رائع من الإسلام الصافي..

وقد وقفت علىٰ نصوص كثيرة تؤكد علىٰ ما تقدم من معنىٰ، أو علىٰ بعض جوانبه، للعلماء والمفكرين المسلمين؛ فاخترت هذه النصوص الثلاثة؛ لاعتقادي أنها أوضحت مسألة المهدي المنتظر بفهمٍ متحضِّرٍ منسجمٍ مع مقاصد الشرع، وسنن الله تعالىٰ في الحياة:

قال العلامة المجاهد الشيخ محمد محمود الحامد الحموي (ت ١٣٩٠هـ) رحمه الله تعالىٰ:

«انتظار المهدي ليس بِدْعاً في الدين، غيرَ مُرْتكِز علىٰ أدلة شرعية تبرّره، بل تسوق إليه، ذلك أنه أمر غيبي تحدَّثت به النُّبُوَّةُ المحمدية بما آتاها الله من الغيب، فالمرجع النقل المحض، ومتىٰ صحّ فليس إلا التسليم واستبعاد الاستبعاد، وإني لا أحاول في كلماتي هذه سوق الأحاديث الشريفة والآثار الواردة في هذا الأمر فهي حشود محشودة في ثكناتها من كتب السنة الشريفة، وقد بلغت حداً من الكثرة يورث الطمأنينة بأن هذا كائنٌ آخر الزمان، يعيد للإسلام سلامته، وللإيمان قوته، وللدين نضارته، وهو وإن كان بين يدي الساعة كصحوة الموت التي يصحوها المحتضر إلا أنه علىٰ أي حال وبكل اعتبار كائن لا بد منة». وساق أقوال العلماء في تواتر الأحاديث الواردة في المهدي من المرفوع والموقوف، ثم قال:

«وبعد، فهل المهدي إلا زعيمٌ إسلامي يمنّ الله به علىٰ المسلمين آخر الزمان وقد تفرّق شملهم وركِبَهم عدوُّهم وألحّ عليهم الظلم بعد أن فقدوا العدل؟ ألسنا في تلهف إلىٰ إمام عادل يحيي الله به ما اندثر من الشرع، ويعيد ما فُقِد من العدل، ويمحو ما زَخَرَ من الظلم؟ هل من المحال أن يكون للإسلام انتعاش آخر الأمر بيدي قائد من ذرية النبي ﷺ وهو الذي افتتح الله به أوله؟ إن العقل لا يحيل هذا بل يعده ممكناً في ذاته، فإذا اقترن به خبر نبوي صحيح فارق الإمكان مرتقياً إلىٰ الوجوب والثبوت، فكيف وقد تكاثرت الأخبار وتواترت؟!

قلت: إني لا أحاول سوق الأدلة مفصلة، فهي كثيرة جداً، وإنما هي إلمامةٌ موجزة، وكلمةٌ عجلىٰ، وتلخيصٌ قصير، ولا أحب أن نكون من فريق المنتظرين للمهدي، المتثاقلين إلىٰ الأرض، لا ينشطون إلىٰ العمل للعزة الإسلامية نشاطَ الرسول وصحبه، وهم الموعودون بالنصر قطعاً، لكنهم أخذوا بأسبابه، ولقوا ما لقوا من أجله حتىٰ أظفرهم الله به، فوضعوا أيديهم علىٰ الأمنية العزيزة بعد عناءٍ مرير، وجهادٍ مديد.

إن الاستنامة إلىٰ صحة الأخبار بنصر الإسلام آخر الزمان والقعود عن العمل لهذا النصر خطأٌ فادح، وجنايةٌ علىٰ الدين فظيعة، فالطاعة لله في موافقة أمره، ولن تلتقي وهذه الاستنامة التي يأباها الإسلام علىٰ أبنائه». اهـ[١].

وقال الشيخ سعيد محمد حوّىٰ الحموي (ت ١٤١٠هـ) رحمه الله تعالىٰ:

«من خلال ما مر نرىٰ أن أهل التحقيق لا يختلفون في أَنَّ خليفةً من آل بيت النبوة يكون في آخر الزمان، وهذا الذي اتفقوا عليه هو الذي درج التعبير عنه علىٰ لسان العامة والخاصة بأنه المهدي، وقد انطبع في أذهان الكثير من العلماء بسبب نصوص تحتاج إلىٰ تحقيق في أسانيدها، ولكنَّها كثيرة؛ أن عيسىٰ عليه الصلاة والسلام ينزل في عهد المهدي، وبعض المسلمين ادعىٰ المهدوية وتابعه ناس، ولا زلنا نسمع بين الفينة والفينة من يدعي المهدوية!

---

(١) «ردود علىٰ أباطيل» مقتطفات (ص٢٠٢-٢٠٤).

وأغلب الذين ينتظرون خروج المهدي يعتبرونه كائناً بين يدي نزول المسيح عليه السلام، ويتوقعون مع هذا أن ظهوره أصبح قريباً! مع أن ظواهر النصوص تشير إلىٰ أن بيننا وبين نزول المسيح عليه السلام أمداً، ففلسطين لا تكون وقتذاك مقراً لليهود الحاليين، بل لليهود الذين يأتون إليها وقتذاك مع المسيح الدجّال كما رأيناه، وتكون فلسطين وقتذاك مقراً للخلافة الراشدة، وهذا يدل علىٰ أن دولة اليهود الحالية ستنتهي.

إذن فمع إيماننا بظهور المهدي بالصفات التي ذكرها رسول الله ﷺ؛ فلا يصح لنا أن نعلق إقامة الفرائض المطلوبة منا شرعاً علىٰ ظهوره، سواء كانت فروضاً عينية أم كفائية! لكننا ننوي أنه إذا ظهر وعرفناه بصفاته، أن نكون من جنده وأنصاره بإذن الله تعالىٰ». ثم قال:

«فإذا كان الأمر كذلك فالأمد بيننا وبين المهدي بحسب الظاهر من نصوص أُخَرَ لا زال فسيحاً؛ لأن هناك بعض ما أخبر عنه رسول الله ﷺ لم يقع، فمثلاً بين يدي نزول المسيح عليه السلام يفتح المسلمون القسطنطينية فتحاً ثانياً، وتكون القسطنطينية وقت ذاك بيد النصارىٰ، وهي الآن مسلمة وبيد المسلمين[1]، والبشارة بفتح (روما) مرتبطة في الظاهر بفتوحاتٍ عالمية وانتصارٍ عالمي للإسلام، والنصوص الواردة في المهدي وعيسىٰ عليهما السلام لا تدل علىٰ مثل هذا.

والكلام كلّه مبنيٌّ علىٰ أن المهديَّ يعاصر نزولَ المسيح ابن مريم عليهما السلام، إلا أن النصوص الواردة في معاصرة المهدي للمسيح تحتاج إلىٰ تحقيق،

---

(١) فتح القسطنطينية ثانية، لا يستلزم أن يكون سكانها من النصارىٰ الروم؛ لأننا إذا اعتبرنا الوصف للسلطة الحاكمة؛ فالنصارىٰ يحكمون تركيا من خلال الترك العلمانيين، الذين يعتزون بانتمائهم الأوروبي، ويحرصون عليه، وإن اعتبرنا الوصف لغلبة الأحكام؛ فالقانون العلماني يصح أن يطلق عليه أنه روماني؛ بسبب أن جميع القوانين الأوروبيّة تعتز باستمداد مادتها الأولىٰ من القانون الروماني، والله تعالىٰ أعلم.

وهناك نصوصٌ في المهدي تحتاج إلىٰ تحقيقٍ كذلك، وبعضها من باب الضعيف، يفهم منها أنه لا ارتباط بين نزول المسيح عليه السلام والمهدي.

فعلىٰ هذا الاتجاه يمكن أن نتصور أن الخلافة التي تكون علىٰ منهاج النبوة والتي تأتي بعد الملك الجبري، كما ورد في بعض النصوص الصحيحة؛ يمكن أن تبدأ بالمهدي أو يكون المهدي واحداً من سلسلة خلفائها، وقد تكون هذه الخلافة التي تأتي بعد الملك الجبري هي التي يحصل بها انتصارٌ عالمي للإسلام، كما ورد في أكثر من حديث كما مرّ معنا، وفي كل الأحوال لا بد أن ننبه علىٰ قضايا:

أولاً: أن دولة اليهود الحالية علىٰ كل الاتجاهات في الفهم للنصوص ستنتهي، وليست نهايتها معلقة بنزول المسيح عيسىٰ بن مريم عليه السلام، وأن النصوص الواردة في أن الحجر والشجر يدلاّن المسلم علىٰ اليهودي ليقتله؛ ليست واردة في هؤلاء اليهود، بل في يهودٍ يقدمون مع الدجّال.

ثانياً: أن العمل من أجل استئناف وجود الخلافة الراشدة فريضةٌ إسلامية شرعية يجب علىٰ كل مسلم أن يعمل بها، وتتأكد الفريضة في حق القادرين علىٰ ذلك من حكّام وعلماء ودعاة، ولا يعجز المسلمون إذا صدق حكامهم وعلماؤهم ودعاتهم أن يُوجِدوا الصّيغَ التي تناسب واقع المسلمين وأحوال العصر؛ بحيث تقام الخلافة فتكون بركةً علىٰ الجميع، ولا تسبب ضرراً لأحد، ولا ينتقص بوجودها سلطان أحدٍ ممن بيده السلطان، إذا كانوا مسلمين حقاً.

فنحن إذن نؤمن بخليفة سيظهر، له مواصفاتٌ معيّنة، وننوي ـ ونسأل الله أن يعيننا علىٰ تحقيق النية ـ أن نكون من جنده إذا ظهر، ولكننا لا نعلّق العمل لنصرة الإسلام وإقامة الخلافة علىٰ ظهوره؛ لأنه إن كان مِن خِلافةٍ قائمة قبله كان أحدَ الخلفاء الذين يسبق وجودُهم نزولَ عيسىٰ ابن مريم بزمن، فلا يشترط أن يكون أول الخلفاء، وإن كان هو الذي ينزل في عهده عليه السلام فلا يجوز أن نعطل العمل لإقامة فريضة شرعية؛ انتظاراً لشيءٍ ما أخبرنا الله عز وجل عنه، فكما أن الصلاة لا نؤخرها عن وقتها؛ فكذلك فرائض العصر لا نؤخر العمل لها تعليقاً

علىٰ شيء لم يكلفنا الله عز وجل أن نعلق عملاً مفروضاً حتى ظهوره»[١].

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) رحمه الله تعالىٰ:

«اعلم يا أخي المسلم أن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم![٢] وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشَّر المسلمين برجل من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة، أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجدّدين الذي يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صحّ عنه ﷺ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وطلب العلم والعمل به لتجديد الدين؛ فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعياً من نبينا محمد ﷺ الذي ظل ثلاثة وعشرين عاماً وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته.

فماذا عسىٰ أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعاً وأحزاباً وعلماءهم ـ إلا القليل منهم ـ اتخذهم الناس رؤوساً؟! لو خَرَج لما استطاع أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحد كلمتهم ويجمعهم في صف واحد، وتحت راية واحدة، وهذا بلا شك يحتاج إلىٰ عمرٍ مديدٍ الله أعلم به، فالشرع والعقل معاً يقضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتىٰ إذا خرج المهدي لم يكن بحاجة إلاّ أن يقودهم إلىٰ النصر، وإن لم يخرج؛ فقد قاموا بواجبهم، والله يقول: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥].

---

(١) «الأساس في السنة»، قسم العقائد (٢: ١٠٢٤-١٠٢٦)، مقتطفات بحروفها، وتحسن العودة إلىٰ بحث المهدي كاملاً عند الشيخ سعيد في الكتاب نفسه (٢: ١٠١٤-١٠٢٦).

(٢) غفر الله للشيخ الألباني، فإن الذين استباحوا البيت الحرام مع مهدي جُهيمان، هم من تلامذته الذين يكفّرون الصوفية في الجملة والمفرد!

ومنهم ـ وفيهم بعض الخاصة ـ من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة، ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي فبادر إلىٰ إنكارها، علىٰ حدّ قول من قال: (وداوني بالتي كانت هي الداء!) وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا طائفةً من المسلمين استلزموا منه الجبر، فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا علىٰ الجبر!

وطائفةٌ منهم رأوا أن عقيدة المهدي قد استُغِلّت عبر التاريخ الإسلامي استغلالاً سيئاً، فادعاها كثيرٌ من المغرضين أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتنٌ مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي (جهيمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة! وإلىٰ ذلك يشير الشيخ الغزالي عقب كلامه السابق ـ يعني قوله: «من محفوظاتي وأنا طالب، أنه لم يرد في المهدي حديثٌ صحيحٌ صريح، وما ورد صريحاً فليس بصحيح!» ـ وما مثل هؤلاء إلا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسىٰ عليه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة، لأن بعض الدجاجلة ادّعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلاً صراحةً كالشيخ شلتوت، وأكاد أقطع أن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر من فلتات لسانه وإن كان لا يبين، وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكر رجل ألوهية الله عز وجل، بدعوىٰ أنه ادعاها بعض الفراعنة! ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: ٢٢]!؟[(١)].

أقول: لقد طوّلت في نقل هذه النصوص الثلاثة، لأن أصحابها أئمّةٌ لاتجاهات ثلاثة عند أهل السنة:

ــ فسيّدي الشيخ الحامد، أحد كبار أئمة الصوفية الفقهاء.

ــ وسيدي الشيخ سعيد حوّىٰ، أحد أبرز مفكّري الإسلام السياسي الحركي.

ــ والشيخ الألباني: مرجع الاتجاه السلفي في الجانب الحديثي علىٰ الأقلّ!

مع تحفّظي علىٰ مسائل عديدة ممّا ذكره هؤلاء الأفاضل، مما سوف أذكره في خاتمة هذا الكتاب إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (٤: ٤٢-٤٤).

المبحث الخامس

المهدي المنتظر عند الصوفية(١)

إن منطلقات الصوفية في مسائل الاعتقاد هي منطلقات أهل السنة والجماعة ذاتها، وليست شيئاً آخر، ومعظم الصوفية في المشرق العربي ينحون منهج الإمام الشافعي الفكري والفقهي فيما يخصّ قضاياهم، لأن للإمام الشافعي فهماً متميزاً في قضايا الأخلاق والرياضات والحوادث، ملؤه الذوق والاعتدال.

فنحن حين نريد عرض رأي الصوفية في (المهدي) فسوف نعرض رأي عالم كبير من علمائهم، من أمثال صاحب «عقد الدرر في أخبار المهدي المنتظر» العلامة الشيخ يوسف بن يحيىٰ السلمي الشافعي المقدسي، أو رأي الشيخ الإمام أحمد بن حجر الهيتمي المكي، أو رأي الحافظ السيوطي في «العَرْف الوردي».

ونحن إذ نفعل ذلك فلن نأتي بجديدٍ البتة! فهذه كتب القوم مطبوعة متداولة ميسورة لمن أراد.

وأنا لا أتكلم ههنا بلسان المدافع عن الصوفية؛ لأن لي رؤيتي الخاصة في قضاياهم، ولأنهم هم لا ينتظرون مني دفاعاً عنهم ولا دفعاً! بيد أن صلتي القريبة بهم تخولني أن أصفَهم بحسن الخلق، وجم الأدب، وإشراق الوجه، ولطف المعشر، وإمساك اللسان والجوارح، ورقة القلوب، وكثرة العبادة، وغزارة الدمعة، والتواضع النفسي، وخدمة الإخوة، واحترام العلماء؛ مما يجبرني علىٰ احترامهم

---

(١) قال محقق كتاب «البرهان» المتقدّم الشيخ جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين: المراد بالصوفية هنا الغلاة من أصحاب وحدة الوجود وأصحابهم، وليس الزهّاد والعبّاد كالجنيد والكيلاني رحمهما الله.

وحبّهم واستصغار طاعاتي تجاه ما أراه من طاعاتهم، في الوقت الذي لم أرَ لدىٰ أكثر خصومهم بعضَ هذا! وهذا لا يمنعني من القول بأنّ عدداً غيرَ يسير ممّن ينتسبون إلىٰ التصوّف غلاةٌ منحرفون في الاعتقاد، أو في السلوك، أو في الحال القلبي والروحي، أو في هذه مجتمعة، ولا ريبَ أنّ أهل التصوّف العليم يبرؤن إلىٰ الله تعالىٰ من تصوُّفٍ منحرفٍ كهذا[١].

بيد أنني وجدتُ محقق كتاب «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» قد عقد ترجمةً خاصةً في دراسته المسهبة للكتاب في الفصل الخامس منها: (المهدي عند الفرق الأخرىٰ)، فتحت عنوان: (المهدية والصوفية) قال:

«كان الصوفية علىٰ اتصال تام بالشيعة، فأخذوا عنهم الكثيرَ من تعاليمهم، كالتفرقة بين الشريعة والحقيقة، أو علم الظاهر وعلم الباطن، حيث إن الشيعة تزعم أن علياً قد انفرد دون سائر صحابة النبي ﷺ بعلم الحقيقة أو علم الباطن، فتلقت الصوفية هذا الزعم عن الشيعة وصار من معتقداتهم.

وبعد أن أخذ المتصوفة من الشيعة فكرة (المهدي) وأسبغوا عليها ثوباً جديداً، أظهروه بالقطب الذي يدبر الأمر في زعمهم في كل عصر من أعصار هذا الكون، وهو عماد السماء، ولولاه لخربت الأرض وهلك الحرث والنسل، ثم قالوا بالنقباء، وهم اثنا عشر نقيباً في كل زمان، لا يزيدون ولا ينقصون، علىٰ عدد الأفلاك الاثني عشر، إلىٰ آخر ما قالوا[٢].

---

(١) أوضحنا ذلك كلّه في بحثٍ موسوم بـ: «التصوف العليم، المنهج الأمثل لتحقيق العبودية لله ربّ العالمين».

(٢) هذا والله افتراء علىٰ الصوفية، لأن القطب عندهم غير المهدي، والمهدي عند المتصوفة من أهل السنة هو محمد بن عبد الله الحسني، وسوف يولد في العصر الذي يظهره الله فيه، وما سمعت من أحد أن المهدي يدبّر الكون في كل عصر من الأعصار، ولا قرأت ذلك في كتبهم، نعم قال ابن عربي ـ من متأخري فلاسفة الصوفية ـ بأن القطب مهمّته تنفيذ الأمر الإلهي وتصريف الحكم، فهو إذن عبد مأمور! ولا أدري من أين جاء الشيخ جاسم بهذا الذي يدّعيه؟!

وهكذا استطاع المتصوفة تلامذة الشيعة أن ينتفعوا بعقيدة (المهدي) في إقامة نظامهم الروحي للكون، مما لا نجد له من الإسلام سنداً أو دعامة، وإنما هي فلسفات غنوصية هلينية، ورهبانية مسيحية، وتخليطات هندية!.

كما أن فكرة المهدي مرتبطة كذلك بفكرة الإنسان الكامل التي تأصلت في فلسفة محي الدين ابن عربي التي تعتبر الله والإنسان والعالم ثلاثةَ مظاهر لمعنىً واحد.

كما أن الصلة بين القطب والمريد هي نفس الصلة بين الشيعة ومهديّهم، لذلك نرىٰ أن أبا المغيث الحسين بن منصور المعروف بالحلاج ادعىٰ أنه «وكيل سيد الزمان الغائب»[١].

هذا جميع ما ذكره المحقق الكبير تحت عنوان: «المهدية والصوفية»، ولا ريب أن أحداً لن يقول له: تجنّيت؛ لأن الساحّة التي يسرح فيها هذا المهلهل وأمثاله ليس فيها من يقول للباطل: صه!، وإنما فيها كثيرون وكثيرون جداً ممن يصفق للباطل، ويقول له: أحسنت!

وقد وقفت علىٰ رسالةٍ صغيرةٍ أخرىٰ حملت عنوان: «الطريق الهادي إلىٰ حقيقة المهدي» تأليف محمد أحمد علي منصور، صدرت طبعته الأولىٰ عام ١٤٠٦هـ، عن مكتبة الرسالة الحديثة بعمان الأردن، وجّه فيها المسلمين سبع توجيهاتٍ ضروريةٍ عنده، كانت سابعة الأثافي فيها ضدّ «أولئك المتظاهرين بلبوس التقوىٰ والزهد، متعمّمين بعمائم تعددت ألوانها بتعدّد طرقها، فكل فريق بما لديهم فرحون، فذاك قادري، وذاك رفاعي، وذاك شعراني، وذاك دسوقي، وذاك بدوي، قتلتهم الولاية وحبُّها، وأصبح هدفهم الوحيد الوصول إلىٰ علم الغيب وعمل الخوارق، وضرب الطبول، وحمل الأعلام، وإحياء الموالد التي ما أنزل الله بها من سلطان، فأضلّهم الشيطان، وأعمىٰ أبصارهم، وجندهم لنصرته ومقارعة أعدائه،

(١) «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» (١: ٢٧٥-٢٧٦).

فنصبوا ألويتهم في كل مسجد، يحاربون كل من يريد أو يحاول الرجوع إلىٰ دين الله الحق، واتخاذ كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة منهاجاً له ولدعوته»! (ص٢٢).

أقول: إنّ حشرَ الصوفية هنا من الكاتبين الفاضلين لا معنىٰ له البتة، وإنما هو شعارٌ مرفوعٌ علامةً علىٰ أن المتهجّم علىٰ الصوفية هو من الفرقة الناجية.

وإنني أريد أن أوضح للقارىء الكريم أن كثيراً مما يدّعيه هؤلاء ليس له رصيد من العلم، وأن كثيراً مما يتهمون به خصومهم باطلٌ وافتراءٌ وتضليلٌ لقرائهم المخدوعين بصدقهم!

ويكفي في هذا الاتجاه أن أنقل بعض ما كتبه الشيخ محي الدين ابن عربي حيالَ مسألة المهدي، لترىٰ كم يفتري هؤلاء القوم علىٰ الحقيقة، والله حسيبهم علىٰ ما يفترون، قال الشيخ محي الدين ابن عربي في «الفتوحات»:

«الباب السادس والستون وثلاثمئة: في معرفة منزل وزراء المهدي الظاهر في آخر الزمان الذي بشر به الرسول الله ﷺ وهو من أهل البيت:

إن الإمامَ إلىٰ الوزير فقيرُ ... وعليهما فلكُ الوجود يدورُ
والمُلْك إن لم تستقم أحوالُه ... بوجود هذين، فسوف يبورُ
إلا الإلهَ الحقَّ فهو منزَّهٌ ... ما عنده فيما يريد وزيرُ
جل الإله الحق في ملكوته ... عن أن يراه الخلقُ وهو فقيرُ

اعلم أيدنا الله وإياك[1] أن لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً، ولو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ واحدٌ لطوّل الله ذلك اليوم حتىٰ يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله ﷺ من ولد فاطمة عليها السلام، يواطىء اسمه اسم رسول الله ﷺ، جده الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، يبايَع بين الركن والمقام، يشبه رسول الله ﷺ في خَلقه ـ بفتح الخاء، وينزل

(١) كلمة ساقطة من المطبوع، ويقتضيها المقام، ولها نظائرها في الكتاب.

عنه في الخُلُق ـ بضم الخاء، لأنه لا يكون أحدٌ مثل رسول الله ﷺ في أخلاقه، والله تعالىٰ يقول فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، هو أجلىٰ الجبهة، أقنىٰ الأنف، يقسم المال بالسوية، ويعدل في الرعية، ويفصل في القضية، يأتيه الرجل فيقول له: يا مهدي أعطني، وبين يديه المال، فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله، يخرج علىٰ فترة من الدين، يزع الله به ما لا يزع بالقرآن، يمسي جاهلاً بخيلاً، جباناً، ويصبح أعلم الناس، أكرم الناس، أشجع الناس، يصلحه الله في ليلة! يمشي النصر بين يديه، يعيش خمساً أو سبعاً أو تسعاً، يقفو أثر رسول الله ﷺ لا يخطىء، له مَلَكٌ يسدده من حيث لا يراه، يحمل الكَلَّ، ويُقوّي الضعيف في الحق، ويُقْري الضيف، ويعين علىٰ نوائب الحق، يفعل ما يقول، ويقول ما يعلم، ويعلم ما يشهد.

يفتح المدينة الرومية بالتكبير في سبعين ألفاً من المسلمين، يقيم الدين ينفخ الروح في الإسلام، يعزُّ الإسلامُ به بعد ذلّه، ويحيا بعد موته، يضع الجزية ويدعو إلىٰ الله بالسيف، فمن أبىٰ قتله، ومن نازعه خُذل، يظهر من الدين ما هو عليه الدين في نفسه، ما لو كان رسول الله ﷺ لحكم به، يرفع المذاهب من الأرض فلا يبقىٰ إلا الدين الخالص، أعداؤه مقلِّدَةُ العلماءِ أهلِ الاجتهاد؛ لما يرونه من الحكم بخلاف ما ذهبتْ إليه أئمتهم، فيدخلون تحت حكمه خوفاً من سيفه وسطوته، ورغبة فيما لديه، يفرح به عامة المسلمين أكثر من خواصهم، يبايعه العارفون بالله من أهل الحقائق عن شهودٍ وكشفٍ بتعريفٍ إلهي، له رجال إلهيون يقيمون دعوته وينصرونه هم الوزراء، يحملون أثقال المملكة ويعينونه علىٰ ما قلّده الله تعالىٰ.

ينزل عليه عيسىٰ ابن مريم عليه السلام بالمنارة البيضاء بشرقي دمشق بين مَهْرودتين[1]، مُتّكئاً علىٰ مَلَكَيْن، ملك عن يمينه وملك عن يساره، يقطر رأسه

---

(١) المهرود من الثياب: هو المصبوغ بعروق صفراء تشبه الكُرْكُم والزعفران، فكأن المراد أنّه يلبس ثوبين صفراوين ـ إزاراً ورداءاً ـ والله أعلم، وانظر «القاموس» (هرد).

ماء مثل الجمان، ينحدر كأنما خرج من ديماس[١]، والناس في صلاة العصر، فيتنحىٰ له الإمام من مقامه فيتقدم فيصلي بالناس، يؤم الناس بِسُنَّةِ محمد ﷺ، يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، وفي زمنه يقتل السفياني عند شجرةٍ بغوطة دمشق، ويُخسف بجيشه في البيداء بين مكة والمدينة حتىٰ لا يبقىٰ من الجيش إلا رجلٌ واحدٌ من جُهَينة، يستبيح هذا الجيشُ مدينةَ رسول الله ﷺ ثلاثة أيام، ثم يرحل، يطلب مكة المكرمة فيخسف الله به في البيداء، فمن كان مجبوراً من ذلك الجيش مكرهاً يُحشر علىٰ نيته، القرآن حاكمٌ والسيف مبيد، ولذلك ورد في الخبر: «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن».

ألا إنّ ختـمَ الأوليـاء شهيـدُ ... وعيـنَ إمـامِ العـالميـن فقيـدُ
هو السيدُ المهديُّ من آل أحمد ... هو الصارمُ الهنديُّ حين يُبيدُ
هو الشمسُ يجلو كل غمٍّ وظلمةٍ ... هو الوابلُ الوَسْمِيُّ حين يجودُ[٢]

وقال الشيخ رحمه الله تعالىٰ: «إذا خرج هذا الإمام المهدي فليس له عدوٌّ مبينٌ إلا الفقهاء خاصة، فإنهم لا تبقىٰ لهم رئاسةٌ ولا تميّزٌ عن العامة، ولا يبقىٰ لهم علمٌ بحكم إلا قليل، يرتفع الخلاف من العالَم في الأحكام بوجود هذا الإمام، ولولا أن السيف بيد المهدي لأفتىٰ الفقهاء بقتله، ولٰكن الله يظهره بالسيف والكرم، فيطمعون ويخافون، فيقبلون حكمه من غير إيمان؛ بل يضمرون خلافه كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيما اختلفوا فيه، فلقد أُخْبرنا أنهم يقتتلون في بلاد العجم ـ أصحاب المذهبين الحنفي والشافعي ـ ويموت بينهما خلقٌ كثير، ويفطرون في شهر رمضان يتقوَّوْن علىٰ القتال، فمثل هؤلاء لولا قهرُ الإمام المهدي بالسيف ما سمعوا له، ولا أطاعوه بظواهرهم كما أنهم لا يطيعونه بقلوبهم، بل يعتقدون أنه إذا حكم فيهم بغير مذهبهم أنه علىٰ ضلالة في ذلك الحكم، لأنهم

---

(١) الدّيماس: الحمّام. القاموس (دمس) (ص٧٠٤).
(٢) «الفتوحات المكية» (٣: ٣٢٧-٣٢٨).

يعتقدون أن زمان أهل الاجتهاد قد انقطع وما بقي مجتهد في العالم، وأن الله لا يُوجِدُ بعد أئمتهم أحداً له درجة الاجتهاد.

وأما من يدّعي التعريفَ الإلهي بالأحكام الشرعية فهو عندهم مجنون مفسود الخيال، لا يلتفتون إليه، فإن كان ذا مال وسلطان؛ انقادوا في الظاهر إليه، رغبةً في ماله وخوفاً من سلطانه، وببواطنهم به كافرون»[١].

وتأكيداً لختم المهدي للأولياء الذي صاغه الشيخ ابن عربي شعراً قال في «الفتوحات»:

«وأما خاتم الولاية فهو أعلم الخلق بالله، لا يكون في زمانه ولا بعد زمانه أعلم بالله وبمواقع الحكم منه، فهو والقرآن أخوان، كما أن المهدي والسيف أخوان، ثم يقبض الله المهدي إليه طاهراً مطهَّراً»[٢].

وفي ساعة من ساعات المناجاة يتوجه الشيخ بأشواقه إلىٰ ظهور المهدي ويدعو الله تعالىٰ أن يكون من أنصاره وأشياعه، فيقول رحمه الله تعالىٰ:

«فيا منظورَ الناظر، ويا من بظهوره بطش الملك القادر، ويا وليَّ الله، ويا خليفة الملك القاهر، أما انسلخْتَ من الأصلاب والأرحام؟ أما أُمِرْت بتبديل هذه الأحكام؟ السموات والأرض ومن فيهن بانتظارك، والوجود متشوق إلىٰ إسفارك، اللهم إنا نؤمن بولايته، وخلافته، وإمامته، وهدايته، ولا نلحد فيه إلحادَ الغافلين، ولا ننكره إنكارَ العالين، وننتظره مدّة حياتنا، إيماناً بك وتصديقاً لرسولك، فلا تحرمنا ـ إن لم تقسم لنا رؤيته ـ أجرَ اتّباعه، واكتبنا في عداد أنصاره وأشياعه»[٣].

---

(١) «الفتوحات المكية» (٣: ٣٣٦).

(٢) ما سبق (٣: ٣٢٩).

(٣) «بلغة الخواص» (ق٦٤) نقلاً عن «المعجم الصوفي» للدكتورة سعاد الحكيم (هدى) (ص١١٠٣).

هذا بعض ما قاله الشيخ الأكبر[١] في مهدي هذه الأمة المحمدية، وذاك الذي افتراه عليه المهلهل!.

أين وحدة الوجود؟ وأين اقتباس فكرة المهدي من عقائد الشيعة الإمامية؟ وأين الغنوصية والهلنستية يا أخ جاسم المهلهل؟

أقول: إن الباحث جاسم المهلهل قرأ كلام ابن خلدون، فحرّفه عن مواضعه وصاغه صياغةً تعميميّة توافق هواه، مع أنّ ابن خلدون، كان يكرّر كلمةَ «كأنه ـ كأنهم» وهذه الصيغة تفيد أن هذا الحكمَ استنباطيٌّ غير متيقَّنٍ عند صاحبه.

هذه واحدة!

والثانية أنّ ابن عربي لا يمثّل التصوّف الإسلامي كلّه، فالتصوّف مدارس مثل المدارس الفقهيّة، والمدارس الفقهية، فإن صحّت نسبةُ تلك الآراء إليه ـ وما أراها صحيحة ـ فهي لا تمثل آراء عُشْر الصوفية في العالم الإسلامي!

وإن كانت مدسوسةً عليه، فيلزم الصوفيةَ البراءة من كل ما يخالف الشرع الحنيف فيها، فالتعميم من الأخ الداعية الشيخ جاسم المهلهل غيرُ صحيح[٢].

وأكثر الصوفية يعتقدون في المهديّ ما يعتقده الأصوليون والفقهاء والمحدّثون من أهل السنّة فيه.



(١) لقد ترجّح عندي أنّ كلّ مخالفة عقديّة في كتب الشيخ محيي الدين ابن عربي؛ إنما هي من دسّ الزنادقة الذين كانوا يتظاهرون بالتصوّف، ولاعتقادي هذا؛ فإنني أترحّم علىٰ الشيخ وأترضّىٰ عنه مع إقراري بأنَّ فيما يُنسب إليه من كتب دسّاً كثيراً، يصل إلىٰ حدّ الزندقة والضلال والكفر.

(٢) انظر كلام ابن خلدون في «المقدّمة» (٢: ٨٠٩-٨١٧).

المبحث السادس

المهدي المنتظر بين الإمامة القرشية والتجديد

تقدم الحديث علىٰ أن المهدي يُنظر إليه من جهات عديدة عند من يعتقد بظهوره من المسلمين:

الجهة الأولىٰ: أن المهدي المنتظر خليفة قرشي من خلفاء المسلمين، ولعله من أعظمهم شأناً عند المسلمين.

الجهة الثانية: أن المهدي المنتظر مجددٌ من المجددين، أو أنه خاتمهم في هذه الأمة كما يراه كثيرون.

الجهة الثالثة: أنه من أعظم عظماء آل بيت النبي ﷺ عند أهل السنة، وآخر الأئمة المعصومين عند الشيعة الإمامية.

ولهذا كان لا بد من دراسته في ظلال هذه الجهات الثلاث.

وبناءً علىٰ هذا فقد خرّجت ههنا حديث: «الأئمة من قريش»، والحديث الوارد بأن الأئمة اثنا عشر إماماً، والحديثَ الوارد في المجدّدين، موضحاً تداخل دلالاتها مع أحاديث المهدي.

ونظراً لصحة حديث: «الأئمة من قريش»، وحديث الأئمة الاثني عشر، وعدم الحاجة إلىٰ تخريجهما المطوّل في هذا البحث، فقد اقتصرت من التخريج علىٰ القدر الذي يدل علىٰ صحتهما، بينما أودعت تخريج حديث المجددين كاملًا؛ لغرابته من جهة، ولضعفه عندي من جهة أخرىٰ. . فرأيتُ من حق القارىء أن يعرف أسباب ضعف الحديث في نقدي؛ حتىٰ لا يتعجّل أحدٌ بالتعصّب لما هو مشهور وشائع، فكم من حديث يتردد علىٰ ألسنة العامة وهو منكر أو معلول!

وقبل تخريج حديثَي الإمامة القرشية المختصر، وتخريج حديث المجددين الذي بُنيت عليه أفكار متعددة، وكُتبت فيه كتب منشورة وعدة رسائل جامعية؛ أحبّ أن أقتطف بعض الكلمات المفيدة في هذا الاتجاه، لتوضيح الأطروحة الفكرية العامة لمسألة التجديد.

قال الحافظ ابن الأثير في شرح هذا الحديث، أعني حديث التجديد:

«قد تكلم العلماءُ في تأويل هذا الحديث كلّ واحد في زمانه، وأشاروا إلىٰ القائم الذي يجدّد للناس دينهم علىٰ رأس كل مائة سنة، وكأنّ كل قائل قد مال إلىٰ مذهبه، وحمل تأويل الحديث عليه، والأولىٰ أن يُحْمَل الحديثُ علىٰ العموم، فإن قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدّد لها دينها» لا يلزم منه أن يكون المبعوث علىٰ رأس المائة رجلاً واحداً، وإنما قد يكون واحداً، وقد يكون أكثر منه، فإن لفظة (مَن) تقع علىٰ الواحد والجَمْع، وكذلك لا يلزم منه أن يكون أراد بالمبعوث: الفقهاءَ خاصّة، كما ذهب إليه بعض العلماء، فإن انتفاع الأمة بالفقهاء وإن كان نفعاً عاماً في أمور الدين؛ فإن انتفاعهم بغيرهم أيضاً كثير، مثل أولي الأمر، وأصحاب الحديث، والقرّاء، والوعّاظ، وأصحاب الطبقات من الزهّاد، فإن كلّ قوم ينفعون بفن لا ينفع به الآخرون، إذ الأصل في حفظ الدين حفظ قانون السياسة وبَثُّ العدل والتناصُف، الذي به تحقن الدماء ويتمكن من إقامة قوانين الشرع، وهذا وظيفة أولي الأمر، وكذلك أصحاب الحديث ينفعون بضبط الأحاديث التي هي أدلة الشرع، والقرّاء ينفعون بحفظ القراءات وضبط الروايات، والزهّاد ينفعون بالمواعظ والحث علىٰ لزوم التقوىٰ والزهد في الدنيا، فكلّ واحد ينفع بغير ما ينفع به الآخر، لكن الذي ينبغي أن يكون المبعوثُ علىٰ رأس المائة رجلاً مشهوراً معروفاً مشاراً إليه في كل فن من هذه الفنون، فإذا حُمل تأويل الحديث علىٰ هذا الوجه؛ كان أولىٰ وأبعد من التهمة وأشبه بالحكمة، فإن اختلاف الأئمة رحمة، وتقرير أقوال المجتهدين متعين، فإذا ذهبنا إلىٰ تخصيص القول علىٰ أحد المذاهب وأوّلنا الحديث عليه، بقيت باقي المذاهب الأخرىٰ خارجة عن احتمال الحديث لها، وكان ذلك طعناً فيها.

فالأحسن والأجدر أن يكون ذلك إشارةً إلىٰ حدوث جماعة من الأكابر المشهورين علىٰ رأس كل مائة سنة، يجدّدون للناس دينهم، ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم[١].

قلت: ثم ذهب يذكر المذاهب الفقهية المشهورة في الإسلام، وينصّ علىٰ أشهر رجل علىٰ رأس كلّ مائة سنة في كل مذهب منها. وذكر أعيان الحكام والمحدثين والزهّاد إلىٰ المائة الخامسة.

وقال الشيخ سعيد حوىٰ رحمه الله تعالىٰ عقب هذا الكلام: «الظاهر المتبادر من الحديث أن القائم بالتجديد في كل قرن واحد، وهو الذي يغلب علىٰ كلام العلماء، ولكن كلام ابن الأثير وجيه، والموضوع يحتاج إلىٰ تحقيق من خلال الواقع، وهذا بحث يستأهل أن يُفرغ له، فتحديد الذين أثروا في تاريخ الإسلام مجددين للهدىٰ، وعلىٰ الهدىٰ؛ يضع بيد الأمة ثروةً هائلةً من القدوة والسوابق، وإذا كان التحديد لا يحتمله المقام ههنا لكثرة الاختلاف في أهل التجديد؛ فإننا نكتفي بالقول: إن تجديد الإسلام قائم وحاصل، يدلُّ علىٰ ذلك وصول هذا الدين إلينا نقياً صافياً، وانتشاره في الأرض طولاً وعرضاً علىٰ كثرة الكوارث والأعداء، ونحب أن نلفت نظر الراغبين في التجديد في هذا القرن إلىٰ بعض الملاحظات:

إن علىٰ القائمين بالدعوة إلىٰ الله أن يلحظوا ما يحتاجه كل قرن من تجديد، فتجديد كل قرن علىٰ حسبه، ولكل قرن جديده الذي يحتاج إلىٰ عمل مكافىء ومناسب، فهناك تجديد علوم الإسلام، وهناك التجديد في أساليب العمل لإحياء أسس الإسلام ومقاماته ومفاهيمه وقيمه، وهناك التجديد الذي تحتاجه المستجدات، فإقامة الجهاد في عصرنا تحتاج من الوسائل والأساليب ما فرضته مستجدات العصر، وإقامة فروض العين وفروض الكفاية تحتاج من الجهد والأساليب والإحاطة والتعبئة ما تقتضيه مستجدات كل عصر.

---

(١) «جامع الأصول» (١١: ٣٢٠-٣٢٤).

وكثير من الناس يسيرون علىٰ معالم تجديد المجددين في قرون سابقة، دون أن يلحظوا المتغيرات والمستجدات والزمان والمكان والبيئة والمعطيات والمتغيرات ونفسيات الناس»[١].

وللدكتور أحمد أمين في كتابه «المهدي والمهدوية» كلمة، استحسنت أكثر ما فيها فقد قال رحمه الله تعالىٰ: «فأما التجديد والمجددون فمستند إلىٰ حديث رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «يبعث الله لهذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»، والفكرة في ذاتها وجيهة، لأن التشريع دائماً يتغير بتغير الزمان والمكان، وفي الفقه أمثلة كثيرة من هذا القبيل[٢]، فقد رووا أن أبا حنيفة كان يقول: من غصب ثوباً وصبغه أسود فقد قلل من قيمته، وكان أبو يوسف يقول: من غصب ثوباً وصبغه أسود فقد زاد في قيمته، والسبب في ذلك اختلاف الزمان والبيئة؛ لأن الدولة العباسية اتخذت السواد شعاراً رسمياً لها، وكان من خالفها يبيض أي يلبس البياض، فارتفع بذلك سعر الثوب الملون باللون الأسود، وقال الفقهاء أيضاً: في الأزمنة القديمة: كان الرجل إذا رأىٰ غرفة في البيت سقط عنه خيار الرؤية لأن الغرف كلها متشابهة في الشكل، وبعد ذلك اختلفت البيوت، فأصبح لا يسقط حق الرجل في خيار الرؤية إلا إذا رأىٰ الغرف كلها؛ لاختلاف هندسة الغرف.

والإمام الشافعي نفسه له مذهبٌ قديمٌ لمّا كان في العراق، ومذهبٌ جديد لما حضر إلىٰ مصر؛ لاختلاف بيئة العراق وبيئة مصر؛ ذلك أن الزمن يتغير فيقتضي ذلك تغير التشريع.

وقد أخذ الفقهاء والمؤرخون يبحثون في كل مائة سنة عمن يصلح أن يكون مجدداً، فقالوا: إنه علىٰ رأس المائة الأولىٰ كان عمر بن عبد العزيز، والثانية: الشافعي، والثالثة: ابن سريج أو الأشعري، والرابعة: أبو حامد الإسفرايني

---

(١) «الأساس في السنة» قسم العقائد (٢: ٩٥٣).

(٢) يجب تقييد هذا الإطلاق، بأن الأحكام التي بنيت استناداً إلىٰ العرف هي التي تتغير بتغير العرف، وكذلك الأحكام التي بنيت معللة، فإن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وهكذا.

والخامسة: الغزالي، والسادسة: الفخر الرازي، والسابعة: ابن دقيق العيد.. وهكذا.

والحق أن هذا التجديد نسخٌ للفكرة الصحيحة: تجديد التشريع[(١)] كلما تغيرت الظروف، وقد يكون ذلك في أكثر من مائة سنة وقد يكون في أقل؛ فليس من الضروري تحديد المائة بالوزن أو بالمتر، وإنما فائدة الحديث بيان الفكرة، وذلك لا يكون في التشريع وحده بل يكون في كل مرفق من مرافق الحياة الاجتماعية.

وهذا التجديد معناه مرونة العقل لإحلال الأوضاع الجديدة محل الأوضاع القديمة، أو تعديل الجديد ليتفق والقديم، وكانت تتوارد علىٰ الشيخ محمد عبده أسئلة جديدة لم يتعرض لها الفقهاء من قبل؛ مثل قراءة القرآن في الراديو، ولبس البرنيطة، والتأمين علىٰ الحياة، وإيداع المال في صناديق التوفير.. وهكذا مما لم يكن معروفاً من قبل، ويكون التجديد في كل حالة بحسبها.

وقد يجد دعاة التجديد أنفسهم أمام تيارين متناقضين، فيضطرون إلىٰ منازلتهما جميعاً...، ويساعد علىٰ فكرة التجديد شعور الشعوب بسوء الحال وطموحهم إلىٰ حال خير من حالهم، ونظام خير من نظامهم، وعدل يحل محل ظلمهم؛ لتسري الدعوة إلىٰ التجديد وإلىٰ التعمير سريان النار في الهشيم.

ووصف سوء الحال وبث الطموح إلىٰ خيرٍ منه هما أهم ما دعا إلىٰ استجابة الشعوب لدعوة المهدية.

والناس مختلفون في قبول دعوة التجديد، فهناك جماعات أشد مقاومة للتجديد، وجماعة أشد تلبية لها؛ ذلك أن الجماعات التي تكونت حديثاً ولم تتقيد بقيود ثقيلة من الأوضاع كأمريكا تكون أقرب إلىٰ التجديد، ومن ثقلت أوضاعهم وقَدُمَت كانوا أشد إبطاءاً في قبول فكرة التجديد، وما مظاهر القلق والاضطراب في الأمة إلا مظاهر حرب بين جديد وقديم! وبعبارة أخرىٰ بين قديم

---

(١) لمؤلف هذا الكتاب الفقير عداب بحثٌ بعنوان: «حديث المجدّدين بين نقد الرواية ودراية المرويّ» أوضح فيه ما قدر عليه من ملابسات ومعارضات وفقهيات مستنبطة من هذا الحديث.

ظهر فساده وجديد لم يرتكز بعد!(١).

والفرق بين الدعوة إلىٰ التجديد والدعوة إلىٰ المهدية؛ أن الأولىٰ ترتكز علىٰ العقل وعلىٰ تجارب الحياة وعلىٰ الواقع، أما الدعوة الثانية فترتكز علىٰ عقيدة دينية بإمام منتظر فقط! وأن السلطة السماوية هي التي تقربه، وهي التي تؤيده»(٢).

قلت: نقلتُ هذه النقولَ الطويلةَ نسبيّاً لنتبيّن أن كثيراً من علمائنا القدامىٰ والمُحْدَثين يقفون عاجزين أمام نقد الحديث من جهة الصناعة، بينما تراهم بارعين في الكلام علىٰ فقهه وفوائده، فإذا ما أشكلت عليهم دلالته، أو لم يجدوا له رصيداً من الواقع التاريخي والواقع المعاصر، فمنهم من يلجأ إلىٰ تكلُّفِ التأويل القريب والبعيد، ومنهم من يَرُدُّ الحديث أو يُشكِّكُ في صحته بعقله، وهما بَلِيّتان أحلاهما علقم مرّ المذاق!

والحق في مسألة التجديد هذه أن تنصرف إلىٰ جهات ثلاث تستلزمها حاجات الأمّة:

ـ **الأولىٰ:** تجديد هويّة الإسلام في نفوس المسلمين، وتربيتهم روحياً وإيمانياً وفكرياً.

ـ **الثانية:** تجديد مناهج البحث التقليدي الأثري ليواكب مسيرة الإسلام في كل حقبة من حقب التاريخ.

ـ **الثالثة:** تجديد فكرة تعدّد المرجعيات الفردية، إلىٰ وحدة مرجعية مؤسسية قائمة علىٰ الشورىٰ العلمية.

أما دين الإسلام من كتاب وسنّة صحيحة، فهو جديدٌ دائماً لا تبليه الأزمان، ولا يخلَق علىٰ كثرة الترداد.

---

(١) ليس كل جديد تجديداً، وليس كل قديم فاسداً، وإن مما يؤسف له أن الأمة عندما رفضت نظام الحياة التركي أرادت رفض كل شيء له ارتباط به، والتجديد الحقيقي هو تصحيح خطأ قديم، وتطوير صواب معروف، والغوص وراء سنن الله تعالىٰ في الحياة، وربط معطيات الحياة المعاصرة بالتشريع، ونحو ذلك من المعاني.

(٢) «المهدي والمهدوية» لأحمد أمين، مقتطفات بألفاظها (٩٧-١٠١).

المبحث السابع

ظهور المهدي

بين حجيّة النقل وبُنْية الحكم التكليفي

يختلط لدىٰ الباحثين المعاصرين مفهوم الحجّية بمفهوم المشروعيّة الذي يخصّ الأحكام التكليفية المندرجة تحت الأوامر والنواهي، أو تحت الأوامر والنواهي والإباحات.

وقضية (المشروعية) تتعامل مع النصوص النبوية الواردة علىٰ حسب قوّتها من الثبوت وعلىٰ حسب درجتها من ظهور الدلالة، لكنها لا تلغي منها نصّاً من النصوص يمكن أن يستفاد منه في التراكم التشريعي في جانبَي الحظر والإباحة.

فالحديث الذي لا يبلغ درجة الاحتجاج الدنيا، لكنه ليس بعيداً عنها، وليس معارضاً للقواعد، وليس في الباب ما يدفعه، يمكن توظيفُه في دائرة التكميل ومكارم الشريعة، فنقول: هذا مندوبٌ أو مستحب، في حالتي الطلب والإذن، أو هو الأَولىٰ، ونقول: مكروهٌ تنزيهاً، وخلاف الأولىٰ في حالتي النهي والتَّرْك!

لكنّ تطبيقَ مبدأ المشروعية علىٰ أحاديث العقائد، أو الغيب المستقبل من أشراط الساعة وحياة القبر من نعيم وعذاب، وأهوال الموقف والحشر والنشر والحساب، وأوصاف الجنّة والنّار، وما أعدّ الله تعالىٰ لأهل الأولىٰ من النعيم، وما أعدّ لأهل الثانية من الجحيم؛ أراه غيرَ سديد؛ لأن التصديقَ به لا يدخل في إطار الإيمان الأشمل: تصديق القلب، ونطق اللسان، وعمل الجوارح دخولاً أَوَّلياً، وإنما يدخل في الدائرة الغيبية المستورة في الإنسان: عمل القلب، والروح، والعقل.

وإشباع هذه الركائز الثلاث في دائرة الإنسان الغيبية يحتاج إلىٰ قوة مؤثرة من البرهان والمعاجز والانكشاف، وإلاّ كان الإيمان فيها موروثاً تقليدياً، لا يُشْبع ولا يُشْفي!

وبمعنىً أكثر وضوحاً: إنّ هذه المسائل المستقبلية؛ لكي تأخذ دورها إلىٰ ساحة الدائرة الغيبية لدىٰ الإنسان؛ فيجب أن تكون عريّة من مصادمة القرآن الكريم أوّلاً، وأن تكون متوافقة مع حكمة الشارع ومقاصد الشريعة ومكارمها، وأن يكون صدورها عن الشارع صحيحاً: يقينيّاً، أو راجحاً.

وأحاديث المهدي المنتظر يجب أن يُنظر إليها في قانون دائرة الغيب المستقبلي لا في دائرة التكاليف العملية الضابطة للسلوك الإنسانيّ الظاهري.

فإذا كان الحديث الذي لم يبلغ درجة الاحتجاج الدنيا (الحسن لذاته) وإنما كان في دائرة (حسن لغيره) أو كان في درجة الضعف القريب (الجيّد)، فأين أوظّفه وفي أي زاويةٍ من زوايا العقل أو القلب أو الروح يمكن الإفادة منه؟ هذه **واحدة**.

والثانية: إن في الدين الإسلامي مرجعية ثابتة صادقة لا يختلف عليها اثنان من المسلمين، وهي القرآن الكريم، فلا يجوز أن يتقاطع حديثٌ مرويٌ مع نصّ قرآني، لأن تقاطعه يعني عدم صدوره عن النبيّ ﷺ بصفته أعلم عباد الله المكلّفين، بكتاب الله تعالىٰ، وهو المسؤول الأول عن فهمه وتبليغه.

والثالثة: هي مرجعية التجربة الرّسالية ذاتها، ففي سيرة الرسول ﷺ من الجهد والجهاد، والصبر والثبات، والمرارة وتحمل الأذىٰ، تحت رعاية الله تعالىٰ وعنايته؛ ما يجعلنا متلمسين معالم منهج النجاح في تبليغ الرسالة، وإقامة الحكومة الإسلامية، وتحقيق العدل في الجزاء والعطاء والاستحقاق.

ومن الاحتكام إلىٰ هذه المرجعية ذاتها نقول: إن أحداً من أولياء الله تعالىٰ لا يبلغ درجةَ قرب النبيين، وإن أحداً من المصلحين لا يمكن أن ينجح في رسالته

وتبليغ منهاجها إلىٰ الناس بأحسن، أو أصدق، أو أقلّ تضحيات من النبيّ ﷺ[١].

ومن الاحتكام إلىٰ هذه المرجعية ذاتها يتساءل من يتساءل: لقد عانىٰ رسول الله ﷺ، وعانىٰ معه بنو هاشم، وعانىٰ معه أصحابه، وجاهدوا، وقاتلوا؛ فَقَتَلَ الواحد منهم أخاه وابن عمّه، وقُتِلَ بعضُهم بيد أخيه أو ابن عمّه، وعاشوا الخوف والنقص والجوع والحرمان، حتىٰ تحققوا بخلوص الإيمان، فأذن الله بقيام دولتهم ونجاح دعوتهم، فبأي ميزان يستحق (المهدي المنتظر) ذاك التأييد الربّاني: جبريل عن يمينه، وميكائيل عن شماله والملائكة المقربون يحيطون به، ولا تهزم له راية؟! ألم يكن جدّه المصطفىٰ ﷺ أولىٰ بذلك منه؟!

ومن الاحتكام إلىٰ المرجعية التي قبلها يأتي التساؤل الآتي: لقد كان العرب يعيشون أحطّ أوضاع الظلم والقهر والاستبداد والأحقاد، فأنقذهم الله تعالىٰ بالنبي ﷺ وفق منهج ارتضاه لهم في حياتهم الدنيا، وأهّلهم لسعادة الآخرة، فَنَعِمَ الناس في حياته وبعد وفاته بعدل الإسلام، ولا يزالون ينعمون والمسألة نسبية.

فكان صبر النبيّ ﷺ وصبر أهل بيته وصبر أصحابه وجهادُهم طيلةَ نصف قرنٍ من الزمان سبباً في تمكين الإسلام ونشر عدله ونوره علىٰ معظم أنحاء المعمورة أكثر من ألف عام.

وإن الظلم والجور الذي نشكو منه، كان موجوداً ومتوازياً مع العدل والرحمة والإنصاف منذ انتهت الخلافة الراشدة (٤٠هـ) وإلىٰ هذا اليوم بنسب متفاوتة. . .

---

(١) قارن علىٰ سبيل المثال بين حروب النبيّ ﷺ مع المشركين، وحروب أبي بكر مع أهل الردّة، وحروب عليّ مع الباغين عليه، وأبو بكر سيّد الأمّة وأعلمها وأفضلها عند أهل السنة وعليّ كذلك عند الشيعة الإمامية، والزيدية، وعموم أهل البيت، فسوف ترى أن النبيّ ﷺ وطّد أركان دولته، ولم يُقتل من العرب ـ مسلمين ومشركين ـ خمسمائة نفس، بينما قُتل في حروب الردة والجمل وصفِّين والنهروان وغيرها ألوفٌ من الطرفين.

فهل صَبْر أربعة عشر قرناً، وترقّبها الأمّة هذه الأزمانَ المتطاولة للمهدي المنتظر، يتكافأ مع (خمس سنين، أو سبع سنين، أو تسع سنين) يملأ فيها الأرض قسطاً وعدلاً، ثم لا خيرَ في العيش بعده، كما تفيده بعض الروايات الواردة؟!

فقضية المهدي ليست قضيةَ تحقُّق مبدأ، وتوضّعِ منهاج، وإنما هي فلتةٌ من فلتات الزمان تشبه فلتة حكم عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، لكنّ حكم عمر سنتان، وحكم محمّد المهدي أكثر قليلاً!

فحكم عمر بن عبد العزيز كان حُكْمَ عدلٍ ورحمةٍ وانتعاش للمعذّبين المضطهدين من آل النبيّ ﷺ وشيعتهم، وسائر المسلمين، لكنه لم يوطّد دعائم حكومة تحميه وتحققه وتدعمه إلىٰ أمد واسع في امتداد الزمان. فما أن مات عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالىٰ ـ؛ حتىٰ عاد كلّ شيء إلىٰ ما كان عليه، وبِنسَب متفاوتة، فكان ماذا؟!

والروايات الواردة في المهدي لا تفيد أكثر من هذا! فهل تستحق هذه السنوات التسع كل هذا الصبر والانتظار والاتّكال؟!

والجواب الشرعي علىٰ هذا التساؤل: أنّ الحديث إذا صحّ؛ فيجب قبولُه، ثم فهمُه ضمن أطرٍ أصولية! ومن المعلوم لدىٰ طلبة العلم؛ أن الخبر المروي ينقسم علىٰ قسمين: الخبر المتواتر وخبر الآحاد.

ويقول العلماء: إن الخبر المتواتر هو الخبر الذي يرويه جمعٌ عن جمع يحيل العقلُ اجتماعَهم علىٰ الكذب في أي طبقة من طبقات النقل إلىٰ عصر التدوين.

فلو افترضنا أن طبقة المصنّفين المدوّنين هي طبقة رجال الكتب الستة عند أهل السنّة والجماعة، فيكون الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان وأقرانهم من الحفّاظ الثقات طبقةً يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

ثم تأتي طبقة شيوخهم: محمد بن عبد الله بن نَمَيْر، ومحمد بن المثنىٰ ومحمد ابن بشّار بندار، وعمرو بن عليّ الفلاس، وقتيبة بن سعيد، وأبو كريب وأقرانهم من الحفّاظ الثقات؛ فهؤلاء وضرباؤهم يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب. . . وهكذا إلىٰ أن يصل التصاعد إلىٰ جيل الصحابة الكرام رضوان الله عليهم الذين نقلوا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ.

ويقسم العلماء الخبرَ المتواتر إلىٰ متواتر لفظي، ومتواتر معنوي.

والتواتر اللفظي يعني اتفاق طرق الحديث علىٰ لفظٍ واحدٍ مثل قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «من كذب عليّ متعمّداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»[1].

أما التواتر المعنوي فهو اتفاق طرق الحديث علىٰ معنىً من المعاني الكليّة أو مسألةٍ من المسائل، مع اختلاف الألفاظ المروية في الدلالة علىٰ هذا المعنىٰ المشترك.

ويدّعي بعض العلماء أن أحاديث المهدي من المتواتر المعنوي، فحديث: «المهدي منّا أهل البيت» وحديث: «لا تنقضي الأيام والليالي حتىٰ يبعث الله رجلاً من أهل بيتي» وحديث: «يبايَع لرجلٍ بين الركن والمقام» وحديث: «يملك المهدي خمساً، أو سبعاً، أو تسعاً»[2] فهذه الأحاديث وأمثالها تتحدث عن رجلٍ موعود من آل بيت النبي ﷺ، وتفيد بمجموع دلالاتها العامّة والخاصة ظهورَ المهدي كما يقولون.

وخبر الواحد أو خبر الآحاد يختلف مفهومه عند المتكلّمين عنه عند الفقهاء والأصوليين، عنه عند المحدِّثين وأهل الظاهر.

---

(١) هذا الحديث مروي من طرق عدد من الصحابة رضي الله عنهم، وقد أخرج ابن حبّان أحاديث أنس بن مالك (٣١)، وواثلة ين الأسقع (٣٢) وعقبة بن عامر (١٠٥٢-١٠٥٣)، وعبد الله ابن عمر (٢٥٥٥) و(٥٤٣٦) و(٥٤٣٧) و(٦٢٥٦)، فانظر تخريجاتها المطوّلة في هذه المواضع وتعليقات المحقق فإنها مفيدة.

(٢) يأتي عزو هذه الأحاديث بعد قليل، وسوف يأتي تخريجها ونقدها في فصل خاص!

فالخبر المشهور ـ مثلاً ـ يرويه جمعٌ يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب، لكن عددهم لم يصل إلىٰ حدّ التواتر وإن زاد علىٰ ثلاثة رواة أو راويين في كل طبقة من لَدُن المصنّفين إلىٰ طبقة الصحابة، وهذا المشهور نفسه هو من أخبار الآحاد عند جمهور المتكلمين والفقهاء علىٰ السّواء!

بينما يقصد المحدّثون بخبر الواحد، الخبرَ الذي يتفرّد بروايته ثقةٌ واحدٌ في أيّ طبقة من طبقات الرواة، وهذا الذي نصّ عليه الحافظ ابن حبّان في مقدمة كتابه «الصحيح»[١].

ومسألة الاحتجاج بخبر الواحد في العقليّات والسمعيّات مسألةٌ طويلة الذيل، كتبت فيها كتب عديدة، وأبحاث متخصصة[٢].

والذي يحسُن لفتُ النظر إليه أن الزيديّة والإباضية والمعتزلة ظلّوا ملتزمين مع اصطلاحهم: أن العقائد لا تثبت بأخبار الآحاد؛ إلىٰ حدٍّ كبير فأطلقوا ذلك في الأصول والفروع الاعتقادية، لكن الأشاعرةَ والماتُريديةَ وسائرَ المتكلمين من أهل السنّة قالوا بهذا الأصل في كليّات الاعتقاد، أما في فروعيات الاعتقاد، فإن كتب الاعتقاد لديهم ملأىٰ بأحاديثِ الآحاد الصحيحة الدالة علىٰ تلك الفروع، وبعددٍ غير يسيرٍ من الضعاف في متمّمات مباحث السمعيات.

بيد أنّ المحدِّثين ساقوا أحاديث الأحكام وأحاديث الاعتقادات مساقاً واحداً، ممّا جعل بعض الباحثين يحمّل المحدّثين القول بالاحتجاج بخبر الواحد في الأحكام والاعتقادات وغيرها، لكنّ أحد الباحثين المعاصرين نفىٰ أن يكون

---

(١) «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبّان» (١٥٦:١)، وتعليقات محقّقه هناك هشّة باردة لا معنىٰ لها!؟

(٢) انظر «الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد» للباحث صهيب محمود السقّار، رسالة ماجستير من جامعة صدام للعلوم الإسلامية عام ١٤١٧هـ، وهي أجود ما كتب في هذه المسألة في حدود اطّلاعي، وانظر الكتب المصنفة والأبحاث في الموضوع ذاته في ثبت مصادر الرسالة (ص٢٨٦) فما بعدها.

المحدِّثون يحتجّون بأخبار الآحاد في الاعتقادات، ورأىٰ أن كبارهم لم يصرّحوا بشيءٍ من هذا، وتتبّع صنيعهم في مؤلفاتهم لا يوحي بأنّ هذا منهجٌ لهم، نعم يمكن أن نلزم المصنّفين منهم لما أسموه كتب (السنّة) في مقابل (البدعة) بهذا المذهب مع ضرورة مراعاة ضوابطهم في ذلك(١).

والذي أراه أنّ الحديث الصحيح يحتجّ به فيما وافق ظاهر القرآن الكريم من اعتقادات، ويُستأنس به فيما سكت عنه من ذلك، ونردّ ما خالف ظاهرَ القرآن أو دلالَتَه الراجحة.

ومما يجب أن يُنْتَبَه إليه أن هذا في الحديث الصحيح فقط، أمّا الأحاديث المصحَّحة بترقيعاتِ (حسنٌ بشواهده)، و(حسنٌ لغيره)، و(جيّدٌ في بابه)، فهذه عندي لا تفيد علماً، ولا توجب عملاً، وغاية ما تفيده الأولىٰ والأحوط في جانبي الفعل والترك إذا لم يكن في أبوابها ما يعارضها، وقد تقدّم بيان ذلك.

وأنا لا أريد أن أفرضَ رأيي علىٰ هذا البحث ابتداءً، وإنما أريد أن أذكّر القارىء الكريم بضرورة تحرير عقله من إسار النقل، فإن كثيراً من المنقول في مسائل الفتن والملاحم غير صحيح! وقد كان للسياسة والهوىٰ دورٌ في اختلاقه!



(١) «الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد» (ص٢٩-٥٢).

المبحث الثامن

حجيّة الأحاديث الواردة في المَهديّ عند أهل السنّة(١)

من المتسالَم عليه بين علماء الأمة جميعاً أن الحديث الصحيح بشقيه والحسن لذاته يجب العمل بدلالته إذا سلم عن المعارضة والمغامز، وأمّا الاعتقاد بدلالته؛ فموضع خلاف.

وعندي أنه لا يجوز لمسلم أن يَرُدَّ حديثاً صَحَّ إلىٰ النبي ﷺ إذا كانت دلالة متنه ظاهرةً علىٰ محل الاستدلال.

أما أقوال الصحابة رضوان الله عليهم وأفعالهم، فقد ذهب المحققون من العلماء إلىٰ أنها ليست حجةً شرعيةً ملزمة، إلا إذا اجتمعوا علىٰ حكم ما، وهناك من يقول: أو اجتمع الراشدون علىٰ حكم، أو اجتمع رأي الشيخين ـ أبي بكر وعمر ـ علىٰ حكم، ولكلّ قول من هذه الأقوال أدلته، ويَرِدُ عليه ما هو معروفٌ لدىٰ أهل العلم.

أما الشيعة الإمامية، فإنهم جعلوا الأئمة الاثني عشر علياً وابنيه الحسن والحسين والأئمة التسعة من ذريّة الحسين، الذين آخرهم المهدي المنتظر، معصومين مبلّغين عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه دينَه، وحجّية أقوالهم لها حجية قوله!

---

(١) آثرت أن تكون القضايا الفكرية النظرية بمنزلة مقدمة لدراسة أحاديث أهل السنة ونقدها، وأخّرت القضايا الفكرية عند الشيعة الإمامية إلىٰ فصل خاص بها أيضاً كمقدمةٍ لدراسة مروياتهم ونقدها، فلزم التنويه.

وأهل السنة لا يسلِّمون بعصمة هؤلاء الأئمة من آل البيت ولا بحجية أقوالهم، والشيعة لا يسلمون بحجية قول أحدٍ من الصحابة غير المعصومِين عليٍّ والحسنين!

وفي هذا البحث خاصة فإنني سوف أقبل قولَ الصحابي وأقوال أئمة آل البيت لسببين اثنين:

الأول: أن قضية المهدي المنتظر من الغيب المستقبل، والصحابي الذي لا يأخذ عن أهل الكتاب يترجّح سماعُه ذلك الحديث المستقبليّ من النبي ﷺ، أو من واحدٍ من أصحابه الكرام، وعلىٰ هذا الاحتمال قالوا: له حكم المرفوع!

الثاني: أن مسألة (المهدي) من اهتمامات آل البيت، وما يخصها أقلُّه من العلم العائلي المتوارث، فلو صح شيءٌ إلىٰ واحدٍ من علماء آل البيت؛ لقدّرته واعتمدته في هذا البحث خاصة، حتىٰ لو كان مرسلاً أو معضَلاً أو منقطعاً من فوق، لأن ثبوت الحديث إلىٰ واحدٍ من أئمة أهل البيت؛ هو حجّةٌ شرعية بذاته لحجيّة سنة أهل البيت عند الإمامية[١].

وهذه النصوص الواردة في المهدي: منها ما هو أحاديث مرفوعةٌ إلىٰ النبي الهادي ﷺ، ومنها ما هو موقوفٌ علىٰ الصحابة من أقوالهم، ومنها ما هو من أقوال التابعين، ومنها ما هو من أقوال مُسْلِمَة أهل الكتاب ككعب الأحبار وزملائه.

وقضية (المهدي) قضية عقدية غيبية في نظر علماء المسلمين كما تقدم، فلا يجوز بحال من الأحوال أن تُذكر أقوال كَعْب الحبر، ووَهْب ووُهَيْب ابنا منبّه، وروايات كتاب دانيال، ونحوها في أدلة عقائد المسلمين.

---

(١) انظر «أصول الفقه» للشيخ محمد رضا المظفّر (٢: ٥٧) و«الأصول العامّة في الفقه المقارن» للسيد محمد تقيّ الحكيم (ص١٤٧-١٨٩) و«مفتاح الوصول» للشيخ أحمد البهادلي (٢: ٥٩).

وكعب الأحبار ليس صحابياً، فلا خلافَ بين المسلمين علىٰ عدم حجية قوله وأقوال أمثاله، ولهذا فإني سوف أُعرض عن الاشتغال برواياته ورواياتهم، ما صحَّ منها إليهم وما لم يصح[1].

والأحاديث المرفوعة الواردة في المهدي علىٰ قسمين:

ـ فقسمٌ منها يصرح بلفظ (المهدي).

ـ وقسمٌ لا يُصَرِّح بهذا اللفظ، وإنما يشير إلىٰ أنه من آل البيت أو من العرب سيملك ويعدل، أو سيكون خليفة يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد امتلائها ظلماً وجوراً، ولا ريب في أن كثيراً من العلماء حمل أحاديث القسم الثاني علىٰ أحاديث القسم الأول المُصَرِّح، من باب الحمل الأصولي المعروف، بيد أن هذا الحَمْل يَرِدُ عليه أمور عديدة تحتاج إلىٰ وقفات متأنية:

الأول: أن حَمْل العام علىٰ الخاص، والمطلق علىٰ المقيد، إنما يُلجأ إليه بعد صحة الدليل الخاص والمقيّد، وصلاحيته للاحتجاج، والأحاديث الخاصة المصرحة الواردة في (المهدي) واسمه واسم أبيه لا ترقىٰ إلىٰ درجة الاحتجاج في مسائل الاعتقاد، لا علىٰ مذهب المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة، ولا علىٰ مذهب أهل الحديث والأخباريين من أهل السنة والشيعة الإمامية! لأن خبر الواحد الصالح للاحتجاج به عند من يحتج به في الاعتقاد هو الحديث الصحيح في درجتيه الأولىٰ والثانية (الصحيح لذاته، والصحيح لغيره)، أما الصحيح في الدرجة الثالثة أعني (الحسن لذاته) علىٰ فرض وجوده وإمكان تخليصه ففي بناء عقيدة عليه صعوبة بالغة؛ من جهة أن راويه إنما نزلت درجة حديثه إلىٰ هذه المرتبة لخفة ضبطه، فكيف نستوثق من ضبطه حديثاً انفرد به؟!

---

(١) انظر روايات كعب في «البرهان» للمتقي الهندي، الصفحات: (٦٠، ٧٠، ٣٦٥، ٧٥٤، ٧٩٠، ٧٩١، ٨٠٥، ٨٢٥، ٨٢٨) وروايات وهب بن منبه فيه: (٧٠، ٣٦٥، ٩٠٣).

إن علماء الإسلام احتجُّوا بمثل هذا في الأحكام والتشريع في حالات معينة توفرت لها المؤيدات التي رجَّحت العمل بها عند بعضهم، أما بناءُ عقيدةٍ تُهِمّ الأمة وتُلْزَم بدلالاتها مع احتمال عدم الضبط؛ فتلك مسألة تحتاج إلىٰ مزيد تروٍّ وزيادة بحث، لا نقوىٰ علىٰ بسطه في هذا الكتاب.

أقول هذا الكلام تنظيراً، وإلا فإنه لم يبلغ عندي درجةَ الحسن لذاته أيُّ حديثٍ من الأحاديث المصرحة بالمهدي[١].

الأمر الثاني: أن الأحاديث التي خَرَّجها أصحاب الصحاح ليس فيها تصريحٌ بذكر المهدي، فلو كانت هذه المسألة في دائرة الاعتقاد وكانت الأحاديث الصريحة الواردة فيها تبلغ درجة (الحسن لذاته)؛ لرأينا جميع ما يبلغ هذه الدرجة منها في الصحيحين لقِلَّتها؛ لأن البخاري ومسلماً يخرِّجان من أحاديث هذه الدرجة القدر اللازم منها في الأبواب التي لا تتوفر فيها الأحاديث الصحيحة ويُحتاج إليها في العلم والدين، وهذا يعرفه من له أدنىٰ معرفة بنقد الحديث التطبيقي لأحاديث الصحيحين.

ولا أدل علىٰ عدم بلوغ أي حديث منها درجة (الحسن) من تبويب الحافظ ابن حبان أكثر من باب في صحيحه بلفظ المهدي، ثم لم يُخَرِّج حديثاً واحداً يُصَرِّح بذلك! وسائر علماء الحديث يقولون بأن (الحسن) من شرط ابن حبان في صحيحه، بل ما أكثر الأحاديث التي لا تبلغ درجة الحسن عنده في نظر الجميع!

الأمر الثالث: أن الأحاديث التي حَسّنها بعضُ العلماء بشواهدها لا تصل إلىٰ هذه المرتبة أبداً؛ لأن الحديث إنما حكمنا له بالحسن لورود شاهد له، وهذا الشاهد نفسه إنما حَسُن بذاك الحديث، وهذا دَوْر مرفوض[٢] لا يُقبل في حكم

---

(١) انظر الفصل النقدي الخاص بتخريج الأحاديث المصرحة.

(٢) الدور: هو توقف وجود شيء علىٰ شيء لا يتحقق وجود الثاني إلا به، وقد عرّفه الشريف الجرجاني بأنّه «توقف الشيء علىٰ ما يتوقف عليه» مثل البيضة والدجاجة، والنتيجة العملية هي توقف وجود الشيء علىٰ تحقق وجوده! وانظر المعجم الفلسفي «دور» (ص٨٥).

العقل، ولا في علم الأصول! وما لم يأت حديثٌ صالحٌ للاحتجاج بذاته فلا يجوز أن يصحَّح به حديثٌ أو يُحَسَّن البتة!

ولقد مرَّ عليّ زمن طويل وأنا أحسّن بمثل هذا، بل ربما أصحّحُ، ثم تبيّن لي من وراء النقد التطبيقي أن هذا منهج غَلِطَ بعضُ العلماء بتبنيه، وتتابع من بعدهم علىٰ هذا المنهج تحسيناً للظن بهم، أو عجزاً عن الاجتهاد في هذا العلم الذي قلّ نقاده والعارفون به.

ويحسن أن أشير هنا إلىٰ نتائج دراستي للأحاديث المصرّحة بالمهدي، وأن أعرضَ الأحاديث الواردة في الصحيحين مما حمله العلماء علىٰ المهدي أيضاً مذكراً بضرورة العودة إلىٰ مبحثٍ سابق (الجذور الفكرية لعقيدة المهدي المنتظر).

أولاً: الأحاديث المرفوعة المصرِّحة بالمهدي:

عند بيان منهجي في اختيار الأحاديث التي بُنيت عليها هذه الدراسة، في مبحث: (المهدي المنتظر في فكر أهل السنة) أوضحت أن تخريج جميع الأحاديث التي خرّجها الدكتور عبد العليم البستوي في رسالته؛ يلزم منه إضافة مجلدين آخرين إلىٰ قائمة المجلدات التي سُوّدت عن المهدي، وهذا مما يحتاج إلىٰ نظر شرعي وفي الآونة الأخيرة طبع الزميل البستوي رسالته في كتابين:

الأول: المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة.

والثاني: الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة.

وبينتُ ثمةَ أنني اقتصرتُ علىٰ تخريج الأحاديث التي صحّحها الزميل البستوي في الجزء الأول من كتابه؛ لثلاثة أسباب:

الأول: أن الدكتور البستوي كان حريصاً جداً علىٰ تصحيح الأحاديث الواردة في المهدي، وقد صرح بتبنّيه هذه العقيدة، وظهر دفاعُه الشديد عنها، فاقتصاره

علىٰ تصحيح هذه الأحاديث القليلة مؤشرٌ كبيرٌ علىٰ أنه ليس وراء ذلك ما يمكن أن يكون صحيحاً، خاصة إذا علمت أن الدكتور الفاضل يصحّح ويحسّن حديث المبتدع إذا روىٰ ما يؤيّد بدعته ما دام ثقة أو صدوقاً، إضافةً إلىٰ أنه قد صحح حديثاً من «الموضوعات» لابن الجوزي!

الثاني: أنني رأيت الشيخ البستوي قد استوعب ما صحّحه الشيخ الألباني والشيخ الأرناؤوط، وللناس في علم الشيخين الجليلين في الحديث ثقةٌ كبيرة علاوة علىٰ ما صحّحه هو باجتهاده زيادةً عليهما، وهذا مؤشرٌ ثانٍ علىٰ أنه ليس وراء ذلك حديثٌ معتبرٌ في هذه المسألة.

الثالث: أنني رأيت عدداً من العلماء والباحثين أثنوا علىٰ تخريجات الشيخ البستوي، وتَوَكّأ عليها بعض الكاتبين، وقال بعضٌ منهم: إنها التخريج العلمي المعتبر! وهذا مؤشرٌ ثالث علىٰ أنه ليس وراء ما صحّحه الشيخ البستوي حديثٌ صحيح، ولهذا قَصَرْت الدرسَ النقدي علىٰ ما صححه من أحاديث.

والأحاديث المرفوعة التي بلغت درجةَ الاحتجاج لذاتها أو لغيرها عنده ثمانية أحاديث، هي في الحقيقة ستة أحاديث، أوجزُ نتائجَ دراستها عنده وعندي بما يأتي:

الحديث الأول: «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة»، وقد خرجه البستوي من حديث علي مرفوعاً وموقوفاً، وحسّن المرفوع والموقوف[١]، وكان الموقوف في نقدي إحدىٰ علل المرفوع، وكلا الحديثين كان عندي ضعيفاً!

الحديث الثاني: «إذا أقبلت الرايات السود من قبل خراسان. .» وهو معروفٌ بحديث الرايات، فقد خرّجه البستوي من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً وقال: إسنادُه صالح للاستشهاد[٢]، وهذا الحديث عدّه ابن الجوزي في «الموضوعات» وضعّفه الألباني وغيره، وهو في نقدي واهٍ!

---

(١) «المهدي المنتظر» (١٤٧-١٥٧و٢٠٥-٢٠٦).

(٢) «المهدي المنتظر» (١٥٨-١٦٢).

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد الخدري، وقد خرّجه الشيخ البستوي فجعله ثلاثة أحاديث، قال عقب تخريجه شطرَه الأول: إسناده صحيح، وعقب طرفيه الثاني والثالث: حسنٌ لشواهده![1] وقد كان طرفان من أطرافه ضعيفين عندي، بينما كان في سند شطره الأخير راوٍ اتّهمه ابن حبان بالوضع، وهو مدار الحديث!

الحديث الرابع: حديث صلاة المهدي بعيسىٰ عليه السلام قال عقب تخريجه من حديث جابر مرفوعاً: إسناده صحيح، قال ابن القيم: إسناده جيد[2]، وكان هذا الحديث عندي ضعيفاً، وسبقني إلىٰ تضعيفه آخرون.

الحديث الخامس: حديث الاقتتال عند كنز المسلمين، فقد خرّجه من حديث ثوبان، وقال: إسناده صحيح[3]، وكان هذا الحديث في نقدي ضعيفاً جداً.

الحديث السادس: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة»، فقد خرّجه من حديث أم سلمة وقال: إسناده حسن[4]، وكان الحديث في نقدي ضعيفاً أيضاً.

هذه جميع الأحاديث المرفوعة التي صحّحها الشيخ البستوي، وكان وافق في تصحيح بعضها الشيخَ الألباني، وفي بعضها الشيخَ الأرناؤوط، وبعضها كان من اجتهاده الخاص وكانت جميعها في نقدي غير صالحة للاحتجاج ولا للاعتبار، والله المستعان.

ثانياً: الآثار الموقوفة علىٰ الصحابة مما فيه تصريحٌ بالمهدي:

فقد صحّح الشيخ البستوي أثر علي الموقوف كما قدمت، وصحّح لعلي أثراً آخر برقم (١٠)، وحسّن أثراً له في السفّاح والمنصور والمهدي برقم (١١)، وصحَّح أثراً من رواية رجلٍ مبهمٍ من أصحاب النبي ﷺ، وخرَّج أثر عبد الله بن

---

(١) «المهدي المنتظر» (١٦٣-١٧٩).
(٢) «المهدي المنتظر» (١٨٠-١٨٣).
(٣) «المهدي المنتظر» (١٨٤-١٩٤).
(٤) ما سبق (١٩٥-٢٠٣).

عمرو: «يا أهل الكوفة أنتم أسعد الناس بالمهدي» برقم (١٢)، ثم قال: «إسناده حسنٌ إلىٰ عبد الله بن عمرو، ولكن عبدَ الله كان ينظر في كتب أهل الكتاب ويروي عنهم، فقد يكون الخبر من الإسرائيليات، والله أعلم».

أقول: هذه الآثار الموقوفة كلّها؛ لم يصحّ منها شيءٌ في نقدي، بيد أن نقد أخينا البستوي للأثر الأخير مضحك، إذ احتمل أن يكون من الإسرائيليات! فهل كانت كتب الإسرائيليات منحازةً إلىٰ الشيعة أيضاً؟!

لو أن البستوي ضعّف الحديث بالأَجْلَح، أو بعمّار الدُّهني، أو بعبد الرحمٰن ابن صالح العتكي؛ بحجّة أنه روىٰ ما يؤيد بدعته؛ لكان أقرب إلىٰ القبول، لكن ما ذكره في غاية الغرابة، وسوف يأتي بيان ذلك!

أمام هذا الذي تقدم من عدم صلاحية أي حديثٍ أو أثرٍ من الآثار عند أهل السنة للاحتجاج الذّاتي به؛ فيبقىٰ حمْل العام علىٰ الخاص وحملُ المطلق علىٰ المقيد، غيرَ واردٍ في مسألة المهدي هذه، وسبب ذلك عدم صلاحية الخاص والمقيّد للعمل بهما، فيبقىٰ العام علىٰ عمومه، والمطلق علىٰ إطلاقه.

والذي أحبّ قوله هنا هو أن ما صح من الأحاديث غير المصرِّحة بالمهدي عند المسلمين مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ، أو موقوفاً علىٰ الصحابة رضوان الله عليهم يجب أن يُنظر إليه في دائرة (دلائل النبوة) وفي دائرة (الأمل)، أمّا أن يُبنىٰ عليه توجُّه فكري، أو تَقْعُدَ الأمة عن السعي إلىٰ إقامة الحكومة الإسلامية، وتطبيق شريعة الله تعالىٰ، كما هو حال أكثر المنتظرين للمهدي؛ فهذا وذاك باطلان، ولا تكون الأمة غير معذورةً أمام الله تعالىٰ في ذلك، ومثل هذه الأحاديث المبهمة لا يصحّ أن نحمّلها فوق ما تطيق، ولا أن نبني عليها بناءاً شاهقاً من الأفكار والتصورات، ربما كان بعيداً عما تهدف إليه.

وللعلماء كلام كثير يؤكد هذا المعنىٰ، ويصوّر الاعتقاد بظهور المهدي ـ علىٰ فرض صحة أحاديثه ـ بشرىٰ نبوية مطلقة عن المكان وعن الزمان أيضاً، سوف

تتحقق لهذه الأمة في مرحلة من مراحل حياتها، من غير أن يؤثر ذلك علىٰ واجبات الأمة وقيامها بفرائض الزمان والمكان، شأنها في ذلك شأن غيرها من البشارات والنذارات الصحيحة التي تحقّقَ بعضُها، وسوف يتحقّق الذي لم يتحقّق بعد.

لقد حذّر النبي ﷺ من استحلال حرمة البيت الحرام؛ فهل ورود حديث النبي ﷺ في وقوع ذلك؛ تسويغ لوقوع هذا الجرم الفاحش من استحلالهم حرمة البيت وإراقة بعضهم دماء بعض؟! وهل هذا يعفي الأمة من مقاومة هذا الإجرام والأخذ علىٰ يد الملحدين في الحرم؟!

ولقد أخبرنا النبي الأعظم ﷺ أن الفرات سينحسر عن جبل من ذهب؛ فهل هذا الوعد يسوّغ للأمة انتظار هذا الكنز حتىٰ يظهر فتبني علىٰ ظهوره نهضتها الاقتصادية، أو تقتتل عليه حتىٰ تتفانىٰ؟!

إنني أفهم من هذه البشريات والنّذارات أن تلحظ الأمة منها الالتزام الدقيق بشرع الله تعالىٰ في مسيرتها الحياتية، فإذا وقع بعض هذه البشارات؛ أفادت منها في حياتها، ووجّهتها الوجهة الصحيحة، وإذا وقع بعضُ هذه النِّذارات؛ كانت علىٰ حذرٍ منها، لتجعلها تمرّ بأقل الخسائر وأخف المصائب، أما فهم هذه وتلك علىٰ أنها من القدر الحتمي في جميع تفصيلاتها وأن يكون هذا مراداً للنبي ﷺ؛ فلا، ولا أرىٰ الأمة مطالبة بانتظار وقوعه، أو الاستسلام له، والله تعالىٰ أعلم.



الفصل الثالث

الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر

عند أهل السنّة

تخريج ونقد

تمهيد

منهج الترجمة والتخريج المتبع في هذه الدراسة[(١)]

إن هدف هذه الدراسة الرئيس هو حصر الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المُصَرِّحة بذكر كلمة المهدي في مرحلتين اثنتين:

الأولىٰ: في ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل.

الثانيـة: في ضوء تتبع صنيع المحدثين التطبيقي في ظلال هذه الأقوال.

ولما كانت تراجم الرواة تختلف من بحث إلىٰ آخر، ومن كتاب إلىٰ كتاب علىٰ حسب الأهداف المتوخّاة من وراء تلك الترجمة؛ فكان لا بد من تحديد منهجٍ في الترجمة يتناسب مع أهداف هذه الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التخريج يتنوّع بتنوع الغرض منه أيضاً.

فالتخريج الذي يُبتغىٰ من ورائه تفسيرُ أقوال ناقد؛ يختلف عن تخريج أحاديث كتاب في الأخلاق والزهد، أو في التربية، أو في غريب الحديث، ويختلف اختلافاً بيناً عن تخريج أحاديث في الفقه المذهبي، أو الفقه المقارن، أو في أحاديث العقائد والصفات، ولوضوح ذلك لديّ عند الشروع في هذا البحث لجأت إلىٰ منهج مختصر وافٍ في الترجمة، ومنهج مختزلٍ في التخريج، لا بد من توضيحه في هذا التمهيد الوجيز.

---

(١) للمؤلف كتاب بعنوان «محاضرات في تخريج الحديث ونقده» صدر عن دار الفرقان في عمان الأردن عام ٢٠٠٠م، فينظر.

خلاصة منهج الترجمة:

إن المطلوب في شخصية الراوي المقبول الرواية أن يكون **معروفَ العين، عدلَ الدين، مستقيمَ الرواية**، فإذا تحققت هذه الصفات الثلاث؛ فقد حاز الراوي علىٰ درجة الاحتجاج به في الحديث، ولمعرفة مدىٰ تحقُّقِ الرواة بهذه الصفات، كانت الترجمة علىٰ مراحل:

المرحلة الأولىٰ: سياقة اسم الراوي، واسم أبيه، ونسبه، ولقبه، وكنيته ووطنه، وسنة ولادته وسنة وفاته إن وجدت، وإلا حددت طبقته اعتماداً علىٰ طبقات شيوخه وتلامذته التي أوردها **المزّي** أو ما يُستدرك عليه من ذلك، فإن كان من المعروفين اكتفينا بـ «تقريب التهذيب» مثلاً.

المرحلة الثانية: إزالة الجهالة عن الراوي، وذلك بالتنصيص علىٰ عدد شيوخه وعدد تلامذته، ذلك أن كثرة شيوخه وكثرة تلامذته تخرجه من دائرة الجهالة والجهل، وتنقله إلىٰ دائرة المعرفة والعلم، وتفيده ما لم يُجْرَح جَرْحاً بَيّناً مُفَسَّراً، أو يَرْوِ مناكيرَ كثيرة[١].

المرحلة الثالثة: بيان حاله عند علماء الحديث، وأبتدىء ذلك بالبحث عمن ترجمه في كتب الضعفاء، فإن كان من الثقات وترجمه العقيلي في «الضعفاء» أو ابن حبان في «المجروحين» أو ابن عدي في «الكامل»، أو الذهبي في «الميزان» مثلاً؛ فإنني أحاول تفسير هذا الجرح.

---

(١) الكثرة والقلّة في أخطاء الراوي غير منضبطة، ولذلك قالوا: من تبيّن غلطه في مفاريده ورجع علىٰ صوابه فهو المتروك، ومن لم يرجع؛ فيبقىٰ في دائرة الاعتبار. ومن العلماء من يرىٰ أن خطأ المحدّث بأحاديث قليلة يوجب تركه؛ لأن الخطأ في الحديث؛ هو خطأ في نقل الدين؛ فلا يتسامح به! والذي أذهب إليه أنّ الخطأ إذا عُرِف في حق الثقات اجتُنب واحتج بباقي حديثهم، ويتوقف فيما يلتبس منه ولا يظهر رجحان ثبوته.

وإن كان ممن لم يُجرح قلت: لم يجرحه أحدٌ من النقاد، ولم يترجمه الذهبي في «الميزان».

فإذا كان الراوي معروف العين ولم يترجمه المصنفون في «الضعفاء» فهو من الثقات غالباً، فإذا صرح بتوثيقه عدد من الحفاظ أو واحدٌ منهم نقلت ذلك وعددته من الثقات، مع علمي بتفاوت مراتبهم بالنظر إلىٰ مروياتهم.

وإن كان الراوي من الضعفاء الذين لم يُوثِّقهم أحد؛ قلت: لم يُوثِّقه أحدٌ من النقاد، ثم أصنّف أقوال النقاد فيه ابتداءً من أحسن الألفاظ إلىٰ أدناها إذا كان الراوي يتناسب حاله مع أدنىٰ المراتب في تقديري، وأرتبها من أدنىٰ إلىٰ أعلىٰ إذا كان الراوي في تقديري يتناسب حاله مع أحسن الألفاظ، ثم أنقل خلاصة رأي الذهبي فيه، وأختم ترجمته بقول الحافظ ابن حجر استئناساً، وقد أعقّب علىٰ قوله، وإن كان ممن اختلفت أنظار النقاد فيهم حاولت تفسير هذا الاختلاف حسب فهمي لقواعد النقد وضوابطه.

خلاصة منهج التخريج:

وكان منهجي في التخريج وفق الخطوات الآتية:

أولاً: تخريج الحديث بسنده من الكتب التي خَرّجته اعتماداً علىٰ الوجادة لعدم شيوع رواية المصنفات بالأسانيد في هذا العصر، وصدرت كل إسناد بقولي: بإسنادي؛ إشعاراً بأنني أملك الإذن العام بالرواية، وهو الحد الأدنىٰ لجواز نقل الحديث، علىٰ رأي ابن الصلاح وغيره[1].

---

(١) الوجادة: نقل الأحاديث الشريفة من المصنفات من غير تحمل بسماع أو عرض أو إجازة، وهي مأخوذة من صيغتها المستعملة عند المحدثين «وجدت في كتاب فلان بخط يده» أو «قرأت في كتاب فلان» إذا كان خطّ صاحب الكتاب معروفاً لديه، وبعد انتشار الطباعة صارت العمدة في نقل المصنفات علىٰ الطبعات المحققة، وبقيت مسألة الإجازة في رواية المصنفات قاصرة علىٰ بعض شيوخ الإجازات للبركة، وبقاء خصيصة الإسناد موجودةً في هذه الأمة، انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٢٠-٢٩).

ثانياً: أعزو الحديث في الهامش إلىٰ مصادره مبتدئاً بالصحاح، البخاري ثم مسلم ثم ابن حبان ثم الحاكم، ثم أرتب المصنفين حسب التسلسل التاريخي؛ لأنَّ وجود الحديث في واحدٍ من الصحاح يعني أنّه محكومٌ بصحته عند مُخرّجه حسب منهجه في الصحيح، ومهما كانت منزلة مصنفي المسانيد والسنن فإن وجود الحديث فيها لا يُكسبه حكماً، وبالتالي فالمحكوم عليه مقدم علىٰ غيره ولو لم يُعتَمدْ.

ثالثاً: أكتب أسانيد المصنّفين علىٰ ورقٍ خارجيّ لأحدّد مدار الحديث، ثم أستعرض الرواة عن المدار علىٰ «تقريب التهذيب»، فإن كانوا في حَيِّز المقبول احتجاجاً أو اعتباراً نظرت في إسنادين أو أكثر في الرواة النقلة ما بين المصنّفين إلىٰ الرواة عن المدار ليسلم لي صلاحيتهم للاعتبار، بعد انتفاء الوهم والغلط في نقل الرواية.

فإذا تحققتُ من ذلك قلتُ: مدارُ الحديث علىٰ فلان، رواه عنه فلان وفلان وفلان مثلاً، ثم لا ألتفت إلىٰ ترجمة الرواة دونهم إذا كان هؤلاء جميعاً ممّن يُحتجّ بهم أو يُعتبر بأحاديثهم، أما إذا وجدتُ في الرواة عن المدار متروكاً فإنني أنبّه علىٰ وجوده من غير أن أعتبر به؛ لأنه لا عبرةَ برواية المتروك.

وهذا منهج جميع المحدثين قاطبةً، ناهيك عن الاختصار الشديد الذي نكسبه من وراء هذه العملية الاختزالية، وهذا أمرٌ ضروري في البحوث العلمية كلها، ومن ذلك الرسائل الجامعية.

رابعاً: أدرس الراوي مدار الحديث فما علا إلىٰ التابعي دراسةً علميةً نقديّة أضع خلاصتها في الكتاب، وقد تكون هذه الخلاصة جملة: «وفلان لا يسأل عن مثله» فقط، لكن هذه الكلمة لا أطلقها إلا بعد تحقّقٍ منها واقتناع.

خامساً: أحكم علىٰ إسناد هذا الحديث، محاولاً تفسير ابتناء هذا الحكم عندي وتسويغه.

سادساً: أنظر بعد ذلك إلىٰ متن الحديث في الباب الذي خرّجه مصنّفه فيه؛ لأن مناهج النقّاد غامضةٌ في أسباب تخريج الحديث في باب وعدم تخريجه في باب يظهر أنه ألصق به! ثم أحكم علىٰ الحديث بالصحة أو الضعف أو ما دون ذلك، مذكّراً بأن مسألةَ المهدي غدت مسألةً عقدية، فيجب أن يكون الحكم علىٰ الحديث مُراعِياً الفَرْقَ بين أحاديث العقائد وأحاديث البُشْرَيات والرّقاق ونحوها، والله تعالىٰ هو حسبنا ونعم الوكيل.



المبحث الأول

أحاديث الإمامة القرشية والتجديد

تقدم الكلام قريباً علىٰ صلة حديث: «الأئمة في قريش» وحديث (الاثني عشر خليفة) وحديث (التجديد) بمسألة المهدي المنتظر، فيحسن أن يكون تخريجها في مطلع الدرس النقدي نزولاً من الأعم إلىٰ العام إلىٰ الخاص.

(١) حديث: (الأئمة في قريش)

ورد هذا الحديث من طرق عددٍ من الصحابة رضوان الله عليهم، منهم: **عبد الله ابن عمر** عند البخاري ومسلم وابن حبان وغيرهم، **ومعاوية بن أبي سفيان** عند البخاري وأحمد والدارمي وغيرهم، **وعلي بن أبي طالب** عند الحاكم والطبراني والبيهقي، **وأبي مسعود البدري** عند الطبراني، **وأبي برزة الأسلمي** عند الطيالسي وأحمد، **وأنس بن مالك** عند الطيالسي والنسائي وأبي يعلىٰ والبيهقي.

وفي بحثنا هذا عن المهدي، سوف أقتصر علىٰ تخريج حديثي عبد الله بن عمر ومعاوية بن أبي سفيان، لعدم حاجة بحثنا هذا لأكثر من صحتهما، والله المستعان.

١ ـ حديث عبد الله بن عمر:

بإسنادي إلىٰ الإمام البخاري قال: حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا عاصم بن محمد قال: سمعت أبي، عن ابن عمر رضيَ الله تعالىٰ عنهما، عن النبي ﷺ قال: **«لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»**[١].

---

(١) أخرجه البخاري في (٣: ١٢٩٠)، وفي (٦: ٢٦١٢)، ومسلم (٣: ١٤٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤: ١٦٢ و١٥: ٣٣) (٦٦٥٥)، وأحمد في «المسند» (٢: ٢٩) (٤٨٣٢)، و(٢: ٩٣)=

قلت: دار حديث ابن عمر علىٰ عاصم بن محمد بن زيد العمري، ورواه عنه جمعٌ من الثقات، منهم أحمد بن عبد الله بن يونس عند البخاري ومسلم، وأبو الوليد الطيالسي عند البخاري والبيهقي، ومعاذ بن معاذ العنبري عند أحمد وأبي يعلىٰ وابن حبان، وأبو النضر هاشم بن القاسم البغدادي، ومحمد بن يزيد الكلاعي عند أحمد، وعلي بن الجعد في «مسنده»، فالحديث مشهورٌ عن عاصم بن محمد ابن زيد العمري، وعاصمٌ ثقة كما قاله غير واحد، لكن قال أبو زرعة: صدوق في الحديث، وقال البزار: صالح الحديث[1].

وهذا يعني ضرورة عرض مفاريده علىٰ الاختبار حسب منهجنا، وقد قمتُ بذلك في البحث المخصّص لهذا الحديث، فما وجدتُ أحداً ممّن صنف في الضعفاء ترجمه في كتابه، فيكون قولُ البزّار: «صالح الحديث» بذلك مشيراً إلىٰ أن له بعضَ الأخطاء والأوهام التي استدركها عليه الحفّاظ فتُجتنب، ويُحتج بباقي حديثه، ولم أقف علىٰ من انتقد حديثه هذا فيبقىٰ علىٰ أصل الاحتجاج به، والله تعالىٰ أعلم.

وأبوه محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العدوي، ثقة محتج به كما نقل ابن أبي حاتم عن أبيه، ووثقه جمعٌ منهم أبو زرعة والعجلي وابن حبان وابن حجر، ولم أقف فيه علىٰ أدنىٰ جرح؛ فهو غاية الوثاقة[2]، فإسناد الحديث صحيح.

=(٥٦٧٧)، و(٢:١٢٨) (٦١٢١)، والطيالسي في «المسند» (ص٢٦٤) (١٩٥٦)، وعلي بن الجعد في «المسند» (ص٣١١) (٢١٠٤)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٩:٤٣٨) (٥٥٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٨:١٤١، ١٤٤).

(١) «الجرح والتعديل» (٦:٣٥٠)، و«تهذيب الكمال» (١٣:٥٤٢)، و«التهذيب» (٥:٥٠) و«التقريب» (٣٠٧٨).

(٢) المصدر السابق.

٢ ـ حديث معاوية بن أبي سفيان:

وبإسنادي إلىٰ الإمام البخاري قال: حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية وَهُمْ عنده في وفدٍ من قريش أن عبد الله بن عمرو يحدّث أنه سيكون ملكٌ من قحطان فغضب، فقام فأثنىٰ علىٰ الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد؛ فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم؛ فإياكم والأماني التي تُضلّ أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحدٌ إلا كبّه الله في النار علىٰ وجهه، ما أقاموا الدين» تابعه نعيم، عن ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم.

أقول: مدار حديث معاوية علىٰ شعيب بن أبي حمزة، حتىٰ نهاية عصر الرواية الأساس، وهو نهاية القرن الثالث الهجري، ولا حاجةَ بنا إلىٰ تتبع ما وراء ذلك في هذا البحث، لأن التنقير علىٰ صلاحية المتابعة لتقوية الحديث وعدم صلاحيتها موضعُه الدراسة التطبيقية، ونحن يكفينا هنا الاطمئنان إلىٰ صحة الحديث.

وقد روىٰ هذا الحديث عن شعيب بن أبي حمزة، أبو اليمان الحكم بن نافع عند البخاري والدارمي والبيهقي، وبشر بن شعيب عند أحمد والنسائي والطبراني والبيهقي، ومعمر بن راشد عند الطبراني في «الكبير»، وغيرهم، فهو مشهورٌ عنه[1].

وشعيب بن أبي حمزة الأموي ـ مولاهم ـ أبو بشر الحمصي ثقة عابد، من أثبت الناس في الزهري (ت ١٦٢هـ)، قاله الحافظ في «التقريب» (٢٧٩٨)، ولم

---

(١) أخرجه البخاري في (٣:١٢٨٩) وكرره في (٦:٢٦١١)، ونحن اخترنا سياق الرواية الثانية، لذكر المتابعات عقبها، فحسن التنويه، وأخرجه أحمد في «المسند» (٤:٩٤) (١٦٨٩٨) والدارمي في «السنن» (٢:٣١٥) (٢٥٢١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥:٢٢٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩:٣٣٧، ٣٣٨).

أقف فيه علىٰ أدنىٰ جرح، سوىٰ أنه كان كاتباً لهشام بن عبد الملك، وهذا لا يجرح الراوي علىٰ الحقيقة عند المحدِّثين.

والزهري إمام هذه الصنعة في عصره، وهو أول من جمع السنة بأمر السلطان، قال فيه الحافظ في «التقريب» (٦٢٩٦): فقيه حافظ متفق علىٰ جلالته وإتقانه.

ومحمد بن جبير بن مطعم النوفلي ثقة عارف بالنسب، مات علىٰ رأس المائة، قاله الحافظ في «التقريب» (٥٧٨٠).

وهذا الحديث قد طوّلتُ الكلامَ عليه في كتابي «دراساتٌ نقدية في الحديث النبوي الشريف»، فيُنظر[1].



(١) انظر «فتح الباري» (٢: ١٨٧) و(٦: ٥٣٠، ٥٣٥، ٦٣٦) و(١٢: ١٥٦ فما بعد)، و(١٣: ١١٤-١١٨، ١٢٠، ١٢٣).

(٢) تخريج حديث الأئمة الاثني عشر

وبإسنادي إلىٰ الإمام البخاري قال: حدثني محمد بن المثنىٰ: حدثنا غندر حدثنا شعبة، عن عبد الملك: سمعت جابرَ بن سمرة قال: «سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً»، فقال كلمةً لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «كلّهم من قريش»[(١)].

أقول: هذا الحديث صحيح مشهور عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، ويكفي في إثبات شهرته أنه رواه عنه في الصحيحين فقط خمسة من الثقات، هم: حصين بن عبد الرحمٰن السلمي، وسماك بن حرب، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وعامر بن شراحيل الشعبي، وعبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي، وأضاف ابن حبان الأسود بن سعيد الهمداني، ولو انفرد كل واحدٍ من هؤلاء بالحديث عن جابر بن سمرة كان حديثه محتجاً به، وبالتالي فلا حاجة إلىٰ تسويد صفحاتٍ طويلة في تخريجه باسم الموضوعية والاستقراء والتتبع التي لا يُلجأ إليها إلا عند النزاع أو في دائرة التعليم!



(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦: ٢٦٤٠) (٦٧٩٦) ومسلم من طرق (٣: ١٤٥٢-١٤٥٣) وابن حبان (١٥: ٤٣، ٤٤، ٤٥)، وقد أعددت بحثاً تعليمياً في تخريجه.

(٣) تخريج حديث المجددين

وبإسنادي إلىٰ الإمام الحافظ أبي داود السجستاني في كتابه «السنن»، قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا سليمان بن داود المهري: أخبرنا ابن وهب: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة ـ فيما أعلم ـ عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنةٍ من يجدّد لها دينها».

قال أبو داود: «رواه عبد الرحمٰن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل»[١].

قلت: وأخرجه أبو عبد الله الحاكم من طريق الربيع بن سليمان المرادي صاحبِ الشافعي، عن عبد الله بن وهب به مثله.

وأخرجه أيضاً من طريق أبي طاهر الخولاني، عن عبد الله بن وهب، وفيه قصة مديح أبي العباس ابن سريج الفقيه الشافعي.

وأخرجه الخطيب من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن وهب به مثله.

وأخرجه المزّي من طريق عثمان بن صالح به مثله.

---

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة (٤٢٩١)، ومن طريقه أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٣٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٥٦٧، ٥٦٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢: ٦٢) في ترجمة الشافعي، والطبراني في «الأوسط» (٦: ٣٢٤)، والمزي في ترجمة شراحيل (١٢: ٤١٢)، وترجمة الشافعي (٢٤: ٣٦٤)، وأشار إليه الذهبي في ترجمة الشافعي من «النبلاء» (١٠: ٤٦)، والحافظ عند شرحه حديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» في «الفتح» (١٣: ٢٩٥)، وصححه الشيخ الألباني في «سلسلته الصحيحة» (٢: ١٤٨) (٥٩٩)، وسوف تأتي مناقشة هذا التصحيح.

وقال الطبراني عقب تخريجه: لا يروىٰ هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن وهب.

أقول: مدار الحديث علىٰ عبد الله بن وهب، كما قال الإمام الطبراني، رواه عنه جماعةٌ منهم: سليمان بن داود المهري، والربيع بن سليمان، وأبو طاهر الخولاني، وعثمان بن صالح السهمي.

وسوف نترجم رواة الحديث العمد من المدار إلىٰ التابعي.

١ ــ **عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري**، الفقيه، ثقةٌ حافظ عابد من التاسعة (ت ١٩٧هـ) وله (٧٢) سنة. (ع). قاله الحافظ في «التقريب» (٣٦٩٤).

قلت: هذا هو الحكم العام علىٰ ابن وهب، فهل من قيود علىٰ هذا العموم البديع؟!

سئل الإمام أحمد عن ابن وهب، فأثنىٰ عليه بقوله: ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه، قيل له: أليس كان يُسيء الأخذ ـ يعني التلقّي ـ قال: قد كان يُسيء الأخذ، ولكن إذا نظرتَ إلىٰ حديثه وما روىٰ عن مشايخه؛ وجدته صحيحاً[١].

ونقل ابن عدي عن ابن معين قولَه: ليس بذاك، وقد فسر سعيد بن منصور الخراساني الحافظُ سوءَ أخذ ابن وهب فقال: رأيتُ ابنَ وهب في مجلس ابن عيينة، وابن عيينة يحدّث، وهو نائم.

ورأيته مرّةً ومعه غلام أسود جالساً في ناحية، فإذا انتهىٰ مجلس ابن عيينة أمر غلامه بنسخ الأحاديث التي أملاها الشيخ!

وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً وكان يدلّس! وقال أحمد: في حديث ابن وهب

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥: ٨٩).

عن ابن جريج شيء، قال أبو عوانة الإسفراييني: صَدَق؛ لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره![١].

هذه كلها قيودٌ تُوجبُ علىٰ الناقد التوقُّفَ لاختبار حديث عبد الله بن وهب ومزيداً من التريّث في قبول مفاريده، وهذا منها.

٢ ـ سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، المصري، أبو يحيىٰ بن مقلاص: ثقةٌ ثبت من السابعة، مات سنة إحدىٰ وستين، وقيل: غير ذلك، وكان مولده سنة مائة (ع)، قاله الحافظ في «التقريب» (٢٢٧٤).

وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد وأبو حاتم: لا بأس به، وذكر خليفة في «طبقاته» أن مقلاصاً مولىٰ لأبي هريرة، وترجمه ابن حبان في أتباع التابعين، ثم أعاد ترجمته في تبع أتباع التابعين؛ لأنه ليس له عن تابعي سماعٌ صحيح كما قال، قال البخاري وابن حبان: مات سنة تسع وأربعين، وقال ابن حبان في موضع آخر من «الثقات» وابن يونس: توفي سنة إحدىٰ وستين أو أول اثنتين وستين ومائة، قال ابن يونس: والأصح الأول، وذكر أنه ولد سنة مائة[٢].

وقد سئل الدّارقطني عن حديث يرويه عبيد الله بن أبي جعفر المصري، عن سالم الجَيْشاني، عن أبي ذر، فقال: اختلف عن جعفر:

ـ فرواه **سعيد** بن أبي أيوب، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن سالم، عن أبيه عن أبي ذر.

---

(١) انظر هذه القيود في مظان ترجمته: «طبقات ابن سعد» (٧: ٥١٨)، و«التاريخ الكبير» (٥: ٢١٨)، و«الكامل» لابن عدي (٤: ٢٠٢)، و«تاريخ بغداد» (٢: ٥٦-٦٤)، و«تهذيب الكمال» (١٢: ٤١١ و٢٤: ٣٥٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١: ٣٠٤)، و«طبقات المدلسين» ص٢٢، و«التهذيب» (٦: ٦٥).

(٢) انظر ذلك في مصادر ترجمته: «طبقات ابن سعد» (٧: ٥١٦)، و«طبقات خليفة» (ص٢٩٦) و«التاريخ الكبير» (٣: ٤٥٨)، و«الجرح» (٤: ٦٦)، و«الثقات» (٦: ٣٦٢ و٨: ٢٥٩)، و«تهذيب الكمال» (١٠: ٣٤٢).

ـ وخالفه عبد الله بن لهيعة، فرواه عن عبيد الله، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي سالم الجيشاني، عن أبي ذر، والله أعلم بالصواب[١].

قلت: يبدو أن الدارقطني لا يرىٰ سعيد بن أبي أيوب أحفظَ من ابن لهيعة وإلا لرجَّح رواية سعيدٍ علىٰ روايته.

وسئل الدارقطني عن حديثٍ يُروىٰ عن أبي حازم سلمة بن دينار، عن أبي هريرة مرفوعاً: «من وقاه الله شر ما بين لحييه وما بين رجليه دخل الجنة»[٢] فقال: يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنه:

ـ فرواه خالد بن الحارث وأبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

ـ ورواه سعيد بن أبي أيوب عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي صالح عن أبي هريرة.

ـ وقيل عن أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد عن محمد بن عجلان، عن أبيه عن أبي هريرة، ولا يصح هذا»[٣].

قلت: هذا دليلٌ علىٰ أن الرجل لا بأسَ به كما قال أحمد وأبو حاتم، وفي حفظه شيء! يُضاف إلىٰ هذا أن للرجل شيوخاً ضعفاء من أمثال روح بن صلاح[٤] ومحمد بن سعيد الأزدي الشامي المصلوب في الزندقة[٥]، وزبّان بن فائد[٦]،

---

(١) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٦ : ٢٨٥).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٢٤٠٩) وقال: حسن غريب، والحاكم (٤ :٣٩٨) وأخرجه بنحوه البخاري (٦١٠٩) وابن حبان (٥٧٠١) ومالك في «الموطأ» (١٧٨٧) وجمع غيرهم.

(٣) «العلل» للدارقطني (٨ :٢٣٧).

(٤) «الكامل» (٣ :١٤٦).

(٥) ما سبق (٦ :١٣٩).

(٦) «المجروحين» (١ :٣١٣).

وعبد القدوس بن حبيب المتهم بالوضع[١]، وله شيوخ مجهولون كُثُر، منهم: ثعلبة الأسلمي[٢]، وأبو عبد الله القرشي[٣]، وحماد بن عثمان[٤]، وحميد بن مسلم[٥]، وزياد مولىٰ معيقيب[٦]، وسعيد بن إبراهيم بن مَعْقِل اليماني[٧]، وعيسىٰ بن سعيد الدمشقي[٨]، ومحمد بن أبي شيبة أبو عمرو المصري[٩]، ومحمد بن عبد الرحمٰن الأنصاري[١٠]، وأبو إبراهيم المصري الراوي عن نافع[١١]، ويزيد بن عبد العزيز الرعيني[١٢]، وغيرهم.

فمثل هذا الراوي الثقة الثبت ـ كما وصفه ابن حجر ـ لا يجوز أن نتعامل مع مفاريده إلا في إطار التطبيق الواقعي عند أصحاب الصحاح، مهما كثرت عبارات المدح العالية فيه.

وقد سبرتُ تخريجاتِ الأئمة الستة لأحاديث سعيد بن أبي أيوب[١٣]، فما وجدتهم رووا له حديثاً بهذا الإسناد الذي انفرد بتخريجه أبو داود وعقّب عليه بعلةٍ سيأتي الحديث عنها.

---

(١) ما سبق (٢: ١٣١).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٢: ٢٤)، و«التقريب» (٨٤٨).
(٣) ما سبق (١٢: ١٦٧)، و«التقريب» (٨٢١٠).
(٤) «لسان الميزان» (٢: ٣٤٩).
(٥) «اللسان» (٢: ٣٦٧).
(٦) ما سبق (٢: ٥٠١).
(٧) ما سبق (٣: ٢٣).
(٨) ما سبق (٤: ٣٩٥).
(٩) ما سبق (٥: ٢٠٠).
(١٠) ما سبق (٥: ٢٥٥).
(١١) ما سبق (٧: ٥).
(١٢) ما سبق (٧: ٤٤٢).
(١٣) انظر بحثنا «التحقيق في بعض أوهام الجمع والتفريق» دراسةٌ تطبيقية في أحاديث سعيد ابن أبي أيوب، نشوةٌ في مجلة جامعة صدّام للعلوم الإسلامية، العدد الأول، سنة ١٤٠٣هـ.

بل لم يَرْوِ أصحاب الكتب الستة من رواية ابن وهب، عن سعيد، عن شراحيل أيَّ روايةٍ سوىٰ رواية أبي داودَ هذه.

وليس لعبد الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب إلا روايةٌ واحدة عند البخاري (٥٩٩٢) وروايةٌ أخرىٰ عند مسلم (٢٥٥٢).

فنحن عندما نقول: سعيد بن أبي أيوب من رجال البخاري، أو مسلم، أو من رجال الشيخين فهذا صحيح؛ لكن علىٰ النحو الذي خرّج له البخاري ومسلم، وليس مطلقاً.

ومن المناسب أن نقول: أخرج أبو داود من رواية عبد الله بن وهب عن سعيد أربعةَ أحاديث (٣٣٤٢، ٣٨٥١، ٤٢٩١، ٥١٢١)، وأخرج له النسائي في «المجتبىٰ» حديثاً واحداً (٤٣٦٥) أخرجه في «الكبرىٰ» أيضاً (٤٤٥٥)، وأخرج له فيها ـ أي «الكبرىٰ« ـ ثلاثة أحاديث أخر (٦٨٩٤، ١٠١١٧، ١٠٧٠١)، وأخرج له ابن ماجه من طريق عبد الله بن وهب عنه حديثين (٣٢٨٥، ٤١٨٦)، أما الإمام الترمذي فلم يخرّج من حديث عبد الله بن وهب عنه شيئاً!

٣ ــ **شراحيل بن يزيد المعافري المصري**: صدوقٌ من السادسة، مات بعد العشرين ومائة (عخ م د). قاله الحافظ في «التقريب» (٢٧٦٣)، وقال الذهبي في «الكاشف» (٢٢٥٥): ثقة.

قال المزي: روىٰ له البخاري في «خلق أفعال العباد» حديثاً، ومسلم في مقدمة كتابه حديثاً، وروىٰ له أبو داود حديثاً، وقد وقع لنا كلّ واحد منها بعلوّ. وساق في ترجمته أحاديثه الثلاثة[١]، أقول: لم أقف لناقدٍ من النقاد علىٰ كلمة جرح أو كلمة تعديل في هذا الراوي، وليس له في الكتب الستة إلا حديث الباب وحديثٌ في مقدمة مسلم.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢: ٤١١) فما بعد، وانظر ترجمته في «التاريخ الكبير» (٤: ٢٥٥)، و«الجرح والتعديل» (٤: ٣٧٤)، و«الثقات» (٦: ٤٥٠)، «وتهذيب التهذيب» (٤: ٢٨١).

ومن المعروف أن رواة مقدمة مسلم لا يُعدّون في منزلة رواة صحيح مسلم، فلا يصح أن يقال: شراحيل علىٰ شرط الصحيح.

ويحسن أن أشير إلىٰ أن دعوىٰ رواية البخاري عنه في «خلق أفعال العباد» فيها نظر حسب ما بين أيدينا من رواية هذا الكتاب.

فقد أخرج المزيّ بسنده إلىٰ البخاري هذا الحديث من طريق محمد بن الحسن البلخي قال: أخبرنا ابن المبارك، قال: أخبرنا عبد الرحمٰن بن شُرَيح المُعافري قال: حدثنا شراحيل بن يزيد، عن محمد بن هَديّة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص[(١)]، والحديث بسند المزي هذا أخرجه أحمد في «مسنده» فالله تعالىٰ أعلم[(٢)].

والذي في «خلق أفعال العباد» المطبوع، قال البخاري: حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن: حدثنا عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ: حدثنا عبد الرحمٰن بن شريح المُعافري، حدثني شراحيل بن هامان، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ به[(٣)].

قلت: وليس في الرواة عن عقبة بن عامر راوٍ يُدعىٰ شراحيل، وإنما يروي عنه مِشْرح ابن هاعان.

قلت: لم أقف علىٰ من نص أن لهذا الحديث إسنادين في حدود علمي، فإن كان الأمر كذلك؛ أو يكون وقع اشتباه من أحد النساخ أو الرواة بين شراحيل بن يزيد وشراحيل بن هامان، فالله تعالىٰ أعلم!.

وكلّ الذي وجدتُه لشراحيل بن يزيد من أحاديث: حديثُ الباب عند أبي داود وهذا الحديث عند أحمد والمزّي، وحديثٌ آخر في «معجم الطبراني الأوسط» (١٢٠٧).

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢: ٤١١).

(٢) «مسند أحمد» (٢: ١٧٥).

(٣) «خلق أفعال العباد» (ص١١٨).

والحديث الذي نسبوه إلىٰ البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص١١٨) لا يُفرَح به حتىٰ لو كان لشراحيل بن يزيد؛ لأنه من رواية شراحيل بن يزيد عن شيخه محمد بن هدّية الصدفي وهو مجهول، قال الحافظ في «اللسان»: لا يُعرف[(١)].

والخلاصة أن الرجل مجهول الحال، لا صدوق كما قال الحافظ، ولا ثقة كما قال الذهبي، والله تعالىٰ أعلم.

٤ ــ أبو علقمة الفارسي المصري مولىٰ بني هاشم، ويقال: مولىٰ ابن عباس ويقال: حليف بني هاشم، قال الحافظ: ثقة، وكان قاضي إفريقية، من كبار الثالثة (م٤)، «التقريب» (٨٢٦٢). وفي كتاب «الكنىٰ» للبخاري أنه رُوي عن محمد بن الحارث قال: قدم رجلٌ يقال له: أبو علقمة حليف بني هاشم، فذهبت إليه أنا وعلي الأزدي، فكان مما حدثنا، قال: سمعت أبا هريرة يقول: وذكر حديثاً في أشراط الساعة في الترجمة رقم (٥١٣).

وقد نقل المزيّ عن أبي حاتم قولَه: أحاديثُه صِحاح، وقال العجلي: مصري تابعي ثقة، وقال ابن يونس: كان علىٰ قضاء إفريقية، وكان أحد الفقهاء الموالي الذين ذكرهم يزيد بن أبي حبيب.

وقال البرقاني: سئل الدارقطني عن حديث يعلىٰ بن عطاء، عن أبي علقمة عن أبي هريرة فقال: أبو علقمة لا يعرف اسمه ولا من هو، ولكن يخرج هذا الحديث اعتباراً، وقد حدّث الأئمة عن يعلىٰ[(٢)].

ولأبي علقمة عند مسلم حديثان من رواية يعلىٰ بن عطاء عنه عن أبي هريرة برقم (٤١٦) و(١٨٤٥)، وحديثٌ من رواية صالح أبي الخليل عن أبي علقمة عن

---

(١) «لسان الميزان» (٧: ٣٧٨).

(٢) انظر ذلك في مصادر ترجمته: «كنىٰ البخاري» (٥١٣)، و«الثقات» (٥: ٥٧٦)، و«سؤالات البرقاني» (٦١٦)، و«تاريخ بغداد» (٢: ٥٦) و(٨: ٢٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٤: ١٠١)، و«التهذيب» (١٢: ١٩١).

أبي سعيد الخدري برقم (١٤٥٦)، وقد تقدم قول الدارقطني قريباً، فكن علىٰ ذُكْر من هذا.

ولم يخرّج له البخاري وابن حبان الذي ذكره في «الثقات» شيئاً!، وخرّج له ابن خزيمة حديثاً واحداً (١٥٩٧)، وخرّج له الترمذي متابعةً واحدةً عن أبي سعيد الخدري (١١٣٢) و(٣٠١٦، ٣٠١٧)، ولم يخرّج له من حديث أبي هريرة شيئاً.

وخرج له ابن ماجه حديثاً من روايته عن يسار مولىٰ ابن عمر، عن ابن عمر مرفوعاً في المقدمة (٢٣٥) فقط!

وخرج له النسائي ثلاثةَ أحاديث مكرّرة في «المجتبىٰ» (١٣٤٥، ٣٣٣٣، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١) وفي «الكبرىٰ» (١٢٧٧) و(٥٤٩١، ٥٤٩٢) و(٧٩٤٦، ٧٩٤٧، ٧٩٤٨) و(١١٠٩٦).

وخلاصة حال الرجل أنه لم يُجْرَح، وروىٰ عدّة أحاديث في الترغيب بالذكر والتسبيح، وفي الترهيب من فتن آخر الزمان، فاحتملها العلماء منه، وجميعهم سِوىٰ أبي داود لم يُخَرّجوا من رواية شراحيل بن يزيد عنه شيئاً، فالرجل مقبول في الترغيب والترهيب علىٰ جهالة حاله، كما قال الدارقطني، أمّا الوثاقة التي منحه إياها ابن حجر، فلا أعلم مستندها!

* **الاختلاف علىٰ يزيد بن شراحيل في وصله وقطعه:**

فقد رواه عنه سعيد بن أبي أيوب موصولاً مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ.

بينما رواه عبد الرحمٰن بن شريح المَعافري الإسكندراني عنه مقطوعاً عليه، وعبد الرحمٰن بن شريح: هو ثقة فاضل كما يقول الحافظ في «التقريب» (٣٨٩٢).

ولمّا كان سعيد بن أبي أيوب وعبد الرحمٰن بن شريح كلاهما ثقةً أوثق وأعرف من شراحيل بن يزيد؛ دلّ هذا علىٰ اضطراب شراحيل في حديثه، وليس هو من أهل الوثاقة حتىٰ نلتمس له الأعذار!

بقي أن أشير إلىٰ حجج الشيخ ناصر الألباني في تصحيح هذا الحديث في سلسلته الصحيحة (٥٩٩) فأقول: أورد الشيخ ناصر رحمه الله تعالىٰ ثلاث حجج تدعم تصحيحه لهذا الحديث:

الأولىٰ: إشارة الإمام أحمد إلىٰ تصحيحه، فقد ذكر الذهبي في «النبلاء» عنه أنه قال: «إن الله يُقيّض للناس في رأس كل مائة سنة من يعلّمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، قال: فنظرنا فإذا في رأس المائة الأولىٰ عمر بن عبد العزيز وفي رأس المائتين الشافعي»(١).

قلت: ونظير قول أحمد ما صنعه ابن حجر في «الفتح» عند شرحه حديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق» (٦٨٨٢) قال:

«ونظير ما نبّه عليه النوويُّ ما حمل عليه بعضُ الأئمة حديثَ: «إن الله يبعث لهذه الأمة علىٰ رأس كل مائة سنة من يجدّد لها دينها» أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنةٍ واحدٌ فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو مُتّجه؛ فإن اجتماع الصفات المحتاج إلىٰ تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن تكون جميع خصال الخير في شخص واحد، إلا أن يُدعىٰ ذلك في عمر بن عبد العزيز، فإنه كان قائماً بالأمر علىٰ رأس المائة الأولىٰ باتصافه بجميع صفات الخير وتَقَدُّمِه فيها، ومن ثَمّ أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه، وأما من بعده، فالشّافعي كان متصفاً بالصفات الجميلة، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل، فعلىٰ هذا؛ كل من كان متصفاً بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء تعدّد أم لا»(٢).

الحجة الثانية: أن الاختلاف علىٰ شراحيل لا يعدّ علة؛ لأن الواصل ثقة ثبت، وزيادة الثقة يجب قبولها.

---

(١) «النبلاء» (١٠: ٤٦) وقول أحمد موجود في «تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال».

(٢) «فتح الباري» (١٣: ٢٩٥)، وانظر «المستدرك» (٤: ٥٦٨) ففيه أن أبا العباس بن سُريج الفقيه الشافعي هو المجدّد علىٰ رأس المائة الثالثة عند بعضهم.

الحجة الثالثة: أن السند صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم[١].

أما **الجواب علىٰ الحجة الأولىٰ**، وهي تصحيح أحمد للحديث، ففي دعوىٰ التصحيح نظر، ولو كان الحديث عنده صحيحاً لأخرجه في «مسنده»، فقد جاء عنه من طرق أنه قال لابنه: «كل حديث لا تجده في هذا المسند؛ فليس من حديث رسول الله ﷺ»، هذا مع لفت النظر إلىٰ كثرة الضعيف فيه!

علاوة علىٰ أن أحمد احتجّ علىٰ تقديم رأي الشافعي علىٰ رأي غيره بأن الشافعيَّ عالمُ قريش، وأنه يملأ طباق الأرض علماً، والشيخ الألباني يُضعِّف هذا الحديث، فما الفرق؟!

الصواب أن الإمام أحمد نظر إلىٰ الحديثين في إطار أحاديث المناقب المُرَغّبة والمُرَهّبة، ولا أظنه كان يخطر في باله أن الناس في أيامنا هذه سوف تجعل هذا معتقداً يدينون الله به!

ولو سلّمنا تصحيحَ أحمد لهذا الحديث، فكم من حديثٍ صحّحه أحمد وضعّفه الألباني وغيره!

وأما **الجواب علىٰ الحجة الثانية**: فإن قبول زيادة الثقة ليس مطلقاً، وقد أوضحت ذلك في موضع آخر من كتبي، وللعلماء في قبول زيادة الثقة ضوابط منها:

ـ أن يكون مدار الحديث ثقةً حجةً ضابطاً، وههنا مدار الحديث مجهول الحال!!

ـ إذا كان الرواة عن الشيخ مدار الحديث قد اختلفوا علىٰ شيخهم، فإن كانوا هم أحفظ منه؛ فيكون الاختلاف علىٰ الشيخ من اضطرابه هو وسوء حفظه، فلا يقبل حديثه، وإن كان هو أحفظَ من تلامذته؛ دَلّ هذا علىٰ اضطراب التلامذة في حفظ الحديث، وعندها نلجأ إلىٰ الترجيح بين رواياتهم.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٢: ١٤٨).

وفي حديثنا هذا، فإن شراحيل صدوق ـ لو سلّمنا للحافظ بحكمه عليه ـ، وكل من الراويين عنه ثقة ثبت، فمقتضىٰ هذه القاعدة أن الشيخ شراحيل مضطربٌ اضطراباً لا مخرجَ منه، فلم التكلُّف؟!

هذا لو سلمنا بأن الرجلَ صدوق، بينما هو في الحقيقة مجهول الحال قليل الحديث.

وأما **الجواب علىٰ الحجة الثالثة** وهي أن الرواة من رجال مسلم: فهي الأخرىٰ لا تصلح دليلاً علىٰ صحة السند، والإمام مسلم خَرّج لشراحيل حديثاً في مقدمة صحيحه وليست هي من شرطه، وما كان أحوجه إلىٰ تخريج حديث الباب هذا لو كان عنده صحيحاً!

لا يقال: إنه لم يشترط استيعاب الصحيح؛ لأن هذه سنةٌ محتاجٌ إليها، وقد كانت بين يدي مسلمٍ فأعرض عنها من غير وجود بديلٍ عنها.

إضافة إلىٰ أن مسلماً قد خرج عمّن هم دون شراحيل، لكن بسياقاتٍ واعتباراتٍ خاصة، فهل وجود الضعيف، والمخلِّط، ومجهول الحال، والوحدان في رواة مسلم دليلٌ علىٰ أن هؤلاء الرواة من شرطه الذي يدّعونه له؟ إن هذا لا يقول به أحدٌ يعقل شيئاً من علم الحديث!! ومهما يكن من أمر فالحديث هذا حاله من جهة الإسناد.

وأما من جهة المتن: فلو نظرنا علىٰ المستوىٰ السياسي لما وجدنا مجدداً لهذا الدين عاماً ولا خاصاً علىٰ رؤوس المئين، ولا في أوساط القرون!

ولو نحن سلمنا بأن عمر بن عبد العزيز مجدّدٌ عام، فمن المجدّد السياسي الآخر في فترة تجديدِ الشافعي جانبَ السنن؟ أكان الأمين أم المأمون أم الواثق؟

ومن كان علىٰ رأس المائة الثالثة، المقتدر الذي كانت تتلاعب به أهواؤه وشهواته؟! ومن كان علىٰ رأس المائة الرابعة والخامسة؟

ولقد حكم آل عثمان العالم الإسلامي أو أكثره، فمَن منهم كان يُعد في المجدّدين؟!

ونحن الآن في الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري، فأين المجدّد العلمي، وأين المجدّد العسكري، وأين القائد السياسي النافذ الكلمة؟

إن الأمة في مطالع القرن الخامس عشر الهجري في أمسّ الحاجة إلىٰ المجدّدين، ولا أرىٰ فيمن حولنا وما حولنا عالِماً علىٰ مستوىٰ الاجتهاد، ولا حاكماً علىٰ مستوىٰ العدل والقوة والاقتدار، وإنما تعيش الأمة الصراع الفكري والسياسي بل والنفسي في أسوأ صوره!

لكل ما سبق أقرر مطمئناً أن هذا الحديث ضعيفُ الإسناد منكَر المتن، والله تعالىٰ أعلم.



المبحث الثاني

الأحاديث المرفوعة المصرِّحة بالمهدي المنتظر

عند أهل السنة

تخريج الحديث الأول

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

أقول: جاء تخريج حديث علي مرفوعاً: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة» عند أخينا الشيخ البستوي في عشر صفحات وسطرين (١٤٧-١٥٧) من المجلد الأول، وقد رأيتُ من الضروري أن أنقل تخريجه حديثاً واحداً؛ دون أي حذف أو إضافة أو تصرّف، لغرضٍ علميّ يظهر فيما بعد إن شاء الله تعالىٰ.

قال الشيخ البستوي:

(١) عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهلَ البيت يصلحه الله في ليلة»[١].

تخريج الحديث:

١ ــ أخرجه ابن ماجه قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا أبو محمد داود الحفري: حدّثنا ياسين، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ فذكره[٢].

---

(١) قال ابن كثير: أي يتوب عليه ويوفقه ويلهمه ويرشده بعد أن لم يكن كذلك. «الفتن والملاحم» (١ : ٣١).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢ : ١٣٦٧) حديث رقم (٤٠٨٥).

٢ ــ وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» قال: ثنا فضل بن دُكين: ثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[١].

٣ ــ وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» قال: حدثنا الفضل بن دكين وأبو داود، عن ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[٢].

وأخرجه أيضاً عن وكيع، عن ياسين به، عن علي موقوفاً بمثله[٣].

٤ ــ وأخرجه نعيم بن حماد في كتاب «الفتن» قال: حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن ياسين بن شيبان، قال سمعت إبراهيم بن محمد ابن الحنفية قال: حدثني أبي: حدثني علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله تعالىٰ في ليلة»[٤].

٥ ــ وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» قال: قال لي أبو نعيم: قال حدثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن علي؛ ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي رفعه قال: «المهدي منا أهل البيت» وفي إسناده نظر[٥].

٦ ــ وأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو داود عمر بن سعد، عن ياسين، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[٦].

---

(١) «مسند أحمد» (١: ٨٤).
(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢١ب) هكذا في كتاب البستوي، وما بعده مثله!
(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢١ب).
(٤) «الفتن» (١٠٠ ألف) وما بين القوسين في (١٠٣ ب) بالإسناد نفسه.
(٥) «التاريخ الكبير» (١: ١: ٣١٧).
(٦) «مسند أبي يعلىٰ» (١: ٣٥٩).

٧ ــ وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثني أبو نعيم، قال: حدثنا ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمّد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة». قال العقيلي: لا يتابع ياسين علىٰ هذا اللفظ، وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد من غير هذا الطريق[١].

٨ ــ وأخرجه ابن عدي في «الكامل» بعدة طرق قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم ابن أبي سفيان بقيسارية: أخبرنا محمد بن حماد الطهراني: أخبرنا أبو نعيم: حدّثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ قال: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة».

٩ ــ وقال أيضاً: حدّثنا عبد الله بن أبي سفيان: حدّثنا زكريا بن الحكم: حدّثنا أبو نعيم، حدّثنا ياسين ـ وكان يجالسنا عند الثوري ـ، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيهم (!) عن علي قال رسول الله ﷺ: «المهدي منكم أهل البيت، يصلحه الله في ليلة».

١٠ــ وقال أيضاً: أخبرنا أبو يعلىٰ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة إلخ بمثل ما تقدم عن أبي يعلىٰ.

١١ــ وقال أيضاً: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد: أخبرني يحيىٰ بن إسماعيل قراءة: حدّثنا جعفر، عن علي: حدّثنا ابن يمان، عن ياسين بن شيبان، عن إبراهيم بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي: قال رسول الله ﷺ: «المهدي مني، يصلحه الله في ليلة» قال ابن يمان: سمعت سفيان يسأل ياسين عن هذا الحديث.

قال ابن عدي: وياسين العجلي هذا يعرف بهذا الحديث (المهدي) ورواه أبو داود الحفري وأبو نعيم والثوري علىٰ ما ذكرناه، وهو يُعْرَف به[٢].

---

(١) «الضعفاء» (٤:٤٦٦).

(٢) «الكامل» (٧:٢٦٤٣).

١٢ــ وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» قال: حدثنا أبو أحمد[١]: حدّثنا فضيل ابن محمد الملطي: حدّثنا إبراهيم بن ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة» أو قال: «في يومين».

قال أبو نعيم: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث محمد، رواه وكيع وابن نمير وأبو داود الحفري، عن ياسين، ورواه محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن إبراهيم[٢].

١٣ــ وأخرجه أبو نعيم أيضاً في «أخبار أصبهان» قال: حدثنا أبو عمر بن حمدان: حدّثنا الحسن بن سفيان: حدثني ابن نمير: حدّثنا أبي وأبو نعيم، قالا: حدّثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا، يصلحه الله في ليلة»[٣].

١٤ــ وأخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» قال: حدثنا ابن عفان: حدثنا قاسم: حدثنا أحمد بن أبي خيثمة: حدثنا أبو نعيم: حدثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منكم أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[٤].

١٥ــ وأخرجه أبو نعيم أيضاً في «أخبار أصبهان» من طريق آخر قال: حدثنا أبو بكر الطلحي، حدّثنا محمد بن علي العلوي، حدّثنا محمد بن علي بن خلف: حدّثنا حسن بن صالح بن أبي الأسود، عن محمد بن فضيل: حدثني سالم بن أبي حفصة، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[٥].

---

(١) قال محقق الكتاب: في فع: سليمان بن أحمد.

(٢) «حلية الأولياء» (١٧٧٣).

(٣) «أخبار أصبهان» (١: ١٧٠).

(٤) «السنن الواردة في الفتن» (٥: ١٠٥٩).

(٥) «أخبار أصبهان» (١: ١٧٠).

رجال الحديث: طريق أ

١ ــ عثمان بن أبي شيبة: هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام (خ م د س ق).

روىٰ عنه البخاري (٥٣) حديثاً[١]، ومسلم (١٣٥) حديثاً[٢].

٢ ــ أبو داود الحَفَري: هو عمر بن سعد بن عبيد، ثقة عابد، من التاسعة، مات (٢٠٣هـ) (م٤)[٣].

٣ ــ ياسين العجلي: هو ياسين بن شيبان ويقال ابن سنان العجلي الكوفي، لا بأس به، من السابعة (ق).

قال ابن معين[٤]: ليس به بأس، وقال أبو زرعة[٥]: لا بأس به، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: صالح[٦].

٤ ــ إبراهيم بن محمد ابن الحنفية: هو إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، صدوق من الخامسة (ت عس ق).

---

(١) «تقريب التهذيب» (٢: ١٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٧: ١٤٩) وترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٦: ٤١٢)، «الجرح والتعديل» (٣: ١: ١٦٧)، «تاريخ بغداد» (١١: ٢٨٤).

(٣) «تقريب التهذيب» (٢: ٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٧: ٤٥٢).

(٤) سيد الحفاظ إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيىٰ بن معين البغدادي (١٥٨-٢٣٣هـ) روىٰ عنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤٢٩).

(٥) الإمام حافظ العصر عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي الرازي مات في آخر يوم من سنة ٢٦٤هـ وله أربع وستون سنة، حدث عنه مسلم والترمذي وابن ماجه والنسائي وغيرهم. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٥٧)، «تقريب التهذيب» (١: ٥٣٦).

(٦) «التاريخ الكبير» (٤: ٢: ٤٢٩)، «الجرح والتعديل» (٤: ٢: ٣١٢)، «الكاشف» (٣: ٢٤٨)، «المغني» (٢: ٧٢٩)، «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٥٩)، «تهذيب التهذيب» (١١: ١٧٢)، «تقريب التهذيب» (٢: ٣٤١).

قال العجلي[١]: ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد ذكر البخاري[٢] هذا الحديث في ترجمته من «تاريخه الكبير» ثم قال: في إسناده نظر[٣].

٥ ــ محمد بن الحنفية: هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو القاسم بن الحنفية المدني، ثقة عالم، من الثانية، مات بعد ٨٠ (ع).

قال العجلي: تابعي ثقة كان رجلاً صالحاً، وقال إبراهيم بن الجنيد[٤]: لا نعلم أحداً أسند عن علي ولا أصح مما أسند محمد[٥].

٦ ــ علي بن أبي طالب: ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته، توفي في رمضان سنة (٤٠) وله ثلاث وستون سنة[٦].

رجال طريق: ب

١ ــ أبو بكر الطلحي «لم أجد له ترجمة».

٢ ــ محمد بن علي العلوي «لم أجد له ترجمة».

---

(١) الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (١٨٢-٢٦١هـ) الكوفي له مصنف في الجرح والتعديل. قال الذهبي: هو كتاب مفيد يدل علىٰ سعة حفظه. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٦٠) وقد طبع كتابه بتحقيقي ـ والكلام للبستوي ـ والحمد لله.

(٢) شيخ الإسلام إمام الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، صاحب «الجامع الصحيح» وغيره، ولد سنة (١٩٤هـ) وتوفي سنة (٢٥٦هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٥٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (١: ١: ٣١٧)، «الجرح والتعديل» (١: ١: ١٢٤)، «المراسيل» (ص١٥) «جامع التحصيل» (١: ٢٨٩)، «الكاشف» (١: ٩١)، «تقريب التهذيب» (١: ٤٢) «تهذيب التهذيب» (١: ١٥٧).

(٤) الحافظ العالم أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد نزيل سامراء، سأل يحيىٰ بن معين عن الرجال وصنف وجمع، توفي في حدود ٢٦٠هـ. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٨٦).

(٥) «التاريخ الكبير» (١: ١: ١٨٢)، «الجرح والتعديل» (٤: ١: ٢٦)، «تقريب التهذيب» (٢: ١٩٢)، «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٥٤).

(٦) «تقريب التهذيب» (٢: ٣٩)، وانظر: أسماء الصحابة لابن منده (٢: ٥١ ألف)، «أسد الغابة» (٤: ١٦)، «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٣٩٣).

٣ ــ محمد بن علي بن خلف: إن كان هو محمد بن علي بن خلف أبو عبد الله العطار فقد قال فيه الخطيب: كان ثقة مأموناً[١]، وإن كان محمد بن علي بن خلف أخو داود بن علي الأصبهاني الفقيه؛ فقد ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» وقال: روىٰ عنه عمر بن الحسن ابن الأُشناني[٢]، والله أعلم.

٤ ــ الحسن بن صالح بن أبي الأسود: ذكره ابن حبان في «الثقات»[٣]، وقال الأزدي: زائغ حائد عن الحق[٤].

٥ ــ محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي: صدوقٌ عارف، رُمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة ١٩٥هـ[٥].

٦ ــ سالم بن أبي حفصة العجلي، أبو يونس الكوفي: صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالٍ، من الرابعة، مات في حدود الأربعين (بخ ت).

وَثّقه ابن معين والعجلي وقال أحمد[٦]: ما أظن به بأساً، وضعّفه الفلّاس[٧] وأبو حاتم[٨] وأبو أحمد ....

(١) «تاريخ بغداد» (٣: ٥٧).

(٢) المرجع السابق (٣: ٦٧).

(٣) «الثقات» (٨: ١٦٩).

(٤) «لسان الميزان» (٢: ٢١٤).

(٥) «التقريب» (٢: ٢٠١).

(٦) شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي، أحد الأئمة الأربعة، توفي ٢٤١هـ وله سبع وسبعون سنة. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤٣١)، «تقريب التهذيب» (١: ٢٤).

(٧) الإمام الحافظ الثبت أبو حفص عمرو بن علي بن بحر الصيرفي الفلاس البصري، من كبار أئمة الجرح والتعديل، توفي سنة (٢٤٩هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤٨٧).

(٨) الإمام الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي والد ابن أبي حاتم صاحب كتاب «الجرح والتعديل» وغيره (١٩٥-٢٧٧)هـ. «تذكرة الحفاظ» (٢: ٥٦٧)، مقدمة «الجرح والتعديل» (ص٣٤٩).

الحاكم[١] وغيرهم، ووهّاه النسائي[٢] فقال: ليس بثقة، وأما تشيعه فقد كاد الجميع أن يتفقوا علىٰ غلوه فيه[٣].

وبقية رجاله هم رجال الطريق الأول.

ومدار الطرق الأربعة عشر ـ كذا عنده ـ الأولىٰ علىٰ ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد وهما صدوقان كما تقدم، وبناءً علىٰ هذا فإسناد الحديث لا ينزل عن درجة الحسن لذاته، وقد ذكر ابن عدي والذهبي هذا الحديث في ترجمة ياسين العجلي وذكرا عن البخاري أنه قال: «فيه نظر»[٤] ولكن لم أجد هذه الكلمة في ترجمة ياسين العجلي من «التاريخ الكبير» ولا ذكره البخاري في كتاب «الضعفاء» فالله أعلم، وذكر العقيلي عن البخاري أنه قال: «في حديثه نظر».

واعتمد عليه ابن خلدون فقال: «وياسين العجلي وإن قال فيه ابن معين: ليس به بأس فقد قال البخاري: «فيه نظر»، وهذه اللفظة في اصطلاحه قوية في التضعيف جداً، وأورد له ابن عدي في «الكامل»، والذهبي في «الميزان» هذا الحديث علىٰ وجه الاستنكار له وقال: هو معروف به»[٥]. ولكن قد سبق أن البخاري إنما قال «في إسناده نظر» وهذا لا يعني تضعيف الراوي، وقد ذكره البخاري في ترجمة إبراهيم بن محمد ابن الحنفية لا في ترجمة ياسين العجلي، ومع ذلك فهو جرحٌ غير

---

(١) الإمام الحافظ محدث خراسان محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي. وهو الحاكم الكبير، توفي سنة (٣٧٨هـ) وله ثلاث وتسعون سنة. «تذكرة الحفاظ» (٣: ٩٧٦).

(٢) الإمام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمٰن النسائي صاحب «السنن»، توفي ٣٠٣هـ وله ثمان وثمانون سنة، «تقريب التهذيب» (١: ١٦).

(٣) «الضعفاء» للنسائي (ص٢٩٣)، «الكاشف» (١: ٣٤٣)، «ديوان الضعفاء» (ص١١٥)، «المغني في الضعفاء» (١: ٢٥٠)، «ميزان الاعتدال» (٢: ١١٠)، «تقريب التهذيب» (١: ٢٧٩) «تهذيب التهذيب» (٣: ٤٣٣).

(٤) «الضعفاء للعقيلي» (٤: ٤٦٥)، «الكامل» (٧: ٢٦٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٥٩).

(٥) «تاريخ ابن خلدون» (١: ٥٦٧).

مفسر، ولم أجد من فسّر وجهة نظره، فلا يمكن تضعيف الحديث من أجله، لا سيما وقد تبين أن رجاله كلهم ممن يحتج بهم، وإسناده متصل.

ولعل الإمام البخاري يشير إلىٰ ما وقع فيه من خلاف في رفعه ووقفه وسيأتي الكلام في ذلك، وأما إيراد ابن عدي والذهبي هذا الحديث في ترجمة ياسين العجلي فقد قال الغماري: «إنهما ما أورداه مستنكرين له كما يزعمه ابن خلدون بل لأنه حديثه الوحيد الذي لم يَروِ غيرَه، ولذا قال ابن عدي: وقال البخاري: لا أعلم له حديثاً غير هذا»، وعادة الحفاظ إذا ترجموا لراوٍ مقل ذكروا له ما رواه في ترجمته لأنه به يعرف[١].

قلت: وقد تابعه سالم بن أبي حفصة (ب)، ولكن في السند إليه من لم أعرفهم، هذا وقد صحح هذا الحديث عدة من العلماء فقال ابن حجر: «وقع في سنن ابن ماجه عن ياسين غير منسوب، فظنه بعض الحفّاظ المتأخرين ياسين بن معاذ الزيات فضعف الحديث به، فلم يصنع شيئاً»[٢]، وهذا يعني أنه يرىٰ صحة هذا الحديث، ورمز له السيوطي بالحُسن[٣]، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح[٤]، وقال الألباني: صحيح[٥]، النتيجة: إسناده حسن»[٦] انتهىٰ تخريج البستوي!

قال عداب: حرصت علىٰ نقل تخريج هذا الحديث بتمامه، ليظهر بين أيدينا التطويل المملّ الذي يسير عليه في التخريج معظم طلاّب العلم في الجامعات العربية، واعتماد هؤلاء الباحثين علىٰ الحافظ ابن حجر في تقويم الرواة وإن ظهر أحياناً نقلهم عن غيره، وأمّا ما فيه من أخطاءٍ حديثيةٍ ومنهجية فسيظهر من خلال الفصول القادمة بإذن الله تعالىٰ.

---

(١) «إبراز الوهم المكنون» (ص١٠٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١: ١٧٢).

(٣) «فيض القدير» (٦: ٢٧٨).

(٤) «شرح مسند أحمد» (٢: ٥٨)، حديث رقم (٦٤٥).

(٥) «صحيح الجامع الصغير» (٦: ٢٢)، حديث رقم (٦٦١١)، وذكر أنه حققه في «الروض النضير» (٢: ٥٣) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٢٣٧١).

(٦) «المهدي المنتظر» للبستوي ص١٤٧-١٥٧.

تخريج الحديث الأول
علىٰ طريقة المحدِّثين العلمية المختصرة

بإسنادي إلىٰ الإمام أحمد في «المسند» قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا فضل بن دكين: حدثنا ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة».

قلت: مدار هذا الحديث علىٰ ياسين بن شيبان العجلي، رواه عنه **الفضل بن دكين** عند أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في «التاريخ» والعقيلي وابن عدي وأبي الشيخ في «الطبقات» وأبي نعيم في «أخبار أصبهان» وأبي عمرو الداني في «سننه»[(١)].

ورواه عنه **أبو داود عمر بن سعد الحَفَري**، عند ابن أبي شيبة وابن ماجه وأبي يعلىٰ.

ورواه عنه **عبد الله بن نمير**، عند ابن عدي وأبي نعيم في «أخبار أصبهان»[(٢)].

ورواه عنه **القاسم بن مالك المزني**، عند نُعَيم بن حماد في «كتاب الفتن»[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١: ٨٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧: ٥١٣) (٣٧٦٤٤)، و«التاريخ الكبير» (١: ٣١٧)، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤: ٤٦٥-٤٦٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧: ١٨٥)، وأبو الشيخ في «الطبقات الأصبهانية» (١: ٣٧٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١: ١٧٠) والداني (٥٩٧).

(٢) «المصنف» لابن أبي شيبة (٧: ٥١٣) (٣٧٦٤٤) وابن ماجه في «الفتن» باب خروج المهدي (٤٠٨٥) وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١: ٣٥٩)، وأشار إليه أبو نعيم في «الحلية» (٣: ١٧٧).

(٣) «كتاب الفتن» برقَمَيْ (٩٩٩) و(١٠٥٦).

وياسين بن شيبان العجلي لا يُعرف إلا بهذا الحديث، نصّ علىٰ ذلك البخاري وابن عدي، وأورد البخاري هذا الحديث في ترجمة إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، وقال: في إسناده نظر[١].

ونقل العقيلي قولَه هذا، وأخرج حديثه ثم قال: لا يتابع علىٰ هذا اللفظ وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد من غير هذا الطريق[٢].

وقال الذهبي في «الكاشف»: ضعيف، وساق في ترجمته من «الميزان» هذا الحديث دليلاً علىٰ ضعفه، وإلا فَلِمَ ترجمه فيه وليس له سوىٰ هذا الحديث؟![٣].

وقال ابن حبان: «منكر الحديث علىٰ قلة روايته، يجب التنكُّب عما انفرد به من الروايات، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من غير أن يحتج به[٤] لم أر بذلك بأساً»[٥].

وروىٰ الدوري وابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: لا بأس به، وروىٰ الثاني عن أبي زرعة مثل ذلك، وتابعهما الحافظ ابن حجر، ونقل المزي من طريق إسحاق الكوسج عن ابن معين: صالح[٦]، ونقل ابن شاهين في «تاريخ الثقات» عن عثمان بن أبي شيبة قوله: ثقة[٧].

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (١:٣١٧) وانظر منه (٨:٤٢٩)، و«الكامل» (٧:١٨٥).

(٢) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤:٣٦٦).

(٣) «الكاشف» (٢:٣٦٠)، و«الميزان» (٤:٣٥٩)، وانظر أقوال العلماء فيه وفي «تهذيب الكمال» (٣١:١٨١).

(٤) يستخدم ابن حبّان هذا المصطلح (فإن اعتبر به معتبر) بمعنىٰ أخذ العبرة لمتعجّب، وبالمعنىٰ المعروف من عملية السَّبْر؛ للبحث عن المتابع والشاهد، وسياق كلامه يحدّد المراد.

(٥) «المجروحين» (٣:١٤٣)، وانظر «تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني ص٤٣١، وقد وقع ثمة خطأ فانظر المخطوطة من «المجروحين» (٣:١٥٧:أ)، وسوف يصدر «المجروحين» بتحقيقنا قريباً بإذن الله تعالىٰ.

(٦) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٣:٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٩:٣١٢) و«تهذيب التهذيب» (١١:١٥٢).

(٧) «تاريخ أسماء الثقات» (١٦٣٧).

قال الشيخ البستوي: «مدار الطرق الأربع عشرة الأولىٰ علىٰ ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد، وهما صدوقان كما تقدم!، وبناء علىٰ هذا فإسناد الحديث لا ينزل عن درجة الحسن لذاته.

وقد ذكر ابن عدي والذهبي هذا الحديث في ترجمة ياسين العجلي، وذكرا عن البخاري أنه قال: فيه نظر. ولكن لم أجد هذه الكلمة في ترجمة ياسين العجلي من «التاريخ الكبير»، ولا ذكرها البخاري في كتاب «الضعفاء»، فالله أعلم.

وذكر العقيلي عن البخاري أنه قال: في حديثه نظر، واعتمد عليه ابن خلدون فقال: وياسين العجلي وإن قال فيه ابن معين: ليس به بأس، فقد قال البخاري: فيه نظر، وهذه اللفظة في اصطلاحه قوية في التضعيف جداً.

وأورد له ابن عدي في «الكامل» والذهبي في «الميزان» هذا الحديث علىٰ وجه الاستنكار له، وقال ابن عدي: وهو معروفٌ به.

ثم قال الشيخ البستوي: ولكن قد سبق أن البخاري قال: في إسناده نظر، وهذا لا يعني تضعيف الراوي، وقد ذكره البخاري في ترجمة إبراهيم بن محمد ابن الحنفية لا في ترجمة ياسين العجلي، ومع ذلك فهو جرحٌ غير مفسر، ولم أجد من فسّر وجهة نظره، فلا يمكن تضعيف الحديث من أجله، ولا سيما وقد تبين أن رجاله كلهم ممن يحتج بهم وإسناده متصل، ولعل الإمام البخاري يشير إلىٰ ما وقع فيه من اختلاف في رفعه ووقفه، وسيأتي الكلام في ذلك.

وأما إيراد ابن عدي والذهبي هذا الحديث في ترجمة ياسين العجلي فقد قال الشيخ الغماري: «إنهما ما أورداه مُستنكرَيْن له كما زعمه ابن خلدون، بل لأنه حديثه الوحيد الذي لم يَروِ غيرَه، ولذا قال ابن عدي: وقال البخاري: لا أعلم له حديثاً غير هذا، وعادة الحفّاظ المصنفين من المحدثين إذا ترجموا لراوٍ مقلّ ذكروا له ما رواه في ترجمته لأنه به يُعْرَف».

قال البستوي: قلت: وتابعه سالم بن أبي حفصة عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» (ب)، ولكن في السند إليه من لم أعرفهم!

هذا، وقد صحح هذا الحديث عدد من العلماء، فقال ابن حجر في «التهذيب»:

«وقع في سنن ابن ماجه عن ياسين غيرَ منسوب، فظنه بعض الحفّاظ المتأخرين ياسين بن معاذ الزيات، فضعف الحديث به، فلم يصنع شيئاً» وهذا يعني أنه يرىٰ صحة هذا الحديث، ورمز له السيوطي بالحُسن، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وقال الألباني: صحيح، والنتيجة: إسناده حسن[1].

قلت: في صنيع الشيخ البستوي نظرٌ من جهاتٍ شتىٰ!

الجهة الأولىٰ: قوله: (وهما صدوقان) اعتماداً علىٰ قول الحافظ في ياسين العجلي (٧٤٩١): لا بأس به، وقوله في إبراهيم بن محمد العلوي (٢٣٩): صدوق؛ غير صحيح البتة! فمن يقول فيه ابن حبان: منكر الحديث يجب التنكّب عما انفرد به من الروايات، فلا يمكن أن يجوز القنطرة بحال! فكيف إذا انضم إلىٰ هذا قول البخاري والعقيلي وابن عدي: في إسناده نظر! وسيأتي مزيد بيان.. هذا عن ياسين.

وأما إبراهيم بن محمد ابن الحنفية الذي قال فيه الحافظ: صدوق، وسلّم بذلك البستوي، فقد قال فيه العجلي ثقة، ولم يترجمه ابن حبان في «الثقات» كما ذكر غير واحد، وترجمه المزّي وذكر له خمسة رواة ولم ينقل فيه جرحاً، وترجمه أبو الشيخ في «الطبقات» ونصّ علىٰ أن يعقوب القُمّي روىٰ عنه، وساق هذا الحديث في ترجمته كما تقدم، وقال البخاري: في إسناده نظر![2].

---

(١) «المهدي المنتظر» (١: ١٥٥-١٥٧).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١: ٣١٧)، و«ثقات العجلي» (١: ٢٠٤)، و«الكامل» (٧: ١٨٥)، و«الطبقات الأصبهانية» (١: ٣٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٣: ١٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (١: ١٣٦)، و«التقريب» (٢٣٩).

وقد تَتَبَّعْتُ رواياته في كتب السنة فلم أجد له سوىٰ هذا الحديث الواحد، ونص السيوطي في تعليقاته علىٰ سنن ابن ماجه أن له روايةً عند النسائي في طواف القارن، ولم أقف عليها عند النسائي[١].

وقول ابن حجر: (صدوق) بناه علىٰ أن الرّجل لم يجرح، وقد وثقه حافظٌ كالعجلي، وليس له سوىٰ هذا الحديث المقبول في نظر الحافظ، فصار بذلك صدوقاً! ولا ريب أن مثل هذا الرجل مجهولُ الحال، وليس بثقةٍ ولا صدوق!

وهب أنّ ياسين العجلي، وإبراهيم بن محمّد صدوقان فعلاً، فهل يحسّن العلماء أو يصححّون كل مفاريد الصدوق؟

إن المتتبع لصنيعهم يرىٰ عدّة ملاحظ:

ـ **الأولىٰ**: أن لكلّ إمام ناقد مصطلَحَه الخاص في دلالة (صدوق).

ـ **الثانيـة**: أن كلمة صدوق إنما تفيد حيث لا يكون ثمة جرح.

ـ **الثالثـة**: أن الحفّاظ يردّون تفرّد الثقة إذا كان في المتن نكارة، أو انفرد هذا الثقة عن بقية أقرانه بما لا يُحتمل انفراده به.

وياسين وإبراهيم ليسا في الدرجة الوسطىٰ من الضبط، بل هما دونها، وقد وُجِّهتْ إليهما عامّةً وإلىٰ حديثهما هذا خاصّةً سهام عدد من النقّاد، فالاحتجاج بقول الحافظ: (صدوق) في مقابلة جميع أولئك الحفّاظ غاية ما يتصوّر الجهل به!؟[٢].

الجهة الثانية: قوله: بأن ابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري قوله فيه: فيه نظر، ولم يجد هذه الكلمة عند البخاري، وأن العقيلي ذكر عن البخاري أنه قال: في حديثه نظر؛ فجوابه أن ابن عدي والذهبي لم يريا فرقاً بين قول البخاري في إسناده نظر، وقوله: فيه نظر؛ لأن الرجل الذي لا يعرف إلا بحديث واحد لا يتابع عليه فيه نظر، وحديثه: في إسناده نظر!

---

(١) «شرح السيوطي علىٰ السنن لابن ماجه» (٢: ٢٩٧).

(٢) انظر «الموقظة في علم الحديث» للذهبي (ص٤٢، ٧٧).

أما إذا كان للراوي أحاديث متعددة، فعندها يمكن أن ينصرف قول البخاري: في إسناده نظر، إلىٰ حديثه، أما إذا كان هو أضعفَ راوٍ في السند فيكون مرادُه تضعيفَ هذا الراوي المترجَم أيضاً.

الجهة الثالثة: قال الشيخ البستوي: قول البخاري: في إسناده نظر، لا يعني تضعيف الراوي، وقد ذكره البخاري في ترجمة إبراهيم لا في ترجمة ياسين، ومع ذلك فهو جرح غير مفسر، ولم أجد من فسّر وجهة نظره، فلا يمكن تضعيف الحديث من أجله!.

وأقول: هذا كلام عجيب غريب... إذا كان قول البخاري: في إسناده نظر لا يعني تضعيف الراوي، وهذا الحديث لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهذا الراوي ليس له سوىٰ هذا الحديث، فماذا يعني قول البخاري إذن؟!

الذي يعنيه قول البخاري أن هذا الحديث لا يُعرف إلا من هذا الطريق أو بهذا الإسناد، وهذا الإسناد فيه راويان شبه مجهولين!! لم يرويا في كتب السنة كلها سوىٰ هذا الحديث!

فهذا الإسناد فيه نظرٌ لوجود هذين الراويين فيه، وهذان الرّاويان لا يجوز الاحتجاج بروايتهما لأنهما غير معروفين بالعناية في العلم حتىٰ تسبر رواياتهما، فَضَعُفَ الحديثُ بهما، وضَعُفا معاً لتفرُّدِهِما بهذا الحديث! وأزيد الأمرَ بياناً بما يأتي:

ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» أوس بن عبد الله الربعي وقال: في إسناده نظر! فقال الحافظ في «تهذيبه»: قول البخاري: «في إسناده نظر» يريد أن أوساً لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما[1].

قلت: فها هنا فَسّر الحافظُ قولَ البخاري بأن في الإسناد انقطاعاً.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢: ١٦)، و«تهذيب التهذيب» (١: ٣٣٥).

وترجم الحافظُ عتيبةَ الضرير وقال: قال البخاري: إسناده مجهول، عتيبة ويزيد مجهولان، قال الحافظ: وقال البخاري في «التاريخ»: في إسناده نظر(١).

قلت: وهنا فسر الحافظ قول البخاري: في إسناده نظر، بأن في الإسناد مجهولاً أو أكثر.

وترجم الحافظُ محمدَ بن يزيد الفلسطيني وقال: قال ابن حبان: لست أعتمد علىٰ إسناد خبره، وقال الأزدي: ليس بالقائم، في إسناده نظر، وقال الدارقطني: إسناده لا يثبت، محمد وأيوب والراوي عنه مجهولون(٢).

قلت: ومعنىٰ (في إسناده نظر) هنا أن الإسناد لا يثبت ولا يعتمد عليه؛ بسبب من أسباب الضعف أو الجهالة.

وترجم الحافظُ ديلمَ بن الهوشع أبا وهبٍ الجيشاني وقال: قال البخاري: في إسناده نظر، وقال العقيلي: لا يُحفظ هذا الحديث إلا عنه، وقال ابن القطان: مجهول الحال.(٣).

فهل تتبّع الزميل البستوي حقاً فلم يجد من فسّر قول البخاري: في إسناده نظر؟! ولو كان هذا البحث الوجيز يحتمل لسطّرت له مائة شاهد علىٰ أن قول البخاري: في إسناده نظر؛ تضعيفٌ للحديث أو للراوي، أو لهما معاً(٤).

أما ما ذكره اللكنوي وتابعه عليه شيخُنا عبد الفتاح أبو غدة في «الرفع والتكميل» وحواشيه، من دعوىٰ التمييز بين مصطلح: فيه نظر، وفي إسناده نظر

---

(١) «ضعفاء العقيلي» (٣: ١٢٥)، و«التهذيب» (٧: ٣٣).

(٢) «التهذيب» (٩: ٤٦٢).

(٣) «ضعفاء العقيلي» (٢: ٤٤) و«التهذيب» (١٢: ٣٠٠).

(٤) انظر بعض هذه الشواهد في «ضعفاء العقيلي» (٢: ٧٥، ٢٧٢ و٣: ١٢٥، ٣٠٨، ٣٦٢) و«الكامل» لابن عدي (٣: ١٩٦) و(٥: ٨٤) و(٦: ٢٢٨)، و«التهذيب» (٣: ٣٤٦)، و«تعجيل المنفعة» (١: ٢٤٨)، ومواضع لا تكاد تحصىٰ! وانظر كتابي «رواة الحديث» ففيه تفصيل أوسع.

وفي حديثه نظر، وهذا: منكر الحديث، وذاك: له مناكير؛ فهو بحاجةٍ إلىٰ بحث وتحرير ليس موضعه ههنا.

وهنا أسأل الشيخ البستوي: هل يضعف هذا الحديث بهذا القول بعد هذا البيان أم لا؟!

الجهة الرابعة: قال الشيخ البستوي: لعل الإمام البخاري يشير إلىٰ الخلاف في رفعه ووقفه... إلخ.

قلت: يشير البستوي إلىٰ رواية وكيع بن ياسين، فقد أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنَّف» موقوفةً علىٰ علي[1]، وهذه علة أخرىٰ تضاف إلىٰ العلل السابقة، ولا يصح أن يقال هنا: الحكم للرفع، لأن أكثر الرواة عن ياسين اتفقوا علىٰ رفعه، وانفرد وكيع بوقفه، لأن هذا يقال بعد تَحَقّق وثاقةِ المدار من عدالة وضبط، ومن أين يتحقق ذلك هاهنا؟!

الجهة الخامسة: ما نقله عن الشيخ أحمد بن الصديق الغماري من أن ابن عديّ والذهبي إنما أوردا هذا الحديث لأنه ليس لراويه سواه، لا لأنه ضعيفٌ عندهما؛ كلامٌ لا تحصيلَ تحته! فلماذا ترجم العقيلي وابن حبان وابن عدي والذهبي ياسينَ هذا في الضعفاء إذا كان هذا الراوي غيرَ ضعيفٍ عندهم؟ ولماذا ساقوا حديثه هذا في ترجمته ـ وليس له غيره ـ إذا لم يكن لبيان ضعفه؟! أرأيتَ علماً أشبه بجهلٍ من هذا؟

الجهة السادسة: متابعة سالم بن أبي حفصة لياسين العجلي، هي متابعةٌ لا قيمة لها؛ لأن الشيخ البستوي قال: في السند إلىٰ سالم من لا أعرفهم! فقد كُفِينا!

الجهة السابعة: تصحيح الحافظ ابن حجر والسيوطي وأحمد شاكر والألباني للحديث جوابه من وجهتين اثنتين:

الأولىٰ: إذا كان هؤلاء العلماء جميعاً قد صحّحوه، فكيف تجرّأ الشيخ البستوي علىٰ تحسينه فقط، وهو مقلّد لهم في الرواة والنقد؟

---

(١) «المصنَّف» (٧: ٥١٣) (٣٧٦٤٥).

الثانية: إن قول الحافظ لا يدلّ إطلاقاً علىٰ تصحيحه للحديث، وكل الذي يعنيه أن بعض الحفاظ المتأخرين ظنّ أن ياسين العجليَّ هو ياسين بن معاذ الزيات.

أما قوله: «فضعّف الحديث به، فلم يصنع شيئاً» يعني: لم يضف جديداً، فالحديث ضعيفٌ بالعجلي، فتضعيفه بالزيات ليس فيه إضافة، وفاعله لم يصنع شيئاً مفيداً؛ فحَمْلُ الشيخ البستوي كلامَ الحافظ علىٰ أنه يرىٰ صحّتَه؛ فَهْمٌ غريب! فهذا في إسناد حديثه نظر، وهذا منكر الحديث! علىٰ أن الزيّات[١] وإن قيل فيه: منكر الحديث إلا أنه معروفٌ بطلب العلم، فقد قال الحافظ في «اللسان»: كان من كبار فقهاء الكوفة، ومفتيها[٢]، وله أحاديث عديدة ـ بغض النظر عن موقف الحفاظ منها ـ تُمَكِّن الدارس من إعطاء حكم قريب من الصواب فيه إذا دُرست دراسةً علميّة ناقدة، بخلاف ياسين العجلي وإبراهيم بن محمد اللذين ليس لهما إلا هذا الحديث الوحيد![٣].

وأما تحسينُ السيوطي فلا يُفْرح به؛ لأنّ السيوطي مقلّدٌ في النقد، وتساهلُ الشيخ أحمد شاكر وعدم التفاته إلىٰ العِلَل الخفية ـ غالباً ـ معروف! ولم يأت الشيخ ناصر في «صحيحته» بزيادةٍ علىٰ ما ذكره الشيخ البستوي، ولقد أحسن الشيخ شعيب في تخريجه «مسندَ الإمام أحمد» حين ضعّفَ هذا الحديث[٤].

والخلاصة: أن الحديثَ ضعيف، لتفرّد ياسين العجلي به عن إبراهيم، وتفرّد إبراهيم بن محمد ابن الحنفية عن أبيه، ولا يقبل من أمثالهما التفرد، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) ترجم البخاري للزيات في «الكبير» (٨: ٤٢٩)، وقال: يتكلمون فيه، منكر الحديث.

(٢) «لسان الميزان» (٦: ٢٣٨).

(٣) انظر تخريج هذه الأحاديث في «مسند أبي يعلىٰ» (١٠: ٢٢٦)، وكتاب «الشكر» لابن أبي الدنيا (٧٥)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢: ١٨٢، ٢٠٤، ٢٥٤، ٣٥٤، ٣: ٨٤، ٧: ٥٣، ١٠: ٨٦، ١٨: ٢٠٩)، والدارقطني في «السنن» (٢: ١٠، ١١، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ٤: ١٠٣)، و«سنن البيهقي» (٩: ١١٣).

(٤) «مسند أحمد» (٢: ٧٤) (٦٤٥).

تخريج الحديث الثاني

حديث ثَوْبان رضي الله عنه

بإسنادي إلىٰ الإمام أحمد في «مسنده» قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا وكيع، عن شريك، عن علي بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرايات السود من قبل خراسان فأتوها؛ فإن فيها خليفة الله المهدي».

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ شريك بن عبد الله النخعي، رواه عنه وكيع بن الجراح عند أحمد في «المسند»، وكثير بن يحيىٰ عند البيهقي في «دلائل النبوة»، ومن طريق أحمد أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»، وأورده الديلمي في «مسند الفردوس»(١).

قلت: وكيع بن الجراح إمامٌ لا يُسأل عن مثله، وكثيرُ بن يحيىٰ هو صاحب البصري، ترجمه الحافظ في «تعجيل المنفعة» و«لسان الميزان»، ونقل عن الأزدي قوله: عنده مناكير، وكان عباس بن عبد العظيم العنبري ينهىٰ عن الأخذ عنه.

وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان يتشيّع، وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ: فلعل الآفةَ من غيره(٢).

قلت: لا ريبَ في قبول مثله في المتابعات، وخاصةً إذا كان متابعُه مثل الإمام وكيع بن الجراح.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥: ٢٧٧)، والبيهقي في «الدلائل» (٦: ٥١٦)، وانظر «العلل المتناهية» (٢: ٨٦٠) (٤٤٥).

(٢) «تعجيل المنفعة» (١: ٣٤٩)، و«اللسان» (٤: ٤٨٤).

وشريك بن عبد الله النخعي فاضلٌ عابد زاهدٌ ورع، كان قاضياً عالماً عادلاً، لكن حفظه تغير عندما كبر، وكان يعتمد علىٰ حفظه فكثرت أوهامه، فاجتنب العلماء مفاريدَه(١).

وعلي بن زيد بن جُدْعان ضعّفه أحمد، وقال ابن سعد: فيه ضعف ولا يحتج به، وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، وقال مرة: ضعيف، وقال: ليس بشيء، وقال الحافظ: ضعيف(٢).

قلت: يبدو أن شريكاً أو علي بن زيد كانا يضطربان في رواية هذا الحديث.

ـ فرواه وكيع، عن شريك، عن علي بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، ولم يَنُصّ المزّي علىٰ رواية علي بن زيد عن أبي قلابة.

ـ ورواه كثير بن يحيىٰ صاحب البصري، عن شريك، عن علي بن زيد، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثوبان، ولم يَنُصَّ المزّي علىٰ رواية علي بن زيد عن أبي أسماء الرحبي أيضاً!

قلت: شريكٌ إلىٰ جانب اضطراب حفظه؛ كان مدلّساً، وعلي بن زيد أشدّ ضعفاً منه، فالحديث ضعيفٌ جداً من هذه الطريق، والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) «التهذيب» (٤ : ٣٣٤)، و«التقريب» (٢٧٨٧).

(٢) انظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٠ : ٤٣٤)، و«التهذيب» (٧ : ٢٨٣)، و«التقريب» (٤٧٣٤).

تخريج الحديث الثالث
حديثٌ آخرُ لثَوْبان رضي الله عنه

بإسنادي إلىٰ الحافظ محمد بن يزيد ابن ماجَهْ القزويني قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا محمد بن يحيىٰ وأحمد بن يوسف قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن خالد الحَذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرَّحَبي، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «يقتتل عند كنزكم ثلاثةٌ كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلىٰ واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قِبل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم..»، ثم قال شيئاً لا أحفظه، فقال: «فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْواً علىٰ الثلج، فإنه خليفة الله المهدي»[1].

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ سفيان الثوري، رواه عنه عبد الرزاق عند ابن ماجه وأبي عَمرو الداني والبيهقي في «الدلائل»، ورواه الحسين بن حفص عن سفيان عند الحاكم.

ورواه أصحاب عبد الرزاق: محمد بن يحيىٰ الذهلي، وأحمد بن يوسف الأزدي، والحسين بن حفص، وأحمد بن سويد الشبامي، وحميد بن كاسب،

(١) أخرجه ابن ماجه في الفتن، باب خروج المهدي (٤٠٨٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤: ٥١٠، ٥٤٧) وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٥٤٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٥١٥)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٨٥٣) وأورده ابن كثير في «النهاية» (١: ٢٥-٢٦) من طريق ابن ماجه، وقال: تفرد به ابن ماجه ـ يعني عن بقية الستة ـ وهذا إسناد قوي صحيح، وأوضح أن هذه الرايات السود غير رايات أبي مسلم الخراساني، وأورده الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣: ٨٢) مستدلاً به ساكتاً عليه، وعزاه السيوطي في «العُرْف الوردي» كما في «الحاوي» (٢: ٦٣) إلىٰ أبي نعيم في «كتاب المهدي»، وانظر «البرهان» للمتقي الهندي (٢: ٧٥٠)، و«المهدي المنتظر» للدكتور عبد العليم البستوي (١: ١٨٤-١٩٤)، وانظر «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢: ٨٦٠).

وأبو جعفر محمد بن مسعود النيسابوري، جميعاً عن عبد الرزاق، عن سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قِلابة، عن أبي أسماء الرَّحبي، عن ثوبان مرفوعاً.

وخالفهم أحمد بن منصور الرمادي عند أبي عمرو الداني برقم (٥٤٨)، فرواه عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ. . . الحديث، فأسقط أبا أسماء الرَّحَبي.

واختلف علىٰ خالد الحذاء فيه أيضاً:

ـ فرواه سفيان الثوري كما تقدم علىٰ الوجهين بزيادة أبي أسماء الرحبي وإسقاطه.

ـ ورواه نعيم بن حماد الخزاعي برقم (٨٥٣) عن أبي نصر عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن خالد الحذّاء عن أبي قلابة، عن ثوبان، قولَه موقوفاً!

قلت: سفيان الثوري، وخالد الحذّاء، وأبو قلابة الجرمي ثلاثتهم مدلّسون ولم يَرِدْ هذا الحديث من طرقهم إلا بالعنعنة، ولو كان في الإسناد واحدٌ من هؤلاء الثلاثة وقد دلّس حديثه لما جاز لنا الاحتجاج به![1] وأبو نصر الخفّاف الذي تابع سفيان الثوري عن خالد الحذاء هو مدلِّس أيضاً، وهو آخر من روىٰ عن خالد الحذّاء، وفي حفظه كلامٌ كثير يجعلنا لا نفرح بمتابعته التي هي مخالفةٌ في الحقيقة، لأنه روىٰ الحديث موقوفاً![2].

وقد أحسن الشيخ الألباني بتضعيف هذا الحديث بعنعنة أبي قلابة، لكنه ظن طريقَ شريكٍ متابعةً، وليست كذلك[3].

---

(١) انظر ترجمة سفيان الثوري في «تهذيب الكمال» (١١: ١٥٤)، وترجمة أبي أسماء الرحبي فيه (٢٢: ٢٢٣)، وفي «التاريخ الكبير» (٦: ٣٧٦)، و«الثقات» (٥: ١٧٩)، و«التهذيب» (٨: ٧٨)، و«التقريب» (٥١٠٩)، وترجمةَ أبي قلابة في «تهذيب الكمال» (١٤: ٥٤٢)، و«التهذيب» (٥: ١٩٧)، وقد ترجمتُ أبا قلابة في كتابي «الوحدان من رواة الصحيحين» (ص٤٢٥-٤٢٩) ترجمة ناقدة فتنظر فيه.

(٢) ترجمة الخفاف في «تهذيب الكمال» (١٨: ٥٠٩).

(٣) انظر «مشكاة المصابيح» (٣: ٢٦)، و«السلسلة الضعيفة» (١: ١٠).

بيد أن الشيخ البستوي لم يرتض تضعيفَ الشيخ الألباني لهذا الحديث، ولا تضعيفَ غيره ممن سبقه، فقال: «أما عنعنة أبي قلابة وسفيان الثوري ـ وهما من المدلّسين ـ فلا تضر في صحة الإسناد، لأن المدلسين ليسوا كلهم علىٰ حد سواء عند المحققين، وقد رتبهم الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين» علىٰ خمس مراتب:

الأولىٰ: من لم يوصف بذلك إلا نادراً.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

وذكر الحافظُ أبا قلابة في المرتبة الأولىٰ، وسفيانَ الثوري في المرتبة الثانية وذكر عن البخاري أنه قال في سفيان ما أقل تدليسه، وبناءاً علىٰ هذا فعنعنتهما لا تضرّ.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي أيضاً، وقال ابن كثير: تفرّد به ابن ماجه، وهذا إسناد قوي صحيح، وقال البوصيري في «الزوائد»: هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات، والنتيجة: إسناده صحيح». اهـ[١].

وأقول: إن سفيان الثوري من أشد الناس تدليساً كما يقول الحافظ ابن حبان، وقد كان يمكن التساهل في مسألة تدليسه ـ جدلاً ـ في غير مسألةٍ اعتقادية يعلّق عليها الأكثرون آمالاً، هذا من جهة.

ومن جهةٍ أخرىٰ لا ينبغي التساهل أيضاً، لأن سفيان الثوري ممّن يروي عن علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيفٌ صاحبُ مناكير، وهو من رواة هذا الحديث بعينه، وما يدرينا أن هذا الحديث من رواية الثوري عن علي بن زيد، فدلّسه فجعله بالعنعنة عن خالد الحذاء؟![٢].

---

(١) «المهدي المنتظر» (١: ١٩١-١٩٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥: ٤٣٤).

وترتيبُ طبقات المدلسين عند ابن حجر ترتيبٌ نظري لا يصلح لعدّه قاعدةً مطّردة، حيث إن الحافظ نفسَه لم يُطَرِّدْها في مواطن عديدة، وذكرَ في شأن أبي قلابة عدداً منها![1].

ومما يحسن الإشارة إليه هنا تفريعاً علىٰ ما قال الحافظ؛ أنّ البخاري ومسلماً خَرَّجا لخالد الحذاء رواياتٍ عديدة، لكنهما معاً لم يخرّجا له روايةً واحدةً من حديث سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان.

وخرّج مسلمٌ وحدَه رواياتٍ عديدةً من حديث أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان (٥٩١، ٩٩٤، ١٩٢٠، ٢٥٦٨، ٢٨٨٩)، ولم يخرّج عن خالد عن أبي قلابة بهذا الإسناد إلا متابعةً واحدة، عندما تابعه أيوب السختياني، ومن رواية حماد بن زيد وهُشيم ويزيد بن زُريع، ثلاثتهم عن خالد (٢٨٨٩)، وليس من رواية سفيان الثوري عن خالد!

وهذا يعني أنهما لم يخرّجا بهذا الإسناد حديثاً قط، إلا روايةً واحدةً تُوبع عليها خالد، فأخرجها مسلمٌ وحدَه دون البخاري.

والذين يفقهون علم الجرح والتعديل هم وحدهم الذين يدركون ما يعنيه هذا الكلام فيما يخصّ شرطَ البخاري ومسلم في تحقق اللقاء أو الاكتفاء بالمعاصرة وفي التطبيق العملي لقضايا الإرسال الخفي والتدليس.

وإنما أثرت هذه النقطة حتىٰ لا يشنشن علينا بعض طلبة العلم بأنّ البخاريّ ومسلماً أخرجا لخالد الحذاء، ولأبي قلابة، ولأبي أسماء الرحبي.

نعم هم أخرجوا لهم بكيفيات مخصوصة يجب أن تكون أمامنا عند التخريج والنقد، لا مطلقاً! وقد أشار الحافظ في «الفتح» إلىٰ أحاديث عديدةٍ من رواية

---

(١) «التهذيب» (٥: ١٩٧)، فها هو ذا ينقل عن أبي حاتم الرازي قوله في أبي قلابة: «لا يعرف له تدليس» يعني يصعب الوقوف علىٰ تدليسه وتمييزه، ثم يقول: «وهذا مما يقوي مذهب من اشترط اللقاء في التدليس، لا الاكتفاء بالمعاصرة».

أبي قلابة أعلّها بالتدليس والإرسال واضطراب الحفظ، فقال في موضع منها: «أبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره، فلعل هذا مما حدّث به في التغير»(١).

وقال في موضع ثانٍ: «ذكر المصنف ـ يعني البخاري ـ حديث أنس في قصة العرنيين، أورده من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي قلابة، مصرّحاً فيه بالتحديث في جميعه، فأُمن فيه من التدليس والتسوية»(٢).

هذه النصوص جميعها تؤكد علىٰ نقطتين اثنتين:

ــ **الأولىٰ**: أن التوثيقَ العام شيء والتطبيقَ العملي الذي يخص كل حديثٍ شيءٌ آخر، فلا يجوز الخلط بينهما، وعلىٰ الباحث أن يتفطّن لهذا جيداً.

ــ **والثانية**: أن الراويَ نفسَه ليس قالباً معدنياً، كل ما يصدر عنه من الأحاديث في مرتبةٍ واحدة من الدقة والإتقان كما تصدر الكؤوس عن القالب المعدني في ظروف متشابهة!

فقول الباحث: هذا من الطبقة الأولىٰ من المدلسين، أو من الطبقة السابعة والتاسعة، هذا كلام عام عائمٌ لا يجوز الاستناد إليه في نقد الحديث.

وبعدَ هذا يمكننا القول بأن هذا الحديث ضعيف لاشتراك ثلاثة ممن وصفوا بالإرسال والتدليس في رواية بعضهم عن بعض له، دون تصريحٍ بالسماع، والله تعالىٰ أعلم.



---

(١) انظر «فتح الباري» (١: ١٣٥، ٨: ١٥٦، ١٢: ١١٠).

(٢) ما سبق (١: ١٣٥).

تخريج الحديث الرابع

حديثُ ابن مسعودٍ رضيَ الله عنه

وبإسنادي إلىٰ الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» قال رحمه الله تعالىٰ: أنبأنا محمد بن ناصر الحافظ قال: أنبأنا المبارك بن عبد الجبار: أنبأنا عبد الباقي بن أحمد: أنبأنا محمد بن جعفر بن علان: أنبأنا أبو الفتح الأزدي: حدثنا العباس بن إبراهيم: حدثنا محمد بن ثواب: حدثنا حنان بن سدير، عن عمر بن قيس، عن الحسن، عن عبيدة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقبلت الرايات السود من خراسان فأتوها، فإن فيها خليفة الله المهدي».

قال أبو الفَرَج: «هذا حديثٌ لا أصلَ له، ولا نعلم أن الحسن سمع من عبيدة، ولا عمر سمع الحسن، قال يحيىٰ: عمر لا شيء!» اهـ[١].

قلت: رجّح الشيخ البستوي أن عمر بن قيس هو عمرو بن قيس المُلائي؛ لأنه هو الذي يروي عنه حنان بن سُدَير، ورجّح أن عبيدة هذا؛ هو ابن عمرو السلماني، ونقل أن ابن الجوزي قال: عَمْرو لا شيء![٢].

وبناء علىٰ ما سبق فقد جعل هذا الحديث الموضوع ضمن الأحاديث المحتجّ بها عنده، وهذا شيءٌ لا يستطيع العقل تصوره أبداً!!

وقد أخطأ البستوي في ضبط ثلاثة أسماء، كانت هي أسباب النتيجة الخاطئة التي توصل إليها:

ـ **الأول**: الراوي عن الحسن هو عمر بن قيس المكي المعروف بسَنْدَل، وليس عمرو بن قيس المُلائي الحافظ، ولست أدري كيف استقام عند الباحث

---

(١) «الموضوعات» (٢:٣٩).

(٢) انظر «المهدي المنتظر» للبستوي (١:١٥٨-١٦١).

الفاضل أن يختار هذا الحافظَ من بين عدد من الرواة ممن يحتمل أن يكون أحدهم هو المقصودَ دونه!

إذ كيف يستقيم أن يقول ابن معين في راوٍ: لا شيء، أو ليس بشيء، ثمّ ينقل الشيخ البستوي نفسه عن ابن معين توثيقه؟ وقال الحافظ ابن حجر الذي هو عمدة الشيخ البستوي: ثقة متقن عابد؟!

قال ابن أبي حاتم في ترجمة الملائي: أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ـ فيما كتب إلي ـ قال: سألت أبي عن عمرو بن قيس المُلائي؟ فقال: ثقة، قال عبد الرحمٰن: سئل أبي عن عمرو بن قيس، فقال: ثقة.

أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة ـ فيما كتب إليّ ـ قال: سألت يحيىٰ بن معين عن عمرو بن قيس المُلائي فقال: ثقة.

قال عبد الرحمٰن: سئل أبو زرعة عن عمرو بن قيس، فقال: ثقة مأمون(١).

ومع هذا فقد قال الشيخ البستوي: «لكن تبين لنا أن المراد في هذه الرواية هو المُلائي، وليس الكِندي... لأنه هو الذي يروي عنه حنان بن سدير...»(٢).

قلت: لا أظن الشيخ البستوي يعتقد أن الرواة الذين يذكرهم المزي في شيوخ وتلامذة المترجَم هم نهاية ما يمكن أن يكون للمترجم من شيوخ وتلامذة! ولو اعتقد هذا لكان مخطئاً أشد الخطأ، فقد وقفنا علىٰ عشرات الرواة الذين وجدنا لهم شيوخاً وتلامذة لم يذكرهم المزي في تراجمهم(٣).

ولو رجع الشيخ البستوي إلىٰ «الكامل» لوجد ابن عدي قال: حدثنا ابن أبي عصمة: حدثنا أحمد بن أبي يحيىٰ قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: عمر بن قيس

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦: ٢٥٤).
(٢) «المهدي المنتظر» (١: ١٥٩-١٦٠).
(٣) كتابنا «الوحدان من رواة الصحيحين» مليءٌ بالشواهد علىٰ هذا.

سَنْدل: ليس بشيء، وروىٰ عن يحيىٰ أنه قال فيه: ضعيف، وروىٰ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: متروك الحديث، ليس يسوىٰ حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل!(١).

أقول: فما رجع عند أخينا البستوي؛ مرجوحٌ ليس براجح! هذا الأول..

ـ **والثاني**: جعل الشيخ البستوي أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود؛ هو عَبِيدَة السَّلماني قال: «وقع في «لسان الميزان» في هذه الرواية: أبو عبيدة: وهو لم يسمع من أبيه ابن مسعود، ولكن في «الموضوعات»: «عَبِيدة» وكذلك في «القول المسدّد» و«تنزيه الشريعة» و«اللآلىء المصنوعة» و«الميزان»، وهو الصحيح والله أعلم، فإنه أحد الرواة عن ابن مسعود». اهـ(٢).

قلت: الصواب ما في «لسان الميزان»، لأن عدمَ سماع أبي عبيدة من أبيه ـ وهو متفقٌ عليه بين الحفّاظ ـ هي إحدىٰ علل هذا الحديث، وهذه الكتب جميعها غير محققة تحقيقاً علمياً، وكتاب «الضعفاء» للأزدي لا نعلم عن وجوده شيئاً.

ويضاف إلىٰ هذا أن أحداً من المصنّفين في الرجال لم يذكر عَبِيدة السلماني في شيوخ الحسن البصري، ولم أقف في شيءٍ من كتب السنة أو المعاجم أو الأجزاء الحديثيّة علىٰ حكاية أو رواية للحسن البصري عن عَبِيدة السلماني.

نعم، ولم يذكر أحد أن الحسن روىٰ عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود.

لكن جعلَ الحديث من رواية الحسن عن أبي عبيدة عن أبيه، أرجحُ لأمرين اثنين:

الأول: لأن هذا منسجمٌ مع ورود الحديث في كتب الموضوعات والضعفاء لا في كتب السنن.

والثاني: أن هذا موافقٌ لما في «لسان الميزان» علىٰ ما في مطبوعته من دَخَن! والله أعلم.

---

(١) «الكامل» (٥: ٦-٧).

(٢) «المهدي المنتظر» (١: ١٦١).

والشيخ البستوي نفسه ساقه من طريق الأزدي في كتابه «الضعفاء»!

ـ **والثالث**: أن الشيخ ابن الجوزي نصّ علىٰ أن عَمرو بن قيس ـ أو عُمر بن قيس ـ لم يرو عن الحسن البصري، والحافظ المزّي لم يذكر في ترجمة الحسن أو في ترجمة عمرو بن قيس أو عمر بن قيس ذلك، ولم يخرّج واحدٌ من أصحاب المصنفات حكاية أو رواية عنه أو من طريقه[1].

فمن أين جاء أخونا البستوي بهذا الترجيح الذي جعل به السند متصلاً والحديث صالحاً للاستشهاد؟!

وحنان بن سدير ذكره المزّي في أصحاب جعفر بن محمد الصادق، وترجمه ابن أبي حاتم وذكر له أربعة رواة، ولم يذكره بجرحٍ أو تعديل، وزاد ابن حبان في «الثقات» له راوياً خامساً.

وذكره الدارقطني في «العلل» وقال: من شيوخ الشيعة! ورجح رواية يزيد بن أبي زياد علىٰ روايته.

وأورده الحافظ في شيوخ إدريس بن زياد الكفرتوثي، وفي الرواة عن سديف ابن ميمون المكي من «اللسان»[2].

قلتُ: كونه من الشيعة لا يضيره شيئاً إذا لم يكن من الغلاة الذين يكفّرون السلف، وحنانٌ ليس منهم، فقد أورد المزّي في ترجمة جعفر الصادق من طريقه هذه الرواية، قال حنان: سمعت جعفر بن محمد وسئل عن أبي بكر وعمر فقال: «إنك تسألني عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة؟!»، فمن يروي مثل هذه الرواية

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٦: ٩٥ و٢١: ٤٨٧ و٢٢: ٢٠٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥: ٧٤)، و«الجرح» (٣: ٢٩٩)، و«الثقات» (٨: ٢١٩)، و«العلل» للدارقطني (٥: ١٨٤)، و«اللسان» (١: ٣٣٣ و٣: ٩) وترجمته باسمه فيه (٢: ٣٦٧) وترجمته المصحفة (٢: ١٦٦).

لا يتصور منه الوقوع في إثم سبِّ الصحابة الكرام أو تكفيرهم، وحبُّه آلَ البيت بعد ذلك يُعد منقبة له في ذلك العصر الضاغط إذا كان علىٰ الاستقامة.

وحنان لم يَرِد فيه جرحٌ إلا ما قاله الأزدي الشيعيّ في ترجمته التي ساق له فيها حديث البابَ، وقال: حنان ليس بالقوي عندهم، وقول الحافظ في «اللسان»: «ومن مناكيره. .» وساق له حديثاً منكراً عنده.

قلت: فحنان إذن ليس بالقوي، ومثله لا يحتمل تفرده، وعمر بن قيس: ليس بشيء، والحسن البصري لم يسمع من عَبيدة السلماني ولا من أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود شيئاً، فالإسناد ظلماتٌ بعضها فوق بعض!

ومما يدل علىٰ نكارة هذا الحديث عند النّقاد ما يأتي:

ـ ترجم الأزدي حنان بن سدير في «ضعفائه»، وعدّ هذا الحديث من منكراته!

ـ عدّ ابن الجوزي هذا الحديث لا أصلَ له، وأورده في «الموضوعات» له!

ـ لم يخرّجه أحد من أصحاب المصنّفات المعتبرة، ولا وجودَ له بهذا الإسناد إلا في كتاب «الموضوعات»!

ـ لو كان الحديث محتملاً لقبله الأزدي الشيعي؛ لأن الاعتقاد بالمهدي من أصول معتقداتهم.

فالحديثُ باطلٌ لا أصلَ له، وليس قابلاً للتحسين أو التصحيح أو الاستشهاد كما يقول الشيخ البستوي، والله تعالىٰ أعلم.



تخريج الحديث الخامس

حديثُ أبي سعيدٍ الخدري رضيَ الله عنه

وبإسنادي إلىٰ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه «المستدرك علىٰ الصحيحين» قال:

ـ أخبرني أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمَرْو: حدثنا سعيد بن مسعود: حدثنا النضر بن شُميل: حدثنا سليمان بن عبيد: حدثنا أبو الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالىٰ عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال:

«يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتُخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة... يعيش سبعاً أو ثمانياً، يعني حججاً». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه[١].

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ أبي الصديق الناجي، رواه عنه سليمان بن عبيد عند الحاكم، والعلاء بن بشير عند أحمد، ولفظه عند أحمد أتم وفيه زيادات[٢].

وقد ترجم الشيخ البستوي رواة الإسناد جميعاً من شيخ الحاكم المحبوبي إلىٰ أبي سعيد الخدري ثم قال: «بعد النظر في رجال الإسناد تبين أنهم كلّهم ممن يحتج بهم... وقال: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وقال الألباني: هذا سند صحيح رجاله ثقات!! والنتيجة: إسناده صحيح». اهـ[٣].

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٦٠١).

(٢) «مسند أحمد» (٣: ٣٧، ٥٢) وانظر «مجمع الزوائد» (٧: ٣١٣)، فقد قال: رواه الترمذي وغيره باختصار ورواه أحمد بأسانيد وأبو يعلىٰ باختصار شديد، ورواتهما ثقات.

(٣) «المهدي المنتظر» (١: ١٦٥).

قلت: يحسن أن نبدأ بترجمة أبي الصدّيق الناجي بصفته الراوي الذي تفرّد عن أبي سعيد الخدري بذكر كلمة المهدي، وقسمته المال صحاحاً، ومدة حياته بعد مهديته فأقول:

١ ـ **أبو الصديق الناجي**: هو بكر بن قيس، أو ابن عمرو الناجي البصري (ت ١٠٨) روىٰ له الجماعة (ع).

نقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» توثيقه عن يحيىٰ بن معين وأبي زرعة الرازي، وقال ابن حبان في «المشاهير»: من حفّاظ البصرة، وقال في «الكاشف»: ثقة، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة، وقال في «مقدمة الفتح»: تكلم فيه ابن سعد بلا حجة...[١].

قلت: كل هذا الكلام صحيحٌ قاله أصحابه، لكن ابنَ سعدٍ قال: يتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها!

وأخرج العقيلي من طريق أبي الوليد بن أبي الجارود عن ابن معين قوله: زيد العَمّي وأبو الصديق الناجي يكتب حديثهما، وهما ضعيفان![٢].

فإذا وجد مثل هذا الكلام في راوٍ مهما كان حافظاً؛ وجب اختبار حديثه!

والخطوة الأولىٰ في عملية الاختبار هي النظر في كيفية تخريج أصحاب الصحاح له.

وبالرجوع إلىٰ الإمام البخاري وجدناه خرّج لأبي الصديق الناجي حديث توبة القاتل من بني إسرائيل (٣٢٨٢).

قال الحافظ في «الفتح»: ليس له عند البخاري إلا هذا الحديث[٣].

---

(١) «الجرح» (٢ : ٣٩٠) و«المشاهير» (٦٨٠) و«رواية الدوري» (٤ : ١٥١) و«تهذيب الكمال» (٤ : ٢٢٣)، و«الكاشف» (١ : ٢٧٤)، و«التهذيب» (١ : ٤٢٦)، و«التقريب» (٧٤٧)، و«اللسان» (٧ : ٤٧٠) و«مقدمة الفتح» ص٤٦١.

(٢) «ضعفاء العقيلي» (٢ : ٧٤)، و«التهذيب» (٣ : ٣٥١)، و«طبقات ابن سعد» (٧ : ٢٢٦).

(٣) «فتح الباري» (٦ : ٥١٨).

وأخرج له مسلمٌ هذا الحديث نفسه (٢٧٦٦)، وحديثاً آخر في مقدار قراءة النبي ﷺ في صلاة الظهر، ولم يصحّح له الترمذي حديثاً واحداً، وإنما حسن له أربعة أحاديث لجميعها متابعات أو شواهد، فتنظر! (١٠٤٦، ١٤٤٢، ٢٢٣٢، ٢٥٦٣) وفي الثلاثة الأول منها يقول الترمذي: روي من غير وجه عن الصحابي، وفي الأخير قال: وروي مثله عن أبي رزين العقيلي.

وقول ابن حبان: «من حفّاظ أهل البصرة» عجيب! وهو لم يَرْوِ له في صحيحه إلا بضعة أحاديث: (٦١١ ومكرره ٦١٥ و١٨٢ ومكرره ١٨٢٨ و٣١٠٩)!

فمن وراء عملية التطبيق الواقعي رأينا البخاري ومسلماً خرّجا له حديثاً في الترغيب بالتوبة، وخرّج له مسلم حديثاً آخر في قدر قراءة النبي ﷺ في صلاة الظهر.

وعدّه الترمذي ممن يحسَّن له في المتابعات والشواهد، فهل هذا التطبيق العملي إلا صدىً لقول ابن معين: يكتب حديثه وهو ضعيف؟!

إن الذي يخرِّج أحاديث في عقيدةٍ تبني عليها الأمة آمالها؛ لا يجوز أن يتعامل مع رواة تلك الأحاديث كما يتعامل مع رواة الرغائب والمناقب والفضائل، بل يجب عليه أن يعي ذلك بعيداً عن الترقيع!

فأبو الصديق الناجي حديثه حسنٌ في المتابعات إذا خلا من المغامز ولم ينفرد، وههنا قد انفرد!

٢ ــ سليمان بن عبيد السلمي البصري: قال البخاري: يروي عن أبي الصّديق، سمع منه يحيىٰ القطان وخالد بن الحارث. وزاد له ابن أبي حاتم راوياً ثالثاً هو النضر بن شميل، ونقل عن ابن معين قوله فيه: ثقة، وعن أبي حاتم: صدوق[1]، وقال ابن شاهين: ثقة.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤: ٢٥)، و«الجرح والتعديل» (٤: ١٢٩)، و«الثقات» لابن شاهين رقم (٤٦٦).

قلت: مقتضىٰ ظواهر القواعد الحديثية أن الرجلَ معروفُ العين، روىٰ عنه ثلاثةٌ من الحفاظ، ولم يُجرح، ووثقه حافظان، وقال أبو حاتم المتشدد: صدوق؛ فأقل أحواله أنه محتجٌّ به في مرتبة صدوق، وحديثه حسنٌ لذاته.

وهذا الذي مشىٰ الشيخ الألباني عليه وتبعه أخونا البستوي، وظاهره قوة ما استند إليه.

بيد أن في هذا الصنيع نظراً؛ لأن إطلاق الناقد لفظة التوثيق أو التعديل في تقويم شخصية الراوي؛ إنما تعني منزلته العامّة في سلّم الجرح والتعديل، ثم يأتي النظر في تطبيقاتهم العلمية عند تخريج مرويّاته في الأبواب.

فقد يقولون: هذا رجل ثقة، ثم تجد لهم نقداً علىٰ كثير من رواياته، فالتمسّك بالإطلاق العام دون تتبع صنيع الحفاظ التطبيقي حيال مرويات كل راوٍ؛ خطأ منهجي يقود إلىٰ نتائج غير صحيحة.

ذلك أن روايات هؤلاء الحفاظ الثلاثة عن سليمان بن عبيد السلمي لا أثر لها ولا عين! وليس له في جميع كتب السنة المعروفة اليوم سوىٰ هذه الرواية، ولا أشار البخاري وابن أبي حاتم وابن شاهين إلىٰ شيءٍ منها!

فبناءً علىٰ أي شيءٍ استند ابن معين في توثيقه؟ وبناءً علىٰ ماذا أعطاه أبو حاتم درجة صدوق؟!

قال ابن أبي حاتم: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور الكوسج عن يحيىٰ بن معين!

وابن معين تلميذ يحيىٰ القطان، ويبدو أن يحيىٰ القطّان يعرف مِن دينه ما جعله يثني عليه عند ابن معين، ولم يُنْقَلُ فيه جَرحٌ، وروايته هذه يَعدُّها ابن معين وأبو حاتم وابن شاهين وكثيرون غيرهم مما تشهد له أحاديث الباب، فهو إذن قد وافق الثقات في روايته، وعلىٰ هذا بَنوا توثيقه وصدقه!

وحتىٰ لا يظن أحدٌ أنني أبالغ في هذا، فسوف أنقل بعض النصوص التي تؤكد هذا المعنىٰ:

ـ ترجم عبد الرحمٰن بن أبي حاتم في كتابه «الجرح» أحمد بن إبراهيم الخراساني وقال: سألت أبي عنه، فقال: شيخٌ مجهول والحديث الذي رواه صحيح(١).

ـ وترجم فيه أحمد بن معدان العبدي، وقال: سألت أبي عنه، فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه باطل(٢).

ـ وترجم فيه إسماعيل بن نشيط العامر، وقال: سمعت أبي يقول: ليس بالقوي شيخ مجهول، سمعت أبا زرعة يقول: هو صدوقٌ حدّثنا عنه أبو نعيم!(٣).

ـ وترجم فيه الحسن بن عبد الرحمٰن الكاتب، ونقل عن وكيع قال: حدثنا الحسن وكان ثقةً، قال عبد الرحمٰن: كذا قال وكيع، وسمعت أبي يقول: هو مجهول(٤). فكم الفارق بين ثقة ومجهول؟!

ـ وترجم فيه عبد الله بن الحسين أبا حريز الأزدي، ونقل عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: حديثه منكر، ونقل عن أبيه أنه قال: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يُكتب حديثه، ونقل عن أبي زرعة قوله: ثقة(٥).

ـ وترجم فيه أحمد بن بحر العسكري وقال: سألتُ أبي عنه وعرضت عليه حديثه فقال: حديثه صحيح، وهو لا يعرفه(٦)، وقال مثل هذا في تراجم: أحمد ابن المنذر بن الجارود(٧)، وسليمان بن حسان الشامي(٨).

---

(١) «الجرح» (٢: ٣٩)، وانظر منه (٢: ٤٢٥).
(٢) ما سبق (٢: ٧٥).
(٣) ما سبق (٢: ٢١٠).
(٤) ما سبق (٣: ٢٤).
(٥) ما سبق (٥: ٣٤).
(٦) ما سبق (٢: ٤٢).
(٧) ما سبق (٢: ٧٨).
(٨) ما سبق (٤: ١٠٧).

ـ وترجم فيه طلحة بن يحيىٰ بن طلحة القرشي التميمي وقال: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث... وسألت أبا زرعة فقال: صالح[١]!

قلت: أين صالح الحديث من صحيح الحديث عند أهل الاصطلاح؟

ـ وترجم فيه كنانة بن جبلة الهروي، ونقل عن عثمان بن سعيد الدارمي أن ابن معين قال فيه: كذابٌ خبيث، قال عثمان: هو قريبٌ مما قال، خبيث الحديث!

وقال: سألت أبي عنه، فقال: محله الصدق، يكتب حديثه، حسن الحديث[٢].

قلت: انتبه إلىٰ هذا؟

ـ وترجم الوليد بن الوليد العنسي القلانسي، وقال: سألت أبي عنه، فقال: هو صدوق ما بحديثه بأس، حديث صحيح![٣].

فهذه التراجم، وأمثالها عند ابن أبي حاتم وغيره من المصنفين في الجرح والتعديل تشير إشارةً واضحة إلىٰ الأمور الآتية:

الأول: أن إطلاقات النقاد القدماء لا يجوز أن ينظر إليها بمنزلة الحدود والمصطلحات الأصولية التي أرادها المتأخرون.

الثاني: اختلاف النقاد المتقدّمين في شخصية الراوي الواحد مع أن المعطيات العلمية التي اعتمدوا عليها واحدة لما أبرزوه جميعاً!

الثالث: بناؤهم قضية التوثيق والتعديل علىٰ موازنة الروايات لا علىٰ معرفةٍ بالراوي أحياناً.

الرابع: ضرورة تتبع روايات الراوي المعنيّ بالترجمة، لمعرفة منزلته في ساحة السنة النبوية، والوقوف علىٰ حقيقة قبول العلماء له أو إسقاطهم إياه!

---

(١) ما سبق (٤: ٤٧٧).
(٢) ما سبق (٧: ١٦٩).
(٣) ما سبق (٩: ١٩).

فالراوي الذي أسقطوه اندثرت رواياته غالباً، وهيهات أن تجدَ له رواية!

لكن الراوي الذي أثنوا عليه، وشجّعوا تلامذتهم للأخذ عنه؛ بقيت رواياته جُلُّها إن لم تكن كلها؟! ولئن كان يصعب عليك تقويم شخصية الراوي الذي أسقطوه في ضوء مروياته، فليس ذلك عسيراً بالنسبة للراوي الذي قبلوه ورفعوه، لوفرة مرويات هذا، وضآلة مرويات الأول!

فسليمان صاحب الترجمة الذي وثقوه، ولم يُنقل فيه عن أحدٍ أي جرح، أين رواياته التي يستحق بها درجةَ صدوق أو درجةَ ثقة، وما مبررات توثيقه، بل ما تفسير ذلك أصلاً؟ لا ندري!؟

وبناء علىٰ (فقه الجرح والتعديل) فالرجل مجهول الحال بقطع النظر عن كل ما نُقل في توثيقه، لأن توثيقهم ليس له مستندٌ من سبر الروايات، والله أعلم.

٣ ــ العلاء بن بشير المزني: بصريٌّ روىٰ عن أبي الصديق الناجي، روىٰ عنه معلّىٰ بن زياد، هذه ترجمته بتمامها في «تاريخ البخاري الكبير»، وفي «الجرح والتعديل»، و«ثقات ابن حبان»، و«كاشف الذهبي»، و«لسان الميزان»[١]، ونقل المزي قولَ ابن المديني فيه: مجهول[٢]، وقال في «التقريب»: مجهول، وبه ضعّف الشيخ شعيب الأرناؤوط هذا الحديث من رواية أحمد بن حنبل[٣].

وليس لهذا الراوي في كتب السنة سوىٰ هذا الحديث في المهدي، وحديث آخر في الاجتماع علىٰ تلاوة القرآن والذكر والدعاء[٤].

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦ : ٥١٠)، و«الجرح والتعديل» (٦ : ٣٥٣)، و«ثقات ابن حبان» (٧ : ٢٦٨)، و«الكاشف» (٢ : ١٠٣)، و«اللسان» (٧ : ٣٠٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢ : ٤٧٧)، و«التهذيب» (٨ : ١٥٧)، و«التقريب» (٥٢٢٩).

(٣) «مسند أحمد» بتحقيق وإشراف الشيخ الأرناؤوط (١٧ : ٤٢٧).

(٤) حديث الاجتماع علىٰ تلاوة القرآن أخرجه أحمد (٣ : ٦٣)، وأبو داود (٣٦٦٥)، وأبو يعلىٰ (١١٤٩)، والطبراني في «الأوسط» (٨ : ٣٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ : ٣٤٢) وحكىٰ الاختلاف علىٰ المعلىٰ فيه، والبيهقي في «الشعب» (٧ : ٣٣٥)، وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» بسنده (٢٢ : ٤٧٧).

ولم أقف علىٰ ثناءٍ أو تعريفٍ بهذا الراوي إلا ما جاء في سياق السند عند أحمد وأبي يعلىٰ أن الراويَ عنه معلىٰ بن زياد القردوسي قال: حدثنا العلاء بن بشير وكان ما علمتُ شجاعاً عند اللقاء، بكّاءً عند الذِّكْر[1]!

ومعلىٰ بن زياد من الزهّاد ولا يعلم ملاحظَ النقاد في جرح الرواة وتعديلهم[2]!

وبعد: فهذه حال أبي الصديق الناجي، وتلك حال كلٍّ من الراويين عنه.

ولا يقال: أحدهما تابَعَ الآخرَ ههنا، لأننا لا ندري عن ثبوت لقائهما أبا الصديق الناجي بسبب جهالتنا بحاليهما، فربما كان أحدهما سرق الحديث من الآخر توهّماً، فكلاهما بصري، وكلاهما وُصف بالزهد، والعبّاد غالباً ينشغلون بعباداتهم وأحوالهم الروحيّة والقلبيّة عن تعاهُد الحديث؛ فيقع الوهم في رواياتهم؛ إضافةً إلىٰ أن انفراد كل واحدٍ منهم بطرف كبير من الحديث يشكك بمسألة الضبط عندهما.. والنتيجة أن إسناد الحديث ضعيفٌ وليس صحيحاً، وقد أحسن الشيخ الأرناؤوط بتضعيفه.



(١) «مسند أحمد» (٣: ٦٣)، و«مسند أبي يعلىٰ» (٢: ٣٨٢).

(٢) قال الحافظ: صدوق قليل الحديث زاهد (٦٨٠٤)، وانظر «التهذيب» (١٠: ٢١٣) فقد نقل كثيراً من أقوال العلماء فيه.

تخريج الحديث السادس

حديثٌ آخر لأبي سعيدٍ الخدري رضيَ الله عنه

وبإسنادي إلىٰ الحافظ أبي داود السجستاني في كتابه «السنن» قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا **سهل** بن **تمام** بن بزيغ: حدثنا عمران القطان، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي مني، أجلىٰ الجبهة، أقنىٰ الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً... يملك سبع سنين».

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ عمران القطان، رواه عنه سهل بن تمام عند أبي داود، وعمرو بن عصام الكلابي عند الحاكم[١].

وله سياقاتٌ أخرىٰ عند نعيم بن حماد، سآتي إلىٰ ذكرها بعد نقد هذا الحديث.

١ ــ **سهل بن تمام بن بزيغ السعدي البصري**: شيخ أبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة، وكلّ كلام في نقده منقولٌ عن تلامذته فحسب، فقد قال فيه تلميذه أبو زرعة: لم يكن يكذب، كان ربما وهم في الشيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وترجمه ابن حبان في «الثقات» وقال: كان يخطىء، ولم يُخرّج له في صحيحه شيئاً، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطىء[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٤ : ١٠٦) (٤٢٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤ : ٥٥٧)، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(٢) «الجرح والتعديل» (٤ : ١٩٤)، و«الثقات» (٨ : ٢٩٠)، و«تهذيب الكمال» (١٢ : ١٧٦)، و«التهذيب» (٤ : ٢١٧)، و«اللسان» (٧ : ٢٣٩)، و«التقريب» (٢٦٥٢).

وقد وقفت له علىٰ حديثين عند أبي داود (٤٥٨) و(٤٢٨٥) وحديث في «المعجم الكبير» (٦٥٦) ومتابعة فيه أيضاً، وحديث واحد عند البيهقي في «الكبير»[1].

وحال مثل هذا كما ترىٰ، فهو مقبول في متابعات الرغائب والفضائل ونحو ذلك، لأن نفي الكذب عنه لا يعني إثبات الوثاقة والضبط، بل أثبت له أبو زرعة وابن حبان الوهم والخطأ، وقول أبي حاتم: شيخ، من أنزل مراتب التعديل عنده، وقول الحافظ: صدوق يخطىء، مثل قول أبي زرعة وابن حبان.

٢ ــ **عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع الكلابي القيسي،** أبو عثمان البصري (ت ٢٢٣هـ): ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، وقال ابن معين: صالح، ونقل الخطيب عنه أنه قال: أراه كان صدوقاً، ومرة أخرىٰ قال: ثقة![2] وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه، وقال بندار: لولا فَرَقِي من آل عمرو بن عاصم لتركت حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن سعد: كان ثقة، وقال الحافظ: صدوق في حفظه شيء.

ولعمرو بن عاصم أحاديث كثيرة في كتب السنة، ودراسة هذه الأحاديث تمكّن الباحث من الوصول إلىٰ ما يشبه الفصل فيه، ولعل في الرجوع إلىٰ «فتح الباري» ما يوقفنا علىٰ النظرة التطبيقية في أحاديثه.

أخرج البخاري له حديثاً من روايته عن همام، فقال الحافظ في «الفتح»: «طعن الحافظ أبو بكر البرديجي في صحة هذا الخبر، مع كون الشيخين اتفقا عليه، فقال: هو منكر، وهم فيه عمرو بن عاصم، مع أن هماماً كان يحيىٰ بن سعيد لا يرضاه ويقول: أبان العطار أمثل منه.

---

(١) انظر الهامش السابق وانظر «المعجم الكبير» (٧: ٦٦) و(٢٣: ٢٩٥)، و«السنن الكبير» للبيهقي (١: ٤٦١).

(٢) انظر ترجمته في «تاريخ البخاري الكبير» (٦: ٣٥٥) و«الجرح» (٦: ٢٥٠)، و«الطبقات الكبرىٰ» (٧: ٣٠٥)، و«الثقات» (٨: ٤٨١)، و«تاريخ بغداد» (١٢: ٢٠٢)، و«تعديل الباجي» (٣: ٩٨٣)، و«تذكرة الحفاظ» (١: ٣٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٢: ٨٧)، و«التهذيب» (٨: ٥١) و«اللسان» (٧: ٣٢٥)، و«التقريب» (٥٠٥٥).

قال الحافظ: لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلىٰ طريقته في تسمية ما ينفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له متابع، لكن يُجاب بأنه وإن لم يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن ثم أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم»[١].

أقول: في هذا النص إشارةٌ واضحة من الحافظ إلىٰ أن عمرو بن عاصم وهماماً يحتاج كل منهما إلىٰ متابع أو شاهد، وههنا قد توبع عمرو بن عاصم متابعة تامة، تابعه سهل بن تمام.

وكل الذي يُخشىٰ منه أن يكون أحدهما سرق الحديث من الآخر توهماً وغفلةً لا عن تعمد، لأن المتابعة التامة تعني أن الراويين تحمّلا هذا الحديث عن شيخ واحد، واحتمال لقائهما معاً وارد وقوي لهذا، ولأن كلاً منهما بصري، وكل منهما في حفظه شيء!

٣ ـ عمران بن دَاوَر العمّي، أبو العوّام البصري القطان، توفي بين (١٦٠-١٧٠هـ)، روىٰ عن جمع، وروىٰ عنه جمع، واختلفت أنظار النقاد فيه: فكان يحيىٰ القطان لا يحدث عنه، وهذا جرحٌ عند النقاد، بينما كان ابن مهدي يحدث عنه، وقال عمرو بن علي الفلاس: ذكره يحيىٰ القطان يوماً فأحسن الثناء عليه وقال: كان بينهما شركة! وثناء يحيىٰ ينصرف هنا إلىٰ حسن أمانته وتعامله في الشركة، وعدم تحديثه عنه ناتجٌ عن خبرة قريبة به، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال عباس الدوري عن يحيىٰ بن معين: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس هو بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: يُكتب حديثه، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ: صدوق يهم[٢].

---

(١) «فتح الباري» (١٢ : ١٣٥).

(٢) «طبقات ابن سعد» (٧ : ٢٨٤)، «ضعفاء النسائي» (٤٧٨)، و«ثقات العجلي» (١٤٢٤)، «ضعفاء العقيلي» (٣ : ٣٠٠)، «الكامل» (٥ : ٨٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢ : ٣٢٨)، «التهذيب» (٨ : ١٣١)، «التقريب» (٥١٥٤).

وخلاصة حاله أنه مثل تلميذيه، يعتبر به فيما ليس فيه حكم: حلال وحرام واعتقاد!

وقال بعض العلماء: كان حرورياً، وكان يرىٰ السيف علىٰ أهل القبلة، وتفسير ذلك أنه أفتىٰ أيام إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بفتوىٰ شديدة فيها سفك دماء!

٤ ـ **قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري**، قال الذهبي في «الميزان»: ثقة ثبت لكنه مدلس، ومع هذا فقد احتج به أصحاب الصحاح، لا سيما إذا قال: حدثنا، وقال الحافظ: ثقة ثبت[١].

وَمِن تتبُّع مظان ترجمته نرىٰ العلماء مطبقين علىٰ توثيقه والاحتجاج به، مع اتفاقهم علىٰ رميه بالتدليس، وههنا قد دلّس الحديث من طريقيه!

ويحسن الرجوع إلىٰ الواقع التطبيقي لنرىٰ كيف يتعامل الحافظ ابن حجر مع تدليس قتادة:

عقب الحديث (١٦) من صحيح البخاري قال: صرّح النسائي في روايته والإسماعيليُّ بسماع قتادةَ له من أنس[٢]. ثم سكت علىٰ جميع الأحاديث التي رواها قتادة عن أنس بالعنعنة لثبوت سماعه إيّاه، ولو هذه المرة الواحدة!

وفعل مثل ذلك عقب الحديث (١٤٦٣) حيث صرح قتادة بقوله: قلتُ لعطاء. فصارت روايات قتادة عن عطاء كلّها متصلة، وهكذا[٣].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣: ٣٨٥)، و«التقريب» (٥٥١٨).

(٢) «الفتح» (١: ٦٢).

(٣) انظر بعض ترجمته في «التاريخ الكبير» (٧: ١٨٥)، و«الجرح» (٧: ١٣٣)، و«ثقات ابن حبان» (٥: ٣٢١)، و«تهذيب الكمال» (٢٣: ٤٩٨)، و«تذكرة الحفاظ» (١: ١٢٢)، و«التهذيب» (٨: ٣١٥)، و«طبقات المدلسين» (٩٢)، و«التقريب» (٥٥١٨).

٥ ـ أبو نضرة العبدي: هو منذر بن مالك بن قطعة العبدي، أبو نضرة البصري سنة (ت ١٠٨ أو ١٠٩هـ)، وثقه يحيىٰ بن معين وأبو زرعة والنسائي وابن سعد، وقال أحمد: ما علمتُ إلا خيراً، ونقل ابن شاهين عنه قوله: ثقة، وترجمه ابن حبان في «الثقات» وقال: كان من فصحاء الناس، وكان ممن يخطىء، وقال الحافظ: ثقة من الثالثة (خت م٤).

وقال الحافظ: ترجمه العقيلي في «الضعفاء» ولم يذكر فيه قدحاً لأحد.

وقال ابن عدي: لأبي نضرة حديثٌ صالح... وإذا حدّث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، ولم أرو له شيئاً من الأحاديث المنكرة؛ لأني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روىٰ عنه ثقة، فلذلك لم أذكر له شيئاً[١].

قلت: فالرجل ثقةٌ محتجٌ به إلا في الأحاديث التي انتقدها الحفّاظ، أو فيما ثبتت مخالفته فيه، لكن علّة الحديث في عمران القطان؛ فقد قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» تعقيباً علىٰ تصحيحِ الحاكم الحديثَ علىٰ شرط مسلم: عمران ضعيف ولم يخرّج له مسلم. وقال ابن القيم: رواه أبو داود بإسناد جيّد. ورمز له السيوطي في «الجامع الصغير» بالصحة. وأورده صديق حسن خان في «الإذاعة» ونقل كلام العلماء في عمران ثم قال: لكن ذلك كلّه لا ينافي الضبط والصدق اللذين عليهما مدار الصحة والقوة. وقال الشيخ الألباني: إسناده حسن. قال البستوي: النتيجة: الحديث حسنٌ لشواهده[٢].

قلت: بل الحديث ضعيفٌ لما تقدّم، وسيأتي الكلام علىٰ شواهده توّاً.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٨: ٢٤١)، و«ثقات ابن حبان» (٥: ٤٢٠)، و«طبقات ابن سعد» (٧: ٢٠٨)، و«ضعفاء العقيلي» (٤: ١٩٩)، و«الكامل» (٦: ٣٦٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٨: ٥٠٨) و«التهذيب» (١٠: ٢٦٨)، و«التقريب» (٦٨٩٠).

(٢) «تلخيص المستدرك» (٤: ٥٥٧)، و«المنار المنيف» ص٤٤، و«الإذاعة» ص١٢١، و«صحيح الجامع الصغير» (٦: ٢٢)، و«المهدي المنتظر» ص١٧٥.

تخريج الحديث السابع

حديثٌ ثالثٌ لأبي سعيد الخدري رضيَ الله عنه

وبإسنادي إلىٰ الحافظ نعيم بن حماد الخزاعي في كتابه «الفتن» قال رحمه الله تعالىٰ:

١ ــ حدثنا ابن وهب، عن الحارث بن نبهان، عن عمرو بن دينار، عن أبي دينار عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «المهدي أقنىٰ الأنف، أجلىٰ الجبين»[١].

٢ ــ حدثنا الوليد، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي نضرة، أو أبي الصديق، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «المهدي أجلىٰ الجبين، أقنىٰ الأنف»[٢].

وبإسنادي إلىٰ الحافظ المقرىء أبي عمرو الداني في كتابه «السنن الواردة في الفتن» قال رحمه الله تعالىٰ:

٣ ــ حدثنا حمزة بن علي: حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا علي بن الحسين الجهني بدمشق: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا إسماعيل بن عياش: حدثنا عطاء ابن عجلان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقوم في آخر الزمان رجلٌ من عترتي، شاب حسن الوجه، أجلىٰ الجبين، أقنىٰ الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك كذا وكذا سبع سنين»[٣].

---

(١) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٠٦) ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) ما سبق برقم (١٠٠٥)، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١: ٣٧٢) مبهماً من غير نصٍّ علىٰ المهدي أيضاً.

(٣) «السنن الواردة في الفتن» (٥٥٣).

أقول: مدار هذا الحديث ـ في الظاهر ـ علىٰ أبي نضرة العبدي، رواه عنه عطاء بن عجلان عند أبي عمرو الداني.

لكنْ في إسناد نعيم بن حمّاد الأول الحارثُ بن نبهان، وهو منكر الحديث متروك، فلا يصح الإسناد إلىٰ المدار[1]، وفي سنده الآخر عنعنة الوليد بن مسلم، وتردد قتادة وشكه فيمن حدثه، وسعيد بن بشير شيخ الوليد[2]، ومما يزيد في وهاء الإسناد وضَعْفه أن الوليد بن مسلم روىٰ هذا الحديث عن إسماعيل بن رافع أبي رافع الأنصاري، وهو متروك، عمّن حدثه وهو مبهم، فلا يوثق بعدئذٍ برواية الوليد من هذه الطريق أو غيرها[3]، ناهيك عن الكلام الكثير في نعيم بن حماد نفسه!

وفي سند الداني عطاءَ بن عجلان وهو متروك، واتهمه ابن معين بالكذب[4].

فأنت ترىٰ أن هذه الأسانيدَ ظلماتٌ بعضها فوق بعض، ثم يأتي أخونا البستوي ليقرّر للمسلمين عقيدةً من وراء ترقيعاتٍ يسميها حسناً لغيره وحسناً لشواهده. . . إلخ وهي أحاديث واهيةٌ منكرة.



(١) «التقريب» (١٠٥١).

(٢) أثار الشيخ البستوي قضيةَ احتمال أن يكون سعيدٌ شيخُ الوليد هو ابنَ بشير الأزدي، أو سعيد بن عبد العزيز التنوخي، والمسألة ليست ذات أهمية باعتبار الوليد شديدَ التدليس، فالراجح أن سعيداً المقصود هو سعيد بن بشير الضعيف كما في «التقريب» (٢٢٧٦)، ولو كان شيخه في هذا الحديث سعيد التنوخي؛ لما احتاج إلىٰ تدليسه.

(٣) «التقريب» (٤٤٢) ونص الحافظ أنه ضعيف فقط، ولكن واقعه أنه متروك.

(٤) «التقريب» (٤٥٩٤).

تخريج الحديث الثامن

حديثٌ رابعٌ لأبي سعيدٍ الخدري

بإسنادي إلىٰ الإمام أحمد في «مسنده» قال رحمه الله تعالىٰ: حدثنا ابن نمير: ثنا موسىٰ ـ يعني الجهني ـ قال: سمعت زيداً العمّي قال: حدثنا أبو الصديق الناجي قال: سمعت أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في أمتي المهدي، إن طال عمره أو قصر عاش سبع سنين أو ثمان سنين أو تسع سنين يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، تخرج الأرض نباتاً، وتمطر الأرض قطرها»(١). زاد ابن أبي شيبة في حديثه: «وتعيش أمتي في زمانه عيشاً لم تعشه قبل ذلك»(٢).

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ زيد العَمّي، رواه عنه موسىٰ بن عبد الله ـ ويقال: ابن عبد الرحمٰن ـ الجهني عند أحمد وابن أبي شيبة ونعيم بن حماد.

ورواه عنه عمارة بن حفصة عند نعيم بن حماد وحده، وقد أخرجه نعيم مقطعاً في موضعين (٩٩٢) و(١٤٥٨)(٣).

وحال زيد بن الحواري العمي أشهرُ من أن يعرّف بها، فقد ضعّفه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن المديني وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن عدي وابن حجر! وقال ابن حبان: يروي عن أنس أشياءَ موضوعةً لا أصولَ لها، حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه المتعمِد لها، وهو عندي لا يجوز الاحتجاجُ بخبره، ولا كَتْبُهُ إلا للاعتبار، وقال أحمد والبزار وابن معين ـ في رواية ـ والدارقطني: صالح، وقال الحسن بن سفيان: ثقة!(٤).

---

(١) «مسند أحمد» (٣: ٢٦-٢٧).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧: ٥١٢) (٣٧٦٣٨).

(٣) «الفتن» لنعيم (ص٢٥٣) (٩٩٢) و(ص٢٦٦) (١٤٥٨).

(٤) «التهذيب» (١٠: ٢٥٤)، و«التقريب» (٢١٣١).

قلت: توثيق الحسن بن سفيان أمام أي واحدٍ من هؤلاء الحفاظ لا قيامَ له، فكيف وهم مجتمعون؟! وقول أحمد ومن معه: صالح! هو مثل قول ابن عدي: هو في جملة الضعفاء، يكتب حديثه علىٰ ضعفه!

فالرجل واهٍ ضعيف، كاد ابن حبان أن يتهمه بالوضع، ويكفي أنه مدار الحديث، ولا حاجة بنا إلىٰ تتبع أحوال الرواة عنه.

فقول الشيخ البستوي[1]: حسنٌ لشواهده؛ ليس بحسن؛ لأن شواهده إنما حسّنها البستوي بشواهدها! فتدور القضية (كالبيضة والدجاجة!) أو تتسلسل.



---

(١) «المهدي المنتظر» (١: ١٧٩).

تخريج الحديث التاسع

حديث جابر بن عبد الله الأنصاريّ رضيَ الله عنهما

وقد عزا الحافظ ابن القيم في «المنار» إلىٰ الحارث بن أبي أسامة البغدادي الحافظ أنه قال في «مسنده»: حدثنا إسماعيل بن عبد الكريم: حدثنا إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل عيسىٰ ابن مريم، فيقول أميرهم المهدي: تعالَ وصلِّ بنا، فيقول: لا، إن بعضكم أمير بعض؛ تكرمةَ الله لهذه الأمة»(١).

قلت: لم أجد هذا الحديث في زوائد الحارث بن أبي أسامة للهيثمي، فكأنّ الهيثميَّ ظنَّ حديثَ البخاري ومسلم: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم» هو من حديث جابر، بينما هو من حديث أبي هريرة عندهما، علاوةً علىٰ أن حديث أبي هريرة فيه: «إمامكم منكم»(٢) وحديث جابر: «أميركم المهدي»، فإن صحّ أن ابن القيم نقله من «مسند الحارث» وليس من كتابٍ آخر له؛ فلا يبعد وَهْمُ الهيثمي.

ويحسن أن نترجمَ لرواة هذا الإسناد ترجمةً علميةً ناقدةً موجزة، حتىٰ نستجلي منازلهم في الجرح والتعديل، ونرىٰ مدىٰ دقة أخينا البستوي في حكمه علىٰ هذا الإسناد بأنه: إسناده صحيح(٣).

١ ــ **إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل** بن منبه: أبو هشام المنبهي الصنعاني، قال البخاري: كنّاه لي يحيىٰ بن موسىٰ، ونقل المزّي من طريق أحمد بن سعيد بن

---

(١) «المنار المنيف» ص١٤٧-١٤٨ وقال: إسناده جيد.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٦٥)، ومسلم (١٥٥) وابن حبان (٦٨٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ١٨٢).

أبي مريم عن ابن معين أنه قال: ثقة رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن جابر ليست بشيء، إنما هو كتابٌ وقع إليهم، ولم يسمع وهبٌ من جابر شيئاً، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات».

زاد الحافظ ابن حجر: وقال مسلمة بن قاسم: جائز الحديث، وأما قول ابن القطان الفاسي: إن إسماعيل لا يُعرف، فمردودٌ عليه! وقال في «التقريب» (٤٦٤): صدوق من التاسعة[١].

٢ ــ **إبراهيم بن عقيل بن منبه**: عن عمه وهب بن منبه قوله، روىٰ عنه إسماعيل بن عبد الكريم، يعدّ في أهل اليمن، قال أحمد بن حنبل: سمعت من إبراهيم بن عقيل حديثين، وكان عَسِراً!

قال ابن معين: رأيت أنا إبراهيم بن عقيل، كان يأتي هشام بن يوسف، ولم يكن به بأس.

وقال العجلي: ثقة، وقال الحافظ: أخرج له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وذكر أن أبا خيثمة روىٰ عن ابن معين أنّه قال: إبراهيم ثقة، وأبوه ثقة، وفي «التقريب» (٢١٨): صدوق من الثامنة[٢].

٣ ــ **عقيل بن معقل بن منبه اليماني**: سمع وهب بن منبه، روىٰ عنه هشام بن يوسف، وروىٰ ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: ثقة، ونقل المزي من طريق الميموني عن أحمد قوله: عقيل بن معقل من ثقاتهم قرأ التوراة والإنجيل، زاد الحافظ: وقد علّق البخاري عن جابر في التفسير أثراً في الكهّان، جاء موصولاً من

(١) «تاريخ ابن معين» (٣:١١٨)، «التاريخ الكبير» (١:٣٦٧)، «الجرح والتعديل» (٢:١٨٧)، «الثقات» (٨:٩٦)، «تهذيب الكمال» (٣:١٨٣)، «تهذيب التهذيب» (١:٢٧٥).

(٢) «الكبير» (١:٣٠٩)، «تاريخ ابن معين» (٣:١١٨)، «الجرح والتعديل» (٢:١٢١)، «الثقات» (٦:٦)، «تهذيب الكمال» (٢:١٥٤)، «تهذيب التهذيب» (١:١٢٧).

رواية عقيل هذا عن وهب عن جابر، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٦٦٤): صدوق من السابعة[١].

٤ ــ وهب بن منبّه بن كامل بن سبج: أبو عبد الله الصنعاني، ويقال: الذّماري، وذمار علىٰ مرحلتين من صنعاء، (ت ١١٤هـ) قاله البخاري، ونقل في «الجرح» عن أبي زرعة قوله فيه: يمانيٌّ ثقة! قال ابن أبي حاتم: توفي وهو ابن ثمانين سنة، وقال ابن حبان: كان عابداً فاضلاً قرأ الكتب. ونقل ما سبق في وفاته وعمره وزاد: وقد قيل: إنه مات سنة عشر ومائة. ونقل الحافظ أنه ولد سنة أربعٍ وثلاثين.

ونقل المزي توثيقَ النسائي له، ونقل المزي عن وهبٍ قال: قرأت ثلاثين كتاباً نزلت علىٰ ثلاثين نبياً، وقد طوّل المزي في ترجمته، وذكر من علمه وقضائه وفضله وعبادته وحكمه ما يدل علىٰ عِظَم منزلته عنده وعند علماء الحديث، قال: وقد قيل: إن يوسف بن عمر الثقفي ضربه حتىٰ مات.

قلت: ونقل الحافظ عن عمرو بن علي الفلاس قوله: كان ضعيفاً، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٤٨٥): ثقة من الثالثة[٢].

وقد وجدت بإسناد الحارث المتقدّم أربعةَ أحاديث في «زوائد الحارث» (٣٣، ٣٦، ٥٨٩، ٧٨١)، وقد أخرج ابن خزيمة به حديثاً أيضاً (١٣٣) صرّح فيه وهب بن منبه بالسماع من جابر، وفي موضعين من الأربعة عند الحارث قال وهب ابن منبه (٣٣، ٥٨٩): سألت جابراً أيضاً. . .، وعلّق البخاري في «الصحيح» عن جابر أنه سئل عن الطواغيت، فقال الحافظ في شرحه: «وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال: سألت جابراً عن الطواغيت. . . إلخ»[٣].

---

(١) «الكبير» (٧: ٥٣)، «الجرح والتعديل» (٦: ٢١٩)، «الثقات» (٧: ٢٩٤)، «تهذيب الكمال» (٢٠: ٢٤٠)، «التهذيب» (٧: ٢٢٧).

(٢) «التاريخ الكبير» (٨: ١٦٤)، و«تاريخ ابن معين» (٣: ٦٧)، و«الجرح والتعديل» (٩: ٢٤)، و«الثقات» (٥: ٤٨٧)، و«تهذيب الكمال» (٣١: ١٤٠)، و«التهذيب» (١١: ١٤٧).

(٣) «فتح الباري» (٨: ٢٥٣).

قلت: وفي «زوائد الحارث» (٣٦) عن وهب قال: سألت جابراً: هل في المصلّين طواغيت؟ قال: لا، وقال: وسألته: هل منهم مشرك؟ قال: لا.

قلت: فسند ابن أبي حاتم في «التفسير» ـ فيما يبدو ـ هو سند ابن خزيمة نفسه، وإن لم يصرّح ابن أبي حاتم بسماعه من إسماعيل بن عبد الكريم[١] فيكون بينهما واسطة.

أقول: توضَّح مما سبق أن الحافظ أعطىٰ إسماعيل وإبراهيم وعقيلاً درجة (صدوق)، إلا أن زميلنا الشيخ البستوي قال: «إسماعيل وإبراهيم وعقيل وإن كان ابن حجر قال في كل واحد منهم: «صدوق» إلا أنهم ثقاتٌ بتوثيق الأئمة لهم، وحديثهم لا ينزل عن درجة الصحيح، والله أعلم»[٢].

قلت: يحسن الآن أن ننتقل خطوةً أخرىٰ إلىٰ ما وراء علم الجرح والتعديل، إلىٰ فقه الجرح والتعديل وعلم العِلَل، فأخونا البستوي لا يقترب قط من هذين العلمين، ولله الحمد! فأقول: ساق ابن معين هذا الإسناد تامّاً، ثم قال: ينبغي أن تكون صحيفةً وقعت إليهم، لم يلقَ وهبُ بن منبه جابراً![٣].

والمزي لم يعجبه كلام ابن معين فقال في ترجمة إسماعيل: «روىٰ أبو بكر ابن خزيمة في «صحيحه» عن محمد بن يحيىٰ الذهلي، عن إسماعيل ـ بهذا الإسناد ـ عن وهب قال: هذا ما سألتُ جابر بن عبد الله... وفيه ردٌّ علىٰ من قال: إنه لم يسمع من جابر، فإن الشهادة علىٰ الإثبات مقدمةٌ علىٰ الشهادة علىٰ النفي، وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل وفاة جابر، فكيف يُستنكَر سماعُه منه ـ يعني سماع وهب من جابر ـ وكانا جميعاً في بلدة واحدة؟»[٤].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢: ١٨٧).
(٢) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ١٨٣).
(٣) «الدوري عن ابن معين» (٣: ١١٨).
(٤) «تهذيب الكمال» (٣: ١٣٩-١٤٠).

قال الحافظ متعقباً المزيّ: «أما إمكان السماع فلا ريبَ فيه، ولكن هذا في همّام بن منبه، فأمّا أخوه وهب الذي وقع فيه البحث فلا ملازمةَ بينهما، ولا يَحْسُنُ الاعتراض علىٰ ابن معين بذلك الإسناد، فإن الظاهرَ أن ابن معين كان يغلّط إسماعيل في هذه اللفظة: (عن وهب: سألت جابراً)، والصواب عنده: عن جابر والله أعلم»[١].

قلت: هذا فقهُ الجرح والتعديل، والشيخ البستوي لم يرتض أن يُغْمِضَ عينه عن هذا الكلام كلّه فحسب، وعن قول النسائي: لا بأس به، وعن قول مسلمة بن قاسم: جائز الحديث، وعن قول ابن القطان: لا يُعرف؛ بل تجاوز ذلك إلىٰ اعتراضه علىٰ الحافظ بإعطاء إسماعيل درجة (صدوق)، فأعطاه هو درجة (ثقة) تكرمةً وفضلاً!

فهل درجة: (لا بأس به) عند النسائي، ودرجة (جائز الحديث) عند الجميع تساوي أكثرَ من درجةِ الاعتبار؟!

قلت: ولإسماعيل هذا في كتب السنّة عدّةُ أحاديث لا تتجاوز أصابع الكفّ الواحدة، كلّها بهذا الإسناد[٢] إلا واحداً منها[٣].

ولما سبق كلّه نحكم علىٰ الحديث بأن إسناده ضعيف.



(١) «تهذيب التهذيب» (١: ٢٧٥).
(٢) انظرها عند ابن خزيمة (١٣٣)، وابن حبان (٥٨٣٩) و(٥٨٥٧) و(٦٥٠٠)، وأبي داود (٤: ٧٤)، و«المستدرك» (٤: ١٥٦، ٥٤٤)، والبيهقي في «الكبير» (٧: ٢٦٨ و٩: ١٢١).
(٣) «مسند أحمد» (٤: ٢٧٤).

تخريج الحديث العاشر

حديث أم سَلَمة رضيَ الله عنها

وبإسنادي إلىٰ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري قال: أخبرني أبو النضر الفقيه: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي: حدثنا عبد الله بن صالح: أنبأنا أبو المليح الرقي: حدثني زياد بن بيان ـ وذكر من فضله ـ قال: سمعت علي بن نُفيل يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت أم سلمة تقول: سمعت النبي ﷺ يذكر المهدي فقال: «نعم هو حق، وهو من بني فاطمة»[(١)].

قال: وحدثنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمَرْو: حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي: حدثنا عمرو بن خالد الحرّاني: حدثنا أبو المليح، عن زياد بن بيان، عن علي بن نُفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أمّ سلمة رضي الله تعالىٰ عنها قالت: ذكر رسول الله ﷺ المهدي فقال: «هو من ولد فاطمة»[(٢)].

وبإسنادي إلىٰ أبي داود قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم: ثنا عبد الله بن جعفر الرقي: ثنا أبو المليح الحسن بن عمر، عن زياد بن بيان، عن علي بن نُفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المهدي من عترتي، من ولد فاطمة»، قال عبد الله بن جعفر: وسمعت أبا المليح يثني علىٰ علي بن نُفيل، ويَذكر منه صلاحاً[(٣)].

وبإسنادي إلىٰ ابن ماجَهْ قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أحمد بن عبد الملك: حدثنا أبو المليح الرقي، عن زياد بن بيان، عن علي بن نُفيل، عن

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٦٠٠) (٨٦٧١).

(٢) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٦٠١) (٨٦٧٢).

(٣) «سنن أبي داود» (٤: ١٠٧).

سعيد بن المسيب قال: كنا عند أم سلمة فتذاكرنا المهدي فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المهدي من ولد فاطمة»[١].

وبإسنادي إلىٰ الطبراني قال: حدثنا الحسين بن إسحاق: حدثنا عبد السلام بن عبد الحميد: حدثنا أبو المليح الرقي، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة قالت: ذُكر المهدي عند النبي ﷺ فقال: «من ولد فاطمة» رضيَ الله تعالىٰ عنها[٢].

قلت: مدارُ هذا الحديث علىٰ أبي المليح الحسن بن عمر الرقي، رواه عنه عبد الله بن جعفر أبو جعفر النفيلي الرقي عند أبي داود في «السنن» وابن عدي في «الكامل»، وأحمد بن عبد الملك الحراني عند ابن ماجه والذهبي في «التذكرة»، وعبد الله بن صالح كاتب الليث وعمرو بن خالد الحراني عند الحاكم، وعبد السلام ابن عبد الحميد عند الطبراني، وعبد الغفار بن داود الحراني عند البخاري في «التاريخ الكبير»، وعلي بن معبد بن شداد عند «العقيلي»، وعمرو بن عثمان الرقي وعمرو بن خالد البصري عند المزّي في «تهذيب الكمال»، فهو مشهورٌ عن أبي المليح[٣].

قال البخاري: في إسناده نظر، وتابعه علىٰ هذا القول العقيلي وابن حبان وابن عدي، وقال العقيلي في ترجمة زياد بن بيان: وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي ﷺ قال: «يخرج مني رجلٌ ـ ويقال من أهل بيتي ـ يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، فأما: «من ولد فاطمة» ففي إسناده نظر كما قال

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢: ١٣٦٨) (٤٠٨٦).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٣: ٢٦٧) (٥٦٦).

(٣) انظر المصادر السابقة في التخريج و«التاريخ الكبير» (٣: ٣٤٦ و٦: ٢٩٩ و٨: ٤٠٦)، و«ضعفاء العقيلي» (٢: ٥٢ و٣: ٥٣)، و«المجروحين» (١: ٣٠٧)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ١٩٦)، و«العلل المتناهية» (٢: ٨٦٠-٦٢)، و«تهذيب الكمال» (٩: ٤٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢: ٤٦٣)، وانظر «المهدي المنتظر» للبستوي (١٩٥-٢٠٣).

البخاري. وقال في ترجمة علي بن نفيل الحراني: هو جد النفيلي، عن سعيد بن المسيب في المهدي، لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به، وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه، بخلاف هذا اللفظ، وقال ابن عدي: «والبخاري إنما أنكر من حديث زياد ابن بيان هذا الحديث، وهو معروفٌ به»!

قلت: لم أقف علىٰ من ضعّف هذا الحديث بأبي المليح الرقي، وإنما وقفت علىٰ تضعيفه بزياد بن بيان، أو بعليّ بن نفيل، وهذا يؤكد ما أقوله دائماً: إن علماء الحديث يجعلون علة الحديث الراوي الأضعف في السند ما لم يتحقّقوا وَهْمَ أحد الثقات به.

وزياد بن بيان الرقّي قانتٌ عابد، اتفقوا علىٰ وصفه بذلك، لكن البخاري قال: في إسناد حديثه نظر، وتابعه في ذلك ثلاثةٌ من الحفاظ: العقيلي، وابن حبان وابن عدي، ومن يظن متابعةَ هؤلاء تقليداً فإنه لا يعرف قدرَ أولئك الحفاظ الذين خالفوا البخاريَّ وغيرَ البخاري في مواضع كثيرة!

أخلص من هذا إلىٰ أن هؤلاء الأربعةَ الحفّاظَ قد ضعّفوا هذا الحديث، أما البخاري وابن حبان فقالوا: فيه نظر، ولم يخرّجاه في صحيحيهما، وأما العقيلي وابن عدي فكلاهما أورده في ترجمة راويه زياد في كتاب «الضعفاء» وضعّفه به، وكذلك فهم ابن الجوزي من صنيع الحفّاظ فأخرج الحديث في «العلل المتناهية» له، ونقل كلامَ ابن عدي أن البخاري أنكر هذا الحديث علىٰ زياد.

وابن حبّان قد عقد عدة أبواب للمهدي، ولم يخرّج فيها حديثاً واحداً مصرحاً به، فلو لم يكن هذا الحديث عنده ضعيفاً لخرّجه في أحدها، وهو محتاجٌ إليه فيه.

وأما حال زياد بن بيان فليست في موضع من تُقبل مفاريده علىٰ الوجهين:

التطبيقي: فهؤلاء أربعةٌ من النقاد لم يقبلوا حديثه الذي انفرد به، وهو مقلٌّ كما سيأتي!

والنظري: فقد قال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً. ولم أقف للمتقدّمين فيه علىٰ أكثر من هذا، وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوقٌ قانت، وقال الحافظ: صدوقٌ عابد.

والذهبي نفسه يرىٰ أن الصدوق إذا تفرد بحديث عُدّ حديثه منكراً، نص علىٰ ذلك في ترجمة علي ابن المديني من «الميزان»، وفي «الموقظة» كما تقدّم.

وأما علي بن نفيل الرقّي فليس للمتقدمين فيه كبير كلام، فقد قال ابن أبي حاتم: كان أبو المليح الرقي يذكر منه صلاحاً، وقال أبو حاتم: لا بأسَ به، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ في «التقريب»: لا بأس به، وقال المزّي: له حديثٌ واحد كتبناه في ترجمة زياد بن بيان[1].

قلت: قول المزّي: «له حديث واحد» دقيقٌ، وزياد بن بيان له حديثٌ واحد أيضاً، ولم أتمكن من الوقوف علىٰ روايةٍ أخرىٰ لأيٍّ منهما في كتب السنة! فإذا كان الأمر كذلك وقد ضعّف أربعةٌ من الأئمة النقّاد هذا الحديث؛ أفيجوز للشيخ البستوي ـ غفرَ الله له ـ أن يعتمدَ علىٰ ما هو شائعٌ من أن حديث الصدوق حسنٌ لذاته؛ فيصحِّحَ ما لا يجوز تصحيحه؟! نعم هذا في الصدوق الذي كانت له رواياتٌ سُبِرَتْ ووُجدت متابعته في أكثرها، وليس فيمن قال فيه الحافظ: صدوق.

إن الحافظ ابن حجر لم يجمع أحاديث المهدي كما جمعها الشيخ البستوي ونقدها، بل لا نعرف أنه خرّج حديثاً واحداً منها علىٰ طريقته في النقد، وفي ترجمة زياد بن نفيل من «تهذيبه» نقل قول البخاري والعقيلي معقباً بقوله: قلت: قال البخاري: في إسناده نظر! فلئن عذرنا الحافظ بذلك؛ فلا نعذر من كتب رسالةً قيل عنها: إنها التحقيق المعتبر! فالحديث منكرٌ علىٰ مذهب الذهبي، وضعيفٌ في نقدي المتواضع!

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦: ٢٩٩)، و«الجرح والتعديل» (٦: ٢٠٦)، و«ضعفاء العقيلي» (٣: ٢٥٣)، و«الثقات» (٨: ٤٥٨)، و«تهذيب الكمال» (٢١: ١٦٢)، و«الكاشف» (٢: ٤٨)، و«التهذيب» (٧: ٣٤٢)، و«اللسان» (٧: ٣١٣)، و«التقريب» (٤٨٠٩).

وقول البخاري ومن تابعه من الحفّاظ لا يجوز أن يُتَجاوز من غير بيّنةٍ قاطعةٍ للعذر.

هذه الأحاديث ـ باستثناء ما أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ـ علىٰ مذهب من يصحّحون بالشواهد: يعدّونها من الحسن لغيره، ولهذا كثر في أحكام أخينا البستوي علىٰ الأحاديث المقبولة عنده قولُه: حسنٌ لغيره، وحسنٌ لشواهده.

وأنا لا أسلّم بأن واحداً من هذه الأحاديث صالحُ الإسناد به، ولو سُلّمت فإن الحديثَ الحسنَ لغيره لا يُحتجّ به، وإنما يستأنس به في فضائل الأعمال والرغائب والتفسير، مما لا يُبنىٰ عليه حكم، كما نصّ عليه عددٌ من الحفاظ وناقشته في كتابي «الإمام الترمذي، مصطلحاته الحديثية ومقولاته النقدية في كتابه الجامع» وغيره!

أما بناءُ معتقدٍ أصلي أو فرعي علىٰ مثل هذه الأحاديث فهو من العبث العلمي والهَوَس الأثري! ودعوىٰ أن الأحاديثَ يُحتج بها احتجاجاً واحداً إذا حازت درجة القبول: من الجهل الفاضح؛ لأن أصحابه يسوّون في الاحتجاج بين ما حاز علىٰ تقدير (مرتبة الشرف) أو (الامتياز) وما حاز علىٰ تقدير مقبول (٥١٪) أو متوسط (٦٥٪)!

وإذا كانت مسألةُ غلبة الظنّ نسبيةً، فالاحتياط في دينِ الله ألا نحتجّ في العقائد بحديثٍ لا يبلغ درجة (الامتياز)، والله تعالىٰ أعلم.

هذه هي جملة الأحاديث المرفوعة إلىٰ النبي ﷺ مما صُرّح فيه بوصف الخليفة في آخر الزمان بأنه (المهدي)، قال الشيخ البستوي: إسناده صحيح، في ثلاثة أحاديثَ منها هي: (٣،٦،٧٩)، وقال: إسناده حسن في ثلاثةٍ منها (١،٨،١٠)، وقال: إسناده حسنٌ لشواهده في اثنين منها (٤،٥)، وقال: حسنٌ لغيره في واحدٍ منها (٢)، وقد تبين في نقدنا أنها جميعَها ما بين ضعيفٍ وضعيفٍ جداً وباطل! والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المبحث الثالث

الآثار الموقوفة المصرّحة بالمهدي المنتظر

الأثر الأول

عن عليّ بن أبي طالبٍ رضيَ الله عنه

بإسنادي إلىٰ الحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة في «المصنف» قال: حدثنا وكيع ابن الجراح، عن ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي موقوفاً قال: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»[(١)].

قال الشيخ البستوي: «تفرّد وكيعٌ بوقفه، وقد خالفه جماعةٌ من الثقات: أبو داود الحفري، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن نمير الهمداني، وغيرهم. فلا شك أن رواية الجماعة أرجح من رواية الفرد، ولكن لو فرضنا أن ياسين العجلي تردّد في رفعه فرواه لوكيع موقوفاً علىٰ علي رضي الله عنه فإنه مرفوع حكماً؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي».

أقول: تقدم في نقدنا للحديث الأول أن كل ما ادعاه الشيخ البستوي لا يصحّ عليه دليل، فياسين العجلي لا يُعرف إلا بهذا الحديث، وما هذا العالم الذي نأخذ منه ديننا وهو لم يروِ إلا حديثاً واحداً لم يُحسِنْ ضبطَه!؟ وما قلته ثمةَ من أدلةِ تضعيف المرفوع أقوله هنا في تضعيف هذا الموقوف، والله أعلم.



(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٧: ٥١٣)، وانظر تخريج الحديث الأول من هذا الكتاب.

الأثر الثاني

عن عليٍّ رضيَ الله عنه أيضاً

بإسنادي إلىٰ الحافظ أبي عبد الله النيسابوري الحاكم في «مستدركه» قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري: حدثنا عمرو بن محمد العنقزي: حدثنا يونس بن أبي إسحاق: أخبرني عمّار الدهني، عن محمد ابن الحنفية قال: كنا عند علي رضي الله تعالىٰ عنه، فسأله رجلٌ عن المهدي فقال علي: هيهات، ثم عقد بيده سبعاً فقال: «ذاك يخرج في آخر الزمان، إذا قال الرجل: الله، الله قُتل! فيجمع الله له قوماً قُزَعاً كقُزَع السَّحاب، يؤلّف الله بين قلوبهم، لا يستوحشون إلىٰ أحد، ولا يفرحون بأحدٍ يدخل فيهم، علىٰ عدة أصحاب بدر، لم يسبقهم الأولون، ولا يدركهم الآخرون، وعلىٰ عدد أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر» قال أبو الطفيل: قال ابن الحنفية: أتريده؟ قلت: نعم! قال: إنه يخرج من بين هذين الأخشبين، قلت: لا جرمَ، والله لا أَريمُهُمَا حتىٰ أموت، فماتَ بها، يعني مكة حرسها الله تعالىٰ. قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه[١].

قلت: لم أقف علىٰ هذا الحديث في غير «المستدرك»، وهذا يقتضي الوقوفَ علىٰ أحوال جميع رواته:

ـ محمد بن يعقوب بن يوسف أبو العباس النيسابوري الأصمّ، شيخ الحفّاظ في عصره (٢٤٧-٣٤٦هـ). قال الذهبي: الإمام المحدّث مسند العصر، رحلة الوقت...[٢].

---

(١) «المستدرك» (٤: ٥٩٦).

(٢) «النبلاء» (١٥: ٤٥٢-٤٦٠).

ـ **الحسن بن علي بن عفان أبو محمد الكوفي**: صدوقٌ من الحادية عشرة (ت٧٠هـ) (ق) قاله في «التقريب» (١٢٦١).

قلت: هو شيخ ابن ماجَهْ وزكريا الساجي وعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي الذي قال: كتبنا عنه وهو صدوق، وقال الدارقطني: الحسن وأخوه ثقات، وقال مسلمة بن القاسم: كوفي ثقة، حدّثنا عنه ابن الأعرابي[١].

أقول: قد وثقه الدارقطني ومسلمة بن قاسم، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وجعله الحافظ صدوقاً تبعاً لابن أبي حاتم، ولم يورد فيه أدنىٰ غمز.

قلت: ليس لهذا الراوي سوىٰ حديثين عند ابن ماجه، ولم يخرّج له ابن خزيمة ولا ابن حبّان أي حديث، بينما خرّج له الحاكم النيسابوري من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم عشرات الأحاديث منها: (٣٠٠، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٧٧) ومنها: (٨٢٠٦، ٨٢٨٢، ٨٣٧٦، ٨٤٩٠، ٧٦٢٢).

وقد تتبعتُ هذه الأحاديثَ الأوائلَ والأواخر فوجدت الحسن بن علي العامري هذا قد تُوبع علىٰ جميع أحاديثه، وكان في جميعها دون مدار الحديث ما عدا حديثَ الباب، فإنه ممّا تفرّد به ولا نعرفه إلا من طريقه، فهل قَبِلَ الحاكم أحاديثه وصحّحها لمتابعة غيره إياه عليها؟ إن هذا يحتاج إلىٰ تخريج هذه الأحاديث جميعها، حتىٰ نقف تطبيقياً علىٰ كيفية تخريج الحاكم له، وبعدها يمكننا النظر في مفاريده.

ويترجّح لديّ الآن أن الرجل من أهل الحديث العارفين به، وكأنّه كان له كتابٌ يرويه عنه أبو العباس الأصم، فقد تتبعت له أكثرَ من مائتي رواية في «سنن البيهقي» فوجدتها جميعَها من رواية الأصمّ عنه، لكنه هو روىٰ عن كثيرين من الشيوخ، من

---

(١) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣:٢٢)، و«الثقات» (٨:١٨١)، و«تهذيب الكمال» (٦:٢٥٧)، و«الكاشف» (١:٣٢٨)، و«التهذيب» (٢:٢٦١)، و«التقريب» (١٢٦١).

مثل عبد الله بن نُمَير[١]، وأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي[٢]، ومحمد بن بشر العبدي[٣]، وحسين بن علي الجعفي[٤]، وزيد بن الحباب[٥]، وخلقٍ سواهم.

أقول: مثل هذا الرجل إذا أعطي درجة ثقة أو صدوق، فهناك مسوّغات لإعطائه هذه الرتبة لعدم وجود أي جرحٍ فيه، وتعدّد شهادات الثناء من نقاد الحديث له، وكثرة رواياته.

ـ عمرو بن محمد العنقزي ـ بالزاي ـ أبو سعيد الكوفي (ت ١٩٩هـ): ثقة من التاسعة (خت م٤)، قاله الحافظ في «التقريب» (٥٠١٨).

قال ابن سعد: كان يبيع متاعاً يقال له العنقز بالكوفة، وكان جاراً لأبي داود الحَفَري، وكانت عنده أحاديث الأنبياء، وقال العجلي: ثقة جائز الحديث، وقال ابن حبّان: العنقز هو المرزنجوش[٦]. وأرّخ وفاته بمثل ما تقدم، ونقل المزّي توثيقَه عن أحمد والنسائي وعن ابن معين قوله: لا بأس به، وقال الذهبي: ثقة[٧].

وقد أخرج له البخاري حديثاً معلّقاً متابعة في باب الوسم والعلم في الصورة (٥٢٢١)، فبعد أن أخرج حديث ابن عمر أن النبيّ ﷺ نهىٰ أن تضرب الصورة قال البخاري: تابعه قتيبة قال: حدثنا العنقزي عن حنظلة، وقال: تُضرب الصورة، وقد أوضح الحافظ في «الفتح» (٩: ٦٧١) أن المراد: تضرب من غير «أن» قبلها.

---

(١) «السنن الكبير» للبيهقي (١: ٤، ٢٩، ١٤٠، ١٦٦، ٢٥٧، ٢٧١).

(٢) ما سبق (١: ٤، ١٢٧).

(٣) «سنن البيهقي الكبير» (١: ٣٩، ٣٥٨).

(٤) ما سبق (١: ٤٢، ٥٨، ٧٤).

(٥) ما سبق (١: ٧٩، ٢٤٥، ٢٧٦).

(٦) المرزنجوش: معناه آذان الفأر، ويسمىٰ السرمق وعنقز، وهو من النباتات العطرية التي تستعمل للطب العشبي، انظر «تذكرة داود الأنطاكي» (مرزنجوش) (٢: ١٤٤).

(٧) انظر مصادر ترجمته: «طبقات ابن سعد» (٦: ٤٠٣)، و«ثقات العجلي» (٢: ١٨٥) و«ثقات ابن حبان» (٨: ٤٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٢: ٢٢٠)، و«الكاشف» (٢: ٨٧)، و«التهذيب» (٨: ٨٦).

وأخرج له مسلم متابعةً واحدة أيضاً في اللباس والزينة (٢٠٦٦) قال: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا يحيىٰ بن آدم وعمرو بن محمد ـ هو العنقزي ـ قالا: حدثنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء بإسنادهم.

وقد أخرج له الترمذي حديثاً من رواية الحسين بن علي الأسود البغدادي عنه، عن إسرائيل (١٨٣٣) وقال: حسن صحيح، وأخرج له النسائي حديثاً في «المجتبىٰ» (٢٠٥٥)، واثنين في «السنن الكبرىٰ» (٣٣٥٥) (٩١٥٥)، وأخرج له ابن ماجه ثلاثة أحاديث (٢٤٩، ١٨٢٢، ٤١٢٧).

وأخرج له ابن حبان حديثين (٦٨١٦، ٧١٢٦) كلاهما من رواية إسحاق بن إبراهيم عنه، عن إسرائيل، وأخرج له أحمد ثلاثة أحاديث (٣، ٢١٠٤، ٣٦٩٠) وهو شيخه، وجملة أحاديثه تصل إلىٰ ثلاثين حديثاً، وأخرج له البيهقي حديثين (٦٧٨١، ١٠١٦٤)[١]، وأخرج له الدارقطني في «السنن» حديثاً واحداً[٢]، وله عدة روايات في «كامل ابن عدي»[٣] و«تاريخ بغداد»[٤] و«ضعفاء العقيلي»[٥].

أقول: هذا الرجل روىٰ عنه أئمة من مثل أحمد بن حنبل ووثّقه وإسحاق بن راهويه، وقال تلميذه يحيىٰ بن معين: لا بأس به، فهو بلا ريب صدوق أو ثقة وإن كانت رواياته دون روايات تلميذه العامريّ بكثير.

ـ **يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، أبو إسرائيل الكوفي**: صدوق يهم قليلاً، من الخامسة، (ت ١٥٢هـ) علىٰ الصحيح، بينما نصّ ابن سعد وخليفة وابن حبان علىٰ وفاته سنة تسع وخمسين (ر م٤) قاله الحافظ في «التقريب» (٧٨٩٩).

قال ابن سعد: مات سنة تسع وخمسين، وكان ثقةً إن شاء الله، وله أحاديث كثيرة، وقال العجلي مرةً: ثقة، وأخرىٰ: جائز الحديث، وقال ابن مهدي: لم

---

(١) «السنن الكبير» (٤: ٤٣) و(٥: ٢٦١).
(٢) «سنن الدارقطني» (٤: ١٣١).
(٣) «الكامل» (١: ٢٣٦، ٥: ٣٣).
(٤) «تاريخ بغداد» (٢: ٢٦٦، ٨: ٦٨، ١٣: ٣٢٣).
(٥) «ضعفاء العقيلي» (٣: ١٩٧).

يكن به بأس، وقد اتهمه شعبة وقال لسائله عنه: ألم يحدّثك عن عبد الله بن مسعود؟![1] وقال: كان فيه سجية، يريد الكذب! بينما قال يحيىٰ القطان: كانت فيه غفلة! وقال ابن معين: ثقة، له أحاديث حسان. يعني غرائب، وقال أحمد: مضطرب الحديث.

ورَمْز أصحاب التراجم إلىٰ مسلم؛ يحتاج إلىٰ نظر، فليس له في صحيح مسلم إلا مخالفةٌ واحدة في حديث عبد الرحمٰن بن عبد رب الكعبة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، حيث ساق مسلم هذا الحديث من طريق جرير، عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمٰن به، ومن حديث وكيع بن الجراح وأبي معاوية عن الأعمش.

ثم ساقه من حديث يونس بن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن عبد الرحمٰن بن عبد رب الكعبة الصائدي.

فالإمام مسلم يريد أن يقول: إن جريراً ووكيعاً وأبا معاوية قد اتفقوا في روايته عن الأعمش، فخالفهم يونس فجعله من حديث الشعبي بدلاً من حديث الأعمش! وهذا علّةٌ توجب شذوذَ حديث الثقة، ونكارةَ حديث من هو دونه!

وحتىٰ يكون حُكْمنا علىٰ يونس علمياً، فيحسن أن نقف علىٰ تعامل بعض الحفّاظ مع أحاديثه:

فقد أخرج ابنُ خزيمة من طريقه حديثَ دعاء القنوت والوتر (١٠٩٦) وقال: «هذا الخبر رواه شعبة بن الحجاج عن بُرَيد بن أبي مريم في قصة الدعاء، ولم يذكر القنوت ولا الوتر، وشعبة أحفظ من عددٍ مثل يونس بن أبي إسحاق.

(١) «طبقات ابن سعد» (٦: ٦٣٦)، و«طبقات خليفة» ص١٨٦، و«ثقات العجلي» (٢: ٣٣٧)، و«التاريخ الكبير» (٨: ٤٠٨)، و«الجرح والتعديل» (٩: ٢٤٣)، و«الثقات» (٧: ٦٥٠)، و«المشاهير» (١: ١٦٨)، و«العقيلي» (٤: ٤٥٧)، و«الكامل» (٧: ١٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٣٢: ٤٤٨)، و«الكاشف» (٢: ٤٠٢)، و«التهذيب» (١١: ٣٨١).

وأبو إسحاق لا يُعْلَم أسمع هذا الخبر من بُريد أو دلّسه عنه، اللهم إلا أن يكون كما يدّعي بعض علمائنا أن كل ما رواه يونس فعمن روىٰ عنه أبوه أبو إسحاق، وهو مما سمعه يونس مع أبيه ممن روىٰ عنه».

وأخرج الدارقطني حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «من قتل دون ماله فهو شهيد» من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقال:

«اختلف عنه: فرواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قاله إسماعيل بن عياش، عن يونس.

وخالفه يزيد بن عطاء، فرواه عن أبي إسحاق، عن عروة بن أبي الجعد، عن سعد، وكلاهما غير ثابت»[1].

وأخرج حديثاً اختُلِف فيه علىٰ أبي إسحاق، وخالف فيه يونسُ شعبةَ، فقال: القول قول شعبة ومن تابعه عن أبي إسحاق[2].

وسئل الدارقطني عن حديث مجاهد عن أبي هريرة في حق الجار، وحكىٰ اختلاف يونس ابن أبي إسحاق وبشير بن سليمان وزبيد بن الحارث عن مجاهدٍ فيه، وقال: وقول زبيد أشبهها[3].

قلت: هذا يعني أن مفاريد يونس بن أبي إسحاق يجب أن يتوقف فيها، وهذا منها؛ لأنني ما رأيت موضعَ خلافٍ رجّح فيه الدارقطني رواية يونس علىٰ غيره من أقرانه، وهذه شواهد سقتها للتمثيل لا الحصر!

ـ **عمّار بن معاوية الدهني، أبو معاوية البجلي الكوفي**: صدوقٌ يتشيّع، من الخامسة (ت ١٣٣هـ) (م٤)، قاله الحافظ في «التقريب» (٤٨٣٣). وقال ابن حبان في «الصحيح» (٣٧٤٩): دُهْن: قبيلةٌ من بجيلة، وقال في «الثقات»: كان راوياً لسعيد بن جبير، وقد نقل ابن أبي حاتم عن أحمد وابن معين وأبي حاتم قولهم:

---

(١) «العلل» للدارقطني (٤: ٣٢٥).
(٢) ما سبق (٧: ٥٣).
(٣) ما سبق (٨: ٢٣٠).

ثقة، وقال الترمذي (١٦٧٩): ثقة عند أهل الحديث، وقال سفيان الثوري: قطع بشر بن مروان عرقوبيه في التشيع!، وقال القواريري عن أبي بكر بن عياش: عمار لم يسمع من سعيد بن جبير، ونقل العلائي مثله عن أحمد، وقال الذهبي: شيعيٌّ موثق.

وقد أخرج له مسلمٌ حديثاً واحداً شاهداً لحديث أنس بن مالك، تحت باب جواز دخول مكة بغير إحرام (١٣٥٨) فقط، وأخرج له ابن خزيمة حديثاً (١٦٠٧) في تخفيف الصلاة، وأخرج له ابن حبان حديثين (٣٧٤٩) و(٤٧٤٣).

وأخرج له الترمذي حديثاً واحداً (١٦٧٩) وقال: غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث يحيىٰ بن آدم، عن شريك، عن عمار الدهني وهو ثقةٌ عند أهل الحديث[1].

وعمّار الدُّهني كما يلاحَظ من كلام العلماء شيعيٌّ ثقة، لكن جميع أصحاب الصحاح لم يخرّجوا له في بابٍ انفرد به، وإنما خرّجوا له ما كان له في حديثه متابعٌ أو وُجد له شاهد.

وجملة رواياته في الصحاح الأربعة والسنن الثماني ومسند أحمد لا تصل إلىٰ خمسة عشر حديثاً! فتأمل.

ــ **أبو الطُّفَيل عامر بن واثلة بن عبد الله الليثي**: صحابيٌّ صغير رأىٰ النبي ﷺ، وهو آخر من مات من الصحابة علىٰ الإطلاق (ت ١١٠هـ) (ع)، ولولا أنه قد يشتبه علىٰ بعض القرّاء ما ترجمته، وهو هنا يروي عن محمد ابن الحنفية التابعي فروايته من رواية الأكابر عن الأصاغر عند المحدثين، انظر «التقريب» (٣١١١).

هذا هو سند الحديث، وأنا لا أحب أن أقطع بحكمٍ فيه إلا بعد الملاحظ العديدة التالية:

---

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية: «طبقات ابن سعد» (٦: ٣٤٠)، و«طبقات خليفة» ص١٦٣، «التاريخ الكبير» (٧: ٢٨)، و«ثقات العجلي» (١٣٢٢)، و«الثقات» (٥: ٢٦٨)، و«تهذيب الكمال» (٢١: ٢٠٨)، و«الكاشف» (٢: ٥٢)، و«التهذيب» (٣: ٣٥٥)، و«اللسان» (٧: ٣١٤)، و«جامع التحصيل» (ص٢٤١).

الأولىٰ: لقد أعرض أصحابُ الصحاح الأربعة وأصحاب السنن العشرة وأصحاب المسانيد عن هذا الحديث، وانفرد بروايته الحاكم؛ فلِمَ أعرض البخاري ومسلم عن تخريجه؟

إن ما يُقال عادةً: (إنّهما لم يلتزما إخراج جميع الصحيح) ليس علىٰ إطلاقه؛ وإنما هو في الأبواب التي تتعدد فيها الأحاديث، أما في الأبواب التي لا يوجد فيها سوىٰ هذا الحديث فلا يجوز إيراد مثل هذا الكلام بتاتاً، بدليل أنهما أخرجا لبعض الضعفاء والمستورين في أبوابٍ ليس فيها سوىٰ ذلك الحديث الذي خرّجاه أو خرّجه أحدهما.

الثانية: إن حديث عمار الدُّهني مجموعٌ معروف، فَلِمَ أعرض عن هذا الحديث حتىٰ الذين لا يشترطون الصحة في مصنفاتهم؟!

الثالثة: إن حديث يونس بن أبي إسحاق كان مجموعاً في كتاب، وكان بين أيدي علماء الإسلام ممن أعرضوا عن أحاديث المهدي جملة، وممن خرّج بعضها كالإمام أحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان، فأين كانوا عن هذا الحديث؟

الرابعة: إذا خرج المهدي في آخر الزمان والناس كل يوم في ازدياد، فماذا تصنع عدة أصحاب بدر مع الجموع الهائلة التي تضجّ بها الدنيا؟

إن أصحاب بدر كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، قابلوا ألف رجل أو أقل، وهذا يقوىٰ العقل علىٰ تحمله وتقبله، لكن كيف يقبل العقل أن يحارب هؤلاء جيوش العالم التي تبلغ الملايين؟

الخامسة: وأخيراً، ولا أريد الإطالة: إن يونس رجلٌ اتهمه شعبه بالكذب، وليكن علىٰ سبيل الغفلة والخطأ كما قال يحيىٰ القطان، وقال فيه أحمد: مضطرب الحديث، وخرّج له مسلم روايةً واحدةً ليدلّل علىٰ مخالفته الأقران؛ أَنحتجّ به في قضيةٍ عقدية تبني الأمة عليها آمالها وطموحاتها المستقبلية؟!!

أقول: كلاّ، والحديث ضعيفٌ فيه عللٌ شتّىٰ لا واحدة، كما رأيت، والله تعالىٰ أعلم.

الأثر الثالث

عن ابن عباس رضيَ الله عنهما

وبإسنادي إلىٰ الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» قال: حدثنا وكيع عن فضيل بن مرزوق؛ سمعه من ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «منا ثلاثة: منا السفّاح، ومنا المنصور، ومنا المهدي»[١].

قلت: لا أريد التطويل في تخريج هذا الحديث الذي قال فيه الشيخ البستوي غفر الله له: «إسناده حسن، ويمكن أن يقال فيه: صحيح، لأن الكلام في المنهال يسير، ولكن الظاهرَ أن المرادَ بالمهدي هنا هو المهدي العباسي».

قال ابن كثير: «نطقت هذه الأحاديث التي أوردناها آنفاً بالسفاح والمنصور والمهدي، ولا شك أن المهدي الذي هو ابن المنصور ثالث خلفاء بني العباس ليس هو المهدي الذي وردت الأحاديث المستفيضة بذكره وأنه يكون في آخر الزمان».

وقد ذكر ابن القيم بعض أدلة القائلين بمهدية «المهدي العباسي» وضعّفها ثم قال: «وهذا والذي قبله لو صحّ؛ لم يكن فيه دليلٌ علىٰ أن المهدي الذي تولىٰ من بني العباس هو المهديّ الذي يخرج في آخر الزمان، بل هو مهديٌّ من جملة المهديين»[٢].

---

(١) أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧: ٣٧١)، وعبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة»، والخطيب في ثلاث تراجم من «تاريخه» (١: ٦٢ و٥: ٣٩١ و١٠: ٤٦). وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس أيضاً، لكن بلفظ: «منا أهل البيت أربعة. . .» وذكره (٤: ٥٥٩) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ٢٠٨-٢١٣) وقارن بكلام ابن القيّم في «مناره» (ص١٥٠).

قلت: إذا كان المهديّ المعنيُّ في هذا الحديث هو مهدي بني العباس فلماذا خرّجته في كتابٍ يتحدث عن المهدي المنتظر من أولاد فاطمة؟! فقد مضىٰ الرجل ولا يلزم أحداً أن ينتظره ولا أن يؤمن به! هذا لو صح وأنّىٰ له الصحة؟! بل هو أثرٌ منكر(١)، ولا يصح في مهديّ بني العبّاس حديث ولا أثر!.



(١) انظر كلام الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٩: ٧٧-٨١ و٣٥٤)، و«اللسان» (٥: ٣٣٩).

الأثر الرابع
عن رجلٍ من الصحابة (مبهَم)

وبإسنادي إلىٰ الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» قال: حدثنا عبد الله بن نمير قال: حدثنا موسىٰ الجهني قال: حدثني عمر بن قيس الماصر، قال: حدثني مجاهد قال: حدثني فلانٌ رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ قال: «إن المهدي لا يخرج حتىٰ تُقتل النفس الزكية، فإذا قُتلت النفس الزكيّة؛ غضب عليهم من في السماء ومن في الأرض، فأتىٰ الناسُ المهديَّ، فزفّوه كما تُزَفّ العروس إلىٰ زوجها ليلةَ عرسها، وهو يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وتخرج الأرض من نباتها وتمطر السماء من مطرها، وتنعم أمتي في ولايته نعمةً لم تنعمها قط»[١].

قال الشيخ البستوي: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات، ومجاهد هنا لم يصرّح باسم الصحابي، ولكنه سمع من جماعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم[٢].

أقول: في هذا الحديث علّتان في سنده، علاوةً علىٰ نكارة متنه:

العلة الأولىٰ: جهالة الصحابي، والقول بأنّ جهالةَ الصحابي لا تضرّ ليس علىٰ إطلاقه، ولهذا حديثٌ يطول كتبت فيه كتاباً ضخماً عن (الوحدان).

لكن المسألة هنا: صحابيٌّ مجهول روىٰ عنه مجاهد بن جبر، ومجاهد بن جبر يرسل ويدلِّس، ومن وُصِفَ بهذا فلا تُقبل عنعنته عن شيخٍ سمّاه، فكيف بإحالته علىٰ جهالة؟!.

ونقل الحافظ عن الترمذي في «العلل» أنه قال: مجاهدٌ معلوم التدليس، فعنعنته لا تفيد الوصلَ ووقوعَ الواسطة بينه وبين ابن عباس[٣].

---

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٧: ٣٧١).

(٢) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ٢١٤).

(٣) كذا في «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٨)، والمراد أنّ تدليسه يقود إلىٰ إسقاطه الواسطة =

وقال علي ابن المديني: لا أنكر أن يكون مجاهدٌ لقيَ جماعةً من الصحابة وقد سمع من عائشة، وقال ابن معين: لم يسمع منها.

وروىٰ الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قيل له: يُروىٰ عن مجاهدٍ أنه قال: خرج علينا عليٌّ فقال: ليس هذا بشيء! قال الحافظ: إذا ثبت هذا عن ابن معين فهو عينُ التدليس؛ يعني من مجاهد. وقال أبو زرعة: مجاهدٌ عن عليّ مرسل، وقال أبو حاتم: مجاهدٌ عن سعد ومعاوية وكعب بن عجرةَ مرسلٌ، وقال البرديجي: روىٰ مجاهد عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو، وقيل: لم يسمع منهما، ولم يسمع من أبي سعيد، ولا من رافع بن خديج، وروىٰ عن أبي سعيد من وجه غير صحيح، وقال أبو بكر بن عياش: قلت للأعمش: ما لهم يقولون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب[1].

قلت: فإذا كان ابن المديني لا ينكر أن يكون مجاهدٌ سمع من عدد من الصحابة، غير أنه لا يستطيع الجزم إلا بسماعه من عائشة الذي أنكره يحيىٰ بن معين، مع أنه صرّح بسماعه منها في البخاري! وكان يسأل أهل الكتاب، وعُمِّر الرجلُ طويلاً؛ فكيف نقبل منه مثل هذا الكلام، وهو ممن اشتهر بالإرسال!؟

إن الاكتفاءَ بظواهر علم الحديث، وتطبيقَ ظواهر مصطلحات الجرح والتعديل يقودان إلىٰ مثل هذه النتائج المخطئة! وأعجب بعد هذا من قول الشيخ البستوي بأن مجاهداً صرّح بالتحديث، فقال: حدّثني فلان؟!

فالمسألة ليست في إطار العنعنة أو التصريح، وإنما هي في تعيين المُحال عليه، فلو أحال مثل سعيد بن المسيّب علىٰ صحابيٍّ مبهم لكان في المسألة موضعٌ

=بينه وبين ابن عبّاس، ولم أجد هذا المنقول عن الترمذي في «جامعه» ولا في «العلل الصغير» ولا في «العلل الكبير»، لكن أشار الترمذي في مواضع متعددة من «العلل الكبير» إلىٰ مراسيل مجاهد، وإلىٰ تصريحه بالرواية عن بعض الصحابة، وإنكار العلماء ذلك عليه، انظر «العلل الكبير» (١: ٦٩) و(٢: ٦٢٩، ٦٥٦، ٧٣١) وغير موضع.

(١) «التهذيب» (١٠: ٣٨).

للنظر، أمّا مَن يُعرَف بالتدليس والإرسال وهو ليس من كبار التابعين فالذي يرجِّحه أهل الحديث التوقف في قبول روايته مطلقاً.

والعلة الثانية: هي تفرد عمر بن قيس الماصر به.

وعمر بن قيس الماصر هو أبو الصباح الكوفي مولىٰ ثقيف، صدوق ربما وهم، ورمي بالإرجاء، من السادسة (بخ د)، قاله الحافظ في «التقريب» (٤٩٥٨).

ونقل ابن شاهين عن أحمد بن صالح المصري قوله فيه: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، زاد الأخير: مرجىء، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال: ليس هو بعمر ابن قيس «سندل» فذاك ضعيف، وسُئل عنه أبو داود السجستاني فقال: من الثقات، وأبوه أشهر منه وأوثق، وقال ابن حزم: مجهول!، قال الحافظ تعقيباً: لا أدري أراد هذا أو غيره؟! قلت: ورجّح الدارقطني رواية غيره عليه في «العلل»[1].

ولعمر بن قيس الماصر حديثٌ أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري في «الأدب المفرد»، وأشار إليه في تاريخه «الأوسط»، والطبراني في «الكبير»، وساقه المزي من طريقه في «تهذيب الكمال»[2].

وأخرج له الطبراني في «الأوسط»، والدارقطني في «السنن»، والخطيب في «المتفق» حديثاً آخر إضافة إلىٰ حديث الباب.

هذا كلّ ما له في كتب السنّة المتوفرة بين أيدينا من أحاديث، فثقةٌ علىٰ ماذا وصدوقٌ علىٰ ماذا؟ وأحاديثه كلّها مما انفرد به؛ فلم يُتابع علىٰ شيءٍ منها، ولأن أحاديثه لا توجد في الكتب المشهورة؛ فقد قال ابن حزم: مجهول!

---

(١) انظر ترجمته في «طبقات ابن سعد» (٦: ٣٣٩)، و«التاريخ الكبير» (٦: ١٨٦)، و«الجرح والتعديل» (٦: ١٢٩)، و«الثقات» (٧: ١٨١)، و«تاريخ ابن شاهين» (٧٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٢١: ٤٨٤)، و«التهذيب» (٧: ٤٣٠)، و«الكاشف» (٢: ٧٨)، و«علل الدارقطني» (٥: ٢٠٣)، وانظر العقيلي (١: ٣٠١)، ففيه ما يدل علىٰ أنه داعية للإرجاء!

(٢) «مسند أحمد» (٥: ٤٣٩)، و«سنن أبي داود» (٤٦٥٩)، و«التاريخ الأوسط» للبخاري (١: ٧٢)، و«المعجم الكبير» (٦: ٢٦٠)، والمزي في «تهذيبه» (٢١: ٤٨٤).

وهنا أسأل أخي الشيخ البستوي: أليس من أمارات نكارة الحديث وبطلانه خلوُّ كتب السنّة المشهورة منه؟ ألم يكن «مصنف ابن أبي شيبة» بين يدي الشيخين أصحاب الصّحاح الأُخَر، وأصحاب السنن والمسانيد، فَلِمَ أعرضوا عن تخريجه في أبواب المهدي التي عقدوها، هل كانوا في غنىً عن هذا الحديث؟!

هذا بعض ما يخصّ سندَه.

وأما متنُ الحديث فمنكر، ولست أدري ما التناسب بين أن يغضب الله علىٰ قوم، وبين أن يهيىء أناساً يزفون المهدي، كما تُزَفّ العروس إلىٰ زوجها؟!

إن شيعة عليٍّ رضيَ الله عنه في الكوفة هالهم ما فعلت جيوش بني العباس من قتل النفس الزكية، وكان رجلاً صالحاً عالماً، فتخيّل بعضهم أن الله تعالىٰ سيغضب علىٰ هذه الأمة، أو علىٰ بني العباس، فيظهر المهدي، الذي يُزَف إلىٰ الأمة الإسلامية كما تُزَف العروس، ثم تُنوقل وهماً أو عمداً، ورُكّب له إسنادٌ وتناقله الناس، وما ذلك إلا من الجهل بسنن الله تعالىٰ في التغيير وزوال الممالك وظهور غيرها.

قلت: غفلةُ نقّاد الحديث عن تصحيح هذا الأثر حتىٰ جاء الشيخ البستوي فصحّحه؛ من غرائب الحِدْثان![1].



(١) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ٢١٣-٢١٥)، وما نقله عن الشيخ البرزنجي لا ندري ما قيمته العلمية؟!

الأثر الخامس

عن عبدِ الله بن عمرو بن العاص رضيَ الله عنه

وبإسنادي إلىٰ ابن أبي شيبة في «المصنف» قال: حدثنا يعلىٰ بن عبيد، عن الأجلح، عن عمّار الدهني، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو قال: «يا أهل الكوفة، أنتم أسعد الناس بالمهدي»(١).

وأخرجه أبو عمرو الداني من طريق عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي، عن عبد الله الأجلح، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد قال: خرجنا حُجّاجاً، فجئت إلىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال: ممن أنت يا رجل؟ قلت: من أهل العراق، قال: فكن إذن من أهل الكوفة؟! قلت: أنا منهم! قال: «فإنهم أسعد الناس بالمهدي»(٢).

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ عمار الدُّهْني إن لم يكن في الإسناد تصحيفٌ.

فالأجلح بن عبد الله الكندي يروي عن عمّار الدهني، وابنه عبد الله بن الأجلح يروي عن عمار أيضاً، ويبدو أن التباساً حصل لبعض النساخ، جعله يجعل الأجلح رجلين، وإنما هما رجلٌ واحد والله تعالىٰ أعلم، وحيث إننا لا نملك الترجيح لعدم تمكننا من العودة إلىٰ مخطوطات كتاب «المصنّف» وكتاب «السنن الواردة في الفتن» للداني، ولعزّة المخرجين لهذا الحديث فإننا سوف نتناول الدراسة علىٰ أساس أن الأجلح بن عبد الله وعبد الله بن الأجلح كلاهما يروي الحديثَ عن عمار الدهني.

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧: ٣٧١).

(٢) «السنن الواردة في الفتن» ص١٩٧ (٥٧٨) وعزاه السيوطي في «الحاوي» (٢: ٦٧) (٥٦) إلىٰ ابن سعد، ولم أجده في المطبوع من «الطبقات».

١ ــ **الأجلح بن عبد الله بن حُجَيّة**، يكنىٰ أبا حُجَيّة الكندي الكوفي، يقال اسمه يحيىٰ والأجلح لقبٌ له، صدوق شيعي من السابعة (ت ١٤٥هـ) (بخ٤)، قاله الحافظ في «التقريب» (٢٨٥).

رویٰ عن جماعة منهم عمار الدهني، وروىٰ عنه جماعة منهم يعلىٰ بن عبيد.

أسند العقيلي عن يحيىٰ القطان قال: ما كان الأجلح يفصل بين علي بن الحسين، والحسين بن علي! يعني: هو مغفّل! وسئل: أين كان الأجلح من مجالد ابن سعيد؟ قال: كان أسوأ حالاً منه، وفي نفسي منه شيء!

وقال أحمد بن حنبل: أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، فقد روىٰ أجلح غيرَ حديثٍ منكر. وقال ابن معين: الأجلح صالح، وقال أبو حاتم: لين ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً جداً، واتهمه ابن الجوزي بالوضع.

وقال ابن عدي: لم أجد له شيئاً منكراً مجاوزاً الحدّ، لا إسناداً ولا متناً، وأرجو أنّه لا بأس به، إلا أنه يعدّ في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق، بينما قال ابن حبان: كان لا يدرك ما يقول: يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي[1].

قلت: أين هذا الكلام الهاوي بالرجل إلىٰ أدنىٰ درجات الاعتبار إن لم يكن إلىٰ الترك، من قول الحافظ ابن حجر: صدوق! الذي توكأ عليه الشيخ البستوي وكأنه نهاية علم الجرح والتعديل! أَمِثْلُ هذا الحديث يؤخذ منه عقيدة تؤمن الأمة بها وتنتظر تحققها؟! ثم أليس هذا الحديث بشرىٰ لأهل الكوفة وهم روافض خبثاء، لا يستحقون أي خير عند أخينا البستوي، فكيف يستقيم هذا؟!

---

(١) انظر ما تقدم في مصادر ترجمته: «طبقات ابن سعد» (٦: ٣٥٠)، و«الجرح والتعديل» (٢: ٣٦٤)، و«ضعفاء العقيلي» (١: ١٢٢)، و«المجروحين» (١: ١٧٥)، و«الكامل» (١: ٤٢٦)، و«الكشف الحثيث» (٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٢: ٢٧٥).

٢ ــ عبد الله بن الأجلح بن عبد الله بن حُجَيّة الكندي، أبو محمد الكوفي: صدوق من التاسعة (ت ق)، قاله الحافظ في «التقريب» (٣٢٠٢)، وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقة.

روىٰ عن جماعة منهم عمّار الدّهني، وروىٰ عنه جماعة لم يذكر المزي بينهم عبد الرحمٰن بن صالح الأزدي، راوي حديث الباب عنه، وقد قال أبو حاتمٍ والترمذيُّ ـ عن البخاري[(١)] ـ والدارقطني: ليس به بأس، وترجمه ابن حبان في «الثقات»[(٢)].

قلت: أخرج له الترمذي حديثاً (٨٧٩-٨٨٠) ضعفه بإسماعيل بن مسلم وخرّجه من طريقه، وضعّفه شعبة بأن الحَكَم لم يسمع من مقسم إلا خمسة أحاديث ليس هذا منها.

وأخرج له أحمد حديثاً آخر في النهي عن القراءة في الركوع والسجود، وخرّج له الحاكم حديثاً آخر، والطبراني في «الكبير» حديثاً، وأخرج له ابن الجعد خبراً مقطوعاً من قوله، وقصة عند ابن أبي الدنيا في «الاعتبار»[(٣)]، وهذا جميع ما له من آثار فيما وقفتُ عليه[(٤)]، فإن كان روىٰ هذا الحديثَ عن أبيه ـ وهو ما أتوقعه ـ فعلّة الخبر أبوه، وإن كان أحد النُسّاخ جعله متابعاً لأبيه وهماً فمثل ذلك وأطم! وإن كان متابعاً لأبيه فعلاً فقد تفرّد عمار الدهني بالخبر، وقد تقدم القول فيه قبل هذا، والأجلح لا يصلح للمتابعة في مثل هذه المواطن، والدِّينُ لا يؤخذ عن أمثال هؤلاء، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) موقع في «التهذيب» (٥:١٢٣): والترمذي عن البجيري، وهو خطأ، والتصويب من «علل الترمذي الكبير» (٢:٩٧٣) ففيه: قال محمد: عبد الله بن الاجلح، ليس بحديثه بأس. وقد جاز هذا الخطأ علىٰ محقق «تهذيب الكمال»، ونبَّهَنا عليه الناشرُ الفاضل.

(٢) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» (٥:٤٥)، و«الجرح والتعديل» (٥:١٠)، و«الثقات» (٨:٣٣٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤:٢٧٨)، و«الكاشف» (٢:٥٣٨)، و«التهذيب» (٥:١٢٢).

(٣) «مسند أحمد» (١:١٠٥)، و«المستدرك» (٣:٤١٣)، والطبراني في «الكبير» (٣:٢٨) و«مسند ابن الجعد» (٨٣٢)، و«الاعتبار» لابن أبي الدنيا (٣٤).

(٤) وانظر «المهدي المنتظر» للبستوي (١:٢٢٠).

وقد خرّج أخونا الشيخ البستوي خبراً عن ابن سيرين، وقال: إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات[١]، وخبراً عن علي بن عبد الله بن عباس[٢]، وقال مثل ذلك! وخبراً عن طاووس بن كيسان، وقال: إسناده حسن، وخبراً عن سعيد بن المسيب، وحكم بأنه حسنٌ بمجموع طرقه[٣]، وخبراً عن مطر الورّاق، وخبراً عن السميط بن عمير السدوسي، وحكم بأن إسناد كلّ منهما صحيح![٤].

وحيث إنّه لم يصحّ عندنا حديث مرفوعٌ ولا أثر موقوف؛ فلا حاجةَ بنا إلىٰ تسويد صفحاتٍ بأخبار مقطوعة علىٰ التابعين فمَن بعدهم؛ لأن النتائج التي سنتوصّل إليها لا أظنّها تختلف عن النتائج السابقة كثيراً، ولأنّ قولَ التابعي ليس حجةً عند أحد من أهل العلم، والله المستعان.



(١) «المهدي المنتظر» للبستوي (١: ٢٢١).
(٢) ما سبق (١: ٢٢٤).
(٣) ما سبق (١: ٢٢٦).
(٤) ما سبق (١: ٢٢٧-٢٢٨).

المبحث الرابع

الأحاديث المرفوعة غير الصريحة في المهدي

تمهيد:

أشرتُ في فصل تخريج الأحاديث المرفوعة المصرِّحة بالمهدي إلىٰ أن عمدة هذه الدراسة هو توجيه النقد العلمي اللازم للأحاديث التي صحّحها البستوي في تحقيقه المعتبر! لأنه لا يوجد حديثٌ يَحتمل الترقيع وراء تصحيحاته العزيزة!

وفي هذا الفصل بدا لي أن الشيخ البستوي أراد أن يكثّر عدد الأحاديث الواردة في المهدي لِتَسُوغ دعوىٰ التواتر المزعومة؛ فعدّ كل حديث اختلف الرواة في ضبط لفظه حديثاً برأسه، فصحّح وحسّن اثنين وعشرين حديثاً مرفوعاً (٢٠-٤١)، هي في الحقيقة اثنا عشر حديثاً تصرّف الرواة غيرُ الضابطين في نقل بعضها؛ فصارت كذلك!

ويحسن أن أستعرض صنيعه في التخريج سريعاً ليظهر للباحث والدارس كيف تُرهَق الأمة بدراساتٍ مطولة من غير فائدةٍ مرجوة، مشيراً إلىٰ ما يجب أن يكون عليه نقد الحديث النبوي علىٰ طريقة المحدثين:

١ ـ الحديث رقم ٢٠: حديث علي بن أبي طالب، درسه في الصفحات (٢٣٣-٢٣٨).

٢ ـ الحديث رقم ٢١: حديث ابن مسعود، جعله البستوي ستة أحاديث (٢١-٢٦) ودرسه في أربعين صفحة (٢٣٩-٢٧٨)، وهو لا يحتاج إلىٰ أكثر من خمس صفحات! كما سيأتي.

٣ ـ ٥ الحديث رقم ٢٧: أحاديث أبي هريرة الثلاثة (٢٧-٢٩)، درسها في الصفحات (٢٧٩- ٢٩٦).

٦ ـ ٨ الحديث رقم ٣٠: أحاديث أبي سعيد الخدري، جعلها البستوي ثمانية أحاديث (٣٠-٣٧) درسها في اثنين وثلاثين صفحة (٢٩٧-٣٢٨)، وإنما هي ثلاثة أحاديث.

٩ ــ الحديث رقم ٣٨: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري، جعله البستوي حديثين (٣٧-٣٨) وهما في الحقيقة حديث واحد، وَهِمَ الرّاوي فرواه عن أبي سعيد مرّة وعن جابر أخرىٰ! (٣٢٢-٣٢٨).

١٠ــ الحديث رقم ٣٩: حديث آخر لجابر (٣٢٩-٣٣١).

١١ــ الحديث رقم ٤٠: حديث جابر بن سمرة (٣٣٢-٣٣٧)، وقد تقدم تخريجه العلمي الوجيز في مبحث (المهدي المنتظر بين الإمامة القرشية والتجديد).

١٢ــ الحديث رقم ٤١: حديث أم سلمة (٣٣٨-٣٤١).

وقد رأيت من المناسب تقديمَ الأحاديث المخرّجة في الصحاح؛ لأن درسَها أيسرُ وعللَها أقل، وهي الأصل في مصادر الأحاديث الصحيحة، لاعتقادي أن الصحاح الأربعة: البخاري ومسلماً وابنَ خزيمة وابن حبان؛ قد حوت تسعة أعشار صحيح السنة الشريفة! والعشر الباقي منثورٌ في عشرات المجلّدات الأُخَر!



الحديث الأول

حديث الخَسْف بالجيش

ورد حديث الخسف بجيشٍ يغزو الكعبة المشرفة عن عدد من أصحاب النبي ﷺ، وإن كنت أرىٰ هذا الحديث من العلم الخاص الذي إنما صحّ من أحاديث نساء النبي ﷺ، ويترجح عندي أن من رواه من الصحابة إنّما أخذه عنهن غالباً، والله تعالىٰ أعلم.

وقد جاء حديث الخسف من حديث عائشةَ رضي الله تعالىٰ عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو جيشٌ الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يُخسف بأولهم وآخرهم» قالت: قلت يا رسول الله: كيف يُخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟ قال: «يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يُبعثون علىٰ نياتهم» أخرجه البخاري (٢٠١٢) ومسلم (٢٨٨٤) وغيرهما.

ومن حديث أم سلمةَ رضيَ الله تعالىٰ عنها نحوه عند مسلم (٢٨٨٢) وعلي ابن الجعد (٢٦٨٧) والطبراني في «الكبير» (٢٣: ٤٠٩) وغيرهم.

ومن حديث حفصةَ رضي الله تعالىٰ عنها نحوه عند مسلم (٢٨٨٣) والنسائي (٢٨٨٠) وابن ماجه (٤٠٦٣) وغيرهم.

ومن حديث صفيةَ بنت حييّ رضي الله تعالىٰ عنها نحوه عند الترمذي (٢١٨٤) وابن ماجه (٤٠٦٤) وأحمد (٦: ٣٣٦، ٣٣٧) وغيرهم.

ومن حديث أم المؤمنين (مبهمة التسمية) رضيَ الله تعالىٰ عنها نحوه عند مسلم (٢٨٨٣).

ومن حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه عند النسائي في «المجتبىٰ» (٢٨٧٧، ٢٨٧٨) والحاكم (٤: ٤٧٦).

ومثل هذا الحديث لا يحتاج من التخريج أكثرَ مما تقدم لتوارده في الصحاح علىٰ ألسنة أزواج النبي ﷺ وهن من هُنّ، وكفىٰ بهذا وثاقةً وصحة.

أقول: ولك أخي القارىء الكريم أن تبحث عن المهدي المنتظر: ظاهراً، أو نصّاً، أو إشارةً، أو حتىٰ علىٰ التفسير الباطني! وأعتقد أنّك لن تجد في هذا الحديث عنه أثارةً من علم!



الحديث الثاني

حديث استحلالِ البيت الحرام

وبإسنادي إلىٰ الحافظ أبي حاتم بن حبان في «صحيحه» قال: أخبرنا أبو يعلىٰ قال: حدثنا أبو خيثمة قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي قال: سمعت ابن أبي ذئب يذكر عن سعيد بن سمعان أنه سمع أبا هريرة يحدّث أبا قتادة: أن رسول الله ﷺ قال: «يُبايَع لرجل بين الركن والمقام، ولن يستحلَّ هذا البيت إلا أهلُه، فإذا استحلّوه؛ فلا تسأل عن هَلَكة العَرَب! ثم تظهر الحبشة فيخربونه خراباً لا يعمر بعده أبداً، وهم الذين يستخرجون كنزه»[١].

وقال أبو عبد الله الحاكم: حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قلت: مدار هذا الحديث علىٰ محمد بن عبد الرحمٰن ابن أبي ذئب، رواه عنه إسحاق بن سليمان الرازي عند أحمد وابن حبان والحاكم، وعلي بن الجعد في «مسنده» عنه، وأبو داود الطيالسي عنه، وزيد بن الحباب وحسين بن محمد المروذي وأبو النضر هاشم بن القاسم الليثي عند أحمد، وغيرهم.

أقول: ابن أبي ذئب ثقةٌ صالحٌ يصدع بالحق، قال أحمد: ابن أبي ذئب يعدّ صدوقاً أفضل من مالك، إلا أن مالكاً أشد تنقيةً للرجال منه، كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمّن أخذ![٢].

---

(١) «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» (١٥: ٢٣٩)، و«المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٧٨)، و«مسند الإمام أحمد بن حنبل» (٢: ٣١٢، و ٢: ٣٢٨ و ٢: ٣٥١)، و«مسند ابن الجعد» (ص٤١٢)، و«المعجم الكبير» (٢٣: ٢٩٥، ٣٨٩)، و«مسند الطيالسي» (ص٣١٢) (٢٣٧٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩: ٣٠٣)، وانظر: «التقريب» (٦٠٨٢).

وأما شيخه سعيد بن سمعان فقد قال عنه العجلي والنسائي: ثقة، وقال الذهبي في «الميزان»: فيه جهالة، وفي «الكاشف»: وُثّق! وقال الحافظ في «التهذيب»: ضَعّفه الأزدي، وفي «التقريب»: ثقةٌ لم يصب الأزدي في تضعيفه.

قلت: وترجمه مسلمٌ في «الوحدان» الذين لم يرو عنهم غير ابن أبي ذئب، والراوي الثاني الذي ذكره المزّي: أبو سعيد سابق بن عبد الله الجزري لا نعلم أين روىٰ عن سعيد؛ لأن جميع ما لسعيد من الحديث ثلاثة أحاديث، وجميعها من رواية ابن أبي ذئب عنه؛ فهو من الوحدان كما قال مسلم، لكن المتأخرين قالوا: إن توثيقَ ناقدٍ عارف يرفع الجهالة عَمّن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وسعيدٌ قد وثقه النسائي، وهذا في حقيقته لونٌ من ألوان اضطرابهم في مسألة الجهالة، وضرب من أضرب الترقيع في بعض قواعد المصطلح![١].

وقال الحافظ في «الفتح»: «وقع في رواية سعيد بن سمعان: «لا يعمر بعده أبداً» وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية، ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يُحصىٰ كثرة، وقلعوا الحجر الأسود فحوّلوه إلىٰ بلادهم، ثم أعادوه بعد مدة طويلة، ثم غُزي مراراً بعد ذلك، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧] الآية؛ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين، فهو مطابقٌ لقوله ﷺ: «ولن يستحلّ هذا البيت إلا أهله» فوقع ما أخبر به النبي ﷺ، وهو من علامات نبوته، وليس في الآية ما يدل علىٰ استمرار الأمن المذكور فيها، والله أعلم»[٢].

---

(١) «الوحدان» لمسلم (١١٢٦)، و«ثقات العجلي» (٥٩٧)، و«الجرح والتعديل» (٤: ٣٠)، و«ثقات ابن حبان» (٤: ٢٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١٠: ٤٩٠)، و«الكاشف» (١: ٤٣٨)، و«الميزان» (٢: ١٤٣)، و«التهذيب» (٤: ٤٠)، و«التقريب» (٢٣٣١).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٣: ٤٦٢).

أقول: هذا الفهمُ للآية غريبٌ من الحافظ! والذي أراه أن الله تعالىٰ خاطب المشركين بصيغة الاستفهام التقريعي الذي يحمل في طياته معنىٰ الامتنان علىٰ المؤمنين، ومعنىٰ الإلزام بذلك، وهو أبلغ من الأمر المباشر لما فيه من تلطّف بالمؤمنين.

وكلام الحافظ المتقدّم يشير إلىٰ أنه يميل إلىٰ صحة الحديث، وإلا لما عدّه من دلائل النبوة، وقد نقل البستوي عن الهيثمي وأحمد شاكر والألباني تصحيحهم لحديث الباب! فصار عندنا ممن يصحّحون هذا الحديث: ابن حبان والحاكم والهيثمي وابن حجر وأحمد شاكر والألباني والبستوي! والحديث في نظري يصلح للاستشهاد والاعتبار به في بابه، وليس حسناً ولا صحيحاً!

وهب أنه حديثٌ صحيح، فأين المهديّ في تضاعيفه؟ إن النصّ لا يشير إلىٰ أيّ صفة سوىٰ أنه رجلٌ! فحمله علىٰ المهديّ تكلّفٌ وتحميلٌ للنصّ فوق ما يطيق.



الحديث الثالث

حديث أبي هريرةَ في إمامة المهديّ بعيسىٰ عليه السلام

وبإسنادي إلىٰ الإمام البخاري قال: حدثنا ابن بُكير حدثنا الليث: عن يونس، عن ابن شهاب، عن نافع مولىٰ أبي قتادةَ الأنصاري، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟»، تابعه عقيلٌ والأوزاعي.

قلت: مدار هذا الحديث علىٰ الزهري، رواه عنه جمع منهم: يونس بن يزيد عند البخاري ومسلم، وعبد الله بن أبي ذئب عند مسلم، ومحمد بن عبد الله بن مسلم ـ ابن أخي الزهري ـ عند مسلم، وأبو عمرو الأوزاعي عند ابن حبان، وعُقَيل ابن خالد عند ابن منده في «الإيمان»، وغيرهم[1]، واختلف علىٰ الزهري في لفظه:

ـ فرواه يونس والأوزاعي وغيرهما بهذا اللفظ.

ـ ورواه ابن أبي ذئب عند مسلم بلفظ: إن رسول الله ﷺ قال: «كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم، فَأَمَّكُم منكم»، قال الوليد بن مسلم: فقلت لابن أبي ذئب: إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري، عن نافع، عن أبي هريرة: وإمامكم منكم؟ قال ابن أبي ذئب: تدري ما أمّكم منكم؟ قلت: تخبرني! قال: فأمّكم بكتاب ربكم

---

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسىٰ ابن مريم عليهما السلام (٣٤٤٩) ولم يخرجه في موضع آخر، ومسلم في الإيمان، باب نزول عيسىٰ ابن مريم عليهما السلام (٣٩٢)، وقد خلط المحقّق البستوي حديث نافع مولىٰ أبي قتادة عن أبي هريرة وحديث سعيد بن المسيب وعطاء بن ميناء عن أبي هريرة؛ فجعلهما واحداً، وليس كذلك! وأخرجه ابن حبان في كتاب التاريخ من «صحيحه» (١٥: ٢١٣) (٦٨٠٢)، وابن منده في «الإيمان» (٤١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٢٤٢)، وغيرهم.

تبارك وتعالىٰ، وسنة نبيكم ﷺ[١]. **قلت**: ولابن أبي ذئب روايةٌ موافقةٌ ليونس والأوزاعي، ورواية أخرىٰ بالشك، وكلاهما عند أحمد في «المسند»[٢].

ـ ورواه ابن أخي الزهري بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وأمّكم؟!»[٣] وابن أخي الزهري له أوهامٌ عن عمّه، وعن غير عمّه، وهذا منها!

قلت: إن الذي لا يفقه مناهج المحدثين يقول: كل هذه الألفاظ صحيحة لأنها في الصحيحين أو أحدهما! والذي يعرف مناهجهم وطرائقهم في النقد يعلم أن الإمام مسلماً إنما ساق هاتين الروايتين ليبين اختلاف النقلة في لفظ الحديث.

قلت: يجب أن لا تحجبنا هيبة الصحيح عن فهم الصحيح ومنهج صاحبه فيه، ونأمل من جميع الباحثين أن يبحثوا بمنتهىٰ الحرية العلمية، بيد أننا نطالبهم أن لا يتعجّلوا بإصدار أحكامهم قبل أن يعرضوا نتائجَ دراساتهم علىٰ أهل الاختصاص من جهة، وأن يكون هدفهم الوصولَ إلىٰ الحقيقة، وليس الرغبة في مخالفة الشائع، فإن هذا مرضٌ نفسيٌّ خطير، نعوذ بالله منه، ومن شرّ أهله!

ولا حاجة بنا في هذا البحث أن نترجم للزهري؛ لأنه إمامٌ جليلٌ مع تدليسه وكثرة إرساله وروايته عن شيوخ مجاهيل!

وإنما نعرض ترجمةَ شيخه نافع؛ ليتعرف الباحث إلىٰ ثلاثةِ أمورٍ رئيسية تخص دراسةَ الكتب الصحاح:

الأول: التعرُّف إلىٰ منهج أصحابها في اختيار الرواة.

الثانـي: التعرُّف إلىٰ مفهوم الصحة عندهم.

الثالث: التعرُّف إلىٰ مناهجهم في التصحيح علىٰ الباب.

---

(١) أخرجه مسلم في الباب نفسه (٣٩٣).

(٢) «مسند أحمد» (٢: ٢٧٢) و(٢: ٣٣٦).

(٣) أخرجه مسلم في الباب نفسه (٣٩٤).

قال الإمام المزي: (ع) نافع بن عباس، ويقال: ابن عياش، الأقرع، أبو محمد مولىٰ أبي قتادة، ويقال: مولىٰ عقيلة، ويقال: غفيلة، ويقال: عبلة بنت طلق الغفارية، ويقال: مولىٰ سائبة، ويقال: إنهما اثنان.

روىٰ عن أبي قتادة الأنصاري (ع) وأبي هريرة (خ م د)، روىٰ عنه أسيد بن أبي أسيد البراد (د) وسالم أبو النضر (خ م د ت س) وصالح بن كيسان (خ م) وعمر بن كثير بن أفلح (خ م د ت كن) ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (خ م) قال النسائي: نافع مولىٰ أبي قتادة ثقة.

وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: نافع مولىٰ عقيلة بنت طلق الغفارية وهو الذي يقال له: نافع مولىٰ أبي قتادة، نسب إليه ولم يكن مولاه[1].

أقول: آثرت أن أنقل كلام المزي بتمامه لنعرف قدرَ هذا الراوي علىٰ حقيقته من غير تزيّد ولا مبالغات، ثم لنتبين من وراء ذلك ما إذا كان حديثه هذا بلغ الدرجة العالية في الصحة أو ما دونها!

ومن وراء ما رأينا من كلام المزّي، فإن للرجل شيخين هما: أبو قتادة الأنصاري، وأبو هريرة الدوسي، وروىٰ عنه خمسة من الثقات، منهم ابن شهاب الزهري تلميذه في هذا الحديث.

وقد أخرج له البخاري ومسلم حديثاً عن أبي قتادة، وحديثاً آخر عن أبي هريرة[2]، وله خمسُ رواياتٍ أخرىٰ عن أبي قتادة في كتب السنة، ولم يَرْوِ عن أبي هريرةَ سوىٰ هذا الحديث، ولم يرو الزهري عنه غيره أيضاً!

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٩: ٢٧٨)، «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» (ص٢٨) «تهذيب التهذيب» (١٠: ٣٦٢)، «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٦: ٤٩٤).

(٢) انظر حديثَ أبي قتادة بأطرافه في «صحيح البخاري» (١٧٢٧، ٢٧٥٧، ٥١٧٢، ٥١٧٣)، وفي «صحيح مسلم» (١١٩٦)، وحديثَ الباب عن أبي هريرة عند البخاري (٣٢٦٥)، ومسلم (١٥٥)، و«صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» (١٥: ٢٣٩)، و«مسند الإمام أحمد بن حنبل» (٢: ٣١٢، ٢: ٣٢٨، ٢: ٣٥١)، و«مسند ابن الجعد» (ص٤١٢)، و«المعجم الكبير» (٢٣: ٢٩٥، ٣٨٩)، و«المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٧٨، ٤٩٩)، و«مسند الطيالسي» (ص٣١٢) (٢٣٧٣).

ومع أنّ خمسةً من الثقات يروون عنه إلا أنّ شخصيته غيرُ واضحة المعالم، وانظر إلىٰ عدد التمريضات في جملة: قيل، وقيل! والجواب المألوف في هذا الصدد: لا يضير نافعاً عدم معرفتنا بنسبه وولائه وتاريخ ولادته ووفاته ما دام قد صح الإسناد إلىٰ الزهري أنه روىٰ عنه، ناهيك عن توثيق النسائي له وعدم ورود أي جرحٍ فيه!

بيد أن ممّا يستدعي التوقّفَ قليلاً عند هذا الحديث؛ هو أن الزّهريّ كثير الإرسال والتدليس، ولم يرو هذا الحديث إلا بالعنعنة من جميع طرقه، وللزهري مشايخ مجهولون عديدون، فهل يصح عدّ هذا الحديث من الصحيح لأن البخاري ومسلماً أخرجاه في صحيحيهما؟

أقول: لم يكن البخاري بعيداً عن الأحاديث التي نصّت علىٰ المهدي، فقد أشار إلىٰ تضعيف اثنين منها في «تاريخه الكبير»، ولو كان يرىٰ صحةَ شيءٍ من أحاديث المهدي لكان هذا الحديث مسعفاً له في ذلك! أما وقد خرّجه في باب نزول عيسىٰ ابن مريم شاهداً لحديث الباب؛ فيكون مراده ما يخص نزول المسيح ابن مريم فقط لا جملة الحديث؛ لأن من المسلّم لدىٰ النقاد أن البخاري يُخرّج حديثاً كاملاً للإفادة من لفظةٍ واحدةٍ فيه! وعليه فيكون الحديث من قبيل ما يخرجّه البخاري في الشواهد لا مما يخرجه للاحتجاج، علاوةً علىٰ أنّ الحديثَ غيرُ صريحٍ في المهدي كما ترىٰ، والله تعالىٰ أعلم.

وأما حديث أبي هريرة الثالث فسوف يأتي تخريجه مع حديث ابن مسعود؛ لأن راويه أبا شهاب الحناط وَهِمَ فجعله من حديث أبي هريرة!



الحديث الرابع

حديث جابر بن عبد الله الأنصاري في إمامة المهدي بعيسىٰ بن مريم عليهما السلام

وبإسنادي إلىٰ الإمام مسلم في «صحيحه» قال: حدثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجّاج بن الشاعر، قالوا: حدثنا حجاج ـ وهو ابن محمد ـ، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفةٌ من أمتي يقاتلون علىٰ الحق ظاهرين إلىٰ يوم القيامة، قال: فينزل عيسىٰ بن مريم ﷺ، فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا؛ إن بعضَكم علىٰ بعضٍ أمراء؛ تكرمةَ الله هذه الأمة»[1].

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ حجاج بن محمد المصّيصي الأعور، رواه عنه حجّاج بن الشاعر وهارون بن عبد الله والوليد بن شجاع عند مسلم، ورواه عنه محمد بن يحيىٰ الذهلي عند ابن الجارود في «المنتقىٰ»، وموسىٰ بن طارق الزبيدي عند أحمد، ويوسف بن سعيد بن مسلم عند ابن حبان، فهو من مشهور حديث حجاج الأعور، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره كما في «التقريب» (١١٣٥)، وعبد الملك بن جريج: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، كما في «التقريب» (٤١٩٣)، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي: صدوق، إلا أنه يدلّس، كما في «التقريب» (٦٢٩١).

---

(١) «صحيح مسلم» (١: ١٣٧)، و«مسند أحمد» (٣: ٣٤٥، ٣٨٤)، و«صحيح ابن حبان» (١٥: ٢٣١) (٦٨١٩)، و«المنتقىٰ» لابن الجارود (٢٥٧)، و«السنن الكبير» للبيهقي (٩: ١٨٠).

قلت: اختلاط حجاج الأعور لا يؤثر علىٰ صحّة الحديث لأن له شواهد تؤيد جملة معناه، إضافةً إلىٰ متابعة ابن لهيعة له عن شيخه ابن جريج عند أحمد، وابن لهيعةَ عالمٌ فقيهٌ كبير ابتلي بسوء الحفظ، لكنه مقبولٌ في المتابعات كما هو الحال هنا.

وعبد الملك بن جريج إنما يُخاف من تدليسه، وقد صرّح بالسماع من شيخه أبي الزبير، مثلما صرّح أبو الزبير نفسه بالسماع من شيخه جابر الصحابي، والكلام النقدي طويل الذيل، وأقصرُ القولَ علىٰ أن الحديث صحيحٌ لشواهده العديدة، أما صلاة عيسىٰ عليه السلام خلف إمام المسلمين في عصره، فسوف نتناولها في درسٍ نقدي خاص، محله دراسة أحاديث نزول المسيح عليه السلام.

بقي أن نقول: ما الدليل علىٰ أنّ أميرَ المسلمين عند نزول عيسىٰ عليه السلام هو المهدي؟! ليس بين أيدينا دليلٌ صحيحٌ صريحٌ في ذلك!



الحديث الخامس

حديث أبي سعيدٍ الخدري في إمامة المهدي بعيسىٰ ابن مريم عليهما السلام

نقل ابن القيّم عن أبي نعيم الأصبهاني في كتابه «أخبار المهدي» قال: حدثنا أبو الفرج الأصبهاني: حدثنا أحمد بن الحسين: حدثنا أبو جعفر بن طارق، عن الجيد بن نظيف، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «منا الذي يصلي عيسىٰ ابن مريم خلفَه»[١].

هذا واحدٌ من الأحاديث التي صحّحها البستوي من دون أي دليل علمي سوىٰ ترقيعته: (إسناده حسنٌ لغيره!)، فقد نقل هو عن ابن القيم قوله: هذا إسنادٌ لا تقوم به حجّة. . . قال: وذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، ورمز له بالضّعف، وقال المناوي في «فيض القدير»: فيه ضعف[٢]، وقال هو في تراجم رواته: «أحمد بن الحسين، وأبو جعفر بن طارق، والجيد بن نظيف؛ هؤلاء الثلاثة لم أجد لهم ترجمة»[٣]، فكيف يتجرّأ علىٰ تصحيح مثل هذا الحديث؟! ولا أدري ماذا سيقول لربه تعالىٰ يوم القيامة وهو ينسب إلىٰ رسول الله ﷺ حديثاً ليس بين يديه أدنىٰ دليلٍ علىٰ تصحيحه؟!

قال البستوي جواباً علىٰ تساؤلي: «قال الألباني: صحيح، وأشار إلىٰ أنه فصّل الكلام فيه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٢٢٩٣)، ولم يطبع هذا

---

(١) «المنار المنيف» لابن القيم (ص١٤٧) و«الحاوي» للسيوطي (٢: ٦٤).
(٢) «المهدي» للبستوي (ص٣١٦).
(٣) ما سبق (ص٣١٥).

الجزء بعد حتىٰ الآن حتىٰ يتم النظر فيه، ولا أدري هل وجد تراجم هؤلاء وأنهم ثقات، أم عثر علىٰ سند آخر للحديث؟! وأياً ما كان الأمر، فلو فرضنا ضعفَ هذا الإسناد فإن الحديثَ لا ينزل عن درجة الحسن؛ لأن أحاديث اقتداء عيسىٰ ابن مريم ـ عليه السلام ـ برجلٍ من أمة محمدٍ كثيرة، وقد سبق الكلامُ في بعضها»[1].

أقول: إذا كان هذا الكلام مسوِّغاً لإدخال مثل هذا الحديث في سنة النبي ﷺ؛ فلا حرجَ علىٰ كل ذي هوىٰ أن يرقّع مثل هذا الحديث الضعيف ويحتج به علىٰ هواه وينصر به بدعته، لتعود سنة النبي ﷺ مركباً للأهواء جميعها!

ويبدو أن الثقة المطلقة من البستوي وغيره بالألباني جعلته علىٰ شبه اليقين بأن الألباني لا يطلق الصحّة إلا بعد تقليب الأمور، ودرس الحديث من جميع جهاته!

وأخونا البستوي غفر الله له، كتب كتابه هذا في عام ١٣٩٨هـ، وطبعه في عام ١٤٢٠هـ، أفما استطاع أن يرجعَ إلىٰ «سلسلة الأحاديث الصحيحة» التي طبعت عام ١٤١٢هـ وصدرت قريباً منه في دار المعارف في الرياض؟!

أتسمِّي هذا يا أخي البستوي اهتماماً بالقارىء، وتدّعي اهتماماً بالسنّة، وغيرةً علىٰ دين الله تعالىٰ، فأين أنتَ عن مراجعة كتابٍ كتبته قبل عشرين سنة ولمّا طبعته لم تحصص عزوك القديم إلىٰ المخطوطات فتجعل العزو إلىٰ ما صدر مطبوعاً منها، وهذا يدل علىٰ أنّ بحثك كان في رُقادٍ عشرين سنةً فقط! فلمّا بُعث لم يُجدَّد له ثوبٌ ولم تُعِد النظرَ في تنقيداتك يومَ كنتَ طالباً في مرحلة الماجستير! غفر الله لنا ولك.

ولقد رجعتُ إلىٰ «السلسلة» في الموضع المشار إليه، فرأيت الشيخ الألباني قال: «لم يتيسّر لي حتى الآن الوقوف علىٰ إسناده! ومع ذلك فالحديث عندي صحيح لأنه جاء مفرقاً في أحاديث:

---

(١) «المهدي» للبستوي (ص٣١٦).

ـ أمّا أنه من أهل البيت، ففيه ثلاثة أحاديث!!

ـ وأما صلاته بعيسىٰ عليه السلام، ففيه حديث جابرٍ رضيَ الله عنه مرفوعاً. . .»[١].

أقول: هذا يعني أن الشيخَ الألباني لم يقف علىٰ سند الحديث الذي ساقه ابن القيّم في «المنار المنيف»! وما احتج به الألباني لا حجةَ في شيءٍ منه؛ وعلىٰ هذا فالحديث ضعيفٌ من غير ترقيع بغيره ولا تصحيح بغيره!!



(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٢٩٣).

الحديث السادس

حديث جابرٍ وأبي سعيدٍ الخدري رضيَ الله عنهما في سخاء المهدي

وبإسنادي إلىٰ الإمام مسلم في «صحيحه» قال: وحدثني زهير بن حرب: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث: حدثنا أبي: حدثنا داود ابن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وجابر بن عبد الله قالا: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر الزمان خليفةٌ يقسم المال ولا يعده»[(١)].

قلت: مدار هذا الحديث علىٰ أبي نضرة العبدي، رواه عنه داود بن أبي هند وهو أشهرُ طريق له عنه، وعلي بن زيد بن جدعان، وأبو مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي، وسعيد الجريري.

واختلف علىٰ أبي نضرة في هذا الحديث:

ـ فرواه داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن جابر وأبي سعيد مرفوعاً بهذا اللفظ، أخرجه مسلم وأحمد وغيرهما.

ـ ورواه سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري وحدَه مرفوعاً، أخرجه مسلمٌ وأحمد أيضاً، وأخرجه أحمد من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن أبي نضرة به نحوه.

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٩١٣، ٢٩٢٤)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٩٨٥، ٩٩٨)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (١٥: ١٩٦)، و«مسند أحمد» (٣: ٥، ٣٨، ٤٨، ٤٩)، و«مسند أبي يعلىٰ» (٢: ٤٢١) (١٢١٦) و«المستدرك» (٤: ٥٠١)، وانظر: «الحاوي للفتاوي» (٢: ١٣١).

ـ ورواه سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً، أخرجه مسلم وأحمد ونعيم بن حماد وغيرهم مختصراً ومطولاً، وبألفاظ متقاربة.

وقد جعل الشيخ البستوي هذا الحديث أربعةَ أحاديث، وإنما هي حديثٌ واحدٌ اضطرب فيه أبو نضرة العبدي، أو اضطرب هو في بعضٍ وأخطأ بعض الرواة في بعض، فأبو نضرة ليس من حفّاظ الحديث، فقد ترجمه العقيلي وابن عدي في «الضعفاء»، وقال ابن حبان فيه: كان من فصحاء أهل البصرة، أفلج في آخر عمره فتغير حفظه، وهذا هو سبب إيراد مسلم لهذا الحديث من هذه الطرق المتعددة[١].

ومهما يكن من أمر فإن بحثنا هذا لا يحتمل التطويل، ويكفينا القول: إن الرواة قد اتفقوا علىٰ معنى الحديث، وخلافُهم في اسم الصحابي لا يؤثر علىٰ صحة الحديث إطلاقاً، سواء نُسب الحديث إلىٰ أبي سعيد أم إلىٰ جابر أم إليهما معاً رضيَ الله تعالىٰ عنهما، وأبو نضرة العبدي مهما قيل عن تغير حفظه فإنه يروي حديثاً فيه قصة، والحديث الذي فيه قصة أدعىٰ إلىٰ حفظ راويه له!

لكن الحديث لا يصرّح بكون هذا الخليفة عربيّاً؛ فضلاً عن أن يكون المهديَّ الهاشميَّ الفاطميّ!.



(١) انظر طرفاً من ترجمة أبي نضرة في «ضعفاء العقيلي» (٤: ١٩٩)، و«الكامل» (٦: ٣٦٧)، و«ثقات العجلي» (٢: ٢٩٨، ٤٣١)، و«الجرح والتعديل» (٨: ٢٤١)، و«مشاهير علماء الأمصار» (٧٠٩)، و«التقريب» (٦٨٩٠).

الحديث السابع

حديث عليٍّ رضيَ الله عنه في ظهور المهديّ آخرَ الزمان

وبإسنادي إلىٰ الإمام أحمد قال: حدثنا حجاج وأبو نعيم قالا: ثنا فطر، عن القاسم بن أبي بزة، عن أبي الطفيل، قال حجاج ـ يعني: اللفظ لحجاج ـ: سمعتُ علياً رضيَ الله تعالىٰ عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ لبعث الله عز وجل رجلاً منا يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»[1]. قال أبو نعيم: «رجلاً منا» قال: «وسمعته مرةً يذكره عن حبيب عن أبي الطفيل عن علي رضي الله تعالىٰ عنه، عن النبي ﷺ» يعني بالعنعنة.

قال البستوي بعد ترجمته رواة الحديث: «والحديث قد سكت عليه أبو داود والمنذري، وقال الذهبي: سنده صالح، وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» ورمز له بالحسن، وقال العظيم آبادي: الحديث سنده حسنٌ قوي، وقال أحمد شاكر: إسناداه صحيحان، وقال الألباني: صحيح، النتيجة: إسناده صحيح!»[2] وقال الشيخ شعيب الأرناؤط: «رجاله ثقات رجال الشيخين غير فطر بن خليفة فله حديثٌ واحدٌ عند البخاري مقروناً بغيره، وروىٰ له أصحاب السنن، وقد وثقه غير واحد، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن الكوفيين، وهو متماسكٌ وأرجو أنه لا بأس به»[3].

---

(١) «مسند الإمام أحمد بن حنبل» (١ : ٩٩) (٧٧٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ : ١٣٢)، و«سنن أبي داود» (٤ : ١٠٧) (٤٢٨٣)، والداني في «الفتن» ص١٩٣ (٥٦١)، وأورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ : ٨٥٦)، وانظر «المهدي» للبستوي (ص٢٣٣-٢٣٨).

(٢) «المهدي» للبستوي (ص٢٣٧).

(٣) «مسند أحمد» بتحقيق الشيخ الأرناؤوط (٢ : ١٦٤).

أقول: فِطْر بن خليفة منزلته أن يُقبل منه ما يرويه في الشواهد والمتابعات علىٰ نحو ما خرّج له البخاري، وقول ابن عدي: لا بأس به؛ لا يبعد به عن هذه المنزلة، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما رواه عن أبيه فيه: ثقة صالح الحديث، وقال العجلي: كوفيٌّ ثقة حسن الحديث، وكان فيه تشيّعٌ قليل، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحيىٰ بن سعيد يرضاه ويحسّن القول فيه ويحدّث عنه، وقال أبو داود عن أحمد بن يونس: كنا نمرّ علىٰ فطر وهو مطروحٌ... لا نكتب عنه، وقال النسائي: لا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيس، وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله تعالىٰ، ومن الناس من يَسْتَضْعِفُه، وكان لا يدع أحداً يَكتبُ عنه، وكانت له سنٌّ عاليةٌ ولقاء، وقال السّاجي: صدوقٌ ثقةٌ ليس بمتقن.

أقول: هذه القيود كلها تؤكّد أن الرجلَ في حيّز من يعتبر بحديثه عامّة، وليس في مقام من يُحتج به، ناهيك عن اضطرابه في رواية الحديث، ذلك الاضطراب الذي عدّه أحمد شاكر إسنادين صحيحين! وعدّه البستوي متابعةً! وهذا من أعجب العجب!

وخلاصة الأمر أن الحديثَ لا يرقىٰ إلىٰ درجة الحسن، فضلاً عن الصحة!

والغريب أن البستوي ينقل عن الذهبي قولَه: إسناده صالح، وعن السيوطي والعظيم آبادي: أنه حسن؛ ثم يصحّحه من غير أن يبرز لنا دليلاً علىٰ هذا التصحيح، إلا أن يكون موافقةَ الشيخ الألباني، وهي ليست دليلاً كما لا يخفىٰ!!



الحديث الثامن

حديث عبدِ الله بن مسعودٍ في وصفِ المهديّ

بإسنادي إلىٰ الإمام أبي حاتم بن حبان في «صحيحه» قال: أخبرنا الحسين بن أحمد بن بسطام بالأُبُلّة، قال: حدثنا عمرو بن علي بن بحر، قال: حدثنا ابن مهدي، عن سفيان ـ يعني الثوري، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتىٰ يملك الناس رجلٌ من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، واسم أبيه اسمَ أبي؛ فيملؤها قسطاً وعدلاً»[١].

أقول: مدار هذا الحديث علىٰ عاصم بن أبي النجود، وهو من مشهور حديثه، رواه عنه خلائق، منهم أبو الجَحّاف داود بن أبي عوف، وزائدة بن قدامة، والسفيانان، وأبو إسحاق سليمان ابن أبي سليمان الشيباني، وسليمان بن مهران الأعمش، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن حكيم بن جبير، وعبد الملك بن حميد ابن أبي غنية، وعثمان بن شبرمة، وعمر بن عبيد الطنافسي، وعمرو بن قيس المُلائي، وفِطْر بن خليفة، وأبو شهاب محمد بن إبراهيم الكناني الحنّاط، وهشام ابن هشام الدستوائي، وواسط بن الحارث، وأبو بكر بن عياش، وغيرهم.

وقد اختُلف علىٰ عاصم في ألفاظ هذا الحديث، يزيد بعضهم علىٰ بعض ويتفقون في المعنىٰ علىٰ النحو الآتي:

---

(١) انظر تخريج هذا الحديث بطرقه في «صحيح ابن حبان» (١٣: ٢٨٤، و ١٥: ٢٣٦، ٢٣٧)، ومسند أحمد (٣٣٦، ٣٧٧، ٤٣٠، ٤٤٨)، و«سنن أبي داود» (٤: ١٠٦) (٤٢٨٢)، و«جامع الترمذي» (٤: ٥٠٥)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٠، ١٣١، ١٣٦)، و«المعجم الأوسط» (٢: ١٣٥) (١٢٥٥)، و«المستدرك» (٤: ٥٥٧).

ــ فعلىٰ لفظ: «حتىٰ يملك الناسَ رجلٌ من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي» وما يقاربه، رواه عن عاصم: زائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وعمرو بن قيس، وفطر بن خليفة.

ــ وعلىٰ لفظ: «يواطىء اسمه اسمي» من غير ذكر اسم أبيه؛ رواه عن عاصم الأكثرون، منهم السفيانان، وسليمان بن مهران الأعمش، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن حكيم بن جُبَير الأسدي الكوفي، وعمر بن عبيد الطنافسي، وعمرو بن قيس الملائي، وفِطر بن خليفة، وأبو شهاب محمد بن إبراهيم الكناني، وهشام بن هشام الدستوائي، وأبو بكر بن عياش، وأبو الأحوص، وغيرهم.

ــ وعلىٰ لفظ: «رجلٌ من أهل بيتي» أو «رجلٌ من أهل بيت النبي» رواه جمعٌ منهم: أبو الجحاف داود بن عوف، وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن إبراهيم الكناني.

ــ وعلىٰ لفظ: «اسمه اسمي، وخلقه خلقي» رواه عن عاصم عثمان بن شبرمة فقط.

ــ وقد اضطرب أبو شهاب الحنّاط ـ وهو شبه مجهول ـ فرواه مرةً عن عاصم عن زر عن ابن مسعود، ومرةً عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة؛ فجاء ابن حبّانَ وغيرُه فعدّوا هذا حديثاً وهذا حديثاً، وقوّوا هذا بذاك، وتبعهم البستوي علىٰ ذلك، وهو من أعجبِ العجَب!

ووراء ذلك ألفاظٌ كثيرة، لا تقدّم في هذا الباب شيئاً ولا تؤخّر، من مثل: «لا تذهب الأيام والليالي»، و«لا تذهب الدنيا»، و«لا تنقضي الأيام»، و«لا يذهب الدهر» فهذه ومثيلاتها لا يجهل أحدٌ أنها من تصرّف الرواة في ضبط الحديث وليست أحاديث متعددة.

ولست أدري ما الذي دعا الشيخ البستوي إلىٰ اعتبار هذا الحديث الواحد ستةَ أحاديث! مع أن مداره في جميع طرقه علىٰ عاصم، ومثله لا يجهل أن اختلافَ

ألفاظه من آثار اختلاف الرواة في الضبط، وليس عدة أحاديث قالها رسول الله ﷺ! وكان من آثار هذا الفهم الغريب من أخينا البستوي أن استغرق تخريج هذا الحديث الواحد عنده أربعين صفحة (٢٣٩-٢٧٨)!

والجامع لهذه الأحاديث كلّها هو ظهورُ رجلٍ من أهل بيت النبي ﷺ يحكم بالعدل، ويقسط في رعيته، فإن ثبتَ هذا القدر ـ وهو أدنىٰ ما اتفق عليه الرواة ـ فيسعنا عندئذٍ أن ننتقل خطوةً أخرىٰ لننقد الزيادات علىٰ هذا القدر المتفق عليه عن عاصم.

وبعد اتّفاق كل هؤلاء الرواة عن عاصم لا حاجةَ بنا إطلاقاً إلىٰ ترجمة الرواة عنه، بل إن هذا من العبث في العلم، وهدر الجهود والصفحات فيما لا تحصيلَ تحته، ويكفينا ترجمته وحده، وقد نحتاج ترجمة شيخه زر بن حبيش:

ـ قال المزّي: (ع) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرىء، قال أحمد بن حنبل وغيرُ واحد: بهدلة هو أبو النجود، وقال عمرو بن علي: عاصم بن بهدلة هو عاصم بن أبي النجود، واسم أمه بهدلة، وقال حاجب بن سليمان المنبجي ومحمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدَّمي نحوَ ذلك، وقال أبو بكر بن أبي داود: زعم بعض من لا يعلم أن بهدلة أمه، ليس كذلك بهدلة أبوه، ويكنىٰ أبا النجود، روىٰ عن جمعٍ من الشيوخ، منهم زر بن حبيش وأبو عبد الرحمٰن السلمي ومصعب بن سعد بن أبي وقاص، وروىٰ عنه جمعٌ منهم جَميع من تقدّم ذِكْرُه من الحفّاظ ورواة هذا الحديث، قال خليفة بن خياط وابن بكير: مات سنةَ سبع وعشرين ومئة، وقال أبو عبيد القاسم بن سلاّم وإسماعيل ابن مجالد بن سعيد ومحمد بن سعد: مات سنة ثمانٍ وعشرين ومئة، وقال أبو بكر الخطيب: حدّث عنه عطاء بن أبي رباح وسفيان بن عيينة، وبين وفاتيهما أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: إحدىٰ وثمانون سنة، روىٰ له البخاري ومسلم مقروناً بغيره[١].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣: ٤٧٣).

قلت: كلام النقاد مختلِفٌ فيه، مع اتفاق جميعهم علىٰ تقواه وفضله وعلمه بالقرآن والقراءات، وعلىٰ هذا فإذا رأينا كلمة: ثقة، ثم رأينا كلمة: كثير الخطأ ونحوها من العبارات التي تتنافىٰ مع كلمة ثقة؛ فيجب أن تُصرَف الوثاقة إلىٰ ما نسمّيه عدالةَ الدين، وتنصرف العباراتُ الأخرىٰ إلىٰ درجة استقامة الرواية.

وقد ذكرتُ فيما مضىٰ وفي أبحاثٍ أخرىٰ أن **أيّ قيد علىٰ الوثاقة المطلقة ينقل الثقة إلىٰ درجة الاختبار؛ بُغيةَ الوقوف علىٰ درجة الضبط عنده.**

وقد وثّق عاصماً عديدون لا حاجةَ بنا إلىٰ تعدادهم؛ لأن وثاقته العامّة مسلَّمةٌ من قِبَلنا، لكننا في الدرس النقدي نبحث عن القيود الطارئة علىٰ هذا العموم.

ترجمه ابن سعد في «طبقاته» وقال: كان ثقة، إلا أنه كان كثيرَ الخطأ في حديثه، وقال أحمد: كان شعبة يقدّم الأعمش عليه في تثبيت الحديث، وقال ابن معين والنسائي: لا بأسَ به، وقال العجلي: كان عثمانياً، والكوفيون يقولون هذا الحديث عن عاصم عن زر عن عبد الله، ومثله أحاديث قد اختلفوا فيها عن زر وأبي وائل، وروىٰ من الحديث أقل من مائتي حديث، وأكثر روايته عن زر بن حبيش، وكان زر شيخاً قديماً إلا أنه كان فيه بعض الحمل علىٰ علي رضيَ الله عن علي، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطرابٌ وهو ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصّدق، ليس بالحافظ، وليس محلّه أن يُقال: ثقة، وقال فيه ابن عُلَيّة: كلّ من كان اسمه عاصماً فهو سيء الحفظ، وقال ابن خراش: في حديثه نُكْرة، وقال العُقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، قال يحيىٰ بن سعيد: شعبة يقول حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها![١].

---

(١) «ثقات العجلي» (٨٠٧)، «الثقات» (٧: ٢٥٦)، «الجرح والتعديل» (٦: ٣٤٠)، «التعديل والتجريح» (٣: ٩٩٤)، «تهذيب الكمال» (١٣: ٤٧٣)، «الكاشف» (١: ٥١٨)، «تهذيب التهذيب» (٥: ٣٥).

قلت: هذا هو حال عاصم رحمه الله تعالىٰ، ونحن إذا نظرنا إلىٰ حديث الباب في ضوء هذه القيود رأينا ما يأتي:

١ ــ لقد وُصف عاصمٌ بالاضطراب، وتعدُّد روايات حديثه مع اتفاق عدد من الرواة علىٰ لفظ كل رواية مؤشرٌ عملي صحيح علىٰ هذا الاضطراب، فألفاظ حديثه وصلت إلىٰ سبعةٍ متقاربة أو متباعدة، وعلىٰ أكثر هذه الألفاظ اتفق عدد من الرواة الثقات!

٢ ــ لقد وُصف عاصمٌ بالخطأ الكثير، ويظهر لونٌ من ألوان خطئه في رواية هذا الحديث عن زر بن حبيش عن ابن مسعود مرةً، وعن أبي صالح عن أبي هريرة مرة أخرىٰ! فقد أخرج الترمذي من حديث سفيان بن عيينة، عن عاصم عن زر، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «يلي رجلٌ من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي»، قال عاصم: وأخبرنا أبو صالح، عن أبي هريرة قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ لطوّل الله ذلك اليوم حتىٰ يلي». قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن صحيح[1].

قلت: صحّح الترمذي هذا الحديث لتوثيقه عاصماً من جهة[2]، ولاعتقاده أن حديثَ ابن مسعودٍ شاهدٌ له، وليس اضطراباً في الحفظ من جهة أخرىٰ!

٣ ــ مَن وُصف بسوء الحفظ يحتاج إلىٰ متابع، وتتأكد ضرورة المتابعة في أمور الأحكام والعقائد، ولم أقف علىٰ متابعةٍ لعاصم في حديثه هذا سوىٰ ما أخرجه الطبراني وغيره من حديث يوسف بن حوشب الشيباني أنه قال: حدثنا أبو يزيد الأعور، عن عمرو بن مرة، عن زرّ بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال:

---

(١) «جامع الترمذي» (٤: ٥٠٥) (٢٢٣١).

(٢) قولي بتوثيق الترمذيِّ عاصماً استنتاجٌ من حكمه علىٰ أكثر أحاديث عاصم التي خرّجها في «جامعه» بقوله: (حسنٌ صحيح)، وهو مصطلحٌ يُطلقه علىٰ أحاديث الثقات وعلىٰ معظم ما يخرِّجه البخاريُّ ومسلمٌ من الحديث، وانظر كتابنا «الإمام الترمذي، مصطلحاته الحديثية، وأقواله النقدية في كتابه «الجامع» (١: ٣٣٥)، وهو أطروحتنا الثانية لنيل درجة الدكتوراه.

قال رسول الله ﷺ: «لا تذهب الدنيا حتىٰ يملك رجلٌ من أهل بيتي يوافق اسمه اسمي»(١).

قلت: وهذه متابعةٌ لا يُفرح بها؛ فإن يوسف بن حوشب لا يكاد يُعرف كما قال الذهبي، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن عدي: له أحاديث ليست بالكثيرة وهي محتمَلة(٢).

بقي أن نشير إلىٰ كيفية تخريج الشيخين له لئلا يحتج علينا محتجٌّ بذلك؛ فنحن نتلمس خطوات الشيخين في كل تخريجاتنا العلميّة الحديثية، لأننا وجدنا منهجهما في اختيار الأحاديث لكتابيهما المنهجَ الأمثل للصحة الممكنة في هذا العلم، ولم أقف علىٰ حديثٍ واحدٍ أعرضنا عن إخراجه في بابه مما ترجماه في كتابيهما إلا وهو معلول.

والبخاري ومسلم لم يخرّج كلٌّ منهما لعاصم إلا حديثاً واحداً، وكان عاصمٌ مقروناً فيه بغيره! ورأيت أن أسوق حديثه عند كلّ منهما لتتوضح بعض الأمور المهمة، وإن كان الحديث المُساق خارج موضوعنا:

بإسنادي إلىٰ الإمام البخاري قال: حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان: حدثنا عبدة بن أبي لبابة، عن زر بن حبيش، وحدثنا عاصم، عن زر قال: «سألت أُبيَّ بن كعب قلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا؟! فقال أُبيّ: سألتُ رسولَ الله ﷺ فقال لي: «قيل لي: قل؛ فقلت» قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ(٣).

---

(١) «المعجم الكبير» (١٠: ١٣١) (١٠٢٠٨).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٨: ٣٧٤)، و«الجرح والتعديل» (٩: ٢٢٠)، و«الكامل» (٧: ١٦٨)، و«اللسان» (٦: ٣٢٠).

(٣) صحيح البخاري (٤: ١٩٠٤) (٤٩٧٧)، وانظر ما يخصّ هذا الحديث من شرحٍ ونقد في «فتح الباري» (٨: ٧٤٤).

وبإسنادي إلىٰ الإمام مسلم قال: وحدثنا محمد بن حاتم وابن أبي عمر، كلاهما عن ابن عيينة. . قال ابن حاتم: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبدة وعاصم ابن أبي النجود؛ أنهما سمعا زرَّ بن حبيش يقول: «سألت أبيَّ بن كعب رضيَ الله تعالىٰ عنه، فقلت: إن أخاك ابن مسعود يقول: «من يَقُم الحَولَ يُصِبْ ليلةَ القدر!» فقال: «رحمه الله، أراد أن لا يتكل الناس! أما إنه قد علم أنها في رمضان، وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين»، ثم حلف لا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين، فقلت: بأي شيءٍ تقول ذلك يا أبا المنذر؟ قال: «بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذ لا شعاعَ لها»[1].

قلت: قد ظهر مما تقدم بعضُ الإشكالات حيالَ ضبط عاصم، ووضح أن الشيخين كليهما لم يخرِّجا له شيئاً مما انفرد به، ونحن علىٰ إثرهما سائرون، فلا نحتجّ بأفراد عاصم، وهذا منها.

ولو أننا قبلنا حديثَ عاصمٍ هذا، فنقبله علىٰ أنّه بُشرىٰ، يُحتمل أن يكون عاصمٌ ضبطها، فتبقىٰ في دائرة الأمل.

هذه جملة الأحاديث غير الصريحة في ذكر المهدي المنتظر، والتي حملها عددٌ كبيرٌ من العلماء حملاً أصولياً من باب حمل المطلق علىٰ المقيد؛ فجعلوها في المهدي المنتظر، وذلك لاعتقادهم أن الأحاديث المصرّحة بالمهدي صحيحة، بل متواترة تواتراً معنوياً!

أما بعدَ تخريجِنا هذه الأحاديث المصرّحة والساكتة علىٰ هذا النحو من التخريج النقدي الوجيز؛ فأعتقد أن هذا الحمل الأصولي لم يَعُدْ له مكان، ويجب أن يجري فهمٌ فقهيٌّ آخر لهذه الأحاديث؛ لأن الأصل الذي جرىٰ الحمل الأصولي عليه غدا غيرَ جدير بذلك؛ إذ لم يصحّ منه حديثٌ واحد؛ فضلاً عن دعوىٰ التواتر العريضة التي أطلقها أحدُ المحدّثين فتبعه الكثيرون من غير تحرير!

---

(١) «صحيح مسلم» (٢: ٨٢٨).

الفصل الرابع

الجوانب النظرية في عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية

ويندرج تحت هذا الفصل تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: في صلتي بالشيعة الإمامية.

المبحث الأول : ولادة المنتظر بين العقيدة الدينية والثبوت التاريخي.

المبحث الثاني: حجية مصادر الرواية عند الإمامية.

المبحث الثالث: مراتب الروايات الواردة في كتب الإمامية.

تمهيد

صلتي بالشيعة الإمامية

ترجع صلتي بالشيعة الإمامية إلىٰ عام ١٩٦٩م حيث جمعنا معسكرٌ، تدريبي شبابي في محافظة إربد، فكان من طائري وجود شابٌ زيدي من (تعزّ) في اليمن، وشابٌ إباضي من (صَلالة) في (عُمّان)، وشابٌ إماميّ من (البحرين) في خيمتي!

وكنت في تلك الأيّام لا أملك كثيراً من اللياقة الاجتماعية، وإن كنت أمتلك القدرة علىٰ الحوار، واليسير من آدابه ومتطلباته الثقافية.

كان دخولنا إلىٰ المعسكر قبيل أذان الظهر، وكان المعسكر الشبابي عامّاً يجمع صنوفاً من الجنسيّات العربية، وأشكالاً متباينة من الشباب، وخليطاً غير متجانس من الأديان والمذاهب والأفكار والاتجاهات.

كنت أنظر إلىٰ تلك الشريحة المتديّنة التي تشكّل عُشر المعسكر الشبابي تقريباً فأحمد الله تعالىٰ علىٰ هدايتهم، وسموّ أخلاقهم إذا ما قورنوا بسائر شباب المعسكر حتىٰ إذا دخلت خيمتي؛ أظلمت عليّ الدنيا، فالشباب الثلاثة يصلّي كل واحدٍ منهم منفرداً، وثلاثتهم يسبلون أيديَهم، ويُسرّون في صلاتهم، وكلّ واحدٍ منهم يصلّي ما شاء الله له أن يصلّي، ولا يتكلّمون، أو لا يكادون يتكلّمون!

وعند مساء الليلة الأولىٰ جلستُ أقرأ القرآن الكريم، وكانت قراءتي جيّدة، وعندما انتهيت مما قرّرت قراءته؛ سألني الأخ اليمني عن اسمي وبلدي وشيوخي الذين تعلّمت عليهم، وحدّثني عن بلده وشيوخه، ثم طلب منّي أن أصحّح له سورة الفاتحة، وشارك الأَخَوان الآخران حتىٰ أذّن المغرب، فقمت والتحقت بالجماعة القائمة في طرف المعسكر، وقام هؤلاء الإخوة يصلّون فرادىٰ، فامتلأت غيظاً وحنقاً عليهم!

وعقب انتهاء الصلاة رجعت إلىٰ الخيمة، فسلّمت عليهم بقَرَف، وقلت لهم بحدّة: عليكم بالجماعة، فإن يد الله علىٰ الجماعة، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية، لماذا تصلّون فرادىٰ، ألسنا مسلمين في نظركم؟

فقال الأخ البحريني: دعنا من هذا الكلام، وعدْ بنا إلىٰ ما لا اختلافَ عليه، إلىٰ القرآن الكريم، علّمنا مما علّمك الله تعالىٰ، فهذا خيرٌ من المراء والجدال، «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه»، فجلستُ معهم إلىٰ أذان العشاء، ثم قمت إلىٰ صلاة الجماعة، وفي مسيري إلىٰ موضع الجماعة شاهدتُ من الشباب أعداداً كبيرة، يتهارشون تهارشَ الحُمُر، وتتعالىٰ أصواتهم بالسباب والمزاح الوقح، فقلت في نفسي: أين هؤلاء من أولئك؟!

وعقب انتهاء الصلاة اجتمعنا علىٰ طعام العشاء، وأدرت الحوار بيني وبين زملائي الثلاثة علىٰ المائدة المتواضعة، فأبدىٰ كلّ واحدٍ منهم وجهةَ نظره، فكادت أراؤهم تتطابق علىٰ ضرورة عدالة إمام جماعة الصلاة وإذنه من المرجع الديني الأعلىٰ، وكان أشدّهم في ذلك الإمامي، وألينهم الإباضي!

ومن ثمّ ذهب كلّ منا إلىٰ فراشه، ونمت من آثار التعب الشديد في ذلك اليوم، واستيقظت في الواحدة بعد منتصف الليل؛ لأصلّيَ الوتر، فرأيت زملائي الثلاثة قائمين، فقلت في نفسي: إنهم يصلّون الوتر إذن!

ولما عدت من حفلة الوضوء الحموي! بعد نصف ساعة تقريباً رأيتهم قائمين يصلّون، فصلّيت ركعتين، ثم ركعتين ثم ركعتين، ثم الوتر، وختمت صلاتي بأقلّ من نصف ساعة!

وكان زميلي الإماميّ يَقنُت قبل الركوع في الأولىٰ، وبعد الركوع في الثانية، وكان يدعو في قنوته بأدعيةٍ تهزّ المشاعر، ويناجي الله تعالىٰ بكلمات تُسعد الرّوح وتزكّيها.

واستلقيتُ علىٰ فراشي، وأنا أراقب صنيعَ هؤلاء، حتىٰ مَلَلْت الانتظار، فغلبتني عيناي فنمت، وما شعرت إلا بأحد هؤلاء الأخوة يقول: أخي لو تستعدّ

لصلاة الفجر بارك الله فيك! فنهضت قائماً مسرعاً، وإذا بالأخوين الآخرين يصلّيان، فقلت: يصلّيان سنة الفجر، ثم حدّثت نفسي: ومن الممكن أنهما يصلّيان الفجر، فهم لا يصلّون جماعة!

وغادرت الخيمة إلىٰ مكان الوضوء، وعدت إلىٰ موضع الجماعة فلم أجد أحداً، والليل في ظلمته، فقلت: ربما يغلّس هؤلاء في صلاة الفجر!

ولما نظرت في ساعتي عرفت أنّ الفجر لن يتنفّس قبل ساعة من الزمان! فصلّيت من الليل ما شاء الله أن أصلّي، وتعمّدت الوقوف بجانب الإمامي؛ لأؤمّن علىٰ أدعيته، وأستمع إلىٰ مناجاته، حتىٰ حان وقت الأذان، فذهب الأخ الزيدي وأذّن، وقال في أذانه: حيّ علىٰ خير العمل، فاستشطت غيظاً، وأعدتُ الأذان لنفسي لأن هذه الزيادة مبتدَعة!؟

وبعد صلاتي الفجرَ جماعةً، وصلاتهم فرادىٰ منهم؛ عدت إلىٰ فراشي، فنُمت مباشرة، حتىٰ أيقظوني عند بدء التدريب الرياضي الصباحي.

وعقب الانتهاء من الجري الطويل وحركات اللياقة انتدبني المسؤول؛ لأدرّب بعض الشباب علىٰ المصارعة الرومانية، وكان العدد كبيراً، وهؤلاء الثلاثة منهم.

وامتدّ التدريب ساعتين، حتىٰ كللت ومللت فعلاً، فضحك المسؤول وصرفنا لتناول طعام الفطور.

جلس المسؤول أمامي، وسألني عن زملائي الثلاثة! فقلت: هم والله عُبّاد... لكن! فقاطعني قائلاً: هسْ... بدون لكن؛ اقْفِلْ... فسكتُّ!

ثم قام هذا المسؤول فأعطانا درساً تدريبياً شبابياً، ثم انصرف كلّ واحد إلىٰ خيمته، وما أن ألقيت نفسي علىٰ فراشي حتىٰ نمت، فأيقظوني لصلاة الظهر...

وعقب صلاة الظهر طلبوا مني أن أعلّمهم القرآن، فقلت: أريد أن أفهم قبل ذلك ما مذاهبكم؟

قال لي الإمامي: أنت مجتهد؟ قلت: بل مقلّدٌ شافعي، قال: إذا أقمتُ عليك الحجّة بصواب ما أنا عليه، هل تصبح شيعياً إماميّاً؟ قلت: لا! قال: لماذا؟ قلت: لأنني قد لا أستحضرُ سائرَ أدلّتي، وقد لا أستطيع ردّ أدلّتك، لكن غيري قد يستطيع من أمثال فلان وفلان! قال: فنحن إذن جميعاً مقلّدون، لا نملك الانتقال عن مذاهبنا، فإذا أصبحنا في درجة الاجتهاد نظر كلٌ منّا فيما هو عليه وما عليه أخوه المسلم من مذهبٍ آخر، ثم يختار ما يراه صواباً، ويكفينا أن كلمة التوحيد تجمعنا، وهذا القرآن الكريم، ألا يكفي؟

ومضت تسعة أيّام المعسكر، وما فَتَرتْ هِمّة هؤلاء من العبادة في ليلٍ أو نهار، وقد أفدت من أخلاقهم كثيراً، وكانت حلقةُ القرآن الكريم تأخذ عدةَ ساعات في كل يوم.

وفي إحدىٰ الجلسات العامّة، صدرت منّي كلمةٌ بأنني من ذريّة الحسين بن عليّ عليهما السلام فازداد الجميع لي احتراماً وتقديماً وتكريماً بمن فيهم الإباضي، حتىٰ كانت ساعة الفراق؛ فعانق بعضنا بعضاً، وبكينا جميعاً، فالتفت إليّ الأخ الإباضي ـ وما سمعته تكلّم سوىٰ هذه الجملة ـ وقال: نتعاون معاً علىٰ ما اتّفقنا عليه، ويعذر بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

وعندما سكنت العراق كان من قَدَر الله تعالىٰ عليّ ولطفه بي؛ أن أكون إماماً وخطيباً لمسجد المثنىٰ بحيّ القاهرة في بغداد طيلة أربع سنواتٍ كاملة، وكان أكثر أهل الحيّ المجاور للمسجد من الشيعة، وتعرّفت ـ يومها ـ إلىٰ الشيعة الإمامية عن قرب، ورأيت القوم علىٰ غير ما استقرّ في قلبي وعقلي عنهم، فرأيتهم أكثر عراقةً في العروبة من كثيرين غيرهم[١]، ورأيت غالبيّتهم العظمىٰ يحتفظون بالانتساب إلىٰ قبائلهم، ويعتزون بالانتساب إليها، وهذا أمر محترمٌ عندي!

ورأيت عند عامة الشعب العراقي ـ سنّةً وشيعة ـ كرماً عربياً أصيلاً، حتىٰ في أشدّ أيام الحصار حراجةً وشراسة، ورأيت لدىٰ عامّة الشيعة تعاملاً طيباً، ودماثةَ

---

(١) أمّا الأعاجم من الشيعة فلهم شأنٌ آخر!

أخلاق، وإغاثةً للملهوف ومساعدةً للمحتاج، ورأيت لديهم ولاءً وحبّاً للنبيّ وآله صلّىٰ الله عليه وآله وسلم يفوق الوصف.

ولو أن علماء الشيعة الإمامية قاموا بنقد مصادر الاعتقاد والفكر والتشريع والتاريخ، وأوضحوا لمقلّديهم أن هذه الروايات التي بُنيت بعضُ العقائد وكثيرٌ من المواقف الشيعية عليها غير صحيحة بل هي باطلة، وهي أثر من آثار الصراع الطائفي القديم؛ لكان أبناء الشيعة الإمامية في طليعة المسلمين ديناً وإيماناً وخلقاً؛ لأن في تربيتهم من الانقياد للمجتهد الحيّ ما يساعد علىٰ ذلك.

ولو أن علماء الطوائف الأُخَر قاموا حيال مصادرهم بعملية النقد هذه؛ لوجدوا في مواقفهم من الحَيْف والتناقض، وفي بعض معتقداتهم من الانحراف مثل الذي يعيبونه علىٰ غيرهم.

علىٰ أنني أرىٰ أن المسؤولية العظمىٰ تقع علىٰ عاتق كلّ حاكمٍ في الإقليم الذي يقوده ويحكمه، ثم علىٰ العلماء القادرين علىٰ النقد، والقادرين علىٰ تمييز الفقه الطائفي من الفقه الشرعي.

ومما ينبغي أن يكون واضحاً لدىٰ كلّ الساعين في وحدة الأمة وإزالة آثار الطائفية البشعة أن الزيدي والإمامي والإباضي لن يصبح سنياً، ولو جَنَّد أهلُ السنة كلَّ قُواهم العلميّة، وقواهم السياسية والعسكريّة، وهم إن فعلوا ذلك؛ فسوف يجدّدون بروز ظاهرة النفاق التي كانت في عصر النبي ﷺ، أو ظاهرة (التقيّة) في عصر الأمويين، لأن كلّ طائفة تعتقد أنها علىٰ الحق، وأن ما سواها علىٰ خطأ، أو علىٰ باطل!

وإن من المُسلَّم به أن أحداً من أهل السنّة لن يصبح شيعياً، لأن المتسالم عليه بين أهل السنة جميعاً أنهم جماعة الحق..! وإنما المطلوب في هذا الاتجاه الإقرارُ بضرورة التعايش السلمي، وحسن الجوار ابتداءاً، ثم رصد قضايا (الإجماع) التواضعي بين الطوائف جميعاً، ثم رصد قضايا الخلاف الفروعي وتصنيفها تُهدم بعد أن العقائدُ الضالّة المبنيّة علىٰ تلك الروايات الباطلة من تكفير الصحابة وتحريفِ

القرآن الكريم، والقولِ برجعة الأئمة، وعدم الانتماء لهذه الأمّة المرحومة[١] إلخ.. كما قدّمت آنفاً. ومن ثَمّ يكون الإعلانُ والإعلام المكثف لإبراز قضايا الإجماع علىٰ أنها هي الأصل، وأنها هي الغالبية العظمىٰ من الدين، وهذا حق، والإعلان والإعلام بأن قضايا الخلاف هي الفرع، وهي قليلة لا تشكل نسبة (٥٪) من جملة الأحكام![٢].

ومسألة (المهدي) واحدةٌ من قضايا الخلاف التي تحتاج إلىٰ نقد مصادرها وتقويم رواياتها عند أهل السنة والشيعة الإمامية، الطائفتين الكبيرتين اللتين يعتقد معظم أبنائهما بالمهدي المنتظر.

وإنني أستميح علماء هذه الطائفة الكبيرة العذرَ في تناول مسألة ولادة المهديّ المنتظر بالنقد؛ لأنني أحببت التعرّف إلىٰ مصادر الفكر الإمامي، فتناولت مسألة صغيرة أنموذجاً للبحث عن المعرفة؛ فكان هذا البحث.

وإذا كانت النتائج التي توصّلت إليها علىٰ خلاف ما يعتقدون، ويتوقّعون؛ فإنّ ذلك لا يعني أكثرَ من محاولة باحثٍ محايد توصَّل إلىٰ نتائج قد يكون مخطئاً في بعضها.

وصدري وعقلي مفتوحان لأي توجيهٍ أو استدراكٍ أو نقدٍ علميّ، ما دام مشفوعاً ببرهانه وحجّته، راجياً أن أجد لدىٰ علماء الإمامية تجرّداً وصدقاً وموضوعيّةً في البحث العلمي، واحترام وجهة نظر الآخر.

هذا ما أؤمّله، وإن كانت الأخرىٰ ـ لا قدّر الله ـ فحسبي عزاءً قولُ شاعرنا العربي:

فصـرتُ إذا أصـابتنـي سهـامٌ ... تكسَّرت النصالُ علىٰ النصالِ!

---

(١) تقدم الكلام مع الكاتب الشيعي الذي زعم بأن الله تعالىٰ قد استبدل العرب بالفرس، مستنداً إلىٰ روايات هزيلة ملأ بها المجلسّ واحداً من مجلّدات كتابه «بحار الأنوار».

(٢) ذكر أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي في مقدمة كتابه النافع «الفقه الإسلامي وأدلته» (١ :٧) أن مسائل الخلاف الأصلية بين مذاهب أهل السنة والإمامية سبع عشرة مسألة فقهيّة.

المبحث الأول

ولادة المهدي المنتظر

بين العقيدة الدينية والثبوت التاريخي

تقدم عند استعراضنا للكتب والمؤلفات المصنّفة في المهدي خاصة والمؤلفات التي تناولت مسألة المهدي وغيرَها من المسائل التي تتحدث عن أشراط الساعة، أو عن العقائد الإسلامية؛ أنّ مسألة المهدي عند الشيعة الإمامية ليست مسألةَ بُشرىٰ نبويّة تطمينية وردت في بعض أخبار الآحاد، تبشّر المسلمين بأن خليفَة من آل البيت الكرام سوف يحكم هذه الأمة بكتاب الله وسنّة رسوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلم، مما صنّفه بعض أهل السنّة ضمن دلائل النبوة التي تتحدّث عن غيب المستقبل، أو هي عقيدة فرعية عند المتأخرين منهم، ولكنها أصل من أصول الاعتقاد عندهم!

قال السيّد البكّاء: «أما الشيعة الإمامية الاثنا عشرية فإن القضيّة لديهم من حيث الموقع العقائدي ومن حيث الأحاديث الواردة فيها تتجاوز ذلك، فهي من حيث الموقع تتصل بأصلٍ من أصول الإيمان لديهم، وهو الإمامة[1].

ويقول: «أما الأحاديث الواردة فيه، فتتواصل رواياتها عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلم، والأئمة الاثني عشر من أهل البيت، عدا ما ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم فيما يتّصل به اسماً وصفةً ودوراً، وآباء وأمّاً، وعلاماتٍ ودلائلَ إمامة؛ حتىٰ تصل إلىٰ الآلاف.

---

(١) «المهدي المنتظر» للسيد عدنان البكّاء ص٥٥.

وقد أحصىٰ العلّامة الباحث المحقق الشيخ لطف الله الصافي في كل باب ورد في الفُصُول: الأول والثاني والثالث والرابع من كتابه «منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عدد ما أورد فيه من الأحاديث، وقد جمعتُ ما أشار إليه في هذه الأبواب... فكان مجموع الأحاديث المنتخبة مما رواه السنة والشيعة في ذلك (٥٣٠٣) خمسة آلاف وثلاثمائة وثلاثة أحاديث..! ولكنّ القضية الهامة التي هي موضع الخلاف في ذلك بين المسلمين تتلخّص في الإجابة عن السؤال التالي: من هو المهدي، ومتىٰ ولد؟»[(١)].

فمسألة المهدي إذن، هي مسألة عقائديةٌ فرعيةٌ عند أهل السنة، لكنها عقيدةٌ أصليةٌ عند الشيعة الإمامية؛ لأنها تتصل بأصلٍ من أصول الإيمان وهو الإمامة..

وكل الطروحات الفكرية التي عرضنا بعضها عند وصفنا بعضَ كتب الشيعة الإمامية؛ إنما تستند إلىٰ تلك الروايات الهائلة التي زادت علىٰ خمسة آلاف رواية تتحدّث عن المهدي! وإذا كان أصل الخلاف بين أهل السنّة والشيعة في: مَنْ هو المهدي، ومتىٰ ولد كما يقول علماء الطائفتين فإن الجواب علىٰ الفقرة الأولىٰ يسير، وخلاصته أن جمهور علماء أهل السنة يرونه محمد بن عبد الله من ذرية الحسن بن علي بن فاطمة، الذي سيولد قُبيل ظهوره كما يولد أيّ مولود من جيله، قُربَ نهاية الزمان.

بينما يرىٰ الشيعة الإمامية أنه محمد بن الحسن العسكري الذي وُلد في مطالع النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ما بين عامي (٢٥٢-٢٦٠هـ)، ثم غاب غَيبته الصغرىٰ وهو طفل، ثم غاب الغَيبة الكبرىٰ التي سوف تستمرّ حتىٰ يأذن الله بظهوره في آخر الزمان!

ولمّا كانت هذه العقيدة كلها تتفرّع علىٰ القول بولادته؛ فقد رأيت أن نقدَ الروايات التاريخية المثبِتة لولادته وحدها كافٍ لإثبات أصل فكرة المهدي عند

---

(١) «المهدي المنتظر» للسيد عدنان البكّاء ص٥٥.

الشيعة الإمامية أو نفيها، فإذا ثبتت ولادته تاريخياً؛ فيمكن ساعتئذ مناقشة القضايا التي ترتبت عليها من القول بإمامة الثاني عشر، والقول بالغَيبة الصغرىٰ وما يختصّ بها من تواقيع المهدي ومراسلاته، والنوّاب، والسفراء، ثم القول بالغَيبة الكبرىٰ وما يتبعها من أحكامٍ عقديةٍ وفكريةٍ وتشريعيةٍ إلىٰ آخر الزمان.

ومن المعلوم لدىٰ جميع الباحثين من شتىٰ الفرق الإسلامية؛ أنّ كتب التاريخ قد جمعت الغثّ والسمين من الروايات، وهذا يوجب علىٰ الباحثين تمييزَ الروايات الصالحة للاحتجاج والاعتبار عن غيرها من الروايات الواهية التي تَضِجُّ بها كتب التاريخ والسير والمغازي والتفسير.

وللشيعة الإمامية منهجٌ في قبول الروايات النقلية الواردة وردّها، يَلْزمُ أن أشير إلىٰ أهمّ ما يخصّ بحثنا هذا منه، معتمداً في ذلك علىٰ كلام كاتبٍ يعدّ من أكبر مراجع الشيعة، وقد كتب أضخمَ موسوعةٍ عن المهدي المنتظر بلغت عشرة مجلّدات!

في مقدمة «تاريخ الغَيبة الصغرىٰ» وتحت عنوان: تمهيد (ص١٩-٢٧) تناول السيد محمد محمد صادق الصدر طبيعة التاريخ الإسلامي الذي كان غامضاً مليئاً بالفجوات والعثرات، وذلك يعود في نظره إلىٰ أسبابٍ أبرز جوانبها:

ـ ما يرجع إلىٰ واقع التاريخ المعاش، حيث كان هذا التاريخ مقتضباً غامضاً مقيداً (ص١٩).

ـ الجانب الثاني: ما يرجع إلىٰ معرفتنا بذلك التاريخ ومقدار اطّلاعنا عليه، وهو يمثل الصورة التي أعطاها المؤرخون في كتبهم عن تلك الفترات، وهل هي مطابقةٌ للواقع أو لا؟ وبأي مقدار كانت سعة الصورة ودقّتها وعُمقها؟ وإلىٰ أي مدىٰ كان فهمُ المصوّر المؤرّخ واستيعابُه للأحداث ولما وراءها من فلسفة وعلل ونتائج؟ (ص٢٥).

وقد أشار السيّد الصدر في تمهيد هذا الكتاب إلىٰ وجوه الطعن الثلاثة في الرواية التاريخية فقال:

الوجه الأول: أن بين رؤية الحادثة وتدوينها بعداً زمنياً يجعل الرواية للحادثة جسداً بلا روح!

الوجه الثاني: أن المؤرخ مزيجٌ من عواطف وغرائز ومسبقات ذهنية وعادات ولا يمثل العقل والفكر منه إلا بعضَ هذا المزيج، وهو لا يكتب تاريخه بعقله وفكره، وإنما يكتبه بمجموع عواطفه وسائر مرتكزاته.. [انتبه إلىٰ هذا الكلام جيّداً!].

الوجه الثالث: طبيعة تدوين الوقائع في ضوء الملاحظة:

ـ فهناك الملاحظة المنظّمة التي يعتمد الباحث فيها النظر، ويتقصىٰ الحقائق حول حادثة معينة حين وقوعها.

ـ وهناك ملاحظة عفوية مشوّشة... مثالها رؤية التاجر أو السائح لبلد زاره بغرض التجارة أو السياحة، فإنّ ما يخصّ قصد زيارته يكون أقرب إلىٰ الانتباه والدقة ممّا رآه عفو الخاطر ومن غير قصد (ص٢٦)، والتاريخ [حسب رؤية السيد الصدر] مدوَّنٌ عادة بالنحو الثاني من الملاحظة، لأن الأشخاصَ الذين كانوا يعيشون تلك الأزمنة إنما عاشوها بصفتها حياةً عادية، لا يعيدون النظر فيها ولا يتعمقون في أسبابها ونتائجها، ثم يأتي الراوي منهم ليعطي المؤرّخَ ما عَلِقَ في ذهنه عن هذا الخِضَمّ الزاخر مما قد مَرَّ أمامه مروراً عابراً.

ثم قال: لا أريد أن أدخل في البحث للإجابة عن هذه المشكلات، فإننا ينبغي أن نكون فارغين عن أجوبتها قبل الدخول في البحث التاريخي، **وإلا فالأولىٰ لمن يؤمن بحرفية هذه المشكلات وصدقها ألا يحاول قراءة حرفٍ من التاريخ!** (ص٢٧).

وقد تكلم السيّد الصدر علىٰ طريق تذليل المشاكل التاريخية (ص٢٨-٣٢)، وتناول مشكلات تاريخ الإمامية الخاص (ص٣٣-٤١)، فكانت أبرز نقاط الضعف في تاريخ الإمامية الخاص تتجلّىٰ في نقاط خمس:

الأولىٰ: اهتمام المؤرّخين الإماميين في إثبات الإمامة، وإغفال موقف الإمام من أحداث عصره.

الثانية: التأكيد العقائدي في الروايات، واحتواء جزء صغير من أحداث التاريخ!

الثالثة: إهمال ذكر المكان والزمان اللذين وقعت حوادث ما يؤرّخون فيهما.

الرابعة: التطويل فيما ينبغي الاختصار فيه، والاقتضاب فيما ينبغي فيه البسط والتطويل، فقد تجد كلاماً مطولاً عن ترجمة راوٍ من الرواة عن الإمام، لكنك تجد اقتضاباً مخلاً حيال مواقف الأئمة عليهم السلام أو أصحابهم أو سفرائهم من الحوادث السياسية السائدة في عصرهم من مثل ثورة الزنج أو القرامطة، أو رأيهم في تأسيس دولة الأندلس... إلخ.

الخامسة: **نقطة إسناد الروايات، حيث إن المصنفين الإمامية جمعوا في كتبهم كلَّ ما وصلهم من الروايات عن الأئمة عليهم السلام أو عن أصحابهم بغض النظر عن صحتها أو ضعفها**...[1].

وعلماء الشيعة الإمامية الذين ألّفوا في الرجال اقتصروا في كل كتبهم علىٰ الترجمة لرواة الأحاديث الفقهية التشريعية، وأولوها العناية الخاصة بصفتها محل الحاجة العملية في حياة الناس، لكن هذه الكتب أهملت إهمالاً تاماً ذكر الرجال الذين وجدت لهم روايات في حقول أخرىٰ من المعارف الإسلامية كالعقائد والتاريخ والملاحم، مما قد يربو عددهم علىٰ رواة الكتب الفقهية.

فإذا وافق من حسن الحظ أن روىٰ الراوي في التاريخ والفقه معاً وجدنا له ذكراً في كتبهم، أما إذا لم يرو شيئاً في الفقه فإنه يكون مجهولاً، وإن كان من خير خلق الله علماً وعملاً، كما تدل عليه الروايات بالنسبة لعددٍ منهم» (ص٤٢-٤٥).

أقول: هذا كلامٌ مفيدٌ حرصت علىٰ تسجيله لأنه يمثل نقداً ذاتياً لتاريخ الإمامية من عالمٍ بارز فيهم، وقد أمضىٰ سنين من عمره حتىٰ كتب أضخم كتابٍ عن المهدي في تاريخ الإسلام!

---

(١) كن علىٰ ذُكْرٍ من هذا التصريح؛ حتىٰ تصل إلىٰ المبحث الثاني التالي توّاً.

وقد أوضح السيّد الصدر العديدَ من الثغرات التي يصعب تجاوزها في تاريخ الشيعة الإماميّة.

والتساؤل الذي لم أجد له جواباً صحيحاً هو: كيف تجاوز السيّد الصدر ذلك وكيف استطاع أن ينسج هذه الموسوعة الضخمة من ذلك التراث المليء بالثغرات والفجوات؟!

وتحت عنوان «**منهجنا في التمحيص**» يتابع السيّد الصدر كلامه مبيّناً كيفيّة الخروج من مأزق جهالة رواة التاريخ الإمامي فقال: «نستطيع الخروج من مأزق جهالة حال الرواة بعدة أمور:

أولاً: الأخذ بالروايات الموثوقة سنداً، إن فُرِضَ كون رواتها مذكورين ومنصوصاً عليهم بالوثاقة.

ثانياً: الأخذ بالروايات المشهورة في طبقة أعلامنا المؤلفين أو في الطبقات المتقدمة عليهم، إذ لعل كثرة روايتها منهم دالٌ علىٰ اطمئنانهم بوثاقةِ راويها أو الظن بمطابقتها للواقع، ولعل الشهرةَ تصل إلىٰ حدٍّ تكون بنفسها موجبةً للاطمئنان الشخصي بصحة السند وصدق المضمون، فتكون بذلك إثباتاً تاريخياً كافياً[١].

ثالثاً: الأخذ بالروايات التي قام شاهدٌ علىٰ صدقها من داخل مضمونها أو بضم قرائن خارجية إليها، كتلك الروايات التي وردت في تاريخنا الخاص وتضمنت ذِكرَ بعض الحوادث والحقائق التاريخية العامة، كالقرامطة أو ابن طولون، أو بعض الخلفاء العباسيين، أو بعض وزرائهم، أو تاريخاً لحادثة معينة، مما نجده صادقاً عند مراجعة التاريخ العام فيكون ذلك دليلاً علىٰ صدقها وصحتها لا محالة[٢].

---

(١) في هذا الكلام نظر، فالشهرة ليست دائماً دليلاً علىٰ الصحة، والاطمئنان القلبي قد يبعثه موافقة الهوىٰ، فما قيمته للجزم بصحة الصّدور؟!

(٢) إن مطابقة بعض الرواية لما أثبته الدليل التاريخي الصحيح؛ هو القَدْر الذي نحكم بصحته، أمّا الزيادة فلا تقبل إلاّ من الثقات الحفّاظ، لا من المجاهيل!

كما قد نستطيع أن نحصلَ علىٰ قرائن من بعضها علىٰ بعض، أو من مناسبتها لمقتضىٰ الحال، أو نحو ذلك، علىٰ ما سوف يأتي في البحوث الآتية.

رابعاً: الأخذ بالروايات المجرّدة عن كل ذلك، إذا كانت خالية عن المعارض ولم تقم قرينةٌ علىٰ كذبها وعدم مطابقتها للواقع، وكانت إلىٰ جانب ذلك مما يساعدنا في تذليل بعض المشكلات أو الإجابة علىٰ بعض الأسئلة المطروحة علىٰ بساط التاريخ، فإننا نضطر إلىٰ الأخذ بها بصفتها المصدرَ الوحيدَ للجواب(١)، ولا يبقىٰ بين أيدينا إلا الروايات التي هناك شاهدٌ علىٰ كذبها، وإلاّ الرواياتُ المتعارضةُ التي نشير إليها في النقطة الآتية.

ولا يخفىٰ أن كلّ ذلك إنما هو بالنسبة إلىٰ الحوادث الجزئية التي يحتاج إثباتها التاريخي إلىٰ شاهد، وأما الأمور التي هي من ضروريات مذهبنا، أو قام عليها بالتواتر في النقل، فإننا نعتبر ذلك إثباتاً تاريخياً كافياً، بالرغم من أن ضرورة المذهب لا تكون ملزمةً لمن لا يلتزم بالمذهب، إلا أن المرادَ حيث كان هو التعرّض لتاريخ الإمام المهدي (ع) في غَيبته الصغرىٰ من تاريخنا الخاص كما نؤمن به، وصرّح به مؤرّخو الإمامية، صحّ لنا الاعتماد علىٰ مثل هذه القرينة(٢).

النقطة السادسة: أن أعلامنا المؤلفين بذوقهم الموسوعي واتجاههم إلىٰ حفظ سائر الحديث أوردوا بعض الروايات المتعارضة، كالروايات الواردة في جواب: أن المهدي (ع) ماذا نطق في أول ولادته؟ أو الواردة في جواب: أنّ الشلمغاني هل كان وكيلاً للسفير الثالث للإمام المهدي (ع) أو لم يكن؟ وغيرها.

---

(١) هذا الكلام في الفقرة الرابعة هو ظاهرةٌ واقعةٌ في كثير من كتب التاريخ، لكن الذي يجب الانتباه إليه هو: ماذا نثبت بهذه النصوص التي لم تقم قرينةٌ علىٰ كذبها، وهي في الوقت ذاته ليست صحيحة ولا حسنة!؟ نعم يمكننا أن نفسّر بها بعض الحلقات المفقودة تكميلاً، لكن للاستئناس، لا للاعتقاد بدلالاتها، وتقويم شخوص التاريخ وأحداثه علىٰ وفقها!؟

(٢) غفر الله لك أيّها السيّد الصدر، كيف تعدُّ أمراً من الأمور من ضروريّات المذهب، إذا لم يقم الدليل القاطع للعذر عليه؟ «ثبّت العرش، ثم انقُش!!».

والإنصاف أن من العجيب والطريف الموجب للإعجاب والإكبار لهؤلاء المؤلفين الأعلام أننا نجد أن تعارضَ الروايات علىٰ هذا الصعيد أقلّ منه بكثير مما هو في الفقه مثلاً، إذ يعاني الفقيه عناءً كبيراً للتوفيق بين المتعارضات وحمل بعضها علىٰ بعض، والتوصل في النتيجة إلىٰ الحكم الشرعي المنشود، **أما علىٰ هذا الحق التاريخي، فبالرغم من وفرة الروايات وجهالة جملةٍ من رواتها، فالروايات متفقة ومتعاضدة ويندر فيها ما يكون من قبيل المتعارضات إلا أقل القليل**[١].

وعلىٰ أي حال فإننا إذ نكون بحاجةٍ إلىٰ تذليل الصعوبة الناتجة عن التعارض لننتفعَ من نتائج الحل في بحوثنا التاريخية؛ لا بد لنا أن نسير علىٰ إحدىٰ الخطوات التالية:

أولاً: إذا كانت إحدىٰ الروايتين أصحَّ سنداً أو أشهرَ نقلاً أخذنا بها وطرحنا مدلول الرواية الأخرىٰ بمقدار التعارض.

ثانياً: إذا كانت الشواهد والقرائن متوفرةً علىٰ صدق إحدىٰ الروايتين دون الأخرىٰ أخذنا بما قام الشاهد علىٰ صحته وطرحنا الآخر.

ثالثاً: إذا فقدنا المرجّحات بين المتعارضين أسقطناهما معاً عن قابلية الإثبات التاريخي، ولم يمكن الأخذ بأيٍّ منهما، ولكن الإسقاط يختصّ بحدود التعارض في المدلول لا محالة، ولا يعني ـ بمقتضىٰ القواعد ـ إسقاطَ سائر ما دلّت عليه الرواية، فيُؤخذ به مع توفر سائر الشرائط فيه.

فهذه هيَ أهم نقاط الضعف في أساليب أعلامنا المؤرخين، مع بيان النهج الذي سنحاول السير عليه في بحوثنا الآتية.

---

(١) سوف يأتي نقض السيّد الصّدر نفسه لهذا العجيب الطريف، والعجيبُ الغريب منه أن يجعل وفرة الروايات المتفقة المضمون رغم جهالة جملة رواتها، دلالةً علىٰ صحّتها، بدلاً من أن يفترض أنّ الوضّاع الذي وضعها جميعاً واحد!؟.

ثم إننا سنواكب التاريخ مقتبساً من هذا القسم الأخير من أعلامنا المؤرخين لنحظىٰ بعدة فوائد دفعةً واحدة:

الفائدة الأولىٰ: أن نعرفَ تاريخ الأئمة عليهم السلام وأصحابهم من المؤرخين المؤمنين بهم الموالين لهم، وصاحبُ البيت أدرىٰ بالذي فيه، ومن المحتمل بل المعلوم تسرّب بعض الحقائق إلىٰ كتبهم مما حُجب عن كتب الآخرين أو تعمدوا إلىٰ تركه، فإن نشاط الأئمة (ع) وعلمهم وأقوالهم كانت ـ بلا شك ـ بالنسبة إلىٰ أصحابهم أكثر مما هي بين الآخرين، وقد وصلت إلىٰ أجيالهم المتأخرة دون الآخرين[1].

الفائدة الثانية: أن نحظىٰ بزياداتٍ كثيرة غيرِ موجودة في كلام غيرهم، فإن كلام أعلامنا هو المصدر الوحيد لكثير من الحقائق التي تحلّ لنا المشكلات وتذلل لنا العقبات، وتملأ فجوات التاريخ إلىٰ حدٍّ كبير؛ وهي حقائق أهملها الآخرون عندما اقتصّوا الكلام في هذا الحقل من التاريخ الإسلامي، للدواعي السابقة التي أسلفناها، فلم يكن من الممكن لهذا الحقل أن يكون تاماً، وأن تملأ ما به من فجوات بتخصيص الاعتماد علىٰ كتب إخوتنا أهل السنة في التاريخ العام وغيره.

علىٰ أننا سوف نعتمد علىٰ كتب هؤلاء المفكرين ممن تعرض لهذا التاريخ كابن خلّكان وابن الجوزي الخُوارزمي وغيرهم؛ لنستفيد من أقوالهم في تحديد العصر الذي تؤرخه، وخاصةً فيما سقط من كلام أعلام مؤرخينا غفلةً أو عمداً.

الفائدة الثالثة: أننا نقتبس هذا التاريخ من أهله واضحاً صافياً خالياً من الدس ونقاط الضعف والخرافات، بنحوٍ نستطيع به ـ بكل سهولة ـ أن نناقشَ ما انفتحت به الألسنة من مناقشاتٍ وإشكالات، ونواجه به سائر الباحثين من مسلمين وغير مسلمين، فإن سائر ما قيل ناشىءٌ إما من الجهل بالتاريخ وعدم الرجوع إلىٰ مصادره

---

(١) هذا الكلام صحيح، بشرط توفّر الوثاقة لدىٰ هؤلاء الأصحابو أمّا أن يكون أكثرهم مجهولين أو كذّابين؛ فلا تصحّ مقولة «صاحب البيت أدرىٰ بالذي فيه» البتة!

الحقيقيّة، وإما من الاعتماد علىٰ الروايات الشاذّة والظنون الواهية التي لا تستند إلىٰ أساس، فإذا عرضنا التاريخ صريحاً واضحاً ممحَّصاً لم يبق أمامنا إشكال ولم يرد عليه أيُّ سؤال»[1]. انتهىٰ كلام السيد الصدر رحمه الله تعالىٰ.

فإذا انتقلنا إلىٰ تطبيقات هذا المنهج ـ علىٰ ما فيه من معارضة بعض قواعد النقد ـ رأينا السيد الصدر قد تجاوزَ كل أجزائه، وغفل عن جميع جزيئاته، وسجّل ستمائة صفحةٍ من التاريخ والتحليل والتعليل، لا يُسنِدُ كثيراً منها شيءٌ من صواب الروايات ولا حقيقةِ التاريخ! مع اعترافي التام بسعة أفق السيّد، وطرحه المشكلات العالقة بغاية الصدق والأمانة.

بيد أن الاستنتاجات التي يُرجِّحها في النهاية هي التوجُّهُ (الإمامي) العام وتأكيدُ صدق هذه المعتقدات التي لا سند لها حيث لم تثبت الروايات التي أوحت بها وأفرزتها!

وحين كنت أطّلع علىٰ كتابه الخِضَمّ هذا، كانت تَرْتَسِمُ أمامَ نظري كلمتُه التي صدّر بها كتابه: «إن المؤرِّخ لا يكتب تاريخه بعقله وفكره فقط، وإنّما يكتبه بمجموع عواطفه وسائر مرتكزاته!» وكلّ تحليلات السيد البديعة وكل فلسفته في فهم التاريخ؛ لم تَحُلْ بينه وبين الوقوع في إسار المرتكزات الطائفية، والعواطف التي صاحبت تكوينه منذ ولادته إلىٰ ساعات استشهاده.

ولست أدري والله! كيف غفل هذا السيد الكبير عن عقله وفكره، وكتب بملء عواطفه ومرتكزاته الإمامية قصةَ شراء الجارية (نرجس) التي جعلوها أُمّ المهدي، دون أن يُحيلنا إلىٰ أي نصّ تاريخي صحيح، خاص أو عام يشهد لملامح ذلك الحدث إن لم يُدوِّنْه بتمامه!

وقد رأيت أن أسجل هذه القصةَ بحروفها علىٰ طول مسردها القصصي الغريب! لصلتها الوثيقة ببحثنا هذا، وحتىٰ يعرف القارىء الكريم إلىٰ أي حدٍّ

---

(١) «تاريخ الغَيبة الصغرىٰ» (ص٤٦-٥١).

يفعل الحبّ والهوىٰ بأهله، وذلك في المبحث الثاني من الفصل الخامس الآتي إن شاء الله تعالىٰ.

وقد وقفتُ علىٰ كلامٍ طيّبٍ للشيخ أحمد الكاتب الكربلائي في كتابه «تطوّر الفكر السياسي الشيعي»، حيث يقول:

«إن من يطلع علىٰ التراث الشيعي العلمي الضخم في مجال الرواية والدراية، ويرىٰ اعتناء العلماء منذ القرون الأول بتقييم الرواة ودراسة الأحاديث وغربلتها، وتمييز القوي من الضعيف.. يدرك مدىٰ الأهمية التي يوليها العلماء الشيعة لبناء الأحكام الشرعية علىٰ أسس علمية متينة، وعدم قبولهم بجواز بناء مسائل الدين علىٰ الأوهام والفرضيات والإشاعات والأساطير!

ولكن المراقب المحايد يصاب بالدهشة لإهمال العلماء طوال التاريخ لدراسة الروايات التاريخية الواردة حول إثبات ولادة ووجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، واعتمادهم في ذلك علىٰ قاعدةٍ ما أنزل الله بها من سلطان تقول: «الضعيف يقوي بعضه بعضاً»، واعتبار مسألة الولادة والوجود أمراً مفروغاً منه مسلّماً لا يحتاج إلىٰ مراجعة أو نقاش... وهذا ما أدىٰ بهم إلىٰ ترديد تلك الروايات بلا تمعُّن ولا تفكير، تماماً كما يفعل غلاة الأخباريّين! ومن المعروف أن الأخباريين الأوائل كانوا يتلقفون كل رواية دون دراسة أو تمحيص، ثم تطوروا فأخذوا يميزون بين الروايات، ثم ولدت الحركة الأصولية التي راحت تقسم الأحاديث إلىٰ صحيح وحسن وقوي وضعيف!

إلا أن هذا التطور لم يشمل الروايات التاريخية الواردة حول موضوع ولادة المهدي الإمام الثاني عشر، حيث نرىٰ الشيخ الطوسي الذي ألف «الفهرست» و«الرّجال» في علم الرجال، ينقل تلك الروايات عن رجالٍ يضعفهم في كتبه وذلك بسبب الحاجة إلىٰ تلك الروايات لبناء نظريات كلامية معينة!

لقد أنفق محققٌ كبير مثل السيد مرتضىٰ العسكري سنوات طويلة من عمره لكي يثبت في مجلدين أو ثلاثة أن عبد الله بن سبأ أسطورة وهمية اختلقها بعض المؤرخين لكي يتهموا الشيعة بأخذ نظرية الوصيّة في الإمامة من الإسرائيليّين.

وبذل السيد العسكري جهوداً مضنية، ودرس عشرات الكتب التاريخية لكي ينفي وجود عبد الله بن سبأ ودوره في الفكر الشيعي، ولكنه لم يبذل واحداً بالمئة أو بالألف من الجهود ليبحث حقيقة وجود الإمام الثاني عشر، أو يدرس تلك الروايات التي تتحدث عن ولادته ولم يتوقف عندها في كتابٍ من كتبه، وهو الذي اكتشف فيه وجود (مائة وخمسين صحابي مختلق!).

بعد كل ذلك يمكنني القولُ بِعَدَم وجود قضيّة مهملة أو معرَضٍ عنها في التراث الشيعي كقضية «وجود الإمام المهدي وولادته»، ولا توجد قضية خارج البحث والاجتهاد مثل تلك القضية، وعندما قمت بدراستها بالصدفة ـ أو بالأحرىٰ بتوفيق من الله تعالىٰ ـ وعرضت نتيجة دراستي علىٰ العلماء والمجتهدين والمفكرين ـ من الشيعة طبعاً ـ لأكثر من خمسة أعوام؛ وجدت الكثير منهم يتهرّبون من قراءة الدراسة نفسياً ومن مجرد البحث فيها، كأنها تحاول أن توقظهم من الاستغراق في حلم جميل!

وقد تأكدتُ من وجود حالة نفسية عقائدية تحول دون ممارسة البحث العلمي أو نقد تلك الروايات التاريخية.

إن بعض المثقفين من عامة الناس يتلذذ بنقد عقائد الفرق الأخرىٰ والاستهزاء برجالها الضعاف والوضاعين ورواياتها غير المعقولة، ولكنه عندما يتعلق الأمر بقضية تخص طائفته فإنه يغمض عينيه، ويتذرع بالجهل وعدم الاختصاص، ويرفض أن يشغّل عقله قليلاً، ويفضل أن ينام علىٰ ما ورثه من خرافات وأساطير!» (ص٢٠٤-٢٠٦).

وقد قام الشيخ أحمد الكاتب بنقد الروايات الشيعيّة الشرعية والروايات التاريخية نقداً علمياً يندر وجود مثله لدىٰ نُقّاد الشيعة.

وقال في خاتمة كتابه (ص٤٤٧): «إن الفكر السياسي الشيعي لن يستطيع التقدم نحو الإمام، وإرساء قواعد الشورىٰ إلا بالسير علىٰ نهج الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلا بالتخلص من أوهام المتكلمين وفرضياتهم الخيالية التي أدخلوها في تراث أهل البيت، وعلىٰ رأسها فرضية ولادة ووجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) التي لم يَقُلْ بها أهل البيت ولم يعرفوها في حياتهم، والتي تسبّبت في إبعاد الشيعة عن مسرح التاريخ قروناً طويلة من الزمن». اهـ.



المبحث الثاني

حجيّة مصادر الرواية عند الإمامية

وقفتُ علىٰ بحثٍ جيّد كتبه الباحث صاحب جواد مطرود العبّاسي تحت عنوان: «الحُرّ العاملي ومنهجه في كتاب الوسائل» تناول فيه مصادرَ كتاب «الوسائل» من وجهة نظر مصنّفه، وعرض آراءَ علماء الشيعةِ الإمامية المتقدّمين والمتأخّرين حيالَ دعوىٰ الحُرّ بتواترِ هذه المصادر عن مؤلفيها، وتواترِ أحاديثها، أو صحّة صدورها عن المعصومين!

وبما أنّ أحاديث ولادة المهدي المنتظر وما يحيطُ بها، قد قَصَرْتُها علىٰ ما في «الكافي» منها؛ فسوف أقصر كلامه علىٰ ما يخصّ الكتب الأربعة الأصول؛ لأنها أحسن الكتب المصنّفة عند الإمامية وأصحّها.

قال الباحث الفاضل:

«عدّ الحُرّ العامليُّ أحاديثَ الكتب الأربعة قطعيّةَ الصُّدورِ عن المعصومين (ع)، وأنها منقولةٌ عن الأصول والكتب المعتمدة التي عُرِضت علىٰ الأئمة (ع)، واستشهد «الحُرّ» علىٰ ذلك بما أورده الشهيد الثاني في كتابه «شرح دراية الحديث» حيث قال: «قد كان استقرّ أمرُ المتقدمين علىٰ أربعمائة مصنّف سمّوها أصولاً، فكان عليها اعتمادُهم، ثم تداعت الحالُ إلىٰ ذهاب معظم تلك الأصول، ولخّصها جماعةٌ في كتب خاصّة، تقريباً علىٰ المتناوِل، وأحسن ما جمع منها: «الكافي» و«التهذيب» و«الاستبصار» و«من لا يحضره الفقيه»، كما استشهد بما ذكره الشيخ بهاء الدين في كتابه «الوجيزة» من أنّ قدماء محدّثينا، قد جمعوا ما وصل إليهم من كلام أئمتنا (ع) في أربعمائة كتابٍ تُسمّىٰ «الأصول» وألّفوا منها الكتبَ الأربعة».

ثم عقّب علىٰ ذلك بقوله:

«إنّ هذا صريحٌ في الشهادة بصحّةِ تلك الأصول والكتب المعتمدة، وعرضِ كثيرٍ منها علىٰ الأئمة (ع)، وفي الشهادة بأن الكتب الأربعة وأمثالها من الكتب المعتمدة المنقولة من تلك الأصول؛ أنّها كلّها محفوفة بالقرائن المتعددة».

وقد احتمل الحرّ العامليّ ورودَ بعض الاعتراضات علىٰ تواتر هذه الكتب فردّ دعوىٰ من يقول: إنّ هذه الكتب متواترةٌ عن مؤلفيها إجمالاً، إلاّ أنّ هذا التواتر ينتهي إلىٰ خبر الواحد غالباً، وذلك بقوله: «إنه قد علم بالتتبُّع والتواتر؛ أنّ تواتر تلك الكتب أشهر من تواتر كتب المتأخرين، وأقلُّها ـ علىٰ تقدير عدم ثبوت تواتره ـ خبرٌ محفوف بالقرينة القطعيّة» كما ردّ دعوىٰ من يقول: «إنّ تفاصيل الكتب الأربعة وأمثالها؛ غير مواترة؛ فذكر أنّه «لا فرقَ بين تفاصيل ألفاظ تلك الكتب في الاعتبار، وبين تفاصيل ألفاظ القرآن، حيث إن ذلك يُعلَم باتّفاق النُّسَخ، كما في القرآن، فيحصل العلم بذلك»[1].

وقد أورد الباحث الفاضل تحت عنوان (الفائدة السادسة)[2] شهادات العلماء بصحة مصادر الحرّ العامليّ التي اعتمد عليها، وتواترها وثبوتها عن مؤلفيها وثبوتها عن الأئمة.

وذكر أن الحرّ العاملي استشهد بواحدٍ وعشرين مصدراً لتعزيز رأيه بصحة مصادره وما ورد فيها من أحاديث، وكان في مقدّمة العلماء الذين استشهد بأقوالهم أصحابُ الكتب الأربعة[3].

وقام الباحث بعرض نصوص أولئك العلماء، التي سطّرها الحرّ العامليّ تصحيحاً لمصادره فكان منها ما يأتي:

---

(١) «الحرّ العاملي ومنهجه في الوسائل» (ص١٤٧-١٤٨).
(٢) «الحرّ العاملي ومنهجه في الوسائل» (ص٢٤١).
(٣) ما سبق (ص٢٤١-٢٤٢).

«قال الشهيد الثاني زين الدين بن علي (ت٩٦٦هـ)، في كتابه «الدراية»: تضمّن النصّ الذي أورده الحُرُّ العامليّ: أنّ الأصول الأربعمائة كانت هي المعتمَدَ عليها؛ ثم لخّصها جماعة في كتب خاصّة تسهيلاً للتناول، وأحسن ما جُمع منها: «الكافي»، و«التهذيب»، و«الاستبصار»، و«من لا يحضره الفقيه»، وقد عقّب الحرّ العامليّ علىٰ ذلك بقوله: إنّه صريحٌ في الشّهادة بصحّة تلك الأصول والكتب المعتمدة وعَرضِ كثيرٍ منها علىٰ الأئمة (ع)، وفي الشهادة بأنّ الكتبَ الأربعةَ وأمثالها من الكتب المعتمدة المنقولة من تلك الأصول؛ أنّها كلَّها محفوفةٌ بالقرائن المتعددة»[١].

وأما الفائدة التاسعة فقد جعلها الحُرّ للاستدلال علىٰ صحة جميع أحاديث الكتب التي أودعها في كتابه «الوسائل» وكونها صادرة عن المعصومين، ودلّل فيها علىٰ بطلان ما ذهب إليه بعضُ المحدّثين من تقسيم الحديث إلىٰ صحيح، وحسن، وموثّق وضعيف، كابن طاووس (ت٦٧٣هـ)، وتلميذه العلاّمة الحِلّي (ت٧٢٦هـ)[٢]، فذكر اثنين وعشرين وجهاً للتّدليل علىٰ ذلك، أغلبها يدور في

---

(١) ما سبق (ص٢٤٧).

(٢) اختلف بعض المحدّثين في تحديد زمن تقسيم الحديث، فذهب الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت١٠١١هـ) إلىٰ أنّ مُحْدِثَه هو السيّد جمال الدين ابن طاووس (ت٦٧٣هـ)، وتبعه تلميذه العلاّمة الحلي «منتقىٰ الجمان» (١:١٣)، وقال الشيخ البهائي (ت١٠٣١هـ): «إن أوّل من سلك هذا الطريق العلامة الحسن بن مُطهّر الحلّي». «مشرق الشمسين» (ص٤). وذكر الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ): «أنّ أول من اصطلح علىٰ ذلك. . العلاّمة الحلّي». «الوافي» (١:١١). أما الحُرّ العامليّ فقد قال مرة: إنّ هذا الإصلاح «تجدّد في زمن العلاّمة وشيخه أحمد بن طاووس» «الوسائل» (٢٠:٩٦)، ومرة قال: «إن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلاّمة أو شيخه أحمد بن طاوس». «الوسائل» (٢٠:١٠٢). وردّد الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ) بين العلاّمة وشيخه ابن طاووس «الحدائق الناظرة» (١:١٤). والظاهر أن الشيخ ابن طاووس هو أوّل مُنوّع للحديث وتبعه تلميذه العلاّمة الحلّي، وذلك لتصريح الشيخ حسن بن زين الدين وغيره، ولأنّ ابن طاووس يُعَدّ شيخَ هذا الفنّ، حيث جمع الأصولَ الرجالية الخمسة في كتابه «حَلّ الإشكال في معرفة =

صحّة طريقة القدماء وأصولهم، ووثاقة أصحاب الكتب الأربعة وأمثالها[١].

والوجوه التي ذكرها الحرّ العامليّ هي التي يأخذ بها الأخباريّون من الإماميّة القائلون بقطعيّة أخبار الكتب الأربعة وأمثالها، ويأخذون برفضه تقسيم الحديث إلىٰ الأقسام الأربعة المشهورة أيضاً.

وقد وقف الأصوليون بوجه هذه الدعوىٰ قديمُهم وحديثُهم، فألفّ محمد باقر محمد أكمل المشهور بالوحيد البهبهاني الحائري (ت١٢٠٦هـ) رسالةً في الردّ علىٰ الأخباريين، سمّاها «الاجتهاد والأخبار»[٢]، أبطل فيها دعوىٰ قطعيّة صدور الأحاديث، وانتهىٰ الشيخ علي الخاقاني (ت١٣٣٤هـ) في تعليقاته علىٰ فوائد الوحيد البهباني بالقول: «إن دعوىٰ القطعيّة مما لا ينبغي»[٣]، وذكر أن تقسيمَ الحديث «هو من الشواهد علىٰ ما يقوله الأصوليون من عدم قطعيّة الأخبار، إذ لو كانت قطعيّة الصدور ـ ولو خصوص الكتب الأربعة ـ لما أحدثوا ذلك الاصطلاح وغيّروا ذلك الوضع، ولكنّهم لمّا رأوا تباعدَ العهد، وخفاءَ كثيرٍ من القرائن أو أكثرها، واندراسَ كثيرٍ من الأخبار، وحدوثَ كثيرٍ من العوارض التي أوجبت الخلَلَ والغشَّ في الأخبار، حتىٰ خفيَ الصادر منها؛ فصار مشتبهاً بغيره» لذا أحدثوا الاصطلاح الجديد[٤].

وقال السيد بحرُ العلوم: «إن دعوىٰ القطعية مما لا ينبغي الركون إليها، وكيف تُدّعىٰ هذه الدعوىٰ مع نسخ الأخبار ونقلها في كلّ عصر وزمان، مع ما

=الرجال». وينظر: السيّد بحر العلوم: «الرجال» (١: ٣٠٤، ٣٠٥، ٢: ٤٣)، والطهراني: «الذريعة» (٧: ٦٥)، والكنتوري: «كشف الحجب» (ص١٩٩)، والغُريفي: «قواعد الحديث» (ص١٧).

(١) الحرّ العاملي: الوسائل (٢٠: ٩٦-١٠٤).

(٢) فرغ من تأليفها سنة ١١٥٥هـ وطبعت بإيران سنة ١٣١٤هـ مع كتاب «عدّة الأصول» للشيخ الطوسي.

(٣) الخاقاني: «رجال الخاقاني» (ص٢١٠).

(٤) ما سبق (ص٢١٨-٢١٩).

نرىٰ من الخلل بالزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل، . . فكم نرىٰ خبرَ الواحد المرويَّ في الكتب الأربعة ـ فضلاً عن غيرها ـ مختلِفَ المتن بالزيادة في بعضها والنقصان في آخر، . . هذا في المتن، وفي الطريق مثلُه؛ لكثرة الاشتراك في الرّواة. . وكذا في كيفيّة النقل باللّفظ أو المعنىٰ، فدعواها ـ أي القطعيّة ـ إذاً؛ ليست إلاّ مكابرةً صِرْفة!»[١].

وعقد السيد الخوئي في كتابه «معجم رجال الحديث» مبحثاً خاصاً بعنوان: روايات الكتب الأربعة ليست قطعيّة)[٢]، فنّد فيه قولَ من ذهب إلىٰ أنّ روايات الكتب الأربعة قطعيّةُ الصّدور، واستدلّ علىٰ ذلك بما قاله أصحاب الكتب الأربعة بشأن كتبهم وأخبارهم، وناقش الحُرَّ العامليَّ بصدد الوجوه التي أوردها للاستدلال بها علىٰ صحّة أحاديث مصادره، وقال عنها: إنّها «لا يرجع شيءٌ منها إلىٰ محصّل ولا يترتّب علىٰ التعرّض لها والجواب عنها غيرُ تضييع الوقت، وأحسنها الوجه الأول»[٣].

وقد تضمّن الوجه الأوّل عند الحُرّ العامليّ أنّ الأحاديث قد ضُبطت وصحّحت ودوّنت في مجالس الأئمة (ع)، قبل زمان الأعلام الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة بثلاثمائة سنة، وأنّ هؤلاء قد نقلوا كتبهم من تلك المدوَّنات المعلومة المُجْمَع علىٰ ثُبوتها، والتي صدرت عن المعصومين عليهم السلام، وهذه قد وصل إلينا كثيرٌ منها[٤].

وعقّب السيّد الخوئي هذه الدعوىٰ بقوله: «إنّها فارغة من وجوه»[٥]، وذكر أربعة أوجهٍ لتفنيدها، تضمّنت قولَه: إنّ الأئمة (ع) لم يتمكّنوا من نشر الأحاديث

---

(١) بحر العلوم: مقدمة كتاب «تكملة الرجال» للكاظمي (١ : ٢٧).

(٢) الخوئي: «معجم رجال الحديث» (١ : ٣٦).

(٣) الخوئي: «معجم رجال الحديث» (١ : ٤٨).

(٤) الحر العاملي: «الوسائل» (٢٠ : ٩٦).

(٥) الخوئي: «معجم رجال الحديث» (١ : ٣٦).

علناً، لأنّهم عاشوا في دور التقيّة، فكيف بلغت هذه الأحاديث حدّ التواتر أو قريباً منه؟! فضلاً عن أنّ الاهتمام المذكور غاية ما يفيده أنّ هذه الكتب صادرةٌ عن مؤلّفيها، فَنُسلِّم أنّها متواترةٌ عنهم، ولكنّه مع ذلك لا يحصل لنا العلمُ بصدور رواياتها عن المعصومين (ع)، حيث إنّ أصحاب الأصول والكتب؛ لم يكونوا كلّهم ثقاتٍ وعدولاً، فيُحتمل فيهم الكذب، وإذا كان صاحبُ الأصل ممن يُحتملُ الكذبُ في حقّه؛ فيحتمل فيه السَّهو والاشتباه، وحتىٰ لو سلَّمنا أنّ صاحب الأصل أو الكتاب لم يكذب ولم يشتبه عليه الأمر فمن الممكن أنّ من روىٰ عنه صاحب الكتاب قد كَذَب عليه في روايته، أو أنّه اشتبه عليه الأمر وهكذا.

إنّ تلك الأصول والكتب المعتبرة إن كانت مشهورةً ومعروفة فهي كذلك علىٰ إجمالها؛ لأنّه لم تكن كلّ نسخةٍ منها معروفةً ومشهورةً، وإنّما ينقلها واحدٌ إلىٰ آخر قراءةً أو سماعاً أو مناولةً مع الإجازة في روايتها، فالواصل إلىٰ أصحاب الكتب الأربعة إنّما وصل إليهم من طريق الآحاد.

وَتُعَدّ آراء السيّد الخوئي بهذا الصّدد ـ بصفته أحدَ أعلام الأصوليين البارزين ـ استمراراً للنّقد الذي وُجّه إلىٰ الفِكْر الأخباريّ عامةً، القائل بقطعيّة الأخبار عن الأئمّة المعصومين (ع)، هذا النقد الذي بدأ مع بداية الخلاف بين الطرفين قبل عدة قرون وما زال مستمراً»[١].

أقول: ظهر من هذه النقول المطوّلة من تلك الرسالة العلمية؛ أن الأخباريين خاصة، والمتقدّمين من الشيعة عامّة؛ كانوا يرون صحة جميع ما في الكتب الأربعة! بينما يرىٰ الفقهاء والأصوليّون وخاصة بعد السيّد ابن طاووس وتلميذه العلاّمة الحلّي أنّ وجودَ الرواية في الكتب الأربعة لا يعني صحّتها، وإنما يجب

(١) «الحرّ العاملي ومنهجه في كتاب الوسائل»، رسالة ماجستير للباحث صاحب جواد مطرود العباسي، جامعة الكوفة، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م (ص٢٦١-٢٦٤). وفيما يخصّ كتاب الكافي انظر: «الشيخ الكليني وكتابه الكافي في الفروع» «رسالة ماجستير» للباحث ثامر هاشم حبيب العميدي من الجامعة ذاتها، والعام نفسه (ص١٨٠-١٨٩).

دراستها سنداً ومتناً وفق قواعد نقد الحديث، ثم عرضها علىٰ القرآن الكريم، ثم عرضها علىٰ ضروريات الإسلام الكلية.

فإذا علمنا أنّ تَشَكُّل المدارس الفكريّة كان في القرن الرابع الهجري؛ تبيّن لنا بوضوح كيف رسخت كثيرٌ من المعتقدات لدىٰ الشيعة الإمامية قبل عصر تمحيص الروايات في القرنين السابع والثامن.

بيد أنّ الذي يجب المجاهرة به أنّ الأمّة كلّها، أو جلّها ـ سنّة وشيعة وسواهما ـ سلفيّةٌ أثريّة، تعظّم ما صدر عن المتقدّم، وتعدّه خيراً مما يصدر عن المتأخّر، الفضل للمتقدّم؟ نعم! لكنّ هذه كلّها عمومات يجب ألاّ تصادم حقيقة أنّ هذا الدين لكل زمان ومكان، وأن المتأخر مطالبٌ به؛ مثلما طُولب به المتقدّم وأنّ للوسائل، والتقنيات، والحضارة، والصحة أدوارها في نُضْج العقل واكتماله واكتسابه المعارف المتنوعة التي قد تمنحُهُ من المهارات مالم يخطر علىٰ بال المتقدّمين، «إنّ كتاب «الكافي» لأبي جعفر الكليني حوىٰ (١٦١٩٩) ستة عشر ألفاً ومائة وتسعاً وتسعين رواية، تكلّم علماء الإماميّة علىٰ ما فيها من أنواع الأحاديث من جهة التوثيق والتصحيح؛ فكانت الأخبار الصحيحة (٥٠٧٣) خمسة آلاف وثلاثاً وسبعين رواية ـ أي: أقلّ من الثلث ـ وعدّوا الأخبارَ الضعيفة فكانت (٩٤٨٥) تسعة آلاف وأربعمائة وخمساً وثمانين رواية، أي: أكثر من النصف وذلك عدا الموثّق والقويّ والمرسل»، قاله الشيخ المظفّر[١].

قال عداب: انظر الفارق الكبير بين دعوىٰ الحرّ العامليّ ثبوتَ وصحّةَ جميع أحاديث الكتب الأربعة، وقطعيةَ صدورها عن المعصومين، وقارن بما قاله الشيخ عبد الحسين المظفّر، ثم ألْقِ نظرةً علىٰ جميع الكتب المصنّفة في المهدي عند الشيعة فإنك لن تجد في واحدٍ منها نقداً لرواية واحدة، بل الذي سوف تجده أنها كلّها قد سيقت مساق التواتر والقطعيّة في الصدور عن الأئمة.

---

(١) «الشافي في شرح أصول الكافي» للشيخ عبد الحسين بن المظفّر (١ : ١٩).

وهذا الذي أعنيه بأن الأمّة أثريّة، تقدّس المأثور دون أن تحاكمه إلىٰ القرآن وضروريات الدين، وحقائق التاريخ، وإمكان الواقعية!.

إذا علمت هذا ـ أخي القارىء ـ فلا تفاجأ إذا رأيت نتيجةَ الدرس النقدي مخالِفَةً مخالفَةً تامّة لهذا الذي هو الشائع، والذي يُدّعىٰ له التواتر وقطعية الصدور!

وإذا استيقنت من هذا؛ فاعلم أنّ الفقهاء والأصوليين من الشيعة قد يعلمون هذه النتيجة سلفاً، ولكنّهم يكتمونها عن العامّة؛ لأهدافٍ وأغراضٍ معلومةٍ لديهم، ولدىٰ كثيرين!!



المبحث الثالث

مراتب الروايات الواردة في كتب الإمامية الأصول

قدّمت في بحث «حجيّة كتب الرواية عند الشيعة» أن الأخباريين يرفضون القول بتقسيم الروايات الواردة في الكتب الأربعة الأصول وغيرها إلىٰ صحيح، وحسن، وموثّق، وضعيف، ومرسل. . . إلخ، وكانوا يرون الحديثَ الوارد عن المعصوم قسمين فقط:

ـ الصحيح: وهو الذي احتفّ بقرائن تفيد القطع، أو الوثوق بصدوره عن المعصوم (ع).

ـ والضعيف: وهو الذي لم يحتفّ بتلك القرائن[١].

وكان الأخباريّون يرون صحةَ جميع الأحاديث الواردة في الكتب الأربعة وسائر المؤلّفات الموثوقة.

ومع رجحان أن الفقهاء المتقدمين من أمثال الصدوق والطوسي وغيرهما كانوا يفرّقون بين قَبول أصحاب الإجماع، وأصحاب الأئمة في الشهادة والرواية، وبين قبول مرويّاتهم؛ إلاّ أن شهادةَ كلّ واحدٍ لكتابه بأنه يدين الله به وأنه حجّةٌ فيما بينه وبين الله تعالىٰ أوقعت الناس في إشكالاتٍ أيسرها القول بصحة جميع ما في الكتب الأربعة الأصول.

وحيث إن عملَ الفقهاء والأصوليين الشيعة علىٰ التمييز بين قبول رواية زيد؛ لتحقق العدالة والتوثيق به، والنظر في مرويّاته للبحث عمّن حملها إليه، فإننا

---

(١) «قواعد الحديث» للسيد محيي الدين الموسوي الغريفي (ص١٥).

سوف نذكر مراتب الأحاديث الواردة في كتب الشيعة عامة، كما أوردها المصنفون في مصطلح الحديث عندهم.

١ ــ **الحديث الصحيح**: هو ما اتّصل سنده إلىٰ المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.

٢ ــ **الحديث الموثَّق**: هو ما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب علىٰ توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه علىٰ ضعف.

٣ ــ **الحديث الحسن**: هو ما اتصل سنده إلىٰ المعصوم (ع) بإمامي ممدوح من غير نصّ علىٰ عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه، أو في بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح.

٤ ــ **الحديث الضعيف**: هو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة؛ بأن يشتمل علىٰ مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال»[1].

قال عداب: هذه معالم للتمايز فحسب، وهناك مداخلاتٌ وإشكالاتٌ علىٰ كل حدّ منها لكننا نترك التفاصيل اختصاراً.

«وتتفاوت مراتب الاحتجاج تبعاً لتفاوت هذه الأقسام:

ــ فالحديث الصحيح منها حجةٌ بلا خلاف بين القائلين بحجيّة خبر الواحد، وهو القدر المتيقّن إرادته من دليل الحجّية، بشرط ألاّ يكون شاذّاً مخالفاً لما رواه الناس، أو معارضاً بغيره من الأخبار المعتبرة، حيث يُطلَب المرجّح عند التعارض.

ــ وأمّا الموثَّق والحسن، فالمشهورُ حجّيتهما، وخالف في ذلك جماعة، فاشترطوا في اعتبار خبر الواحد أن يكون جميعُ رواته إماميّين عدولاً، ولذا قال الشهيد الثاني: «واختلفوا في العمل بالحسن، فمنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح، وهو الشيخ الطوسي ـ علىٰ ما يظهر من عمله ـ وكلّ من اكتفىٰ في العدالة بظاهر

---

(١) «قواعد الحديث» للغريفي (ص٢٤).

الإسلام، ومنهم من ردّه مطلقاً وهم الأكثرون، حيث اشترطوا في قبول الرواية الإيمانَ والعدالة، كما قطع به العلاّمة الحلّي في كتبه الأصولية، وغيرُه، وكذا اختلفوا في العمل بالموثّق علىٰ نحو اختلافهم في الحسن، فقبله قومٌ مطلقاً، وردّه آخرون، وفصّل ثالثٌ بالشهرة وعدمها.

والحق حجيّتهما معـاً؛ لقيام السيرة العقلانية علىٰ قبول كلّ خبر كان المخبِرُ به موثوقاً في نقله، أو حسنَ الظّاهر ممدوحاً، ولم يثبت ردعٌ عنها من قبل الشرع. . .»[١].

قال عداب: نحن لا نريدُ أن نناقشَ الشيعة الإمامية في تلك التعريفات جميعها، كما لا نريد أن نناقش تقسيماتهم الحديثَ المقبول إلىٰ صحيح، وحسن، وموثّق، فالنقاش إنما يفيد عندما تتشكل لجانٌ علميّة متخصصة لدراسة أمثال هذه المسائل؛ بغيةَ الوصول إلىٰ منهجٍ نقديّ واحد تحاكم إليه هذه الروايات وغيرها.

أمّا ههنا فنقول: لقد ثبت أن علماء الشيعة منذ القرن الثالث صنّفوا مصنفاتٍ كثيرةً في الرجال بدءاً بالحافظ أحمد بن محمد بن خالد البرقي الكوفي (ت٢٧٤ أو ٢٨٠هـ) وانتهاءً بالسيد أبي القاسم الخوئي في «معجم رجاله» الذي طُبع عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م. و«هؤلاء المصنّفون في الرجال وثّقوا وضعّفوا، وفرّقوا بين من يُعتمد علىٰ حديثه وروايته ومن لا يعتمد علىٰ خبره، ومدحوا الممدوح، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلانٌ متّهم في حديثه وفلانٌ كذّاب، وفلانٌ مخلّط، وفلانٌ مخالفٌ في المذهب والاعتقاد. . .، حتىٰ إنّ أحدهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعّفه برواته، هذه عادتهم علىٰ قديم الوقت وحديثه لا تنخرم. فلولا أنّ العمل بما يسلم من الطعن ويرويه من هو موثوقٌ به جائزٌ لما كان بينه وبين غيره فرق، وكان يكون خبره مطروحاً ـ يعني راوي خبر الواحد الثقة ـ مثل خبر غيره،

---

(١) ما سبق (ص٢٧-٢٨).

فلا يكون فائدةٌ بشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق وترجيح الأخبار بعضها عن بعض. . . »[١].

قال عداب: فثبوتُ ذلك عنهم، وإدخالُهم رجالَ الكتب الأربعة في هذه الكتب دليلٌ تطبيقيٌّ علىٰ نقدهم الضمني لروايات الكتب الأربعة، وهو محجّة يجب أن يسلكها كلّ من أنكر حديثاً، أو أراد التحقق من صحته.

ويتوجّب علىٰ كلّ باحث وكاتب في الأصول خاصّة؛ ألاّ يغترّ بكثرة أفراد الروايات في أيّ مسألة كانت، وإنما عليه أن يراجع كتاب «معجم رجال الحديث» للسيّد الخوئي في تراجم رواة إسناد تلك الرواية التي يريد الاستدلال بها.

ولو أنّ مثقّفاً من عامّة المثقفين أمسك كتاب السيّد الخوئي وأحصىٰ الرواة الذين وثّقهم في واحدٍ من مجلّدات كتابه، وأحصىٰ المجهولين والضعفاء فيه؛ لتيقّن من صدق قول الشيخ المظفّر، وترجّح لديه وجودُ كثيرٍ من الروايات الضعيفة تُضاف إلىٰ عشرة الآلاف حديثٍ الضعيفة التي نصّ عليها كما تقدّم.

ونحن في هذا البحث سائرون علىٰ هذه المحجّة، ونريد أن ننظر في أسانيد رواياتٍ أنكرناها، ورواياتٍ نحب أن نقف علىٰ صحّتها، في ضوء منهج خاص في هذا الكتاب.



---

(١) «عدة الأصول» للشيخ الطوسي (ص٥٨) باختصار، وانظر «قواعد الحديث» للغريفي (ص٥٨).

الفصل الخامس

تخريج ونقد الروايات الواردة في ولادة المهدي والنصّ علىٰ إمامته عند الشيعة الإمامية

ويندرج تحت هذا الفصل تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: في بيان المنهج المتبع في نقد روايات الإمامية في ولادة المهدي والنص على إمامته.

المبحث الأول: الإشارة والنص علىٰ إمامة الحسن العسكري عليه السلام.

المبحث الثاني: والدة المهدي المنتظر.

المبحث الثالث: الإشارة والنص علىٰ إمامة المهدي المنتظر (صاحب الدار).

المبحث الرابع: الروايات الواردة في تسمية من رأىٰ المهدي المنتظر.

المبحث الخامس: الروايات الواردة في ولادة المهدي المنتظر.

تمهيد

المنهج المتبع في نقد الروايات الواردة في ولادة المهدي والنصّ علىٰ إمامته

تختلف مناهج المصنفين الشيعة في طرق تحمّل الروايات وأدائها عن مصنّفي أهل السنة.

وقد تقدّم أن المعمول به لدىٰ الأصوليين والفقهاء من الشيعة الإمامية أن ورود الرواية في أي كتابٍ عندهم لا يعني صحتها، وهو مفتقرٌ قبل العلم أو العمل به إلىٰ دراسة سنده ومتنه حتىٰ ولو كانت هذه الرواية في «الكافي» للكليني، لأن الدراسات العلمية أثبتت أن في أسانيد بعض الروايات عنده مبهَمِين، وفي بعضها انقطاعاً، وفي بعضها سقطاً في السند، وفي بعضها عِدّة مجهولة[١]، وفي بعضها مجاهيل[٢].

«ويوجد في «الكافي» رواياتٌ شاذّة، لو لم نَدَّعِ القطعَ بعدم صدورها عن المعصوم عليه السلام فلا شكّ في الاطمئنان بعدم الصدور... وممّا يؤكّد ما ذكرناه من أن جميع روايات «الكافي» ليست بصحيحة أن الشيخ الصدوق قُدّس سرّه لم يكن يعتقد صحةَ جميع ما في «الكافي»، وكذلك شيخه محمد بن الحسن ابن الوليد، الذي يتّبعه الصدوقُ في التصحيح والتضعيف»[٣].

---

(١) كقول الكليني: حدّثني عدة من أصحابنا، ممن لم يُعرف مقصودُه منها.

(٢) انظر فيما تقدّم كلّه «الشيخ الكليني وكتابه الكافي» للباحث ثامر هاشم حبيب العميدي (رسالة ماجستير) ـ مصدر سابق ـ (ص١٨٠-١٨٩) و (ص٤١١-٤١٥).

(٣) «المدخل إلىٰ معجم رجال الحديث» للسيد الخوئي (١: ٨٥).

وما ورد عن عدد من الأخباريين من دعوىٰ الصّحة مرفوض، وكذلك ما فُهم من شهادة الكليني لكتابه بالصحّة.

«ولو سُلّم أن محمد بن يعقوب الكليني شهد بصحة جميع روايات «الكافي» فهذه الشهادة غير مسموعة:

ـ فإنّه إن أراد بذلك أن روايات كتابه في نفسها واجدةٌ لشرائط الحُجّية فهو مقطوع البطلان؛ لأن فيها مرسلات، وفيها رواياتٌ في أسانيدها مجاهيل ومَن اشتُهر بالوضع والكذب، كأبي البَخْتَري وأمثاله.

ـ وإن أراد بذلك أن تلك الروايات وإن لم تكن في نفسها حُجّةً إلا أنّ القرائن الخارجية دلّت علىٰ صحّتها ولزوم الاعتماد عليها؛ فهو أمرٌ ممكنٌ في نفسه ـ عقلاً ـ لكن لا يَسَعُنا تصديقُه وترتيبُ آثار الصحّة علىٰ تلك الروايات غير الواجدة لشرائط الحجّية؛ فإنها كثيرة جداًا!»[١] قاله السيّد الخوئي رحمه الله تعالىٰ.

فإذا أصبح هذا جليّاً واضحاً؛ فإننا سوف نَعْمد إلىٰ كل روايةٍ من روايات هذا المبحث وننظر: فإن كان الشيخ عبد الحسين المظفّر قد ضعّفها؛ فإننا نكتفي بتضعيفه ولا ننقل الرواية التي ضعّفها لسببين:

ــ **الأوّل**: لأن الرجل يعتقد بولادة المهدي المنتظر وإمامته وظهوره، وهو من المنتظرين له، وهو بهذا أحرصُ منّا علىٰ تقوية الروايات الواردة في ذلك، ما وجد إليها سبيلاً!

ــ **والثاني**: لأن مبنىٰ هذا البحث علىٰ الاختصار، فلا فائدةَ من عرض أربعين رواية ضعّفها هو نفسُه.

وإن كان قد حكم علىٰ الرواية بالصحّة أو الحسن، أو القبول؛ فإننا ننقل الروايةَ بإسناد الكليني ذاته، ثم نبحث في تراجم رواة السند، فإن كان جميع الرواة محكوماً بوثاقتهم، أو حسنهم؛ فإننا ننظر في متن الرواية وما يدلّ عليه.

---

(١) «المدخل إلىٰ معجم الرجال» للخوئي (١: ٨٤) وانظر منه (ص٢١، ٦٨).

وإذا وجدنا في السند كذاباً، أو وضّاعاً، أو مجهولاً، أو كان السند منقطعاً؛ اقتصرنا ـ غالباً ـ علىٰ بيان ذلك في أضعف رجلٍ في السّند؛ لنضعّفَ الروايةَ به، كما هو منهج المحدّثين.

وبما أن السيّد الخوئي أحد أعلام الأصوليين البارزين؛ فإن آراءه تعدّ ذات قيمة خاصّة؛ لتصنيفه أضخمَ موسوعةٍ في رجال الشيعة، ولأنه من أبرز من وجّه النقد الحديثي العلمي إلىٰ الفكر الأخباري[1]، غير تاركين فائدةً لدىٰ غيره مما أمكن الوقوف عليه في رحاب نقد الحديث إلاّ أفدناها تتميماً للعمل النقدي.



(١) «الحرّ العاملي» مصدر سابق (ص٢٦٤).

المبحث الأول

باب الإشارة والنص

علىٰ إمامة أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام

يرىٰ الشيعة الإمامية أنّ الإمامةَ لا تثبت لأحدٍ إلاّ أن ينصّ عليه الإمام الذي سبقه، ويعيّنه بالاسم.

وقد عقد أبو جعفر الكليني هذا الباب لإثبات إمامة الحسن العسكري والد المهدي، ومتىٰ ثبتت إمامة الحسن عليه السلام كان من حقّه أن ينصَّ علىٰ الإمام من بعده.

وقد أورد أبو جعفر في هذا الباب ثلاث عشرة رواية (٨٥٣-٨٦٥) في النصّ علىٰ إمامة الحسن العسكري، ما عدا الرواية الأخيـرة فإنّ فيها نصَّ الإمام السيّد علي الهادي عليه السلام علىٰ المهدي (٨٦٥).

وكنت اقتصرتُ علىٰ ذِكر نقد روايات هذا الباب دون عرضها اختصاراً، لكن عدداً من أهل العلم ممّن قرأ مسوّدة الكتاب؛ رأوا عرضَ هذه الروايات بتمامها؛ ليتوضّح المقصود للجميع؛ فامتثلتُ!

الحديث الأول (٨٥٣):

بإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: (علي بن محمّد، عن محمد بن أحمد النَّهْدي، عن يحيىٰ بن يسار القنبري قال: أوصىٰ أبو الحسن عليه السلام إلىٰ ابنه الحسن قبل مُضِيّه بأربعة أشهر وأشهدني علىٰ ذلك وجماعةً من الموالي).

قال في «الشافي»: «مجهول: يحيىٰ بن يسار القنبري لم يُذكر له سوىٰ هذه الرواية، والحديث سيأتي بعضٌ منه برقم ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦١»[١].

قال عداب: الأحاديث التي أشار إليها الشيخ المظفر هي عن رواةٍ آخرين فلا يصح قوله: «والحديث سيأتي» علىٰ رسم المحدثين.

وترجم السيد الخوئي يحيىٰ بن يسار القنبري في «معجمه»[٢]، ونصّ علىٰ تخريج الكليني له هنا، ثم قال: «تقدم بعنوان: يحيىٰ بن بشار» وفي ترجمة المذكور[٣] قال: «يأتي بعنوان يحيىٰ بن يسار»، وهذا يعني أنه لم يعرف من حاله شيئاً، فهو مجهول.

الحديث الثاني (٨٥٤):

وبالإسناد إلىٰ الكليني قال: (علي بن محمد، عن جعفر بن محمد الكوفي، عن بشار بن أحمد البصري، عن علي بن عمر النوفلي قال: كنتُ مع أبي الحسن عليه السلام في صحن داره، فمرّ بنا محمّد ابنه فقلت له: جُعلت فداك هذا صاحبنا بعدك، فقال: لا، صاحبكم بعدي الحسن).

قال في «الشافي»: «جعفر بن محمد الكوفي: لم يُعرف حاله إلا بكثرة من روىٰ عنه، وبشار بن أحمد أُهمل ولم يُذكر اسمه في كتب المترجمين، وكذلك النوفلي، سوىٰ أنْ ذُكِرَ له هذه الرواية»[٤].

قال عداب: ومع أن الشيخ المظفّر قال كل هذا الكلام في نقد الحديث؛ ذهب يقول: «محمد: هو أبو جعفر ولده الأكبر، مات قبله، وكانت الشيعة تزعم

(١) «الشافي شرح أصول الكافي» (٣: ٣٧١).
(٢) «المعجم» (٢٠: ١١٦).
(٣) ما سبق (٢٠: ٤٤).
(٤) «الشافي» (٣: ٣٧١).

أنه هو الإمام، وإخباره ـ يعني الهادي ـ بعدم إمامة محمد هذا يكشف عن علمه السابق بموته، وهذا من أسرارهم»[١].

قلت: إن ما بين هؤلاء الأئمة من آل البيت وما بين الله تعالىٰ من أسرار الحب ومراتب القرب، لا ينكره إلا من أعمىٰ الله بصيرته، لكن ليس بهذا الإسناد الذي لا يثبت بمثله وجودٌ ولا يلزم من عدمه عدم!

الحديث الثالث (٨٥٥):

وبالإسناد إليه قال: (عنه، عن بشار بن أحمد، عن عبد الله بن محمد الأصفهاني قال: قال أبو الحسن عليه السلام: صاحبكم بعدي الذي يُصلّي عليَّ، قال: ولم نعرف أبا محمدٍ قبل ذلك، قال: فخرج أبو محمدٍ فصلىٰ عليه).

قال في «الشافي»: «سنده كما سبق ـ يعني سنده مجهول ـ، عبد الله بن محمد الأصبهاني ليس له ذكرٌ في كتب الرجال إلا بهذه الرواية»[٢]، وترجمه السيد الخُوئي بالإحالة علىٰ هذه الرواية، ولم يزد أيضاً[٣]، فالرجل مجهولٌ كما قال الشيخ المظفر.

الحديث الرابع (٨٥٦):

وبه إليه فيه قال: (وعنه، عن موسىٰ بن جعفر بن وهب، عن علي بن جعفر قال: كنت حاضراً أبا الحسن عليه السلام لمّا توفي ابنه محمد فقال للحسن: يا بني! أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً).

قال في «الشافي»: «موسىٰ بن جعفر بن وهب: مجهول»[٤]، وترجمه السيد الخوئي ولم يزد شيئاً[٥]، فالرجل مجهول.

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧١).
(٢) «الشافي» (٣: ٣٧٢).
(٣) «المعجم» (١٠: ٣١٦).
(٤) «الشافي» (٣: ٣٧٢).
(٥) «المعجم» (١٩: ٤١، ٤٢، ٤٤).

الحديث الخامس (٨٥٧):

وبه إليه قال: (الحسين بن محمد، عن معلّىٰ بن محمد، عن أحمد بن محمد ابن عبد الله بن مروان الأنباري قال: كنت حاضراً عند [مُضِيّ] أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام فجاء أبو الحسن عليه السلام فوُضِعَ له كرسيٌّ فجلس عليه وحوله أهل بيته وأبو محمدٍ قائمٌ في ناحية، فلما فُرِغ من أمر أبي جعفر التفت إلىٰ أبي محمد عليه السلام فقال: يا بنيّ أحدث لله تبارك وتعالىٰ شكراً؛ فقد أحدث فيك أمراً).

قال في «الشافي»: «ضعيفٌ إسناده، الأنباري من أصحاب أبي جعفر وأبي الحسن عليهما السلام، وهو مجهول»[١].

الحديث السادس (٨٥٨):

وبه فيه قال: (علي بن محمد، عن محمد بن أحمد القلانسي، عن علي بن الحسين بن عمرو، عن علي بن مهزيار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن كان كَون ـ وأعوذ بالله ـ فإلىٰ من؟ قال: عهدي إلىٰ الأكبر من ولدي).

قال في «الشافي»: «سنده كسابقه ـ يعني هو ضعيف ـ القلانسي لم يُذكر له عنوانٌ في كتب الرجال، وابن عمرو هو: ابن علي بن الحسين، عدّه الشيخ في «رجاله» بهذا العنوان، وحاله مجهول»[٢].

قلت: ولم أقف علىٰ ترجمته في معجم السيد الخوئي.

الحديث السابع (٨٥٩):

وبه قال: (علي بن محمد، عن أبي محمد الإسبارقيني، عن علي بن عمرو العطار قال: دخلتُ علىٰ أبي الحسن العسكري عليه السلام وأبو جعفر ابنه في

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧٢).

(٢) ما سبق (٣: ٣٧٣). ولقب «الشيخ» إذا أطلق؛ فيراد منه الطّوسي؛ بصفته شيخ الطائفة.

الأحياء وأنا أظن أنه هو، فقلت له: جُعلت فداك من أَخُصّ من ولدك؟ فقال: لا تَخُصّوا أحداً حتىٰ يخرج إليكم أمري، قال: فكتبت إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر؟ قال: فكتب إليَّ في الكبير من ولدي، قال: وكان أبو محمد أكبر من أبي جعفر).

قال في «الشافي»: «كسابقه ـ يعني: مجهول ـ والإسبارقيني لم يُدوَّن له اسمٌ ولا كنية في كتب المترجِمين»[١]، وأشار السيد الخوئي إلىٰ وجود الإسبارقيني في سند هذا الحديث ولم يزد، فهو مجهول[٢].

الحديث الثامن (٨٦٠):

وبه قال: (محمد بن يحيىٰ وغيره، عن سعد بن عبد الله، عن جماعةٍ من بني هاشم، منهم الحسن بن الحسن الأفطس، أنهم حضروا يوم توفي محمد بن علي ابن محمد بابَ أبي الحسن يعزّونه، وقد بُسِطَ له في صحن داره والناسُ جلوسٌ حوله، فقالوا: قدرنا أن يكن حوله من آل أبي طالب وبني هاشم وقريش مائة وخمسون رجلاً سوىٰ مواليه وسائر الناس إذ نظر إلىٰ الحسن بن عليّ قد جاء مشقوق الجيب حتىٰ قام عن يمينه، ونحن لا نعرفه، فنظر إليه أبو الحسن عليه السلام بعد ساعة فقال: يا بني أحدِث لله عز وجل شكراً، فقد أحدث فيك أمراً، فبكىٰ الفتىٰ وحمد الله واسترجع، وقال: الحمد لله رب العالمين وأنا أسأل الله تمامَ نعمةٍ لنا فيك، وإنا لله وإنا إليه راجعون، فسألنا عنه، فقيل: هذا الحسن ابنه، وقدرنا له في ذلك الوقت عشرين سنة أو أرجح، فيومئذ عرفناه وعلمنا أنه قد أشار إليه بالإمامة وأقامه مقامه).

قال في «الشافي»: «مجهول كالصحيح: سعد بن عبد الله بن خلف القمّي جليل القدر، وكان يُعَدّ من شيوخ الطائفة، وبعض الأصحاب ضَعّف لقاءه لأبي

---

(١) ما سبق (٣: ٣٧٣).

(٢) «معجم الخوئي» (٢٢: ٤٢).

محمد، واختلفوا في وفاته، فبعضٌ ادّعىٰ في سنة الثلاثمائة وقسمٌ قال: قبلها بسنة! والأفطس: لم يُذكر في ترجمته سوىٰ هذه الرواية»[١]، وأشار السيد الخوئي إلىٰ وروده في سند هذه الرواية فقط؛ فهو مجهول.

قال عداب: يكون حديث المجهول كالصحيح عند الشيخ المظفّر، إذا كان متنه يشبه متنَه!!

الحديث التاسع (٨٦١):

وبه قال: (علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن محمد ابن يحيىٰ بن دِرياب قال: دخلتُ علىٰ أبي الحسن عليه السلام بعد مُضيّ أبي جعفر؛ فعزّيته عنه وأبو محمد عليه السلام جالس، فبكىٰ أبو محمد عليه السلام، فأقبل عليه أبو الحسن عليه السلام فقال [له]: إن الله تبارك وتعالىٰ قد جعل فيك خلفاً منه، فاحمد الله).

قال في «الشافي»: «هو كسابقه أيضاً، يعني مجهول»[٢]، لكن السيد الخوئي رجّح أن إسحاق بن محمد البصري هو إسحاق بن محمد بن أحمد وهو إسحاق ابن محمد النخعي، ونقل عن المترجِمين أقوالهم فيه ومنها: هو معدنُ التخليط، له كتبٌ في التخليط، كان فاسدَ المذهب، كذّاباً في الرواية، وَضّاعاً للحديث، لا يُلتفَت إلىٰ ما رواه، ولا يُنتفع بحديثه، وللعيّاشي معه خبرٌ في وَضْعِه للحديث مشهورٌ، والإسحاقية من الغلاة تنسب إليه»[٣].

الحديث العاشر (٨٦٢):

وبه قال: (عليّ بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن أبي هاشم الجعفري قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد ما مضىٰ أبو جعفر، وإني لأُفكّر في

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧٣).
(٢) الشافي» (٣: ٣٧٣).
(٣) «معجم الخوئي» (٣: ٧٠-٧١).

نفسي أريد أن أقول: كأنهما ـ أعني أبا جعفر وأبا محمد ـ في هذا الوقت كأبي الحسن موسىٰ وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليهم السلام وأن قِصّتَهما كَقصّتِهما، إذ كان أبو محمد المرجّا بعد أبي جعفر عليه السلام، فأقبل عليَّ أبو الحسن قبل أن أنطق فقال: نعم يا أبا هاشم! بدا الله في أبي محمد بعد أبي جعفر عليه السلام ما لم يكن يُعرَفُ له، كما بدا له في موسىٰ بعد مُضيّ إسماعيل ما كَشَفَ به عن حاله وهو كما حَدَّثَتْك نفسُك وإن كره المبطلون، وأبو محمّدٍ ابني الخَلَفُ من بعدي، عنده علمُ ما يُحتاج إليه، ومعه آلة الإمامة).

قال في «الشافي»: «سنده كما مضىٰ ـ يعني: مجهول ـ، إسحاق بن محمّد مضىٰ في الحديث السابق»[1].

الحديث الحادي عشر (٨٦٣):

وبه قال: (عليّ بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن محمد بن يحيىٰ بن دِرْياب، عن أبي بكر الفهفكي قال: كتب إليّ أبو الحسن عليه السلام: أبو محمد ابني أنصحُ آل محمد غريزةً، وأوثقهم حجّةً، وهو الأكبر من ولدي وهو الخَلَف، وإليه تنتهي عرىٰ الإمامة وأحكامُها، فما كنت سائلي فَسَلْه عنه، فعنده ما يُحتاج إليه).

قال في «الشافي»: «سنده كسوابقه، علّته إسحاق بن محمّد»[2].

الحديث الثاني عشر (٨٦٤):

(علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن شاهويه بن عبد الله الجلّاب قال: كتب إليّ أبو الحسن في كتابٍ: أردتَ أن تسأل عن الخَلَف بعد أبي جعفر،

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧٥).

(٢) ما سبق (٣: ٣٧٦) وفي المواضيع الثلاثة السابقة يقلب الشيخ المظفّر إسحاق بن محمد، إلىٰ محمّد بن إسحاق! فتأمّل.

وقلقت لذلك، فلا تغتم فإن الله عز وجل: ﴿لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وصاحبك بعدي أبو محمد ابني، وعنده ما تحتاجون إليه، يقدّم ما يشاء الله، ويؤخّر ما يشاء الله ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة: ١٠٦]، قد كتبتُ بما فيه بيانٌ وإقناعٌ لذي عقل يقظان).

قال في «الشافي»: «إسناده كالسابق، شاهويه لم يترجم سوىٰ أنه ذكر في هذه الرواية، وحاله مجهول»[١]، وترجمه السيد الخوئي ولم يزد شيئاً[٢].

الحديث الثالث عشر (٨٦٥):

وبإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني في «الكافي» قال: (علي بن محمد، عمّن ذكره، عن محمد بن أحمد العلوي، عن داود بن القاسم قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: الخلف من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخَلَف من بعد الخَلَف؟ فقلت: ولِمَ جعلني الله فداك؟ فقال: إنكم لا ترون شخصَه ولا يحل لكم ذكرُه باسمه، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قالوا: الحجة من آل محمد عليه السلام).

قال في «الشافي»: سنده كما مضىٰ، محمد بن أحمد العلوي عدّه الشيخ ممن لم يُرْوَ عنهم، وقال: روىٰ عنهم أحمد بن إدريس، وفي «البلغة»: صحّح العلامة الحديثَ عنه، وداود مضىٰ غير مرة!»[٣].

وطَوّل السيّد الخوئي في ترجمة محمد بن أحمد العلوي، وأورد احتمالاتٍ كثيرة، من أمثال: يبدو أنه فلان، ويحتمل أنه فلان؛ لكذا وكذا! وختمها بقوله: وكيفما كان؛ لم تثبت وثاقة الرجل بهذه الأمور، ولكنه حسنٌ لما ظهر من كلام النجاشي أنه من شيوخ أصحابنا»[٤].

---

(١) ما سبق (٣:٣٧٦).
(٢) «معجم الشافي» (٩:١٣).
(٣) «الشافي» (٣:٣٧٦).
(٤) «معجم الخوئي» (١٥:٦٢-٦٤).

قلت: الوثاقة لا تثبت بقول الناقد: يبدو، ولعل، وإنما تثبت بمعطياتٍ علميّة، والصواب أن يقول الشيخ: إنه لم يُرْوَ عنه الحديثُ، فهو مجهول! ومهما يكن من أمرٍ فإن علّة الحديث الكبرىٰ ليست في هذا الرجل، وإنما هي فيمن روىٰ عنه (عمن ذكره) فهذا المبهم مجهول؛ لأن الإبهامَ إغراقٌ في الجهالة، وبه يُضَعَّف الحديث.

هذه ثلاث عشرة رواية كلّها سوىٰ الأخيرة في الإشارة والنصّ علىٰ والد المهدي الإمام الحسن بن علي الهادي عليه السلام لم يثبت منها رواية واحدة لا في نقد السيد الخوئي، ولا في نقد الشيخ المظفّر، ولا في نقدي المتواضع!

فإذا لم يثبت النص علىٰ إمامة الوالد، الذي يزعم القوم أنه هو نصَّ علىٰ ولده «المهدي» وهو الذي أنجبه، وهو الذي تكتَّم عليه وأمر باستتاره ـ كما يقولون! ـ فكيف نجوّز له ابتداءً هذا النص؟ وما قيمة نصٍّ أو نصوصٍ غير ثابتة في تكوين عقيدةٍ دينية؟!

ومع هذا فإنني سوف أتتبع بقية الأبواب التي تخصّ المهدي المنتظر، مقتصِراً علىٰ نقد الأحاديث التي صحّحها أو حسّنها صاحب «الشافي»، إذ لا فائدةَ ترجىٰ من عرض رواياتٍ باطلة، وفيما مضىٰ في هذا الباب ما يكفي لبيان الوجهة العامة لهذه الروايات.

وذلك بعد عرض قصة الجارية (نرجس) أَمَة الحسن العسكري، التي زعمت أو زعموا أنها أم المهدي (عج!!).



المبحث الثاني

والدة المهدي المنتظر

هذا المبحث ليس روائياً في الحقيقة، وإن كان مستنده روايةَ قصّة الجارية «نرجس» عند الطوسي في كتاب «الغَيبة»، وإنما حشرته هنا بياناً لكيفية النّقد التاريخي التي اعتمدها السيّد الصّدر في إثبات الوقائع التاريخية. فليعذرني من رأىٰ خلافَ ما رأيتُ في الترتيب المنهجي لهذا الفصل.

قال السيد محمد محمد صادق الصدر تحت عنوان: (أم المهدي عليه السلام):

«يحسن بنا وقد عرفنا تفاصيلَ أبيه وجدّه عليهما السلام، أن نُجمل فكرةً كافيةً عن أمّه الراضية المرضية المجاهدة، كما وردت في التاريخ بشكلٍ عام[1]، وفي مصادر الخاصّة بشكلٍ خاص، كانت رضيَ الله عنها قُبَيل حملها بولدها المهدي (ع) أمة مملوكة، جُلبت بواسطة الفتح الإسلامي الذي كان جارياً علىٰ قدم وساق في تلك العصور من بعض مدن الكفر إلىٰ سامّراء، ودخلت في ملكيّة بعض أفراد أسرة الإمام العسكري عليه السلام.

وكانت تسمىٰ في ذلك المجتمع بأسماء مختلفة، فهي: «ريحانة، ونرجس وسوسن، وصقيل» وإن كان الغالب عليها بين أفراد العائلة: «نرجس»، ويعود تعدد أسمائها إلىٰ أحد أسباب:

---

(١) التاريخ العام لا يعرف عن أصول الأمة «نرجس» وفروعها أكثر من أنها كانت جارية للحسن العسكري عليه السلام، وقد ادّعت أنّها حامل منه، فَفُرض عليها إقامة جبريّة مدة أربع سنوات، حتىٰ تبيّن كذبها في ادّعاء الحمل، ثم نقلها الخليفة العبّاسي إلىٰ قصره، فبقيت بين جواريه إلىٰ أن ماتت، وليس في كتب التاريخ العام ممّا سيذكره السيّد الصدر شيء البتّة، فتأمّل!

السبب الأول: صلة الحبّ والرحمة بالجارية من قِبَل مالكها، فهو يناديها بأفضل الأسماء لديه، وأجملها في ذوقه، ولذا كان جملةٌ منها من أسماء الأزهار لكن لا علىٰ أن يكون كلّ ذلك اسمَها الحقيقي... بل علىٰ أساس أن يَحْتفظ بالاسم الحقيقي في نفسه، ويناديها بأي اسم شاء... تودداً واستلطافاً... وهي تعتاد أن تجيب مالكها عن أي اسم وقع اختياره عليه، وإذ تسامع الناس باختلاف النداء زعموا أن لها أسماء كثيرة، ووردَنا في التاريخ ذلك.

كذلك كان حال الجواري المحصنات عند مواليهنّ... ولعله يكون منطبقاً علىٰ أمّ المهدي عليه السلام.

السبب الثاني: أن المجتمع في ذلك الحين، إذ كان يجلب العبدَ أو الأَمَة بطريق السبي من البلاد البعيدة التي لا يُحمل عنها وعن لغتها أي فكرةٍ محددة... ويكون للمالك حقُّ التصرّف فيه يستخدمه، ويبيعه، ويشتريه... ولا يشعر بوجود شخصية هذا العبد أو إرادته، أو أن يكون في مستقبل الدهر عَلَماً من الأعلام... لكن يجب أن يحدّد اسمه، ويرسم معالمَ شخصيّته لكي تبقىٰ واضحةَ المعالم في أذهان مؤرِّخيه، بل إن العبد حين الجَلَب يَعجز العربيّ عن نطق اسمه الأصلي غالباً؛ لقيامه علىٰ لغة أجنبية لا يقوىٰ علىٰ تلفّظ كلماتها... وهو لا يهتمّ بأن يصنع لعبده أو أمته اسماً معيناً، وإنما حسبه أن يدعوه باللغة العربية بأي لفظٍ جرىٰ علىٰ لسانه.

ومن هنا تكونت عادةٌ في ذلك المجتمع بإسباغ عدة أسماء علىٰ العبيد... فكان أن أخذت أسرة الإمام العسكري (ع) بهذه العادة، وأسبغَت علىٰ هذه الجارية عدة أسماء، حتىٰ إننا رأينا الأسرة إذ وجدت أن أثر الحَمْل لا يظهر عليها علىٰ ما سنسمع لم تتحاشَ عن إسباغ اسمٍ جديد عليها هو (صقيل).

السبب الثالث: أنها رضوانُ الله عليها عاشت تخطيطاً خاصاً في تبديل اسمها بين آونةٍ وأخرىٰ، ودعائها بعدة أسماء في وقتٍ واحد، وفي أوقاتٍ مختلفة... عاشت ذلك منذ دخلت هذه العائلة الكريمة، لأنها ستصبح أمّاً للمهدي (ع)،

وتسري عليها المطاردة والاضطهاد من قبل السلطات، وستعيش في السجن مدةً من الزمن... إذن فيجب القيامُ بهذا المخطّط تجاهَها؛ إمعاناً في الحذر، وزيادةً في التوقيع عليها وعلىٰ ابنها، ولأجل أن يختلط في ذهن السلطات أن صاحبة أيٍّ من هذه الأسماء هي المسجونة، وأيٌّ منها هي الحاملُ، وأيٌّ منها هي الوالدة وهكذا... حيث يكون المفهوم لدىٰ السلطات كونَ الأسماء لنساءٍ كثيرات، ويغفلون عن احتمال تعددها في شخص امرأةٍ واحدة، وهذا الاحتمال الثالث، هو ـ بلا شك ـ الاحتمالُ الرّاجح في أم المهدي (ع)[1].

وإذ نريد أن نعرف أوّلَ مالكٍ لهذه الجارية من أسرة الإمام عليه السلام... تواجهنا فرضيتان، باعتبار اختلاف الأخبار الواردة عن ذلك:

إحداهما: أنها كانت ملكاً للإمام الهادي عليه السلام.

وثانيتهما: أنها كانت ملكاً لحكيمة أخت الهادي رضي الله عنها، ولكلٍ من الفرضيتين خبرٌ وقصة...

الفرضية الأولىٰ: أنها دخلت أولاً في ملكيّة الإمام علي الهادي (ع)، وهو الذي قام بتزويجها لابنه العسكري عليه السلام.

وذلك أن الإمام عليه السلام حين يريد أن يحصل علىٰ زوجة ابنه أمّ المهدي (ع)، يدعو نخّاساً من بائعي العبيد موالياً له، قد علَّمه أحكامَ الرقيق وفقّهه في تجارته، يُدعىٰ بشر بن سليمان النخَاس... يدعوه فيأمره بالسفر من سامرّاء إلىٰ بغداد، ويحدّد له الزمان والمكان والبائع، ويصف له الجاريةَ وبعضَ سلوكها، فمن ذلك: أنها تمتنع من السّفور ولَمْسِ من يُحاول لمسَها، وإذ يضربها النخّاس؛ تصرخ بالرومية صرخةً، قال الإمام: فاعلم أنها تقول: واهتك ستراه!... ومن

---

(١) أليس هذا غريباً من السيد الصدر، فبينما هو يثبت أهمية هذه الجارية وشدة رقابة الدولة لها؛ إذا هو يفترض سذاجة الدولة إلىٰ المستوىٰ الذي يخدعها تعدد أسماء الجارية (نرجس)! علىٰ أن السيّد نفسه يقول: إنها سجنت مدّة من الزمن فما جعله أرجح الاحتمالات ظهر أنه لا يجدي شيئاً؟!

ذلك: أنها تنطق العربيةَ بطلاقة، ويعطيه الإمام عليه السلام صرّةً من النقود وكتاباً ملصقاً بخط رومي ولغة رومية ومختوماً بخاتمه الخاص.

ويذهب بشرٌ النخاس إلىٰ بغداد ويشاهد كل ما حدّده له الإمام، ورآها تدفع عن نفسها المشترين بضراوة، قائلةً لأحدهم: لو برزتَ في زي سليمان، وعلىٰ مثل سرير ملكه، ما بدَتْ لي فيك رغبة... فأشفِقْ علىٰ مالِكَ، فيقول بائعها النخاس: فما الحيلة ولا بد من بيعك؟ فتقول الجارية: وما العجلة، ولا بد من اختيار مبتاع يسكن قلبي إلىٰ أمانته[١]، وهنا يقوم بشرٌ إلىٰ بائعها، ويقدّم له الكتاب ويأمره بدفعه إلىٰ الجارية قائلاً: إنه لبعض الأشراف كتبه بلغة رومية وخط رومي، ووصف فيه كرمه ووفاءه ونبله وسخاءه؛ لتتأمل منه أخلاقَ صاحبه، فإن مالت إليه ورضيت به؛ فأنا وكيله في ابتياعها منك، وقد جرىٰ كل ذلك بحسب وصف الإمام وأمره وتخطيطه.

وإذ تقرأ الكتاب ينقلبُ منها الحالُ انقلاباً عجيباً، فتبكي بكاءاً شديداً، وتقول لبائعها: بِعْني من صاحب هذا الكتاب، فإن امتنعتَ قتلتُ نفسي، وتحلف بالأيمان المحرجة المغلّظة علىٰ ذلك، وإذ يرىٰ بائعها ذلك يطلب من بشر النخاس ثمناً كبيراً، فتطول المعاملة بينهما حتىٰ يستقر الثمن علىٰ مقدار ما في الصرة التي حملها من الإمام، فيعطيه للبائع ويستلم الجارية، ويذهب بها إلىٰ الحجرة التي كان يأوي إليها في بغداد.

وإلىٰ هنا رأينا في هذه الجارية أربعة أوصاف، يندر وجود واحدٍ منها فضلاً عن المجموع في جارية مَسْبيّة حديثةِ العهد بهذا المجتمع[٢]، وكلٌّ منها جارٍ علىٰ خلاف السلوك الاعتيادي للعبيد، فهي:

---

(١) هل كانت الجواري المسبيات علىٰ مثل هذه الجرأة؟ وهل كان لدىٰ النخاسين هذه الأريحية المزعومة؟ وهل في صفحات التاريخ ما يؤيد هذه الافتراضات الخيالية؟ حسبنا الله ونعم الوكيل!

(٢) بعد قليل سيذكر السيد الكبير أن بين سبيها وإرسال السيد علي الهادي كتابه بالرومية لشرائها بضعة عشر عاماً، فتأمل التناقض!

أولاً: تنطق العربية بطلاقة!

وثانياً: تمتنع من السفور وتتحاشىٰ يد اللامس!

وثالثاً: ترفض أيَّ مشتر يتقدم لشرائها، وتقترح علىٰ بائعها أن تعيّن هي مشتريها لأجل أن يسكنَ قلبها إلىٰ أمانته!

ورابعاً: أنها رغبت رغبةً شديدةً بالإمام عليه السلام، وبكت وهدّدت بالانتحار إذا لم يبعها منه!

فماذا قرأَتْ في الكتاب، وكيف حصل لها معه هذه الرابطة القوية والرغبة الأكيدة؟!

كل ذلك يراقبه بشرٌ النخّاسُ ويعجب منه، فتتولد في ذهنه علامات استفهام كبيرة، وتتأكد هذه العلامات وضوحاً حين رآها أنها بمجرد أن استقرّ بها المقامُ في غرفته في بغداد[١]. . أَخرجَتْ كتابَ الإمام (ع) من جيبها، وصارت تلثمه وتضعه علىٰ خدها وتطبقه علىٰ جفونها وتمسحه علىٰ بدنها، فيقول لها متعجباً منها: أتلثمين كتاباً لا تعرفين صاحبه؟!

وإذ تجيبه عن سؤاله نراها تعطيه بياناً ضافياً عن تاريخها وأحوالها، يفسّر كل تصرفاتها الحالية، نلخّص منه المهم فيما يلي:

إنها مُلَيْكة بنت يشوعاء بن قيصر ملك الروم، وأمها من ولد أحد الحواريين المنتسب إلىٰ وصي المسيح شمعون[٢].

ويحدث في يوم من الأيام أن يحاول جدّها القيصر تزويجَها من ابن أخيه فيعقد لذلك أعظمَ أبهةٍ وجلالة، وأكثرَها من حيث عدد الحاضرين، وأسخاها من

---

(١) لم يوضّح لنا السيّد المحترم ما إذا كان معهما ثالثٌ في الغرفة، أم الخلوة بها جائزة بحكم التفويض من الإمام؟!

(٢) فالمهدي المنتظر يجمع بين القيصرية من أمّه نرجس والكسروية من جدته شهربانو أم علي زين العابدين وبين العراقة الهاشمية من سياق نسبه، وإنا نرىٰ أن أي مسلمة من أبوين مسلمين أشرف من جميع الكافرات المولودات في قصور الأكاسرة والقياصرة والأباطرة!

حيث الذهب والجواهر الموزّعة علىٰ أطراف المكان وعلىٰ العرش الموضوع هناك المهيأ للعريس الجديد. . . فبينما يصعد ابن أخيه علىٰ هذا العرش تتساقط الصلبان وتنهار الأعمدة ويخرّ الصاعد علىٰ العرش مغشياً عليه، ويتشاءم القيصر والأساقفة، ويبادره كبيرُهم قائلاً: أيها الملك أعفِنا من ملاقاة هذه النحوس الدالة علىٰ زوال هذا الدين المسيحي والمذهب الملكاني.

وعلىٰ أي حال. . فهي ترىٰ في تلك الليلة فيما يرىٰ النائم أنه انعقد في قصر جدها القيصر مجلسٌ متكوّنٌ من المسيح وشمعون وعدّةٍ من الحواريين، ويدخل محمدٌ ﷺ وجماعةٌ معه وعددٌ من بنيه، فيخفّ المسيح لاستقباله معتنقاً له، فيقول له نبي الإسلام ﷺ: يا روح الله إني جئتك خاطباً من وصيك شمعون فتاته مليكة لابني هذا!

تقول: وأومىء بيده إلىٰ أبي محمدٍ صاحب هذا الكتاب[١]، فنظر المسيح إلىٰ شمعون فقال: قد أتاك الشرف! تصل رحمك برحم رسول الله صلواتُ الله وسلامه عليه، قال: قد فعلت، فصعدوا ذلك المنبر، وخطب محمدٌ ﷺ وزوجني من ابنه. . وشهد المسيح عليه السلام وشهد بنو محمد ﷺ والحواريون.

وعلىٰ أثر هذا الحلم تعلّق في نفسها حبُّ الإمام العسكري أبي محمد عليه السلام، بالرغم من أنها تخاف أن تقصَّ الرؤيا علىٰ أبيها وجدها مخافة القتل، ثم إنها تصاب علىٰ أثر حرمانها من حبيبها بمرضٍ شديد، ويُحْضِر لها جدُّها كلَّ الأطباء فلا يفهمون من دائها شيئاً، ويطول بها الداء. . فيقترح عليها جدّها أن تقترحَ عليه شيئاً ترغبه لكي ينفّذ لها رغبتها، عسىٰ أن تحسّ بالسعادة في مرضها فتقول له: يا جدي أرىٰ أبواب الفرج عليَّ مغلقة، فلو كشفتَ العذاب عمن في سجنك من أسارىٰ المسلمين، وفككت عنهم الأغلال، وتصدّقْتَ عليهم، ومنّيتهم

---

(١) في (ص٤٤٣) ذكر واضع القصة أنّ الكتاب صدر عن الإمام علي الهادي، وههنا يقول: إنه صادر عن الإمام الحسن العسكري، فيبدو أنّ واضع هذه القصّة مغفّل!!

بالخلاص.. ورجوتَ أن يهب المسيحُ وأمّه لي عافيةً وشفاءاً، فينفذ لها جدّها القيصر رغبتها.. فتتجلّد في إظهار الصحة وتتناول يسيراً من الطعام، فَسُرّ جدها بتحسُّن حالتها، وزاد في إكرام الأسارىٰ وإعزازهم.

ثم إنه يزورها في المنام بعد أربع ليالٍ: مريمُ بنت عمران وفاطمة بنت محمد عليهما السلام، فتقول العذراء بتعريف الزهراء لمليكة قائلة: هذه سيدة النساء أم زوجك أبي محمد عليه السلام، وإذ تعرفها مليكة تتعلق بها وتبكي، وتشكو إليها امتناع أبي محمد (ع) من زيارتها، فتجيبها الزهراء عليها السلام: إن ابني أبا محمد لا يزورك وأنت مشركة بالله علىٰ دين مذهب النصارىٰ، ثم تأمرها بأن تشهد الشهادتين، فيدفعها الحبّ والشوق إلىٰ امتثال هذا الأمر، وتدخل في الإسلام في عالم الرؤيا، وإذ تسمع منها الزهراء (ع) ذلك تضمُّها إلىٰ صدرها وتَعِدها بزيارة أبي محمدٍ لها[1].

وبعد ذلك يبدأ أبو محمدٍ بزيارتها كلَّ ليلة بدون استثناء، قائلاً لها: ما كان تأخيري عنك إلا لشركك، وإذ قد أسلمت فإني زائرك كلّ ليلة.. إلىٰ أن يجمع الله شملنا في العيان.

ثم إن أبا محمدٍ عليه السلام يخبرها في بعض زياراته بأن جدها سيجرّد جيشاً لقتال المسلمين في موعدٍ حدده لها، وأمرها أبو محمد (ع) ـ وهو يريد أن يخطط لها طريق الاجتماع به في العِيان ـ أمرها أن تتنكر في زي الخدم وتخرج من طريق معين لتلحق بطلائع الجيش الإسلامي، ليأسروها وينقلوها إلىٰ بلادهم، ففعلت ذلك حتىٰ وصلت إلىٰ بشر النخاس، وأنكرت في غضون ذلك شخصيتها، ولم تخبر أحداً بانتسابها إلىٰ قيصر الروم، وإذا سألها مالكها عن اسمها تدعي أن اسمها: نرجس، إذن فهي التي اختارت لنفسها هذا الاسم.

---

(١) إنها قصة محبوكة طريفة تلامس المشاعر وتهزّها، ولقد دمعت عيناي حين وصلت إلىٰ هذا المشهد، وأنا أعلم أن هذا الكلام من نسج الخيال، فما بالك بعوامّ الشيعة العاطفيين المساكين!؟

وإذ تنتهي الجارية في قصتها إلىٰ هذا الحد يستطيع بشر النخّاس أن يفسّر كل تصرفاتها ما عدا معرفتها باللّغة العربية؛ فيسألها عن ذلك، فتخبره بأنه بلغ من ولوع جدّها وحمله إياها علىٰ تعلم الآداب أن عيّن لها امرأةً ترجمان صباحاً ومساءً تعلّمها اللغة العربية، حتىٰ استمر عليها لسانها واستقام.

ويذهب بها بشرٌ النخّاس إلىٰ سامراء، ويدخلها علىٰ الإمام الهادي عليه السلام، فيقول لها: كيف أراكِ الله عزَّ الإسلام وذلّ النصرانية وشرفَ أهل بيت محمدٍ ﷺ؟ قالت: كيف أصف يا ابنَ رسول الله ما أنت أعلمُ به مني[١].

ثم يتصدىٰ الإمام عليه السلام لامتحانها، وسبر أغوار إيمانها، ومعرفة درجة إخلاصها[٢]، فانظر كيف يخيّرها بين العاجل والآجل... بين الدنيا والدين.. إذ يقول لها: فإني أريد أن أكرمك، فأيُّما أحب إليك: عشرة آلاف درهم، أم مَن تشترين لكِ به شرفَ الأبد؟ قالت: بل الشرف. وإذ وجدها الإمام واعيةً لموقفها مضحّيةً في سبيله بكل غالٍ ورخيص؛ قال لها: فأبشري بولدٍ يملك الدنيا شرقاً وغرباً، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، قالت: ممن؟ قال عليه السلام متسائلاً: ممن خطبكِ رسول الله ﷺ؟ ـ وعيّن لها الوقت ـ قالت: من المسيح ووصيّه، قال: فممن زوجك المسيح ووصيُّه قالت: من ابنك أبي محمد قال: فهل تعرفينه، قالت: فهل خَلَتْ ليلةٌ من زيارته إيّاي منذ الليلة التي أسلمتُ فيها علىٰ يد سيّدة نساء العالمين أمّه!

وعندئذ يستدعي الإمام الهادي عليه السلام أخته حكيمة، ويأمرها بأن تأخذ نرجس إلىٰ منزلها وتعلّمها أحكامَ الإسلام، ويقول: فإني قد زوّجت أبا محمد الحسن عليه السلام وأم القائم عليه السلام»[٣].

---

(١) أهذا لطف المعصومين عندك يا جناب السيد؟!

(٢) أليس هذا عجيباً، ما دام هو الذي يدبر لها كل الأمور في اليقظة والمنام إلىٰ درجة أنّه تعاونه في ذلك جدتها مريم بنت عمران، وجدة المهدي الزهراء؟! فأين العقول أيها القوم؟!

(٣) انظر «إكمال الدين» للشيخ الصدوق (نسخة مخطوطة). وانظر «الغَيبة» للشيخ الطوسي (ص١٢٤) و«المناقب» لابن شهر آشوب (٣:٥٣٨).

وتابع السيد الصدر يقول: «وأود أن أعلّق علىٰ هذا الخبر بعدة تعليقات[١]:

التعليق الأول: إننا نستطيع أن نعيّن تاريخَ شراء الجارية وزواج الإمام العسكري (ع) بها، فإنه كان في زمان الإمام الهادي عليه السلام، وقد أراد أن يزوج ابنه الحسن عليه السلام قبل أن يتوفىٰ عام (٢٥٤هـ)، ليُولِدَ هذه المرأة الجليلة مهديَّ هذه الأمة القائم بدولة الحق، وسيأتي أن ولادة المهدي (ع) كانت بعد وفاة جدّه الهادي (ع)، فإذا استطعنا أن نعرف أنه لم يمرَّ زمانٌ طويل بين زواجها وولادتها أكثر من المقدار الضروري للحمل والولادة، عرفنا أن زواجها كان في نفس هذا العام (٢٥٤هـ).

التعليق الثاني: أنه قد يَرِدُ علىٰ هذا الحديث بعض الاعتراضات التي يمكن الجواب عنها علىٰ أصولنا الاعتقادية، ويبقىٰ الجواب عنها عند من لا يؤمن بهذه الأصول مُعلَّقاً علىٰ التسليم بها، **علىٰ أننا سنقول: إننا غير ملزمين باعتبار هذا الخبر إثباتاً تاريخياً كافياً** [تأمّل هذا الكلام يا رعاك الله!!].

الاعتراض الأول: أنه متضمنٌ لعلم الإمام الهادي عليه السلام بأمورٍ غائبةٍ غير منظورة، في حين أن الغَيب لا يعلمه إلا الله تعالىٰ.

والجواب علىٰ ذلك: أنه بعد فرض ثبوت إمامته يكون ذلك ممكناً في حقه، ونحن لا ندّعي علمه بالغيب مباشرةً كعلم الله عز وجل، وإنما ندّعي أن الإمامَ إذا أراد أن يعلم شيئاً أعلمه الله تعالىٰ إيّاه، كما نطقت بذلك بعض الأخبار.

والمصلحة الرئيسية من الناحية الاجتماعية في ذلك، هي أن الإمام قائدٌ لأمة ورئيسٌ لدولة، وموكولٌ إليه تطبيق العدل الإسلامي الإلهي علىٰ البشرية، فأحسن طريق لنجاح عمله وقيادته من الناحيتين النظرية والعملية معاً، هو أن يكون مؤهّلاً

---

(١) **قال عداب:** أرجو أن ينعم القارىء النظر في هذه التعليقات فإن فيها ما يؤكد مقولتي المتكررة: إن كثيراً من عقائد الشيعة قد بُنيت علىٰ تخيلات وأوهام وروايات موضوعة، وللأسف!

مسدداً موفقاً من قِبَل الله تعالىٰ، وكيف لا وهو منصوبٌ لتطبيق أعلىٰ أهداف الإسلام، وممثّلٌ لأحد أيام الله الكبرىٰ التي أخذها الله تعالىٰ بنظر الاعتبار في كونه.

الاعتراض الثاني: أن الإيمان بمضمون هذا الحديث متوقفٌ علىٰ الإيمان بالأحلام، وهو خُرافةٌ من الخرافات!

والجواب علىٰ ذلك: يكون بأحد أمورٍ ثلاثة:

أولاً: أنّ ما هو الخُرافة؛ هو الإيمان المطلق بصدق جميع الأحلام، وهذا لم يقل به مفكّر، ولا هو الذي ندّعيه، ولا يتوقف عليه صحّة هذا الحديث، وإنما الشيء الذي لا شك فيه؛ هو صحة بعض الأحلام وتحقّقها في الواقع، وهذا أمرٌ ضروري لمن راجعَ حوادث الحياة ونظر في الكتب المؤلفة في ذلك: كـ «دار السلام» للحاج ميرزا حسين النوري، و«الأحلام» للدكتور علي الوردي، وغيرها.

إذن فمن الممكن أن يكون هذا المذكور في الحديث أحدَ الأحلام المطابقة للواقع، وخاصةً بعد أن اتصف بحوادث ومميزات لا تعدو عالم الحياة والعِيان.

فلو صلحت هذه الرواية للإثبات التاريخي لم تكن هذه الجهة موجبةً لضعفها أو الطعن فيها[(١)].

ثانياً: إن هناك فكرةً تقول: بأن رؤية النبي ﷺ والأئمة المعصومين (ع) في المنام لا يمكن أن تكون كاذبة، لأن المنامَ الكاذبَ من الشيطان، والشيطان لا يمكن أن يتصور بصورة النبي أو الإمام، ويستشهد لذلك بما نسب إلىٰ النبي ﷺ من قوله: «من رآنا فقد رآنا»، ويقول الإمام العسكري عليه السلام لأحد أصحابه في المنام أيضاً: واعلم أن كلامنا في النوم مثل كلامنا في اليقظة[(٢)].

---

(١) قال عداب: وإذا لم تصلح هذه الرواية للإثبات التاريخي ـ كما هو الحال هنا ـ فمن أين يأتي السيد بمبررات هذه العقيدة التي تنفق الأوقات والتكاليف لإثباتها حتىٰ بالتوهم؟!

(٢) «المناقب» لابن شهر آشوب (٣: ٥٣٤).

فإذا تمت هذه القاعدة ـ والله العالم بحقيقتها ـ لم يكن بالإمكان أن يقال: بأن ذلك الحُلُم الذي وُجد فيه رسول الله ﷺ والأئمة عليهم السلام بما فيهم الإمام العسكري (ع)، أو هو مستقلاً حين كان يأتيها كل ليلة: حلمٌ كاذب.

ثالثاً: إننا غير مضطرين لأن نلتزمَ من هذا الحديث بحرفية الرؤيا[1]، بل يمكننا أن نحمله علىٰ نحوٍ من الرمزية ونقول: إن أم المهدي عليه وعليها السلام وهي في بلادها الأولىٰ كانت ملهَمةً بشكل غامض بعضَ خطوط مستقبلها والحنين إليه بمقدار، بحيث حين واجهت هذا المستقبل أحبته وأخلصت له.

وهذه مصلحةٌ إلهيةٌ عظيمة، باعتبار ما يعلمه الله تعالىٰ من كونها أماً للمهدي عليه السلام، وما سوف ترىٰ في سبيل ذلك من الضغط والمطاردة والعذاب.

إذن فهي تحتاج إلىٰ إلهامٍ خاص ولو بشكلٍ لا شعوري غامض، يُوجب تربيتَها وتوجيهَ عواطفها بالشكل المخلِص المؤمن، فإنها لو كانت مجردةً عن هذا الإلهام وكانت مشتراةً من السوق من دون إخلاصٍ سابق وتربيةٍ داخلية لأمكن لها أن تجزعَ من التعذيب فتبوح بأمر ولدِها، ويؤدي الحال إلىٰ إلقاء القبض عليه وقتله! وهو ما لا يريده الله تعالىٰ أن يكون، كيف وقد ذخره الله عز وجل بقدرته الكبرىٰ لمستقبل الإسلام وإرساء قواعد الحق؟

أما إنكار وجود الإلهام كحقيقةٍ كونيةٍ إلهية، تتحقق بإرادة الله تعالىٰ عند وجود المصلحة؛ فهذا تكذيبٌ للقرآن، إذ ينسب الإلهام إلىٰ النحل قائلاً: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾ [النحل: ٦٨-٦٩]، وينسب عز وجل هذا الإلهام ببعض مراتبه إلىٰ الإنسان، إذ يقول عز من قائل: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

---

(١) في المطبوع خطأ يجعل الجملة غير مفهومة، فأصلحته اجتهاداً!

إذن فلتكن الظاهرة التي أحسّت بها وعاشتها أم المهدي شكلاً من أشكال الإلهام.

الاعتراض الثالث: أن هذا الحديث دالٌّ علىٰ أن إسلامها وزواجها كان في عالم الرؤيا، وهو مما لا يمكن أن يُعترف بشرعيته وقانونيته.

والجواب عليه: أن هذا الحديث وإن كان دالاً علىٰ ذلك إلا أننا لا ندّعي الاكتفاء به بطبيعة الحال، وإنما أصبحت مسلمةً في عالم اليقظة والعِيان... إمّا حالَ وجودها في بلادها الأولىٰ بعد أن اعتقدت بصحة الطيف ومطابقته للواقع فاستيقظت معتقدةً للإسلام، أو أنها أسلمت حين قالت للإمام الهادي عليه السلام: يا ابنَ رسول الله.. فإن هذا الوصف متضمنٌ للاعتراف بالإسلام بكل وضوح، أو أنها أصبحت مسلِمةً حين علّمتْها حكيمةُ تعاليمَ الإسلام امتثالاً لأمر أخيها عليه السلام، وعلىٰ أي حال فقد تمّ إسلامها قبل زواجها من الإمام العسكري (ع).

وأما ما قد يخطر علىٰ البال من أنها إذا كانت قد بقيت غيرَ مسلمةٍ في عالم اليقظة والعيان حين وصولها إلىٰ سامراء، فكيف زارها الإمام أبو محمد (ع) في المنام؟ فجوابه: أن هذا كلامُ من يؤمن بالأحلام، وأما من لا يؤمن بها فلا يعتبر الزيارة في عالم الرؤيا شيئاً يؤخذ بنظر الاعتبار، ومعه فنقول للمؤمن بالأحلام المتكلم بهذا الكلام: إن زيارةَ الإمام في المنام يكفي فيها الإسلام في المنام، وأما لقاء العِيان واليقظة فيحتاج إلىٰ إسلامٍ حقيقةً في عالم اليقظة.

وأما زواجُها فلم يكن ما وقع منه في المنام كافياً أيضاً، وإنما تم بإنشاء الإمام الهادي (ع) لعقد الزواج حيث قال ـ كما نطق الحديث ـ: فإني قد زوّجت أبا محمّد الحسنَ عليه السلام وأمّ القائم عليه السلام، بعد أن أحرز رضاها ورضاه، وهو وليّها وولي المؤمنين.

الاعتراض الرابع: أن هذا الحديث دالٌّ علىٰ تساقط الصلبان وانهيار الأعمدة من دون سببٍ ظاهر، فكيف كان ذلك؟

والجواب علىٰ ذلك: أنه مما لا شك فيه من الناحية الإسلامية أن ما يعتقده المسيحيون أصبح بعد بعثة نبي الإسلام ﷺ باطلاً، والمقيم عليه ضالاً مضلاً، وأن مقتضىٰ الهداية إلىٰ الصراط المستقيم هو الاهتداء بنور الإسلام والاعتقاد بعقائده والالتزام بعدله.

فمن الممكن القول: إن هذا الذي حدث هو معجزةٌ إلهيةٌ حدثت للتوصل إلىٰ غرضين:

أحدهما: استنكار بقاء هؤلاء علىٰ المسيحية مع إمكانهم الدخول في الإسلام ومعرفتهم بوجوده، فإن الأولىٰ بمصالحهم أن يعتنقوه لا أن يحاربوه.

ثانيهما: استنكار زواج هذه المرأة من ابن عمها، فإنها مقدَّرةٌ في علم الله الأزلي لأن تكون زوجة للإمام العسكري وأماً للمهدي، لا أن تكون كما يشاء جدّها زوجةً لابن أخيه! فبحدوث هذه المعجزة[١] يحصل في قلوبهم تشاؤمٌ من حصول هذا الزواج فلا يقومون به، كما قد أعرضوا عنه فعلاً.

الاعتراض الخامس: أن هذه الرواية تدل علىٰ شيئين متنافيين، فبينما تنص في أولها علىٰ أن الإمام الهادي (ع) هو الذي كتب الكتابَ الذي حمله بشرٌ النخّاس إلىٰ الجارية... نراها تدل بعد ذلك علىٰ أن كاتبه هو الإمام العسكري (ع)، كقولها: وأومأ بيده إلىٰ أبي محمد صاحب هذا الكتاب.

والجواب عن ذلك: أن الرواية دلت علىٰ أن كاتب الكتاب هو الإمام الهادي (ع)، إلا أنها دلّت في عين الوقت أن هذه الجارية كانت تتوهم أن كاتبه هو فتىٰ أحلامها وزوجُ مستقبلها الإمام العسكري عليه السلام، وليس بين الأمرين أي تنافٍ ولا نعلم أن ما في الكتاب يدل علىٰ تحديد شخصية كاتبه حتىٰ تعرفه بذلك.

إذن فليس شيءٌ من هذه الاعتراضات وارداً علىٰ هذا الحديث ومضعِّفاً لدلالته وما يُعرف عنه من حدث وتاريخ، وإنما الاعتراض الوحيد الذي يمكن صدقه هو

---

(١) حتىٰ المعجزات الإلهية تثبت بالتخيل والتوهم عند السيد الصدر!

أن هذا الحديثَ ضعيفٌ من ناحية إثباته التاريخي، باعتبار كونه مجهولَ الرواة ضعيفَ السند[١].

التعليق الثالث: الذي نعلّقه علىٰ هذه الرواية، أن هذه الرواية مهملةٌ من حيث التاريخ! ونحن إن استطعنا أن نعرفَ وقت شراء الجارية إلا أنه لا يمكن تحديد وقت هذا القتال الذي وقع بين الرّوم والمسلمين، ذلك القتال الذي أصبحت مليكة نتيجةً له أسيرةً للمسلمين، كما أنه لا يمكن تحديد مكانه علىٰ وجه التعيين، فإن سائرَ أطراف الدولة الإسلامية كانت مسرحاً لحروبٍ ومناوشات وفتوحاتٍ في ذلك العصر، وأغلبها كان بين الروم والمسلمين[٢].

فإن لفظ الرّوم كان يستعمله العرب في ذلك الحين بشكلٍ مجملٍ واسع المعنىٰ، فإنهم كانوا يصطلحون بهذا اللفظ علىٰ كل بلاد مسيحية خارج حدود بلاد الإسلام، وهذا معنىً شامل لكثير من مناطق الأرض، فهو يشمل سوريا ولبنان وتركيا قبل الفتح الإسلامي، ثم يستمر إلىٰ ما وراءها شمالاً مما هو الآن تحت حكم الاتحاد السوفييتي، وقد دخل قسمٌ منه في الإسلام وبقي الكثير منه مسيحياً إلىٰ حدّ الآن، كما يمتد هذا اللفظ غرباً ليشمل أوروبا كلَّها بما فيها اليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وصقلية وغيرها مما كان معروفاً يومذاك، وكانوا إذا أرادوا التدقيق في التعبير عن أوروبا، قالوا: الفرنجة أو الإفرنج، تمييزاً لها عن سائر بلاد الروم، وهو أيضاً لفظ مجمل يشمل كل أقطار أوروبا تقريباً![٣].

ولا يُستثنىٰ من لفظ الروم بحسب اصطلاحهم من وجه العالم المعروف يومئذ إلا ما كان في شرق بلاد الإسلام: كالهند والصين، وما كان في جنوبها: كإفريقيا.

---

(١) قال عداب: ألا يكفي هذا لينسفَ كل هذه التخيلات والتحليلات وإثبات المعجزات!

(٢) وهذا دليل آخر يؤكد اختلاق هذه القصة الطريفة ووضعها!

(٣) في هذا الكلام نظر! فإن الفرنجة والإفرنج عَلَمٌ علىٰ الشعب الفرنسي فقط فأصلها (French)، وهم ينطقون السين شيناً تقرب من الجيم، فنطقها العرب جيماً خالصة.

والصحيح تاريخياً أن الروم هم شعبُ دولةِ روما التي هي الآن عاصمة إيطاليا، وكان الاسم الرسمي للملك عندهم هو القيصر، وهي دولةٌ استطاعت أن تسيطر علىٰ رقعة ضخمة من العالم من حوض البحر الأبيض المتوسط: كالشمال الإفريقي واليونان وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين، حتىٰ كانت تُسمىٰ كل هذه المناطق بدولة الروم، ومن هذا وقع الإجمال والاختلاط في معناه لدىٰ الناس في تلك العصور، حتىٰ كانت العاصمة لهذه الدولة الجبارة هي القسطنطينية وهي ليست في إيطاليا وغير قريبةٍ من روما! وإنما تقع في الجزء الأوروبي من تركيا فعلاً وتسمىٰ اليوم بإستانبول، وكان لسقوطها بأيدي الجيش الإسلامي من الأهمية و(الاستراتيجية) الشيءُ الكثير، إذ كان يعني انحسار الحكم الرومي عن بلاد الشرق، وانكماشه في داخل أوروبا المسيحية.

وعلىٰ أي حال، فإنه يمكن أن يفهم من هذه الرواية أن الملك نفسه كان خارجاً مع جيشه للحرب، وهو ما كان يحدث فعلاً في الحروب المهمة الواسعة فبذلك يمكن أن نلتفت إلىٰ الحادثة التي ينقلها التاريخ العام في سنة (٢٤٢هـ) حيث نزل مَلِك الروم بنفسه إلىٰ الحرب في خمسين ألفاً، وحصل بينه وبين المسلمين قتالٌ شديد، قُتل فيها من الفريقين خلقٌ كثير[١]، فالمظنون أن هذه الحادثة هي المشار إليها في الحديث.

وكان الإمام العسكري عليه السلام في هذا العام عمره سبعة عشر عاماً يعيش تحت ظل أبيه عليه السلام، ثم إن أم المهدي عليه السلام بعد أن سُبِيَت في الحرب بقيت عند مالكها حتىٰ عام (٢٥٤هـ)، حيث أراد بيعها فاشتراها الإمام عليه السلام ليزوجها من ابنه عليه السلام[٢].

---

(١) «الكامل» لابن الأثير (٥: ٣١٢).

(٢) في عام (٢٥٤هـ) كان عمر الحسن العسكري عليه السلام سبعة عشر عاماً وقبل عام (٢٤٢هـ) بسنوات كانت مليكة المزعومة مخطوبة لابن عمّها، والملوك لا يزوّجون بناتهم قبل اكتمال تعليمهن في العشرين، وهذا يعني أن «نرجس» هذه كانت تقترب من الأربعين، فهل يقبل شاب في السابعة عشرة من عمره أن ينكح أمةً أكبر من أمّه؟!

والرواية علىٰ أي حال لا تدل علىٰ سرعة بيعها بعد الأسر، وإن كان المفهوم منها بشكل عام هو ذلك، والله العالم[١].

الفرضية الثانية: أن المالك لهذه الجارية من أسرة الإمام عليه السلام هو حكيمة أخت الإمام الهادي (ع).

وهذه فرضيةٌ بسيطةٌ ومختصرة، تكفينا في الإثبات التاريخي إن لم تكفنا الفرضية الأولىٰ ولم نقتنع بمدلول ذلك الخبر، والخبرُ الوارد في هذه الفرضية يهمل بالكلية التعرُّض لأصل هذه الجارية، أو ترجمة حياتها، أو تاريخ ورودها إلىٰ بلاد الإسلام، أو تاريخ شرائها[٢].

وإنما يبدأ الحديث أنه في يومٍ من الأيام يزور الإمام العسكري عليه السلام عمته حكيمة رضيَ الله عنها، فيرىٰ جاريتها فيحدّ النظر إليها، فتقول له: يا سيدي لعلك هَوِيتها، أفأرسلها إليك؟ فينفي الإمام عليه السلام الهوىٰ الجنسي عن نفسه فإنه منافٍ لمقام الإمام وعصمته، ويعطي السبَب المنطقيَّ الصحيحَ لعمله، وذلك أنه أجاب عمته قائلاً: لا يا عمة، ولكني أتعجّبُ منها، فقالت له: وما أعجبك؟ فقال عليه السلام: سيخرج منها ولدٌ كريمٌ علىٰ الله عز وجل! سيخرج الذي يملأ الله به الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، فقالت له: فأرسلها إليك يا سيدي؟ فيوقِفُ الإمامُ العسكري (ع) ذلك علىٰ إذن أبيه قائلاً: استأذني في ذلك أبي.

قالت: فلبست ثيابي وأتيت منزل أبي الحسن عليه السلام، فسلّمتُ عليه وجلست، فبدأني وقال: يا حكيمة ابعثي نرجس إلىٰ ابني أبي محمد، قالت:

---

(١) هل يتصور عاقل أن تبقىٰ مسبية ناضجة شغفها الحب وقتلها، مدّة اثني عشر عاماً بعد سبيها من غير أن تباع وتشرىٰ ويُستمتع بها، وإن كانت صالحة للولادة أن تلد عدة بطون؟ وحسب الافتراضية الأولىٰ فإن رسول الله ﷺ خطبها لولده السيد الحسن العسكري في المنام، وزوّجه إياها المسيح عليه السلام وشمعون! أهكذا تثبت العقائد يا عباد الله؟!

(٢) قال عداب: شغل السيد الصدر نفسه علىٰ مدىٰ أربع عشرة صفحة في توجيه فرضية لا يراها كافية في الإثبات التاريخي، وهنا أقول لكل من يؤمن بهذه المعتقدات: هل ينجينا عند الله تعالىٰ أن نبني عقائدنا علىٰ احتمالات وفرضيات هي التوهمات ذاتها؟! اتقوا الله تعالىٰ أيها المسلمون، فوالله إن هذه مهازل لا معتقدات!

فقلت: يا سيدي علىٰ هذا قصدتك أن نستأذنك في ذلك! فقال لي: يا مباركة، إنّ الله تبارك وتعالىٰ أراد أن يشركك في الأجر، ويجعل لك في الخير نصيباً.

وتبادر العمة إلىٰ الرجوع إلىٰ منزلها، وتقوم بتزيين نرجس وتهبها لأبي محمد عليه السلام، وتجمع بينه وبينها في منزلها، فيقيم الإمام عندها أياماً حتىٰ يتوفىٰ والده عليه السلام بعد أيام، فينتقل الإمام العسكري (ع) مع زوجته إلىٰ دار أبيه.

وهذه الرواية تتفق مع سابقتها علىٰ عدة خصائص، منها: أن أم المهدي عليه السلام كانت جاريةً مملوكة، وأن اسمها نرجس، وأن زواج الإمام العسكري كان في حياة أبيه وإذنه، ولذا نستطيع أن نعتبر اتفاقهما علىٰ ذلك إثباتاً تاريخياً كافياً له، إلا أن هذه الرواية تعين وقوع الزواج في الأيام الأخيرة من حياة الإمام الهادي (ع)، ولم يكن هذا واضحاً من الرواية السابقة.

وليس علىٰ هذه الرواية من اعتراض من الناحية الشكلية إلا اعتراضٌ واحد وهو أن الإمام العسكري (ع) حين زار عمته كيف جاز له أن يُحِدّ النظر إلىٰ جاريتها مع أنها ليست زوجته ولا مملوكته في ذلك الحين؟ ويأتي الجواب واضحاً بسيطاً، وهو أنّه ينظر إليها بإذن مالكتها، والمالك إذا أذن لشخصٍ في النظر إلىٰ مملوكته جاز للمأذون له النظر شرعاً في حدود إذن المالك، وهذا وإن لم يُذكر في الرواية إلا أنه أخذٌ مفروضُ التحقيق في الرواية، للتسالم الواضح في المجتمع المسلم علىٰ عدم جواز النظر إلىٰ مملوكة الغير إلا بإذنه، إذ كان من الواضح في ذهن الراوي أن السامع المسلم سوف يفهم تلقائياً وجود الإذن في النظر، ومن هنا أهمله من سرده من لفظة الرواية»[١].

قلت: رأيتَ فيما سبق ـ أخي القارىء ـ أنموذجاً غريباً من نماذج إثبات الحقائق التاريخية عند السيد الصدر، مع التذكير بأنه ليس لدىٰ علماء الشيعة الآخرين ما هو أقوىٰ من هذا الكلام في الإثبات.

---

(١) «تاريخ الغيبة الصغرىٰ» (ص٢٤١-٢٦٠).

بقي أن أشير إلىٰ أنّ السيّد الصدر ـ مقلِّداً الشيخَ الطوسيَّ وغيرَه ـ جعل جدّنا السيّد جعفراً الزكيَّ بن علي الهادي عليهما السلام من أهل الكذب والافتراء والدجل والجاسوسية وشرب الخمر واللعب بالطنبور، وصوَّره بصورة الدجال المارق، الطامع بإمامتهم، والسارق مال أخيه، والمؤذي لأم المهدي (نرجس) التي كان يلعب بعقلها الصغير أولئك الدهاقنة من مدعي السفارة والنواب. . .

أقول: مع فقدان الدليل التاريخي المثبت أن الإمام جعفر بن علي الهادي كان غير صالح، فإن السيّد الصدر اتهمه بكل ما تقدم ذكره، ثم مَنّ عليه بالتوبة فقال: «إن جعفراً تاب، ورفع يده عن سلوكه المنحرف، فخرج توقيع المهدي بواسطة السفير الثاني محمد بن عثمان بن سعيد بعفو المهديّ عنه وقبول توبته»[(١)]، ثم قال: «ومن المؤسف أن لا يكون تاريخ هذا البيان معروفاً بالتحديد، وغاية ما نعرفه هو خروجه بواسطة الوكيل الثاني للإمام المهدي: محمد بن عثمان العمري المتوفىٰ (٣٠٥هـ)، وأما تاريخ تولّيه الوكالة بعد أبيه فكان مجهولاً لجهالة تاريخ وفاة أبيه عثمان بن سعيد علىٰ ما سنسمع، ومن هنا لا نستطيع أن نحدد مقدار الزمان الذي استمر جعفر يمارس فيه نشاطه، ولا الزمان الذي تاب فيه وصدر عنه العفو، غير أنه كان قبل سنة (٣٠٥هـ)، وهو تاريخ مديدٌ غيرُ محدَّد وهذا من فجوات التاريخ المؤسفة»[(٢)].

قلت: هذا صحيح! لكن المؤسف أكثر منه أن يبني عالِمٌ مثلكَ موسوعةً في عشرة مجلدات عن الإمام المهدي من غير أن يكون بين يديه رواية تاريخيّة صحيحة واحدة تثبت ولادته أو مشاهدة أحد الثقات له.

ويرحم الله سيدي جعفر بن علي الهادي، فقد افترىٰ عليه شيعة العراق ما شوّه صورته عند عامة الناس حتىٰ اليوم، وليس هذا فحسب بل جعلوا قبره ساحةً يمر عليها كل من يريد المرور لزيارة أحد المدفونين بالمشهد العسكري، زيادةً في إهانته وتحقيره!

---

(١) «تاريخ الغيبة الصغرىٰ» (ص٣٣٦-٣٣٧).

(٢) «تاريخ الغيبة الصغرىٰ» (ص٣٣٨).

المبحث الثالث

باب الإشارة والنص إلىٰ صاحب الدار عليه السلام

عقد الكليني هذا الباب لإثبات نص وتعيين الإمام الحسن العسكري للإمام الخلف من بعده وهو الحجّة المهدي.

مع أنّ إمامة الحسن العسكري لم تثبت بعد دراسة الروايات الواردة بذلك في الباب السابق فكيف تمنح الإمامة لرضيعٍ ـ علىٰ فرض صحة ولادته ـ ممّن لم تثبت إمامته أصلاً؟!

وسوف يرىٰ القارىء الكريم أن الروايات الواردة في هذا الباب مغلّقة معمّاة، ليس فيها تصريحٌ بالنّص أو الإشارة إلىٰ إمامة المهدي المنتظر.

ناهيك عن العُجمة الظاهرة علىٰ صياغة متونها، وتفكّك عباراتها، إضافة إلىٰ عدم صحّة روايةٍ واحدةٍ منها، كما سوف ترىٰ.

وقد أورد الكليني في هذا الباب ستة أحاديث: ضعّف صاحبُ «الشافي» منها واحداً (٨٦٨)، وقال في حديثين (٨٧٠، ٨٧١): مجهول، وفي آخرين (٨٦٦، ٨٦٩): مختلَفٌ فيه، وصحّح منها واحداً (٧٦٨) سوف أدرسه مع المختلَف فيهما قبله.

الحديث الأول (٨٦٧):

بإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني في كتابه «الكافي» قال: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري قال: قلت لأبي محمدٍ عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل! فقلت: يا سيدي

هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حَدَثَ بك حدثٌ فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة». اهـ.

قال في «الشافي»: «صحيح: أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك ابن الأحوص الأشعري أبو علي القُمّي، كان وافدَ القُمّيين، روىٰ عن الجواد والهادي وكان من خاصة أبي محمد، ورأىٰ صاحبَ العصر، وهو شيخ القمّيين»[١].

قال عداب: إن السيد الخوئي طوّل في ترجمة محمد بن يحيىٰ، وذكر أن رواياته تقربُ من ستة آلاف رواية[٢]، ثم قال في محمد بن يحيىٰ هذا: هو محمد ابن يحيىٰ أبو جعفر، الذي هو شيخ الكليني[٣].

وفي ترجمة أبي جعفر هذا قال الشيخ فيمَن لم يَروِ عنهم عليهم السلام: محمدُ بن يحيىٰ العطار، روىٰ عنه الكليني، قمّي، كثيرُ الرواية. . .، أقول ـ والقائل الخوئي ـ: تأتي له رواياتٌ بعنوان محمد بن يحيىٰ العطّار[٤]. . وهناك ذكر عدّة رواياتٍ من طريقه، ثم قال: محمد بن يحيىٰ هذا، هو محمد بن يحيىٰ أبو جعفر العطار المتقدم[٥].

وأقول: ترجم السيد الخوئي محمد بن يحيىٰ الأول في عشرين صفحة، ثم ترجم الثاني وقال: محمد بن يحيىٰ هذا مشترك، والتمييز بينهما إنما هو بالرّاوي والمرويّ عنه.

ويلاحظ أن السيد الخوئي لم يستطع فكَّ الاشتراك بين من تَسمّىٰ بهذا الاسم، فالنجاشي يقول عن محمد بن يحيىٰ أبي جعفر العطار: ثقةٌ عينٌ قُمّي، وذكروا أنه

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧٧).
(٢) «معجم الخوئي» (١٨: ١٩-٢٩).
(٣) ما سبق (١٨: ٢٩).
(٤) ما سبق (١٨: ٣٥).
(٥) ما سبق (١٨: ٤٦-٤٨).

رویٰ عن أربعةٍ من الأئمة، ورأىٰ الصاحبَ (عج!)، بينما يذكره الشيخ الطوسي فيمَن لم يروِ عن الأئمة، ولم يلتقِ بأحدٍ منهم، فما الراجح في الأمر؟

الراجح أن محمد بن يحيىٰ هذا مجهول، وليس هو العطّار ولا الخزاز، وهو لم يلقَ أحداً من الأئمة، ولا يُعرف!

والسبب في هذا الترجيح هو أن إطلاقَ الاسم علىٰ مسمياتٍ شتىٰ لا توجد قرينةُ ترجيحٍ بينها يزيدنا جهلاً بهم جميعاً، فما صرّح الكليني بأنه العطّار؛ فهو العطّار، أمّا من لم تتحقّق له هذه الصفة، فهو مجهولٌ وإن كان شيخ المصنّف، وإن رویٰ عنه ثقة! وشيخ الكليني من هذا الطراز، والله أعلم.

وأما أبو هاشم الجعفري فيبدو أنه عُمِّر طويلاً جدّاً، فقد ذكروا أنه رویٰ عن أبي الحسن موسىٰ، وأبي الحسن الرضا، وأبي جعفر الجواد،وأبي جعفر الثاني محمد بن علي، وأبي الحسن علي الهادي، وأبي محمد الحسن العسكري وذكروا أنه رأىٰ المهديَّ عليه السلام، وعاش حتىٰ رویٰ عنه الكليني، فإذا علمنا أن موسىٰ بن جعفر عليهما السلام قد اعتقل سنة تسع وسبعين ومئة، وما خرج من السجن حتىٰ مات سنة ثلاثة وثمانين ومئة[1]، فمقتضىٰ هذا أن يكون أبو هاشم هذا قد ولد في حدود سنة ستين ومئة، وارتحل به أبوه إلىٰ المدينة المنورة فسمع ثمةَ من موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

وهذا كله لا مانعَ منه، فمن الممكن أن يعيش إنسانٌ بين عامَي (١٦٠-٢٨٠هـ)، لكن أين معطيات الإثبات هذه والتاريخ ساكت؟

لكل هذا وغيره يصعب الحكمُ بصحة سندِ هذه الرواية!

هذا من جهة الإسناد، وأما متن الرواية فيشير إلىٰ أن الحسن العسكري ـ عليه السلام ـ أقر بأن له ولداً، وأنه يُطلَب في المدينة، لكن المعروفَ لدىٰ الخاص

---

(١) «النبلاء» (٦ : ٢٧٠).

والعام أن غَيبة المهدي كانت في سامراء، وأن سفراءه كانوا يزعمون صدور أوامره إليهم من منزله في سامراء طيلة مدة الغَيبة الصغرىٰ، ولا يزال يُطلَب هناك!

أضف إلىٰ هذا أن الحديثَ ساكتٌ عن اسمه ووصفه ومنزلته الدينية المزعومة.

الحديث الثاني (٨٦٦):

وبإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: (علي بن محمد، عن محمد بن علي ابن بلال قال: خرج إليّ من أبي محمد قبل مُضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليّ قبلَ مضيه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده). اهـ.

قال في «الشافي»: «مختلَفٌ فيه؛ لأن ابنَ بلال هذا وثّقه الشيخ في «الرجال» وقال في كتاب «الغَيبة»: من المذمومين»[1]، وقد طوّل السيد الخوئي في ترجمته ناقلاً أقوال موثّقيه ومجرّحيه، ثم ختم ترجمته بقوله: «المتلخّص من جميع ما ذكر أن الرجلَ كان ثقة مستقيماً، وقد ثبت انحرافه وادعاؤه البابية، ولم يثبت عدم وثاقته، فهو فاسدُ العقيدة، فلا مانعَ من العمل بروايته بناءً علىٰ كفاية الوثاقة في حجية الرواية كما هو الصحيح». اهـ[2].

قال عداب: هذا الرجل فاسدُ العقيدة، يدّعي أنه (باب المهدي) ثم يروي حديثاً يدعم فساد عقيدته وينفرد به هو فكيف نقبل روايته؟! سبحان الله العظيم!

إن كفايةَ الوثاقة في قبول الرواية لا نختلف عليها، ولكنّ ظنَّ الصدق في فاسدِ العقيدة غريبٌ، بل هو كذّابٌ أشِر! يدّعي أنه باب المهدي، وكذّبه العلماء في هذه الدعوىٰ، فكيف نصدّقه في روايته خبراً من جنسِ ما كذّبوه به؟ أليس هذا من أغرب الغرائب؟!

وأما من جهة المتن فالرواية مبهمة، وكل الذي فيها أن الحسنَ العسكريَّ عليه السلام أخبره بالخَلَف من بعده، فماذا أخبره؟ وبماذا؟ وما شأن هذا الخلف؟!

---

(١) «الشافي» (٣: ٣٧٧-٣٧٨).

(٢) «معجم رجال الحديث» (١٨: ٤٣-٤٥).

أأخبره أنه وُلد ولا يزال حياً؟ أم أخبره أنه وُلد ومات؟ أم أخبره أنه لن يُولد له ولن يخلُفَه؟... هذه الرواية ليست ظاهرةَ الدلالة علىٰ المراد، والعقائدُ لا تُبنىٰ علىٰ مثل هذه الإطلاقات الصادرة عن متّهمين.

يُضاف إلىٰ هذا أن بني هاشمٍ كثيرون، فلماذا يُخبر الحسن العسكري ابنَ بلال الفاسدَ العقيدة هذا، ولا يخبر واحداً من بني هاشم بذلك؟ أكان هذا الفاسد أوثقَ عند الإمام العسكري عليه السلام منهم جميعاً؟!

أم أن المعصومين من الأئمة فقط هم الثقات، ومن سواهم من هذه الشجرة المباركة غير ثقات؟ الحقيقة المرّة هي أن هذه الروايات أسانيدَ ومتوناً غير مقبولة وغير معقولة معاً، وفي آل بيت النبي ﷺ من الرجال الثقات علىٰ مدار تاريخ الأئمة المعصومين في نظر الشيعة ما يقل وجودُ أمثالهم في شيعة آل البيت، وفي غيرهم من المسلمين.

الحديث الثالث (٨٦٩):

وبالسند إلىٰ أبي جعفر: (علي بن محمد، عن حمدان القلانسي قال: قلت للعمري: قد مضىٰ أبو محمد؟ فقال لي: قد مضىٰ، ولكن خلفَ فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده). اهـ.

قال في «الشافي»: «مختلَفٌ فيه؛ لأن حمدان القلانسي ذمّه الكشي ووثقه النجاشي. والعمري: هو أول السفراء الأربعة بين الحجة عليه السلام وشيعته! وهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد، وثانيهم ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان، وثالثهم الحسين بن روح، ورابعهم أبو الحسن علي بن محمد السمري، فلما حضرته الوفاة سُئل أن يوصي، فقال: لله أمرٌ هو بالغه، ومات سنةَ تسع وعشرين وثلاثمائة، فوقعت الغيبة الكبرىٰ، عجّل الله فرجه، وكشف به هذه الغُمّة عن هذه الأمة». اهـ[1].

(١) «الشافي» (٣:٣٧٨).

وقد نصّ السيد الخوئي أن حمدان القلانسي هو حمدان النهدي، وهو نفسه حمدان بن أحمد القلانسي، وهو نفسه محمد بن أحمد بن خاقان، واستظهر أنه هو حمدان النقاش أيضاً، وقال في الأخير: «ثقة فقيه خيّر»(١).

قال عداب: هذا الرجل يدخل في أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين، ومن العسير قبول قول السيد الخوئي بأن هؤلاء الخمسة من الرجال هم في الحقيقة رجلٌ واحد، مع اختلاف شيوخهم، وعدم وجود معطياتٍ علميةٍ تعرّف بهم، فليست المسألة في اختلاف النجاشي والكشي في توثيقه وذمه فحسب وإنما العلة الكبرىٰ في جهالته.

وأما العمري الذي ذكر مترجموه أنه أول السفراء، فقد قال السيد الخوئي: «تقدمت ترجمته بعنوان عثمان بن سعيد العمري، كما تقدم في حفص بن عمر ما يناسب المقام، فراجع». اهـ(٢).

وأقول: ذكر الشيخُ الطوسي عثمانَ بن سعيد العمري في السفراء الممدوحين وأثنىٰ عليه؛ بينما قال في «رجاله» أيضاً: خدم الهادي عليه السلام وله إحدىٰ عشرة سنة، وذكر أنه وكيل العسكري الحسن ووكيل صاحب الزمان، ونصّ ابن شهر آشوب والعَلّامة أن عثمان بن سعيد كان من أصحاب أبي جعفر الثاني محمد ابن علي التقي، المعروف بالجواد، لكن ابن شهر آشوب قال: كان باباً لأبي جعفر محمد بن علي التقي عليه السلام!... بينما قال العلاّمة: من أصحاب أبي جعفر محمد بن علي، خدمه وله إحدىٰ عشرة سنة، وله إليه عهد معروف! وهو وكيل أبي محمد عليه السلام.

وعقّب السيد الخوئي علىٰ ذلك قائلاً: «إن ما ذكره ابن شهر آشوب والعلاّمة

---

(١) «معجم الخوئي» (٦: ٢٥٢).
(٢) ما سبق (٢٣: ١٥٠).

لا يجتمع مع ما ذكره الشيخ الطوسي من أن عثمان بن سعيد خدم الهادي عليه السلام وله إحدىٰ عشرة سنة، والله العالم بحقيقة الأمر». اهـ[١].

قلت: إن قولةَ القائل: (الله العالم بحقيقة الأمر) توحي بأن قائلها جاهلٌ بحقيقة الأمر، أو غيرُ مستيقنٍ منه، وهو الحق! فنحن ليس بين أيدينا مرجّحات علميّة بين هذه المتدابرات من الأقوال، فتتساقط جميعاً للجهالة المحيطة بها.

وبناءً علىٰ ما سبق فالسند كلّه علل لا علّة واحدة فقط! ومتن الرواية كمتون الروايات السابقة مبهمٌ، لا يصلح لإثبات أي حقٍّ مادي فضلاً عن إثبات دينٍ وعقيدة.

هدىٰ الله علماء هذه الطائفة ما أشد تنقيرهم وتحاملهم علىٰ الطوائف الأخرىٰ وما أشد تغافلهم عما يخصّهم! فحسبنا الله ونعم الوكيل.



---

(١) «معجم الخوئي» (١١: ١٢١-١٢٢).

المبحث الرابع

باب تسمية من رآه ـ يعني المهدي ـ عليه السلام

أخرج الكليني تحت هذا الباب خمسةَ عشرَ حديثاً (٨٧٢-٨٨٦)، ضَعّف الشيخ المظفّر واحداً منها (٨٨٣)، وحكم علىٰ آخر (٨٧٥) أنه مختلَفٌ فيه، وصحّح حديثين (٨٧٢-٨٧٨)، وحكم علىٰ أسانيد أحدَ عشرَ حديثاً بالجهالة: (٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦)، وهذا يعني أننا مطالبون بدراسة ثلاثة أحاديث فقط، بعد أن ردّ الشيخ المظفر اثني عشر حديثاً منها!

الحديث المختلف فيه (٨٧٥):

بإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: (علي بن محمد، عن حمدان القلانسي قال: قلت للعمري: قد مضىٰ أبو محمدٍ عليه السلام؟ فقال: قد مضىٰ، ولكن قد خلف فيكم من رقبته مثل هذه، وأشار بيده).

قال في «الشافي»: «مختلَفٌ فيه، وهو مكرر سنداً ولفظاً، وقد مضىٰ برقم (٨٧٠) مختصراً، ومطولاً برقم (٨٣٠)». اهـ[١].

قال عداب: الحديث رقم (٨٣٠) حكم عليه الشيخ المظفّر بأنه ضعيف[٢] وهو في باب النص علىٰ إمامة أبي الحسن الرضا، وليس علىٰ إمامة المهدي المنتظر! وسنده غير سند هذا الحديث (٨٧٦) بل لا يتشابهان أصلاً!

---

(١) «الشافي» (٤:٣٨٥)، قلت: الصواب أن (٨٧٠) مكرر (٨٦٩) سنداً ومتناً، وسيأتي الكلام عليه.

(٢) ما سبق (٣:٣٤٩).

قال الكليني: (أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن أبي علي الخزاز عن داود بن سليمان، قال: قلت لأبيْ إبراهيم عليه السلام. . .) وساقه (٨٣٠).

والحديث (٨٧٠) ساقه الكليني من طريق الحسين بن محمد الأشعري، عن معلّىٰ بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله قال: خرج ـ يعني المنشور ـ عن أبي محمد الحسن العسكري، وساقه، ومتنه مختلف، وقال الشيخ المظفر ثمة: «سنده مجهول!»[١].

قلت: وقد مر معنا قريباً (٨٦٩) أن القلانسي وَضّاع، ادعىٰ البابية، وما قلته ثمةَ يُقال هنا، وإنما طولتُ في تتبع الشيخ المظفر حتىٰ لا يظن أن للحديث شواهد تقوّيه.

ـ الحديث الأول ممّا صحّحه الشيخ المظفّر في هذا الباب (٨٧٢):

بإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيىٰ جميعاً عن عبد الله ابن جعفر الحميري قال: اجتمعت أنا وأبو عمرٍو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخَلَف، فقلت له: يا أبا عمرو، إني أريد أن أسألك عن شيء، وما أنا بشاكٍّ فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرضَ لا تخلو من حجة[٢] إلا إذا كان قبلَ يوم القيامة بأربعين يوماً. . . (وساق كلاماً طويلاً لا نحتاجه في مسألة المنتظر) إلىٰ أن قال: وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ؟ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي، فما

---

(١) الشافي (٣:٣٧٨).

(٢) هذه المسألة من المسائل الخلافية عند أهل السنة، والراجح أن الأرض لا تخلو من حجة، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦:٥٧٠): «في صلاة عيسىٰ عليه السلام خلف رجل من هذه الأمة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائمٍ لله بحجة، والله أعلم». اهـ.

أدّىٰ إليك عني فعني يؤدّي، وما قال لك عني فعني يقول: فاسمع له وأطع، فإنه الثقة المأمون.

وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمدٍ عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا إليك عني فعني يؤدّيان، وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان. فهذا قول إمامين قد مضيا فيك.

قال: فَخَرَّ أبو عمرو ساجداً وبكىٰ، ثم قال: سل! فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: إي والله، ورقبته مثل ذا، وأومأ بيده، فقلت له: فبقيت واحدة! قال لي: هات! قلت: فالاسم؟ قال: محرّم عليكم أن تسألوا عن ذلك، ولا أقول هذا من عندي، فليس لي أن أحلّل ولا أحرّم ولكن عنه عليه السلام؛ فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضىٰ ولم يخلّف ولداً، وقُسِم ميراثه وأَخذَ من لا حقَّ له فيه، وهو ذا عياله يجولون ليس أحدٌ يجرؤ أن يتعرّف إليهم أو يُنيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك». اهـ.

قال الكليني: «وحدّثني شيخٌ من أصحابنا ذهب عني اسمه أن أبا عمرو سأل عن أحمد بن إسحاق عن مثل هذا، فأجاب بمثل هذا». اهـ.

قلت: في النص الأخير خللٌ صوابه: أن أبا عمرو سأل أحمد بن إسحاق عن هذا فأجاب بمثل هذا، أو أن أبا عمرو سُئل عن أحمد بن إسحاق عن مثل هذا ـ يعني الذي يحدّث به أحمد ـ فأجاب بمثل هذا[١].

قال في «الشافي»: «صحيحٌ بسنده الأول، والثاني مرسل، وقد مضىٰ الحديث المختصر (٨٧٩) وهو بعضٌ من هذا الحديث، وكذا الحديث اللاحق (٨٧٦)»[٢].

---

(١) «الكافي» (١ : ٣٣٠) و«الشافي» (٤ : ٣٨٤) والخلل فيهما معاً.

(٢) «الشافي» (٤ : ٣٨٣).

قال عداب: لا يكاد عجبي ينقضي من صنيع الشيخ المظفّر رحمة الله عليه في تخريجاته هذه، لأن الأحاديثَ الثلاثة وإن كانت في صدد الكلام علىٰ المهدي بيد أن ألفاظها مختلفة وأسانيدها مختلفة، فكيف يجعل الأحاديث الثلاثة حديثاً واحداً، وهو نفسه قد حكم عليه بأحكام مختلفة؟!

فالحديث (٨٧٠) قال فيه أبو جعفر: الحسين بن محمد الأشعري، عن معلّىٰ ابن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله قال: وساق الحديث، قال الشيخ المظفر: «إسناده مجهول!»[١].

والحديث (٨٧٢) قال أبو جعفر: محمد بن عبد الله ومحمد بن يحيىٰ جميعاً، وهو حديثنا هذا!

والحديث (٨٧٦) قال أبو جعفر: (علي بن محمد، عن فتح مولىٰ الزراري قال: سمعت أبا علي بن مُطهّر يذكر أنه رآه، ووصف له قَدّه)، قال المظفر: «مجهول»!

قال عداب: الحديث الواحد لا يكون مرةً صحيحاً ومرةً مرسلاً ومرةً مجهولاً، وإنّما يُحكم علىٰ الحديث بمجموع طرقه التي تلتقي عند من صدر عنه القول أو من دونه، مع اتفاق الألفاظ أو تقارب المعاني، وليس شيءٌ من هذا وذاك ههنا.

والصواب: أن الحديثين (٨٧٠، ٨٧٦) مجهولان ـ علىٰ اصطلاحهم ـ، وأما الحديث الذي صَحّحَه الشيخ المظفر (٨٧٢) فهذا بيان حاله: فقد ساق أبو جعفر هذا الحديث من طريق راو مبهم، فهذا لا نتشاغل به فهو مجهول، وتبقىٰ الرواية المسندة هي التي ينصبُّ النقد عليها، وفي هذا الإسناد أن السائلَ هو أحمد بن إسحاق، والمسؤول الذي رأىٰ الحُجّة هو أبو عمرو العمري، وبالعودة إلىٰ «معجم الخوئي» وجدته ترجمه تحت عنوان: العمري مرّةً والأموي أخرىٰ دون

---

(١) «الشافي» (٤: ٣٨٣).

نقد[١]، وفيمن كنيته أبو عمر أو أبو عمرو، ولم يترجم السيد الخوئي أبا عمرو، أو أبا عمر الأموي، أو العمري، وهذا ـ فوق الاضطراب ـ جهالـةٌ مطبِقة، فهل هذا حال سفيرٍ من سفراء الإمام المعصوم الحجة علىٰ الخلق؟! أرجو أن أكون واهماً.

يُضاف إلىٰ هذا أنّ في المتن جملةً منكرةً عجيبة، هي قولُ هذا السفير المزعوم: «وهو ذا عياله ـ يعني الحسن العسكري ـ يجولون ليس أحدٌ يجرؤ أن يتعرّف إليهم، أو يُنيلَهم شيئاً»؟!

فمن أين للحسن العسكري عليه رضوانُ الله وسلامه العيال، وأين بنو أعمامهم الذين كانوا سادةَ الوجود في ذلك الزمان عن التعرّف إليهم وتفقّد أحوالهم، لو كان لهم وجود؟!

ـ **الحديث الثاني الذي صحّحه الشيخ المظفر (٨٧٨):**

قال أبـو جعفر: علي بن محمد، عن محمد بن علي بن إبراهيم، عن أبي عبد الله بن صالح؛ أنه رآه عند الحجر الأسود، والناس يتجاذبون عليه، وهو يقول: «ما بهذا أمروا». اهـ.

قال في «الشافي»: صحيح، الهمذاني مضىٰ برقم (٨٧٢)، وساق كلاماً طويلاً لا حاجةَ بنا إليه في التعريف بالهمذاني هذا، ولم ينقل شيئاً من نقد العلماء له وتضعيفهم إياه[٢].

وقد نقل السيد الخوئي عن الشيخ الطوسي في «رجاله» قوله: ضعيف، ونقل عن ابن الغضائري قوله: «حديثه يُعرف ويُنكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويعتمد المراسيل».

---

(١) «معجم الخوئي» (١٠: ١٤٩-٤٥٤).
(٢) «الشافي» (٤: ٣٨٦).

قال السيد الخوئي: «واستثنىٰ ابنُ الوليد من روايات محمد بن أحمد بن يحيىٰ ما يرويه عن محمد بن علي الهمذاني، ولولا ذلك لأمكن القولُ بوثاقة الرجل». اهـ[1] قلت: فلا يمكن القول بوثاقته إذاً!

وأما أبو عبد الله بن صالح الذي رآه عند الحجر الأسود ـ حسب الرواية ـ فقد أشار السيد الخوئي إلىٰ عدة رواياتٍ له، ولم يعرّف من حاله بشيء، فهو مجهول[2].

قال عداب: علي بن محمد تقدم القولُ في حاله، وفي السند علتان أخريان: ضعفُ محمد بن علي بن إبراهيم، وجهالة أبي عبد الله بن صالح، فالحديث غايةٌ في الضعف، إن لم يكن موضوعاً!

هذه روايات الباب الخمس عشرة، لا يصح منها واحدة، وهذا يعني أنه لم تثبت رؤية أحدٍ من الخلق للسيّد الحجة المنتظر (عج!!).



(١) «معجم الخوئي» (١٦ : ٣٣٥).
(٢) ما سبق (٢١ : ٢٦٨).

المبحث الخامس

باب مولد الصاحب عليه السلام

أخرج أبو جعفر تحت هذا الباب (٣١) حديثاً من رقم (١٣٦٢) إلىٰ (١٣٩٢)، حكم الشيخ المظفّر علىٰ عشرين حديثاً منها بحكم مجهول، وهي: (٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٠)، وضعّف حديثين (١، ١١)، وسكت علىٰ حديثٍ واحد (٣١)، وقال في آخَر (١٥): حسنٌ كالصحيح، وصحّح سبعةَ أحاديث، فهذه ثمانية أحاديث لو سَلِمَ بعضُها لكان فيه كفايةٌ كافية في إثبات ولادة السيد المهدي عليه السلام وإن لم يصح شيءٌ مما سبق.

وسوف أستعرض هذه المرويات التي صححّها الشيخ عبد الحسين المظفّر تباعاً حسب تسلسلها في الكتاب، مقتصراً علىٰ سياقة سند الحديث وبعض المتن الذي يخص المهديَّ عليه السلام، لأنه لا فائدةَ من سياقة نصٍّ طويل لا علاقةَ له فيما نحن بصدد إثباته.

الحديث الأول (١٣٦٥):

وبإسنادي إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد، عن سعد بن عبد الله قال: إن الحسن بن النضر وأبا صدّام وجماعةً تكلموا بعد مضي أبي محمد عليه السلام فيما في أيدي الوكلاء...)، وساق كلاماً طويلاً إلىٰ أن قال الحسن بن النضر: «فلما بلغت الدهليز إذا فيه أسود قائم، فقال: أنت الحسن بن النضر؟ قلت: نعم، قال: ادخل فدخلت الدار، ودخلتُ بيتاً وأفرغتُ صَنَان الحمّالين[1]، وإذا في

---

(١) الصِنَّان: جمع مفرده: «صَنّ»، وهو وعاءٌ شبه السلّة المغلقة يُجعل فيها الخبز ونحوه، والصُّنان ـ بالضمّ ـ رائحة إبط الإنسان. القاموس «صن»

زاوية البيت خبزٌ كثير، فأُعطِيَ كل واحدٍ من الحمّالين رغيفين، وأُخرجوا، وإذا بيتٌ عليه ستر، فنُوديت منه: يا حسن بن النضر؛ احمد الله علىٰ ما مَنَّ به عليك، ولا تَشُكَّنَّ، فَوَدَّ الشيطانُ أنّك شَكَكْتَ، واخرج علىٰ ثوبين ـ كذا ـ وقيل: خذهما فستحتاج إليهما، فأخذتُهما وخرجت، قال سعد: فانصرف الحسن بن النضر، ومات في شهر رمضان، وكفِّن في الثوبين». اهـ.

قال في «الشافي»: «صحيح: الحسنُ من الأجلة، وأبو صدّام أهمله المترجِمون»[1].

قال عداب: إن شيخَ الكليني في هذا الحديث علي بن محمد مسمىً بما لا يميّزه، وإن للكليني عدةَ شيوخ بهذا الاسم، وترجيح السيد الخوئي أنّ الثلاثةَ واحدٌ ترجيحٌ بدون مرجّح، قال: «هو من مشايخ الكليني، وقد أكثر الروايةَ عنه في «الكافي» في جميع أجزائه وأطلق، ومن ثم قد يُقال بجهالته، ولكن الظاهر أنه علي ابن محمد بن بندار، الذي روىٰ عنه كثيراً»، وساق السيد الخوئي كلاماً طويلاً متراكباً لا يخرج الواقف عليه بأي محصلةٍ معرفيةٍ تعرّفه بشيءٍ من عين المترجم أو حاله[2].

وسوف أنقل كلامه بتمامه حتىٰ تتوضّح الصورة، ويتبين للقارىء شدةُ معاناة السيد الخوئي في التعريف برواة كتابه، وصعوبة الوصول في أكثرهم إلىٰ حكمٍ صحيح.

قال: «علي بن محمد: وقع بهذا العنوان في إسناد كثيرٍ من الروايات تبلغ خمسمائة وتسعة وتسعين مورداً»، وذكر في شيوخ عليٍّ هذا سعدَ بن عبد الله راوي هذه القصة[3].

---

(١) «الشافي» (٤: ٦٧١).

(٢) «المعجم» (١٢: ١٢٨-١٣٨).

(٣) «المعجم» (١٢: ١٢٨-١٢٩).

وبعد استعراض اختلاف الكتب قال: «علي بن محمد هذا: هو علي بن محمد بن عبد الله بن بندار الآتي، فيما إذا كان راويه محمد بن يعقوب ـ الكليني ـ وهو في خمسمائة وأربعة وثلاثين مورداً، وأما في بقية الموارد فهو مشترك والتميز إنما يكون بالراوي والمروي عنه». وقال أيضاً: «علي بن محمد: هو من مشايخ الكليني، وقد أكثر الرواية عنه في «الكافي» في جميع أجزائه وأطلق، ومن ثم قد يُقال بجهالته، ولكن الظاهر أنه علي بن محمد بن بندار الذي روىٰ عنه كثيراً، فقد روىٰ عنه في أبواب الأطعمة في ثلاثين مورداً، وبهذا يتعين أنه المرادُ بعلي بن محمد في سائر الموارد هو علي بن محمد بن بندار، ثم إنّ (بنداراً) لقب عبد الله ابن عمران الجنابي البرقي وكنيته أبو القاسم، علىٰ ما صرّح به النجاشي في ترجمة محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران.

وعليه: فعلي بن محمد بن بندار هو علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي، كما أن علي بن محمد بن عبد الله الذي يروي عنه الكليني أيضاً كثيراً هو علي بن محمد بن بندار، كما يأتي، ثم إنك قد عرفتَ في علي بن أبي القاسم الثقة أنه هو علي بن محمد بن أبي القاسم، وعليه فيُحكم بوثاقة علي بن بندار، وعلي بن محمد بن عبد الله». اهـ[1].

قال عداب: من هذا العرض الوجيز يتبين لنا أمران:

الأول: أن السيد الخوئي جعلَ عليَّ بن محمد غيرَ منسوب: هو علي بن محمد بن بندار، وهو علي بن محمد بن عبد الله بن بندار، وهو علي بن محمد بن أبي القاسم، وهو علي بن محمد بن عبد الله بن عمران الجنابي، وبناءً علىٰ فضِّ الاشتباك علىٰ مبدأ (الجمع والتفريق عند المحدثين) يكون هؤلاء جميعهم واحداً هو شيخ الكليني الثقة علي بن أبي القاسم.

الثاني: أن لهذا الشيخ (علي بن محمد) رواياتٍ كثيرةً وهو مجهول، إن قبلنا جمعَ السيد الخوئي!

---

(١) ما سبق (١٢: ١٣٧-١٣٨).

ونحن يصعب علينا قبول هذا الجمع، ولو سلمنا به فإنّ بناءَ توثيق هؤلاء الذين عدهم راوياً واحداً إنما بناه في ذلك كله علىٰ أن جميع هذه العناوين تساوي علي بن أبي القاسم الثقة! وقد تتبعتُ جميعَ هذه العناوين في «المعجم» فلم أجده ترجم لهذا الرجل باسم علي ابن أبي القاسم، ولا باسم علي بن عبد الله أبي القاسم، ولا باسم علي بن محمد بن عبد الله، وإنما ترجم علي بن محمد بن أبي القاسم وقال: «وتقدم في علي بن أبي القاسم عبد الله»[1]، ولم يتقدم مثل هذا العنوان قطعاً!

وبناءً علىٰ ما سبق، فإن هؤلاء الرواة يصعب تمييزُ أعيانهم فضلاً عن تبيُّن أحوالهم، وكثرةُ أسمائهم لا تزيدنا بهم إلا جهالةً.

نعم إنّ كثرة الرواة عن شخصٍ واحدٍ لم يوثّق تفيده في رفع جهالة عينه، وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن جميعَ هؤلاء إنما روىٰ عنهم الكليني وحدَه، أو نقول: كلامنا فيمن روىٰ عنه الكليني وحدَه، فعلي بن محمد مجهول مهما كثرت روايات الكليني عنه.

وأما سعد بن عبد الله هو الآخر؛ فقد طوّل السيد الخوئي في نقل موارده ومال إلىٰ أنه هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي (ت ٢٩٩هـ) أو (٣٠١هـ) في أكثر من ألف مورد! بدليل أنه ترجم سعد بن عبد الله ـ غير منسوب ـ في سبع صفحات عدّد فيها أبرزَ الموارد واختلاف الكتب ثم سكت، ولم يوقع بأدنىٰ كلمة توثيق![2].

بيد أن السيد الخوئي قد كذّب الروايةَ القائلةَ بأن سعداً لقيَ الحسن العسكري وابنه الحجة عليهما السلام، وعليه فيترجح أن الرجلَ مجهول، وأنه غير الأشعري هذا، أو أنّه غير صادق، إذ استبعد السيّد الخوئي أن يكون المعنيُّ غيرَه![3] والله أعلم.

---

(١) «معجم السيّد الخوئي» (١٢: ١٤١).

(٢) انظر «المعجم» (٨: ٧٥-٨٨).

(٣) ما سبق (٨: ٧٨-٨١).

وأما الحسن بن النضر هذا فقد أشار السيد الخوئي إلىٰ روايته هذه في «معجمه»[١]، ثم قال: «لو تمّت رواية الكشي كان الرجل يعدّ من الحسان، لكنها لا تتم لعدم ثبوت وثاقة علي بن محمد بن قتيبة وأحمد بن إبراهيم المراغي، وأما رواية «الكافي» فلا دلالةَ فيها علىٰ حسن هذا الرجل فضلاً عن وثاقته وكذلك رواية كمال الدين مضافاً إلىٰ ضعف سندها». اهـ.

قال عداب: كلام السيد الخوئي كافٍ في توهين هذه الرواية، ولا حاجةَ بنا إلىٰ مزيد كلام!

بيد أن من المفيد أن أشير إلىٰ أن السيدَ ساق هذه الرواية في «المعجم» وردّها سنداً، ثم ردّها متناً ببيان نكارة متنها علىٰ مذهب الشيعة الإمامية في عصمة الأئمة منذ الولادة ومعرفتهم بالغَيب، فيُنظر!

الحديث الثاني (١٣٦٩):

وبه إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد قال: أوصل رجلٌ من أهل السواد مالاً، وقيل له: أَخرِج حقَّ ولد عمّك منه، وهو أربعمائة درهم وكان الرجل في يديه ضيعةٌ لولد عمه، فيها شركةٌ قد حبسها عليهم، فنظر فإذا الذي لولد عمه من ذلك المال أربعمائة درهم، فأخرجها، وأنفذ الباقي؛ فقبل). اهـ. قال في «الشافي»: «صحيح»[٢].

وجه الاستدلال: أن هذا المال الذي أُخذ إلىٰ الحجة لم يقبل منه؛ لأن فيه سحتاً، فلما أدىٰ حقَّ العباد منه قُبل، وهذا من اطّلاع الحجة علىٰ الغيب، خاصةً تحديده بأربعمائة درهم وُجِدَت كذلك بعد الحساب!

قال عداب: تقدم القول في علي بن محمد أنه مجهولٌ لعدم إمكان التمييز بينه وبين من يشترك معه في الاسم! وعلي بن محمد هذا لم يقل في النص إنه كان

---

(١) «المعجم» (٥: ١٥٠).

(٢) «الشافي» (٤: ٦٧٨).

عند الحجة حين جاء المال ورُدَّ، ولا حين قُبل، ولا ذكر أنه كان في سواد العراق مع ذلك الرجل المغتصب حقوق بني عمه، فلا بد أن مخبراً أخبره بذلك، فمن هو هذا المخبر المحترم؟! هذا الإبهام ضربٌ من شرٍّ أَضْرُب الجهالة، يقعد بالحديث فلا يرتفع إلىٰ درجة القبول قط!

أضف إلىٰ هذا أن لأولئك السفراء عيوناً، فلا يبعد أن يطلعوا علىٰ أحوال الناس، فيرسلون إليهم الرسائلَ علىٰ أنها من غَيب الإمام الحجة لتكون أوقع في نفوسهم، فليس في النص ما يقطع بوجود الإمام ولا بولادة الإمام علىٰ فرض صحة سنده!..

الحديث الثالث (١٣٧٦):

وبه إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد، عن محمد بن صالح قال: لما مات أبي وصار الأمر لي كان لأبي علىٰ الناس سفاتج[١] من مال الغريم فكتبت إليه أُعلمه، فكتب: طالبهم واستقض عليهم، فقضاني الناسُ إلا رجلٌ واحد كانت لي عليه سفتجةٌ بأربعمائة دينار، فجئت إليه أطالبه فماطلني، واستخفّ بي ابنُه وَسَفِه عليّ، فشكوتُ إلىٰ أبيه فقال: وكان ماذا؟ فقبضتُ علىٰ لحيته وأخذت برجله وسحبته إلىٰ وسط الدار، وركلته ركلاً كثيراً، فخرج ابنه يستغيث بأهل بغداد ويقول: قُمّيٌّ رافضي قد قتل والدي، فاجتمع عليّ منهم الخلق، فركبت دابتي وقلت: أحسنتم يا أهل بغداد، تميلون مع الظالم علىٰ الغريب المظلوم، أنا رجلٌ من أهل همذان من أهل السنة، وهذا ينسبني إلىٰ أهل قُمٍّ والرَّفض ليذهب بحقّي ومالي، قال: فمالوا عليه، وأرادوا أن يدخلوا عليه حانوته حتىٰ سكّنتُهم، وطلب إليّ صاحبُ السفتجة وحلف بالطّلاق أن يوفّيني مالي، حتىٰ أخرجتهم عنه). اهـ.

---

(١) السفاتج: جمعٌ مفرده سفتجة، وفسرها بعضهم فقال: هي كتاب صاحب المال لوكيله أن يدفع مالاً قرضاً يأمن به من خطر الطريق، وهو فارسي معرب. «المصباح المنير» (سفتجة) (ص١٠٦).

قال في «الشافي»: «حسنٌ كالصحيح: بصالح الهمذاني الدهقاني، من أصحاب العسكري وكيل الناحية، وقيل: ورد فيه: وكيلنا وثقتنا، يقبض من موالينا، سيأتي سنده برقم (١٣٨٧). اهـ[١].

قال عداب: علي بن محمد تقدّم الكلام عليه، والشيخ المظفّر لم يُعلّ به حديثه كما هو واضح، وأما محمد بن صالح الهمذاني ـ وليس صالحاً الهمذاني كما ذكر الشيخ المظفّر ـ فقد أشار السيد الخوئي إلىٰ هذه الرواية وغيرها من روايات محمد بن صالح، ونقل أنه رأىٰ القائمَ عليه السلام وكلّمه ووقف علىٰ معجزاته... إلخ[٢].

ولم يبيّن لنا السيّد الخوئي مصادره في هذا الإثبات الكبير، ومعلومٌ أن دعوىٰ الإنسان شيئاً يجلب به لنفسه منفعةً أو منزلةً لا يُقبل إلا بعد ثبوت عدالته من طريق خارجيٍّ صحيح، وهو غير متوفّرٍ هنا أبداً[٣].

هذه واحدة، والثانية: ليس في النص ما يشير إلىٰ لقاءٍ ولا رؤيةٍ ولا مطالعة، وكل ما فيه أن الرجلَ كتب إليه! فمن كتب لا ندري! كما أنه ليس في النص ما يشير من قريبٍ أو بعيدٍ إلىٰ شيءٍ من الأمارات التي يستدل بها علىٰ وجود القائم المهدي!

ومحمد بن صالح هذا مجهول، وتوثيقه مبنيٌّ علىٰ أنه وكيل صاحب الزمان، ونحن لم نستطع إثباتَ وجود صاحب الزمان حتىٰ نثبت وثاقةَ بصحبته! وهذا من الدَّور الباطل كما هو معلوم.

---

(١) «الشافي» (٤: ٦٨٦).

(٢) «المعجم» (١٦: ٢٠٤).

(٣) أشار السيد الخوئي في ترجمة محمد بن صالح هذا (١٦: ٢٠٤) إلىٰ رواية لا تصح في هذا المعنىٰ، فلا يثبت بمثلها أمر.

الحديث الرابع (١٣٨١):

وبه إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد قال: حمل رجلٌ من أهل (آبة) شيئاً يوصله، ونسيَ سيفاً بآبة، فأنفذ ما كان معه، فكُتب إليه: ما خبر السيف الذي نسيته). اهـ. قال في «الشافي»: «صحيح»[١].

قال عداب: علي بن محمد مجهول، وهو يحكي قصّةً عن السفراء الذين لم يكن بينهم قطعاً، كما لم يكن مع هذا الرجل (الآبي)[٢]، فهو إن كان ناقلاً فعليه أن يبين مستند النقل، أما الحكايات الشعبية (التسامُع) فلا يثبت بها دِين.

الحديث الخامس (١٣٨٥):

وبه إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: (الحسين بن محمد الأشعري قال: كان يَرِد كتاب أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام في الإجراء علىٰ الجنيد قاتل فارس وأبي الحسن وآخر، فلمّا مضىٰ أبو محمدٍ عليه السلام ورد استئنافٌ من الصاحب لإجراء أبي الحسن وصاحبه، ولم يَرِد في أمر الجنيد بشيء، قال: فاغتممت لذلك، فورد نعيُ الجنيد بعد ذلك). اهـ.

قال في «الشافي»: «صحيح: الحسين كان يَرِدُ علىٰ السفراء وليس منهم. فارس: هو ابن حاتم بن ماهويه القزويني، غالٍ من الكذابين المشهورين، ورُوي أن أبا الحسن أمر بقتله، فقتله جنيد»[٣].

وقال السيد الخوئي: «وقع هذا العنوان في إسناد عدةٍ من الروايات تبلغ خمسةً وثمانين مورداً، فقد روىٰ عن أبي محمدٍ ـ يعني الحسن العسكري ـ وصاحبِ الدار عليهما السلام، وهو متّحدٌ مع الحسين بن محمد بن عامر الأشعري الآتي»[٤].

---

(١) «الشافي» (٤ : ٦٨٥).
(٢) نسبة إلىٰ آبة وهي قرية من قرىٰ أصبهان. «معجم البلدان» (١ : ٥٠).
(٣) «الشافي» (٤ : ٦٨٦).
(٤) «المعجم» (٦ : ٧٤).

وفي ترجمة الحسين بن محمد بن عامر قال: «هو الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمّي الثقة الآتي، فكأنّ عامراً هو ابن عمران علىٰ ما صَرَّح به النجاشي في ترجمة عبد الله بن عامر بن عمران قال: أخبرنا الحسن بن عبيد الله في آخرين، عن جعفر بن محمد بن قولويه قال: حدثنا الحسين بن محمد ابن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر بن عمران»[١].

قال عداب: جعل السيّد الخوئي الحسينَ بن محمد الأشعري الذي روىٰ خمسةً وثمانين مورداً، هو نفسَه الحسينَ بن محمد الأشعري القمّي الذي روىٰ مورداً واحداً، ثم جعل هذا الأخيرَ هو الحسينَ بن محمدٍ القمّي، وفي ترجمة الحسين بن محمد القمّي قال: «الظاهر أنه الحسين بن محمد الأشعري القمّي وهو من أصحاب موسىٰ الكاظم عليه السلام»[٢].

وفي ترجمة الحسين بن محمد الأشعري القُمّي لم يقل شيئاً البتة! وقال في موضعٍ آخر[٣]: «في بعض نُسخ «التهذيب»: الحسين بن محمد بن عمران الأشعري، ولو صح ما في «الاستبصار» فهو رجلٌ آخر غيرُ شيخ الكليني، فإن مَن يروي عن زرعة ـ وهو أدرك الصادق عليه السلام ـ ويروي عنه محمد بن أحمد ابن يحيىٰ ـ وهو شيخ مشايخ الكليني ـ فكيف يمكن أن يروي عنه الكليني؟ إذاً هو رجلٌ آخر، وهو المطمَأنُّ به أنه الحسين بن محمد الأشعري القمّي المتقدم».

قال عداب: هذا تناقضٌ صارخ! سببه خشية السيد الخوئي رحمه الله من التصريح بأن هؤلاء الرواة جميعاً: الحسين بن محمد الأشعري، والحسين بن محمد الأشعري القمّي، والحسين بن محمد بن عمران الأشعري، والحسين بن محمد بن عامر، والحسين بن محمد؛ يدخلون في أوهام الجمع والتفريق، وتمييزُ مروياتهم حسبَ الطبقاتِ ممكن، لكنّ تمييزَ شخصياتهم والتعريفَ بها عسيران بل محالان!

---

(١) ما سبق (٦: ٧٦).

(٢) ما سبق (٦: ٨٤).

(٣) ما سبق (٦: ٧٩).

- فالحسين بن محمد الأشعري هذا حسب تقديرات السيد الخوئي هو شيخ الكليني بكل اعتبار!

- ثم هو صاحبُ الحسنِ العسكري وابنِه المهدي عليهما السلام.

- ثم هو صاحب موسىٰ الكاظم عليه السلام!

- ثم هو صاحب زرعة الذي يروي عن سماعةَ صاحبِ الإمام الصادق عليه السلام.

ومع استنكار السيد الخوئي أن يكون ذلك ممكناً عاد فقرر بكل اطمئنان ما استنكره من قبل، وما دام الأمر كذلك فإن الحسين بن محمد الأشعري هذا مجهول لم تعرف عينه، فضلاً عن حاله!... هذا من جهة الإسناد.

وأما من جهة المتن، فليس فيه ما يشير إلىٰ السيد المهدي، وكل ما فيه إنما هو استنباطٌ من الأشعري المجهول هذا أن صاحبَ الدار من وراء الستار أمر بقتل الجنيد قاتل فارس! فلماذا يكون الذي أشار بقتل الجنيد هو المهدي عليه السلام وليس أولئك الذين يدّعون السفارةَ ويشكلون مؤسسة سياسية سرّية يبتزّون بها الناس ويرهبونهم باسم المهدي الحجة المنتظر الذي لا يجوز ذكر اسمه؟!

الحديث السادس (١٣٨٦):

بإسنادي إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد، عن محمد بن صالح قال: كانت لي جاريةٌ كنت معجباً بها، فكتبت أستأمر في استيلادها، فورد: استولدها، ويفعل الله ما يشاء، فوطئتها فحبلت، ثم أسقطت فماتت). اهـ.

قال في «الشافي»: كالصحيح: مضىٰ سنده برقم (١٣٧٧). اهـ[١].

قال عداب: تقدم في الحديث الثالث من هذه المجموعة الأخيرة أن علي بن محمد ومحمد بن صالح مجهولان.

---

(١) «الشافي» (٤: ٦٨٦).

وأضيف هنا **فأقول**: أليس من قلة الحياء وقلة الأدب مع أعظم شخصيةٍ في الوجود ـ آنئذٍ ـ في نظر الشيعة الإمامية، أن يسألوه عن وطء جاريةٍ واستيلادها والمهديُّ نفسُه وأبوه من أبناء الجواري؟! وهل وقت المهدي الذي هو سيّد الوجود يومئذٍ يتّسع لمثل هذه التفاهات الصغيرة؟!

علىٰ كل حال، نحمد الله أن شيئاً من هذا كلّه لم يَصحّ، بقيَ الشأنُ في عقولنا نحن المسلمين: كيف نؤمن بمثل هذه الحكايات ونحسبها من الدين؟!

الحديث السابع (١٣٨٧):

وبه إلىٰ أبي جعفر قال: (علي بن محمد قال: كان ابن العجمي جعل ثلثه للناحية، وكتب بذلك، وقد كان قبل إخراجه الثلث دفع مالاً لابنه أبي المقدام لم يطلّع عليه أحد، فكتب إليه: فأين المال الذي عزلته لأبي المقدام؟!).

قال في «الشافي»: «صحيح: ابن العجمي وابنه لم تسجَّل ترجمتهما وأهملا»[١].

قال عداب: تقدم القولُ بأن علي بن محمد هذا مجهول، وأنْ ليس في شيءٍ من رواياته ما يدل علىٰ حضوره ومشاهدته، وهذه الحكاية يرويها عن مجهول أُهْمل ولم تسجَّل ترجمته، فالحديث باطل.

الحديث الثامن (١٣٩٠):

وبإسنادي إلىٰ أبي جعفر الكليني قال: «علي بن محمد قال: باع جعفر ـ يعني ابن علي الهادي ـ فيمن يباع صبيةً جعفرية، كانت في الدار يربّونها، فبعث بعضُ العلويين وأعلمَ المشتري خبرَها، فقال المشتري: قد طابت نفسي بردّها، وأن لا أرزأ[٢] من ثمنها شيئاً فخُذها، فذهب العلوي فأعلم أهل الناحية الخبر،

---

(١) «الشافي» (٤: ٦٨٦).

(٢) الرُّزء: مثل، قُفْل: المصيبة، والمقصود ألا يُنْقَص من ثمنها بشيء. «المصباح» (رزىٰ) ص٨٦.

فبعثوا إلىٰ المشتري بأحد وأربعين ديناراً، وأمره بدفعها إلىٰ صاحبها». اهـ[١].

قال في «الشافي»: «صحيح: جعفر المراد به الكذاب»[٢].

قال عداب: تقدم الكلام علىٰ أن علي بن محمد: مجهول، وعلىٰ فرض معرفته ووثاقته ـ جدلاً ـ فإنه يروي قصةً لم يبين لنا أنه حضرها، ولا أوضح من أخبره بها، فالرواية فيها إرسال إلىٰ جانب الجهالة، ناهيك عن التعمية والإلغاز في الرواية!

ومع كل الألغاز، فليس في الرواية ما يدل علىٰ المهدي دلالةً ظاهرة بل ولا خفية، فضلاً عن النص المفترض في قضية عقدية.

أقول: هذه ثلاثٌ وخمسون رواية سيقت للتعريف بالمهدي المنتظر، واحدةٌ منها في ختام باب النص والإشارة إلىٰ أبي محمد الحسن العسكري، وستُّ رواياتٍ في باب النص والإشارة إلىٰ المهدي، وخمسَ عشرةَ رواية في النص علىٰ من رآه، وإحدىٰ وثلاثين في مولده، وكلُّها لم يصحَّ منها شيء.

وكم كنت أتمنىٰ أن تصح روايةٌ واحدة أو عدةُ روايات من هذا الجمع الهائل الضعيف والمجهول! حتىٰ أعذُرَ علماء الإمامية في بناء عقيدةٍ إسلاميةٍ علىٰ خبر الواحد وحتىٰ يكون ثمةَ مبرِّرٌ لتلك الكثرة الكثيرة من أحوال السفراء والمراسلات السرية، وأحكام الغَيبة الصغرىٰ، والغَيبة الكبرىٰ، وتكذيب جدّي السيد جعفر بن السيد علي الهادي عليهما سلامُ الله وبركاته، حتىٰ صار لا يُعرَف إلا بجعفر الكذاب، وهو والله أصدقُ من هؤلاء السفراء والأبواب والنوّاب والمراسلين والوكلاء، ومن كل من يصدّق بهذه الحكايات الهزيلة بعد هذا البيان وإقامة الحجّة وسطوع البرهان.

---

(١) «الشافي» (٤ : ٦٨٧).

(٢) «الشافي» (٤ :٦٨٧) والإمام جعفر بن علي الهادي (ت ٢٧١هـ) يلقّب عند أهل السنة بجعفر الزكيّ وحاشاه من الكذب والافتراء، ولكن الهوىٰ يفعل الأفاعيل.

وقبل أن أختمَ هذا المبحث المحزن أسأل إخواني الأفاضل علماءَ الشيعة الإمامية هذه المسألة: أين علماء آل البيت الذين يملأون الدنيا في كل زمان ومكان، والذين كان يضج بهم النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، عن نصّ السيد علي الهادي علىٰ الحسن العسكري، ونصّ الحسن علىٰ السيد المهدي، سلام الله عليهم؟!

أين محدّثو الشيعة الثقات، الذين امتلأت بهم كتب أهل السنة وخرّجوا لهم مئات الروايات؟!

لماذا لم يتصل الإمام المهدي بأحدٍ من آل البيت الأطهار، ولماذا لم يعرف بتلك الأخبار السرية جداً إلا أولئك النكراتُ المجاهيل، الذين لا يُعرف أحدهم إلا بوروده بهذا السند الهزيل أو ذاك؟

فهل آن الأوان لمعاودة النظر في تلك المصادر التي تحمل الكثير من الإساءة إلىٰ آل بيت النبي ﷺ باسم الدين وتحت شعار (موالاة آل البيت)؟ والله تعالىٰ وحده أعلم بأهداف أصحابها في حشر هذا الغثاء البغيض الهزيل!

وإن ندائي الحار إلىٰ سماحة مرشد الجمهورية الإيرانية السيّد علي خامنئي وإلىٰ رئيس جمهورية إيران الإسلامية الدكتور السيّد محمد خاتمي، أن يهيّئا سبلَ نقد هذه المصادر وإعادة صياغة عقيدةٍ صافية وفكرٍ نزيه وثيق، بعيدٍ عن مثل ما رأيناه من الخيالات وأحلام اليقظة كوسائل في إثبات المعتقدات ووقائع التاريخ، فهما خيرُ من يصلح ما أفسده المفسدون، وخير من يعيد الأمور إلىٰ نصابها في ساحة الشيعة الإمامية.

وإنني أرىٰ الخيرَ كل الخير في رصد جوانب الخلاف ـ أصليّها وفرعيّها ـ بين سائر المذاهب الإسلامية السنية والإماميّة والزيدية والإباضية، وتكليف باحثين بإعادة النظر في أدلتها ومصادرها، فكفىٰ المسلمين شتاتاً وتمزّقاً وطائفية، وكفانا جميعاً عقدُ الاستعلاء العقدي والديني، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفصل السادس

تخريج ونقد حديث

«لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»

عليهما السلام

ويندرج تحت هذا الفصل مبحثان:

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: نقد الحديث وتقويمه.

تمهيد

أوضحت في فصل: «الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر عند أهل السنة» وفي فصل: «الأحاديث الواردة في ولادة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية» أنه لا يرقىٰ حديثٌ من هذه الأحاديث أو تلك إلىٰ درجة الاحتجاج، وأن الأحاديث التي حصلت علىٰ درجة الاحتجاج الدنيا (حسن لغيره)، أو الوسطىٰ (حسن لذاته) ليس فيها تنصيصٌ علىٰ هذا المهدي ولا توصيفٌ له البتة.

وهذه النتيجة تجعل تلك الأحاديث في دائرة البُشرىٰ والأمل المحتملين، ولا ترقىٰ قوّتها الاحتجاجيّة لإثبات عقيدةٍ تُلْزَم الأمّةُ بها، وتَنتِظر من ربّ السماء تحقيقَها، مثلما كانت تنتظر رسالات السماء!

بعد هذا البيان يجبُ إعادةُ النظر في تقويم حديث: «لا مهديَّ إلا عيسىٰ بن مريم» عليه الصلاة والسلام، لأن جملةَ الطعون التي وجّهها النّقاد إليه تتلخص بالآتي: تفرّد الشافعي أو شيخُه الجَنَدي بروايةِ زيادة: «لا مهديَّ إلا عيسىٰ»، لأن الحديثَ محفوظٌ بدونها، وجهالةُ الجَنَدي ونكارةُ حديثه لمخالفته الأحاديث الصحيحة أو المتواترة.

وسوف يتبين لنا أن هذه الطعونَ كلَّها مبينةٌ علىٰ ما استقرّ في نفوس الناس من تواتر أحاديثِ المهدي أو شهرتها، ولو تبيّن لهم الذي تبيّن لنا فيها فمن المقطوع به أن أحكامَهم سوف تكون أقلَّ شدّةً وحِدّة؛ لأنهم اعتبروا بما هو مثلُها أو أقلّ منها في بعض الأحايين. وقد رأيت أن أتناول هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: تخريج الحديث.

المبحث الثاني: نقد الحديث وتقويمه.

المبحث الأول

تخريج حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ»

بإسنادي إلىٰ الحافظ ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ) رحمه الله تعالىٰ قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلىٰ: حدّثنا محمد بن إدريس الشافعي: حدَّثني محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك أن رسولَ الله ﷺ قال: «لا يزداد الأمرُ إلا شدةً ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناسُ إلا شُحّاً، ولا تقومُ الساعة إلا علىٰ شرار الناس، ولا مهديَّ إلا عيسىٰ ابن مريم»[١].

وبإسنادي إلىٰ الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) عليه رحمة الله قال: حدثنا عيسىٰ بن زيد بن عيسىٰ بن عبد الله بن مسلم بن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب: حدّثنا يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي: حدّثنا محمد بن إدريس الشافعي رضيَ الله تعالىٰ عنه: أنبأنا محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن به مثلَه[٢].

قال أبو عبد الله الحاكم: هذا الحديث بهذا الإسناد مما أُنكر علىٰ الشافعي[٣].

ونقل الحافظ البيهقي عنه قولَه: «هذا الحديث إن كان منكراً بهذا الإسناد كان الحملُ فيه علىٰ محمد بن خالد الجَنَدي، فإنه شيخٌ مجهول لم يُعرف بما تثبت به عدالته ويُوجب قَبولَ خبره»[٤].

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢: ١٣٤٠).

(٢) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٨٨).

(٣) «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» للبيهقي(ص ٢٩٨).

(٤) «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» للبيهقي (ص٢٩٨) وقد جعلت الكلام للحاكم وليس للبيهقي؛ لأن العلماء نسبوه للحاكم!

قال البيهقي: وقد رواه غيرُ الشافعي كما رواه الشافعي، وهو فيما أنبأنا أبو عبد الله الحافظ - الحاكم - قال: حدثني أبو أحمد عبد الرحمٰن بن عبد الله بن يزداد الرازي ببخارىٰ من أصل كتابه قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أحمد ابن محمد بن الحجّاج بن رشدين بن سعد المصري بمصر قال: حدثني أبو سعيد المفضَّل بن محمد الجَنَدي قال: حدثنا صامت بن معاذ الجَنَدي قال: حدثنا يحيىٰ ابن السكن قال: حدثنا محمد بن خالد. . فذكر بإسناده نحوه[1].

---

(١) أخرجه البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» عن الحاكم به (ص٢٩٩)، وأورده الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٤:٤٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» برقم (٩٠٠)، وأخرجه المزي في ترجمة محمد بن خالد الجندي من «تهذيبه» (٢٥:١٤٩)، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١:٥٨١).

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩:١٦١) من طريق إسحاق بن نوح الطلحي وأبي الحُرَيش الكلابي كليهما، عن يونس بن عبد الأعلىٰ، عن الشافعيّ به مثله، وقال: غريب من حديث الحسن لم نكتبه إلا من حديث الشافعي والله أعلم.

وأخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» برقم (٢١٧) و(٤٠٩) من حديث محمد بن خالد البرذعي عن يونس عن الشافعي به مثله.

وأخرجه الحافظ القضاعي في «مسند الشهاب» برقم (٨٩٨) من حديث الحسن بن يوسف الطرائفي وأحمد بن محمد المديني، وعلي بن محمد بن سفيان عن يونس به مثله.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤:٢٢٠) من حديث أبي العباس أحمد بن عبد الله الطائي، عن يونس به مثله.

وأخرجه ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (١:١٥٥، ١٨٨) من حديث الطحاوي عن المزني، عن الشافعي به مثله.

وأخرجه الجُورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١:٣١٩) من حديث أبي جعفر البلخي عن يونس به مثله

وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢:٨٦٢) من طريق الخطيب البغدادي السابق.

وأخرجه المزّي في «تهذيبه» (٢٥/١٤٩) من طرق أبي بكر النيسابوري وأبي علي الطرائفي وأحمد بن عمرو بن السرح، وأبو الطاهر المديني جميعاً، عن يونس عن الشافعي به مثله.

وأخرجه الذهبي في «التذكرة» (٢:٥٢٧) من طريق أبي الطاهر المديني عن يونس به مثله وقال في ترجمة يونس: له حديث منكر عن الشافعي. . وساقه.

قلت: مدار هذا الحديث فيما بين أيدينا من مصادر علىٰ شيخ الشافعي محمد ابن خالد الجَنَدي الصنعاني، رواه عنه الشافعي وزيد بن السكن، ويقال: يحيىٰ ابن السكن.

ومحمد بن خالد الجَنَدي روىٰ عن أبان بن صالح (ق)، وعن شبل بن عباد المقرىء المكي، وعبد الصمد بن معقل، ومالك بن أنس.

وروىٰ عنه زيد بن السكن، ويقال: يحيىٰ بن السكن الجَنَدي، وعبد الحميد ابن عمر، ومحمد بن إدريس الشافعي (ق)، ومنصور بن محمد بن مروان البلخي العابد[1].

قلت: وزاد الدارقطني في «غرائب مالك» راوياً عنه، هو عليّ بن زياد اللّحجي[2].

وقد روىٰ الشافعي عن محمد بن خالد هذا الحديث، وحديثاً آخر احتجَّ به في كتاب «الأم»[3].

وزيد بن السكن الذي تابع الشافعيَّ علىٰ هذا الحديث، ترجمه الحافظ في «اللسان» فقال: حدث عنه إسحاق بن الضيف، قال الأزدي: منكر الحديث، وهو من رهط هشام بن يوسف[4].

قلت: وهشام بن يوسف صنعاني، كما في «التقريب» (٧٣٠٩)، فيترجّح أنّ المرادَ زيدُ بن السّكن، وليس يحيىٰ بن السكن فذاك بصري! وسواء كان هذا أم ذاك فهما راويان ضعيفان، لا يُفرح بأيهما لا في المتابعة ولا في الشاهد[5].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥: ١٤٩).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٨: ١٤٠).

(٣) «الأم» (٤: ١٧٩).

(٤) «لسان الميزان» (٢: ٥٠٧).

(٥) انظر ترجمة يحيىٰ في «التاريخ الكبير» (٨: ٢٨٠)، و«الجرح والتعديل» (٩: ١٥٥)، و«ثقات ابن حبان» (٩: ٢٥٣)، و«لسان الميزان» (٦: ٢٥٩)، و«تاريخ بغداد» (٤: ١٤٦).

قلت: ذهب بعض العلماء إلىٰ أن هذا الحديث يُعَدّ في أفراد الشافعي كما أشار الذهبي[1]، والنقّاد يتوقفون كثيراً في أفراد الحفّاظ، وحتىٰ لو كان هذا صحيحاً؛ فإنه لا يضير الشافعيَّ إذا كان هو مدارَه، لأن الشافعيَّ فوق الثقة في الفقه والحديث والرواية والعربية، وكم هم الرواة الذين مُنحوا درجةَ ثقة حازوا بعض ما جمعه الله في الشافعي من فضائل وعلوم!؟ بل إن الذهبيَّ نفسَه يرىٰ تفرد الثقة مزيةً له، وليست عَيْباً فيه، قال: «الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدلّ علىٰ اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيُعرف ذلك..

إن تفرّد الثقة يجعل حديثه غريباً، وإن تفرّد الصدوق ومن دونه يُعَدّ منكراً غالباً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَق عليها لفظاً أو إسناداً يصيّره متروكَ الحديث[2].



(١) «تلخيص المستدرك» (٤: ٤٨٨).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٣: ١٤٠).

المبحث الثاني

نقد الحديث وتقويمه

المطلب الأول

العلماء الذين ضعّفوا الحديث وردّوه

قبل نقل نصوص العلماء الذي ضعّفوا هذا الحديث أعتذرُ عن بعض التكرار الحاصل بسبب جمع كلّ ما قيل في تضعيف هذا الحديث؛ أداءً للأمانة العلمية من جهة، ولتتوضح أسبابُ الضعف الأساسية من جهة أخرىٰ.

وقد نقل جمعٌ من العلماء عن الحافظ السجزي الآبري[١] أنه ضعّف هذا الحديث، ثم تتابع العلماء علىٰ تضعيفه من بعدُ، ولم أقف علىٰ تضعيفٍ مباشرٍ قبل ذلك، وما نقله الحافظ ابن حجر عن الأزدي ليس قبل، كما ظنّه بعضهم.

قال الحافظ المزي: «قال أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري الحافظ في «مناقب الشافعي»: أخبرني محمد بن عبد الرحمٰن الهمذاني ببغداد قال: حدثنا محمد ابن مخلد ـ وهو العطّار ـ قال: حدثنا أحمد بن محمد بن المؤمَّل العدوي قال: قال لي يونس بن عبد الأعلىٰ: جاءني رجلٌ قد وَخَطَهُ الشّيب، سنة ثلاثَ عشرةَ

---

(١) هو الحافظ الإمام أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم الآبري السجستاني، مصنف كتاب «مناقب الشافعي»، وآبر قريةٍ من قرىٰ سجستان، رحل وسمع أبا العباس السراج وأبا بكر ابن خزيمة وأبا عروبة الحراني ومحمد بن يوسف الهروي ومكحولاً البيوتي ومحمد بن الربيع الجيزي وطبقتهم، حدّث عنه علي بن بشرىٰ الليثي ويحيىٰ بن عمار السجستاني وجماعة، مات في شهر رجب سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وهو في عشر الثمانين، «تذكرة الحفاظ» (٣: ٩٥٤).

ـ يعني ومائتين ـ عليه مِبْطَنة وأُزَيْر[١]، يسألني عن هذا الحديث فقال لي: مَنْ محمّد بن خالد الجَنَدي؟ فقلت: لا أدري، فقال لي: هذا مؤذّن الجَنَد وهو ثقة، فقلت له: أنت يحيىٰ ابن معين، فقال: نعم، فقلت له: حديث ابن وهب، فقال: ثقة وكان فيه تساهل.

وقال أبو الحسن الآبري: قد تواترت الأخبارُ واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفىٰ ﷺ ـ يعني في المهدي ـ وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلا، وأنه يخرج عيسىٰ بن مريم فيساعده علىٰ قتل الدجال بباب لد بأرض فلسطين، وأنه يؤمُّ هذه الأمة وعيسىٰ صلوات الله عليه يصلي خلفه، في طولٍ من قصته وأمره ومحمد بن خالد الجَنَدي وإن كان يُذكر عن يحيىٰ بن معين ما ذكرته فإنه غير معروفٍ عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل»[٢].

والحديثُ أخرجه الحاكم النيسابوري في «المستدرك» وأخرجه البيهقي من طريقه في كتابه «بيان خطأ مَن أخطأ علىٰ الشافعي» وقال: «وهذا الحديث إن كان منكراً بهذا الإسناد؛ كان الحَمْل فيه علىٰ محمّد بن خالد الجَنَدي؛ فإنّه شيخ مجهول، لم يُعْرف بما تثبت به عدالته، ويوجب قبولَ خبره، وقد رواه غير الشافعي عنه ـ يعني عن محمّد بن خالد ـ.

وهو فيما أنبأنا أبو عبد الله الحافظ قال: حدّثني أبو أحمد عبد الرحمٰن بن عبد الله بن يزداد الرّازي المزكّي ببخارىٰ من كتابه: حدثنا أبو محمد عبد الرحمٰن ابن أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رِشْدين بن سعد المَهْري بمصر: حدثني أبو سعيد المفضَّل بن محمّد الجَنَدي: حدثنا صامت بن معاذ: حدثنا يحيىٰ بن السكن: حدّثنا محمد بن خالد الجَنَدي.. فذكره بإسناده نحوه»[٣].

---

(١) أُزَيَر: تصغير إزار، يريد: عليه إزار صغير غير سابغ.

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٥: ١٤٩).

(٣) هذا النص ليس في المطبوع من «المستدرك»، ونقله البيهقي عن شيخه الحاكم في كتابه «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» (ص٢٩٩) فلزم التنويه.

وبإسناده قال: قال صامت بن معاذ: عدلت إلىٰ «الجَنَد» مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت علىٰ محدِّثٍ لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته عنده عن محمد ابن خالد الجَنَدي عن أبان ابن أبي عياشٍ عن الحسن عن النبي ﷺ مثلَه[١] [فإن كانت الرواية عن محمد بن خالد صحيحة، وقد رواه مرّةً أخرىٰ بخلافها؛ كان هذا تخليطاً من جهته، بروايته مرةً هكذا ومرةً هكذا، إلا أن في صحتها عنه نظراً فإنها عن محدّثٍ مجهول][٢].

وقال: «وقد رُوي بعضُ هذا المتن عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه، عن رسول الله ﷺ»[٣].

فأما حديثُ عبد العزيز بن صهيب، فحدثناه الحسن بن علي التميميّ رحمه الله: حدّثنا محمد بن إسحاق الإمام: حدّثنا علي بن الحسين الدّرهمي: حدّثنا مبارك أبو سحيم: حدّثنا عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يزداد الزمان إلا شدّة، ولا يزداد الناس إلا شحاً، ولا تقوم الساعة إلا علىٰ شرار الناس»[٤]، فذكرتُ ما انتهىٰ إليّ من علّة هذا الحديث تعجباً لا محتجاً به في «المستدرك علىٰ الشيخين» رضيَ الله تعالىٰ عنهما، فإن أولىٰ من هذا الحديث ذِكرُه في هذا الموضع حديثُ سفيان الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم من أئمة المسلمين، عن عاصم بن بهدلة، عن زِرّ بن حبيش، عن عبد الله ابن مسعود رضيَ الله تعالىٰ عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تذهب الأيام والليالي حتىٰ يملك رجلٌ من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»[٥].

---

(١) «المستدرك» (٤:٤٨٨)، و «البيان» للبيهقي (ص٣٠٠).

(٢) «البيان» للبيهقي (ص٣٠٠).

(٣) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤:٤٨٨). و «بيان البيهقي» (ص٣٠١).

(٤) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤:٤٨٨) (٨٣٦٤).

(٥) ما سبق، الموضع نفسه.

قلت: يريد الحاكم أن يقول: إنْ محمّد بن خالد الجَنَدي قد ارتكب عدّةَ أخطاء في روايته هذا الحديث:

منها: تفرُّدُه بشطر الحديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ».

ومنها: مخالفة ما تفرّد به لما رواه أئمة المسلمين عن عاصم، وليس للمتواتر!

ومنها: أن محمد بن خالد قد خُولف في سند الحديث فيما رواه صامت بن معاذ، عن شيخه الجَنَدي المبهم، من طريق أبان بن أبي عياش!

ويلاحظ ههنا أن الحاكم النيسابوري لم يخرّج حديثَ عاصمٍ قطّ إلا في هذا الموضع معلّقاً!

ويُلاحظ أيضاً أن حديث الباب جعله مخالفاً لهذا الحديث المعلَّق، ولو كان عنده معارضٌ أقوىٰ لأشار إليه، لأنه في موضع الحِجاج!

ويُلاحظ أيضاً أنه يرىٰ محمّد بن خالد إنّما تفرَّد ببعض متن حديث الباب، ولم يقبل زيادته هذه!

ويُلاحظ أيضاً أن الحاكمَ يريد أن يدفع في صدر دعوىٰ التواتر التي زعمها شيخه الآبري بأدب، وإلا فلماذا أعرضَ عن نقلها عنه، أو ذكرها اجتهاداً من عند نفسه، إذا كان يعتقد بدعوىٰ التواتر تلك؟!

ونقل الحافظ أبو بكر البيهقي كلامَ شيخه السابق في تعليل هذا الحديث ثم قال: «فرجع الحديث إلىٰ رواية محمد بن خالد الجَنَدي وهو مجهول، عن أبان ابن أبي عياش وهو متروك، عن الحسن عن النبي ﷺ وهو منقطع! والأحاديث في التنصيص علىٰ خروج المهدي أصح إسناداً، وفيها بيانُ كونه من عترةِ النبي ﷺ»[1].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥:١٤٦) وانظر «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» (ص٣٠٠-٣٠١) وقد عزا القرطبيّ في «تفسيره» (٨:١٢١-١٢٢) هذا النصّ إلىٰ البيهقي في «البعث والنشور». =

قلت: لاحظ هنا كلام البيهقي الدقيق في كتابه «البعث والنّشور»، فقد جعل الأحاديث في التنصيص علىٰ خروج المهدي أصحّ إسناداً، ولم يُشر الىٰ التواتر، بل ولا إلىٰ الصحة، من قريبٍ أو بعيد! وقوله: «أصحّ»؛ لا يستلزم صحّة الحديث، كما هو معلوم.

وذكر ابنُ عبد البر في ترجمة يزيد بن الهاد في «التمهيد» أن محمَّد بن خالد الجَنَدي روىٰ عن المثنىٰ بن الصبّاح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه مرفوعاً: «تُعمل الرِّحالةُ إلىٰ أربعة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد الأقصىٰ، ومسجد الجَنَد»، قال أبو عمر ابن عبد البر: هذا حديثٌ منكر لا أصلَ له، محمد بن خالد الجَنَدي والمثنىٰ بن الصبّاح متروكان، ولا يثبت الحديث من جهةِ النقل[1].

وروىٰ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق» بإسناده عن أحمد بن محمد بن رِشدين قال: حدثني أبو الحسن علي بن عبيد الله الواسطيّ قال: رأيت محمد بن إدريس الشافعي في المنام فسمعته يقول: كَذَب عليّ يونسُ في حديث الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في المهدي! قال الشافعي: ما هذا من حديثي، ولا حَدّثْت به، كذب عليّ يونس!»[2].

وقال الحافظ في «تهذيبه»: ذكر الذهبي أنه وقفَ علىٰ جزءٍ عتيق فيه: عن يونس: حُدّثتُ عن الشافعي![3].

وقال أيضاً: «أنكروا عليه تفرُّدَه بروايته عن الشافعي حديثَ: «لا مهديَّ إلا عيسىٰ» أخرجه ابن ماجه عنه، والذهبي يدّعي أن يونس دَلّسه، ويستند في ذلك إلىٰ أن أبا الطاهر رواه عن يونس فقال: حُدّثتُ عن الشافعي، لكن رواه ابن منده في «فوائده» من طريق الحسن بن يوسف الطرائفي وأبي الطاهر المذكور كلاهما

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢: ٣٨-٣٩)، و «تهذيب التهذيب» (٩: ١٢٥).
(٢) «تهذيب الكمال» (٢٥: ١٤٦).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٩: ١٢٥).

عن يونس: أخبرنا الشافعي، ورواه يوسف الميانجي عن ابن خزيمة وابن أبي حاتم وزكريا الساجي وغير واحد، عن يونس قال: حدّثنا الشافعي»[(١)].

وترجم أبو الفتح الأزدي محمّد بن خالد في «الضعفاء»، وأخرج حديثه فيه، وقال: «لا يُتابع عليه، وإنما يحفظ عن الحسن مرسلاً، رواه جرير بن حازم عنه. «وقال في «التقريب» (٥٨٤٩): مجهولٌ من السابعة (ق)، ولم يُضِفْ الذهبي في «الكاشف» شيئاً (٤٨٢٤).

وأما أبان بن صالح فقد ترجمه جمعٌ من المصنّفين في الرجال، وسوف أختار من «تهذيب الكمال» أبرز ما يتعلّق بذلك، قال:

«أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم، أبو بكر المدني وقيل المكي، أصله من العرب، وأصابه سباء في الجاهلية، وهو جدّ عبد الله بن عمر ابن محمد بن أبان الجعفي، روىٰ عن أنس بن مالك (ت) والحسن بن أبي الحسن البصري (ق) في ثمانية عشر شيخاً آخرين، وروىٰ عنه خمسة عشر راوياً منهم إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي وهو من أقرانه، وأسامة بن زيد الليثي المدني (د)، ومحمد بن إسحاق بن يسار (خت ٤)، ومحمد بن خالد الجَنَدي (ق).

قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيىٰ بن معين: ثقة، وكذلك قال أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ويعقوب بن شيبة السدوسي وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وقال النسائي: ليس به بأس، وترجمه محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة، ووُلد أبان بن صالح سنة ستين، ومات بعسقلان سنة بضع عشرة ومئة وهو ابن خمسٍ وخمسين سنة، وكذلك قال يعقوب بن شيبة، استشهد به البخاري[(٢)] وروىٰ له الباقون سوىٰ مسلم».

وقال ابن حبان: يعتبر بحديثه من غير رواية دُرُسْت بن زياد وأضرابه من الضعفاء عنه. وقال الحافظ في «التهذيب»: ذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج

---

(١) ما سبق (١١ : ٣٨٧).

(٢) استشهد به البخاري: يعني أخرج له تعليقاً.

في «صحيحه» حديثه عن مجاهدٍ عن جابر في النهي عن استقبال القبلة. وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: حديث جابر ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف.

وقال ابن حزم في «المحلىٰ» عقب هذا الحديث: أبان ليس بالمشهور انتهىٰ وهذه غفلةٌ منهما، وخطأٌ تواردا عليه، فلم يضعّف أبانَ هذا أحدٌ قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدَّم معه والله أعلم، وقد لخّص الحافظُ حالَه في «التقريب» (١٣٧) فقال: وثّقه الأئمة، وَوَهِمَ ابن حزمٍ فجهّله وابن عبد البرّ فضعّفه، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة وهو ابن خمس وخمسين سنة (خت ٤)[1].

والحسن البصري أحد سادات طبقته، لخّص الحافظ ابن حجر حاله فقال: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعةٍ لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حُدّثوا وخُطِبوا بالبصرة. (ت١١٠هـ). «التقريب» (١٢٢٧).

قلت: تبين مما سبق أن علةَ الحديث الأساسية في محمد بن خالد الذي رموه بكل بائقة، فهو منكرُ الحديث ومتروكٌ ومجهولٌ عند المتقدمين علىٰ القرن الخامس والمتأخرين عنه!

أما المعاصرون فكانوا تبعاً للمتقدمين! ما عدا شيخ شيوخنا السيّد الشيخ أحمد بن الصديق الغماري، فإنه لم يرتضِ كلَّ هذه الأحكام فيه ورآها دون ما يستحق! فقال في «إبراز الوهم المكنون»:

«إن هذا الحديث ليس بضعيف كما يقول الطاعن ـ يعني ابن خلدون ـ وإن اقتصر علىٰ ذلك غيرُه، بل هو باطلٌ موضوع، مختلَقٌ مصنوع، لا أصلَ له من كلام النبيّ ﷺ ولا من كلام أنس، ولا من كلام الحسن، وبيان ذلك من وجوه:

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢: ٩) (١٣٧)، وانظر في ترجمته: «الطبقات» ابن سعد (٦: ٣٣٦)، و«التاريخ الكبير» (١: ٥١)، و«معرفة الثقات» للعجلي (١: ١٩٨)، و «الجرح والتعديل» (٢: ٢٩٧)، و«ثقات ابن حبان» (٦: ٧٦)، و«التعديل والتجريح» للباجي (١: ٤١٣)، و«الكاشف» (١٠٥)، و«التهذيب» (١٦٨).

الوجه الأول: أن الحاكم أخرج هذا الحديث تعجّباً لا احتجاجاً، وهذا تضعيفٌ من ناقد خبير!

الوجه الثاني: أن محمّد بن خالد كذّاب وضاع، بدليل مخالفته الثقات وانفراده بما عارض القطعيَّ مع جهالته!

الوجه الثالث: أن الحديثَ معروفٌ من حديث أنس القطعّي، وغير أنس من غير هذه الزيادة المنكرة: «لا مهدي إلا عيسىٰ».

الوجه الرابع: اضطرابه في رواية الحديث، فمرّةً رواه عن أبان بن صالح ومرّة رواه عن أبان بن أبي عياش، وتارةً جعله مرسلاً، وأخرىٰ متصلاً مرفوعاً!

الوجه الخامس: أن الحديثَ منقطع، لأن أبان بن صالح لم يسمع من الحسن البصري.

الوجه السادس: أن الحديث منقطعٌ بين يونس بن عبد الأعلىٰ وبين الشافعي وقد ذكر ما نقله الذهبي أن يونس قال: حُدِّثت عن الشافعي!

الوجه السابع: أن الحديثَ معارضٌ للمتواتر المفيد للقطع مع عدم إمكان الجمع بينهما!

الوجه الثامن: أن الحديث خبر، وأحاديث المهدي أخبار، ومحالٌ أن تتعارض الأخبار الصادرة عن الشارع، لأن هذا نسخ، والنسخ لا يرد علىٰ الأخبار!»[(١)].

وذكر الشيخ الألباني لهذا الحديث ثلاثَ علل: عنعنة الحسن البصري، وجهالة محمد بن خالد الجَنَدي، والاختلاف في سنده[(٢)].

وقال الشيخ البستوي: إسناده ضعيف، ومتنه منكر[(٣)].

---

(١) «إبراز الوهم المكنون» للشيخ أحمد بن الصديق، نقلاً عن كتاب «الإمام المهدي عند أهل السنة» (٢: ٣٧٧-٣٨١) باختصار.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (١: ٨٩).

(٣) «الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة» (٢: ١٠٤).

المطلب الثاني

العلماء الذين صحّحوا الحديث

قدّمتُ عند الكلام علىٰ «الأباطيل والمناكير» للجُورقاني أن من فوائد هذا الكتاب ترجيحنا أن تصحيحَ هذا الحديث مذهبٌ للشافعي ويونس بن عبد الأعلىٰ والجُورقاني نفسه، في تقوية أمر هذا الحديث، فقد قال الحافظ ابن كثير: «الحديث مشهورٌ بمحمّد بن خالد الجَنَدي الصنعاني المؤذِّن شيخ الشافعي، وقد روىٰ عنه غيرُ واحد أيضاً، وليس هو بمجهول كما زعمه الحاكم، بل قد رُوي عن ابن معين أنه وثّقه، ولكن من الرواة من حدّث به عن أبان بن أبي عيّاش، عن الحسن مرسلاً، وقد ذكر شيخنا ـ المزّي ـ في «تهذيب الكمال» عن بعضهم أنه رأىٰ الشافعي في المنام وهو يقول: كذب عليَّ يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي، ويونس من الثقات، ولا يُطعن فيه بمجرّد منام! وهذا الحديث فيما يظهر بادىء الرأي مخالفٌ للأحاديث التي أوردناها في إثبات أن المهديّ غير عيسىٰ ابن مريم، أما قبل ظهوره فظاهرٌ والله أعلم[1]، وأما بعده فعند التأمل لا منافاة، بل يكون المرادُ من ذلك أن يكون المهديُّ حَقّ المهدي هو عيسىٰ ابن مريم! ولا ينفي أن يكون غيره مهدياً، والله أعلم».

وقد أسند البيهقي عن أحمد بن سنان الواسطي الحافظ قوله: «كنتُ عند يحيىٰ بن معين جالساً في مسجده، فدخل عليه صالح جزرة، وأقبل عليه يذاكِرُه

---

(١) قلت: يريد أنّ ظهور مهديٍّ قبل المسيح عليه السلام، لا يعارض أن المسيح هو المهدي الأعظم، لاختصاصه من بين المهديين بالنبوّة، وهي رتبةٌ لا يبلغها أحد غير نبيّ مهما عظم شأنه لا كما يقول بعض الإمامية من أن الأنبياء كلّهم إنما جاؤوا بجزأين من الخير، وسوف يأتي المهدي بخمسة وعشرين جزءاً!!

حتىٰ ذكر حديثَ الحسن عن أنس أن النبي ﷺ قال: «لا مهديَّ إلا عيسىٰ بن مريم» قال: بلغني عن الشافعي أنّه رواه، والشافعي عندنا ثقة!»[١].

قلت: لا معنىٰ لقول ابن معين أو صالح جزرة: الشافعيُّ عندنا ثقة، إلا تصحيحه للحديث، لأن سياقَ الكلام يخصّ الحديث، لا الشافعيّ!



(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (١:٢٧)، وهو في «بيان خطأ مَن أخطأ علىٰ الشافعي» للبيهقي (ص٢٩٩). وقال الذهبي في ترجمته: يونس بن عبد الأعلىٰ أبو موسىٰ الصدفي أحد الأئمة روىٰ عن ابن عيينة والوليد بن مسلم، وعنه مسلم والنسائي وابن ماجة والطحاوي وأبو الطاهر المدني.. ثقة فقيه محدث مقرىء من العقلاء النبلاء، مات (٢٦٤هـ) «الكاشف» (٢:٤٠٣)، ومع هذا الثناء فقد اتهمه بالتدليس والتسوية في «ميزان الاعتدال» (٤:٤٨١)، وفيما نقله الحافظ في «طبقات المدلسين» رقم (٦٥) و«تهذيب التهذيب» (١١:٣٨٧). وانظر «الجرح والتعديل» (٩:٢٤٣)، و«الثقات» (٩:٢٩٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٢:٥٢٧).

المطلب الثالث

موازنة وترجيح

إن أكثرَ العلماء ـ كما تقدّم ـ ضعّفوا هذا الحديث، فحكم الأزدي وغيره من المتقدمين بنكارته، وحكم الشيخ أحمد الغماري من علماء القرن الهجري الماضي بوضعه!

ونحن لا يحلو لنا أن نخالفَ سائر العلماء الذين ضعّفوه، لاعتقادنا أن الرغبة في المخالفة عقدة نقص تؤذي صاحبها عند الله تعالىٰ أولاً، وعند عباد الله بعد ذلك!

ومن وراء اشتغالي بهذا العلم وتوفّري عليه هذه السنين الطويلة التي تربو علىٰ ربع قرن، أيقنت أن منطقَ الدفاع عن بعضنا يتجاوز في كثيرٍ من الأحيان القدرَ اللازم للدفع والمدافعة، إضافة إلىٰ سرد بعض الناس أدلةً لا تصلح عند صاحبها ذاته، ولكنها من باب إضافة حجر تَشَفٌّ علىٰ مَرْجومٍ قد مات!

وفي رد حديث محمّد بن خالد الجَنَدي يظهر هذا الأمر بوضوح سافر!

قالوا فيه: مضطرب الحديث، مع أن ناقلَ الحكاية نفسه قال: لا تصح، فيها رجلٌ مبهم!

وقالوا فيه: مجهول، مع أن الرجلَ روىٰ عنه الشافعي بيقين، ومن يروي عنه الشافعي وحده ويسوق روايته في «الأم» مساقَ الاحتجاج؛ فلا يجوز أن يقال: إنه مجهول![1] فكيف وقد روىٰ عنه مع الشافعي ثلاثة رواة آخرون؟!

---

(١) أحد الباحثين الذين قرأوا هذا الكتاب قال: «لماذا جاز لنا أن نجهّل عليّ بن محمّد شيخ الكليني؛ لتفرّد الكليني عنه، مع أنّه روىٰ عنه مئات الموارد، ولم يَجُزْ لنا تجهيل محمّد بن خالد الجَنَدي بتفرّد الشافعيّ عنه»؟. =

إن المتقدمين من النقّاد لا يميّزون في الإطلاق بين مجهول العين ومجهول الحال غالباً، وإنما يعبّرون بمصطلح مجهول عن هذا وعن ذاك، وعلىٰ الناقد المتأخر أن يميّز بين الإطلاقين، لأن الاعتبارَ بمجهول الحال صنيعُ جميع أصحاب الصحاح، أما مجهول العين حقيقةً فيندر أن تجدَ له في الصحاح روايةً، لا في اعتبارٍ ولا في شاهد!

ولم أقف حتىٰ كتابة هذه السطور علىٰ من أنصف هذا الراوي المسكين! اللهم إلا تلك اللفتةَ العَجِلةَ من ابن كثيرٍ رحمه الله تعالىٰ، حيث أشار إلىٰ رواية عددٍ من الرواة عنه.

ومن العجيب الغريب في مثل هذا الموقف أن علماءَ الحديث قد وثّقوا رواةً كثيرين، وكثيرين جداً من الوحدان، لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد، وليس لهم في كتب السنة كلّها إلا حديثٌ واحد؛ لأن ابن معين وثّقهم، بل قد يكون مَن وثّقهم دون ابن معين في المنزلة العلمية بكثير!

ويكفي أن تعرف أن في «الصحيحين» مائةَ راوٍ حصراً من هذا الطراز وفوق هذا، وقبل هذا، وبعد هذا، فإن توثيقَ الناقد المعاصر أقوىٰ من توثيقِ المتأخر أو تضعيفِه عامةً، وابن معين معاصر، قد أقام في اليمن زمناً ليس بالقصير، ويغلب علىٰ الظن أنه يعرف الجَنَدي معرفةً شخصية، لأن الرواية ذاتها تقول: إن ابن معين سأل يونس: هل تعرف الجَنَدي؟ قال: لا أعرفه، فقال: هو مؤذّن مسجد بلدة الجند، ثقة، يعني: هو يعرفه في غالب الظن، لأن المقابلةَ الكلاميةَ تقتضي هذا، فقولُ من قال: إنّ العلماءَ ردّوا علىٰ ابن معين توثيقه، لا قيمةَ له، لابتنائه علىٰ مخالفة حديث الجَنَدي للأحاديث التي زعموها متواترةً أو صحيحة، وقد تبين أنها ليست كذلك!

ولا قيمةَ لقول من قال: إن الروايةَ لا تصحّ، لاحتمال كذب هذا المحدث

= أقول: إن الشافعي حافظ ناقد، والكليني حاطب ليل، وجهالة، عين الجندي مرفوعة بمعرفة الشافعي ويحيىٰ بن معين له، وتنصيصهما علىٰ نسبه وبلده، وتوثيق ابن معين له، واحتجاج الشافعي به، فهل تحقق شيء من هذا في شيخ الكليني؟!

علىٰ يونس في ادعائه أنه يحيىٰ بن معين، فيونس بن عبد الأعلىٰ ليس مغفّلاً يَضحك عليه رجلٌ بادعائه أنه يحيىٰ بن معين، ثم لا يكون كذلك!

ولا لأن راويَها مجهولُ الحال إذا كنا نقبل توثيقَ عالمٍ مثل ابن معين من غير بحثٍ عن مسوغاته، كما هو شأن معظم الذين ضَعّفوا الحديث!

نعم لهذا القول الأخير وجهٌ من الاعتبار علىٰ مذهبنا من عدم قبول الجرح والتعديل إلا مفسّراً، وخاصة في الأمور المُهمّة من عقائد وأحكام، وفي أمثال هؤلاء الرواة!.

على أنني وجدت الحافظين الذهبيَّ وابنَ حجر وغيرهما في مواضعَ لا تحصىٰ وَثّقوا رواة لم يذكروا بجرح أو تعديل لروايةِ جماعةٍ عنهم، وحسّن الحافظ أحاديثَ كثيرةً من أحاديث الأحكام لعددٍ منهم في «الفتح» كما أوضحته في بحث آخر!

فيبقىٰ الحكم هو أن الرجل في دائرة التوثيق العام، روىٰ عنه جمعٌ واحتج به سيد الفقهاء والمحدثين الشافعي، ووثقه عصريُّه وربما تلميذُه يحيىٰ بن معين! وما وراء ذلك من نقدٍ يدخل في زيادة الثقة، أو المخالفة، أو نكارة الحديث، أو الاضطراب، وهذا يصدر عن جميع الثقات من الرواة! فإذا تحقق هذا، فيتوجه الطعن في الحديث لطروء هذه العِلَل أو بعضها علىٰ سلامة الحديث، من غير حاجةٍ إلىٰ تشريح الرجل ورميه بالوضع والكذب بدون حجةٍ تقطع العذر.

ويحسن بعد هذا أن نشير إلىٰ موضع الاضطراب، وصورتُه أن صامتَ بن معاذ قال: عدلتُ إلىٰ الجند مسيرةَ يومين من صنعاء، فدخلتُ علىٰ محدِّثٍ لهم فطلبتُ هذا الحديث فوجدته عنده عن محمد بن خالد الجَنَدي عن أبان ابن أبي عياش عن الحسن عن النبي ﷺ[1].

قلت: نقل الحافظ أبو بكر البيهقي كلام شيخه السابق في تعليل هذا الحديث، ثم قال: «فرجع الحديث إلىٰ رواية محمد بن خالد الجَنَدي وهو مجهول، عن أبان

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٨٨).

ابن أبي عياش وهو متروك، عن الحسن، عن النبي ﷺ، وهو منقطع، والأحاديث في التنصيص علىٰ خروج المهدي أصح إسناداً وفيها بيان كونه من عترة النبي ﷺ».

قلت: كلام صامت بن معاذ مردودٌ من وجهين:

الأول: أن صامت بن معاذ الجَنَدي هذا لم يُسَمِّ ذلك الشيخ الذي ادّعىٰ أنه حدّثه باضطراب محمد بن خالد في حديثه، فرواه مرّةً مرسلاً، ورواه مرّةً أخرىٰ موصولاً، ورواه مرّةً عن أبان بن صالح الثقة، ومرةً عن أبان بن أبي عياش المتروك! وهذا من صامتٍ إحالةٌ علىٰ جهالة، لا يُرَدّ بمثلها علىٰ الشافعي رحمه الله تعالىٰ.

والثاني: أن صامت بن معاذ هذا لم أقف علىٰ من ترجمه سوىٰ ابن حبان في «ثقاته»، فقال: يروي عن سفيان بن عيينة وكان راوياً لأبي قُرّة، حدثنا عنه المُفَضّل الجندي، يَهِمُ ويُغرب، وأورد الحافظ في «لسان الميزان» حديثين من تخاليط صامت بن معاذ، وضعّفهما به![1] ومثل هذا الرجل لا قيمة لكلامه في إعلال حديثٍ ما، فما بالك بكلامٍ ينقله عن مجهول الاسم والعين والحال!؟

وأختم كلامي الموجز في نقد هذا الحديث بالإشارة إلىٰ موضع المخالفة في حديث خالد لتكتمل الصورة وضوحاً:

فقد أخرج مسلمٌ وغيره من حديث شعبة، عن علي بن الأقمر، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة إلا علىٰ شرار الناس»[2].

وأخرج الحاكم وغيره هذا الحديثَ من رواية أنس بن مالك بلفظ: «لا يزداد الأمرُ إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناسُ إلا شحّاً، ولا تقوم الساعةُ إلا

---

(١) «ثقات ابن حبان» (٨: ٣٢٤)، و «اللسان» (٣: ١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤: ٢٢٦٨) (٢٩٤٩)، والطيالسي (ص٤٠) (٣١١)، و«مسند الإمام أحمد بن حنبل» (١: ٤٣٥) (٤١٤٤)، وأبي يعلىٰ (٩: ١٦١) (٥٢٤٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١: ٢٩٣) (٤٨٥)، و«المعجم الكبير» (٨: ١٨٢) (٧٧٥٧)، و«مسند الشهاب» (٢: ٧١) (٩٠٢).

علىٰ شرار الناس»[١].

وأخرج الحاكم وغيره متنَ هذا الحديث من رواية أبي أمامةَ الباهلي[٢]، وأخرج الطبراني متنه من حديث معاوية أيضاً[٣].

فإذا نظرنا إلىٰ لفظ «لا مهديَّ إلا عيسىٰ» في إطار هذا الحديث فقط فنحن أمام وجهتين نقديتين:

فإذا اعتدّ الجورقاني وغيره بتوثيق ابن معين لمحمّد بن خالد الجَنَدي، واحتجاج الشافعي بحديثه في «الأمّ»؛ فيكون هذا اللفظ في نظرهم زيادة ثقة وأقلّه أن يكون عندهم حسناً، وبهذا الاعتبار، فقد رجّحه الجورقاني علىٰ حديث عاصم.

وإذا نظرنا إلىٰ الرجل علىٰ أنّه مجهول الحال فتكون الزيادةُ ضعيفةً؛ لتفرُّد محمد بن خالد بها، وهو ممّن لا يعتدُّ بتفرده حَسْب هذا المنحىٰ، أما عَدُّ هذا الحديث موضوعاً أو باطلاً؛ فغيرُ صحيح البتة، بعد أن تبيّن أن أحاديثَ المهدي التي بنوا عليها المخالفة ـ زاعمين أنها مخالفةٌ للمعلوم من الدين بالضرورة ـ لا يصل منها حديثٌ واحد إلىٰ درجة الاحتجاج! والله تعالىٰ أعلم.

بقي التساؤل: فما الحكمُ علىٰ هذا الحديث؟

والجواب أن هذه الزيادة منكرة عندي؛ لتفرّد محمد بن خالد الجَنَدي بها، وهو ممّن لا يحتمل تفرّده، لا لأنه مجهول، ولا لأنّه متروك، وإنما لأنني لم أجد له في كتب السنّة إلا حديثين خالف الثقات في أحدهما، وانفرد بهذه الزيادة في الآخر، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠: ١٠٣) (١٠٠٩٧).

(٢) «المستدرك علىٰ الصحيحين» (٤: ٤٨٨) «المعجم الكبير» (٨: ٢٢٧) (٧٨٩٤)، «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤: ٤٠٤)، «مسند الشهاب» (٢: ٧٠) (٩٠١)، وانظر «مسند إسحاق بن راهويه» (١: ٣٧٢) (٣٨٦)، وقال ضمرة بن شوذب في تفسير شطر هذا الحديث: «لا يزداد الأمر إلا شدة» قال: موت العلماء! أخرجه أبو الشيخ في «طبقاته» (٢: ٢٠٨).

(٣) «المعجم الكبير» (١٩: ٣٥٧) (٨٣٥).

ما قبل خاتمة الكتاب

يمكن أن يكون ما قبل خاتمة الكتاب وقفةَ تأمّل، ومراجعةَ حساب!

ويمكن أن يكون ما قبل الخاتمة شَرَكاً يُتصيّد به كبارُ شوارد الفِكَر، ونوادر الفوائد!

ويمكن أن يكون ما قبل الخاتمة ساعات من الاسترخاء الذهني، بعد كدٍّ وعناء وشديد انتباه!

ويمكن أن يكون ما قبل خاتمة الكتاب محاسبةً للنفس، ومساءلةً مع الذات عن هذا الكتاب!

لأن من المستبعد جداً أن تكون نظرةُ الكاتب إلىٰ مسألةٍ استقرأ ما يحيط بها قدرَ طاقته، وتوفّر علىٰ دراستها شهوراً من عمره؛ مثلَ نظرته إليها عندما كانت فكرةً سائرة، يتبارز فرسان القلم أمامه في الانتصار لإثباتها أو نفيها.

وبمعنىً أكثر خصوصية: هل لا زلتُ مقتنعاً بحاجة المكتبة العربية الإسلامية إلىٰ هذا الكتاب الذي يأتي ترتيبه بعد (٥٥٧) كتاباً، تقدّمت سبق عليه في البحث والدرس والزمان؟ وهل أنا مقتنعٌ بأسلوب هذه الدراسة، راضٍ عن النتائج التي توصّلتُ إليها؟ وهل سوف يُقْفِل هذا الكتابُ أبوابَ الكتاباتِ النشطة في هذه الأيام عن المهدي المنتظر وأشراط الساعة؟! أو أنّه سوف يفتح أبواباً جديدةً من الهجوم، والانتهازية؛ ليكتبَ في الردّ والانتقاد والانتقاص مَن يعرف ومَن لا يعرف مِنَ الكُتّاب؟!

سألني أحدٌ أصحابي المحبّين: لماذا ألّفتَ هذا الكتاب وليس من منهجك الكتابة في موضوعٍ سبقك إليه كاتب؟

قلت: ليس من منهجي الكتابةُ في موضوع سبقني إليه كاتب إذا وفّىٰ الموضوع أكثر حقّه، أمّا إذا كانت كتابةُ من سبقني لا تفي بمتطلبات البحث، وكان البحث ممّا تحتاجه الأمّة، أو تحتاجه شريحةُ أهل العلم خاصة، فإنني لا أرىٰ مانعاً من الكتابة فيه وإن كان الأصلُ في منهجنا هو ما ذكرتَ.

بيد أنّ موضوع المهدي له عندي شأن آخر..!

في دوائر أهل السنّة الفكرية المتوازية والمتقاطعة والمتدابرة رُسمت للمهدي صُوَرٌ متكاثرة متباينة، وملايين الناس يدعون الله ليلَ نهار، أن يعجّل ظهورَه ليسعدوا بالحياة في ظل الإسلام فترةً مهما كانت يسيرة (خمساً، أو سبعاً، أو تسعاً) إلاّ أنها تُسعِدُ المؤمنَ برؤية الحياة الإسلامية الحالمة واقعاً يتجسّد في حياة المسلمين، بعد شرودٍ طويلٍ عن منهج الله تعالىٰ.

وفي دوائر الشيعة الإمامية رُسِمَت صورةٌ متفقٌ عليها، وصورٌ متعدّدة محسَّنة بالاجتهاد والاستنباط، وجميعُ الشيعة يدعون الله تعالىٰ أن يعجّل فرجَه الشريف صباحَ مساء!!

وسألتُ صاحبي هذا: كم مضىٰ من عمرك؟ قال: خمسةٌ وأربعون عاماً تقريباً!

قلت: كم من عمرك عشته بسعادةٍ من غير همّ ولا غمّ ولا فقر ولا فقدِ عزيز؟

قال: حياتنا كلّها تعاسة، إلا ساعات العبادة والذّكر، ففيها نوعٌ من الاطمئنان إلىٰ أننا سوف نسعد في الآخرة، ما دام الشقاء هو السمَةَ العامّة للدنيا!

قلت: أرجو أن تعيشَ خمساً وأربعين سنةً أخرىٰ من بينها خمس سنواتٍ أو سبعٌ أو تسع سنوات ترتاح فيها وتسعد، وتتحقق لك كل أمانيك، إن شاء الله تعالىٰ.

قال: وبعد ذلك نرجع إلىٰ الشقاء والتعاسة؟! لا لا أريد هذه السنوات الخمس، دعنا علىٰ هذا الوضع أحسن!

قلت: أنت من أشدّ الناس اعتقاداً بظهور المهدي الذي ينتظره كثيرٌ من أبناء الأمة منذ اثني عشر قرناً أو أكثر؛ ليرفعَ عنها الحيفَ والظلم، ويملأ ديارَ المسلمين قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، وسيستمرّ هذا العدل والسعادة طيلة خمس، أو سبع، أو تسع سنوات، ثم لا خيرَ في العيش بعده!

كيف ترفض في عمرك المحدود بستين أو سبعين عاماً عشر سنوات من السعادة فقط، وهي سدسُ عمرك، وترضىٰ للأمة التي مضىٰ من عمرها ألفٌ وأربعمائة عام أن يعيش جيلٌ واحدٌ من أجيالها بضعَ سنواتٍ من العدل، بينما الأجيال السابقة عاشت الظلمَ والقهرَ والجور، والأجيال التالية علىٰ المهدي ستعيش في الظلم والجور حياةً تعيسةً بئيسة، فلا خيرَ في العيش بعده؟!

فأطرق صاحبي قليلاً ثم قال: كيف لم يسأل المسلمون أنفسهم هذا السؤال، وأنا ما سمعته من أحدٍ غيرك؟ وتابع قائلاً: إذن كلّها ظلمٌ وجورٌ إلىٰ قيام الساعة؟ يا سيدي لا نريد هذه السنوات القليلة!!

أقول: لقد كانت كتابتي في موضوع المهدي إذن تذكرةً إلىٰ أن المهديَّ الهاديَ الحقيقي هو رسولُ الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وأنّ فهمَ منهجه في الدعوة لالتزام دين الله تعالىٰ هو السبيل الوحيد لتحقيق سعادة المسلمين خمس سنين، وسبع سنين، وتسع سنين، بل خمسةَ قرون، وإنّ البلاءَ الحقيقي إنما هو في الابتعاد عن منهج الله تعالىٰ، واستبدال الذي هو أدنىٰ بالذي هو خير في شتىٰ مناحي الحياة.

لو قدّر أن تكون الأحاديث المبشِّرة بخليفةٍ عادل، أو بالمهديِّ صحيحةَ النسبة إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم؛ فسوف يكون هذا الرجل حاكماً متميّزاً بعدله وكرمه وإحسانه، وعلىٰ الأمّة أن تُوجِدَ هذا الحاكم العالم العادل المحسن، فإذا كانت طاقات الأمّة كلها لا تستطيع ذلك؛ فلأسباب خارجةٍ عن إرادة الأمّة، وبعيدةٍ عن تلمّس منهج النبيّ صلىٰ الله عليه وآله وسلّم.

خاتمة الكتاب

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم علىٰ من جاءنا بالهدى والبيّنات، نبينا وحبيبنا سيّد السادات القُداة، وعلىٰ آله الطيبين الهداة، وصحبه المصطفين الأباة، ورحم الله علماء هذه الأمة المرحومة الدُّعاة إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ بصيرةٍ وأناة، رزقنا الله تعالىٰ حبّهم، والثبات علىٰ قويم هديهم إلىٰ الممات.

أما بعد: فمع انتهاء هذا البحث في صورته الأخيرة؛ يغدو بحثاً آخر يشبه البحث الأصل في جوانب، ويُبَايِنه في جوانب، ويضيف إليه جوانبَ أخرىٰ، لكنه ليس هو البحثَ الأوّل بالتأكيد!؟

وكتاب «المهدي» الذي نقرأ الآن خاتمته، كان أصلُه بحثين وجيزين:

- أحدهما: الروايات الواردة في ولادة المهدي المنتظر عند الشيعة الإماميّة.
- والثاني: الأحاديث التي صحّحها العلماء في مسألة المهدي المنتظر عند أهل السنة.

وكانت جملة البحثين في اثنتين وسبعين صفحة، أعددتُهما ضمن قائمة (أبحاث الترقية) لدرجة الأستاذية.

فلمّا رأيت من المناسب طباعته؛ ليعمَّ الانتفاعُ به، ونطّلعَ علىٰ وجهات نظر المحدّثين النقّاد، والعلماء المعاصرين، تجاهَه؛ كلّفتني مراجعته أضعاف الوقت الذي صرفته في كتابة أصله!؟ حيث بدأت بمراجعته متفرّغاً له وحده في صبيحة يوم الاثنين السابع والعشرين من محرّم الحرام، الموافق ١/ ٥/ ٢٠٠٠م وأنا أكتب هذه الخاتمة ضحوة يوم الجمعة العاشر من جمادى الآخرة من عام ١٤٢١هـ، الموافق ٨/ ٩/ ٢٠٠٠م.

وكانت حصيلة هذه المراجعة الدؤوب، هذا الكتاب الذي بين يديك.

نتائج البحث

وفي ختام هذا الكتاب أودُّ أن أسجِّل بعضَ النتائج التي أسفر عنها البحث، وتمخَّضت عنها الدراسة الناقدة في جُمَلٍ مختصراتٍ:

ــ **الأولىٰ**: (ضرورة الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة)[١]، لا في العقائد والأحكام فحسب، وإنما في العملية التربوية الشاملة.

ــ **الثانية**: مسألة التصحيح بالشاهد، ومسألة التصحيح علىٰ الباب، من أخطر المسائل في عملية تقويم الحديث النبوي، وكلتما المسألتين لم تُدرس دراسةً علميةً مجرَّدة، في حدود اطّلاعي حتى كتابة هذه الخاتمة.

ــ **الثالثة**: الحديث الصحيح الذي يُحتجّ به في العقائد لا يجوز أن يُركن فيه إلىٰ ترقيعات المخرِّجين، وإنما يجب أن ينادي هو علىٰ صحته، بغايةِ الوضوح والقوّة.

ــ **الرابعة**: تبيّن لنا من وراء دراساتنا الناقدة، ومنها هذه الدراسة التي بين أيدينا؛ أنّ منهج الإمامين البخاري ومسلم في اختيار الحديث الصحيح هو المنهج الأمثل للصّحة الممكنة في هذا العلم[٢].

إلا أن ممّا يجهله بعضُ أهل العلم، وبعض المتخصِّصين في الحديث النبوي؛ أنّ:

ــ الحديث الصحيح الذي يخرّجه البخاري ومسلم، أو أحدهما في التفسير والرقاق، ووصف الجنّة والنار، ليس بالضرورة في قوّة الحديث الصحيح الذي يخرّجانه في الإيمان، والتوحيد، والأحكام.

---

(١) لنا بحثٌ تحت الطبع بهذا العنوان ذاته.

(٢) يستنبط ذلك من قوة الأحاديث التي خرجها الشيخان، وأودعناها في هذا البحث وكانت جميعها في حيّز الحديث المحتجّ به.

ـ والحديث الذي يخرّجه البخاري في التفسير، وهو بباب في كتاب التوحيد ألصق، يكون البخاري إنّما عدل عن تخريجه في بابه لغايةٍ نقديةٍ حديثية.

ـ تبيّن لنا أن البخاريَّ قد يخرّج حديثاً كاملاً في بابٍ، وهو لا يريد من الحديث إلاّ لفظةً واحدةً فيه، يريدها شاهداً يؤكِّد بها علىٰ مضمون ترجمة الباب وعندها يتساهل في شروطه!

ـ تبيّن لنا أن البخاريَّ ومسلماً قد يخرِّجان عن بعض الرواة المختَلَف فيهم والمتكلَّم في ضبطهم؛ لاعتباراتٍ سوَّغت ذلك لديهما، فلا يجوز أن يأتي باحثٌ ويقول: إن هذا الراوي المتكلَّم فيه من رجال البخاري مطلقاً، نعم هو من رجال صحيح البخاري، لكن إنّما يُعتدّ بروايته علىٰ نحو ما اعتبر بها البخاري، وليس مطلقاً، وكذلك مسلم.

ـ فمن علَّق له البخاري بصيغة الجزم، أو بغير صيغة الجزم؛ فهو معتبرُ الحديث، علىٰ وَفْق غرض البخاري من هذا التعليق.

ـ ومن خرّج البخاريُّ روايته اعتباراً أو شاهداً، ولم يخرّج له في أيّ موضعٍ من صحيحه احتجاجاً؛ فهو ممّن يُعتبر بحديثه ويُستشهد به عند البخاري، وليس ممّن يُحتجّ بسائر حديثه خارجَ الصحيحين بحجّة أنّه من رواة البخاري!

ـ وقد تبيّن لنا أن أقوالَ عددٍ من كبار الحفّاظ: (احتجّ به البخاري) غيرُ دقيقة، والصواب أن البخاري قد اعتبر به، ولم يحتجّ، وقد أكثر الحاكم والمزّي من هذا الاطلاق الخاطىء.

ـ فمن خرّج له البخاري في كتابٍ من كتب «جامعه»، وفي بابٍ من أبوابه علىٰ هيئةٍ محدّدة، فهذا التخريج علىٰ هذه الهيئة، هو شرط البخاري مع هذا الرجل وأمثاله، لا مطلقاً.

ـ **الخامسة**: إن الكتب والدراسات المصنَّفة في أشراط الساعة: في الفتن والملاحم، والمسيح ابن مريم عليه السلام، والمهدي المنتظر، ويأجوج ومأجوج والدجّال؛ كلّها تحتاج إلىٰ قراءةٍ نقدية، مثل قراءتنا أحاديثَ المهدي وحديثَ

المجدِّدين في هذا الكتاب الماثل بين يديك؛ لأنّ المزبور فيها خليطٌ غير متجانس من الصحيح والضعيف والواهي، ومن المتقاطع المتدابر الدلالة أحياناً.

ـ **السادسة**: لقد كانت الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر كثيرةً جداً، بيد أن ما صحّحه العلماء المتقدّمون والمتأخرون منها؛ كان أقلّ من عشرين حديثاً ما بين مصرَّح فيه بذكر (المهدي) وغير مصرَّح فيه.

أمّا الأحاديث المرفوعة التي ذُكر فيها المهديُّ صراحةً؛ فكانت عشرةَ أحاديث فقط؛ لم يبلغ درجةَ الاحتجاج منها أيُّ حديثٍ عندي!.

وأمّا الأحاديث المرفوعة غير المصرّحة بالمهدي، والتي حملها بعض العلماء علىٰ الأحاديث المصرّحة، حملاً أصوليّاً، وصحّحوا المصرَّح به بغير المصرَّح به؛ فقد بيّنت أنّ هذا حملٌ باطل؛ لأن المحمولَ عليه لم يصحَّ، فكيف نصرف غير المصرَّح به إليه؟ وسواءٌ كَثُرَ هذا المبهم أم قلّ فتبقىٰ دلالته في إطار ما توحي به عباراته فحسب.

ـ **السابعة**: الآثار الموقوفة علىٰ الصحابة مما فيه تصريح بذكر المهديّ المنتظر، لم يصحّ منها شيءٌ أيضاً، وشأن المبهمات منها شأن مبهمات المرفوع.

ـ **الثامنة**: إنّ مقولةَ: (ما ورد في المهدي صريحاً فغير صحيح، وما صحّ ممّا ورد فغير صريح)؛ مقولةٌ صحيحةٌ حسب معطيات دراستنا النقديّة هذه.

ـ **التاسعة**: إن الأخبارَ والرواياتِ الواردةَ في ولادة المهدي المنتظر محمد ابن الحسن العسكري (عج!) عند الشيعة الإماميّة بلغت ثلاثاً وخمسين رواية، لم تصحّ منها روايةٌ واحدة. ومع هذا، فقد ذكرتُ فيما سبق عشراتِ المصنّفاتِ الإمامية التي تجعل ولادةَ المهدي وغَيبَتَه وظهورَه من العقائد التي يتوجّب علىٰ كل مسلمٍ أن يصدّق بها، ويتّخذها ديناً يؤمن به ويدافع عنه، ويرجو رحمةَ الله وواسعَ مغفرته من وراء هذا الإيمان!

وليت هذا كان فحسب؛ بل إنّه يُكَفَّرُ من لا يعتقد تلك العقيدة، ويُعَدُّ خارج دائرة أهل الإسلام؛ لأن الاعتقاد بولادة المهدي وظهوره من ضروريّات المذهب!

ـ **العاشرة**: لِعدم صحة أيّ روايةٍ في ولادة المهدي المزعوم محمد بن الحسن العسكري؛ يسعنا القولُ بيقين: إنّ كلّ أبوابَ المهدي المزعوم، وسفرائه، ومراسلاتِه أتباعَهُ؛ كذبٌ فاضحٌ كانت وراءه أيدٍ خبيثةٌ تخطّط في الظلام لتمزيق هذه الأمة وإضلالها، أو كانت العمليّة لعبة سياسية؛ لصرف الشيعة المتحمّسين الثائرين عن ثوراتهم، وتحركاتهم ضدّ الحكّام؛ تحت دعوىٰ حرمة الخروج علىٰ الحاكم، حتىٰ ظهور المهدي المنتظر؟!.

ـ **الحادية عشرة**: الآيات والعلامات الكونية والبشرية التي زعموا أنها تصاحب ظهور المهدي، أو تسبقه، أو تكون بعده؛ كلُّها باطلة، لم تصحَّ منها أيّ رواية[1].

ـ **الثانية عشرة**: الروايات التي تَنُصُّ علىٰ اسم المهدي، واسم أبيه، وأنه من ولد فاطمة، حسني أو حسيني؛ كلُّها منكرةٌ، أو واهيةٌ، أو ضعيفة، ولم تصحّ منها أيّ رواية.

ـ **الثالثة عشرة**: تبيّن لنا من وراء هذه الدراسة أنّ كثرةً كاثرة من أبناء أمّة الإسلام تنتظر المهدي منذ ألفٍ ومئة عام، وقد كُتِبَ في التعريف بشخصه ومقدماتِ ظهوره أكثر من سبعمائة وخمسين كتاباً، أُنفق علىٰ كتابتها ونشرها الكثير الكثير من وقت الأمة، وجهود علمائها، وأموالها.. وقد يطول انتظارها ألف سنة أخرىٰ حتىٰ يظهر المهديَ وقد لا يظهر!

أَفَيَليقُ بنا أبناء هذه الأمّة أن نعتقد عقيدةً تُضْعفُ همّةَ رجالها، وتجعلهم يستكينون تحت مقارع الظلم والعسف والجور آلاف السنين؛ ليأتي المهدي المنتظر، فيُسْعِدَ بعدله جيلاً واحداً من أجيال هذه الأمّة خمسَ سنين، أو سبعَ سنين، أو تسعَ سنين، ثم ماذا؟ ثم يموت، ولا خيرَ في العيش بعده!؟

---

(١) من المناسب التذكير هنا؛ بأننا لم ندرس أيّ رواية في هذا الاتّجاه، لكن الشيخ البستوي قد درسها، ووصل إلىٰ ضعفها جميعاً، وبما أننا بنينا علىٰ الصحيح عنده، وراجعنا أهمّ الأحاديث الضعيفة في تلك الأبواب، فوجدناها ضعيفة منكرة كما توصّل إليه هو؛ ساغ لنا القول بأن عدم صحة أيّ رواية منها من نتائج دراستنا هذه.

وإنني أعتقد أن الذي عاش ستين سنة من عمره في الفقر والمرض والحرمان، لن يفرحه كثيراً أن يَغنىٰ خمس سنوات، أو يصحّ جسمه سبع سنوات، أو تتوفر له حاجياته تسع سنوات... ثم يعود شقاؤه، وشقاء ذريّته من جديد!

ــ **الرابعة عشرة**: إن منهجنا النقديّ لا يسوّغ التصحيح بالشواهد، ولا علىٰ الأبواب إلا بشروطٍ خاصةٍ ودقيقة، وإنما نصحّح بالمتابعة الصالحة فقط.

وعلىٰ مذهب القائلين بالتصحيح علىٰ الباب، والتصحيح بالشواهد؛ تكون الأحاديث الواردة في المهدي علىٰ مذهبنا كلّها ضعيفة، بينما تكون علىٰ مذهب هؤلاء من قبيل الحديث (الحسن لغيره) ولكنها ليست صحيحة، ولا مشهورة، ولا متواترة، كما هي الدعوىٰ.

وقد ذهب المحققون من العلماء إلىٰ أنّ الحديث (الحسن لغيره) في الشواهد لا يثبت به حلالٌ ولا حرام، وإنما يعمل به في الاحتياط فعلاً أو تركاً، ويستأنس به في الترغيب والترهيب والرقاق، كما نصّ عليه الحافظ ابن القطان الفاسي، وارتضاه الحافظ ابن حجر في كتابه «النكت»، بل نفىٰ أن يوجد عاقلٌ يقول بغير ذلك!

ــ **الخامسة عشرة**: كلّ الذي يجوز اعتقاده، ولا أقول: يجب! مما يقرب من مسألة المهدي المنتظر، هو: أنّ هذه الأمّة التي اختارها الله تعالىٰ لحمل رسالة الإسلام الخالدة قد بعدت عن دينها كثيراً، نتيجة سياساتِ الجهل والتجهيل والصراع السياسي والفكري والمذهبي، ولكنها سوف تعود إلىٰ دينها عوداً حميداً وسوف تلتزم شرع الله تعالىٰ...

هذا الالتزام هو الذي سيفرز ـ بتوفيق الله تعالىٰ وعَونه ـ قائداً عظيماً من آل بيت النبيّ ﷺ يعيد إلىٰ هذا الدين بشاشته، ويعيد إلىٰ المسلمين كرامتهم فيرضىٰ عنه الله تعالىٰ، ويرضىٰ عن هذه الأمّة المرحومة، وَيُفيض عليها من بركاتِ السماء ويُخرج لها من بركاتِ الأرض، ويؤيدها بتسديده ونصره.

وليس هذا مقصوراً علىٰ مرحلة زمنيّة محدّدة، بل هو مطلقٌ عن الزمان والمكان، وارتباطه إنما هو بالمنهج الإسلامي الصحيح، وبه فحسب!

توصياتٌ ختامية

أحبُّ أن أوصي سادتي العلماء، وإخواني الباحثين ببعض التوصياتِ التي تعني هذا البحث وغيره:

أولاً: أوصي السادةَ علماء الشيعة الإمامية بضرورة مراجعة كتب الرواية كلِّها، وفي طليعتها كتاب «الكافي» للكليني، ذلك الكتاب الذي حوىٰ معظم البلايا والطامّات التي كان لها كبيرُ الأثر في تلك المعتقدات والأفكار الخاطئة التي تسود الوسط الشيعي الإماميّ حتى اليوم.

ذلك أنّ عقدةَ الضعف وعُقَدَ الاضطهاد، يُفترض أنها قد زالت، أو هي في طريقها إلىٰ الزوال، بعد قيام دولة قويّة للشيعة الإمامية في إيران، وإنّ أيّ (دفاع عن الكافي)[١] لن يجدي فتيلاً، بعدما قرّر الشيخ عبد الحسين المظفَّر في مقدمة «الشافي» أنّ الأحاديث التي انتقدها علماء الإمامية من كتاب «الكافي» زادت علىٰ (٩٨٠٠) رواية؟!

ثانياً: ما بُني علىٰ الرواياتِ الواهية والضعيفة؛ لا يصلح أن يكون ديناً يُتعبّد الله تعالىٰ به، ولا يجوز أن يكون الولاء والبراء بناءاً علىٰ ذلك.

ثالثاً: أوصي السادةَ علماء الإماميّة أن يدعموا الكتب التي تقرِّب الهوّة بين طوائف المسلمين من أمثال كتب السيد محمد حسين فضل الله، والشيخ أحمد الكاتب الكربلائي، وأن يحاربوا أمثالَ كتب التجّاني السماوي؛ لما فيها من إعادة تجميع ما هو متناثرٌ قميءٌ في تضاعيف «الكافي»، وغير «الكافي»؛ مما يزيد النار اشتعالاً بين الطوائف الإسلامية المتدابرة، وبالباطل والله!

---

(١) عنوان كتاب للباحث ثامر هاشم حبيب العميدي، صدر عام ١٩٩٥م عن مؤسسة الغدير في لبنان.

رابعاً: إن من الواجب علىٰ جميع العلماء أن يُعلِّموا الناسَ ويوضِّحوا لهم أن وجودَ الحديث في خمسين كتاباً لم يشترط أصحابُها الصحةَ؛ لا يعني صحّته أبداً، فوجود الحديث في «مسند أبي حنيفة»، و«موطَّأ مالك»، و «مسند الشافعي»، وكتاب «الآثار» لأبي يوسف، و«الآثار» لمحمد بن الحسن، و«مسند الطيالسي»، و«مسند أحمد» و«مسند أبي يعلىٰ»، و«مصنّف عبد الرزاق»، و «مصنف ابن أبي شيبة»، والسنن الأربعة، و«سنن الدارمي» والدارقطني، والبيهقي. . ؛ لا يعني أنّ الحديثَ صحيحٌ لاتفاق هؤلاء علىٰ تخريجه، وإنما هو خاضعٌ للدرس النقدي الحديثي، وقد يخرج في نهاية الأمر ضعيفاً، أو منكراً.

خامساً: إن وجودَ الحديث في كتب التاريخ من مثل «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر و«تاريخ أصبهان» و«حلية الأولياء» لأبي نُعيم، و«تاريخ مكة» للأزرقي، و«تاريخ المدينة» لابن شَبّة. . . ؛ يعني أنّه حديثٌ ضعيفٌ إذا لم يخرَّج في شيءٍ من الكتب المتقدمة، أو في الصحاح.

فإذا استقرأ الباحث كتبَ الرواية، فلم يجد الحديثَ إلاّ في «تاريخ بغداد» أو «تاريخ دمشق»، أو «تاريخ المدينة النبوية» فليحكم بأنه ضعيفٌ ابتداءً، وعقب الدرسِ النقدي سوف يظهر له ما هو أفظع وأطمّ!.

سادساً: إنّ وجودَ الحديث في كتب التفسير المسندة من أمثال الطبري، وابن أبي حاتم، والواحدي، والبغوي، وغير المسندة ـ وهي أكثرُ التفاسير ـ يدلّ علىٰ ضعف الحديث ابتداءً إذا لم يكن مروياً في أحدِ الصحاح أو الكتب المشهورة.

فحين يأتي بعضُ الباحثين فيقول: أخرجه الخطيب في «تاريخه»، وابن عساكر في «تاريخه»، وابن شبّةَ في «تاريخه»، وورد عند الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ويذكر عشرين أو ثلاثين مصدراً أوردت هذا الحديث، أو تلك الرواية؛ فإن هذا الباحثَ يلبِّس علىٰ المسلمينَ دينهم إذا كان يريد إيهامهم أنّ الحديثَ صحيح، وإن كان هو يظن صحّته لكثرة من أخرجه من هؤلاء؛ فهو جاهلٌ، ومثله لا يجوز أن يؤلِّف الكتب، ولو بكىٰ علىٰ جهله؛ لكان خيراً له!

وأقبحُ من صنيع هذا من ينصُّ على أن الحديثَ رواه الطبراني في «الصغير» والدارقطني في «العلل»، أو في «الضعفاء»، وابن حِبَّان في «المجروحين»، وابن عدي في «الكامل»، والعقيلي في «الضعفاء الكبير»؛ مستدِلاً بذلك علىٰ شهرة الحديث عند أهل العلم!

وقد رأيت السّيدَ عبدَ الحسين شرفَ الدين الموسوي ومحمد التجّاني السماوي يتّبعان هذا الأسلوبَ الموهِمَ في سائر كتبهما وللأسف، وأظنّ الجميعَ يعتقدون أن نصرةَ الطائفة يجب أن تكون بالحق، وأنّ (من غشّ؛ فليس منّا) فليتّقِ الله من يظنّ أنه لاقيه!

سابعاً: أوصي سادتي وشيوخي من علماء أهل السنّة وزملائي من العلماء والمفكّرين والأدباء؛ أن تكون كتاباتهم مخرَّجةَ الأحاديث، محكوماً عليها، وإذا كان بعضُهم لا يُحسن ذلك؛ فلا حرجَ أن يستعينوا بمن يُحسن، سواء من المتقدمين أو المعاصرين.

وإنّ مما يحزن؛ أن عدداً ليس بالقليل من كتابات علماء أهل السنّة من طراز كتابات غيرهم، ليس للتخريج والنقد فيها نصيبٌ كبير!

ثامناً: يشيع كثيراً في دوائر أهل السنّة أن المتقدمين ما تركوا شيئاً لم يشبعوه بحثاً، وحسبنا أن نفهمَ كلام المتقدمين، وهذا ليس بصحيحٍ فيما نرىٰ، مع إجلالنا لأئمتنا جميعاً، فإنّ في علوم الشريعة وشتّىٰ فروعياتها مسائلَ لم يَبُتَّ فيها المتقدّمون والمتأخّرون برأيٍ أخير، وعدداً آخرَ من المسائل تحتاج إلىٰ إعادة نظر ودرسٍ نقديٍ جديد، من جنس درسنا في هذا الكتاب المتواضع.

تاسعاً: إنّ عنايةَ الجامعات الدينية العربية والإسلامية تنصبّ علىٰ الفقه في الدرجة الأولىٰ، ونصيبُ علوم الحديث فيها نظريٌّ قليل، وإذا كان الفقه يستند إلىٰ المعرفة الحديثية كمصدرٍ من مصادره فحريٌّ أن تُصرف إليه العناية الوافية، وبمعنىً أدقّ: إذا كان للفقه ستُّ محاضرات أسبوعية فيكون لعلوم الحديث

عشر محاضرات أسبوعية: أربعة للجوانب النظرية، وستٌّ محاضرات للجوانب التطبيقية:

- ساعتان للجرح والتعديل.
- ساعتان لعلل الحديث.
- ساعتان للتخريج والنقد.

فأين هذا من ساعتين أسبوعيّاً، ولمدة عامٍ واحدٍ فقط في أكثر الجامعات!

عاشراً: إن أحاديثَ الفتن والملاحم يُنظر إليها اليوم علىٰ أنّها من دلائل النبوّة، ومن العقائد أصولاً وفروعاً، بينما كان العلماء المتقدّمون ينظرون إليها نظرتهم إلىٰ الترغيب والترهيب، والبشارات والنذارات؛ للحثّ علىٰ العمل الصالح والتنفير من الفتن والمنكرات والمفاسد.

أما وقد استقرّ هذا في نفوس النّاس؛ فلا يجوز لغير نقّاد الحديث الكتابةُ في هذه الأبواب ابتداءً، حتىٰ إذا انتهىٰ النقّاد من تقويم الأحاديث الواردة؛ فلا حرجَ أن يقوم المفكّرون والمنظِّرون في البناء علىٰ الصحيح منها بعد ذلك، إذا لم يكف المحدّثون في هذا الجانب.

أما ما رأيناه في مبحث (الجهود والدراسات السابقة) من هذا الكتاب؛ فشيءٌ مذهل، فأكثر الكتّاب لا يعرفون عن علم النقد الحديثي شيئاً!

حادي عشر: بعد الذي توصلنا إليه في هذا البحث؛ لم يَعُدْ ثمّة حاجة إلىٰ التشنيع علىٰ الزيدية، والإباضية، ولا علىٰ من يُنكر من أهل السنة أن تكون مسألة ظهور المهدي عقيدةً واجبةَ التصديق.

ولا يجوز أن يُرمىٰ منكر هذه العقيدة بمخالفة السنّة والأثر، والإجماع، والتواتر.. إلخ هذه الأسطوانة التي تدار كلّما أُريد التشنيع علىٰ أحد أحرار الفكر من العلماء والباحثين، من غير تقوىٰ لله تعالىٰ، ولا أدبٍ ولا إنصافٍ علميٍّ في المباحثة.

وما كتبناه في الدّرس النقدي للأحاديث الواردة في المهدي؛ نحتاج مثله للأحاديث الواردة في بقية أشراط الساعة وملاحم آخر الزمان، ويُحظَر علىٰ غير المختصّين الولوجُ في هذه المضائق؛ فإنّ هذا الأَمر دِين، والله تعالىٰ سوف يسأل الجميعَ عن أعمالهم. وإن «المتشبّع بما لم يعط؛ كَلابِسِ ثوبي زور!»[١].

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

فرغ من مراجعة هذه الخاتمة قبل دفع الكتاب إلىٰ المطبعة، في مدينة عمّان ـ الأردن بحيّ نزّال ـ شارع الدستور، ضحوة يوم الجمعة التاسع عشر من محرم الحرام عام (١٤٢٢هـ) الموافق ١٣/٤/٢٠٠١م، أفقرُ الخَلْق إلىٰ الله الغنيّ القويّ نور الدين محمد فيصل (عدابُ) بن السيد محمود بن السيد إبراهيم بن الشيخ محمد (الحَمْش) ابن السيد خالد (العتّال) ابن الشيخ خضر آل كنعان الحسيني الرَّضَوي نسباً، النعيمي انتماءً، الحمويّ، عفا الله عنهم بمنّه وكرمه.

هذا وصلّىٰ الله علىٰ سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه وسلّم تسليماً

والحمدُ لله ربّ العالمين



---

(١) أخرجه البخاري في النكاح، باب المتشبّع بما لم ينل (٥٣١٩) ومسلم في اللباس والزينة باب النهي عن التزوير. . . (٥٥٤٩) من حديث أسماء، وأخرجه مسلم فيهما (٥٥٤٨) من حديث عائشة بنت الصدّيق رضي الله عنهم.

الثَبَت التفصيلي لمباحث الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

الجوانب النظرية في مسألة المهدي المنتظر عند أهل السنة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث
الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر عند أهل السنة
تخريج ونقد

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

الجوانب النظرية في عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية

الفصل الخامس

تخريج ونقد الروايات الواردة في ولادة المهدي والنص علىٰ إمامته

الموضوع	الصفحة



(١) كنا نرغب بإعداد فهارس تفصيلية للأعلام والرواة وأطراف الأحاديث ومصادر الكتاب، لكن هذا يضخِّم حجم الكتاب، فاستعضنا عن ذلك كلّه بهذا الفهرس التفصيلي، راجين من القرّاء الكرام معذرتنا.

الثَبَت الإجمالي لمباحث الكتاب

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث
الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر عند أهل السنة
تخريج ونقد

الفصل الرابع
الجوانب النظرية في عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية

الفصل الخامس
تخريج ونقد الروايات الواردة في ولادة المهدي والنص علىٰ إمامته

الموضوع	الصفحة

شكرٌ وتقدير

للسادة دار سراج للصفّ والإخراج بعمّان، لما بذلوه من جهدٍ وصبرٍ وأناة حتىٰ خرج هذا الكتاب بهذه الحُلّة القشيبة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

المؤلف

صدر للمؤلف

الطبعة الجديدة من كتاب

ثعلبة بن حاطب

الصحابي المفترى عليه

دراسة علمية ناقدة للقصة الشائعة حول الصحـابي الذي لُقِّب بحمامة المسجد ثـم نكص على عقبيه فكـان مثالاً للجحود والخذلان .

تكشف هذه الدراسة عن بطلان هـذه القصة وتميط اللثام عن الشبهات التي أثيرت حول هذا الصحابي وحول صحابة آخرين بتمحيص علمي دقيق .

توزيع



دار الفتح للنشر والتوزيع



THE AWAITED MAHDI

A Critical Study of Sunni and Shi'a Transmissions

DR. 'ADAB MAHMUD AL-HAMSH



AL-FATH BOOKS
P.O. Box 183479, Amman 11118, Jordan
E-mail: alfath@go.com.jo
http://www.alfathbooks.com

THE AWAITED MAHDI

A Critical Study of Sunni and Shi'a Transmissions

DR. 'ADAB MAHMUD AL-HAMSH



AL-FATH BOOKS
P.O. Box 183479, Amman 11118, Jordan
Tel/Fax: 00-962-6-4646199
E-mail: alfath@go.com.jo
http://www.alfathbooks.com

ISBN 9957-23-000-x